

٨٧٦

كفاية اللبيب في حل  
شرح أبي شجاع  
للخطيب

حسن المدايني

١٩٥٧

٢١٧،٢  
٢٠٥







كفاية الطبيب في حل شرح أبي شجاع للطبيب ،

ك . م

تأليف المدابفي ، حسن بن علي - ١١٧٠ هـ .

بخط علي بن حسن بن علي الهاشمي ١٢٨٥ هـ

ج ١ ، ٢ في ٢ مج ( ٢٢٧ + ٢٠٧ ق )

٢٢ × ١٦ سم

٢٧ ص

نسخه جيدة ، خطها نسخ معتاد

الاعلام : ٢٢٣ هدية العارفين ١ : ٢٩٨

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ - المصنف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح أبي شجاع



حاشية الشيخ حسن  
المدايعي على  
شرح الخطيب  
على التمهيد  
والإكمال  
لم

كفاية اللبيب في حل شرح أي شيء في الخطيب

حسن المدايعي

الاول

ص

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب كفاية اللبيب في حل شرح أي شيء في الخطيب
اسم المؤلف حسن المدايعي
تاريخ النسخ ١٤٨٥ هـ
عدد الأوراق ٢٥٥ (الاول) القياس ١٦٨٤٤
ملاحظات حققه ك. ق. ق. ٢١٧٠

م. ك.



**بسم الله الرحمن الرحيم** وبه ثقني  
 الحمد لله الذي فقه في دينه من اصطفاه من عباده المؤمنين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين  
 اما بعد فهذه حواشي على الاقناع جمعها حال المطالعة خوف  
 الضياع وسهولتها كناية اللبيب في حلها اي شجاع الخطيب  
 نفع الله تعالى بها كما نفع باصلها امين **والله اعلم** بالحق  
 فضلا فثبت الفصل بالاعلام اي الرايات بقرينة شرفها  
 الشتر صند الطل واطلقت اسمها عليه على طريق الاستعارة النضحية  
 الاصلية والحاجات الظهور والسرور والاحمد او يكون الشتر شجاعا واستعمل  
 جمع القلة في اعلاما مكان جمع الكثرة بقرينة **المقام** الصراط المستقيم  
 ان اريد به الجسر الممدود على مثنى جهنم الادق من الشعرة الاحد  
 من السيف فهو حقيقة وكذا تثبت الاقدام اي الارجل اي عدم  
 تنزلها في النار وهو كناية عن مرورهم على الصراط بسرعة  
 لاختلاف الناس في المرور عليه وكونه الف سنة صعودا والفاستوا  
 والفاصبوطا لاساني وصفه بالاستقامة لان المراد بها عدم الاعوجاج  
 وعلى هذا يكون ثبت بمعنى ثبت على سبيل الاستعارة التبعية  
 فان ذلك في يوم القيامة وان اريد به الدين الحق وهو دين الاسلام  
 فهو استعارة مصرحة على حذف مضاف وتثبت الاقدام كناية  
 عن القوة اي جعل لهم قوة على اقامة الدين الحق والقيام به  
 وجعل مقام العلم اي جعل صفة العلم اشرف الصفات فلا حاجة الى  
 حذف المضاف او جعل مقام اي مرتبة اهل العلم اعلى المقامات  
 اي المراتب فهو على حذف مضاف ثم ان اربع بالعلم الفقه  
 جعل للعلم فاعلى بمعنى عالي وان اريد به الجنس فاعلى على  
 بانه لانه شامل للعلم المتعلق به يقال **قوله** وفضل العلماء من وضع  
 الظ موضع المضمر اظهار الشرف واستلذا اذ اذكروهم على حد  
 سعاد الذي اضاءك حب سعاداد واعراضها عندك استمرور ادا  
**والله اعلم** بجمع حجة كسوف جمع غرفة وقرب جمع قربة والحجة هي الدليل

وهو

وهو الدليل ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى علم او ظن وعند  
 المناطقة هو القياس وهو قول مؤلفه من اقوال متى سلمت  
 لزوم غيرها لذاتها قول اخر والمراد بالاقوال قولان فالكثرة نسبة  
 للدين فخرحت العقلية نعم هي الة الشرعية وقد قال جرات العلم  
 الشرعي شمل الالة ويصح ان يراد الدينية حقيقة او حكما فتدخل  
 والدين لغة الجزاء والطاعة واصطلاحا ما شرعه الله على لسان  
 نبيه من الاحكام او يقال وضع الهي سائعه لذوي العقول السليمة  
 باختيارهم المحمود الي ما هو خير لهم بالذات **قوله** الاحكام جمع حكم  
 وهو آيات حكم امرا او نهي عنه واصطلاحا احكام  
 الله تعالى المتعلقات بفعل المكلف من حيث انه مكلف اي  
 كلامه القائم بذاته المتعلق بالعباد تعلقا تحيزيا كالمتعلق  
 بالمكلفين او تعلقا بمنزلة المتعلق بغير المكلفين  
 فانه متعلق بهم بمعنى انهم اذا كفوا وخوطبوا به على سبيل  
 التحيز شؤبري واعلم ان المواضع للواقع ان يقدم معرفة  
 الاحكام على اقامة الحجج لكنه عكس للسمع **قوله** واودع بالذات  
 المألمة ولو ابد لها الزايج المحجة فقال داود العارفين اي الهمم  
 كما في رب اودعني ان اشكر نعمتك كان اذ الودعة مست  
 شأنها الرد كما قيل **قوله** وما المراء الا كالشهاب وضوءه يحور وما دا  
 بعد اذ هو ساطع **قوله** وما المال والاهلون الا ودائع ولا يدوم  
 ان ترد الودائع **قوله** العارفين جمع عارف وهم عتلم الحقيقة  
 وبالضرورة يلزمها علم الشرعة كما صرحوا به من قولهم حقيقة بلا  
 شريعة باطلية فهو من عطف الخاص على العام فان العارفين مست  
 جملة العلماني حاشية تنها ب افندي والعارفين عند اهل السلوك  
 من اسهده الله ذاته واسماه وصفاته وافعاله واماني اللغة  
 والعرف فاشهر من ان يذكر **قوله** لطايف سره جمع لطيفة وهي  
 ما يطلعون عليه من اسرار الله الخفية على غيرهم **قوله** المحاضرة  
 اي المسماة اتي مشاهداة تعالى بقلوبهم من الحضور وهو

لغة





الشهود **قوله** والالهام اي واهل الالهام وهو القابض في القلب بطريق  
القبض اي من غير نظر واستدلال **قوله** ووقف التوقف وهو خلق  
قدرة الطاعة في العبد اي اقدرهم على القيام بخدمة اي طاعته  
**قوله** ففهم والذند المنام اي النوم اللذيد واقتضى بان النام لا احساس  
له فلا لذة في النوم واجيب بان المراد بالنوم الغفلة او المراد الراحة  
التي تحصل للجسد عند مناديه او غفلة لذة قربه اي القرب  
المقبول وهو مراقبته تعالى بالخوف والاحلال واسمه هو سرور  
القلب بما يروى عليه من المعارف الربانية وفيه استعارة مكنية  
حيث تشبه القرب بعسل تشبها متفرا في النفس واللذة الحسية  
تجسل واذا ذاق ترشح او عكسه **قوله** سبحانه وتعالى جملة اعتراضية  
بين الفعل ومتعلقه لا محل لها من الاغراب وفائدة التثنية  
على جرد الانعام من اضافة الصفة لخصوص اي الانعام  
الحزب اي الكثير وهو صفة كاشفة **قوله** الملك بكسر اللام هو المظهر  
بالامر والهي في المأمورين ما خوذ من الملك بضم الميم وهو المبلغ من  
الملك وهو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء ما خوذ من الملك  
بكسر الميم فيهما العموم والخصوص الوجهي ووجه اللفظة ملك بغير  
الف دلالة على التقطع من انه لا يضاق الا الى العقلة لا يقال ملك  
الدواب والانعام وانما يقال مالك هذا البصاح ما في تفسير البصاوي  
**قوله** العلام صيغة منالفة بالنظر الى كثرة متعلقاته وعمومه  
الواجبات والحيوانات والمستحيلات وان كان علمه تعالى واحدا  
**قوله** صلى الله عليه وسلم جملة معترضة بين اسم ان وصيها **قوله**  
ورسوله اي الى الاسن واجن نل والى كافة الخلق من ملك ونحوه مدبل  
الى نفسه وقولهم رطم يرسل الي الملائكة اي تكلموا فلا ينشئ  
الشريف واعلم انه لم يرسل الي اجن غير نبينا صلى الله عليه وسلم  
وايمانهم بالتوراة كان بنوعانهم وسليمان كان حاكما لهم لارسولا  
اليهم **قوله** صغفه فعلى بمعنى مفعول اي مختارة من الخلق  
**قوله** وخيله انزله على جيبه الذي هو اي جيبه الملع رعاية

للسجع

للسجع **قوله** امام كل امام اي المقدم على كل مقدم وعلى اله  
اي هو عطف عليه في حيز الصلاة التي هي في ضمن السجدة ولو اخر  
جملة الصلاة عن جملة السجدة لكان توافقا للمعروف المألوف لا قبل  
**قوله** الطيبين اي ذوي النسب العريق او الذكر اكسن  
الطاهرين اي ائمة الصن من النقا يص احسنة والمعنونة **قوله**  
وسلاما مستضويان عليهما مفعول مطلق مبين للنوع **قوله** دامين  
اي من حيث نوايهما **قوله** اي يوم الدين اي يوم الجزاء وهو يوم  
القيامة والمراد دامين ابد الا انه ينقطع نوايهما عند يوم الدين  
تامل **قوله** وبعد الواو عوض عن اما ومن ثم لا جمع بينهما وما  
وقع في المفتاح من قوله واما بعد فالواو عاطفة فصلة على قضية  
حل وتعد ظرف زمان او مكان مسندة على الضم عند حذف المضاف  
اليه ونسبة معناه تشبيها بالغايات في محل نصب على الظرفية والفاعل  
فيه النصب محلا هو يكن او اما بنا على انه من توابع الشرط او يقول  
بنا على انه من توابع الجزاء ونحو السعد واصل يقول يقول تنصو  
نقلت حركة الواو للقاء والتعبير به شعور بتقديم الخطبة  
**قوله** فقير اي دائم الاحتياج فهو كونه صفة مسببة نزل على  
الدوام المبلغ من الفقر **قوله** رحمة اي احسان او ارادة احسان  
ربه سيا في معناه **قوله** القرب اي قريبا معنويا بالحفظ  
والعلم باحوال العبد **قوله** المحب دعا من دعاه **قوله** محمد يدك  
من فقير او عطف بيان **قوله** ان تختصر لي بكسرها ان لاها حكمة  
بالقولا فالجدة في محل نصب مفعول القول **قوله** الامام اي المقدم على  
غيره **قوله** العالم اي المتصف بالعلم **قوله** العلامة التافيه التاكيد  
المبالغة او للنقل من الوصفية الى الاسمية ومنظم الغنامة **قوله** كبر  
بفتح الكا العالم وبكسر ها المداد اي الذي هو كماله ادنى النفع به وقد  
يقال اشار بقوله العلامة والفقارة الى حذقه وذكائه وبالحبر  
الي انتقائه وبالحوالي كثرة علومه كما يؤخذ من قوله **قوله** سها م  
الدنيا والدين لقب وقدمه على الاسم على طريقة المورخين **قوله** اخبر



بالفتحة بدلا من الامام او عطف بانه الاصولاني بالغا والباع فتح الهمزة  
او كسرهما **الشهر** بالنصب نفت مختصر وبالجر نفت لاجد وبالرفع نفت مقطوع  
اي هو الشهر **المسمى** نفت مختصر فقط لما كان في جملة خبر ان واسم كان  
ضمير مستتر يعود الى مختصر وخبرها من ابدع اي احسن وفي الفتحة متعلق  
بصنف قد مة للسمع وجملة تصنف في محل جر تفت مختصر اي ان المختصرات  
ان تصنف في الفتحة كثيرة وهذا من احسنها واجمع موضوع له على مقدار  
جملة الفا اي اكثر جملة المسائل من كل كتاب وضع للتصنيف اي المسائل  
التصنيف في الفتحة موزع على مقدار حجم ذلك المختصر فالخير في له عائد  
على التصنيف الماخوذ من لفظ تصنيف على حد اعد لوا هو اقرب للتقوي  
والخير في فيه راجع للفتحة وضمير راجع للمختصر واللام في له صلة موضوع  
وقوله فيه متعلق به اي اويا كغيره في له وهو الالف العائدة على التصنيف  
بناء على ان ضمير المصدر عمل عمل المصدر رجا في قوله وما هو فيها بالحدس  
الترجم او متعلق بقوله الف كقوله على مقدار حجم ويصح ان يكون ضمير  
له لان سماع بل هو اولي والمعنى ان المؤلف له كتب موضوعه في الفتحة  
مؤلفه على تقدير قد رجم هذا المتن لكن هذا المتن اجموعها اي من اكثرها جمعا  
للمسائل **التمس** جواب لما ان كان حرفا والعاملا فيها ان كانت  
ظرفا وعبر بالالتماس اسارة اليه ان السائل ساوله قال في السلم امر من  
الا على وعكسه دعا وفي التماساوي فالتماس وقع ولا يرد عليه قوله  
بعد التردد ومن اذ الشخص يتردد اي مثله ومن دونه ويحتمل انه دونه  
وقد قال ذلك تواضعا **انا** اصنع مفعول التمس اي التمس مني وضع  
شرح ذلك المختصر اي تالف شرح عليه فسمه الله والتمن براكب ومركوب  
بجامع سدة التمكن على طريق الاستقارة بالكناية والنيات الوضع  
تجسيل او شبه مزج الله بالمتن باستعلاء جسم على جسم واطلق الوضع  
عليه ثم اشتقت منه اصنع فهو استقارة بتسمية والله لغة الكسف والبيان  
والاظهار واصطلاح الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة  
**قوله** ما اشكل منه اي ما خفي معناه **ويفتح** ما علق منه  
اي ما صعب فهمه وفي الكلام استقارة بتسمية في يفتح واعلق

ترشيح

على

ترشيح او استقارة مكنية في ما فاتها واقعة على المسائل واعلق تجسيل  
ويفتح ترشيح او عكسه وعطف هذه الجملة على ما قبلها خاص على عام  
او مرادف والمخطب محل اطناب **قوله** ضامما حال من ضمير اصنع واسم الامة  
عائد الى الله والاولي ان يرجع الى ما ذكر من الايضاح والفتح لان الكل من  
مسمى الله والمراد بالضم وضع المسائل في امكانها **قوله** من الفوائد من  
التشخيص ومفعول ضامما محذوف اي ضامما الى ذلك الله شاهد ببعض  
الفوائد لئلا ويصح ان تكون من زاوية في الاثبات على قلة والحق  
الفوائد والفوائد الخمسة فلا يرد انه لم يذكر جميعها والفوائد جميع فائدة  
وهي ما استفيد من علم او مال والفوائد جمع قاعدة وهي قضية  
كلمة يتعرف منها احكام حريات موضوعها والسين والثاني في الاستحادة  
للمتألف اي الفوائد اليالفة في الجودة اي احسن فالمراد بالمسائل  
المستحسنة وعطف الفوائد اعد على الفوائد عطف خالص  
على عام **قوله** المحررات اي المهديات **قوله** فاستخرجت عطف على التمس  
وهذا يقتضي ان الاستحارة عطف الالتماس لكن بناء على قوله بعد  
ان صليت فانه يقتضي تحلل الصلاة بين الالتماس والاستحارة فانه  
المراد بقوله فاستخرجت دعوت بدعا الاستحارة وطلبت منه تعالى ما  
هو خير لان ما سألوه وان كان خيرا فقد يكون غيره من الخيرات افضل  
منه لكونه اهم فالمعتقب في ذلك على حد تزوج زيد فولدت له اولغا بمعنى  
ثم فولدت له بصلاة الركعتين صلاة الاستحارة فاذ في قوله في لظ كلامه ان  
الاستحارة بفرض صلاة لانه جعل مدتها بعد صلاة الركعتين في مقام الامام  
ولم يذكر معها صلاة **قوله** مدة من الزمان لعل فائدة ذلك التذكير اي  
مرات كثيرة فلا يقال ان هذا معلوم **قوله** وارضاها اي اعطاه ما يرضى به  
متعلقه اي محذوف زوده والمضوي محل الاقامة **قوله** فلما اشرح توأسي  
لما اطمأن ورتن قلبي لذلك الله فسمي القلب صدر اجمار مرسل من تشييد  
الحال باسم المحل **قوله** شرعت في شراذبه ما يمثل الحظمة لانها مقدمة عليه  
تقريب التا والثاني او كسرهما عمن او في الرغبات اي يحصل  
به سرور وفرح لمن يطلع عليه فاراد بالاعين الذوات مجازا مرسل من

يفتح

قوله على



تسمية الحال باسم المحل شرحت في شأرا دية ما سهل الخطبة لانهما مقدمة  
عليه **قوله** تقرب به بفتح التاء والتاء أو كسرهما عني أو في الرغبات أي يحصل  
به سرور ورفح لمن يطلع عليه فاراد بالاعين الذات كما مر من إطلاق الخبر  
على الكل وعبر بالاعين لانها أقوى اسباب الاطلاع فهو شامل للاعي ومعناه  
في الاصل تبرؤ به ووقع الكبرياء اعينهم فيكون به عن سرورهم به فان وقع  
السور بباردة ودمعة الحزن جارة فيلزم من برد العين السرور وهو كناية  
اصطلاحية والرغبات جمع رغبة وهي الايهات على تحريكها لباردة معالمة  
**قوله** راجيا حال من الثاني شرحة **قوله** بذلك أي اليه **قوله** خزير الاجر مست  
اضافة الصفة للموصوف أي الاجر الجزيل أي الكثير وعطف التائب  
الذي هو مقدار من الجزا ليعلم الا انه تعالى عطف **قوله** اجاني  
أي انزله فيه الاجاز المحل أي لتقليل اللفظ المضرب فادفع ما يقال الاجاز  
لا يوصف بالاجاز وحمله اجاني صفة له او استغنى فيه **قوله** الاطباء  
أي الاكثر فادفع ما يقال الاطباء لا يوصف بالمثل كما في كنه البسات  
**قوله** المثل أي الموقع في السامرة أي بل كان بين ذلك قواما **قوله** حرصا على  
اجاني **قوله** قاصده مفرد مصنف في جميع كل من قصده **قوله** والخصول هو  
عطف على فهم قل **قوله** ليكنني به لئلا علة للتقريب او الحصول **قوله** وعلة  
ثانية لا جاني أي بعد تعينه بقوله حرصا **قوله** المستند وهو من  
يصل الي تصوير المسئلة والمتوسط من وصل اليه دون استنباط  
المسائل وبعده المنتهى وسكت عنه تواضعا وقصفا للنفس **قوله**  
عن المطالعة هي الصواب وفي نسخة عن المطالعة وهو سيف قل  
بقربته **قوله** في غيره لان البطالة لا تتوقف على شيء تكون فيه **قوله** فان  
موسى لم يزل ليكنني واعلم ان الامل والرجا بالمذمومين واحد وهذا حص من  
الطمع لان كلامها بقل القلب برعوب فيه مع الاخذ في اسبابه فخرج بقولنا  
مع الاخذ في الطمع **قوله** عمدة ومرحفا قال قل العدة ما يستعمله في العمل والافتقار  
أي في محل الاتفاق والاختلاف والمرجع ما يرجع اليه عند الاختلاف أي فهو  
من عطف الخاص على العام وقال غيره عطف تفسير **قوله** الاكرم لوقال  
الكريم كما في بعض النسخ لوافقت الاسم الشريف لان الكريم غير وارء والاكرم غير وارء

ثم هو

ثم هو من وضع الظاهر موضع المضى للدلالة على السجع **قوله** فما كل من  
صنف احاد أي ليس كل تالف مستملا على الامور الحميدة احسنة  
السالمة من المنفعة وهذا جواب عما يقال ان هذا الكتاب عليه سرور كثير  
فله حاجة لشرحك **قوله** وفي تخفيف العار تشديد لها **قوله** والفصل مواضع  
على حذف مصنف أي وحصول الفضائل لاظهارها ليس من قوتهم وعزمهم  
بل اعطا من ابعده تعالى غير مقابل **قوله** والناس في حصول انواع العلوم  
للناس على قدر مراتبهم **قوله** يتفاوتون في الفضائل فلهذا الجملة مفسرة  
للجملة التي هي قبلها فان قلت اقتصر على الفضائل وهي المزايا الدائمة القاصرة  
مع انهم يتفاوتون في الفواصل وهي المزايا المتعددة قلت احده  
بان في كلامه اكتفا على حد سراسر تقسيم الحراي والبرء او ان الشفرقة  
بين الفضائل والفواصل اصطلاح حادث ولا فرق بينهما في اللغة وذكر  
بعضهم انهما كاليفقر والمسكين ان اجتماعا افتراقا وان افتراقا اجتماعا  
بما تتركه الاول لوقال بما لم تذكره الاول لكان اسب اذ التفرقة فرع  
عن معرفة المتروكة وليس مراد من فعل المضارع المثل المذكور قل  
وكم تترك الاول للاخر وللهذا اسرار الشاعر الكامل الماهر بقوله  
وان وان كنت الاخر زمانه **قوله** لآت بما لم يستطع الاول وكم في كلامه  
خبرة للتكثير ولا ينافيه الاثبات بقدر التقليل فيها فلهذا  
المعنى ان الاول لم تذكره اسيا كثيرة ظفر ببعضها المتأخرون **قوله** وكم  
له على خلقه أي المؤمنين بدليل السجدة النعوية فان النعمه خاصه  
بالؤمنين **قوله** والحسود لا يسود أي اكانهم فاما لغة ليست  
مرادة لا يسود أي لا يحصل له سيادة وسببه ان اكانهم كانه  
ينسب الحكم العدل للخور ولذا قيل من المتقارب **قوله** الاقل لمن بات لي  
حاسدا **قوله** انذري علي من اسات الآداب **قوله** اسات علي الله في فعله كانه  
لم ترض لي ما وجه **قوله** والمراد الحسد المذموم وهو تمنى زوال نعمة الغير  
عنه **قوله** بالاقناع في حل لم يسعربا به يكفي من قنع به عن غيره والقباعه  
اعراضا عن الايمان والمنصف به اعز الناس كما قال اما من الشافعي  
رضي الله عنه عزير النفس من لزم القناعة ولم يكثف لمخول قناعة



الى آخر الايات المشهورة **قوله** لو جهده اي ذاته فلا يملكها منه الا الله  
 باللام بعد الميم او بالنون اي من النجا اليه كفاه ومن كاه من المكروه لا يقدّر  
 احد على اذاه في الاول والاولى ان يغير الحكم المنة اخرى بالمعنى لا يغير من الله الا الله  
 والمخاطبة بالفاء اخرى بالنجاة اي لا نجاة من عذاب الله الا الله اي منه تعالى  
**قوله** ولا اعتمد اي في هذا الموضع وغيره لان حذف الميم يولد بالعموم وهو  
 حسي ونعم الوكيل اعترض بان جملة نعم الوكيل انشائية لا استلزامية او جملة  
 وهو حسي خبرية ولا يعطف الانشائية بالخبر واجب بان الواو استئنافية  
 او اعتراضية بناء على جواز الاعتراض في الآخر وان جملة وهو حسي  
 انشائية اي وان نعم الوكيل معمول قوله محذوف مضاف على حسي  
 اي ومثول فيه نعم الوكيل **قوله** الست بالفتح مصدر وبالكسر الستى  
 الساتر **قوله** اللهم الرحمن الرحيم الكلام على سبعة محض في أربعة  
 مقاصد الاول في الباقية اربعة مباحث الاول في متعلقها الثاني في  
 معناها الثالث في حكمها الرابع في نظونها في الخط مقدار نصف  
 الف المقصد الثاني في اسم وفيه خمس مباحث الاول في معناه وما  
 ينسعه الثاني في بَيَان انه لا يتدأ بالسند مع استمالها على لفظ اسم  
 ابتدأ بذكر الله تعالى الثالث في اشتقاقه الرابع في لغته الخامس في  
 موجب حذف الف خط المقصد الثالث في لفظ الله وفيه اربعة مباحث  
 الاول في علميته ومسماه الثاني في اصله الثالث في انه هل هو عز رب  
 او محراب الرابع في اختلافه في ان الاسم الاعظم هو او غيره المقصد الرابع  
 في الرحمن الرحيم وفيه مباحث الاول في لفظها نوعا واشتقاقا الثاني في  
 علمه تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن منهما على الرحمن المتقدمة لبيات  
 معانيها وغيره ويعرف تفصيلا هذه المباحث الخمسة عشر من كلام  
 الشيخ وغيره **قوله** وهذا اي كونه فعلا وخصا وموخر اول **قوله** اذ كل احدى  
 تقلل لكونه خاصا وما كونه فعلا فلان الاصل في العمل للافعال وما كونه  
 موخر فليدل على الاختصاص كما في اياك نعبد واياك نستعين والظن  
 انه من قصر الافراد قال قل ولو جعل وجه الاولوية ان ابتدئ بعقبي  
 تخصيص التوكل يا ولي العنق دون باقيه واولع بع جميعه تكات

اولي بين ابدي واولع عموم من وجه اذ وذكوان ابتداء او افتتح مترادفان  
**قوله** مغير ما جعل لحي بغير لفظ ما جعل لا فسقط ما قبل ما جعل التسمية  
 مبداء فعل وهو لا يغير اهرع **قوله** اذ احل اي نزل ومضارع جعل بضم الجاء  
 وكسر هاء **قوله** مشتق من السهو قال القرطبي من قال ان الاسم مشتق  
 من العلوي يقول لم نزل الله موصوفا قبل وجود الخلق ربه وجودهم وعنده  
 قسامهم لا تاير لهم في اسماء وصفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال مشتق  
 من التسمية يقول كان اسم فتا في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق خلقا جعلوا  
 له اسما وصفات فاذا افناه بقي بلا اسم ولا صفات قال السهوي وهذا القول  
 اشنع من القول بخلق القوان **قوله** المحذوفة الاعجاز اي الاخر اعني طالع  
 علة بقرينة كند ودم نازع قل في تشبيهه باليد والدم اي باعتبار  
 انه واوي وهما يان قال الا ان يكون التشبيه في مطلق ونازع اي في  
 في التقليل بكثرة الاستعمال قال والحق استقامه اي لانه حذف ف قبل  
 الاستعمال بالمرءه وجوابه ان الواضع علم بكثرة استعمال **قوله** بكثرة الاستعمال  
 بتقليل المحذوف **قوله** منيت او اسما هو المراد سكنت او اسما لاجل التحفيف  
 لان اسما اسما استعماله في الاواخر مقابلا للاقراره وقولنا لا اصل  
 التحفيف اي كتحصيل الحق في اسما التركيب محذوف همة الوصل  
 فيكون في اخف من تحريك اوله وبعض العرب يكتفي بتحريك الساكن  
 بالكسرة او الفهم فتقول سم او سم كما سيندك **قوله** همة الوصل وسمها فخليل  
 سلم اللسان **قوله** من الوسم بكسر الواو وهو اصل سمه او سنوان اي من  
 فعله وهو وسم لان الاشتقاق عند الكوفيين من الفعل لا من المصدر  
 فاصل وسم بفتح الواو خذفت وعوض عنفت همة الوصل **قوله** بتثنية  
 اول هو بالنسبة لاسم محله عند الابتداء لان همة همة وصل تستقط  
 درجا وقد وصل بعضهم لغات ال ثمانية عشر ونظما في هذا البيت فقال  
 سمى سماء سم اسم وزد سمه كذا اسم بتثنية اولها وقال اخر سم سمه اسم سما سمى  
 كذا سماء بتثنية كسر وسينان **قوله** علم على الذات هو اللوه اي الذات  
 المعينة الخالق للعالم وقول الواجب لبيات لموضوع له لا داخله والا كان  
 مدلوله ذاتا وصفة فيكون كليل **قوله** قبل ان يسمى اي قبل ان تطلق عليه

الحذف





فلا ينافي ان الواضع للاسم هو الله تعالى مرحوم **قوله** هل ينقل الى  
انكاره **قوله** عن الله تحت احد احواله من ضميره **قوله** واصله اي على القول  
بالمستحقة والمراد الاصل الثاني اما اصل الاول فوله قللت الواو همزة  
**قوله** حذف الهمزة اي همزة اله تكون بعد نقل حركتها الى اللام قبلها فالنقل  
قبل الحذف لا معه ولا بعده كما قد توهمه عبارة **قوله** واودعت علي عن  
قياس لنحو اول المحدثين مع وجود الفاصل بينهما تقدير او هو الهمزة لان  
الحذف والعلية كالسائت **قوله** يقع في الاصل اي قبل دخول ال عليه **قوله**  
ثم غلب اي بعد تعريفه على المعبود كقاي على الذات المخصوصة  
فصار علما بالعلية تنصرف اليها عند الاطلاق كالجم والكتاب والحقبة  
ثم اريد تأكيد الاختصاص بالتعريف فحذفت الهمزة وطاردت حذوها مختصا  
بالمعبود بلغة لا مطلقا على غيره قال السيد المحقق فاللام قبل حذف  
الهمزة ونعده علم لتلك الذات المعينة آلا انه قبل الحذف اطلق على  
غيره تعالى اطلاقا **قوله** على غير الثريا وبعده لم يخلط على غيره اصلا  
وذكر بنما لك في ثم التسهيل انه من الاعلام الخاصة التي قارنت ال وضها  
وليس اصله الالم وقبل انه صفة وفي كلامه انه صفة وتشتت وغالب اصله  
وعلم جامد خاص باعتباره هو مفهومه كلي بالنظر لاصله جزئي بالنظر  
له نفسه وهو صرح للاقوال وبالحل فكلما تحيرت الافهام في ذاته وصفاته  
تحيرت في اللفظ الدال عليه والله اعلم فتأخر ان الها موضوع للمعبود  
مطلقا والالام موضوع للمفهوم المعبود تحت واطلق على غيره تعالى  
ثم غلب عليه علمية حقيقية والله موضوع لذاته تعالى خصوصا او غلبة  
تقديرية وفي ثم له ملئت السبل والمعلوم من كلام صاحب الكشف  
وعنه ان الله على بالعلية لان اصله الذي هو الالم موضع للمعبود بل تحت  
اي هذه المعلوم وانفتحت اختصار هذه المفهوم في الذات العلية فاستعمل فيها  
ولم يستعمل في غيرها لعدم وجود معناه في ذلك الغير فالالام من الاعلام الغائبة  
علمية تقديرية لكنها لم تنته الى حد الشخص بمعنى انه لو فرض وجود ذات  
موصوفة بما ذكر لساغ استعمالها فيها لفة فهي بمثابة علم ليس له حصول  
تعيين واختصاص حاله بحسب الاستعمال ثم تنصرف في هذه الاصل

بالحذف

ط  
بالتقدير

بالحذف والتفويض والادغام والتفخيم لمزيد الاختصاص بالذات العلية وضار  
انه فهو علم على الذات بالعلية التقديرية لكن التي انتهت الى حد الشخص  
فهو بمثابة علم الشخص بمعنى انه لو فرض وجود ذات موصوفة بانها  
المعبود تحت الذي هو معنى اصله لا يسوغ استعماله فيها لفة فقد علم  
ان كلام الالم وان لم يعلم بالعلية التقديرية على الذات العلية لكنها انتهت  
في الثاني الى حد الشخص ولم تنته في الاول الى ذلك ومن ثم لم يوصف  
الكساق **قوله** الاول فقال معبود تحت وعرفه في الثاني فقال المعبود  
بالحق واما الهمزة اسم الجنس المعبود تحت او باطل واستعمل فيها ولم  
يغلب علي واحد منها وادعى الامام البليغني انه مخصوص بالذات  
العلية اي قال واطلاقه على غيرها من تعنت الكفار قال بعض  
وهو حسن لكنه مخالف لكلامهم وعلمه يكون من الاعلام الغائبة بالعلية  
الحقيقية **قوله** وقد روي في المنام فقتل له ما فعل اسمك فقال  
خير الشرا جعل اسمي اعرف المعارف وروي الاسعري في المنام فقتل  
له ما فعل بك فقال غفولي قبل بما ذا قال يقول بعلمية الله **قوله**  
عزى اي من وضع العربية **قوله** وقد ذكرنا في لفظ الله مرورا ومضوا  
ويجوز ان باللام وغيرها **قوله** ولا غماة في كلام بعضهم وجسمانية  
بدل كلمة بامة **قوله** انه اسم الله الاعظم ووصف بذلك لان ما دعي به  
فيه مع سر وطه يحاب بعينه لوقته قال **قوله** قال اي النور وبذلك  
اي الدليل على انه اسم الله الاعظم قلده ذكره في القرآن ورويان المهتمين  
لم يذكروا في القرآن الا مرة فلو كانت العلة علمة لكان هذا الحق بيقاقل  
واقول قد يقال لما انهم الاول ما استعمل عليه من كثرة المعاني دون  
المهمين نهضت العلة تأمل هذا **قوله** والرحمن الرحيم ذكرها  
بدون عطف على حكاية اللفظ الواقع في السبل ولا بد من ارادة العطف  
لصحة الاخبار بالمتن **قوله** من مصدر رحم بعد تنوين منزلة اللازم او  
جعل لازم ما ينقله الى فعل بالضم **قوله** ابلغ افية بنا افعل التفضيل  
من الرواية لانه من بالفتح لان زيادة السان هذه القاعدة مشروطة  
بشروط ثلاثة ان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو سورة وهم



لأن الصفات الحسية لا تتفاوت وان يتخذ اللفظان في النوع فخرج حذر  
وحاذروا ان يتخذ في الاستتقاق فخرج زمن وزمان ولخاص مقدم على  
العام اعترض بان هذا فيما مدلوله خاص وما مدلوله عام كعقبة وعالم فتقول  
زيد نعيم وعالم ولا تقول زيد عالم وفقه لان ذكر العام بعد الخاص فأيده  
تخلو في عكس وما هنا ليس كذلك فان الرحمن الرحيم وصفان احدهما  
خاص بوصف والآخر عام بطلت عليه وعلي غيره ثم اجري على ذلك الموصوف  
لخاص فصار المراد منهما موصوفا واحدا وهو انه تعالى فلا يظلم في ذلك  
تقدم الخاص على العام من تلك الحسية اذ ليس في الرحيم ما في الرحمن وزيادة  
حق تكون عا والرحمن خاص بالعموم والخصوص من حيث الاطلاق فكان الاولى  
التفصيل بان الرحمن لما كان خاصا صار كالعلم وان لم يصل الى حد العلمية فتناسب  
ان يلى العلم بخلاف الرحمن فان كان هذا سرا لله وغيره قاله شرط فتأمل اذ لا يقال  
صوابه اذ لم يقل في اي لان الدليل على الاختصاص كون اهل اللسان لم يقولوه  
لاكونه لا يقال وجوابه ان المنع من كونه يقال هو لكونه لم يقل فلا يضرب اذا  
تقرر هذا عرفت ان قوله اذ لا يقال قولنا هو مقال للغة فاستعماله في غيره  
في غيره تعالى فخالق للغة استأ لا وقياسا ومن ثم قرن بلفظ في قوله تعالى قل ادعوا  
الى ربكم او ادعوا الرحمن واجيب عن قول اهل الهامة بانه من تعنتهم في كونه وفي كلام  
شيخ الاسلام ان المنع من اطلاق لفظ الرحمن على غيره تعالى اشرع طرق بعد  
الاسلام كما هو المعلوم من كلام العزيز عبد السلام وعلمه فلا يشكل قول اهل الهامة  
وجوب كونه قوله اذ لا يقال اي سرعا ومعاني كل الكلمة اي سوي القوان ليلاليزم  
عليه طريقة الشيء في نفسه وكذا حال فيما بعده فتستثنى الفاعلة من  
القرآن واكتسبه من الفاعلة وانما من البسطة وقد عا بان الشيء مع غيره  
غيره في نفسه في نقطتها اي اول جزء بوضع عند ارادة ربيها مرحومي  
قول ومعناه ان ذاته تعالى تقطع الوجود المستند منها كل موجود بدا  
اي الحظم والباقي البسطة متعلق ببدون بالحدثة متعلق بمحدوث اي ثم شي  
او انتم لسلام ما بعده وسم للترتيب المذكور في قوله للترتيب المذكور  
نظر والبسطة والحدثة من باب الحجة اي بداتسمى الحجة البسطة والحدثة او  
بماها متحوتان منه اقتدا هو علة للجمع بين الاسرين والترتيب بينهما قوله

بالكتاب

بالكتاب العزيز المفتوح بهما وكذا ساير الكتب السماوية لما نقل عن ابن بكير  
النوسي من اجماع علماء كل ملة على ان الله تعالى افتتح كل كتاب باسم الله الرحمن الرحيم  
الدالة على اسم الله الرحمن الرحيم قاتحه لكل كتاب ولا سافه خصوصه  
نبيا وامنة بها اذ المختص اللفظ العربي بهذا الترتيب واما ما في النمل عن سليمان  
فهو ترجمة عما في كتابه لم يقتض اذ لم يكن عربيا وان كان الكتاب ينزل من السماء  
عربيا لتعبر كل بني عن كتابه بلسان قومهم ولا سافه امره عليه السلام بكتب  
باسمك اللهم الى نزول باسم الله فمخاها فامر بكتب باسم الله الى نزول فادعوا  
الى الله او ادعوا الرحمن فامر بكتب باسم الله الرحمن الى نزول انه النمل فامر بكتبها  
بتمامها فانه يقتضي عدم افتتاح القرآن بها لاحتمال عدم علمه بافتتاح القرآن  
بها فقله الامر بكتب بغيره اذ كيف يتاخر عدم علمه الى نزول اية النمل ولا سافه  
اي ان معاني الكتب مجموع في القوان ومعانيه في الفاعلة ومعانيها في  
التسليم فانه يقتضي اختصاص القوان بها لان المختص اللفظ العربي على  
هذا الترتيب كما مر قدامهم ان قولهم اقتدا بالكتاب العزيز للاقتضا رعي الاشراف  
او مجمعه ونسخه اياها وعملها هو علة للاقتضا بالسملة فقط بغير ما بعده  
قال وفيه نظر ولما كان الكتاب لا امر فيه وكان اصلا واما ما قال اقتدا ولما  
كان الحديث متضمنا للامر قال في حاشية عملا اي امثالا بخبر التثنية وتزكية  
في مجموع صاحب نكت امر وبال مضاف اليه والبال لم معنيان في اللغة احدهما  
القلب يقال فلان لم يخطو باله اي بقلبه والثاني حال والشان وهو المناس  
هنا ولذا اقتصر عليه الشيخ ونصح ارادة الاول اي يكون في الكلام استعارة  
بالكناية حيث شبه الامر بذي قلب مجامع الاهتمام به والاعتناء والعرف وانته  
له البالد تحسلا اي حالهم به شرعا بان لا يكون لهم ما ولا ملك وها ولا ذكرا  
محضا ولا عقل الباطن لم يبد ابقير السملة فخرج المحرم فحرم التسمية عليه على  
المعصية والمكروه فتكوه عليه وخرج الذكر المحض كالنمل ولا قلب لم تسميه  
وخرج بالمحض القرآن فتطلب التسمية فيه لاستعماله على التخصص والاحكام وخرج  
ما حصل الباطن لم يبد ابقير السملة كالصلاة وينبغي تعينه الامر في الباطن بما  
يكون مقصود الاما يكون وسيلة الى المعصية فلا يرد ان كلاما من السملة والتجمل  
امور وبالد فيحتاج الى سبق متله وفتيسلسل واحسن من هذا الجواب



انه عجايب بان كلامنا البسلة والحمد لله كما حصل البركة لغیره ويمنع  
 نقضه كذلك يجب ان يحصل البركة لنفسه كالنساءة من ارباب  
 تركي نفسها وغنرها فهو قطع من باب التمسك بالمتبع  
 اي كالا قطع وقيل من قبيل الاستعارة المصروفة غنرتام تغسر لنا قص  
 فهو تغت موكد قليل وان تم حسا فلا يرد على منظومة الحديث ومعلومه  
 بالحمد لله اي بالرفع فان التنازع لا يحصل الا بسروط خمسة رفع الحمد وتساوي  
 الروايتين وكون رواية البسلة ببيان وكون الباطلة يبدأ وان يراد بالابتداء فيها  
 واحد وهو الابتداء الحقيقي والتسوية عطف على عملة فهو عطف لغو  
 وجمع لوقال فالحق في حصول البسلة ولم يعكس للفرق بين الحقيقة  
 اي لغة فلا ياتي انه حقيقة عرفية كما قال قائل الاخيار اي حقيقة  
 او حكما او يقال الاختيار هو اثاره ليدخل على صفاته تعالى الذاتية  
 سواء تعلق بها ان تعلق بالفضائل او بالافعال فالامر ان سوا  
 فهذه النسبوية المصروفة بها في قولهم التعلق بالقدرة بمعنى ان وسوا خبر مبتدأ  
 محذوف والجملة جواب الشرط وانما اعربنا كذلك لان كلامنا ام واولا نسبة النسبة  
 ومجيبها بنفسها او بعيد ام بالافعال وفي نسخة او بالافعال ان قلنا  
 براس ابن عبد السلام في هذا الكلام انما يحتاج اليه لو كان التقييد بالجميل في المحمود  
 كان يقال التناجيل على الجميل لو فيقال ان قوله بجملة مستندرك لان التنا  
 لا يكون بغير جميل واما حيث كان نصا صريحا في المحمود عليه كما يعينه قوله  
 على الجميل فلا بد منه سواء قلنا براس ابن عبد السلام في معنى التنا ان لا فعل التنا  
 استثنى عليه المحمود عليه بالمحمود به بتعاليه في الاسلام فالحاصل اننا نحتاج لقوله  
 على الجميل ولو قلنا التنا خاص بالخير وعبارة لعل على متن البسلة والمضموم  
 ان قوله في التقرين على الجميل الاختيار وقع محمدا به لا عليه وان على فيه بمعنى  
 الباطل فقد وبالجمل اي وخرج بالجميل التنا باللسان على غير الجميل اي بغير  
 الجميل اي بالفتح ان قلنا لو واكفاه الحقيقة الذي لا انتفاء الي غيره ان قوله  
 في التقرين على الجميل وقع محمدا عليه لانه فلا حاجة الي هذا الذي ذكره اذ لم  
 على كونه محمدا به ان يكون المضموم قابلا بان المحمود به لا بد ان يكون اختياريا ولم  
 يذهب الي ذلك الا الجلال الدواني وان يكون سائما في التقرين على المحمود  
 عليه لا تخفيف الما طية اي ماهية التنا اي بيان اجزا حقيقته لا  
 الاحترار

الاحترار عند من محمودة وهو الشافعي واتباعه ما كان على جهة الاستدلال  
 بان لا يعتقد كما قد قال في المحمود وقال في الراجح عدم استطراد اعتقاد الحيات  
 بل لو اعتقد كما قد عدم انصاف المحمود بما اشبه به عليه كان حجة على تقدم فائدة  
 على ظهور قصد التظيم بان ياتي بما يقصده التظيم غالبا مع عدم الاثبات  
 بما يخالف ظاهرها والسخرية عطف تغيير قول ذوق لاهون كلام الملاكية  
 للكا فوقي النار ووصفه بالغررة والكوم باعتبار ما كان فيه في الدقائق وانه توم  
 انه لولا اعتباره ما كان فيه من الدنيا لكان كذا با و هو منزهون عنه ويرد بان السخرية  
 داعية لذلك فعمل بالمعنى الشامل للمقوال والاعتقاد ويتبين اي يشير  
 ويدل لواطع عليه من حيث انه مضموم الى حيثية تقييد ومحة قيتل  
 الاولى حذفة لانه من عطف لخاص فيحتاج لتكتمه لولا انها قد تكون با عتقا فقط  
 وخدمة عطف مرادف والاركان الجوارح غير اللسان والضمير المحمدا اي القلب  
 لانه محل الضمير مضمون اطلاق لكان وازادة المجل هو الحمد عز قاني بعد ابدال  
 كما مد بالساكن في له وسدس على الاهورى اذا نسب الحمد والشكر ومنها بوجه  
 له عطف اللبس بوالف شكر لذي عرف اخضر حموها وفي لغة الحمد عرفا مرادف  
 عموم لوجه في سوي ذين نسبة قديم نسب سفت لمن هو عارف اي ان الشكر  
 الاصطلاحي بين وبين التنا لانه قبله اعني الحمد والشكر اللغوي عموم وخصوص  
 مطلق فلهذا ثمة ث شيب وبين الشكر اللغوي والحمد العربي الترادف وهو معنى  
 قوله وفي لغة اي والشكر في اللغة مرادف الحمد فلهذا نسبة رابعة وبين الحمد  
 اللغوي والاصطلاحي وكذا بين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوهم  
 كيمعان في ثابلسان في مقابلة احسان وينفرد به الحمد الاصطلاحي والشكر  
 اللغوي في ثابلسان في مقابلة احسان وينفرد به الحمد الاصطلاحي والشكر  
 اللغوي فهناك ثابلسان في مقابلة احسان وينفرد به الحمد الاصطلاحي والشكر  
 اللغوي فمن الحمد اللغوي مضمون مطلقا فكل شكر عربي حمد لغوي ولا عكس  
 لاختصاص مطلق الشكر العربي بانه تعالى ولا اعتبار بقول الآلات فيه  
 هو الحق الذي ذكره شيخ الاسلام في سبب الهبة سوا نظر لشرط الحمد اعني مطابقة  
 القلب وعدم مخالفة الجوارح ام لا حله فالما فصله في متن البسلة فانظره منع  
 ما كتبه عليه مطلقا اي اختياريا او غيره ما يدل من فعل او غيره مما مر

في المحمود عليه السلام  
 في المحمود عليه السلام  
 في المحمود عليه السلام



من الفضائل أو الفواضل ولا تشمل الآخر عند الإطلاق فهما كالقبر والمكين  
 أن اجتماعا افترقا وأن افترقا اجتماعا في حيز الكلام على سبيل سجع الإسلام  
 لجل حصول الوعلة لقوله انشائية معنى خبرية لفظا أي لفظها لفظ  
 الخبر أي الأخبار بأن أحد مستحقه لله وقوله انشائية معنى أي مستحقة  
 الانشائية جاز أي القصد بها انشائية وإيجازة وهذا مراد المخير بقوله استدلالا  
 على ذلك أي على كونها بالانشائية لفظا بالتكلم بها أي كما هو شأن الانشائية  
 أن تكون معناه مقارنا للفظه بخلاف الخبر فإن معناه يكون سابقا على  
 لفظه ١٥ حصول أحد الوعلة لقوله انشائية معنى أي جازة وقوله  
 مع الأذعان لا وجه له لما قاله الجمهور وهو أن الوصف بأجل المعلوم أتقاه  
 عن المحذور أو أقاربه المنقظم جدا ١٦ وهذا مبني على ما ذهب إليه الأكثر  
 من أنه بشرط في أحد قصد المنقظم وأن لم يقتضه اتصاف المحذور بصفات  
 الكمال وكلام الشيخ مبني على أنه لا بد من الاعتقاد مع الأذعان من  
 جملة الأدل على كونها بالانشائية أي لأن المخاطب لا يتردد في مدلول الانشائية  
 بخلاف الخبر وقد علمت أنه على الراجح لا حاجة إليه ولا يتوقف عليه وأعلم  
 أن الكلام خبر وانشائية والانشائية كلام يحصل منه مدلول في الخارج به نحو انت  
 طالت وقم وخبر كلام يحصل منه مدلول في الخارج بغيره ويكون حكاية  
 عنه وهذا معنى قول بعضهم الانشائية تتبع مدلوله والخبر يتبع مدلوله ١٧  
 وظن كلامه أنها إذا جعلت خبرية معني أيضا لا يحصل بها أحد وهو كذلك وضعها  
 فلا ينافيه ما يعنيه كلام السيد من أن أحد يحصل بها إذا جعلت خبرية لفظا  
 ومعني لأنه محمول على أنها تعينه ذلك باللازم قلنا لا ١٨ ويجوز أن تكون  
 المعطوف على محذوف أي ما تقدم من كونها مستهله في الانشائية مجازا وهو  
 المتبادر ويجوز أن تكون موصوغة شرعا لانها أي ثقلها الشارح عن الخبر  
 وجعلها بالانشائية واشترت في حقيقة شرعية اه ١٩ وأحد أي في الحقيقة  
 محذور بالانها في ما تقدم في بيان النسب من أن أحد اللغوي يتنقل  
 بالانها وبغيره واشترى العربي فاحص به يقال كما اخذته الجملة أي تكون المبتدأ  
 فيها معرفة بالانها خمسة لا كونها معرفة الطرفين كما تزعم لأن الخبر مجموع  
 أخبار والمجرد وروحه أو مع المتعلق أو المتعلق وحده وهو اسم فاعل

نكرة

في غالب النسخة وسناني  
 نقول انشائية وتقول  
 نكرة

نكرة أو فعل لا يوصف بتعريف ولا تنكر ولا سيدي على الإجهاد مبتدأ  
 بلام جنس عرفا محصور في خبرية وفي وأن عربي منها وعرف الخبر باللام  
 مطلقا فمفكس استقر وقوله مطلقا أي سوا كان كخبر جازما أو مستقلا  
 للعهد أي العلمي أي لتقدم مرجعه في علم المخاطب فلا فرد منه  
 لغيره راجع للأقوال الثلاثة في لوفيه نظرا فان الشيخ ذكر مثله عقب  
 كونها للجنس فهو خاص بكونها للعهد وأولى الثلاثة للجنس لأنه كدعوي  
 التي بينية وأنه يعينه الحكم بالبرهان العقلي وبيان أن اختصاص الجنس  
 به يقال كما هو قضية الأمد الداخلة على الخبر يستلزم اختصاص أفراد به  
 تعالى إذ لو وجد منه فرد لغيره لثبت للجنس له في ضمنه بالخبر ويجوز  
 قطعه إلى الرفع أو النصب في غير القرآن أي عربية لا قراءة لأن القراءة تسنة  
 متبعة وما لقيت في القراءة مدخل معناه أي مع ما أصيب إليه  
 المالك لحي الأمية فالملكي بالخاص به يقال على حقيقة الجمع أي  
 جمع حقيقة وجمعه بالياء والواو النون ساذان مفردة اسم جنس لا علم  
 ولا صفة ثم اختلفوا أي على القول بأنه جمع حقيقة قل اصناف  
 الجمع والمفرد في العموم وقايدته التنصيص على العموم لأن المفرد يتوهم  
 منه إرادة فرد خاص وكذا يقال على القول بأنه خاص باللفظ لا وفي  
 النكته السيوطية وعالموت الصواب أنه على القياس وأنه جمع لا اسم  
 جمع وأنه مراد به العموم للمفرد وغيره وقد اختاره من المتأخرين  
 ابن الصايغ ومفردة وإن كان اسم جنس فإنه معنى الوصف لأنه علامة  
 على وجود صائغ انشائي ذلك صاحب الكتاب وعنه اه ٢٠ وصلى  
 الخ خبرية لفظا انشائية معنى أي الله صلواته بالماضي للبالغة  
 بنسبه الصلاة المستقبلية بالصلاة الماضية في تحققت الوقوع شتم  
 استشف من الصلاة الماضية صل وهو استعارة بقرينة تنبيهه وإبراه  
 أحد بالجملة الاسمية الدالة على النبوة والدوام والصلاة بالفعلية الدالة  
 في أعلى النجدة أي أحد وث أحد وث المسؤل بالثانية وهو الصلاة أي  
 الرحمة من الله بخلاف المحمودية في الأول وهو مالكية أحد واستحقاقه

من الغرض أن لا يوصف بتعريف ولا تنكر ولا سيدي على الإجهاد مبتدأ  
 بلام جنس عرفا محصور في خبرية وفي وأن عربي منها وعرف الخبر باللام  
 مطلقا فمفكس استقر وقوله مطلقا أي سوا كان كخبر جازما أو مستقلا  
 للعهد أي العلمي أي لتقدم مرجعه في علم المخاطب فلا فرد منه  
 لغيره راجع للأقوال الثلاثة في لوفيه نظرا فان الشيخ ذكر مثله عقب  
 كونها للجنس فهو خاص بكونها للعهد وأولى الثلاثة للجنس لأنه كدعوي  
 التي بينية وأنه يعينه الحكم بالبرهان العقلي وبيان أن اختصاص الجنس  
 به يقال كما هو قضية الأمد الداخلة على الخبر يستلزم اختصاص أفراد به  
 تعالى إذ لو وجد منه فرد لغيره لثبت للجنس له في ضمنه بالخبر ويجوز  
 قطعه إلى الرفع أو النصب في غير القرآن أي عربية لا قراءة لأن القراءة تسنة  
 متبعة وما لقيت في القراءة مدخل معناه أي مع ما أصيب إليه  
 المالك لحي الأمية فالملكي بالخاص به يقال على حقيقة الجمع أي  
 جمع حقيقة وجمعه بالياء والواو النون ساذان مفردة اسم جنس لا علم  
 ولا صفة ثم اختلفوا أي على القول بأنه جمع حقيقة قل اصناف  
 الجمع والمفرد في العموم وقايدته التنصيص على العموم لأن المفرد يتوهم  
 منه إرادة فرد خاص وكذا يقال على القول بأنه خاص باللفظ لا وفي  
 النكته السيوطية وعالموت الصواب أنه على القياس وأنه جمع لا اسم  
 جمع وأنه مراد به العموم للمفرد وغيره وقد اختاره من المتأخرين  
 ابن الصايغ ومفردة وإن كان اسم جنس فإنه معنى الوصف لأنه علامة  
 على وجود صائغ انشائي ذلك صاحب الكتاب وعنه اه ٢٠ وصلى  
 الخ خبرية لفظا انشائية معنى أي الله صلواته بالماضي للبالغة  
 بنسبه الصلاة المستقبلية بالصلاة الماضية في تحققت الوقوع شتم  
 استشف من الصلاة الماضية صل وهو استعارة بقرينة تنبيهه وإبراه  
 أحد بالجملة الاسمية الدالة على النبوة والدوام والصلاة بالفعلية الدالة  
 في أعلى النجدة أي أحد وث أحد وث المسؤل بالثانية وهو الصلاة أي  
 الرحمة من الله بخلاف المحمودية في الأول وهو مالكية أحد واستحقاقه



لشؤنه ازالا وابدرا ورد السمة كخلة للوجهين فانه ان قدر المتعلق فعلا كما  
 فعلية وان قدر اسم كانت اسمية لمصولة المقصود بكل منهما او قصد الاختصاص  
 كحد في العامل المتعلق او مجرد التقية واثرا الفصل بين جملة السمة والجملة  
 حيث لم يعطف تشبيها على استقلال كل بالمقصودية والعطفية في جملة  
 الصلاة تشبيها على تشبيها ما يتعلق به تعالى بالمتوعدة والمقصودية الذاتية  
 وعدية الصلاة بتعالى وان كان الدعاء على الشر واللام للغير لغيرها معنى  
 الانزال اي انزل على محمد راحة او معنى العطف اي اعطف على محمد سيدنا  
 اي بي ادم فهو سيد غيره بالاولي او المراد الخلق والسيد لغة من فاق غيره  
 كوما وحلما قال الشاعر بذكر وحلم ساد في قومه الفتي وكونك اياه عليك  
 يسر النبي بالهمز من النساء اي اخبر لان النبي يخبر عن الله وبلا كلز  
 وهو الاكثر قيل انه مخفف المهموز بقلب همزة يا وقيل انه الاصل من النبوة  
 اي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة على سائر الخلق ورمية صلى الله عليه وسلم  
 عن المهموز بقوله لا تقول يا نبي الله بلا همز لانه قد يرد بمعنى الطريق فخصي  
 صلى الله عليه وسلم في الابدان به شيق هذا المعنى فيها هم عنه قلنا هم اسلامهم  
 وتواترت به القراءة نسخا لقوله علة لقوله قرآن وحاصله ان المعنى ان  
 بالصلاة للكتاب والسنة والاثار اما الكتاب فنقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك  
 واما السنة فنقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة  
 تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب اي من كتب الصلاة علي في كتاب  
 لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي مكتوبا في ذلك الكتاب فلهذا اظم اللفظ  
 وهو يفيد الاختصاص بالكتابة وان لم يصحها تلفظا بالكتابة الا ان يقال  
 المراد من كتيبه تلفظا بما كتيبه لان الاصل ان من كتيبه شيئا تلفظ به بدليل  
 انه يقال قال المعنى كذا والحاصل منه الكتابة ويقال لم تقول كذا حيث لم يكت  
 ذلك فالمراد من الصلاة على لفظا وخطا وقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة  
 لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم شوهها اي فنيها اي ما لا يوجب فيها  
 بالصلاة لفظا ان اريد خطبة غير اكتب او لفظا وخطا ان اريد خطبة  
 اكتب حيث ان في خطبة كتيبه بالصلاة خطا المستلزم ذلك بحسب  
 الاصل الا ثبات بها لفظا فقال صلى الله عليه وسلم واما الاثر فنقول الامام الشافعي

المذكور

بالهمز من النساء

المذكور حمد الله مستوفى بقدوم والثناء عطف تشبيها او عطف عام علم  
 وافراد لوجمل الكراهة بشرط ثلاثة ان يكون الاخراد متاوازا وان يكون في غير ما  
 ورد فيه الافراد وان يكون لغيره اخل كحرف فانه ان اقتصر على السلام ولا كراهة  
 اثباتا اي بصيغة السلام وفي نسخة به ومنه تعالى في الاستغفار ويخرج  
 بذلك من الكراهة وهو وجه والراجح خلافه فلا يخرج عنها الا اذا انبها اللفظ  
 وخطا فلو تلفظ باحد هاء وخطا الاخر او تلفظ باحد هاء فقط او خطا احد  
 فقط كان مكرها في الصور الثلاثة ارجح فاذا انبها اللفظ فقط او خطا  
 فقط او انبها اللفظ وخطا فلا كراهة ومن صور الكراهة اذا تلفظ باحد  
 وكتيبه وتلفظ بالاخر ولم يكتبه كما صنف المصنف على رعيه اللفظ واللفظ  
 الله لا كراهة ثم محل الكراهة ما لم يحمله الكتاب او المجلس والافلا كراهة  
 ما لم يطل الفصل وينظر ما الدليل على كراهة الافراد لان ذلك الالة  
 وهي تأييدها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لان قول لا دلالة فيها  
 على ان يجمع بينهما عرفا اي ومن الجن بر وسائر الحيوانات كما عبر به  
 واما المجاداة فوردت في الاثر اسلمت عليه ولم يرد انها صلوا عليه ولا مانع  
 منه فان قلت هل يدخل الصلاة والسلام عليه رايام لا فالجواب ان لهما جنتين  
 فالملطوب من الله تعالى لا يعظم الريا وما شوب انما على فيعظم الريا ووطم  
 كلامه ان الصلاة لفظ مستعمل بين الدلالة والتجفيف ان معناه العطف  
 وانه يختلف بحسب من نسب اليه لان لغة الوضوح اللازم على الاستمرار  
 خلاف الاصل كما في المعنى ودعا عطف خاص على عام ارجح كلما ذكره  
 رغم ان رجل ذكرته عنده فلم يصبر على في كل مجلس حدثت ايما مجلس  
 اجمع فقام ولم يصبر على الا كان عليهم حسرة وندامة يوم القيامة وكانت  
 ذلك المجلس اثنتي عشرة كعدهج الركبة اي لا تخرون في الذكرا  
 الركبة بلفظ قد حده في اخر حله عند فراعنه من رجاله ويجعل خلقه قال احسان  
 كما ينط خلق الركبة القذح الفرد هم نائة وفي وسطه هذه اللفظة  
 مد رجة في كلام الراوي كما كتبت علم اية لا وصفت مستوفى لامر محل  
 المصنف اي الفعل المذكور العن فان المصنف ما ذكره اخذ  
 اصوله وهو ابلغ من اسم مفعول الفعل غير المصنف وهو محمول ونقول

والمجلس



كسرت الاثام فهو مكسور فاذا ابالغنا في كسره وصيرته مستقوفا قلت كسرت فهو  
 مكسور بالتشديد فيها فالحمد للبلغ من محمود كما ان مكسرا يبلغ من مكسور ولا يرد ان  
 من اسماء تعالى محمدا لا محمدا لان اسماء تعالى توقيفية ولم يرد محمدا وايضا معنى محمدا  
 محمدا الحمد لله وحمدا لله قد علم بان كثرنا في قوله تعالى في قوله متعلق بالهام من  
 تعلق السبب بالمتبوع ولعل المعنى انه الهيم التسمية محمدا سبب انه تعالى وقع  
 في قوله انه يكثر في الموت اي قبلها والموت اي بعد موت الله بعد علمه بشهرته ووقته  
 بالمدنية عند اخواله بني النجار وماتت امه بعد اربع سنين او خمس استأقوال  
 وقبرها بالابوا والشيء واختر الملم لفظ النبوة على الرسالة لانه اذا استحققت  
 الصلاة عليه سبب النبوة فاستحقاقه لها سبب الرسالة اولى ولموافقة  
 قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الاله ولان النبوة قبل الرسالة  
 على ما قبل وان كان الراجح انها متفرقة ولان النبوة افضل من الرسالة على  
 طريقة عبد السلام وان كان مرجوحا وان لم يورثوا الوال للمعطف وان للشرط  
 والغاية لمعهم النبوة فلهذا جعلنا رتبة والوال للكمال ولا عكس بالمعنى  
 النبوية وان تظروا ان الملك بوصف بالرسالة كان بين النبي والرسول العموم  
 والخصوص الوجهي وعلى الرغم من اتفاق مؤمنوا بني هاشم  
 بالتقليب فيها فيسئل بنات هاشم والمطلب المؤمنات وبنات اولاد البنات  
 وفيها امية اي امية الاحابة انما وعرفه مفتعل فابدى التناظر وادعته  
 واسمه شبيهة على الاصح اي اسم المطلب شبيهة وهذا ما ذكره في السير  
 ان شبيهة انما هو اسم عبد المطلب وقيل له عبد المطلب لان عمه المطلب اخا هاشم  
 ابن عبد مناف لما حابه من المدينة صغارا رده فلهذا كان هاشم رتبة فصار  
 كل من سئل عنه يقول ابن اخي فلما دخل مكة احسن من حاله وظهر انه ابن اخيه وفي  
 المواقب انما اسم عبد المطلب لان والده هاشم لما حضرته الوفاة قال لاخته  
 المطلب اودركي عبدك بيثرب وادبته اي جاني راسه تشبها ذابته  
 وهي قطعة من الشعر جمع صاحب الراجح انه جمع والاولاد والتولان في ركب  
 وراكب في حياته اي في حياة كل منهما اي حياة النبي والمجتبى نقطة لانما  
 ولو ساعة لا ابر مننا والصغير والمجنون كن حنك على الله عليه وسلم  
 او بالني حرة تأكيد لالم وصحة وطول من التأكيد المعنوية المعينة للاخاطبة

هذا عبد المطلب

والشعر وفي بعض النسخ وصحابة بفتح الصاد وكسرها طلق على المصدر اي  
 المعاشرة وعلى الاصحاب وهو المراد اما بعد اما حرف فيه معنى  
 الشرط للتوكيد واما والتفصيل غالبا وهي هنا غير الغالب وسياق وجه كونها  
 للتوكيد وجه ظرف زمان او مكان في محل نصب على الظرفية مبني على الفاعل  
 حذف المضاف اليه ونسب معناه ومحمدا اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان  
 نكرة فانها تقرب نعت معناه او لا كما في التقرير ووجه ان الاسم المرفوع  
 جزي والاصافة اليه تقتضي البناء لغيره بالتحريك في النكرة لم تترك  
 اصافة اليها لسببها اذ في ساقطة ابع لفظ فقد في اول الكلام  
 اي مقطوعة عن الاصافة واما لوقال اما بعد حمدا لله فلا ملق وقوله ولا يجوز  
 اي صناعة والا فحوز الاثنان بها في اول الكلام سزاها او ازيد لا يستحسن  
 او الفعل بنفسه هذا ان القولان مبنيان على انهما من توابع الشرط فان  
 جعلت من توابع اجزا فالعالم فيها ما بعد الفاء وقد جريه خلاف في اول من نطق  
 بها وقد نظمه بعضهم في قوله جزي الخلف اما بعد من كان باو ياتيها سبع اقوال  
 وود اوده اقرب لفصل خطاب ثم ينقوب قسمهم فصحان ايوب فكعب فيهم  
 والاصل منهما يكن اوجهها مستند والاصح لازمة للمستند ويكن شرط والغال لازمة له  
 غالبا فحسب تقمينة اما معنى الابد والشرط لزمها الفاء والوصف الاسم مقامه  
 المذكور وهو الابد والشرط وايضا لانه في الجملة اي لا من كل وجه والالكات اما  
 اسماء الحرف ومعنى هذا التعليل ان مع جدي شي في الكون فلهذا مختصرا او فقد  
 سألني ابو والكون لا يكون عن شي والتعليل علم اذا كان محققا كان المعتقد محقق  
 الوجهه فتأمل اي طلب متى اتقدم ان المطلب ثلاثة اقسام امر من الاعلى لمر  
 جمع صدقة فيعمل بمعنى فاعل فان معناه الصادق المودة وهو احسن من  
 الحبيب فان الحبيب ذوالود والمطلوب صافي الود لكن تقدم لنا ان الحبيب يبلغ  
 معظمهم الله تعالى اي حرسهم من كل مكروه والعبرة للاصداقا والحق في  
 شدة رحمتهم الله ومعناهما واحد اذ من رحمة حرسهم من كل مكروه وعكسه خلافا  
 لمن قال الاول اسب لعمومها وينا واخرى وكثر معناه فلهذا يظهر الوجه حذفه  
 للقطع بقلة معنى بعض المختصرات كل نقطة بل فقد المختصر كذلك سم ومعناه  
 في علم النعم ان قلت المختصر اسم للاعطاء المخصوصة منه على الراجح

جزي

هذا عبد المطلب



وعلم الفقه هو معرفة احكام احوال بضا واستنباطا ولا معنى للمظنفة الجيب  
 بان المعنى مختص بالاعلى الفقه فسيب الدال والمدلول بالماظروف والظرف  
 تشبيها مختصا في النفس على طريق الاستقارة الممكنة والجميع بينهما  
 سعة التمكن وفي قوسية الاستقارة المسماة تخيلا ثم ان قوله في الفقه  
 صفة مختص جريا على قاعدة ان الظروف بعد النكرات صفات  
 خلا فالقوله قل ان حاله وبحوز ان يكون ظرفا لغوا مبتدئا بعمل  
 كالالات له لانه اية لا بغيره تظاهرت الاولى بنفسه بتفاوت  
 الايات عنه الله تعالى والاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثار  
 عن الصحابة والتابعين وتوافق عطف تقصير على تطابق  
 على فضيلة العلم ان لا يتقدم كونه في الفقه ولو من الصانع فاللحنس  
 في اقتباسه اية في استقارته وعطف الاجتهاد عليه تحقيق عطف  
 مرادف او تفسير او عطف خاص لان مقام الخطب محل اطلاق  
 كشيء الله لو اني لكان لا يخاف من الله خوفا كاملا الا العدا كما قال  
 القتال على قدر المرء بمفكر خوفا فلا عالم الا من امر خائف وامر مكر  
 الله بانه جاهد وخائف مكر الله بالله عارف وفي قارة سادة برفع الاسم  
 الكريم على النبا عليه وخصب العلماء وهو اعظم في مدحهم واقتوي دليل  
 عليه رفع مرتبتهم بيقينه في الدين بتمتة وانما انما قام والله يعطي  
 ولن يزال امر هذه الامة مستقيما حتى تقوم الساعة قاله البرماوي في  
 القيمة لان بفتح اللام الموطئة وان وصلتها في تاويل مضد مبتدأ  
 وحيز خبر اية والله يهديه الله بك رجلا مثلك فذكره وصف طريقه لاخراج  
 المرأة والاقتصار على الواحد من الاقتصار على اقل من اية هديته بتعليمه  
 مسئلة في دينه وقوله من جمل النعم من احصاها الصفة للوصف اية من  
 المصدق بالنعم اكرم سكون الميم اجمع اجمع وبضمها جمع حمار وليس مراد بها وصف  
 لكرم بل كمالها اكل اموال العرب يستفح به بالنسبة للفاعل والمفعول فيمثل  
 العلم والتعلم والتأليف والكتابة ومما لمة انكسرت لفتحها قال صالح  
 اية مسلم ولو ما سقاوا ولو ما ساقا للذكور والانس يدعوله اية يكون سببا  
 فيه ليشمل ما لو كان الدعا لاجل الولد كمن بالقلم له البار اية في المفعول

فانه يمكن الاقتصاص عليه لحفظه من الاثر  
 وكذلك قال كالات بالالف والواو والهمزة  
 من الاالات اي كالات له

وان يدعيه

وان يدعيه فاعلم اي كمن العلم في الشرف او عاونه من لا يحسنه لوزاحمه  
 و ما اية حسة فانه المنا سبه لمقابلته بالشرف والخسة لازمة  
 للدم وعن علي بن ابي العلم اي السعي في تحصيل العلم اولى من السعي  
 في تحصيل المال واستند عليه ذلك بقوله العلم كرسك لوقول  
 خير من المال اثره وان كان العلم خيرا من كل شيء لان النفس محبولة على  
 حبه العلم يحرسك اي يكون سببا في دفع المكروه عنك وانت تحرس  
 المال اي تصونه عن التلف والضياع والعلم يزكو اي يزيد وينمو  
 بل لا نفاق اي اذ اعدته بالتعلم والافتقار فقهه نفسه ذلك بالانفاق  
 اعني صرف المال في وجوه الخير واطلاقة عليه فيه استقارة بقرينة  
 اصلية قال الشاعر من حاز العلم وذكره صليحت دنياه واخرته فادم لتعلم  
 من اكرة حياة العلم مذكرة من لا يحب العلم اي نفس العلم واهله واستماعه  
 فلا يكن لغيره عن معرفة من لا يحب العلم اذ لم يكن يعرفه فان كان يعرفه  
 لا يحبه صدق ما يتولى ولا صدقة محتاج اليه وهو تاسيس لانا المعنى  
 اذ لم تكن تعرفه فلا تأخذ في اسباب معرفة واذا كنت تعرفه فاجتنبه  
 ولا تحبه صدقا وهذه التقدير توافع ما بعضهم هناك من جعله نقيا ومن  
 جعل عطف الصدقة على المعرفة تأكيد او مصباح المصباح اية  
 منورها وفيه استقارة ممكنة وتخييل طلب العلم اي الواجب  
 عميا او كفاية هذا هو المعتمد واخذ بعضهم بالانطلاق من عبادة  
 ستين سنة اي النافلة كمال مثل المال او نحو ذلك كالحديث  
 فهو من موم خير من في قوله من اراده في من كان يريد اي يعلم  
 حث الاخرة اي ثوابها فسيب ثواب الاخرة بالزرع واطلقت اسمه عليه  
 ففقه استقارة مصرحة والجميع ان كلا فائدة يحصل بشي قالوا  
 بالعمل والزرع باليد ولذا قيل الدنيا مزرعة للاخرة والحرف في  
 الاصل القابل للزرع في الارض ويقال للزرع الحاصل منه كما في البضاوي  
 وقوله في الاصل اشارة الى ما استمر وصار حقيقة عرفية في تكميل  
 الارض بزرع اي بالتضعيف اي بضعفه لم يدح بفتح  
 الياء والواو بفتح الياء وتكون الياء والواو من راجح او راجح بفتح

من الاالات



اواراج ترجيح روايات ثلاث ابي لم يتم راجحها كناية عن عدم دخولها اي  
 مع السابق او هو محمول على الزجر اللهم مطلقا اي لما دق وما لم يدق  
 وقيل فهم شاذق فقط وعليه فلا يقال فخرت ان السما فوقنا مثله  
 معرفة احكام الحوادث لو خرج بالاحكام معرفة الذوات والصغائر كنصوص  
 الانسان والنبات وخرج باضافتها للحوادث العلوم العقلية المستقرة  
 في نفسها كالعلم بان الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بان النار محرقة  
 والاعتقادية كالعلم بان امر واحد وخرج بقوله تعالى علم جبريل والنبى بنا  
 على انه لا يجهل دونه بحمد لكن ينقلب ضروريا ولعل المراد بالحوادث  
 الافعال ونحوها ايضا على نزع الحكم فقص وعلى تفسير الفقه بمعرفة لو يكون  
 قول الشيخ في علم الفقه من الاضافة السياسية ان اريد العلم الادراك فان اريد  
 المسائل فالمعنى في مسائل معرفة الحوادث لو وهو صحيح على مذهب  
 حال من الفقه اي حال كون الفقه جاريا على مذهب اي طريقة ورأي الامام  
 السافعي لو اوجاه من المختار اي حال كون المختار الاعلى مذهب او على  
 معنى في أي في مذهبه وهو يدل من الفقه والمذهب لغة مكان الذهاب  
 وهو الطريق واصطلاحا الاحكام التي اشتملت عليها المسائل شبيهة  
 بمكان الذهاب يجامع ان الطريقة يوصل الى المعاني وتلك الاحكام توصل  
 الى المعاد او يجامع ان الاجسام تتروى في الطريق والافكار تتروى في تلك  
 الاحكام ثم اطلق عليها المذهب فهو استغارة ماهرة وهذا هو اصلية  
 او تشبيهة لقولان هذا ان لم يهجر المعنى الاصلي والا فهو حقيقة عرفت وتوفي للا  
 التي تغييرا عما اطلق فان الامام فيه محذور وفي حل الشك برنوع قال بتم فان  
 قلت كان ينبغي ان يقول مختصرا على مذهب الامام السافعي فلم زاد قوله في  
 الفقه قلت اسارة الى مدح مختصره من وجهين علوم كونه في الفقه وخصوص  
 كونه في مذهب الامام السافعي وبلد عموم الفقه وخصوص مذهب السافعي على ان  
 مذهب السافعي قد يكون في غير الفقه اي كالاصول فيسبها العموم والخصوص  
 الوجهي الامام السافعي اي المذهب المطلق وهو كما مله الادلة الذي لا يجوز له  
 ان يقلد غيره وخرج بمذهب المقلد لامام من الامة فلا يفسر فقيها الا  
 معرفة قواعد ما منه فاد او فقت حادثة لم يعرف لامة فيها نفس اجتهاد فيها

على

على مذهبه وخرجه على اصوله وخرج ابي محمد الفتوي وهو المتبحر في  
 مذهبه المتمكن من ترجيح احد قوليه على الاخر اذا اطلقها الاحكام في  
 المسائل من طرفه البعض في الكل فان المسئلة عبارة عن مجموع المسئلة  
 واخبر والنسبة بينها التي هي الحكم الى طرفي فتح الظاهر والرافع الظاهر  
 وفتح الرافع طرفه على الثاني حبر الامة اي عالمها وسلطان الامة  
 اي ائمة مذهبه اي المتصرف فيهم بالامر والنهي تصرف السلطان  
 خد النبي صلى الله عليه وسلم اي الثالث وهو الاب الرابع فالامام السافعي  
 الشيخ المصطفى صلى الله عليه وسلم وام الامام فاطمة بنت عبد الله  
 ابن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ابن هاشم لا يخفى ان هاشم  
 الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم تميم هاشم الذي في نسب السافعي  
 فهو غيرة لاعتنه ومن فلق الصباح الفلق بالتحريك الصبح  
 بعينه فالاصح بيان وان سيد صوابه من سيد فانه من آتكم ولو لا  
 يفتح الوزن على ما في التنج منتر عرع هو سمه لانت من جاور في العرجس  
 شين قل وفي كلام بعضهم اي شاب واكحاصل ان سافعا صحا بن ابن  
 صحابي فلد انت ابنه ولما فيه من خفة اللفظ والتناول فانه كانت  
 اي فسيب اسلامه انه كان في ثم اسلم اعترض بان ما ذكره شافعا من ان  
 اسلامه بعد الفديا في ما ذكره اول من اسلامه في يوم بدر لان الفديا كانت  
 بعد انقضاء غزوة بدر ورجوعه صلى الله عليه وسلم الى المدينة واحبب  
 باجوبة منها انه اسلم اول يوم بدر وخيفتم ثم اسلم بعد الفديا بها لا ومنها ان المراد  
 بيوم بدر غزوة بدر ومنها ان قوله اول اسلم معناه اعزم على الاسلام وقوله بانها  
 ثم اسلم ابيه بالفضل ومنها ان الاسرى منهم من فدى نفسه يوم بدر ومنهم من اخرج  
 الى رجوعه المدينة فليست له وعبد مناف مبنية فبالتنوين وان خبر  
 اي بعده اي بعد عدنان قال تعالى وقروا بين ذكركم ولا تسكنوا ان عدنان  
 من ولد اسمعيل عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم ان اسم اصطفى كناية  
 من ولد اسمعيل واصطفى من كناية قرشا واصطفى من قرش بن قهاشم  
 واصطفى من بني هاشم فانما خيار من خيار بغزة تعبد وهي  
 من الشام وقيل لو لم يعرف لامة فيها نفس اجتهاد فيها

اسم اي بني تاروا حجاب الراس يوم يوم

١٤



كما في المصباح واذا لم يلبس للمحور لان الاذن له فيه هو ما ذكره في ثم حشا  
قال واذا لم يلبس في الافتاء وهو ان خمس عشرة سنة ورايت بخط بعض الفضلاء  
واذا لم يلبس كما هو ظاهر كلامه وخرج به الاستوى اه ولا تنافي لاحتمال ان الاذن  
صدر له منها في سنة واحدة ويكنى ما استفيد من العظام ونحوها لغيره عن  
ثم الورق حيا يجمع خبثه وهي جرار القمار ونحوها ثم رجل الى مالك لولا انما  
ما قد مناه ان الاذن له في الافتاء هو ما ذكره لان هذا مرته على قوم وكان في صياحه جالس  
العلماء فحصل ما اجمد اوله وقد يقال انه رجل في سنة الاذن من غير ما ذكره وهي سنة  
خمس عشرة سنة فلما رآه ما هو اذ هو ايضا له في تلك السنة فقد حصل الادب  
له ما مفتي مكة ومفتي المدينة في سنة واحدة كما مر وصنف في كتابه  
القديم ورواه اربعة اهلهم الامام احمد بن حنبل والكرابيبي والزعفراني وابو ثور  
ورواه الجدي اربعة ائمة المزي واليويني والربيع الحيزي والربيع المرادي والقوي  
على ما في كتيبه دون القدم فقد رجح الشافعي عنه وقال لا اقبل في حله من رواه  
عني الا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر يعني فيها بالقديم وهذه المدة قد  
لم يقصده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضده بدليل فهو مذهب الشافعي  
فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وامر بواقي في عرض لحايط  
كما قاله اصحابه في وقت المغرب وبيان اصابته ضربة قتل الصارب لم هو اشبه  
حين تناظر مع الشافعي فافهمه انما نفي فخره قيل يكملون وقيل بمفتاح  
في جهته فمضى والمنهورة ضربه بمفتاح يكملون وكان اشبه به عوا عليه  
في سجوده يقول اللهم امت الشافعي والاذهيب علم مالك لكن بين هذا وماروي  
عن احمد بن حنبل بن يعقوب بن عمار بن عوف الشافعي في سجوده وسأله ابنته  
عنه فقال هو رجل كالشمس في الدنيا والعافية في الموت فاذا ذهب اهلها مات  
خلف يوم الجمعة وفي بعض الكتب ليلة الجمعة بعد المغرب سبغ وجب ان اخر  
يوم منه بالقرافة وهي الصخرة واربعة ايام منة تغلب بها بعد اذ فطر  
من فطره لما فتح ربح طيبة عطلت الحاضرين عن احسانهم فتركوه يسلا  
الارض وفي رواية يلاطيات الارض علما واستعاره فيها يا من يعانق دينا  
لا يخالها يمسي ويصبح في دنياه سفارا هلا سركت لذمه الدنيا معانقة حتى  
تعانق في الغرة ومن ابتكارا ان كنت تبغي جنانا لخلد تسكنها فينبغي لك

ان لا تأمن النار

ان لا تأمن النار امت مطامعي فيه استعارة بالكناية وتخييل  
ما طامعت تقوى اي يتون مدة طهرتها فاما مصدرة ظرفية واحيت  
الفتوح اي الشخص الفتوح وعلى هذا القاف مفتوحة والافتح  
مصدر رقع بكسر النون كرضي وزنا ومعنى فهو يضم القاف بمعنى الفتاحة  
ولا يرد عليه ان الفتوح مصدر رقع كسال وزنا ومعنى ولا يصح هنا لا  
تقول يحتمل ان الشافعي استعارة عرض في شئ تعرضي والعرض بكسر  
اوله محل الذم والمدح من الانسان علمته مهانة وعنه اي استخفاف  
من الخلق به وعلاؤه صوت اي ذل وعطف مسبب او سبب تامل الشئ  
اي ملات ويكون لو هو قل معنى والافقولة في غاية الوضوح فحتم فلو  
قال كان قاسم العبادي كاتبا ذلك المختصر لكان اولي في غاية الاختصار  
اي في اخر مرتبة اي بالنسبة الى طول منه اعترض بانه لا حاجة لذلك حيث  
جعل قوله في غاية الوضوح بانه المختصر لكان ينبغي ان يحذف فانه قد تضمن قوله  
من المبالغة لا يقتضيه بالنسبة الى طول منه بل يقال بالنسبة الى المختصر والمطلوب  
ومعبرة اخرى حيث اراد بالقافية اخر مراتب الاختصار اي ليس فوقه اخصر  
منه مبالغة فلا حاجة بل لا يصح كما قال في غاية الشئ وهذا التفسير  
صحيح في نفسه الا انه غير مناسب هنا اذا مراد هذا لتقبل القافية فليست ممل  
اح قال لا صفة ببيان اي في غاية الاختصار وقد يقال يصح ان مراد ما قاله الشافعي  
ويكون المراد بالقافية قرب درجته على المتعلم وسهولة حقه على المتقدي فان  
هذه الترتيب على الاختصار او مراد ان تصان الكلام يكونه في اقل رتب الاختصار  
فستقط اعترض في اي القصر بكسر ففتح انما هو لفظ صوابه معنى  
لما اذ تغابر اللفظ لا شك فيه حذف عرق الكلام وهو تكرير الكلام مرة  
بعد اخرى سم حذف طوله وهو الاطناب فترك التكرار اختصارا وتركه  
الاطناب اجازة سم وقد علم مما تقدم ان الفرق من كلامه اذ لم يبين معنى  
النهاية اللهم الا ان يقال علم الفرق من العطف اذ هو مقتضى التقدير الذي  
اشار اليه المصنف بقوله وظاهر كلامه ان يقال علم الفرق من تقاير الية فاعلم  
فتقاربا يقرب على المتعلم درجته فان قلت هذا مناف لقوله في غاية  
الاختصار انما جيب عن ذلك بانه مع ذلك عبارة واضحة فلذا قال في الفتوح

الافتح



١٧  
 في عبارة ٢ وعذوبة الفاظها وحلاوتها فيه استقارة مكينة وتخييل  
 اي يتيسر على المستمع ان يظن بالاولى وخص المبتدئ من لانه استند  
 به من غيره حفظه الحفظ لغة صوت الشيء عن الصياح واصطلاحه طاسخا  
 عن ظهر قلب وبعبارة اخرى ان يتسام صور الفاظها في القوة المتحدية حرف المضارعة  
 نحو والقاعدة ان المضارع يضم اوله ان كان ما حنيه رباعيا وينفتح في غيره قال  
 السمرط في نظم الاخر ومئة واثنون اسرار على واحد من احرف رباعية زوايد همز ونون  
 ثم ياتي ثانيا مجموعا قوي انت يا فتى وحيث كانت في رباعي تقم وفهمها فيها  
 سواء ملتزم يتقرب بفتح اوله مضارع قرب الثلاثي ويسمى ملزمة لانه مضارع  
 سهل من التقسيمات جمع تقسيمه بمعنى المدة من التقسيم او جمع تقسيم  
 على غير قياسه والتقسيم لغة التقريب واصطلاحه حاضم يتوحد الى امر مشترك  
 لمحصل امور متقدمة فهي اقسام لذلك الامر المشترك لما احتاج الى عمل  
 حذف مضام اي متعلقة او لمحل ما احتاج فان التقسيم ليس الحكم بل كحل كما لما  
 ملأ قنابل عشا اي ضبط الحركات اي مع بيانها اي السائر كانت  
 المتبادر اي بعض الاصرف الا انه اقام الصفة مقام الموصوف اي الى  
 تصغير لرفعة اشارته الى انه اجابهم بالشروع للبا عظمة بان كان قد  
 الغر ولا يجرى الوعد والعزم حاد من ضمير الفاعل اي وهو الثاني اجبت ويصح  
 من حيث المعنى من ضمير المفعول اي تريد الاول ان يقول راجعا كما قال  
 سم على تصغيره او متعلقة بالجزا قال سم على وعلى الاجابة انه قال  
 خيرا بغير لا يفرض ديني من ساو غيره اي ملتحيا الاول سايله مستهلا  
 اذ الرقعة مفسرة بذلك ولعله فسر بما قاله لقد سمعته بان من فضله  
 فيه رد على المقر له حيث قالوا بوجوب فعل الصلوة والاضحى تره الله عن ذلك  
 وقولهم ان الصلوة واجبة عليه وزعم عليه واجبة قال سم والحق عند الاساءة  
 انه تعالى لا يجب عليه كذا ان لم اصابه العاصي وتفهيم ابدار لو كافر الكنة  
 لا يقع ولم تغيب المصنع ابدار لو ملكا او رسولا بل لا يقع في ذلك ولكن ايضا  
 لا يقع سبحانه وتعالى عما يصحون علي متعلق بفضله يحصل  
 اي سبب حصول او مع حصول التوفيق اي توفيقى قال يدل من الغير  
 بناء على جواز عبارة سم في حصول التوفيق ولم يذكر لفظ الاعانة خلقت

وهو جواب عن ذلك فتأمل قوله اي المستند الى العقل  
 وقال سم اي يريد المصنف قوله في قوله اي  
 سبب اختياره على غيره في قوله اي

قدرة

قدرة الطاعة في العبد والمراد بالقدرة العرض المقارن للفعل فلا حاجة الى زيادة  
 وتسهيل سبيل الخيال اليه لاجراح الكافر ولذا قال سم خلقت قدرة الطاعة في العبد مقارة  
 لها فاقية التوفيق المتعلق بها المتكلم كما قاله القاضي الحسين اربعة  
 سنة العتية ومعلم ذو نصيحة وذو القرحة واستو الطبيعة اي خلوقها  
 عن الميل الى غير ذلك اه وقال بعضهم بل ستة متطورة في شيتين وهما ان  
 تبال العلم الاستمارة سانية عن تفصيلها بيان ذكا وخرص واجتهاد وبلغته  
 وهما استياد وطول زمان بان يقدرين على اتمامه لى في تصور الصواب لهذا  
 نظروا اللات شرجه بقوله سم وهو حكم المطابق للواقع بان يبرز قن موافقة ما  
 هو مذهب السانفي في الواقع فما ذكره تقدر للتوفيق فقط بل لا يناسب الا  
 لوقال المصنف التوفيق لا تمامه فكان ينبغي ان يزيد على ما ذكره مع مطابقة ما هو  
 مذهب السانفي في الواقع ٥ كرم اي معطين جواد اي كثير الجود اي العطاء فهو من  
 باب التزقي والجود بتحقيقه الاول واردة واما تشديدها فغير وارد في فهم اطلاقه  
 على الله تعالى علي المختار ان اسماء تعالى توفيقه انه يفتح الهمة على تقدير اللام  
 ويكرها على استئناف علي ملأ متعلق بقدر اي قادر فهو فعل بمعنى  
 فاعل ولا يجوز ان يكون بمعنى مفعول تحقيقه اسمائه تعالى التي بهذا الوزن كرم  
 اي قادر على ما ساو به اي بربه نفخة حذف الغفوت اي من الممكن استم  
 لان القدرة لا تتعلق بالاحياء والمستحيلات والمشيئة والارادة بمعنى وهما  
 لغة ضد الكراهة واصطلاحه خاصية ازالة متعلقه في الازل بتخصيص احواله  
 باوقاف حدودها وبعبارة اخرى هي صفة في كمن توجب تخصيص احد المقدورين  
 في احد الاوقات بالوتوع مع استوائ نسبة القدرة الى كل الاوقات وقرب المتكلمين  
 ذلك ميتا وبين في سائر الصفات وقال خذ احد هذين الرغيفين فاخذك احدهما  
 دون الاخر تخصص لا احد المقدورين وهو لما خذ عن الاخر مع استوائ نسبة القدرة  
 الى الكل وليس ذلك الا بالارادة عند تعلقها به اي تعلقا صلوحيا وتخييرا  
 على وقت الارادة الثمانية المنظومة في قوله حياة وعلم قدرة وارادة كلام وابطار  
 ومع مع البقا صفات لذات الله جل جلاله لا الاشعري المحرري العلم والتمتع  
 لكن المخرج ان الناصفة سلبية كما في الكتب الكلامية وهو سجا شدة  
 كان الاول وانما لان لطيف عطف على قدس الواقع خبر ان بعبادة متعلق

١٧  
 ١٧

في قوله اي المستند الى العقل  
 وقال سم اي يريد المصنف قوله في قوله اي  
 سبب اختياره على غيره في قوله اي

ر



بلطف وحذف سئل خير وليس من باب التنازع لتأخر العامل <sup>الانسان</sup>  
 خرج الملك والجن فلا يقال لهما عباد لكن ان ارد الانسان من ناس بمعنى تحرك  
 دخلا وهو المراد للعبد مجموع آخر فظاهرا ما كان في قوله عباد عبيد جمع عبد  
 واعبد اعابده معبودا معبودة عند كذا كذا عبادان عبيد ان ابتداء كذا ان العبد  
 او امده وان شئت ان تم نقد دعوى وصف لا تدعى الا وفيل بيت آخر  
 يا قوم قلبي عند زهرار يعرفها السامع والراي لا تدعى الا وفيل بيت آخر  
 لا تصفني عند لند او غيره وخير عبيد لها العشرة المقدسة والمراد بالاعمال الصفات  
 الراقية والرفعة قال الجوهرية الراقية الشدة الرحمة والرفقة ضد العنف والعصمة  
 اي الحفظ واختلوا في جوانب العفة والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد التوقي  
 عن جميع المعاصي والرزق في جميع الاحوال امتنع لانه سواء ان مقام النبوة او  
 التحفظ من السخطات والتحقق من افعال السوء فهذا الاباح به وينبغي الكلام  
 حال الاطلاق والتمسك عند في احوال لعدم تقينه للمحذور واحتمال الوقوع في  
 سم بان تحقق في تفسير للتوفيق ولم يفسر لفظة فظاهرا ان المراد في التوفيق  
 وقد يقال لم يفسرها لانه لم يذكرها المصنف بالطريق في نسخة بالخط في صحيح  
 لانه من هذا الموصوف في نسخة اذ هو من السبب بالمتضاف او من وصف  
 المتبادر فيبقى على ما في قول المصنف وعبادة لطيف خير من تقرب  
 من قوله تعالى انه لطيف بعبادته ان فسر اللطيف بالتوفيق والعفة اختص  
 بالمؤمنين وان فسر بالرافعة والرفقة شمل الكافر ايضا بان لا يقبلهم جوعا وقحوا  
 معا صهم وفي بعض النسخ وبالاجابة تحذروكم عنكم علمهم ثم بما تنفعني  
 فوق كل لطيف فوفية متبوية <sup>در مني اي اعملني راضيا بما اتيت</sup>  
 به على او اعطيت في رضى في دنياي واخرتي من محاسن هذا الكتاب  
 اي نعمنا لان المذكور محاسن المؤلف قل فراه بكر القاف اي صيافة  
 واكرامه وفي بعض النسخ قراره بعد الايمان لانه من اعمال القلب ولا يلاكون  
 الا واجبا لانه لك الصلوة فانها بدنية وتكون تقلا ومن اعظم كان الاول  
 استغاث من ليتم له توجيه البداية بالطهارة وانما كانت الطهارة اعظم فروط  
 الصلوة لانها مزينة عند الحق على بقية الشروط من حيث ان فاقد الطهورين  
 يجب عليه الاعادة عنه الفقد على احد حاجلا في فاقد السترة فان صلواته

سؤال

نعم

تقنيه

تقنيه عن القضا ومن صلى طائفا دخول الوقت وان لم يمتد الاعادة ولا يحكم على  
 صلواته بالاطلاق بل يقع له نقله مطلقا بخلاف من صلى طائفا الطهارة فبات  
 خلافا فيستبين بطلانها ومن صلى في نعل السفر لا يعتد في حقه القنلة فهذا ما يدل  
 على اعطية الطهارة بخلاف الحذر الذي ذكره فانه لا يدل لما قاله اللهم الا ان يقال  
 استفاد الاعطية من كسر المذكور فيه على جميع عرفته فيستدل في قوله مفتاح  
 الصلوة المهور استقارة مكينة ويحيل حيث سنه الصلوة بالكل المعلق في  
 توقف الوصول اليه الاسمي كالمفتاح تشبيها مضاف في النفس على طريق  
 الاستقارة المكينة وابيات المفتاح تحيل والطهور يسم الطاهر الفحل وهو  
 المراد ههنا اما فتحها فالما الذي يظهر به نداء جواب لما وقع ان احكام الشرع  
 اما ان تتعلق بعبادة او بمعاملة او بمساحة او بحناية واجهها العبادة  
 ليقولها بالدين ثم المعاملة نسبه لكافة اليها لعلقها بالاكل والشرب ونحوهما  
 ثم المساحة لانها دونها في كفاية كفاية لانها غالبا انما تقع بعد الفراغ من شهوة  
 البطن والفرج فربما على هذه الترتيب وربما العبادة بعد الشهادة في  
 المبحوث عنها في علم الكلام على ترتيب خير بني الاسلام على منسوخ آخر  
 واختار رواية تقدم الصوم على الحج على رواية تقدم الحج لان وجوب الصوم  
 فوري على عام يتكرر في افراد من لم يمتد الترتيب بيان احكام لو ابقى المتي  
 على ظاهره لكان اولى فان المصنف كما ذكر احكام الطهارة من الوجوب والاستحباب  
 ذكر نفسه حيث بين الوضوء بيانا شاركا وهكذا او كان يقول اللهم قنا ب  
 بيان الطهارة واحكامها او بما يتعلق بها اعلم ان الكتاب او حاصله  
 ان التراجم المشهورة خمسة الكتاب والباب والفصل والفرع والمسيبة وكل له  
 معنى لغوي ومعنى اصطلاح في تلك عشرة كاملة ولجميع عطف  
 مرادف او عام على خاص لان كل ضم منه جمع ولا عكس لاخذ التلاصق في  
 مفهوم الضم دون الجمع لما فيه من الخط المراد هو الكتاب والكتابة  
 يستفاد من المجرى وهو الكتاب واجب كواب ثاب وهو ان المراد بالاستشاق  
 مطلق الاخذ ويعود عنه بالاستشاق الاكبر انظر ثم رجم ان الكتب مصدرة  
 على غير قياسي من العلم اي من الراي ومما يفيد به هو على حذف مضاف  
 ليلا يبا في المشهور من اسم التراجم اسما للالفاظ باعتبار ما في دلالتها على المعاني

كمال بيان الاطوار والكتابات والكتابات في صدرها



فان جمع بين الثلاثة أي هذا ان لم يجمع بينها أي ما تقدم من ان تلك  
 الجملة تسمى باسمها اذ المجمع بين الثلاثة فان جمع بينها فهو تفصيل للكل  
 السابقة فلا اعتراض عليه بأنه متاقي ما قبله وأجاب لغيره في قوله  
 على غيره واصطلاحه اسم جملة مختصة من العلم متممة على مسائل عالما  
 وانتمسكة بطلانها على مجموع الموضوع والمحول والحكم وعلى الحكم فقط من حيث  
 انه يستلزم عنه ايمان من حيث انه يطلب بالدليل فطلب ومن حيث انه بحث عنه  
 فبحث ومن حيث انه تدعى قدعى ومن حيث انه يستخرج بالتحفة فنتيجة  
 والكتاب هنا احتراز عما اذا اصرح بالتمتد أمثال مضاف بالرفع  
 صفة خبر ويصح ان يكون الكتاب مرفوعا مبتدأ خبره محذوف او منصوبا بفعل  
 محذوف اي خذ او جرد واخر جرد عند الكوفيين مضاف الي محذوف في  
 فيه تناسخ فانه مضاف الي بيان وبيان مضاف الي احكام والخصوص من الأدب  
 هو من عطف المراد او القام بعد اخاص قل كالاخاس اي كالأعيان الخمسة  
 في تغييرها اي تغيرها فيه اي تغيرها انما اي تغيرها ارتفاع في هذا  
 باعتبار الوصف فان لها اطلاقين عند الفقهاء مطلق على الفعل كما راعه ثم  
 من اطلاق المسبب على السبب وتطلق على الوصف المسبب على الفعل  
 الذي هو اثر حقيقة وتغيرها الاول باعتبار الوصف وقوله الآية وقيل هي  
 فعل يجوز باعتبار الفعل لكن كل من تغيره خاص بالطهارة الواجبة فيسفي  
 ان يزاد ما فيه جواب محذوف غسل الذميمة والمجنونة اي من اخص  
 والنقاس ليجلان تحليلها المسلم ليس قيدا وكذا قوله الملم وابناء النون  
 في جلاله في غالب النسخ ولا وجه له فالجواب عنه لانه منصوب بان مفرق جواز  
 بعد لام التعليل ويأتى ان ما هذا الفصل وقيد به من يعتقد توقف كل عمل  
 الفصل قال لا يخرج اخص الذي لا يعتقد توقف كل عمل على الفصل بل على الانقطاع  
 فقط فلا يكون الماستحالة وخرج ما لو اغتسل الكافر ذكر ايا او انى شئت  
 لكتابة فان المالا يكون مستحلا لعدم توقف كل التمتع عليه وقد قال في حق  
 والمعتد انه غسل شرعى لانه اراد المانع من الوطى المرتبة على حد التحضيض او  
 النقاس بل هو تكملة للميت قد يقال فهو مع كونه تكملة اراد المانع من  
 الصلاة عليه المرتبة على الموت الذي هو في حكم الحدث فهو داخل في التفرقة

لغة مطلق السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن عنه في العلم والسبيل

لان المراد

لان المراد ارتفاع المانع المرتبة على الحدث او ما هو في حكمه وتنقسم لظاهر  
 الفاعل وقال وتنقسم الطهارة كان او في العبد ان المنقسم لذلك اعم من  
 الطهارة المعروفة بما تقدم كالحدس كالتنزه من الحدس في الوجب المراد  
 به ما تاركه عليه فمثل الغرض والنقل بتدليل ما قرره في اليد او قال غلب الواجب  
 الشرف والمراد بالطهارة في كلامه ما عرض للاعيان حتى يشمل الطهارة الطارئة  
 على الجسد المنبغ والجمرة المتخللة وليس المراد القائمة بالاعيان بطريق الاصاله  
 المذكورة في قولهم والحيوان طاهر لوجودها اي اسمها واستمرل معانيها عليها  
 واسبابها هي طلب الكراهة والتمسك بالطبع وطبها ترك ذلك وعطف على غيرها  
 عليه مراد في قوله كالحسد وهو قبيح زوال ثمة الغرس سوا ثمة النفس  
 اولوا يستثنوا من ذلك ما اذا كانت النية لكافرا وقاسق يستثنى في اعلى  
 معاصي الله تعالى والمحج وهو قيام النفس المؤدى الى خروجها عن الامور  
 الشرعية كان بحيث العاقل بعبادته والعالم بعلمه والمنطبع ببطاعته والراي  
 ان قصده بعلمه اناس والكبر بطريقه اي رده على قايله وعخص الخلق  
 بالصادق او بالطا اي احتقارهم والفرق بين المحب والكبر ان المحب يتحقق  
 بنفسى المحب ولولم يوجد كحرف سواء خلة في الكبر فانه لا يتحقق  
 الا بالنسبة للمعبر المياه واصلم مواه قلبت الواو والكسر المهم قبلها كالقيام  
 والصيام على الاصح ومقابلته قصره مع التثنية وتكرره ثم ابدلت الهاء  
 هزة اي اقواله على الكلمة ابعلا لانه وقد الفرق في ذلك من الوافران في لعظم جنة  
 باعلام قد حصل فاجاب نعم بما يلف بان يحاسبه الذي سأل لا يؤمن بحجب  
 لطف الله اي كبره رفقه بعبيده قال يجوز ان يحل ويصح هو من استعمال  
 المستوك في معنيته او يحل عليها احباطا والمتبادر من كل المستوك  
 الطرفين وسياتى ان هذه المياه تحل اربعة اقسام منها المكروه ومنها الحرام فيبقى  
 الحل واجاب نعم بان الحل باعتبار اتمه او جملة افراده فلا ينافي خروج بعض  
 الافراد عن ذلك السطر هو مصدر والمراد كما صلبه فانه الذي تعلقت به  
 الحكم ثم رفته نظر ولو علل بان المطلوب للطهارة بالمعنى الحاصل بالمصدر لا الفعل  
 لكان اولى بكل منها دفع به ما هو كلام المثنى من انه لا بد من اجتماعها ولو  
 قال بجموعها الصادق بالفرد منها وحده او مع غيره منها كان اولى ولحديث لا يذكر



هذا هنا تفصيلا للمعاني والآحاد ذكره توافق الوضوء امر اعتباري أي غير  
محسوس وقد قيل إن أهل المصاهرة يمتنعون من قيامه بالأعضاء وصفها به  
وهو ما من صحة الصلاة وغيره ولو مع الجهل والسيان والتقصير بالخشية  
في قوله حيث لا يرد في إدخال الفحمة مع وجود حديث لفائدة الطهورين فإن قوله  
حيث لا يرد في حيثية يقتيد كالمعنى كلامه قال علي ذلك أي أنه كور وهو  
الامر الاعتباري والأسباب والمراد هنا الأول وهو الامر الاعتباري وخرج هذا  
ما في توافق الوضوء وفي جعل المنع صفة له يجوز في أي لان المنع ناشئ عنه  
يعود عنه وهو من الشارع السارح هو صفة للشارع لانه الذي لا يرفع  
الا لما عارضا في لان المنع صفة له يجوز في أي لان المنع ناشئ عنه  
لا يرد لانه رفع خاص بالنسبة لفرض واحد وكلامنا في الرفع العام وهذا الخاص  
بأنما يجوز التمسك بحضه كالمطهر دائم لحدوثه بالما الا صغرا فعل التفضل  
ليس على ما به في هذا الاكبر والحدوث في ذكره هنا استطرادي والاحكام باب  
الحجاسة وفي الشرع مستفاد دخل فيه الظاهر وقوله يمنع يخرج له كقول  
صلى الكافي في هذا الاستقصا ومما بعده للمتمثيل وانما نقول لو كانت  
ينبغي ان تقدم على هذا المنع التعليل بغيره لما لم يرتب عليه قوله  
وانما نحن آله لانه لم يتقدم في كلامه ولا كلام الملت ما يدل على احصائه  
الا اعتباري وهو في الخوصصة البين لا التمسك فانه راس الخواارج والاعراب  
منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي ووقفنا بالنسبة الى الجمع دون  
الواحد فقلنا لانه جزمي برأي العلم على القبيصة كما نرى وقيل لو نسب الى  
واحد وهو عرب لقلنا عري فينسبته المفعول فان العرب كل من ولد اسماعيل  
عليه السلام سواء كان بالبادية او بالقرى وهذا غير المعنى الاول وزجر الناس  
له ما باب المبادرة الى انكار المنكر عند من يعتقد منكره وفيه تورية المصنف  
عن الانحاس كلها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم الناس عن زجره لانه اذا قطع عليه  
البول اذى الى ضرر يبيته والمقصد الذي حصلت ببوله لا ينضم اليها مقصد  
اخرى وهي ضرر يبيته تبيلا حتى مفسد ثانيا وايضا فانه اذا خرج مع الجهل  
الذي ظهر منه قد يورد في أي يتجسس مكان اخر من المسجد يترفض البول  
بخلاف ما اذا ترك حتى يخرج فان الرشاش لا ينتشر وفي هذا الابانة عن

محمد اخلاق

حمد اخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفقه ولطفه بالجاهل وسن الاعراب  
والعرب العموم والخصوص الوجهي كما يعلم من تفسير الاعراب بانهم سكان البوادي  
من العرب او العرب وتفسير العرب بانهم من ولد اسماعيل عليه السلام من سكان  
الحضر والبوادي ذنوبا على حد فاضل في مظهره في مظهره في مظهره في مظهره  
بعض المأثم ببعضه وهي مع مدحها في محل نصب على الحال ومجى  
الحال من النكرة فليقل الممتلئة ما هو مطلق الذنوب على الدلو فارغة  
فلذا قيل في الحديث بقوله من ما والامر أي في الحديث وقوله كما مر  
في الآية لما وجب غسل البول به فيه بحث لجواز ان يكون الامر به لكونه  
مما صدق الواجب اوله المتشراذ ذاك فلا ينافي في زوال الخساسة  
بغيره شوربه على المنهج لما فيه من الوقفة لخواص وهو معقول المذهب  
ومتي اطلقه الامام في النسخة ينصرف الى امام الحرمين التي لا توجد في  
غيره بل لانه لا يرتب للتصافي منه ثقل با غلايه على الصافي من غيره  
ومن ثم قال بعض الحكماء لا يؤثم وما ينظر فيه لونه ظفره او مقابله لانه  
جسم شفاف وقال الرازي بل له لون ويرى به ومع ذلك لا يجب غدرية  
ساو راه وعليه ان له لونا فقل ابيض وقيل اسود الى المتوحد نحو كونه  
مع كذا أي يصح الى الافعال نحو جوار الصلاة أي تحل وهو هنا  
بمعنى الامر بآي ان هذا المحل مستثنى والجواز فيه بمعنى الصحة  
والكل معا فلا يترد ان المتطهر فعل فكيف يكون بمعنى الصحة وقد قال  
هذا جعل بمعنى اكل المستلزم للصحة فليقل ما لتلاعه قال  
قد لا لو قال لتقاطبه عبادة فاسد لان اولي لان العصيان قد يجامع  
الصحة اه وقد يقال هذا ممنوع لان الشرع احرمة على عدم الصحة وعلى  
الحرمة بقوله لانه يتوحد في سبع مياها الا حسن سبعة بالتا لان معدوده  
جميع ما وهو مذكر ع ش ما السيامن اضافة الحال للمحل فان اراد بالسما  
المطر مجازا على حد ائير السما بارض قوم لو كانت الاضافة ببيان  
كلما علم الاصح اكله في غير النسخة التي ضمت اعضاها صلى الله عليه وسلم  
لما لم فلا خلاف في كونها افضل من السموات والارض والبر والبحر  
ومثله سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ان يترك من كل منهما ان يترك



على التقاطع من الجرم اولاً ومن السحاب ثانياً فهو جمع بين القولين قال الحلال  
الشوط وفي الحديث ان المطر شجرة في الجنة تتفتح له ازهارها فيخرج  
فسيحاً ان لقادر على كل شيء قال وفي الحديث انهم من مصاعة من ليل او نهار  
الا والسما تظلم الا ان الله يصرفه حيث يشاء وافضل السموات السما التي فيها  
العرش وافضل الارضين الارض التي نحن عليها قال في فتح الباري وحاصل  
جواب ابن عباس لسأله عن خلق السما فسواها في يومين ثم دجى الارض بعد  
ذلك وجعل فيها الرواس وعندها في يومين فتلك اربعة ايام للارض  
المالح بالرفع نعت لما وثا لجر نعت للجر قال اسم للماء الكثير وقد راد به  
مكان الماء هو الظهور وماوه لوروي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال جابر  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك تترك البحر وحمل  
معنا القليل من الماء فان توصلنا به عطشنا ان افنونا بما لا البحر  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الظهور وماوه اكل ميتة والظهور  
هنا بفتح الطال لانه اسم لما الذي يتطهر به والظهور بضم الطاء اسم لعقد  
الظفر وهذا هو المشهور وجعل اسم الظهور بالفتح مصدر اول كل بمعنى  
الحلال كالحرم بمعنى احرام والميتة هنا بفتح الميم لان المراد العين الميتة  
واما الميتة بكسر الميم فهي هيبة الموت ولا معنى لها هنا الا يتكلم  
والميتة بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد في موارد الاستعمال وقيل  
بعضهم بينها وقد ذكر بعضهم في اعراب قوة عليه الصلاة والسلام هو الظهور  
ماوه نحو غير من وجها في كثير من النسخ او اخبار لا تظهر الدلالة عليه فتركنا  
الكبرها واقتصرنا على اربعة اوجه الاول ان يكون هو مبتدا اول والظهور مبتدا  
ثاني خبره ماوه والجملة من هذا المبتدا الثاني وخبره خبر الاول الثاني ان يكون  
هو مبتدا والظهور خبره وماوه بدل استكمال وبحث فيه بانه لا يه المعنى  
مع حذف المبدل منه لعدم الغاية مع انهم قالوا المبدل منه في نية الطرح  
الثالث ان يكون هو ضمير السات والظهور ماوه مبتدا وخبر ولا يمنع من هذا  
تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناس في وعدم إعادة النظر في قوله  
على البحر صح هذا الوجه وهذا كما قالوا في قوله هو الله احد انه خبر السات مع ما روي  
من تقدم ذكر الله تعالى في سواله الشريفين حيث قالوا انسب لنا ربك الرابع

ان يكون

ان يكون هو مبتدا والظهور خبره وماوه فاعل لانه قد اعتد عاملة بكونه  
خبراً ان فان قلت ما البحر هل خلق ملكا او كما في اصل خلقته عذبان صا  
لن لا يتحقق قلت تخار الشق الثاني فالدليل عليه قولهم ان جميع المياه من  
السماء لقوله تعالى لم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض وانما  
فيها النعمان على ما يشاهد عادة والماء المنزل من السماء عذب ويدل عليه ما ذكر  
في الحكم معالم التزل ان قابيل لما قتل هابيل وادم بمكة استنكت الشجر  
وتغيرت الاطعمة وجمعت القواكه وسر الماء واعتبرت الارض وعن علي تغيرت  
الارض يومئذ وطعموم النار وضوء الشمس ونور القمر وريح الرياح وعذوبة  
الماء ونبت العوسج على السافى وعن بعضهم على المزج واجيب بانه يمكن  
ان السافى قالها الله في تقريره وقيل لها المزي بعبه والمعتز هو الغز او  
غيره وهو اي المعتز على السافى محلي في اعتزاضه وذكرنا است من الي  
استشهاد علي خطايه وقرع ابي سقيم فنه ورد انه قد لم وتم من عاب  
انواعه ولكن تاخذ الاذان منه على قدر الترجمة والعنوم اي الغدة  
بالرفع نعت لما فان البحر مجرى الماء في القاسوس تصاعه بالمدينة وكذا في  
يبر رومة والمعتد الكواكب ضعيف بل المعتقد خلف الاول والظاهر ان مثله  
انما التابع من اصابعه صلى الله عليه وسلم ش ادمته اي اذرو وكذا قوله  
رجوه وانما مع الاستدلال به لان مثله لا يفعل من قبل الراي وراية بها مش  
اي النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ان فضلات النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة  
فليحرق حين قتل اي اقبله الحجاج وصلبه مدة طويلة او ضاله اي اعطاه  
ولعله من الصلب فليراجع بما رزم من مثقل بطلت او الجوانية  
اي صورة على صورة الحيوان وليس حيوانا لانه ينزع الى الماء عند عرض  
الحركة اه قل قال في فان تحققت كونه حيوانا كان ما في بطنه نجسا لانه في  
كالناية من بين اصابعه وهو ايجاد معدوم على الراجح وقيل تكثير موجود  
يعني انه هل هو من ذوات الاصابع الشريفة او من خارج والراجح الاول  
مطلقا قال بعضهم وافضل المياه ما قد ينفع من بين اصابع النبي المنيغ  
يليه ما رزم فالكور فيل مصر ثم باقي الأنهر لم يعرض لها محمود في نظر  
لانه يقتضي اتحادها ولعل الفرق بينهما على هذا كبر حبات الاول وصغر



حيات الثاني وفي حاشية الاح ما نصه وكلام ابن الرقة هو الممول عليه فان المائزل  
ما نفع البذل لكن البذل يعرض له الجود ويستمر في البرد يعرض له البرود والجود يستمر  
اي عقيب وقوعه على الارض وهذه التقريبات في الاعتراض على الشئ فلا تروان  
على المصن اي لا يرد عليه حيث ذكرها مع دخولها في ما السها واعلم ان مراد المصن ما تحلل  
منها كما نبه عليه ثم قال لم يرد في ربيع محدث بالما ولو لم يكن اورد ان سأل في مفعول  
والاجزائي ميسوح وبما يفتقد الحيا وحجرا ولو لم يكن اورد في مفعول الارض ولم يرد محدثا  
ونحوه اذ انه يرد ونحوه ومع ما في ان ثنين وصاف الوقت ولم يرد مؤنثه على  
ثم مثل الما هناك ولا ما الزرع وهو البذر وما قبل ان نفس دابة لم يرد وادلا  
دليل عليه لانه لا يخرج لو لم يرد في ما السها ثم الما في مفعول من تقسيم المياه  
بحسب محالها المصن فانه في تقسيمها بحسب اوصافها فقال الما في مفعول  
وتم للترتيب المذكور في المفعول واللعن المذكور في ما السها كما اشار اليه بقوله المذكورة  
على اربعة اقسام الاولى حذف على او المعنى منقسم على اربعة اقسام  
وهو من تقسيم الكل الى جزئياته فله والتقسيم باعتبار صحة الطهارة وعدمها والكرهية  
ونقها والاخر في الحقيقة طاهر وطهور وتخصي كنه تقسيم اعتباري كما ذكره ثم  
فله في داخل بعض الاقسام فان الشمس مطلق كما هو لازم لاجزائها المظهر  
به بناء على طاهر المنة من عدم تقييد القسم الاول بغير الشمس اما اذا قيد  
بذلك فله في داخل التقارير باعتبار مقابلته غير الشمس بالشمس مظهر  
اي محرم في الطهارة الشرعية من رفع حدث او ازالة نجس وغيرها استعمال نائب  
فاعل مكررة باضافة هو وما بعده متعلق بقيد لا فائدة بيان انواعه قال  
كقوله صلى الله عليه وسلم جواب الامراة سألته هل علي المرأة من غسل اذا  
هي احتلمت اذ اراد الما المراد بالروية العلم لان القيد على حذف مضاف  
اي اذا القيد في يدونة القيد الغير اللازم بما ذكرنا في قول الله وهو  
ما يتبع عليه اسم ما بلا قيد وحاصل ما اشار اليه ان من اقتصر في تعريف المطلق  
على ذلك اورد عليه المتعبر بما في المقرر والمرو من زادي لسان جملة الشرع لا يرد عليه  
وحاصل الجواب ان من اقتصر على ذلك يسلم كونه غير مطلق لكنه اعطى حكمه  
في التظهير للضرورة او يقال المراد انه مطلق في لسان جملة الشرع كما  
قاله الرافعي والحاصل انه اعترض على التعريف بانه غير جامع لعدم التموله

اي محرم

الما

الما المتعبر بما في المقرر ونحوه وغير مانع لدفعه المحتل والما القيد المستحسن  
انضال النجاسة واجيب بان المراد ما يسمى ما بلا قيد عند اهل الفرق والنسب  
العالمين باحوال المياه وطهلت بغير اول مع ضم ثلثها وفتحها في اخص  
بعلو الما من طول المكث ولا فرق بين ان يكون بمجره او بمجره ولا يتم ان اخذ ودق ثم  
طرح ص كما ياتي لم يرد عما ذكرنا في عقد القيد اللازم وهو التقدير فان من رآه  
يقوله هذا ما متغير يمنع انه مطلق لوضوح وقوله علي ان الرافعي لم يمتدواهل اللسان  
هم اهل العلم واهل العرف هم جملة الشرع لانه غير مطلق اي عند العالم بحاله لانه  
قيد فيما يسمى مطلقا استعماله فيه اشارة الى ان الاحكام لا تتعلق الا بافعال  
المكلفين قوله شرعا في وطبا ومثله الشربا قايما وسهر الليل في العبادات يكره  
طبا لا شرعا واليوم قبل العشاء يكره شرعا لا طبا ومثله شربا وطبا وسهر الليل في العبادات  
على التمر ومنه غيره كك فاسار التيم بقوله شرعا لرد علي من قال الكراهة طيبة  
فقط وفائدة تحللها في النوايا وعدمه فان قلنا شرعية ائيب تاركه امتثالا وان  
قلنا ارشادية اي طيبة فقط فلا يثاب ولهذا قال السبكي التحققة ان فاعل  
الارشاد لمجرد نزع لاثاب والمجرد الامتثال يثاب ولها يثاب ثوابا انقص من  
ثواب من محض قصد الامتثال تنزهها مفعول مطلق على حذف مضاف اي  
كراهية تنزيه وهو ما طلبنا نكره طلبا غير جازم في الطهارة ليس قيد كما سيذكره قوله  
اي الشمس فيه اشارة الى انه لا يستقر في الكراهة فاعل ولا القيد سواء اورد  
على الاستعمال ام لا خلافا من قبل الكراهة بالمدومة ولا فرق بين القليل والكثير مطلقا  
لكن المكشوف استكرهة عن غير عمل الشافعي اطلع على ان عمر رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولم يقله عن اجتهاد حتى تاتى الاستدلال به ولو استدلاله الشافعي  
عن عائشة انها سحنت ما في الشمس لم صلى الله عليه وسلم فقال لا تغسلن يا حمير  
فانه يورث البرص وان كان ضعيفا ثم يغويه بخبر عمر كان اولى ونوليا حميرا  
المراد بالحمير احمر الخلق لاجرة اللون يكره الاغتسال به وقيل بالاغتسال  
باقي انواع الاستجمالات ببلاد حارة فيه اعتبار البلد دون القطر ومحل في  
بلد خافت وضع القطر مثل حران في الشام والا فالعشر القطر كما يحارقه  
اي وينقله الشمس عن حاله الى حالة اخرى اي وظهرت السخونة بحيث  
فصلت الزهومة قال سم واسترط بعضهم ان تكون الشمس في وقت اخر



عن وقت انشائها وليس مبنيا على الوجه الضعيف وهو اشتراط كونه في الصنف  
 الصافي لجواز ان تكون مخالفة لهذا الوجه الصحيح في اعتبار قد الصافي لا مطلق  
 الصنف فانه الصافي اخفى منه وقد تردد في المراد بوقت الخرج على هذا هو  
 وسط النهار او الصنف مطلقا اي سوا وسط النهار او اوله او اخره لانه معلوم ان  
 الشمس كوكب نهارى فلا تفصل قال فيه نظروا في جهة اعتبار ما يظهر به السخونة  
 المؤثرة في الزهومة بل في عدم اعتبار السخونة اذ اظهرت بشدة الشمس في بعض  
 ايام الشتاء نظرا وانما حصل ان ظهور السخونة بحيث تفصل الزهومة لا بد ان  
 يكون في زمن اكبر من حر الشمس لا مطلقا منطبعة اي التي تمتد بالمطارق  
 اي شائنا ذلك وان لم نطرق بالفعل كارض كدبه ونحوه وانما ان يكون  
 منطبعة بالفعل او بالقوة في البدن علم منه شرط رابع وهو استعماله في الابد  
 ظاهرا او باطنا لا في غيره كغوب ويزاد خامس وهو ان يكون تسميته وقت  
 اكبر من المار كما لا يخفى وسادس وهو ان يحده غيره وسابع وهو ان يكون  
 الوقت مستمرا واثاما وهو ان لا يخاف منه ضرر او حاصل ما يوجد من كلامهم  
 ان الشمس وضعه الكراهة وترفع اذ افقد غيره وانزع الوقت فيكون مباحا وكما  
 ان اخبره عدل بضرره ويجب ان صاق الوقت ولم يحده غيره ولم يخبره عدل بضرره  
 واما النذب فلا يتصور فيه نقل الما قضية ذلك انه لو خرق الانا ما استغسله  
 انه لا يكره والا وجه خلافه لان الزهومة ممتزجة بجميع اجزا الما في المراد بقوله نقلوا  
 الما نقلوه فلا ينافي انها منبئة في جميع اجزائه فيحصل البرص اي اما  
 حدونه او زيادته او استحكامه او شوبه به على المنهج فيكره كلا برص اي لانه  
 يزيد برصه كغسل يوب لم يلبسه حال حرارته رطبا قلس فقد  
 العلة المذكورة وهي خوف البرص المعتدل صفة للمنسحق تأثيرها  
 اي النار باردة كاستحمام او معتدله كغسل الصفا جوهره ولا فرق فيها  
 اي في النقذ وفي المنطع من غيرهما بين ان يحد الاول او اما الموه باحد هاتين الاوجه  
 فيه ان يقال ان كسور التوبة بحيث يمنع انفصال شيء من اصل الانا لم يكن والاكره  
 حيث انفصل منه شيء يوجب حرمان ذلك في الانا المنطوق به من ربا الحرف وفي فتح  
 البارى ولو صد الانا فينبغي ان يقال ان كان الصدا لا يمنع انفصال الزهومة  
 ثبتت الكراهة والا فلا نعتان بر وبابه سهل كما في المختار اما بر ومن باب قد يفتل

هذا هو الذي مر في كتابه من غير هذا

لازما ومنفدا كما في المصباح فاذا برء فلا كراهة فلو برء ثم سخن ثانيا الشمس في انما  
 غير منقطع كحرف فحتمل نبوت الكراهة لان الزهومة لم تزل بالترديد تاثيرها  
 المشروط بالسخونة وقد وجدت السخونة ويؤخذ من قولهم وان طلع المانع الشمس  
 بالنار اي قبل ان يرد لم تزل الكراهة ان الما الشمس اذا سخن بالنار لا تزل  
 الكراهة وهو كذلك ما عاكره اذا استعمل حال حرارته وكذا في الميت  
 عتقه وفي غير الادمى اي غسلا او سقيما كالحمل اي املت وغيرهما  
 لان ضرره موقوف تقضية جواز الاستعمال مع الكراهة اذا ظن الضرر وليس  
 كذلك بل يحرم استعماله في مكان ينبغي التمييز بالتوهم اذا الكراهة في التوهم  
 فقط اما اذا تحقق الضرر او ظنه بمعرفة او عدل ورواية فانه يحرم اي عند  
 صديق الوقت اي حيث لا ضرر ولا يجرم وينتقل للتيمم واذا قلنا بالوجوب  
 هل يقتصر على غسله فيكره ما زاد عليها والغسل المستحب والوضوء المحدث  
 لعدم وجوب ذلك فيه ينظر في جهة التبع به ويكره ايضا لو فحصر المانع الكراهة  
 في الشمس غير المبرور مراد بتحقيقها في غيره في الظاهرة ليس قيد  
 فقد علل الكراهة في شئ المذهب بخوف الضرر لمنعه الاستماع اي كماله  
 وكذا مياه نمود الا عبر الناقه فلا كراهة لاستعمال ما بها والمياه ليست  
 قيد بل التراب والاحجار كذلك كج وقال في شئ عيب ويزداد الخطر في شئها والاول  
 الكراهة التي وضع فيها السحر وهي يردروا ان يفتح الراوا استكانها والواضح  
 السحر هو لبيد بن الاعظم اليهودي وكذا يكره ما يؤثر بهوت فاجله مما سبى في شئ  
 م وهي الشمس وشبهه الحداثة وشبهه بغيره وماد يار نمود الا بربا ناقة  
 وماد يار قوم لوط وما يبرهوت وما ارض يابز وما يبرهوت وما هو الما القليل  
 بان لم يبلغ قلتي فان بلغها بما صرف ولو مستغلا او مستحسا ولا يقهر عا د  
 ظهورا في المستعمل في فرض لا يخفى ان الطرف صلة المستعمل فهو ظرف  
 لغو متعلق به اي ما حصل استعماله في فرض فالاستعمال مظروف والفرض  
 ظرف لكن يرد عليه ان الفرص هو استعمال الما ايضا على وجه مخصوص فيلزم  
 عليه ظرفية الشئ في نفسه واجيب بان الاستعمال المظروف هو اللغو في  
 العام والظرف هو الاستعمال الشئ من الخاص فهو من ظرفية العام في الخاص  
 فتأمل عن حدث اي اواراة تجس كالمستعمل في غسل ما تجس بخوبه

لازما



فتح فلا يستعمل التراب المستعمل في غسل نجاسة نحو كلب مرة ثانية على المرح عند  
 وان جرى المضماع في شح الاسلام في سرجي الروض والبركة على جوار استعماله  
 مرة ثانية في الاستنجاء بعد غسله وجفافه وكذا يدعى به لظهور الفرق وهو  
 ان الدبغ من باب الاحالة ولا يحل ليس رافعا فليست من اج ذكركم التراب ههنا  
 استنظر ادي في مرضه في بعض النسخ في مرض موته وفيما نظر لان جابر اعاش  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم من وضوءه بفتح الهمزة الذي توضحه بالفتل لان  
 الكلام في المستعمل لم يجمعوا المستعمل لوقال في وقد ينظر فيه بان تحصيل الماء قبل الوقت  
 لا يجب تقدم الجمع بحيث ان يكون ذلك في رافعة حال فعلية احتملت اها في وقايح  
 الاحوال اذا نظرت اليها الاحتمال كسائر احوال الاجال وسقطت في الاستندال  
 واجيب بان الاحتمال بعد لا يؤثر في وقايح الاحوال لانه مستقدر فيكون مرم  
 خلا قال من قال يجمع كتحقق في انما مثل بالحنى لانه وضوءه حال عن النية  
 فالضوء في قوله ان لم يذكر للوضوء لانه لانه لا يباين بترك النية لا اعتقاده  
 عدم وجوبه قال بعض المحققين بخلاف العامي اذا توضأ بالنية فليس  
 ماوه مستعمل فراجع وانظر مع تغير بعضهم بمكلف وحرره فان الفقهاء  
 ثم رايته في ثم المنوي فرع لو توضأ العامي بنية معتبرة ولا تقلد كان ما واعر  
 مستعمل كما قاله الاذرع في قول الشيخ في احتراز من العامي المذكور قاسم  
 كهي اي ميمر توضأ ونوي او غير ميمر ومحتون كذلك كان وضاه ولبه  
 لطواف حين اوتر عنه فينوي عنه فاذا امسرا فاق لا يكفيه لانه كان لضرورة  
 وقد زلت اذ لا بد لصحة صلاة بها اي كفى والصبي من فرجه او اوت  
 بخالف ومنه ان يعلم انه لم ينو الوضوء بدون الطهارة واحتياط في البابين  
 ولان الحكم فيه بالاستعمال بوجوه من غير نية معتبرة كما في ازالة وغسل الجنونة  
 والممنوعة من الغسل بخلاف الاقنية لا بد فيه من نية معتبرة ونية الامام  
 المذكور فيما ذكر غير معتبرة في ظن المأموم في الروض منع استعمال الاولى  
 منع التطهر لانه المنوع لا مطلقا استعماله لا يخفى وهو الامم معتد وقيل  
 مطلقا لو كان كالغسل المسنون او وان نذره على المعتمد ويلغز ويقال لنا على  
 واجب او وضوء واجب وما وها غير مستعمل فان اغتسل غسل جمعة مثله فله ان يتوضأ  
 بالماء الذي اغتسل به ويغسل بجمعة من المستعمل ما على الخراف غير مقدم وما مبتدا

مؤخر واورد على ضابط المستعمل اي بانه ادي به ما لا بد منه فانه لا يستعمل واحد  
 من هذه الثلاثة للاستنجاء عنها وتقدم ان الحليل ليس قيدا وكذا قوله المسم  
 بعد مسح اي داخل الكف كما صرح به في بعض كتبه اذ عان وما غسل به الوجه  
 اي وباقي الاعضاء صورته ان يتيم لضرورة ثم يتوضأ فله من ذلك ان الوجه  
 ليس بقيد قبل بطلان التيم قيدا كذلك ليصح تصويره بكون الماء مستقلا في امر  
 مستغنى عنه فانها اي المالكات الثلاثة لا تزف واجيب عن الاول  
 ان اي يد رفع لحدث لانه لم يستعمل في فرض فهو باق على طهوريته بناء على  
 الراجح ان مسح الكف رافع وحيث سم انه مستعمل ايضا لانه يستغاده به زيادة  
 على مدة الكف اه كنه ص لم يؤثر لانه يكون الماء مستغلا اذ هو وهو  
 رفع حدث اي عن الوجه المستغاده به كمن فرضه اي مع الاثبات بتقية  
 غسل الاعضاء بعد بطلان تنميه او قبله اقول وعن الثالث وهو غسل  
 الكف المفعول عنه في حكم استعمال مائة نطفة الحنيفة قال اصالة اي لان الاصل  
 في الكف وجوب غسله ولا ينظر لظهور العفو وكاله ههنا الماء مادام مترددا على  
 العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما عتبه الحاجة الى الاستعمال هكذا ذكرنا هذه  
 العبارة ولا يخفى ان محله في العضو المنقرد في الحدث الاصغر فلو عرف بكفيه من ما  
 كثير وفضلها عنه فان كانا حنا مثلا ونوي رفع كفا به ارفع حدث كفيه معان لم  
 يقصد واحد منهما وله ان يغسل بما فيها ما ساءت بنية يد او واحداهما بنية  
 من غير اتصالهما وان كانا مجزئا وكان بعد غسل وجهه ولم يقصد رفع حدث  
 عنهما معا ارفع حدث كفه اليمنى سواء قصد بها او اطلق نظر الطلب فقد سمها  
 وله اتمام غسلها بما في كفيه بلاء اتصال وان قصد اليسرى وحدها ارفع حدث  
 ما لاقى الما منها وله اتمام غسلها به وان قصدتها معا ارفع حدث عما لاقاه الما منها  
 ولا يصح ان يرفع به بنية واحدة منهما لان ما كل منهما مستعمل بالنسبة الى الاخرى اهو  
 وان كان الماء قديلا وغرف بهما فنية الغسل او بعد هانا وبيا الاعتراف او بعد ثابعد  
 غسل وجهه على ما يتنا وبيا الاعتراف ايضا فالباقي ظهور وحرى في الماء الذي في  
 كفيه ما تقدم وسمايت ما لو عرف بكف واحدة وتقيده به وام الاحتياج اليه مصر  
 او لا حاجة اليه قال قلت الظن ان التقيده به وام الحاجة صحيح محتاج اليه فان الشخص  
 اذا غسل عضوه مرة ولم يبق منه لمعة فان الماء الباقي بعضوه مستعمل لان الحاجة



ففي حاشية عن علي مرقا ما مضى ودوامها بان لا يفصل الماء عن شيء منه الى ما لا يظلم فيه  
 التقادف لا يجوز ارتفاع حده كما يعلم من التفرع اظهر ان كذا كلام قال لان ما ذكره عن  
 يعني عنه قول الشافعي ما دام مترده وافتتاحه ولو من غير حنيفة كان الاول حنيفة  
 والثاني حنيفة وكان احب اليها او احدث حدثا اصغر وهو احدث الماء قبل ان يخرج  
 راسه فيما يظهر من روقال في الارتفاع فيرفع به حدث يطرا عليه قبل ان يخرج من الماء وان  
 كان بعد رفع راسه منه فيعيد الارتفاع ويجزئه على المنقول المقتضى قال سم وهو ظاهر  
 فيما اذا كان الطاري حنيفة واما اذا كان حدثا اصغر فحينئذ نظر لان الماء انفصل  
 عن بعض اعضاء الوضوء لكن يمكن توجيهه بانه لما سقط فيه الترتيب اي كونه  
 بالانقياس لم ينظر لانفصاله عن بعض الاعضاء وقد علمت ان المعتمد كلامه من ان السراط  
 ان يحصل له ذلك لحدث الطاري قبل اخراج راسه من الماء اي فيما اذا كان منفسا كما هو  
 فرض المسئلة راء عن ابي او بعض عضو من اعضاء وضوئية ولو نوي حنيفة او فاضل  
 ان الصور يستلزمها ان يكونا معا او مرتبا او شيكا في المقبة والترتيب وكل من هذه  
 الثلاثة اسبق تمام الانقياس او قبل تمام الانقياس في نوب مقابلة تمام الانقياس  
 او شيكا في المقبة كذلك ارتفع لحدث عن جميع بينهما او نوبيا معا او شيكا في تمام  
 الانقياس ارتفع لحدث عن الجزء الاول الملاقي للماء فقط او نوبيا بعد تمام الانقياس  
 او قبله ارتفع حدث الساقط ولم يرتفع حدث بطرا عليه قبل رفع راسه في الاول اي بعد  
 تمام الانقياس وانما غسل بالانقياس دون الاعتراف في الثانية اي قبل تمام الانقياس  
 بعد تمام الانقياس اي بعد انقاسها والا ارتفع عن الملاقي للماء فقط كما سيذكره وقياس  
 انه لو كان قبل انقاس احداهما لم يرتفع عن باقية وحده فراجعه قل في الثانية  
 اي الانقياس يظهر ان الحاقا بالمقبة المحققة اي فيظهر جميع بينهما ان كان بعد  
 تمام الانقياس وبعض كلامهما ان كان قبله والماء المتردد او قد تقدم بعضه في قوله  
 الماء ما دام مترددا في الوضوء وتوطئة لما بعده ان لم يتغير قيد في الاخر صار الماء  
 مستمرا في وضوئه ان لم يتغير في الماء القليل ونوي رفع حنيفة قبل تمام الانقياس  
 ثم اعترف بالانقياس او نحوه وصحة على راسه وعنه لا يرتفع حنيفة ذلك العضو الذي  
 اعترف له بخلاف كما صرح به المنولي والرويان وغيرهما لان انفصاله من خط المبدأ  
 ظهورا في بطلان التقادف هو جريان الماء على الانقياس اج وفي التقيد بقوله  
 على الاتصال نظرقا في منافق لقوله وان حرفة الهواء وكنت المبدأين على التقادف  
 اي الدفاع وعلمه اي بالنسبة للموضوع ومن راسه الى صدره ليجب  
 وان حرفة بتشديد الاء ولو عرف المراد بالعرف وجود الماء في عضو يرتفع حده

في حاشية

فقال

فمثل ذلك ما لو تناول من اتافه ما واخذ بيده من الحنفية قال سم واذا اخذ  
 بيده من الحنفية بشرط لعدم الاستعمال بنية الاعتراف لانه يلزم عليه ان  
 يغسل ساعده اليمنى بما رفع حدث الكف اليسار فقط بنية اذا اخذ الماء في يده  
 ان يقصد اعانة اليمنى باليسرى وافق الشافعي م رايه في الحنفية لا بشرط ذلك  
 اه وقد علمت ان ما قاله سم هو الجاري على الفواعل غير ان الناس لا يتألفون  
 ان لم يردوا وعليه يحمل ما قبله فالمعتبر رادته ان وحده والا فالثلث قال  
 من ما قيل من غلبت بغرف باقية يده اي من المحدث او باقية يده في  
 كنبه في اجزاءه اي وصورة المسئلة انه او قبل احدي يديه كما هو القرض  
 اما لو ادخلها معا فليس له ان يغسل بما فيها باقية احدها ولا باقيةها وذلك لرفع  
 الماحداث الكفيتين فتن غسل باقية احدها فقط انفصل ما غسل به عن الاخر  
 وانه لك يصير مستمرا ومنه يعلم وصوح ما ذكره سم في سرحه على ابي شجاع  
 من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروفة بنية الاعتراف بعد  
 غسل الوجه بان يقصد ان اليسرى معينة لليمنى في اخذ الماء فان لم ينو  
 ذلك ارتفع حدث الكفيتين معا فليس له ان يغسل به ساعده احدها  
 بل يصير ثم ياتى حده غيره لغسل الساعده لكن نقل عن اقسام وما يخالفه  
 وان اليد كالعضو الواحد فباقي الكفيتين اذا غسل به الساعده لا بعد منفصلا  
 عن الوضوء وفيه نظر لا يخفى ومنه تحنفية الوضوء بالصب من ابرقة  
 او نحوه اه ع واما سقناه مع انه تكرار لما مر عن الاج للفقهاء ولما فيه من  
 الزيادة بان قصد بقوله اي قبل مس الماء فليحذر خلافة ذلك فانه غلط  
 ظم سم في سرحه ومرجوح ولا يخفى مع المس قال سم وفي كنبه بعد سقته لان يده  
 كعضو واحد فاذا نوي غسل اكبابة وجب عليه بنية الاعتراف قبل ان تقع  
 يده في الماء ولو اعترف بخلافه لغسل يده خارج الاناء بنية غسل  
 اكبابة لم يبق عليه بنية الاعتراف ولو عرف الماء اولاً ثم نوي رفع حنيفة ارتفعت  
 عن كفة ولم يضر دخالها بعد ذلك في الماء بالخرق وقد اورد بعض  
 الطلبة على تقدم بنية غسل حنيفة على بنية الاعتراف وتقدمها على  
 المس بانها لا تخالفت اول غسل جزء من اليد مع اشتراطهم ذلك  
 فليحذر ومثل الماء المستعمل المتغير في سرحه في الحكم عليه بانه غير  
 طهور اذ قول المضم المتغير عطفت على المستعمل طهره لو خرج المتغير







لما كان اصله كما من الماصات من الماء بغير خلاف الاوراق وان الطحلب بعد  
 احتراقه تقتطع منها في واحد من هذه المصنفات لانه احتراقه في كلام المصنفين  
 القوي الذي زادها هو لم يصرح فيها بهذا العنوان للفرق بين ما في المتأخر وغيره  
 وكان ينبغي ان يزيد قوله كسم واحتراقه من الطاهرات عن المتغير بخس  
 وسياتي لئله ان يثنى بقوله عن المجاور الطاهر كعود وودع وفي ميلات  
 الكنان تفصيل وهو ان تحققة انفصال عين منه حصل بها التغير كثيرا  
 ضرر والا فلا لانه مجاور مطيبين بفتح الباء وكسرهما صلب احتراق  
 به عن غير الصلب فانه محال لظواهره من حرمي لا مكان فصله هو مبني  
 على تغيره المجاور بما يمكن فصله وقيل هو ما يميز في رأي العين فالحالط  
 ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا فخرج التراب لانه لا يمكن فصله بعد رسوبه على  
 الاول او مالا يميز في رأي العين فدخل التراب في الحالط لانه لا يميز في  
 رأي العين ولحقه ان التراب له حالتان حالة التماس وحالة رسوبه ففي حالة  
 التماس الحالط لانه لا يمكن فصله وفي حالة رسوبه مجاور لانه يمكن فصله وفي تمام  
 ما يميز له اذ هو في بعض المتأخرين اراد به شيخ الاسلام اي متخمس اشتاربه  
 الى ان المصنف شبه المتخمس بالنخس بجامع حرمة استعمال كل فيما منع الشرع  
 استعماله فيه واظلم اي النخس عليه اي على المتخمس فهو استغارة  
 مصرحة حلت فيه قاله احتراقه بقوله حلت في الشق الثاني وهو الكثير  
 عن التغير بحسب خارجة عنه فلا اثر له وفي الشق الاول عما لو كان الماواردا فلا  
 يخس بعد طهر المحل ولم يتغير ولا زاد وزيد بعد اعتبار ما اخذه المحل من  
 الماء والقاه من الوسخ الطاهر كما سيأتي في فصل الخامسة خاصة ان  
 متخمس جامدة او مائعة قليلة او كثيرة غير ان لم يتغير كما ياتي في  
 تذكرة البحر ليس فيه افعال تصواب حذرة او ماله ربح او طعم كذلك فراجع  
 قال وقد يقال هو احتراز عما يدركه الطرف ولو من مغلظة على الاوجه كما  
 سيأتي ولو شك هل يدركه البصر او لا يحس المعنى كما وافق عليه مرسوم  
 دون القلتين ولو بلغها بما يعي فان حكم القلة باق ببلالة ابطال  
 بل من زاد النقص على رطلين صرنا لا ياتي ان يقول بالثلاث رطلين  
 او كانا قادمين زيادة كان ان التغير خاص بما يسهلها كثيرا ان  
 سوا كان في محل واحد او محال منفردة مع الانفصال بحيث لو تحرك محل  
 منها تحركا عنيفا تحرك الاخر ولو لم يكن التحرك عنيفا فهو قيد في الاول

فقط

فقط كما في ع من خلا فالقل ومنها حياض بيوت الاخلية الكثيرة الماء  
 او احرك احداهما تحرك ما يجانبه فان ذلك كاف في دفع النجاسة ولا توقف  
 ذلك على تحرك الكل تحرك احداهما والحاصل ان المعتبر في القلتين  
 قوة التراد وهو ما قررناه فيخرج عن ذلك ما لو كان الماء في حفرتين  
 في كل حفرة قلة وبينهما اتصال نهر صغير غير عميق بحيث لو تحركت  
 ما في احدي الحفرتين لا يتحرك ما في الاخرى فوقع في احدي الحفرتين  
 نجاسة فيحكم بنجاسة ما في الحفرتين لحلول النجاسة في احدهما والاخرى  
 لقلتها مع اتصالها بخس قال ج فلورفع كما هو بينهما واتسع اي ما بينهما  
 بحيث يتحرك ما في كل تحرك الاخر ولا تغرطه ارجح قلتين ولو احتملا  
 كما سيذكره فتغير اي كله كما سيذكره اي تغرغيب وقوع النجاسة  
 كما افادته الغافلوعاب عنه زمانا ثم وحده متغيرا لم يحكم بنجاسته ما لم  
 يعلم بقوله اهل الحيرة بنسبة تغرغيبها بسبب النجاسة الاولى  
 بانصال النجاسة ليخرج بذلك ما لا تغرغيبه على الشغل فان ذلك التقدر  
 بسببها ومع ذلك لا يضر او تغرغيبا محال او مجاورا وميتة لا يسهل  
 دمه كما خصصه ابو حنيفة الترمذي فان عموم صاوة بمادون  
 القلتين فيخص بمفهوم اذا بلغ الما قلتين لم يحل خبثا اذ مفهومة انه  
 اذا لم يلبسها يحل الخبث اي بمجرد الملاقاة فالحاصل ان حنيفة الترمذي  
 مخصص بامر من فمناه الما لا نجاسة شيء مالم يتغير وما لم ينقص عن قلتين  
 فان تغير او نقص عن قلتين نجس كثيرا غير اي من المائعات المفهومة  
 من قول المصنف فانه نجس جاريا او ركذا على المعتمد قال سم المتحد فيما  
 لو انصب المايح من علو الي سفلى نجس انه لا نجس منه الا المتصل بالنجس  
 كما لما روي قوله من علو ليس قيد ففيه الروي لو وضع كوز فيه ما على  
 نجس وخرج منه ما انصب به لا يحكم بالنجس الا ان انقطع الخرج او  
 او تراد ارجح مخصصا بان متعلقه بفارق كثيرة اي كثيرا لم يسهل  
 احدهما الثاني معتمد وشكنا الخ بقى ما لو وقع طاهر ونجس  
 فتغير فان احتمل انه من احدهما فقط ومنه ان يكون النجس لو فرض  
 وحده لغيره حكمه فان شكنا فان ترتبا في الوقوع وتاخر التغير  
 عنها اسندناه الي الثاني اخذ من مسئلة الطيبة وان وقع معا او  
 مرتبا ولم يعلم ذلك لم يؤثر لان الاصل طهارة الما هذا ما يظهر ووقع في الخادم



وعنده ما يخالفه فاحذره حج فالمتغير في فالبعض المتغير كخاسته جامدة  
اي في الماء وقوله جامدة ليس قيدا لا يحجب الشاغل عنها لواخره عما بعده المذكور  
بقوله وظاهر لكان مستقما اي لانه انما يتغير بتنا على الظاهرة فلو عرف اي بفناء  
التغير لان هذه المسئلة مفرقة على قوله السابقة فالمتغير كخاسته جامدة  
ولم يفرقها مع الماء اي لم يزد في باطن الدلو قال انعكس الحكم اي لا بالمعنى  
المنطقي بل بالمعنى اي فيحكم على ما في باطن الدلو بالخاسته دون ما انفصل  
عنه لانه ما قلل لا يتغير به حال عن خاسته منه فان قطرت في الباقي من باطنه  
قطرة تجس او من ظاهره او سكب فله وان تركته بعد الماء فالمان بخسات  
كما في ع ب او بما ولو متجسا او مستملا به ليس تنكير المالا بخسا كنول  
او غيره كطراوس سبل وقع فيه طهر لوزال سبب التجسس ولا يضر  
عود تغيره ان خلاصه تجس جامد يعني لوزال التغير ثم عاد ولو فوراً  
فان كانت الخاسته جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة او جامدة  
وقد ازيلت قبل التغير لم تجس فاستترت هذا اذا احتمل ستر  
التغير بما طرا كزبور اي دبور وعقرب وسحالي م رومل هذه احوالها  
فان وقعت قطرة قبله في ما يبع فان كانت بمنزل فاعل تجست والافلا كما لا  
يجس فلو نط فار على برصه فلولو حكم الفار اخذ من قاعدة ينبع الفرع  
فيما تنساب اياه الي ان قال واحسن الاصلين رجسا وصنفه بكسر  
اوله وثالثه على الافصح فلا تجس اي منته ما لادم له سنانك  
فهو راجع لاصل المسئلة كما هو ظاهر وبنيها عليه خوفا من العقلة  
طارج اي ولو برصه لان الحيوان اختيار في التحمل بخلاف طرخ الرشح  
والمراد ان لا يطرحه ميتة وتقل ميتة اما اذا طرخها حية او اجبت  
فقل وصحتها فلا يضر قال م ر ولو تعدد الواقع من ذلك فاخرج اخذها  
على راس عود مثلاً فسقط منه بغير اختياره لم يجس وهكذا اخراج  
الباقية الا وجه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ما عليه العود  
محكوم بظهاره لانه جزء من المائع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقته في  
وصفي بها المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لانه يضر  
المائع وفيه الميتة مستصلحة به ثم يصفي عنها المائع ويبقى هي منفردة  
لانه طرح الميتة في المائع كما افهم ما افق به شيخ الاسلام صالح البلقيني  
اذا وقع الذباب نحو سمي ذبا بالكررة حركته واضطرابه او عمره الثابت

اربعون

اربعون يوما وكله في النار الا النحل وكونه في النار ليس تغذيه به بل لعذب  
اهل النار به وهو اطعم الاسباح ان يلقى نفسه في كل شيء ولو كانت  
فيه هلاكه وتولد من العفونة ولا حيف للذباب لصغر حدة قتها والجفن  
يصقل الحدة والذبابية يصقل بيدها فلا تزال تسبح عينيها ومن  
عجب امره ان رجعة يقع على الثوب اسودا ابيض وبالعكس  
واكثر ما يظهر من العفونة ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد وهو من اكثر  
الطيور سفاد او ربما يقي عامة اليوم على الناس وحكي ان بعض الخلفاء  
سال السافعي لاي حكمة خلقه الذباب فقال مدله للملوك وكان تحت  
عليه ذبابه فقال السافعي سالي ولم يكن عندي جواب فاستعبطته  
من الهبئة الحاصلة فليخس كرم ابرار سادي لمقابلة الدابة ورا  
وفي قوله كله رفع توهم الحجاز في الاكتفاء بنفسه فلا يكتفي بنفسه  
الحياتين وان حصل السطح بالحاج الاخر وهل يكتفي بما يقاسه بنفسه  
فنه احتملا لا ومحله جوار النفس او استحبابه اذا لم يلب على الظن  
التغير به والاحرم لما فيه من اصناعة المال قال الاج ويؤخذ من قوله  
فان في احد جناحيه دال هو يؤخذ منه انه اذا قطع احد جناحيه لا يمشي وبالا لانه  
اذا قطع ما كذا اقال بعض من جونا قلت ويحمل النفس مطلقا  
ويكون المراد الحجاج او اضله فليست ممل وقس بالذباب اي من حيث  
عدم التجسس لان حيث النفس فانه حرام لعقده العلة ولانه يؤذي الي  
هلاكه فلا يقص عن شيء منه اممحت بجسها فان لم يوجد جنبها فالمتحة  
المفوكا وافق عليه م رسم قاله الغزالي في معتمد لا يشاهد بالبصر المقدر  
من غير واسطة شمس فلو شاهدت توحي البصر او معتدله في الشمس دون  
الظل فلا يضر قال م ر وفيه بعضهم العفون لا يذكره الطرف بما اذا لم يكثر  
حيث يجمع منه في دفعاته ما يجس وهو كما قاله وصنفه في المجموع  
ذلك اي ان المفوق عليه بما يكون بحيث لو خالف لونه لون الثوب  
لم يزلت به بخور حله ذباب استار نحو ال ان الذباب ليس قيدا  
والفرق اوجه معتمد اي فلا فرق هناكما لا يشاهد بالبصر بين ان  
يكون من مغلط ولود ما او من غيره قال م ر في ث وهو كذلك عن  
روث سمك اذا سقط بنفسه او وصفه فيه لا عشا من مركوب  
وكذا القصاص يعني لم عن كثيره ايضا وتغير القلم والكثرة بالعرف



من غير نحو كلب اما شعر نحو كلب فلا يعني عن شئ منه وعن قليل  
 دخان نجس ولو من مغلظ وخرج بالذخا ان الهم باب فظاهرة انه لا يعني  
 عنه عن وفاداح ظاهره ولو فعله او من دخان مغلظ واطلاقه مكرها هنا  
 يقتضي المفهوم مطلقا لكن قيد في المسئلة بما اذا لم يكن بفعله او من دخان مغلظ  
 ونحوه اي وعن قليل غير مرقين ولو من مغلظ ونحوه اي نحو الفبار  
 كالذر هو صفار الديك النمل والمراد هنا مقدار الذر وعن حيوان اي ظاهر  
 غير اومي كطير وهو مرقين والمفهوم ليس فيه ان يعني عما على رجليه مثلا عناف  
 اذ اوقع في المار خرج المايح كما قال زمي وقضية كلامه في الاطلاق في خروج ما تلقه  
 الفيران في بيوت الاخلية جمع فيه للعرف فما عده العرب قليلا عنقه والا فلا  
 ومحملة اذ لم يتغير احد اوصاف المار والا فلا يفهم واذا استمكننا في القلة والكثرة  
 فلا محمولة رخصة ولا بصار اليها الا بيقين ولم يحصل هنا واذا استمكننا في انه  
 من الفيران او من غيره قال اصل القائل ان اذ هو ممنوع من الصرف  
 للمعلمة والثانيث بقلها بضم اوله من اقل وهو الاشبه ثم روي  
 اي السهمي المتقدم عن ابن جريج اي بالواسطة اذ التثنية اخذت  
 مسلم بن خالد الزجعي وهو عن ابن جريج عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل تقريبا هو تميز محمول  
 عن المضاف اي والتقلبات تقربا خمسية رطل وقوله تقريبا لم يضر ذلك  
 اي النقص وهذا اولي قال يعقوب ولا تخالف بين القولين في المعنى اذ مراد  
 على الرطلين يظهر به التفاوت ودونها لاج وبالمساحة كبر اليم وهذا  
 على المزج اما على انها ستاية رطل والفر رطل فتزيد المساحة على ما ذكر  
 كما في قوله العين وفي المدورة راعان طول اذ راع النجار وذراعان ونصف  
 بذراع الادمي كما سذكر وذراع عرضا اي بذراع الادمي وسكت عن  
 المحيط وهو قدر ثلثة امثال العرض وسبع مثله لان محيط كل دائرة ثلثة  
 امثال عرضها وسبع مثله فلو فرضت دائرة عرضها سبعة اذرع كانت  
 محيطها اثنين وعشرين ذراعا اذ اعلت ذلك فيسقط كل من العرض والمحيط  
 والطول اي العمق ارباعا لوجود محرجها في مقدار القلتين في المربع فيصير  
 العمق عشرة والعرض اربعة والمحيط اثنين وعشرين ذراعا اي سبعة اذرع  
 نصف العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان تبلغ اثنين وعشرين ذراعا  
 اسباع وهو بسط المستطاح كما عرف فيقرب في بسط الطول وهو عشرة تبلغ

هذا هو المقصود من قوله  
 تقريبا هو تميز محمول  
 عن المضاف اي والتقلبات  
 تقربا خمسية رطل وقوله  
 تقريبا لم يضر ذلك

هذا هو المقصود من قوله  
 تقريبا هو تميز محمول  
 عن المضاف اي والتقلبات  
 تقربا خمسية رطل وقوله  
 تقريبا لم يضر ذلك

مائة وخمسة وعشرين

مائة وخمسة وعشرين رباع زيادة خمسة اسباع ربع وبها حصل التقريب وضرب  
 نصف العرض ليس منفيما بل يعني ايضا ان تقرب ربع العرض وهو واحد في كامل  
 المحيط او عكسه او تقرب وقت العمق وهو خمسة في وقت المحيط وهو ستة وسبعان  
 يحصل ثلاثون وعشرة اسباع ثم تقرب فيها كامل العرض وهو اربعة يحصل مائة  
 وخمسة وعشرون وخمسة اسباع وكيفية ضرب الكسر في الصحيح اما ان تقولت  
 علي استقاط لفظه في او تقرب بسط الكسر في الصحيح وتقسيم الحاصل عليه  
 يخرج الكسر في ضرب اربعة اسباع في عشرة اما ان تاخذ اربعة اسباع العشرة او  
 تقرب بسط الكسر وهو اربعة في العشرة وتقسيم الحاصل على يخرج الكسر وهو سبعة  
 كما هو ظم وصورة القلتين في المثلث ان يكون للمحيرة ثلاثة اركان ركن عرضا  
 وركنان طول فالعرض وهو ما بين الركنين ذراع ونصف بذراع الادمي والطول  
 وهو الركنان ذراع ونصف بذراع الادمي ايضا والعمق ذراعان بذراع الادمي  
 فينسطها اذ رعا قصيرة وتضرب الطول في العرض يحصل ستة وثلاثون تاخذ  
 ثلثها وعشرها بحدة خمسة عشر وستة اعشار تقرب في الثمانية العمق فيحصل  
 مائة وعشرون من الخمسة عشر ومائة واربعون عشر من الستة اعشار  
 منها اربعون باربعة صحيحة والثمانية اعشار بواحد الا عشرين تقصيرها الى المائة  
 والعشرين يحصل مائة وخمسة وعشرون الا عشرين وهذا معنى قولهم تقريبا فائدة  
 لو كان الموضع المربع ذراعين ونصفا وعرضه وعمقه كذلك يتبين ان الموضع انه  
 اربع قلال لانه ضعف مقدار القلتين وهو محيط والصواب انه ستة عشر قلة يعرف  
 ذلك من يعرف ضرب القلتين بالطريق المتقدم فانك تحصل كلاما من الطول والعرض  
 والعمق عشرة اذرع قصيرة وتضرب عشرة الطول في عشرة العرض والمائة الحاصلة  
 في عشرة العمق يحصل الفكل واحد يسع اربعة ابطال فالجمله اربعة آلاف  
 رطل بسطة عشر قلة فتدبر والمال الجار من المرسكت عن  
 المايح وحكم الراكد منه انه نجس بالملاقاة وان كان كسرا  
 والجاري فالجربة منه نجس بالملاقاة ايضا وان كثر ولا نجس  
 ما قبلها لانها بها حكمها ونجس ما بعد هذا المروء علمت  
 محلها الذي نجس بها وعلي هذا الوصف المايح ميت  
 ابريق مثلا من علواي سفلى نجس باللاقاة  
 النجاسة فقط قدل اي تحقيقا او تقدير

اي تحقيقا او تقدير



تفصيل للمتموج فالحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه  
سبب شدة الهوا والنفوذ في بان يكون غير ظاهر  
التموج بالجريمة عند سكوت الهوا لانه يتمادج ولا يرتفع  
القلبيات انما بان لنولد بان مستحقا من القلتات واذ انما لم  
لم نجد في كلامه تكرار اخلافا لقاله فله حكم الراكذ لو قال  
فهو من الراكذ لكان اول واسلم فتأمل فصل  
يطهر يد باعنه وما لا يطهر وما يستعمل من الانية وما  
يتمتع فالنفس منقذ لا مورار بعة وحلود الخ  
هذه احوال الاستئناف والمصنوع منها في كلامه  
كثيرا كما سياتي وتجمع الحلود في كلامه من مقابلة الجمع  
بالجمع اذ لكل حيوان جلد يزال عنه في حياته او بعد موته  
الميتة اني وكذا حلود اعم الذي يجس بالموت  
وانما قيد بالميتة للغالب فلو سلم مع حياته طهر ايضا  
بالدباغ كلها تاكيد للحلود والميتة والاول اسب  
قل تطهر بالاستحالة في ذاتها قل بالدباغ  
بمعنى الاندباغ كما يدل له الغاية المذكورة قل  
او بالثبات اعم اجملة على الدباغ وقوله كذلك او بخروج  
فلا يشترط فعل ولا قصد ايما اهاب ايما ميتة  
في معنى الشرط وما زائدة لتوكيد الشرط وزيادة التعميم  
واهاب بالجبر باضافة اي اليه وبالرفع يد من اي ومثله  
ايما رجل ايما امه ايما امرأة والاهاب ككتاب الجلد  
شبهه لانه اهية للحي وبنا احسده كما قيل له المشك  
لا متساكه ما وراه وطهر بالضم والفتح افصح يقال طهر  
الشئ وطهر واما المضارع بالضم لا غير والباطن  
ما لم يلاق الدباغ المحل للاضمار وفي الخادم للزر كشم  
والمراد بباطنه ما غاب عن وباطنه ما ظهر من وجهه بدليل ثوبهم اذا  
قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانيه فتشبه لذلك فقط

رايت

رايت من يفلط فيه فليستامل مع كلام الشارع ثم ظهر ان كلام الشارع اعم لان  
قوله ما لا يلقى الدباغ اي في الوجهين او احدهما كما قال قل لكن م راقر الثاني  
وهو ما في الخادم لم يعد اليه النثر اي من قرب اما لو عاد اليه ما ذكر بعد  
مدة طويلة فلا يضر لان الاشياء الصلبة اذا امسكت في المائدة طويلة ربما حصل  
لها العفونة والفساد عطف تفسير او عام على خاص وقال قل عطف  
مرادف قال م ر والوجه ان ما عد النثر ان قال خير ان انه لفساد الدباغ  
ضر والافله لانا نجد ما اتقن د بغه يتاثر بالماء فلا ينبغي ان ينظر لمطلق  
التاثيره كالقسط بالظالم المشالة ثم السقط قل والخمس ولو  
من مقلد لكن يحرم التمسك به اذ اوجد ما يقوم مقامه كدرك هو  
بالدال المجمع قل ونحو ذلك كالمجم عادت اليه العفونة اي لانها  
كامنة فيه لملقاته لا دوية الا اي لتجنبه فيجب غسله ولو سقا  
بتراب ان كان الدباغ روث نحو كلب قل واعلم انه لو اصابه قبل الدباغ بخاسة  
مغلظة فغسله قبله سقا اعداهن بالتراب فلا بد من تطهير بعد الدباغ  
بسبع اعداهن بتراب لانه قبل الدباغ لم يكن قابلا للتطهير واخذ منه سمات  
عظم الميتة اي وشعرها اذا اصابه مغلظة لم يطهر بالصبيح والتزيب فاذا  
اصاب بشماغ الرطوبة نجسه نجاسة مغلظة اه فتفطن له فانه فرع مهم  
نقص لذلك اي لتجنبه ما لم يمنع من ذلك مانع بان كان فيه نجس  
يسد الفرج كشم فيمالم يلق الدباغ ولا يحل اكله اي جلد الميتة المذبوح  
اما جلد المذكي بعد دغه فيجوز اكله ما لم يمسس انما حرم من الميتة اكلها فهو  
شامل لجلدها وان دبع وقول قل وليس في الحديث الذي ذكره دليل لدعواه  
اه ليس بظن او الخنزير اعترضه بعضهم بان الخنزير لا جلد له وشعره  
في لحمه وعليه فذكره لبيان حكمه لو كان وقيل انه نوعان اهداه جلد قل اه  
مع حيوان طاهر اي غير آدمي وهذا هو مراد قل بقوله في عمومته تقييد  
باتي في محله او بمعنى عن قليله فهو نجس معفو عنه خلا فاهن قال انه  
طاهر تبعا للجلد كدب الخمر للفرق فان القول بطهارة داب الخمر للضرورة ولا  
منزلة الي طهارة الشعر لا مكان ازالته ولا نه يتنفع بالجلد له من جهة الشعر  
اما الكثير فله يعني عنه اصل على المصنف ابلغ لعل وجه الابلغة انها تقييد



صحيح اجزاء الحيوان الطهارة بخلاف الدبغ اذ لا يفيد الا الجلد فقط لما ذكر  
اي من قوله لان الحياة في افادة لا وقرنها وكذا استنها وجافها وقد  
يشمل جميع ذلك العظم فيكون من عطف الجذ على كنهه وكذا البنية ويبيها ان  
لم يتصلب وسكها ان لم ينهي الوقوع وظلها قال المروي في نظم فقه اللغة  
وظفر زيد منسب العير برثن سبع منخبل الطيور  
سنبل فرس ظلف ثور وكذا حافر بقرة ومار مثرا  
مالا ياكل اذا ذبح وذبحه حرام ولو لم يجل جلده وكذا ذبح الماكول لا لاكله ولو لاخذ  
جلده او لحمه للمصيد به كما في باب فتاخص لنا ان الحيوان ان كان مأكولا لا يجوز ذبحه  
الا للاكل فقط وغير الماكول لا يجوز ذبحه مطلقا الا اذا نكح على جوارق قنبله  
او نذبه اجم وانظر اذا ذبح الماكول لاخذ جلده هل يكون ميتة اولاً ونقل جرح الثاني  
فليراجع الجزء المنفصل كذا في مقابلة الاضافة للميتة فهو واردا اي  
جار على مفرجه ان كان طاهرا فطاهر كان المناسب ان طاهر اي ان  
كانت ميتة طاهرة والجزء المنفصل حال حياته طاهرا وان كانت نجسة فنجس  
وقد يقال ان الميتة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كميته ذلك لحي ومن  
الجزء قرب النقيات فهو نجس فله فامتن اقبى بطهارته كالعرف فان لم ركي  
في ثم افتاه هذا البعض شر قال عقبه وكلا مهم بخالفه الا شعرا  
صوف او ريش او وبر الماكول فطاهر هذا بالنظر لتمام الشئ مع المتن استننا  
منقطع لان فرض المسئلة في شعر الميتة ولهذا قال سم وخبر بالميتة مذكي  
الماكول فقطه وشعره كسائر اجزائه طاهران او وبر الماكول كذا ومثله  
لهنه ويبيضه ومعه وفارته قل ولو نشف لا والنفق حرام للتقديس  
ومن قال مكروه يحل على اذي يحل عادة انا ثا ومقاعا الاثا امتعة  
البيت فاعطى المتاع عليه من عطف التفسير او العام بعد الخاص ولو  
شككنا فيما ذكر اي الشعر والصوف والوبر وكذا العظم وان لم تكن  
في خرقه او زنبيل لان الاصل عدم التذكية ما لم تكن في طرف وعبرة  
م ر ولو وجد قطعة لحم في انا او خرقه ببدل لا يجوز في فيه فطاهر او مرمية  
مكتشفة فنجسة او في انا او خرقه والمجوس بين المسلمين وليس للمسلمين  
ان يلب فذلك فان غلب المسلمون فطاهر والشعر الحيات على العوض

نجس

نجس ومنه تطريف لينة لخارون قل والشعر المنفصل هو مبين  
على النجاسة التي وقعت له وهي الا شعر الادمي وفي اخري الا الادمي وهي  
المعقاب لاقتضا تلك ان ميتة الادمي نجسة بخلاف شعره لشمول قوله  
وعظم الميتة وشعرها نجس الا شعر الادمي اي وعظم ميتة الادمي  
والحال بكسر الطاء شعره لم هو لفظ يوتي به لشدة الاعتناء به ووقوع  
التوجه اليه والمخاطب به كل واقف عليه جهاد المراد به ما ليس حيوانا ولا اهل  
صوت ولا جزء صوت ولا منفصلا عن صوت فعلم من هذه ان الفضلات  
قسم ثالث فلو قال والا عيات اما جاد واما حيوان واما فضلات ثم قسم  
الفضلات الى ما يتحل الى فساد فهو نجس كالدم ومالا يستحيل فطاهرا كالعرق  
كان اولي ولو من بعض الوجوه فلا يرد ان الحجر لا يكل مستكر جامع لو  
سكت عن لفظ ما يع لطابق الدليل لان حقيقة المسكر ما فيه ازالة العقل  
وهو نجس ولو جامدا ولا يحترق به عن خولجيش لانه مخدر لا مسكر فهو  
طاهر ولو جامدا قل وفي شرم ر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش  
طاهران مسكران وهو مخالف لقول قل مخدرات لما مر من انه  
خلق لمنافع العباد ولو معلما لو هذا التهميم ورد اعلى من قال المعلوم طاهر  
اولا من وفي رواية اخراهن وفي رواية اخراهن ولما قارضا الا وليا ساقا  
وعمل بالثالثة او شجر الاول على الاكل والثانية على الاخذ والثالثة على الجوار  
وان الا ختلاف انما حصل من الرواية بحسب ما وصل الي اسماعهم والواقع اخراهن  
ورواية وعفروه الثالثة بالتراب بمعنى ان التراب يصيب السابعة فهو  
بمنزلة مرق ثامنة قل الطيب الحيوان اي غير الادمي نكهة اي رائحة الغم  
فقيتها اي اجزائه والخنزير هو عطف على قوله السابق وهو الطيب  
فيقتضي انه استثناء الشارع ايهم وقوله لا نه اسوة طاله من الطيب يقتضي  
انه مقيس عليه ولم يرد فيه شئ من الشارع اللهم الا ان يحمل قوله انه استثناء  
الشارع على الاصح فما استثناء حقيقة او حكما تغليب للنجاسة كذا في قاعدة  
يتبع الفرع في انتساب اباه الخ وان الفضلات لا عطف على قوله السابق  
انا الا عيات اي واعلم ان الفضلات لا المسفوح اي السائل يخرج الكبد والطحال  
وهو قبيح نعم ما خرج من حب متصل بحيث لو رجع لنبت ومن يرضى كذلك



بحيث لو حصى الفرج متنجس لا نجس بخله في لبن لم يتغير لحم لم يستحل  
فهو نجس لان شاة المعدة الاحالة قال لم يفسد ولو اكل لحم كلب لم يجب شبع  
دبر من خروجه وان خرج بعينه قبل استحيائه فيما يفر وافتى به البلقييني  
لان الباطن محيل اه بالحرف فان تقايه فان استحالة فلا تسبغ والا تسبغ  
كافي ع شر من المعدة وهو المتخسف تحت الصدر وجرت بالجر  
عطف على دم وكذا مرة قال ما في المراء واما نفس الجمل فتنجس  
ان كانت من حدي الزباد بفتح الزايب المجرى وتخفيف الموحدة وطهارة  
مقطوع بها والعفون قليل شرفه معتمد بنا على انه عرق سنور يرب  
كاد كرهه قال واما المسك اي غير التركي كاد كرهه لان التركي ميت دم  
يخرج من فرج الفزال كالميت فهو نجس قال وفارته بالهبر وتركه  
طاهر اذا انفصلت حال الحياة او من مذكاة ولو احتمل والا فنجس  
كلبها خراج بضم الخ وتخفيف الراعي الالفصح فيجوز تشد يدها على  
مقابله سرق الظبية اي من نوع من الظبا مخصوص في زمن حوسر بناحية  
من اقصى بلاد الترك تسمى تبت بمثنائين فوقيتين اولاهما مضمومة  
بينهما بامو حدة شديدة بوزن سكر كما في ش الشفا من قال انه نجس من  
انه طاهر معتمد ويلفظه اي يرميه من غير ان يتلفه حيوان العرو وال  
فنجس لانه قتي وروث عطف على دم ورد الروثة وكانت روثه  
حمار كما قاله في الفرج ولكن اللفظ عام يصب الما عليه اي بعد زوال عينه  
يخرج بلا شهوة اي بلا لذة فلا ينافي قوله عند ثورانها في قصة علي  
وهي انه كان كثير المذهب فاستحي ان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمه  
لمحل ابنته منه فقال المقداد بن الاسود اسأل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسأله فقال من فليفسل ذكره ثم ليتوضا وفي رواية ولو كان عليا ولبن  
مالا يوكل الا بالحرج عطف على دم من قوله كدم فهو من الخاسات غير لبن  
الادمي اي او الملك والحبي علي ما بحث فلحرج شوب لبنا خالها اي  
من حمر الدم وقذاق الفرج وقوله ما يفا اي لذيذا هنيئا لا يفسد به شاربته  
وقوله تعالى في اول الآية من بين فرث ودم لبنا اخذ من البراز عن ابن عباس  
ان الدابة اذا اكلت العلف واستقر في كرشها بلخته فكان اسفله فرثا واوله

لبنا

لبنا واعلاه دما والكبد مسلط عليه فيقسم الدم ويحرقه في العروق  
ويحرق اللبن في الفرج ويبقى الفرج في الكرش وادناه قنق الباري كلبين  
المينة اي من الادميات ولبن الذكر والصغير اي وان لم يستحل  
تسع سنين وهذا بخله في المني اذا خرج ممن لا يمكن بلوغه حيث طوى بجانته  
وذلك ان اللبن يصلح غذا للولد والمني قبل ذلك لا يصلح ان يكون اخصلا  
للولد اجم ومنها ما لا يستحل الا هو مقابل قوله السابق فان الفضلات  
منها ما يستحل في باطن الحيوان وهو نجس والعلة مستل من  
الدم الاول من المني والمضفة وجميع اطرافها ولبن الحيوان المأكول  
بخله في الجنين من المأكول بخطامه ورطوبة الفرج اي اذا خرجت من  
محل يجب غسله فان خرجت من محل لا يجب غسله فتكون نجسة ورايت  
بخطامه اعلم ان الرطوبة على ثلاثة اقسام طاهرة قلمها وهي الغاشية  
ما يظهر من المرأة عند فقودها على قدميها وطاهرة على الاصح وهي ما يصل  
اليها ذكر الجماع ونجسة وهي ما ورثه لك في هذه الاقسام الثلاثة في فرج  
الادمية لا في فرج البهيمة وهو المعروف المشاهد لان البهيمة ليس لها  
الا منفذ واحد للبول والجماع كك كيف هذا مع قولهم رطوبة الفرج من حيوان  
طاهر طاهره من حيوان طاهر راجع العلقه والمضفة ورطوبة الفرج  
قال طاهره خبر عن التكاثر فائدة لا يجب غسل البيضة والولد اذا  
خرج من الفرج وظن ان محله اذا لم تكن معها رطوبة نجسة الاشياء  
هو مستثنى من الاستحالة والتقييد بذلك ليس في محله اذا تقدم منه المسك  
واللبن والمني والعلقه والمضفة وغير ذلك الا ان يقال ان الكلام هنا فيما يمكن  
فيه صبيح لك نساء فتأمل قال بنفسها اي من غير مصاحبة عني لها  
حين تخللها سورا لم خرجت اوله فالتقييد بالخرج في كلامه لا مفروم له ومن  
العين ما تخلل فيها من رطوبة شئ فيها ومنها ما تلوث من الدت فوقها  
بغير غلبتها بنفسها بان كان بتحرك الدت مثله اما ما كان غلبتها بنفسها  
فلا يضر ولا يضر زرع يشق الاحتراز عنه ولا يضر شئ عليها مما يتجرعها  
ولو من غير جنسها كالبند وعسل وسكره قال بطرح اي بمصاحبة  
فالفضل ليس قيدا كالمصر وان نقلت الى وهذا النقل مكرره على المفترق



وما جئنا هو من باب علم بولم وهذا شروع في تطهير النجاسات الثلاث  
 ببول البول قيد والحي أي الذكر قيد ثلث ولم يتناول غير لبن  
 للتفدي قيد ثالث وقبل معنى حولين قيد رابع فخرج بالبول بقية فضله  
 كالقبي وبالصبي إلا نيم والحنف وبما بعد من بلغ حولين مطلقا ومن  
 تغذي بغير اللبن لا لا صلاح فينفسل في جميع ذلك ودخل في اللبن ما لو كان  
 من مغلظ فيكفي النضج واللبن قشقة لبن أمه لا غيرها ولا غير اللبن  
 كالسمن والجبن قل نفع بالحما المحملة والمجعة بأن يفر المحل بالماء غير  
 سيلات بعد إزالة أوصافها من طعم أولون أو زرع فلا بد من تخفيفه أو  
 عصره حتى لا يبقى فيه رطوبة قل إذا كانت النجاسة حكيمة هذا  
 يقتضي أن هذا التفصيل خاص بالنجاسة المتوسطة وليس كذلك  
 يسيل المواد بالسيلات جريانه على ذلك المحل لا انفصاله عنه قل  
 بعد زوال عيها أي جرمها قل عسر زواله أي بحيث لا يزال بالمبالغة  
 بخولكت والقرص بالمعاد المهمة سواء في ذلك الأرض والثوب والأنا  
 وسواها حال بقا الرائحة أم لا أم لا بالحرف وقوله أي بحيث لا يزول  
 الحبل الغافية فيما رابطة من النسخ فإني حاشية إجماع من استقلها تحريف  
 قال وعلم منه الفرق بين التفسير والتعذر والتقدير أن لا يزال بها  
 بالقطع والتفسير أن لا يزال بالمبالغة بخولكت والقرص فالطعم إذا قدرت  
 أن الله عفي عنه وإذا قدر عليها بعد ذلك وجبت ولا تلزم إعادة ما صلاه  
 حالة العذر عليها لمعتمد والذم أو اللوث إذا عسرت أن الله طهر المحل ولا  
 تجب بعد القدرة وتجب الاستفانة عليها إزالة في جميع ذلك باستغاث  
 أو نحو أن توقفت على ذلك ولا استحب كما في شمس ر كوت الدم  
 أي ولو من مغلظ على المعتد عسر زواله ويكفي في عسره قرصه  
 ثلاث مرات فأكثر مع الاستعانة قل يجر وأحد أي من نجاسة  
 واحدة فيجرب فيها ما سرف في الطعم قل فخرج يجب غسل مضمضة تجس  
 وإن تلف وكان المحل عليه دم إذا كان الماء قليل فذكر الماء بوجه من  
 الأنهار في محل الأضمار قل بذلك تغير أي وبذلك زيادة وزن بعد  
 اعتبار ما يشربه المفسول من الماء قل فخرج وهي ثمانية أحدها  
 في تطهير

في تطهير المصبوغ يستحب ثلثها في تطهير الأرض ثلثها في تطهير اللبن  
 وأبعد في تطهير الحكين المسقية بما تجس واللحم المطبوع بما تجس غاسها  
 في تطهير الزئبق سادسها في الأكتفا بتطهير محل النجاسة من ثوب  
 تجس لعدم سريان النجاسة سابعها في تطهير الذهب والفضة وغيره  
 من المايقات غير المائنا منها في تطهير الفضة ولم يزد المصبوغ هذا عمله في النجاسة  
 فيما مر ولا حاجة إليه هنا لأن الاعتبار هنا الفسالة إلا أن كان للصبيغ  
 جرم كما يدل له ما بعد قل وقوله ولا حاجة إليه هنا أي لأنه إذا كان الصبيغ  
 مجرد تمويه كما هو فرض المسئلة لا يزد وزن الثوب بالصبيغ اه على  
 موضع غوبول أي بعد جفافه أو تشربه بخرقه أو غوها بحيث لا تبقى  
 رطوبة تنفصل قل على نفس غوبول أي عينه بخلاف مجرد البلولة  
 واللبن أي الطوب غير المحرق وقول قل وهو الطوب قبل حرقه أو  
 بعده فيه نظر لم يطهر كما قال شيخنا يعني عنه في بنا المسجد وفرشها  
 والمشي عليه ولو مع رطوبة والصلاة عليه ومثله وأبني الخرف المعجوت  
 طنها بالروث أو الرماد فخرج لو تجس الجبن مع مشه في الزلعة مثله لم  
 يطهر مشه بالفصل ويطهر الجبن حيث وصل الماء إلى ما وصل إليه المش قل  
 كالعجين أي الذي عجن بالبول كما في شمس الروض أما لو صار العجين ما يباع  
 كالكنافة فلا يطهر اه إجماع ورأيت بخط بعض مشايخنا قوله كالعجين أي الجامد  
 فإنه يطهر بصب الماء عليه أما المايغ فلا يطهر بذلك شفي غسلهما  
 أي ولا يحتاج إلى سقي السكين وإغسل اللحم بالماء قل في شمس الروض واستشكل  
 الأكتفا بفصل ظم السكين بعدم الأكتفا في الأجر واجب بأن لا تتفاد  
 به متاك من غير ملائسة له فلا حاجة للحكم بتطهير باطنه من غير  
 اتصال إليه بخلاف السكين أي لا يأتى إلا تتفاد بها إلا بملاستها للمحل  
 أو نحو تخفف فيها وقال بعضهم مراد القليل بتطهير باطنها أن اكتفا  
 بفصل ظاهرها وبه صرح في الشامل في صلاة الخوف فقال طهرت وإن لم  
 يصل الماء إلى باطنها لتعد رايصا له فيه فعفي عنه الزئبق بكسر الزاي  
 المجعة ثم منزع أو تحته ساكنة ثم موحدة وهو من الجامد فلا تجس بوضعه  
 في تجس إلا مع رطوبة قل ولو عقب عصره أي وإن لم يجف ما يبع



كحل ولين فليهاغ ولو صابما ولا شرابا الى غير المآلات الماء مجرد  
مرور على الغم يظهر الحمل ويصير الماء مستعملا فيكون شاربيا مستعملا وهو  
جايز مع الكراهة اكل الخباسة وهو صرام تنبيه جميع ما ذكر في هذا  
الحمل سياقي في فصل الخباسة مع زيادة قوله لا يجوز ان يجرم وفهم من  
عدم الجواز حرمة الا يستجار على الفصل واخذ الصريح على الصفة وعدم الغرم  
على الكاسر لذكره وغيره ولا يلتحق ذلك بالحكم للنساء لانه ليس من  
التزين الذي ابيح له ان يلبس في ائمة الذهب او جمع انا كسا والسية وهي  
ما يوضع فيه الشيء والاه واي جمع الجمع وكثير من الناس يظن ان الانية  
مفرد وقوله في مخافتها جمع صيغة وهي دون القصعة وانما لم يثن نظرا  
للافراد المتخذة من كل منها او هو راجع للصفة ويعلم حرمة مطاب محاف  
الذهب بالاولي ويقاس اي غير الاكل والشرب عليها اي من باقى  
وجوه الاستعمال ولو كان الاستعمال على غير وجهه مألوف كان كبه على  
نفسه واستعمل اسفله فيما يصلح له كما شمله اطلاقهم عروفي الحديث  
ان الله ائمة في ارضه وهي قلوب عباده الصالحين واصحابهم السنها  
واصفها واصحابها قال علي رضي الله عنه اصلها في الدين واصفاها  
في البقية وارقها على المتعلمين رحمان علي التحرير او ان دخل قوله وان  
الطبق الكثيرات وهي صيغة فيها ثقب الكثيرات والمجمل لحرمة خلافا  
لصاحب الكافي حيث قال بجوازها على الولي ليس بقيد قاله جيني مثله  
او المراد به من تولي فعل ذلك ولو اجنبيا بسقط عنهم الميم والوين  
اله نا الذي يجعل فيه السقوط بفتح السين وهو الدوا يصب في الالف  
يخلل بينهم اوله من خلل وفي جعل الخلل من اله فاصاحة بخلاف الميل  
يحمل الحمل فيعد انا بهذا الاعتبار وقد يقال الخلل ايضا يحمل ما بين الأسنان  
من اثر الطعام تنبيه قد عرفت ان الخلل بالحق المعجمة والاه غيبا يبدلونها  
ها فيحذر الجلاء بكسر الجيم فيباح استعمال اي الى انتهاء الحاجة فيه  
يجرم ويجب كسره ويجرم البول لاوله يشك ذلك جمل الانية  
بجارات الكلام ثم في قطعة ذهب او فضة لا فيما لمع وهي منها لذلك  
كالانا المهيأ منها للبول فيه ثم ر اتخاذهما اي لغير تجارة او غيرها

قل ولم كلام الشارع الاطلاق وتفرق بينهما وبين الحرير بانها ممنوعة من  
استعمالها لكل واحد ولا كذلك الحرير وكل استعمال كل انا ظاهر هذه النسخة  
هي الملازمة لقول الشارع ما عدا ذلك والنسخة التي شرح عليها العبادي  
هي وبحوز استعمال غيرها من الاله واي وهي لا تناسب قول الشارع ما عدا  
ذلك كالا يخفى هذا والمعنى انه يحمل من حيث الطهارة وان صرم لغير غصب  
او احترام كجلد الادمي ولو مهدد بالحرب وخاتم فيه ظهر الجواز الخاتم  
من فضة لرجل ومطلقا لامرأة بالنقد متعلق بموه او صديك  
بفتح الصمد الدال فان حصل شيء في ممول حجر وظاهر انه يجري  
في الصداق فالحرج والخيال بالغنم من الاختيال قال الواحد في الاختيال  
ماخوذ من التخيل وهو التشبه بالمتخال يتخيل في صورة من هو اعظم منه  
تكبر من تضييق النقدين الكونه يعلم انه يحرم استعماله حتى  
في الخلق لحصول التضييق وان لم يحصل خيلا وكسر قلوب الفقراء فاعل فان  
قوله مركبة وبما بنا فيه فخره ويجرم تمويه سقف البيت ومثله  
الكعبة والمساجد م ر والحدائق والسقف ليس بقيد بل مثله تزين اي  
موضع منه بذهب او فضة فيحرم والكسوة المفروقة حرام والمتخذ  
اي ويحل استعمال المتخذ لم يرد فيه نهى اي نهى تحريم فلهذا في  
انه يكن نفيس الذات دون نفيس الصفة ودون المتخذ من طيب  
غير رفيع كصندل وما غيب الا حاصل الصورانها اما ان تكون كبيرة  
او صغرى وكل منهما اما الزينة واما الحاجة او بعضها الزينة وبعضها الحاجة  
فهو ست صور صورتان محرمتان وهما الكبير وكلها الزينة او بعضها  
لزينة وبعضها الحاجة والثالثة لا كراهة فيها وهي الصغرى الحاجة وتكون  
في الثلاثة الباقية وهي الصغرى كلها الزينة او بعضها الزينة وبعضها  
الحاجة والكبرى التي كلها الحاجة واصل التشبه ما يصلح به ظل الانا والمراد  
هنا الاعم وان استوعب غالب الانا صفة توسع المم كمن المنهاج  
بنصب صفة على المفعول المطلق اذا شربا يكون مفسدا له وهو كحدث  
الحارب على الغفل واما هذا فهو اسم على لاث الصفة هي الصغرى التي اصلح  
بها الانا قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر القرطبي



في مختصر البخاري انه راي في بعض النسخ القديمة من صحيح البخاري قال  
ابو عبد الله البخاري رايته هذا القدر بالبرق وشربت منه وكان اشترى من  
ميراث النضرين اثنى بثمانمائة الف وانظر هذا المراد بثمانمائة الف دينار  
او درهم ففتح البخاري حاجته وشمل الغنية بالحاجة ما لو عمت جميع الانا  
وهو كذلك والقول بانها لا تسمى قم غنية ممنوع فلو اجتمع في الانا ضايات  
مصارف كثيرة فان كان المجموع قدر غنية كبيرة حرمت كغيره لعله علي  
حذف مضاف اي كغنية غيره في كبرها اي الغنية العرف هو ما ينقصر  
في القول وتلقته الطباع السليمة بالقبول وبالظاهر اي وخرج بالظاهر  
النفس اي غير المفلط اما المفلط فيحرم مطلقا كما قيل اي ان يحرم  
نسخه والا فلا يحرم بل يكرم فقط مع الحفاف ويكون الا استعمال مكررها  
فزوج هي ثلاثة الاول في سواد درهم في الانا فيجوز فيه تفصيل  
الغنية والثاني في استعمال او اني المشركين وعلو سهم وما يليه لودهم  
وخذ ذلك والثالث في او اني مد مني الخمر والقصابين اي الخزازيين  
الذين لا يحترزون عن النجاسة فيه التفصيل السابقة اي فيحرم  
في الذهب مطلقا وفي الغنية كما تقدم والدنا نيركذ اي بعض النسخ  
وسقوطها اول لانه الدنا نيركضه الذهب حرام مطلقا بل تفصيل  
علي الرابع فلا يحرم مثله في عدم الحرمة فتح الغم للما الغازل من  
ميراب اللعبة وان قصده الا ان قرب منه بحيث يهد استعماله كانه سيم  
عن روم مثله في حاشية زيب وقال حجر لا يحرم وان صبه بغيره على نزع  
فيه اجم من مزادة بفتح الميم والزاي قرية كبيرة يزداد فيها من جلد  
غيرها وتسمى ايض السطحي والمراد بها الطرف الذي يحرق فيه الدماراوية  
ولجميع المراد من الزيادة فالميم زائدة والاصح الجواز اي ترجيحها للاصل  
وانه اعلم فصل في السواك اي في حقيقةه وحكم استعماله والاماكن  
التي يتأكد فيها والمم ذكر ثلاثة احكام نذبه بكل حال وكراهته للصائم  
بعد الزوال وتأكده في ثلاثة احوال وزاد الشارح مسايل منها نذبه  
كونه في عرض الاسنان وترتيب الته وفعله باليمين في سمن الغم وفوائد  
وهو من الشرايع القديمة وكان واجبا في حقه صلى الله عليه وسلم وذكر  
هنا

فصل

هنا لانه آلة للتطهير عن القذر الطاهر والذي قبله آلة للتطهير عن النجس  
وقدمه علي الوضوء اشارة الي انه من السنن المتقدمة عليه المطلوبة له وذكره  
في التحريض بقا للتنقيح في سنن الصلاة لما قيل انه فيها الكد للخلوف  
في وجوبه لها فقد حكى عن داود انه اوجبه ولم تبطل الصلاة بتركه  
وهذا اسحاق بن راهويه انه اوجب وتركه عمدا مبطل للصلاة لكن قال  
في شام المذهب وهذا النقل عن اسحاق غير معروف ولا يصح عنه والسواك  
يطلق علي الفعل وعلي الآلة وعليهما معا ويجوز تذكيره وتانيته والاول  
في قول المم والسواك للاستيفان من ساك من مصدر اوج خلافا  
لقال لغة ذلك والآلة اي يطلق عليها مفردات او مجتمعات كما مر  
او خروج من كل ضمت طاهر كاسيات في الاسنان الاولي في الفم  
يشمل من لا سن له لذهاب التغير وبنافيه قوله واقله مرة الا  
ان كان للتغير فلا بد من ازالته فيما يظهر ولا يحتمل الاكتف بها فيه ايضا  
لانها مخففة وجاب بان قوله لذهاب بيات لحكمة مشروعية فلا ينافي ان  
اصل السنة لا يتوقف على ذلك مستحب اي بالنسبة لنا اما له عليه  
الصلاة والسلام فكان واجبا كما مر مطلقا كما لعله اراد به عموم الاوقات  
اي في اي وقت كان والمناسب لكلام المم في عموم الاحوال والاستئذان علي  
كلام المم منقطع لانه المستثنى منه الاحوال جمع حال وهي ما عليه الشخص  
من خير او شر وبعد الزوال زمن مخصوص ليس من احوال الشخص ولا استئنا  
علي كلام المم متصل وقديح اب عن المم بان في الكلام حذف دل عليه  
السياق والاصح في كل حال وزمان الا ان فعل المم اشارة اليه بقوله  
مطلقا عن كبد اي وسط يكرم تغريها اي ان استاك بنفسه  
فان سوكه مكلف غيره بغير اذنه حرم عليه علي نظير ازالة دم الشهيد  
فيهما فانه ان ازاله غيره حرم وان ازاله بنفسه كان جرم جرحا يقطع  
بموته منه فزال دمه ثمرات كره قال بعضهم ازاله بعد موته بنفسه  
كرامة وفيه نظر فانه ليس مكلفا حتي يحكم عليه بالكراهة فان قلت  
ما الفرق بين هذين وبين عدم الكراهة في ازالة ما الطهارة وتراب التيم  
وتراب الجهاد ومداد العلماء بل هي خلاف الاولي اجيب بانها لم ترو صفة







الايجاب والتقدير لا مخافة ان اشق لا مرتهم امر اجاب فامتنع الامراجا  
 لوجود مخافة المسئلة ركعتان بسواك فصحت هذا ان الركعة بسواك تعدل  
 خسا وتلك ثلث ركعة وفي رواية ركعة بسواك تعدل سبعين ركعة ويلزم على  
 كل منهما زيادة فضله على فضل الجماعة مع انها فرض كفاية قال بعضهم ولا مانع  
 منه فقد تفضل السنة على الفرض في بعض الافراد كابتداء السلام ورده قل  
 وقال بعضهم ان درجات الجماعة وان كانت خسا او سبعا وعشرين اكبر  
 واعظم من غيرها ولم يلق الا انه افضل من الجماعة وهو المقتدر وقال المرحوم  
 وهذا محمول على ما اذا وقعت الصلاة في جماعة بسواك في مقابلة صلاة  
 خالصة عنهما وكما يتكذلك اشار الي ان تقييد المصنف بالوضع الثلاث غير  
 مراد وكان الوجه اسقاط لفظ الثلاث ولفظه راعي الحصر فتأمل للوضوح  
 اي والفصل فلو استاك للوضوح المطلوب للفصل هل يستاك للفصل نظرا  
 الي طلبه لكل منهما اولا لقربه من الاول كما قالوا لا يسن الفصل من صلاة لمن  
 اغتسل لفرقة قل سم المتجه الاول وفا قلمر وخلاف الفيرج كابن عبد الحق  
 حيث قال بالثانية ام ومحملة اي محل طلبه الذي هو الاكل الذي لا يحتاج  
 معه الي نية بعد الشروع في غسل الكفين كالنية والسمية فله مخالفة بين هذا  
 وكلام الغزالي المذكور قل فكلام ابن الصلاح بالنظر لله كمل والغزالي بالنظر  
 لا فصل السنة ولقراءة قرأت اي قبل الاستفاضة ولينوم ليس هذا  
 مكررا مع ما مر فان المراد هنا لا رادة نعم وهناك بعد النوم ولذوق  
 منزل في الجامع الصغير كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته بدأ بالسواك  
 قال المناوي بهن الميم لاجل السلام على اهله فان السلام اسم شريف  
 فاستعمل السواك للتباعد به او لطيب فيه لتقريب زوجاته وبين ايضا  
 عند خروجه منه وعند الاحتفال اي في الموضع بنفسه او بغيره  
 ويقال انه اي السواك مطلقا لكن ظاهر هذه العبارة تبها لثم الروض  
 ان التسهيل مبني على السواك عند الاحتفال لكن في بسطه الا نوار عدم  
 التقييد بذلك فيجوز الاطلاق ويحتمل انه مضمون بما استاك وهو محتضر  
 قبل وقت الخوف اي كايست التليق الاحرام قبل الاحرام من  
 فوايد السواك التي اوصلها بعضهم الي نيف وسبعين خصلة وهو على

الفكي من الخبيثة التي ذكرها فيها مائة وتسعين مفرقة منها نسيات  
 الشهادة عند الموت والقيام بالله تعالى ومنها فساد العقل ومن التحليل  
 اي تحليل الالسنات اي ازالة ما بينها بالخلل من اثار الطعام او غيره وهولاء  
 من شعور بها والله اعلم **فصل** في الوضوء هو اسم مصدر ان اخذ  
 من التوضوء الذي هو مصدر توضا اما اذا اخذ من وضوء فهو مصدر وليس  
 من خصوصيات هذه الامة بل الخاص بها الفرع والتحليل وبفتحها  
 لا ولا خصوصية للوضوء بهذا بل هي جارية فيما كان على وزن فاعول نحو ظهور  
 وسحور في شئ الذي يتوضا به اي بالفعل اي او يهيى للوضوء كالبصر  
 وهو اي لفة مأخوذة الذنوب اي الصفير لانها التي يكفرها  
 الوضوء وهو تقدير من والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة  
 للرب تعالى فطلب التنظيف لها وانما اختص الرأس بالصبغ لستره غالبا فالتنظيف  
 فيه يادين طهارته وخصت الاضراس لثقلها بذلك لانها محل الكسب الخطايا  
 اولان آدم مشى الي الشجرة برجليه وتناول منها بيديه واكل بغيره وموارسه  
 ورقها مع وجوب الصلوات الخمس ليلة الاسرا قبل الهجرة بسنة وكانت  
 واجبا لكل صلاة ثم نسخ قل وفي موجه بكسر الجيم اي سبه  
 اوجه لوقال خلاف كان اولي فافهم قل وثالثها هما اي الحديث والقيام  
 لنحو الصلاة ويشترط مع ذلك الا نقطاع فوجه مجموع امرين الحديث  
 بشرط الا نقطاع والقيام الي الصلاة وعبارة م ر وموجه الا نقطاع  
 مع القيام الي الصلاة قال ع ش اي الحزق والا نقطاع نسخ ونحوها  
 ولو حكما ليدخل ما اذا دخل وقت الصلاة ولم يفعلها فشروطه اثني عشر  
 وكذا الفصل بالجر بتقدير مضاف **فصل** في وكذا اشروط الفصل والرفع  
 على انه مبتدأ خبر ما قبله وما مطلق مع ما عطف عليه خبر الاول اي  
 فشروطه ما مطلقا والفصل كذلك ومعرفة انه مطلق ولو ظنا  
 هذا انها هو شرط عند الاستبراء لا مطلقا فانه اذا لم يكن اشتباه بكفى استبراء  
 الاملا ف ولا يشترط طهارة وعدم الخليل كدهن جامدا ما المانع فانه لا يمنع  
 من الماء القصور وان لم يثبت عليه ومنوكة لو انزلت لم يثبت عليها ونسخ  
 تحت الفار وغبار علي عصفور لا عرق محمد عليه وقول القفال تراكم الوسخ



على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقص بل يمتنع فيه إذا ما  
جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه وصرح المأ على الوضوء وان لم  
يتق طر لغير شرب المحل سم ونحوها كالفسل لدخول مكة لغير حاج  
ومعتمر وكفيل العيد ومضى ذكر لوقال فنج كان اعم بدوام البنية اي  
حكا ومعرفة كيفية الوضوء اي بان لا يقصد بفرض معين فذلك كذا  
شرح به م معرفة كيفية وقد يقال هذا قيد زائد على معرفتها لا  
الانسان قد يعرف كيفية من حيث الصورة ولا يعرف وصفها من وجوب  
وغيره فكان الظن ان يزداد على معرفتها ان لا يقصد بفرض نفل تامل  
وان يفصل مع المفصول جزا كرده م ر بانه بالركن اشبه وكذا قوله وتحقق  
المقتضى ان بانه ليس شرط بل عند التبين اي كاسايت في كلامه وكذا قوله  
وان يفصل مع المفصول ما هو مشتبه به رده اي بانه بالركن اشبه  
صك اخرج اليه حثية تقيد لانه قيد في الحفاظ ويصح رجوعه للاستحيا  
اي بانه لا يحتاج اليه اذا كان حديثه الدائم رجا اذا استثنى منه بينهما  
وبين الوضوء وبين الوضوء والصلوة اي بانه وهذا في سلسل البول  
كالذي اما سلس البول والواجب عليه الموالاة بين افعال الوضوء وبين  
الصلوة لا بين الاستحيا وبين الوضوء سم وفروض الوضوء اي ولو كانت  
الوضوء مندوبا اي اركانها اذ الفرض والركن بمعنى واحد الفرض هنا وفي الصلاة  
الاركان لعلها امتنع تفريق افعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة  
من اجزاء فاسب عداها اركانها بخلاف الوضوء لان كل فعل منه كفيل  
الوجه مستقل بنفسه فلا تركيب ستة اربعة ينصب القرائن والبيان  
بالسنة خبر فروضه فان قيل دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد  
مطابقة وهو فاسد لانه يقتضي انقسام كل واحد الى ستة خصوصاً  
وقد قيل انه افراد الجمع جمع فيجوز ستة وثلاثون يقال في الجواب ان  
القاعدة اعملية وان محل ذلك ما لم تقع قرينة على ارادة المجموع كافي قولهم  
رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلهم المص  
كثير منها من هذا القبيل طهارت ضرورية اي فلا يقاس عليها وقد يقال  
كونها طهارة ضرورية او غير ضرورية لا دخل له في الركبة وعدمها فالاولى

الفرق

الفرق بان الماء لما كان غرضاً بطهارة الحدث لم يعد ركن بخلاف التراب قال  
م ولا يرد استعماله في التراب في النجاسة المفلطة لانه اي التراب فيها  
شرط لا بشرط لان الماء لما بشرط مزجه بالتراب واما قول بعضهم ان عدد  
التراب ركن لا ينبغي لانه آلة والآلة جسم والفعل عرض والجسم لا يكون جزءاً  
من العرض فهو ساقط لان الركن استعماله ويقام به لانه اذا متعلق  
الاحكام انما هو فعل المكلف لا الاعيان التي هي آلة الفعل سم لان الواقع  
وهو السبب المترتب عليه المنع وذلك اي الحكم كحرمة الصلاة  
او غيرها كما لطواف كما اشار اليه بالكاف ولو لم يسمع الحنف غاية لرفع الحدث  
واشار اليه ان المصحح لرفع لا يصح فاتي به لدفع انه كالشتم مبيح لا لرفع  
فاذا انواه اي رفع الحكم فقد تعرض للمقصود وان كان لا يشترط في بنية رفع الحدث  
ارادة رفع الحكم لانصراف اللفظ عند الاطلاق اليه مساوي لرفع جميع احداثه  
ام بعضها وان نفى باقية بخلاف ما لو نوى رفع بعض حدثه فانه لا يصح  
فقد تعرض للمقصود اي بغير هذه الصيغة تامل مرحومي لان المقصود هو  
رفع مانع الصلاة ونحوها فنية رفع الحدث اي حكمه فيها تعرض له بغير  
صيفته وفاعله ان لا يجب عليه م ملا حظة استعمال الماء في اعضا مخصوصة  
بخلاف ما لو قال نويت الوضوء فامل كان بال ولم يتم تمثله فيها ياتي  
ليس قيداً حتى لو نوى ما لا يتأتى منه كنية رفع حدث الكيس في حق الرجل  
غالباً فانه يصح واستشكل بان القلط يستدعي شغل الفكر معبود وهذا  
ليس بمعبود في حق الرجل واجب بما اذا كان خائفاً واتضح بالذكورة فارد رفع  
حدث البول فسبق فكن حدث الحيض فالاول كالقلط من الصوم اليه  
الصلاة فان الصوم يشترط قصد فيه التعرض جملة وتعيينه بكونه عن نذر  
او قضا ففيه التفرع له تفصيل فاذا اخطأ منه لغرض ضروري مثله الصلاة  
وقوله كالقلط في تعيين الامام فان القدوة يعتبر التعرض لها من غير نظر  
المقتدي به فلا يعتبر تعيينه كمن لو عينه واخطأ ضحك لا اشارة لربط  
صلاته بغير الامام كالخطأ هنا اي في تعيين الحدث فان بنية الوضوء  
كافية انما الاعمال اي انما صحة الاعمال فقوله ان عمال المعتد بها شرعاً من  
التفسير بالاعم قال وقد يقال الصحة مساوية للاعتداد بها شرعاً مقترنا

في الحدث



بفعله اعتبارا لا فترات في الحقيقة يشكك في الصوم والاستسكان في مقومات الحقيقة  
مما لا معنى له كما لا يخفى اللهم الا ان يكون هذا رسما اعتبر فيه لازم غالبي  
وان كان قوله حقيقتها لا يناسب ذلك او يلزم ان السابق في الصوم  
ليس بنية بل هو عزم اكتفى به للصورة سم وعلمها الوجوب أي غالب  
والا فقد تكون مندوبة سم رتبها أي العبادات او اطلق بخلاف  
الطهارة فانه ان قصد التبرك او اطلق وقع او التعليل فلا اول  
الفروض لو قال اول العبادات كان اهم وأول وانما لم يوجب المقارنات  
بل لم يجوزها كمايات لمسا كما هذا يقتضي انه لو تكلف ورأى طلوع الفجر  
وقارنه صحيح ذلك وتردد فيه المرجوح قال وليس مراد ابل لا بد من التقديم  
وعبار سم فان قلت هذه حوزة المقارنة قلت لم يجوزوها لانها  
تصيرها سببا للخطا بالتأخير والتقديم فوجب التقديم احتياطا تختلف  
بحسب الابواب وبيان ان كفيتهما في الوضوء استحصال غسل الاعضاء وقصد  
فصلها عند مياسة الماء اول جزء منها وفي الصلاة استحصال صورتها  
واركانها وهيأتها وقصد ايقاع ذلك عند اول جزء منها وهو تكبير  
الاصنام فكيفيتهما في الاول غيرها في الثاني قال جرح في سم بعد كلام  
ذكره ما يفسد ومن ثم اشترط هنا كما نقله الا سنوي ما ياتي في الصلاة  
من انه لا بد من قصد فعلها وان لا يكفي اجزاء نفس القصد في نحو الوضوء  
او الطهارة مع الغفلة عن الفعل سم على جرح اوبنة استباحة الا قرر  
الزيادة انه لا بد ان يكون ذلك المنقصر الى الوضوء مما يصح ان يستجبه الناي  
فك تصح بنية اسراء استباحة خطبة الجمعة وهو ظم كالصلاة وان تغذر  
فعلها بذلك الوضوء كان نوي في رجب استباحة صلاة العيد والطواف  
وان تغذر فعله بذلك كان بمرور نوي استباحته نعم ان نوي استباحة  
الطواف حال وهو محصر لم يصح لتلاعه وان كان المتوضيها لا بد  
المراد بالفرض ما لا بد منه والوضوء لا بد منه لنهي الصلاة ولو من الصبي  
ومحله اذا اراد بالفرض ما ذكر او الفرض على المكلف او اطلق فان اراد الفرض عليه  
بمعنى انه مخاطب به فله تصح بنية لتلاعه قاله ر وانما صح يعني فرض الوضوء  
قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه كقول المراد به فعل الطهارة عن الحدث

المشروط

المشروط للصلاة وشرط الشيء سمى فرضا وايضا فهو باعتبار ما يطرا الاثر  
ان نوي رفع الحدث عند غسل الوجه يكفي منه ذلك مع ان حدثه لم يرتفع  
ذلك الوقت من الامور السابقة أي بنية الاستباحة وما معها ما بنية  
رفع الحدث وغيرها فالقياس معتد ر بنية الرفع او الاستباحة  
او الطهارة عن الحدث فيقتصر على بنية الوضوء او فرض الوضوء ويريد به  
الفرض من حيث هو بقطع النظر عنه او يطلق ولا تصح ان اراد انه فرض عليه  
فان قصد بنية رفع الحدث او الاستباحة ما هو على صورة الرفع او المباح صحة  
بنية ومثل الوضوء المجدد وضوء الجنب اذا تجددت جنابته عن الحدث الا صغر  
غير ان ذلك اي قول الا سنوي قال ابن العاد الخ هذا تايد لكلام السنوي  
هل فرضه الاولي معتد فلا يطلق غيرهما في العبادة وغيرهما  
كالتنظيف والتبرد ولو نوي أي مراد الوضوء فهو راجع له من الكلام  
لا للمجدد الطهارة عن الحدث او الطهارة الواجبة او الطهارة للحدث او لاجل  
الحدث او اذا فرض الطهارة او الصلاة فهي ست صور وعلمه  
اي على القول بعدم الصحة قد تكون كما هذا يقتضي عدم صحة بنية الطهارة  
للمصلاة لصحتها بذلك ولكن المعتمد ان اضافتها للصلاة كافية لانه الطهارة  
عن الحدث لا تتوقف على بنية ومثل ذلك في عدم الصحة ما لو نوي بوضوئه  
الصلاة على من لا تصح الصلاة عليه كالشاهد في المرفة او ان يصلي بغير  
في الاوقات المكروهة صلاة لا سبب لها كما استوجبه سم في الصورتين  
قال والفرض انه قصد تلك الصلاة التي لا سبب لها اما اذا نوي به الصلاة  
في الاوقات المكروهة في الجملة كالتيمم لها سبب ونحو القضا فيصح وفي فتاوى  
م ر الصحة فيما لو نوي به الصلاة في الاوقات المكروهة صلاة لا سبب لها  
ه راج سلسلي بغير اللام اسم للمرض نفسه وبكرها اسم  
لصاحب المرض وهو الشخف والمراد هنا ان اول دون بنية الرفع او  
الطهارة عن الحدث سم ومحل ان نوي الرفع العام فان نوي رفع خاص  
بالنسبة لفرض ونوافل فيصح خروج من ظله فمن اوجهه وهو الوجه  
الثالث عند باني المسئلة وحاصلها ان كفا بنية الاستباحة دون بنية  
الرفع ثانيها الاكتفاء بكل منهما ثالثها لا يكتفى بواحد منهما على انفرادها بل لا بد



من الجمع بينهما وهذا الثالث هو الذي روي لتكون نية الدفع للحديث السابق  
 أي لرفع المنع المترتب على الحديث السابق على وقت النية لأن الحديث ارتفع  
 وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة قل على المحلي أو نحوها أي نحو  
 نية استباحة بعض الأفراد التي تقتضي الوضوء وهي الصلاة ومسح المصنف  
 وصله فنحوها إن يأتى بنية استباحة مفتقر إلى وضوء وإن لم يله حظ فرد من  
 تلك الأفراد المتقدمة وهذا أي بقوله لتكون نية الدفع وهو الذي يندفع  
 بين مبطل وهو نية الرفع وغيره وهو نية الاستباحة أي فلا تنع هذه  
 النية لتقليب المانع على المتعني والجواب ما قاله الشافعي وهو لتكون نية  
 فيها يستتبع أي فإن نوي استباحة فرض استباحه وما دونه أو استباحة  
 الصلاة فالنفل وما في معناه أو الوضوء أو فرض الوضوء فذلك أو استباحة  
 مسح المصنف أو محله اقتصر على ذلك في صدره متعلق بالسالك  
 كما لو قضي قائمة لا يخفى أن كلا من المشبه والمثبه به له حالتان  
 أحدهما أن يتحقق استقرار الصلاة في ذمته ويشك هل قضاهما أولي  
 ويتحقق الحديث ويشك هل تطهر قلب وفي هذه الحالة يجب عليه  
 القضاء في الأولي والوضوء في الثانية وإذا انكشف الحال بأنها كانت عليه  
 وأنه لم يكن منظره لم يورث ذلك والحالة الثانية أن يشك هل وجبت عليه  
 الصلاة أم لا كما لو قام به مانع مجنون أو حبيص انقطع ثم شك هل ذلك  
 أن ينقطع قبل حروم الوقت فوجبت الصلاة أو بعده فلم يجب فصلي  
 احتياطاً من اتضح أن ينقطع قبل حروم الوقت فلا تجزئه ومثله هنا  
 ما لو شك في الطهارة مع تيقنه صدورها منه لكن شك هل الحدث أولي فتقضى  
 احتياطاً ثم اتضح له الحدث فإن الطهارة لا تكفيه فقد ذكر الشافعي صورتي  
 الطهارة واقتصر في المشبه به وهو الصلاة على الثانية شكاً في أنها عليه  
 كما أي بسبب أنه كان مجنوناً وشك هل انقطع جنونه قبل الوقت فتجب  
 أم بعده فلا وجوباً أي وضوءاً واجباً نوي الصلاة ودفع الفرم  
 أي كما لو لاحظ حال تكبيره الإحرام ما يجب التفرغ له ولا حظ مع ذلك  
 دفع الفرم عنه فلا حظته لذلك لا تفرغ مع النية المقترنة غفل بفتح  
 الفاء من باب نصر ويلزمه أعادته أي أعادة ما قاربت تلك النية  
 الصارفة

الصارفة وما بعده بأن ينوي نية معتبره من نيات الوضوء المقترنة عند  
 إعادة غسل ما ذكره قل بخلاف نية الاعتراض إذا طرأت على نية الوضوء  
 فإنها لا تنقض دون استئناف الطهارة أي إن كانت في أثناء الوضوء  
 تنبئ هذا أي ما ذكر في مسألة التشريك وكلام الغزالي هو الظاهر  
 وهو المعتدل بل اعتد بعضهم حصول الثواب في التساوي أيضاً قل أو  
 غيره كان مات وليس لنا صورة يبطل بها الوضوء بغير الحدث إلا ههنا أجمع  
 ونحو الشنواين بها مثل نسخة من الروض يصور غير الحدث بما إذا لم يوال  
 بين أفعال الوضوء دأبم لحدث فإنها إذا ردت نحو المستحاضة في أثناء  
 الوضوء فقد جرى المصنف فيما سبق تبعاً للحديث إلا سنوي على أن الردة بتبطل  
 وضوء نحو المستحاضة وهو المعتدل وقال أيضاً ويجري التفصيل المذكور في غير  
 الوضوء والصلاة كالصوم والحج بكسر الحاء في التصوير إلا حين الردة  
 تحبط ثواب ما مضى مطلقاً لأنه أي الوضوء بخلاف الصلاة  
 فإنها مقصورة لذاتها التفصيل أي أن قطعه باختياره فلا ثواب له  
 أو بغير اختياره أثبت وهذا أفني شيخه في الوضوء قال قل والكلام  
 فيما يتوقف على النية كفسل الوجه بخلاف أن ذكر ونحوها في ثواب عليها  
 مطلقاً أي سواء الوضوء والصلاة والصلاة أي واليوم أيضاً التيمم  
 وكذا وضوء صاحب الضرورة وستانف كل من التيمم وصاحب الضرورة  
 إذا عاد إلى سلام بخلاف ما بعده ولو نوي قطع الوضوء أو فارق بطلان  
 الصلاة كلها لأنها لا تبعض وفارق عدم بطلان الصوم لأنه من التروك  
 وعدم بطلان الشك لأنه شديد التعلق قل ما يندب له وضوء أي  
 كان نوي الوضوء لقراءة القرآن ونحوها بأن قصد أنه لا يأتى بالوضوء إلا لأجل  
 قراءة القرآن ولا يقال أن نية الوضوء كافية لرفع الحديث لأنه هنا علقها  
 بما لا يتوقف على وضوء فصرحت يعني أن ربطها بالقراءة ونحوها من كل  
 ما يندب له الوضوء صيرها معلقة عليه والتعلق بما لا يتوقف على الوضوء  
 يبطله مع نية معتبرة كان نوي استباحة الصلاة وقراءة القرآن والحديث  
 ينبغي أنه يكفي معتد في الفتاوى أي فتاوى شيخه الشهاب م  
 ولم أر من قرص لها أي من المصنفين وما ذكره من التفصيل هو المعتد



وهو انه ان نوي ما يذب له الوضوء وحده لم ينعج او مع ما يتوقف على الوضوء  
صح فروع اي ثلاثة لو نوي الكا اي بان قال هذا اللفظ وهو قوله نويت  
الوضوء لا يصلي به ولا اصلي به فانه لا ينعج بخلاف ما لو قال نويت الوضوء  
لا يصلي به الظاهر ولا اصلي به العصر فانه ينعج وله ان يصلي به ما شا  
مكالصلوات مكات نجس اي نجاسة غير معفو عنها الثانية او  
الثالثة اي في ظنه واعتقاده لاني الواقع بل هذه هي الاول لعدم تظهير  
العضو ولا يقال ثانية ولا ثالثة حتى تتم الاول او يقال ثانية وثالثة بحسب  
الصورة وان كانت هي الاول في نفس الامر نساه له الوضوء او  
الفعل اي بان نسي انه توضا او غسل فاعاد الوضوء او الغسل جاز ما بان  
هذا هو الوضوء او الغسل الذي عليه وجهه انه في النسيان ناول رفع الحدث  
بخلافه في التجديد في تجديد وضوء في تسمية هذا الوضوء مجددا  
تجوز لعدم تمام الاول لبقا للمعة التي نسيها ويجب اي من حيث  
الاعتداد لانه اذا غسل شيئا قبل التيمم حرم عليه وعند معنى مع اول  
غسل الكا اي ولو شرا خارجا من حد الوجه او باطن شعر كثيف لدخوله  
في حد الوجه بخلاف جوانب الراس فلا ينعق قرن النية بها وان وجب  
غسله تبعا لظن فاما في حتم قل من انه لا ينعق قرنها بباطن الشعر  
الكثيف قال قل ويظهر انه لو قص الشعر الذي نوي معه ولم يبق منه  
شيء انه لا يجب نية عند الوجه او الشعر الباقي فراجع باول الفرض  
ولو جبرق فينوي عند مسحها كما نعت وجهه اما اذا نعت الوجه ولا جبرق  
فحمل النية عند غسل اليدين ويات ذلك في بقية الاعضاء وم تعبيرهم بالقر  
جرب على الغالب او موادهم ما شمله وبذلك قال قل وان في الغرض  
للنجس اي باول الفروض ولو جبرق كان اولي بما بعد الوجه اي  
ما لم تقم الوجه جراحة ويتعد غسله والا فينوي عند غسل اليدين  
كما مر ولا بما قبله اي ولم ينفصل من الوجه شي بقرينة ما بعده  
هذا اي عدم الاكتفا بما قبل الوجه قبل غسل شي من الوجه بان  
غسل عنها ولم يستحضرها بالفعل فتعوله فان بقيت لافعاه بان كانت  
مستحضرها بالفعل وهو الاستحضار الذكر بضم الذال اي القلبي  
فله

فله بد من استصحابها من ابتداء غسل الكفين الى غسل شي من الوجه  
وبعد هذا يكفي الا يستحضر الكف بان لا يصرفها عنه بنية قطع او قصد  
تبرد او غيرها كتنظيف ومنه ما اذا توضا على الفسقية في موضع ثمر  
انتقل قبل غسل عليه ففسله بقصد التنظيف فانه صارف فلا بد ان  
يستحضر نية الوضوء وبكفيه الغسل عند عدم قصد شي كالا يخفى والمراد  
من استصحابها الى غسل الوجه وجودها عند وان لم تدم من غسل  
اليدين الى الوجه ثم يحصل له ثوابها ثم حصول السنة بمعنى سقوط  
الطلب وذلك انه لم يبق الا حصول الثواب وفيه نظر فليراجع شوري  
اجزاء اي الا فقرات المفهوم من اقترنت ولو قال اجزائه اي النية  
كان واضحا سواء غسله بنية الوجه او الا حاصل ان النية معتد بها مطلقا  
والمضمضة والاشطاف غير معتد بها مطلقا واما غسل جزء من الوجه  
اولا ينظر ان قصد الوجه فقط او مع المضمضة او الا شطاف او اطلقت  
فله اعاده وان قصد المضمضة او الا شطاف فقط اعاد كما في صم الاج وهو  
المعتد ام لا بان اطلقت او شرك او قصد المضمضة فقط كمن اكل وهو  
استدراك على الشف الثاني وهو ما بعد ام له اي بالنظر للصورة  
الاخير في الشف الاول وهو ما اذا قصد الوجه وكذا في الشف  
الثاني الذكر بضم الذال اي القلبي اي حضورها في القلب بان يستمر  
ملا حظا لها مستحضرا كما علم مما مر في اول الباب عند ذكر الشروط  
وله اي لا يتوصني ولود ايم الحدث كما يات رفع الحدث عنه الظرف  
اعني قوله عنه قيد فلو لم يقر عنه لم يكن من التفريق لسقوط النية لما  
بعده ولهذا لو قال عند وجهه نويت رفع الحدث عن الوجه وقال  
مغسل اليدين نويت رفع الحدث ولم يقر عنها لم يحتج لنية ثالثة  
لانه يجوز تفريق افعاله لا قضية هذه القلة انه لا يقع من صاحب  
الضرورة تفريق النية وليس كذلك لان تفريق النية لا يمنع الموالاة  
بخلاف تفريق افعاله او جهتها لا م ر بل اعضا الوضوء خاصة  
وفائدة الخلوف تظهر في الايمان فيما لو حلف انه لا حدث بظفره مثلا فان  
قلنا الحدث الا صغر على جميع البدن حدث او اعضا الوضوء فقط لم يحنث



مع شئ على م ر سجد غسله وانما امتنع عليه ان يمس المصحف  
 بذلك العنصر لان شرط المس الطهارة الكاملة فظاهر كل الوجه في فتاوى  
 الروابي لو اقبل بالكل وغير ما غسل الوجه لم يضر قال بعض شيوخنا  
 ومثل الكل التراب دون غيره كبر لعدم المشقة في الاحتراز عنه قلت  
 قضية تشبيه التراب بالكل ان اعتبار عدم الضرر فيه مقيد بالابتلاء وليس  
 كذلك لما سبق في المياه ان التراب لا يضر مطلقا الا اذا صار لما يسمى  
 طينا اجم طولا تمييز محمول عند المضاي والاصول وهذا طول الوجه  
 اكا ومثله قوله عرضا او منسوب على الطرفية المجازية قاله سم ما بين  
 منابت الكا اي ما من شانه ان ينبت عليه الشعر المذكور فلذلك استغنى  
 الشارح عن زيادة بعضهم غالب لان محلها اذا ريد النابت بالفعل لا خلاف  
 الناس فيه بخلاف ما اذا ريد ما من شانه فانه لا يختلف ما بين  
 اذ ينبت لو تاضرت اذناه عن محلها او تقدمت لا يجب غسل الوجه اليه  
 في الاولين ويجب غسلها في الثانية ويترك بين هذا وما قالوه في الفرقين  
 والكعب والخشعة حيث انا طوا الحكم بها ولو فرضت عن غير ذلك عند  
 بان المقصود هنا غسل ما تقع به المراجعة فانا طوا الحكم به ولم يلتفت  
 لخاله فيها واما المرفقات والكعبات والخشعة فان الحكم متعلق بكلمتها  
 واعتبر اجم لا يجب غسل ذلك بل ولا يستحب غسلها لمن العيين  
 علي ان بعضهم صرح بكراهته لضرره اي ان توهم الضرر ومقتضاه الحرمة  
 ان تحقق الضرر طيلة وي ان تجسروا بضر طيلة وي ما قاله العيين  
 كذا بخط المصنف والذي بخط الجوهري موق العيين طرفها مما يلي النقب  
 والخط طرفها الذي يلي الاذن والخط بالفتح واما بالكسر فالمصدر مرفوع  
 فالماق لغة في المرفق الرماح الذي في المصباح والمهاج والقاموس الرماح  
 بالتحريك اي يله الف وسيمجتمع في المرفق ما يمنع وصول الماء الي  
 الا عقد في الشعر تفقد بنفسه فيعفى عنه ومثله كما ابتلى بخنوقه  
 لصق باصول شعره حتى منع وصول الماء اليها ولم تكن ان الله والذي  
 يتجه وضوب حلقه حيث لا مثله والا فيعفى عنه للضرورة خله فالشعر  
 الاسلام حيث قال يتيم عنه حجر ومنابت عطف علي بها هداي

في قوله  
 ما بين  
 ما بين  
 ما بين

وضع

ووضع منابت الكا غسلها في الناصية والقفا هو مقصود ذكره  
 لبيان معنى الفم لغة قل فلا يعترض عليه بان القفا ليس محل غسل  
 بالشرع بفتح الزاي اي بالترعتين المذكورتين فيما ياتي والشرع بهذا  
 ذلك قال الشاعر  
 اقل علي النزع وارعب لمن رعب ولا تجزعني ما اصاب واوجعا  
 ولا تشكي ان فرق الدهر بيننا اظم القفا والوجه ليس بانزعا  
 بين ابتداء العذار والنزعة قال في الروض وربما يقال بين الصدغ  
 والنزعة قال الرافعي والمعنى لا يختلف لان الصدغ والعذار متلاصقات  
 ه وفي عدم الاختلاف نظر تامل وقد قال في الخادم لعل الثانية او اعلم  
 ان من ابتداء العذار الى جهة النزعة جزء ما بين الاذنين فالحكم بان  
 عرض الوجه ما بين الاذنين قد ينافيه خروج التحذيف من حد الوجه  
 علي هذا الصحيح والوجه ان يكون مصحح في القدر الزائد من التحذيف  
 علي ما بين الاذنين وفاقا لشيخنا شام المنهج للطبلة وي علي راس  
 الاذن ورأسها هو اصلها الذي يدور به مستور بالمرتفع منها وعبار  
 اجم قال بعض شيوخنا المراد برأس الاذن الجزء الذي لا علي العذار قريبا  
 من الوتد وليس المراد به اعلي الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا  
 لمبدأ العذار ويفرض هذا الخط اكا انظر لغيره بالعرض اي التقدير  
 مع ان المنا سب ان يقال وجعل هذا الكا الي جانب الوجه اي من  
 الملاء صفت للنزعة قال الترعينات بفتح الزاي ويجوز اسكانها  
 وهو ذكره مراعاة الخبر وهو قوله مقدم الكا من اعلي الجبين  
 اي بان يعتبر ابتداء الناصية من اعلي الجبين من الجانبين فيدخل فيه  
 ما فوق الجبهة وما يقابل الجبين الي اعلي الرأس وفي حجر الجبينات  
 جانبها الجبهة ع ش عامر والصدغيات عطف علي قوله الترعينات  
 اي ومن الرأس اتفق الصدغيات وتوقف فيه سم باعتبار ان ما انحط من  
 منبت الاذنين من الوجه وبعض الصدغ منحط عن محاذاتها قطعا  
 فيكون من الوجه لا من الرأس فتأمل ويجب غسل جزء من الرأس  
 الا اذا سقط غسل الوجه ومن الحلق لعل من لا المم ما جاوز العارضين



من صوبي ومن تحت الخنك ومن الاذنين عذارة بعضهم ومن من  
 وتدل اذنين ومن الوجه البياض جملة متافقة وليس الجار والمجرور  
 معطوف على الجار والمجرور قبله كما قد يتوهم ومن الانف باليد هو  
 بالجيم وسكون الدال المهملة القطع والمراد به ما يابسه السكين بالقطع  
 لا مكان مستورا بالانف كذا في قول الساجي وخرج بظاهر  
 باطن الانف والتم والعين وان انفجرت بقطع صفي او شفة اذ لا فرق بين  
 باطن الفم والانف اذ قطع سائرهما ولو اتخذ له انفا من ذهب وجب غسله  
 في اذنيه به والدلالة وجب غسل ما ظهر من انفه بالقطع وقد تقرر للعد  
 فصار الانف المذكور في حقه كالاصلين وهل تكفي المية عنده ام لا قال بالاول  
 قال وبالثاني سلطان ويجب غسل كل هذب الا ذكر هذه توطئة لما فيه  
 الخلاف والا فهو مستفاد من قوله السابق الثاني غسل الوجه لان هذه اجزا  
 الوجه مع شى هذب بهم الهامع سكون الدال المهملة ومنها وبفتحها معا  
 وهن جميع لغات جمع مفردة هذبة وجمع الجمع اهداب النبات على اجناس  
 العين خرج به النبات في العين فلا يجب غسله وان طال جلع شى وعذارى  
 وهو اول ما ينبت للامرد غالبا وسبال وهو ما طال من المشارب من الجانبين  
 واذا اكشف الشراي اذا كان في حد الوجه كما سيذكره بعد ومثل ذلك شعور  
 وجه الرجل غير اللحية والعارضين وضابط الخارج عن حد الوجه كما قال جهم انه  
 لو خرج بالمد من جهة نزوله ويحتمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طال  
 على خلاف الغالب ام ولا حاجة لقوله ومثل ذلك شعور وجه الرجل غير اللحية  
 والعارضين لان كلام الشارع يشملها في قوله ويحتمل ضبطه بقوله شى على م ر  
 وزاد قوله قلت هذا الاحتمال متعسف وبما في الطبلاوي في المخرج واستشكله  
 صاحب الوافي وقال اري كل لحيه ضاربة عن حد الوجه طولاً وعرضاً طال أم لا  
 بخلاف الخارج عن حد الداس فانه معلوم بالمشاهدة قال ولعل المراد به ما تدلي  
 وانقطع وخرج عن الا تنصب الى الاسترسال والنزول فان اول خروج الشعر  
 يخرج منتصباً في حد الوجه وما زاد عن الاسترسال خارج عن حده  
 وفي الاخير المسترسل هو الشعر الذي يستر البشرة وينتشر من منبته حتى  
 يجاوز عرض الوجه في استدارة الشعر الغابت على الوجه والاشعار من الوجه

والا

والاذن شعريته على الذقن ولو قدر نصف شعيرة فهو زائد على حد الوجه  
 طولاً فيعتبر الشعر على هذا الموضع بان يكون طوله قدر مساحة ما بين العذارين  
 والعارضين معهما ومع اصل الاذن لان اصل الاذن اضر الوجه عرضاً فان كانت  
 زائدة على هذا القدر فهو المسترسله واقرب في الحاشية وفي حاشية العزيزي  
 المراد بالخارج عن حد الوجه ما انتشر عن منبته وقال بعضهم المراد بالخارج ان  
 يلتوي عن الاعتدال الى تحت ويخوذ ذلك واما ما طال الى جهة استقبال الوجه  
 فكله في حد الوجه فله حكم ما في الوجه فالحق بالغالب وهو الشعر الخفيف  
 واللحية مبتدأ خبر جملة ان خفت لا وكانت لحيته الكريمة كثيفة قال بعضهم  
 وينبغي ان يقال كانت لحيته صلياً عليه وسلم عظيمة جليلة او غزيرة الشعر ولا  
 يقال كثرة ولا كثيفة ويجب غسل الكركم الماوردي معتد والعارضات  
 مبتدأ خبر كالحية فيجب غسل ذلك اي اللحية والعارضين اذ كانت في حد  
 الوجه كما سيذكره تنبيهه مثل اللحية والعارضين فيما مر الا مرد الذي لم يبلغ اوان  
 طلع اللحية بجامع نذرة ذلك مطلقاً اي ولو من اللحية والعارضين سواء في ذلك  
 الذكر والانثى والخنثى وقولنا بيا مطلق اي ولو من اللحية والعارضين مسامحة  
 اي على سنته ومجاذاته فرع لو كان له وجه من قدام ووجه اخر من خلف فلا يجب  
 غسل الاول فقط كما افاده م ر وظم يشمل ما لو اختصت الحواس بالذي من خلف  
 مع اشعار ذلك بامالته والاولى عمل كل مع على ما اذا استويا عمله او كانت  
 الذي من جهة القبيل هو العامل او الشرع اما لو كان العامل او الشرع على الذي  
 من جهة الدبر فهو المعول عليه ويجب غسلها ويكتفى باقتراء اللحية  
 بلعدها ان كانا اصلين فان زاد احدهما وتميز فالنية عند الاصل واشتبه فاقترانها  
 بهما سم اج او ايسانه كفى مسح بعض احدهما اي ان كانا اصلين فان كانت  
 احدهما اصلياً وتميز فالعبرة بالاصلي واشتبه فلا بد من مسح كل منهما لكن هل  
 يكفي لهما ما واحد نظر الى ان المقصود بهما اولاً بد من ما بين كالبذرية  
 مع الاصلية فيه نظر وقد يوجه الاول ويصرف بينه وبين اليد الزائدة بانهم  
 او حبوا غسلها مع تحقق زيادتها ولا كذلك الرأس ا هـ ان فقدت يان  
 خلق بلا مرفق فيعتبر قدح من غالب امثاله واما لو وجد له مرفق في غير موضع  
 المعتاد قال بعضهم اعتبر قدح من غالب الناس ولتهدم ر وقد ينظر فيه

الا انما هو ما بين  
 العذارين  
 والعارضين  
 وهو الشعر الخفيف



بما قالوه في الشفعة من انها متى وجدت فالعبرة في الخفاية باذخالها سواء كانت  
على العادة القابلة أم لا وانما قد روي من فاقدها فمضى لو خلف له مرفقان هل  
يعتبر الا قرب الي اليد او لا بعد محل نظر فليراجع فاسبح اي اتي برأبها  
ومندوباته وكتب بعضهم عليه اي انه الوصف وقوله غسل اليدين له وفي بعض  
النسخ لم يغسل الا ووجه له ورايت بخط الميادين فاسبح اي اجري واسأل  
الوصف بفتح الواو وفي حاشيته ش على م رأي نعم غسل ووجهه او غسله  
على وجه حسن حتى اتمه حتى اشترط بالهزم والثابت المجبة بمعنى  
شترع اي غسل اول العندين قال الا اي وانته في قراءة الحديث انه ولفيته  
ثم قال هكذا راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وايدكم الى المرافق  
ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع  
يقضي انقسام الاحاد على الاحاد وكل يد مرفق فتحت المقابلة ولو قيل  
الي الكعبين لغيره انه ان كل رجل كعبا واحدا فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول  
الكعبين من كل رجل فان قيل فلي هذا يلزم انه لا يجب الا غسل يد واحدة  
قلنا صدنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة ثم الروض  
للشهاب م ر واجاب بعضهم بان مكان واحد من واحد فتثنيته بلفظ الجمع  
وكل يد مرفق واحد فلذلك جمع ومنه قوله فقد صفت قلوبكم ولم يقل قلوبكم  
وما كان اثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية فلما قال الي الكعبين علم  
ان كل رجل كعبين منصور الطورين والي معنى مع هذا جواب عما يقال  
الاية لا تدل على دخول المرفقين لان المقابلة لا تشمل الغاية فاجاب بان  
محلها حيث لم تكن الي بمعنى مع وانت خير بان هذا لا يكفي في الجواب  
لان غايته افادت ان تكون الي بمعنى مع ولا يلزم من ذلك كونها في اية  
الوصف بمفاتها لجواز انها غايته فكان عليه ان يريد ان المرفق له  
الاحتياط او فعل النبي صلى الله عليه وسلم وكوت الي بمعنى مع ولا يلزم  
معد ذلك كونها لا لغاية احد الا حتم لبيت والاظرانها للغاية والمضي خارج  
بنا على ان اليد من اطراف الاصابع الي المنكب فالمضي انما هو اليدين واتركوا  
منها الي المرافق في غاية محذوف فالمرافق خارجة من الترك داخل في الفطر  
وقال بعضهم ان الي باقية على حقيقتها واستفيد دخول الغاية من الاتباع  
والاجماع فان قلت ما وجه ذكر الغاية في الآية في اليدين والرجلين دون الوجه  
والراس

والراس اجيب بانه يمكن ان يقال لما كانت حقيقة اليدين من راس الاصابع  
الي المنكب والرجل الي اخر الساق فغير محل الوجوب والا لزم الغسل الي المنكب  
والي الركبة ولا كذلك الوجه والراس فان كلا منهما محذوف لا يتوهم دخول شيء فيهما  
فلم يحتج الي ذكر الغاية فيهما فظهر الفرق لانه من المرفق بنا على ان المرفق  
اسم لجمع العظمتين واليه هو الاصح اما على انه اسم للابن فقط فلا يجب  
غسل راس العندين وان كشف كدر شيء اي وان خرج عن حد ما ايم كان نقله  
سم على البهجة عن م ر خلا لما في حكم علي المنهج ففيه ش على م ر واطلاق  
الشم موافق لما في حكم البهجة وهو علم باطله وقدم في الوجه ان الكشف  
الخارج عن حد الوجه يكفي بغسل ظم من كل احد فيحتاج للفرق بينه وبين ما هنا  
فليحذر ان لم يكن له اي ما ذكر من الثقب والشقوق رابطة اي متميزة  
ان ثبتت كما هي سواء كانت أم لا لنباتها في محل الفرض ما عاذى منها محله  
اي محل الفرض او المحاذي هو المراد بالمسامة في كلاهما والتفصيل بين المسامة  
وغيره فيما لم يثبت بمحل الفرض بخلاف ما لم يجاذه والفرق بين هذه والتمسك  
قبلها لان ذلك لما ثبتت في محل الفرض كانت كالسلعة فيجب غسل جميعها  
مطلقا بخلاف هذه لكن اطلق م ر ان الزيادة لو طالت في وزات اصابعها اصابع  
الاصليته ايجبه وجوب غسل الزايد على الاصلية قال ويحتمل عدمه انه فطر شمول  
ذلك لما لم يثبت في محل الفرض لكنه ذكر اول وجوب غسل محاذي اليدين  
من ايد زائدة ثبتت فوق محل الفرض فتأمل والحاصل انه اذا ثبتت له يد زائدة  
في غير محل الفرض وطالت الي جهة المنكب لا يجب غسلها وان طالت الي جهة  
الفرض وجب غسل المحاذي دون ما زاد على اصابع الاصلية كما قرره ايضا الشيخ م ر  
لا المحاذي ولا غيره ويفرق بينهما وبين اليد الزائدة الغائبة بغير محل الفرض  
حيث يجب غسل المحاذي مشاركتها اليد في الاسم او تقلصت او انكسحت  
بالاكسطة واستمرت في الذراع بان تقلصت اي انكسخت لا بما منه تقلصها  
والفرق بينه وبين اعتباره في الشجر الحلية والحرمية المحل الذي منه انقطع ان  
العبرة هناك بغير المكات وعدمه فاتبع وهنا بمحل الفرض وانتم فتأمل ان  
يجب غسلها الا اي غسل جميعها ولو لم يجاذ الفرض وكوالتصفت لا عبارة م ر  
ولو انكسخت من ساعده والتصفت راسها بعنقه مع تحاقق باقيها وجب



ففسل محاذي الغرض منها ظاهره وباطنها دون ما فوقه لانه في غير محل الغرض  
فلا نظر لاصله بناء على ان العبرة بما يليه التكسب لانه آمنه ذلك ويؤخذ من  
تفسيرهم بالمى ذات ان الزيادة لو كانت بعد قطع ان صليته لم يجب غسل شيء  
منها لانها المحاذاة ثم ويحتمل خلافه بناء على شمول المحاذاة لما كان فله اوفى وهو  
اقرب بالاضطر متعلق بالتصفت ولا يجب فقها ان يلزم عليه محذور في  
يتيم بعد تقليمها اي ولم يبلغ التكسب الا غير عضوها وان سترته  
اي وظيف من ان التها حصول ضرر قل اي لانها اذا التحت فقد اتى بواجبها  
ان لم تكن قد التحت على المتجه فراجع قل اي لانها اذا التحت فقد اتى بواجبها  
فاذا التفت صارت كالوزال الشعر الذي اكتفى بفسل ظاهره عن البثرة وهو  
لا يوجب غسل مظهر فكذا هذا ولو باصر مثل فاعلته عن دينه وعن  
كفاية موهه يومه وليلته والا يقيم وصلي واعاد من ان ذن اب  
المتوضي بما يسمى الا لو قال ما كان اولى قل ولو لبعض بشره  
راسه لم ولو ضربت بالمد عن عكس لعة نبت فيه وضربت بالمد عنه  
بدليل الملا فهم في البثرة وتقيدهم الشعر بدم خرجه بالمد عنه فليراجع  
او بعض شعر اي الرأس اعاد الضمير مذكرا لما في الاشارة الى ان الرأس  
مذكر والحاصل ان اعضا الانسان يقال فيها كل ما ثنى في الانسان من الاعضا  
كالرجل والعين فهو مؤنث بخلاف ما ليس كذلك كاللسان والقلب فانه  
مذكره في الروض اج فلو ضج به اي بالمد عنه اي عن صد الرأس منها  
اي من جهة نزوله لم يكن ان مسح على القدر الخارج وكفى على بقية الداخل  
قل وهي الشعر اي والبثرة على متعدد في شدة على متعدد اي في غير  
عامل متعدد واجتج الى هذا التقدير لان البال لا تدخل على الفعل وكذا التخت  
مصحح للالهاف تفيد فهم البيت بالطواف واستغابه فان قيل  
لو غسل الا هو ايراد على اصل المسئلة وهو ان مسح الرأس اكتفى فيه بمسح  
الشعر واشترط في غير الشعر واشترط بالجميع الشعر وان كل من الشعر  
حاصله ان مسي الوجه بجميع البثرة والشعر ومسح الرأس يصدق بواحد  
منها راس يفتح المصنف كما في المصباح وعلى غلط تفسيره ويكفي  
في عمل الا اشار بقوله يكفي المساوي للجواز الذي عبر به عن غير كل من

استحبابه وكراهته فهو مباح اي من حيث زيادته على واجب المسح ولقد  
ما صدقات الواجب المحيّر من حيث استماله على حصول البطل المحصول  
للمقصود لانه مسح وزيادة صوابه ان يقال حصول المقصود من المسح  
فيه اذ ليس المسح جزءا من الفصل فتأمل قل والمقصود من المسح هو وصول  
البطل وقوله اذ ليس المسح لا اي بل هو عند الفصل فكيف يحصل مع زيادة  
هـ فرع لو صب الماء على خرقة على راسه فوصل البطل للرأس فبقي تغصير الخرق  
على المعتمد وفاقا لمروسم وظل فالجرح وقد قطر تخفيف الطأ يستعمل  
متعددا كما هنا ولا زما لما مر من حصول المقصود الذي هو وصول البطل  
اليه لا بدويان بشرط ان يكون فيها رطوبة مع الكعبين ولو كانا في غير  
موضعها المعتاد وكعبه بكعبه انظر وجه دلاله الحديث على ان لكل رجل كعبين  
فانه لم يظهر لنا ثم رأت المحصي قال عقب الحديث ومعلوم ان هذا في كعب الفصل  
ولا يتأتى في الذي على ظهر القدم وقال قبل ذلك وشذت الرافضة فيهم  
الله تعالى وقالت في كل رجل كعب وهو القدم الذي على ظهر القدم وكل هذا عن  
محمد بن الحسن ولا يصح عنه ثم استدلل بهذا الحديث على ما عليه الجمهور لفظا  
في الاول اي ومعنى كما هو ظن وقوله ومعنى في الثاني اي ولفظا انه في كلا مضم  
اعتبارك لان جرح الجوارح لا يقطع لفظا على الروس وان كان معطوفا بمعنى اي  
على الروس لان الواو لا تشرك في اللفظ دون المعنى بل تشرك في اللفظ  
والمعنى كس ما كانت الفتحة ظاهرة في الاول ومقدرة في الثاني فاذا رايتهما  
قال شيخ الاسلام في شـ البهجة ويحذف عطف قراءة الجرح على الروس وعمل المسح  
على مسح الخف او على الفصل الخفيف الذي تسميه العرب مسمى وعبر به في الاول  
طلب للاقتضار اي عدم المبالغة في الفصل لانها مظنة الاسراف لفتلها بالكعب  
عليها وتجعل البا المقدرة على هذا لا لصاق بالتبعية كما في اية مسح الرأس  
والحامل على ذلك الجمع بين القرائين والاضار الفحيجة الظاهرة في ايجاب الفصل  
هـ مرصومي على الجوارح وحركة الجوارح ليست اعرابية فتكون حركة الاء اعراب  
وهي الفتحة مقدرة على قراءة الجرح وزعم بعضهم انه يمتنع الجرح في الاءة على الجوارح  
بداء على ما شرطه هذا الذاهم ان يكون بغير حرف نحو هذا الجرح ضرب وهذا  
بجاءت والمقرر في العربية خلاف زعمه ما دللنا وهو ان الاءة مع او



باقية على معناها وتكون غاية للترك بنا على ان يمسى الرجل الى الركبة او باقية  
على حقيقتها ايضا واستفيد دخول الغاية من الاتباع والاحكام  
وهو رتبة غسله فمجرد اللون والحاصل ان كل ما منع وصول الماء الى العضو ببله  
عذر شرعي ضرر والا فلا ان لم يصل اي ما في الشقوق الى اللحم فان ذلك  
المحل لا يجب غسله فلا يضر ما وصل اليه وعيان اللحم اي حيث كان فيما يجب غسله  
من الشق وهو ظم على فعله لوزنك الى اللحم بما لم يجرع فلا تجب ازالته  
ولو كان يري ويجري اي كلام الجويني اي ما فهم منه من انه لا تجب ازالته  
الترتيب وهو وضع الشيء في مرتبته والمراد هنا البداية بغسل الوجه  
الا ولا يسقط بغيره ولا سيما ولا الكراهة بهوم التلظظ وهو ما بدا ان الله  
به لا بخصوص السبب فهو من قاعد ترك الاستفصال في وقايح الاحوال  
ينزل منزلة العموم في المقال ولا يمارضه قاعدة وقايح الاحوال اذا تطرف  
اليها الاحتمال كماها يوجب الاحمال وسقط بها الاستدلال لان الولى  
محمولة على القولية والثانية على الفعلية فلو استعان بارتبة غسلوا  
اعضاه ولو وقع ذلك بغير اذنه حيث نوي كما ذكر كتن يرت عليه من مات  
وعليه حجة الاسلام وغيرها وجع اثنان عنه في سنة حيث قالوا بالاجزاء  
وجاب بان الشرط ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها ولا كذلك الوضوء  
غسل له غسل الوجه فقط وكذا الوضوء بقس الترتيب فان اعاده اربع  
مرات حصل له تمام الوضوء لم يحصل عضو في كل مرة قال ولو اغتسل لوقال  
انفسى او زاد على قوله اغتسل بالفس كان اوله وبالجملة فهو من معنى الاستدراك  
على وجوب الترتيب او نحو كالتطهر عن الحدث او الوضوء ولو تمدا  
راجع للفصل اي عدل عن غسل الاعضا الى الفصل بالانفاس عمدا ولا يصح ان  
يكون غاية لقوله بنية رفع الحدث او نحو كنية الاستحالة لان الغلط لا يتصور  
ثم اذ كيف يغلط في بنية رفع الحدث الذي عليه وايضا لا تحسن المقابلة الا بنية  
في قوله او بنية رفع الجنابة فاعلم ان الترتيب والظم رجوعه للنية فانه مقابل  
قوله بعد غائلا فليتأمل غائلا اي جاهلا فالمراد بالغلط الجهل اي ظن  
ان عليه جنابة فنوي رفعها صح ولا بد ان تكون النية عند ماسية الماء للوجه  
كما تقدم فلو انفسى ونوي عند وصول الماء الى صدره مثلا ثم تم الى نفاس  
ولم

ولم يستحضر النية عند وصول الماء للوجه لم يصح وضوءه لعدم النية وان امكن  
الترتيب والفرق بين ان يكون الماء قليلا او كثيرا فله فالان المقرب في الكثير  
وان القليل لا يحصل له الا الوجه اذا انفس فيه هزي وعش وان لم  
يمكث غاية للدخول على القول الضعيف المفصل بين ان يمكث قدر الترتيب  
فيصح اوله فله وهناك ثالث وهو انه لا يصح بالفس مطلقا لانه يكتفي  
لرفع اعلا الحديث اعترض هذا التعليل بانه يهدف على ما اذا غسل استأفله  
قبل اما اليه فانه يكتفي للفصل ولا يكتفي للوضوء بل يحصل له الوجه فقط فالعلة  
الصحيحة هي الثانية ولو احدث واجب عطف بالواو لا فائدة انه لا فرق  
بين الترتيب والمعية فيما قل وان لم ينو بل وان نفاه وله الصلاة صا  
ان لم يحصل ناقص كوضع يده بها طمها على صدره قال في الذكر متعلق  
باندراج فلو اغتسل اي الجنب توجه الاول ان يقول غسل باقر  
الاعضا مرتبة للاصر وله تأخير غسل الرجلين وتوسطه ثم غسل غير حال  
عنه اي لان ما وجب عليه غسله وقع مرتبة ولعل ان القاص نظر الى ان  
غسل اليدين او الرجلين عند الوضوء الداخل في غسلها عن الحفاة قد تقدم  
على غسل الوجه مثلا ويدل له ما بعد في الاعضا الاربعة فتأمل قال  
فلو غسل اي الجنب بدنه او بعد الفراغ لم يؤثر حاصله انه ان شك  
في النية اي هل نوي الوضوء ام لا ضرر مطلقا قبل الفراغ او بعد الا ان شك  
بعد الصلاة اي في نية الوضوء الذي صلى به فلا يؤثر فيها لان شك في ثمرها  
يهدرها وهو لا يؤثر على الرجح اما في غيرها اي الصلاة قبل الشروع فيها او  
قبل فراغها فلا يجوز فعلها ولا اتمام ما هو فيها لبطلانها اي اذا شك  
في نية الوضوء خالف الصلاة لا يجوز له ان يشرع فيها للتردد في الطهارة واذا  
شك في نية الوضوء وهو في الصلاة قيل انه اتمامها وهو وضوء والمعتبر  
انه لا يتمها لبطلانها بالتردد اعتماد ذلك كله ومخالفة البعض المتأخرين  
هه شى واج وخط المبدأين جمع لشيء الرجح انه اسم جمع لشيء كطرف  
اسم جمع لطرفة وهي شجرة الاثر لاجمع له والراجح في نصريه ان اصله شيا  
على وزن حمر فنفقت همزته الاول الى موضع الف كراهة اجتماع همزتين  
بينهما الف فوزنه لفظا فنفت من الصرف لالف التانيث المحدودة وقد



نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال  
 في وزن اشياء بين القوم اقوال  
 وقال يحيى حذف اللام فهي اذن  
 وسبويه يقول القلب صيرها  
 والشهاب الكفاحي  
 قول سيبويه اشياء افعا في وزن وقد قلبوا  
 قول الكسائي وقيل افعال لم تصرف بلا سبب  
 قول يحيى او شيئا حذف اللام من ثقل  
 واجعل اسما اسما ومثل كسا  
 واصف وطول الذي يعني افلا سها  
 لم يحصر اي لم يقصد الحصر الحقيقي بل صورته كما تقدم له في الخطبة من  
 قوله وحصر الخصال وهذا التقدير يندفع ما اعترض به على الشارع  
 التسمية اول الوضوء ولو سفسوب ويسن التقوى قبلها خلة فالوجه الثاني  
 لانه قرينة والعصيان لعارضا قبلها هل مع احد منكم ما وعد اصابي  
 الله عليه وسلم عن طلب انا فارغ تادبا مع الله فزالت اما المعتمد  
 انه ايجاد معناه لا تكسر موجود فض او محمول على الكمال ههنا  
 اي وسأوسى وجاء اي اوله وتكره في انثائه لان الكلام حالة الجماع مكرره  
 اي في غير ما يتعلق بالجماع اما ما يتعلق به فلا يكره وتكره المحرم ضعيف  
 والمعتمد انه محرم في الجماع وعبارته م روي بطريقه قال الاذيع يحرم المحرم  
 اي لذاته كالزنا وشرب الخمر فلا يرد انها تن لمن توفنا بها مقصود كالم  
 فان الحرمة لعارضا الفص كذلك اي سهوا او عمدا واخره والمراد  
 بالآخر ما عدا الاول بعد فراغ الوضوء انظر هل هو غسل الرجلين او  
 الذكر الذي بعده سم على المنهج قال شيخنا ينبغي الثاني لانه من متعلقاته  
 وتطرد وسوسة الشيطان عن الذكر الذي طلب للوضوء لكن يعارض  
 ما قاله شيخنا ما افتى بهم وحينئذ من ذلك فاجاب بقوله المراد بالفراغ  
 من افعاله هو الدهر الا ان يحل قولهم من افعاله اي ومتعلقاته وهو  
 بعد فليتأمل ا ه والثابته غسل الكفين اي كمال غسلها قال في المنهج والمراد

بتقديم

بتقديم التسمية على غسلها تقدم بها على الفراغ منه الي كوعيه الكاع والكوع  
 طرف اليد الذي يلي الابهام صحاح فان شك في طهرها اي كلها فان شك  
 في طهر البعض ثقلت الحكم به فقط سم قبل ان يغسلها فلو كانت الخامسة  
 مخففة هل يكتفى بالرشا ثلاثة ثلثا قضيه التقليل وهو رعاية التطهير لا الكفا  
 سم قلت ومقتضى كلامهم عدم الاكتفا اذ هذه الفضلات هي المطلوبة  
 للوضوء وقد شرط السيلان في كل عضو طلب غسله وجوبا في الواجب وبدا  
 في المندوب نعم يظهر ما قاله سم فيما اذا اراد غير الوضوء كادخال يديه  
 في نحو مايع فتأمل ا ه وعليه هذا اي التردد هل لا الا بغسلها  
 ثلاثة اذ اكان السلك في نجاسة غير مغلظة فان كان السلك فيها فلا  
 يخرج من الكراهة الا بغسلها سبعا احوالها بتراب فهو رقال حجر في الارض  
 ولا بد في تحصيل السنة من غسليتين بعد السبع لان السبع بمنزلة الواحدة  
 ه وما قاله جني على تحباب ثلثيتها والرايح لا يستحب وعبارته م رتقني  
 ما ذكر وهو عدم الاستحباب ا ه لان الشارع اذا غاب وفيه انه قد يقال  
 لكنه قد علل الغاية في الخبر بما يكتفى بالمرء شرب ما قيل قايله الا شرب  
 ومن هنا اي من قولنا ان الشارع اذا غاب لا ومثل مايع في ذلك  
 اي في كراهة الفرس عند السك وهي جعلها هذا باعتبار عرف الفقهاء  
 والا فاصل المضضة من المص وهو تحريك الماء والاستنشق مأخوذ  
 من الشق وهو الشم والا استشاق افضل من المضضة عزوجا من خلاف  
 من اوجبه وهو ابو ثور وان كان الم افضل من الاثف عكسي تقديم  
 اليه على السرب مراده بالعلس الخالف فانه اذا قدم السرب على اليه  
 حسبنا جميعا وهنا اذا قدم المضضة على الكفين حسبت المضضة فقط  
 فوجب اي فاكد فاندفع الاعتراض بان المضضة والا استشاق سنة  
 كاليد والوجه ليس هذا التعليل صحيحا فانه اذا قدم اليد على الوجه اسما  
 بحسب الوجه وهنا على العكس لان ينجي حسبت اي المضضة دون  
 الاستنشق اي اذا اقتصر على ما فعل لان المضضة والحالة هذه وقعت  
 في مركزها فلا يضر مقارنة غيرها فان اتى بالاستنشق بعد ذلك  
 حصل بل قال بعض مشايخنا بمحصولهما في الحالة المذكورة وقال سم في



الكتاب فيما اذا وقعها حصل الاستثاق وفات المفضلة ومقتضى  
 ثم روافقه الشارح اه ا ج ان الموضعي في الفعل لا في المرتبة  
 بحسب وهذا قال الاسفوي اوصى والمعتد اعتمد ر  
 ان في ش ا ج وامر ا ر اصبح يد السري اي السبابة طب لا مريه  
 الخيان ش التبريد خبر سلم ما منكم من احد يتمضي ثم يستثاق فيستر  
 الاخرت خطا يا وجهه وضائيه فيصير سقوطا الفاعلية اب  
 ليله يصير سقوطا وانظر حكمه لا استثنى قاطبة فوات سنة الاستثاق  
 فوفل ذلك وقد يقال بعدم الفوات كما قالوا لو غسل راسه بدل مسح راسه  
 حصل المقصود وزيادة طوعا اما الصائم وكذا الملتزم به كالمسافر ترك  
 السنة على الوجه اه ا ج من الا نزال اي غفلة اي او الجماع واهل وجه  
 الا فتعذر على الا نزال انه مظهر من كل منهما واما الوطئ فان فطار به  
 مختلف فالفعل به بر فلول بعض الحسنة والفاعل لا بد من دخول جميعها  
 ففي مفهوم الا نزال تفصيل وصم فلا اعتراض على من قيد بذلك طوعا  
 بخلاف المبالغة فيما ذكر فانها مطلوبة في الجملة اي لغير الصائم  
 كقيمتان بل ثلاثة والثانية ان يتمضي بثلاث غرفات لا وبقى  
 ثالثة وهي ان يتمضي بواحدة ويستثاق باضرب وهكذا فهدت ست  
 كيفيات واصنعها اي في الثواب ان مع لفات اي يقطع النظر عن  
 المفرد والافلا يقال ان مع لفات ا ج اي والا لو نظرت المفرد كانت اللغات  
 ستة ووجه كونها اربع لفات ان اولي فتح الفين والراو البقية  
 ضم الفين مع اسكان الراو مع ضمها ومع فتحها مع ضم الفين  
 ففي جمع غرفة المفتوح الفين لغة واحدة وفي جمع المفرد ثلاث  
 لضمير بالفتاد المجرى الساقطة لا بالظا المثالة صار مستملا لا مثاله  
 على ما لا بد منه ومعلوم ان ترديد ما المرة الاولى في سائر الطهارات  
 لا يحصل به تثليث بخلاف الثانية قل والنية الي ما الا فمما سى  
 وكذلك لو تحرك المنفوس في المثال ثلاث مرات حصل له التثليث لتوقف  
 الحكم باستماله على انفصاله قل كمالا بشرط الاول ان لا يكون  
 لبسه محرما لذاته كان لبسا محرم لا لغرض فله لغرض كغاصب

شيخ  
 لم تكن اللغات  
 اربعة بل  
 ستة هـ

الثاني ان يكون مسح الكتف العمامة متصلا بمسح الرأس فلو رفع يده  
 صار الحاصل مستملا اي وقفته انه لو اخذ ما جديدا كان له التكفل به على العمامة  
 والثالث ان لا يكون على العمامة بحسب موقوف عنه كدم البراغيث والرايح  
 ان لا يحسب من العمامة ما قبل القدر المسوح والخامس ان يبدأ مسح جزء  
 من الرأس اذ امن قولهم ثم بخلاف غسل ما زاد على الواجب من الفرغ  
 والتجديل الا فانه يحصل به السنة وهو بالنسبة للتجديل ظاهر ما بالنسبة  
 للفرغ فغيره فقد قال سم قال يحنا حجر في ثم الارطاد ويعقد بالتجديل قبل غسل  
 اليدين والرجلين بخلاف الفرغ فيما يظهر للاعتبار بمقارنة النية لمبتوعها وهو الوجه  
 ه قلت هذا ظم فيما اذ لم ينو مع غسل الكفين قبل غسل الوجه فقد قال كرا  
 تطلب النية قبل ذلك ليثبت على السبب فان نوي به حصلت الفرغ ا ر ب ه  
 فليست مل ا ج ظاهرها اي وهو ما يلي الرأس وباطنها وهو ما يلي الوجه  
 بما جديده والمراد غير ما يلبس الرأس اول مرة قل ثم يلمص الا  
 ليس هذا من تحت مسحها بل هو مستقلة كما اشار اليه بقوله استظها راوين  
 غسلها مع الوجه ومسحها مع الرأس فجملة ما فيها استثاق من ولو  
 اقتصر على مسح بعض الاذنين حصل اصل السنة قل وياخذ لصاحبه  
 ما جديده اي غير ما الاذنين وامسح بكنهه بانه ظهور واجب بان المراد  
 الاكمل لا اصل السنة فانه يحصل بها الاذنين مسحه اي راسها  
 وتاخير مسح الاذنين على الرأس مستحب واعلم ان استحباب مسحها غير  
 مقيد باستيفاب مسح الرأس ومن ذهب الى ذلك منسكا بذكرهم ذلك  
 عقب مسح كلهما فقد وهم مرر ما لراسه وصوروه بانه بل اصابه المسح  
 راسه ففقد له ان يمسحه ببعض الاصابع وترك بعضها الاذنين فيمكن  
 لانه ما جديده خبر ذلك النهر اي خبر ما يده قال ابن الاثير في النهاية  
 وفي حديث ابن عباس من ادخل اصبعه في اذنيه سمع خير الكوثر فذكر  
 الماصوته اراد مثل خور صوت الكوثر ه وقال بعضهم ولا مانع من عمله على  
 الحقيقة فله حاجة لجعله على حذف مضاف الذي ذكره صاحب النهاية  
 فسأل الله لا لا يخفى ان هذا انما هو في حوضه صلى الله عليه وسلم الذي هو  
 خارج الجنة الذي وقع الخلاف في انه بين الجنة والنار او قبل النار فذكره في الكوثر

(ملاحظة)  
 (ملاحظة)



الذي هو في الجنة في غير محله مع انه ليس في الجنة ظاهرا لواجب بان ما كوض  
من ما الكوض لانه من ابا متصل بالكوثر يصب في الكوض فن شرب من  
الكوض فقد شرب بالضرورة من الكوثر او يقال اراد بالشرب لا زفه وهو دخول  
الجنة اذ من شرب من الكوض دخل الجنة وهو لا يظن بذلك الشربة اجم  
وكل شعور لا عطف عام على خاص بالاصابع اي من اليد اليمنى من  
اسفله الاول من اسفلها اذ مرجع الضمير مؤنث وهي الحية قل واقول  
بل الاول التذكير اذ مرجع الضمير مذكر وهو الشعر بل هو النظم المتبادر اجم  
امرني رب اي امر نذب من حية غير الرجل الاول من غير حية الرجل  
لان ما ذكره لا يشمل غير الحية والارضين من الشعر الكثيف الداخل في جحر  
الوجه ولو من الرجل وهو المعتد هو اي ضئيف والذي اعتدوه رواقه  
زعم عدم التخليل للمجم اجم ومن السابعة انما قال ذلك اشار الى ان  
المع عدم تخليل الحية والاصابع واحدا فلا اعتراض عليه في قوله عشرة اشيا وسم  
جعلها اثنين لكنه عد المضمضة والاستنشاق واحدا فامل خبر لقيطه اجم  
ولفظ الخبر اسبغ الوضوء وخلل ما بين الاصابع والامر في اسبغ الوجه  
وفي خلل للذنب ابن صبره بفتح الصاد وكسر الباء وجوز اسكان الباء  
مع فتح الصاد وكسرها ابن الملقن في اصابع اليدين اجم وحل كراهة  
تشبيها فتمن كان في المسجد ينتظر الصلاة م ر والمراد بالمسجد محل  
الصلاة ولو مدرسة تقام فيها الجمعة او غيرها اجم بالتشبيك اي  
بأي كيفية كان الاول جعل اصابع اليمنى بين اصابع اليسرى من ظاهرها  
وعكسه لتخالف العبادة العادة او اليمنى من اوجراده عند فقد اليسرى  
لم يجز فتقها ان لزم عليه محذور ينجم قال الاسفوي اجم  
معقود وسائر محله وفي كونهم لم يتفرصوا له نظر ظم اذ قولهم والطهارة ثلاثا  
ثلاثا وقول البهجة وثلاث الكل بعد ذكر التخليل وغير مستريح في تشبيهه وسائر  
عبارة اجم كذلك قل كاليدين والرجلين الكاف استقصائية بالنظر السليم  
اما محو الا قطع فالكاف للتشبيك ولو عكس الترتيب او ظهرهما معا  
والرجلين دخل في ذلك ما لو كان لا يسوغ فيها يظهر خلا فالمن قال مسجما  
معام ر وكره عكسه اي تقديم اليسرى فيما طلب فيه تقديم اليمنى  
كان

اصلاح

كان غسل يده اليسرى قبل اليمنى فلو غسلها معا كره فيما ينظر كما مر فله  
يتم تقديم اليمنى فيها ولو رتب السليم فيما ذكر فهل يكن فيه نظر سم وقد ذكر  
في ش الروض انه يكره مرحومي من به علة ليس بقيد حتى لو كان سليما  
ولم يقات له الا بالترتيب كان اراد غسل كفيه بالصب من ابريق فيجوز تقديم  
اليمنى سم ذلك اي المعية المذكورة الطهارة ثلاثا ثلاثا اي تشبث  
الطهارة ولو قال والتشبيك كان لغرض اعم قل والمفسول ولو لذي  
سلس على الاوجه زني المفروض والمندوب هما وصفان لما قبلهما  
قل سكت هو معنى علمي المراد بالطهارة افعالها فان اريد ما يطلب  
في الطهارة لتشمل جميع ذلك وهو ظم قل وفي بعض النسخ والتكرار وهي  
او في لشمولها ما ذكر كالتسمية وكذا التسمية الواجبة والمندوبة قل  
والظاهر الحاق الجبيرة والعمامة الاصح والمعتد نذب تشبثها وقوله بالحف  
متعلق بالحاق وخزق من بينهما وبين الحف بانه انكره فيه مخافة تقييده  
ولا كذلك هما كيف يكون اساءة وظلما اي وعكروها كما في ش الروض فكل  
من الزيادة والنقص وقيل اساءة في النقص وظلم في الزيادة اذ الظلم مجاوزة  
الحد وقيل عكسه اذ الظلم مفسر بالنقص اجم قال انت اهلها ولم تظلم منه  
شاي لم تنقص فكان اي فعله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحال اي  
حال البيان افضل بالنصب خبر كان قال قل وهذا منافي لقوله بعد ذلك  
واجب فتأمل ه وقال الزركشي لاقال الشيخ ابراهيم العلقمي ينبغي  
حمل كلام الزركشي على ما اذا كان الوضوء من الحنفية اما اذا كان من الفساقين  
فلا يحرم لانه عايد فيها فليس فيه اتلاف طوحي موضع الخلاف اي  
التفصيل في التحفة كذا بجملة ومراده ش التبيه للنووي المسمى بالتحفة  
واذراك الجماعة بان لا يسلم الا امام وضرب به اذراك بعض الركعات  
او تكبيره الا صام قل وعبارته جهر وقد يندب تركه بان خاف فزت جماعة لم يبرح  
غيرها وسائر ادابه اي ما لم يقل الخائف بوجودها لمسح جميع الرأس  
والا قدم على الجماعة قد ادى تشبث لو مسح بعض رأسه ثلاثا  
اي في محل واحد قل شامل لذلك اي لا يقتصر على مسح بعض الرأس  
ثلاثا ولا بعد تمام الوضوء عطف على قوله قبل تمام الوضوء



يحصل التثليث بل هو مكروه كتجدد قبل فعل صلاة ولم يحرم نظر اللقoul  
 حصوله وان افهم كلام الاحكام خلافة وهو حصول التثليث يحصل  
 بذلك اي فيجزى به التقدير قبل تمام الوضوء وبإحضار الشاك باليقين  
 واعترض بان ذلك ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك ستة اسهل من  
 اتمام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها رابعة في المفروض  
 اي في التثليث المفروض وجوبا لا يخفى ان الفصل المفروض لا تعدد فيه  
 وارادة غسل النجاسة المفلطة هنا بعيد مرصومي ويمكن ان يصور بما اذا  
 تدر التثليث مبدان بين الاعضا وكذا بين الفضلات وكذا في اجزا  
 كل مضمون والافتح اي الموالاة وملاذه بالوجوب ما يشمل الشرط  
 بقربة ذكر صاحب الضرر والا اعتبار بالفصلة الأخيرة اي اذا  
 والى بينها وبين ما قبلها ام بالصبي خرج الاستقانة في غسل الاعضا  
 للاعذر فمكروه والاستقانة في اجزاء المأكل باسرها اي صلح فان  
 استقام في الصب فالاولي ان يقف الصاب عن يسار المتوضي لانه امكن  
 واصمن ادبا على قدر النصب اي المشقة اما اذا كان ذلك لغزور  
 مكرب او قسرها فليكن المقيمين لم تكن خلاف الاول فيها يظهر ام اجرة  
 مثل اي فاضلة عن مونة مونة من نفسه وغير يومه وكليته فان لم  
 يجد ما صلي ولعاد مرصومي لا طلب للعانة اي لا ترك طلب العانة  
 فالنكير بترك الاستقانة جري على الغالب فهو خلاف الاول معتد  
 وكذا التثليث انه مباح بقول بالما اي يفعل بالما تقديم النية  
 اي نية ستة الوضوء او نية معتبره من نيات الوضوء كنيته او نية رفع  
 الحدث او الاستباحة لان المراد بنية ذلك بحملة تلك الاعمال فيصدق ذلك  
 مع كون بعض اجزاء الجملة لا رفع فيه ولا استباحة فلا اشكال ولا اعتراض بان  
 السنن المتقدمة على الوجه لا رفع بها ولا استباحة فتأمل سراجي  
 بسم نفسه ذكر بعض اذال الجملة اي التحضار فهو مندوب واما  
 حكما فواجب بان لا يصرفها صار في كنية تبرك ذلك اعضا الوضوء اي  
 بعد افاضة الماء عليها استظهارا ووضوفا من خلا في من اوجبه  
 ويل للعقاب من النار ويل كلمة هلاك وعذاب مرفوع على الابد  
 والمسوخ

والمسوخ كونه مصدر رافعي معني الدعاء كما في سلام عليكم وخبره قوله للعقاب  
 جمع عقب وهو موضع القدم والالف واللام العهد الخارجي اي العقاب التي  
 رها كذلك لم يمسها الماء ويحتمل ان لا يختص تلك العقاب المربعة له عليه  
 الصلاة والسلام بل يكون المراد كل عقب لم يمسها الماء فتكون عهدة جنسية  
 اي للعهد الذهني وعلى التقديرين ليس المراد كل العقاب قال النووي  
 معناه ويل لا صحاب العقاب المقصود في غسلها نحو واسبال القرية اي  
 اهلها وقيل ان العقاب يختص بالعذاب اذا هو قصر في غسلها لانها  
 محل الجناية كقطع يد السارق فهو دليل على ان الجسد مذهب وهو مذهب  
 اهل السنة ومن ثلبيات في محل نصب على كاليه من غير الويل المستتر  
 في الخبر ان الويل هو النار او مضمون في والاعراب بحاله كما في ضم البخاري  
 للنفوس باعلا الوجه اي كونه اشرف وكونه محل السجود ثم الروض  
 وايضا لا خدار الماء بسهولة مرصومي ما به اي الوجه وان صب  
 الخضعيف الصبري بفتح الميم ارفع من ضمها من انه يبدا  
 بالمرفق اي وبالكعب اذا صب عليه غير هذا هو المعتد والمحقق بما لو  
 صب عليه غير ما لو توضا من نحو الخفيفة فانه يبدا بالمرفق في اليد  
 وبالكعب في الرجل هاج فيكم السرف فيه قال بعضهم نظرا  
 مكروهه في الماء حيث اسرفا وتومن البحر الكبير اغترفا  
 او قدم اليسرى على اليمنى او جاوز الثلاث باليقين  
 انه لا يتكلم بل حاجة وفي فتاوي يلحق الاسلام انه سئل هل شرع  
 السلام على المشتغل بالوضوء وجب عليه الرد اولا فاجاب بان الظن انه  
 يشرع السلام عليه ويحب عليه الرد وهذا بخلاف المشتغل بالفسل  
 لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحي من  
 الاطلاع عليه فله تليف من قبله سم على البهجة ع ش وان  
 لا يلطم هو يكسر الط كما في ثم الروض والظن خلاف الاول موقفه  
 ويقال ما بالهمز فيها وتبدل في الولا واوا وفي الثانية الفاج  
 الا بمعنى ابدال من موقفه والا يسر عطفه عليه الحافظ بفتح اللام اما  
 بكسرهما فهو مصدر لاحظ اي الملاحظة وهو بالتحريك كما مر كالفعل



مصدر قاتل كالفضول اي مكاسر كبدش الروح ومنها ان  
يجرك الاوسها ايم ان يقدم السلام الاستخاء على وضوءه ومنها الشرب  
من فضل وضوءه ثم الارشاد في  
يخرج اليه رشاش الماء الروح بعد فراغ الوضوء اي عقبه بحيث لا يطول  
بينها فصل عرفا فيما يظهر لكن هذا انما هو في الافضل واما السنة فتحصل  
ما لم يحدث شيئا فيها يظهر شورب على التحريم واقفا يديه اي ويهيم  
ولو غواصا كن كان في ظلة وذلك لان الساقطة الدعاء والطالب لشيء بسيط  
كفنه لا حذر والداعي طالب فتحت له ابواب الجنة الثمانية الا فان قيل  
من اذن له في الدخول من باب لا يتعداه فما يترك فتحها ودخوله من ايها  
قلت قال آيت سيد الناس قال العلم فتحها والدعاء منها شريف وشارع  
بذكر من حصل له ذلك على روى الاستعداد وهو نظير من يتلقى من ابواب  
متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو من حيث يشاء وقال في شرحه  
اي فتحت اكرامه له والافعلوم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو صاحب  
فعله فادخله وظم اية ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا  
مانع منه ولجنة في السما السابقة لما ورد ان سقفها عرش الرحمن  
وابوابها الثمانية هي باب الصلاة وباب الصدقة وباب الصوم ويقال  
له الريات وباب الجهاد وباب التوبة وباب الرحمة وباب الكفاية  
الفيض وباب من لا حساب عليهم تنبيه بقى من سنن الوضوء  
الحالة الفرة والتحجيل لما صرح من قوله ص لامة عليه وسلم انتم الفرة  
المجملات يوم القيامة فمن استطاع منكم فليطهر غزته وتحجيله وسعي قوله  
الفرة المجملات بين الوجوه والرجلين كالفرس الاخر وهو الذي في وجهه  
بينه والمجل الذي قوامه بيض واطالة الفرة غسل الزايد على الوجه  
من جميع جوانبه وغايته غسل ما في المنق مع مقدرات الرأس واطالة  
التحجيل غسل الزايد على الواجب في اليدين والرجلين من جميع الجوانب  
وغايته استحباب العندين والساقين وعلم ما تقر ان كل من الفرة  
والتحجيل شامل لغسل الواجب والمنزوب والافرق في سن تطويلها بين  
بقا محل الفرة وسقوطه لان المسور لا يستقط بالمسور فله والله اعلم  
وانظر

وانظر هل الفرة والتحجيل يوم القيامة علامة لمن توفى بالفعل ام لا بل هما علامة  
ممنزحة لهذه الامة من غيرها وان لم يوجد منها وضوء قلت قال شيخ الاسلام  
في شرح البخاري انه خاص من توفى بالفعل ونقل عن الزايد المالكى شارح  
البخاري انه قال هذه المنقبة علامة لهذه الامة تميزها عن غيرها توفى  
اولا تشريفا له عليه الصلاة والسلام وعلى قول شيخ الاسلام اذا وضوءه  
الفاضل بعد موته يقال انه توفى بالفعل ولا محل نظر ولا بعد نفسه خصوصا  
اذا عولنا على سنة الفضل فان قلت هل يعتد بالفرة والتحجيل اذا فعله  
قبل غسل الواجب او لا يعتد بها الا بعد غسل الواجب لانهما تابعان والتابع  
لا يتقدم على متبوعه قلت قال من في حواشي الفتاوى كما هو ايم في طائفة  
زعم انها يحصلان بفعلها قبل غسل الواجب فيكون فاعل ذلك موديا  
للسنة وخالف من في شرح الارشاد فقال انه يعتد بالتحجيل اذا فعله قبل غسل  
الواجب اما الفرة فلا يعتد بها الا اذا كانت بعد غسل الواجب للاعتبار بقارة  
السنة لمتبوعها قلت ويؤيد ما قاله حجة ان سنة الوضوء الواقعة عند غسل  
الوجه لا تنعطف على ما قبلها لتجل الفرة بجله في التحجيل الا ان يقال الفرة  
في هذه الحالة صارت كالسنن المتقدمة على غسل الوجه وهي لا يحصل ثوابها  
الا بنيتها فاذا توفى سنن الوضوء عند غسل اليدين دخلت الفرة هذا  
وقد علمت ان امله قام ركاز يادي يقتضي حصول الفرة مطلقا نوي السنن  
اولا كتب اي هذا اللفظ ليعلم ثوابه في رقة ويتعدد ذلك بتعدد  
لان الفضل لا يحرفه عقب الفراغ من الوضوء ولو تجردا او الحديث  
اي قرأه او روايته ولتوفى اي ليكون على طهارة فربما قبعت روجه  
او قبضة اي عند استيقاظه لما قيل ان الشيطان يقعد على رأس النائم ثلاث  
عقد ويقول نم ليلا طويلا فاذا قام ولم يذكر الله ولم يتوضأ ولم يصبر بال الشيطان  
فما اذنبه فان ذكر الله تكلمت عقدة فاذا اتوضأ انحلت الثانية فاذا اجلس  
انحلت الثالثة او احد قبليه اي اذا مضى كل منهما غير ماله اما اذا مضى مثل  
ماله فينتقضه والضابط انه ين من كل ما فيه خلاف انه ينقض كسركم  
مطلقا ومضى الا مرد الحسن والمنفتح تحت المعرة وفزع البهيمة وكالبوع  
بالسنن والقي ورفع اللصوق عند توهم الا ندمال فراه لم يندمل والردة

في سنن الوضوء







شروطه اوله قال وفي عدم الاستحباب بالجر رخصة والرجفة لا يمار  
اليها الا بيقين هـ ع ب كالرطب ومثله في حجر وهو مشكل بما قدمه في النجاسة  
في شئ ب الذي منه انه لو شئت فيما استعمله هل هو عظم اوله من الاجزاء  
وما في المجموع من انه لو شئت في الحجر هل هو مستعمل اوله من حجر الاجزاء  
فليحرج شئ اي فالحق الاجزاء هنا ايضاً شئ ومثله لك بالاولي ما لو  
شئت في اصله استعمله هل وجد اوله بعد تخلف الخارج هـ ا ج ولو شئت بعد  
خارج الاله استعمله هل وجد اوله قبل لم يوشى فان لم ينق بضم الياء وكسر  
القاف اي الشخص ويصح بفتح الياء والقاف اي المحل كل جامد اي خال  
عن الرطوبة طاهر هل منه فضله ته عليه الصلاة والسلام اذ قلن  
بالمعتمد انها طاهرة فيه نظره ا ج قاله اي ولو بالحجر للرجال  
والنساء طاهرة فاما فيه بهن دونهم فيباح للرجال والمتنحسب كما لما  
القليل اعترض بان الماء القليل ينجس بالي مد وبانه لا فائدة في التقييد  
بالقليل اذ الكثير المتنجس مثله ونجاسه عن الاله عراض الاول بان  
مرادة وضوح الحجر المتنجس فلا يجزى كالا يجزى الماء القليل المتنجس  
كالخبر الا اذا حرق فيجوز خروجه عن المطعوم بحرقه زب وهذا  
بخلاف العظم فانه لا يجزى وان حرق ودخل في العظم السن والظفر  
والقرن فانه لا ينجس الا استعمله بشئ منه كالحل شحنا والتقليل بالكتف  
الجم جري على الغالب قال سم ويجوز ويجزى الاستحباب بالحجر الحرام اي كما مر  
وفي الاجزاء باكثر الحجر الاله سود نظره وينبغي عدم الفصل ا ج ويجوز حرق  
العظم بخلاف حرق الخبر لانه ضئيل مال ويجوز القتل بالخبر او العظم للكلاب  
وان لم عليه تنجسه لان الرامي لم يقصد تنجسه ولو حصل بفعله  
بل لو قصد لا يضر لان محل حرمة التنجيس اذ لم تكن حاجته وهذا الحاجة  
اي حاجته وهي ازالة ضرر الكلاب وابقا رواحها ومثله ذلك  
في الجواز المقتضى لظهور البطح للواب وان ادي الي تنجسها والعظم  
التهر وان كانت الارض التي يرمى عليها نجسة ع شئ على م ر  
عن الاله استعمله بالعظم طه ولو غير مذكور وينبغي تخصيصه بالمدى اخذاً  
من قوله اخوانكم بنا على انهم مكلفون بما كلفنا به تفصيله الا ما ورد  
النهي

باستثنائه ع شئ على م ر من الجن اي المومنين ع شئ لانه يدفع  
النجس اي لا ينجس اي في الجملة يعني بالنظر لما اكثر من الفواكه عطف على  
ففيها تفصيل كما قال في شر الروض نقل عن المجموع واما الثمار والغواكه فمنها  
ما يوكل رطباً ولا يابساً كاليقطين فيجوز به بابساً لا رطباً ومنها ما يوكل رطباً  
ويابساً وهو اقاصم احدى هاتين النواحي والباطن كالنخيل والتفاح والسكر  
فلا يجوز برطبه ولا يابساً والثاني ما يوكل طاهر دون باطنه كالخوخ والشمس  
وكذا في بقية فلا يجوز بظاهره ويجوز بباطنه المنفصل والثالث ما له قشر  
وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يوكل رطباً ولا يابساً  
كالرماد جاز الاله استعمله سواء كان حبه فيه اوله فان اكل رطباً وبابساً كالبطخ  
لم يضر في الحالين فان اكل رطباً فقط كالجوز والباقل جاز بابساً لا رطباً  
ومن المحترم الا ومنه جزء مسجود ولو منفصله وجاز بيعه ولم يبع فان بيع  
بالفعل بعد انفصاله ببيع مسمى جامع وجزء آدمي ولو مهدر بحرقه ولو منفصل  
وغير حيوان ولو من خوصوف وشعر مشتمل ومنه شعر القنفذ فيجوز به  
منفصله من مذكور او غير والى فلا هكذا رأت التفصيل بحكمه وفي حاشية  
ا ج التردد في شعر القنفذ هل يلحق بالشعر او بالظلم مشتمل عليها اي على  
الفلسفة فله اي فلا يحرم الاله استعمله مطلقاً اي سواء انفصل اوله وظم  
سواء انقطعت نسبته عنه اوله وهو كذلك ويفارق المسوي حيث يجوز  
ان انقطعت نسبته عنه بطلان الاله استعمله دون المسوي وعلى قياسه كسوق  
الكعبة الا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة من ل نعم لو بان ثانياً ان يؤخذ  
منه ان المسئلة مهيورة بما اذ كانت الثانية من جنس الاول فلو بان وصفت  
شئ خرج منه دم او فح فانه يتعين المأزى ومثل الدم في ذلك الودي والمذي  
والمني نعم يقتصر الودي والمذي الخارج عقب البول فيكفي حجر وتعلقه يقتصر  
زب فله في ما ذكره في الحشم ان الودي والمذي كالبول والذي افتى به م ر يتعين  
الما اذ اختلف الجنس هـ ا ج ووصل الي ما وصل اليه الاول اي وان زاد على  
محل الاول ا ج نجس كمان اي مطلقاً او طاهر رطباً هل مثل ذلك بلل  
المحل فيما اذا استعمله بالما ثم قضى حاجته اي قبل جفافه ثم اراد الاستحباب بالحجر  
فلما لم يمس على حجر وقضيه اطله قه تقيى الما اذ لم يستعمله الا الفرق ا ج فقوله



الشارح الا ان يفرق المحل قيد من فخرج مقتاد صفة للفرع ولوعبر  
 بالاصول كان اول قول ولو كان الاصل منسدا اي انسداد اعاضا والا  
 سفي فيه المحل ان كان له الة فقط اي يخرج منها البول تيقنه اما اذا لم  
 تيقن دخول ذلك والبكر فيجزئهما المحل اذا وصل البول اي يقينا الا واما  
 اذا لم يتيقن ذلك اجزاء المحل عجزت الى اي حيا او شرعا للمحور من  
 كسفر ومن رق بطنه لارق التلا في لازم والمتعدي منه رباعي وهو  
 ارق مع الاتصال فان انقطع تيقن في المنفصل الما وان لم يجاوز صفحة ولا  
 حشفة فان تقطع وجاوز بالاصول ان الخارج اما ان يكون متصلا او منقطعا  
 خارجها فكل حكم في شمر والاصل ان الخارج اما ان يكون متصلا او منقطعا  
 وعلى كل اما ان يجاوز ام لا فان كان متصلا ولم يجاوز اجزاء المحل او جاوز تيقن  
 الما في الجحج او منقطعا ولم يجاوز تيقن الما في المنقطع واجزاء المحل في غيره  
 او جاوز فكل حكم وفي شمر انه يعين عن مجاوز الصفحة والحشفة تيقن ان يتيقن  
 به دايما بشرط ان يفقد الما من ازالة الايات مقصوده وان يغلب  
 على ظنه الا وعلامته ظهور المشوكة بعد النعومة قل وسين تثليث الاستحج  
 بالما كسابر الحاسيات كما تقدم رعن افتا والده قاله شح ومفناه انه اذا اشتهر  
 ما حقي غلب على ظنه زوال الحجاسة فهي كالفيلة الواحدة فيسن ان ياتي  
 بثابته وثالثه وليس المراد ان ياتي بما قدر المستعمل او لا فسقط قول قل  
 ولا يتصور فيه تثليث وان ذكره فيخفام اما الاستحج بالمحج فله بطالب  
 تثليثه بان ياتي بمسكتين بعد التلا في حواشي شح على المنهج  
 ولا يفرض شحها بيده فايدة اذا اردت ان لا يظهر للحجاسة شح في يدك  
 قبلها بالما قبل الاستحج وانحكمت على يده بالحجاسة اي قل تضع صلاته  
 قبل غسلها فيشحس ما اصابها مع الرطوبة اذا علم ملاقاته لعجز محل الحيلة  
 بخلاف ما لو شك هل الامانة بموضع الحجاسة او غير من لانا لا نجس بالشك  
 ع شح على م لاننا لم نتحقق الا قال حجر الا ان شها من الملة في المحل فانه  
 دليل على نجاستها وهو ظ قل وهو مستفاد من التقليل وهو قوله لانا لا نجس  
 بالشك واما التقليل الثاني وهو قوله ولان هذا المحل خفف فيه يقتضي عدم  
 التنجيس للمحل سواء شها من الملة في ام لا قال زكي واطله فهم بخلافه اي فله  
 فرق

فرق بين ان يشها من الملة في اول العلة الثانية هاج وقال شيخنا مقتضى  
 العلة الاولى الحكم بنجاسة الموضع حيث تحقق ان الزعم من المحل الملة في الحجاسة  
 وليس كذلك بل يحكم بظواهر الموضع وان تحقق ذلك فالمحل على العلة الثانية  
 وهي قوله ولا في هذا المحل فيستحب زوال الحجاسة ولا استحج من  
 غير ما ذكر اي من غير الخارج الملوث والظن كلام الجرجاني اي الكراهة  
 مطلقا وهو المعتمد ويحتمل ان لو قدم هذا على الاستحج لوافق الموضع  
 المجمع ولعله خالف ذلك اهتماما بالواجب قل اي لان غالب هذه مندوب  
 قاضي الحاجة اي يريد قضائها استقبال القبلة اي عين الكعبة ولو ظن  
 بالاجتهاد ويحب على الولي منع موليه مما عدم ويندب منه مما يكره قل ويؤخذ  
 من هذا حكمة شرا الة الله الولد الصغير القبلة اي عينها يقينا او ظنا  
 كما مر لذلك اي لقضا الحاجة مع ما ترقى قال شيخنا م رعن في حيث  
 بسن العورة وخالفه جرح وكلام الشارع يوافق ولو كراه دون ثلث ذراع كفي  
 او احتاج الي زيادة وضعت فلو بال قايما وجب الستر من ستره الي قدمه  
 قل وعبارة شمر ر وشتر في عرض الساتر ان يعم جميع ما توجه به سورا  
 في ذلك القام والمجالي مرتفع ثلثي ذراع اي في صف المجالس كما مر  
 بذراع الة من راجع لجميع ما قبله فيها خلا في الاول قال شيخنا قل اعند  
 شيخنا م ر الكراهة انتهت قلت لعله اعند في غير شرحه فان الذي رايته  
 في شانه خلا في الاول كما قاله المؤلف هاج فله تستقبلوا المراد بالاستقبال  
 والاستدبار ان يستقبل او يستدبر القبلة بعين الخارج لا بالصدر حتى  
 لو استدبر القبلة مثله او استقبلها ونبي ذكره وبال لغير تلك الجهة قل  
 حرمة الة ولو استقبل القبلة ولم يبل بل تخط او استدبر ولم يتخط  
 بل بال فهل عدم اوله الظن نعم في غير زيادي اي عدم فالا استقبال لا يتفقد  
 بحالة البول خلا فاقول كان شرقوا وغربوا هو مفيد من قبلتهم  
 الي الجنوب كاهل المدينة او الي الشمال كاهل عدن كزوجهم بذ لك عماد كمر  
 بخلاف في نحو مصر قل وفيها اي الميحيى في بيت حفصة اي في محل  
 غير محرم مع الساتر مروي فزانية قبل ان يقين بعام الا فان قلت  
 هذا الحديث ظ في النسخ فيقتضي الجواز مطلق قلت هذا ما توجه به بعضهم



ورد بانه محمول على انه راه في بنا او عوم اي رآه في المعد لقفا الحاجة ويحفل  
انه راه في غير المعد مع السائر لبيان الجواز لان ذلك هو العود من حاله  
صلى الله عليه وسلم لحبا لغته في السر قال في ع ب ودعوى ان ذلك  
من خفا يسه لا يلحقها اليها لان الخفا يسه لا تثبت بالاحتمال بخلاف  
المنع غير المذكور وهو المنع غير المعد مع السائر مع الصحر اي والصحر  
مع السائر فانها لا يحرم من الضرورة اي حيث غلب على ظنه بتجسيه  
بالحاجه والراعي القبلة لم يفرغ استشكل بعض ضعفة الطلبة قوله  
لوهبت الزرع عن يمين القبلة وغرها جاز لا استقبال والا استدبار فان  
تقارضا قدم الا استدبار فهو هو ان المراد بقوله جاز لا استقبال ولا استدبار  
التخير بينهما مع امكانهما وان المراد بتعارضا انه لم يمكن الا احدهما فله معنى  
لتقديم الاستدبار وهو خطأ واضح بل معنى قوله جاز لا استقبال ولا استدبار  
انه يجوز الممكن منها اي انه لم يمكن الا الاستقبال فقط والا استدبار  
وجد فان امكن اي امكنه ان يستقبل وامكنه ان استدبر فهو معنى  
تعارضا وهذا واضح لكن الزمان اوجع الى الترخي لذلك سمى واذا  
تعارض لاقال بخلافه لا يخفى ان هذا التعارض لا يتصور وان ذكره  
جمع من الفضلاء والعلماء واقول يمكن تصويره بان يكون محملا يمكن  
فيه من غيرهما كان يكون المحل مستطيل لجهة القبلة اي عرضا كالحرف فله  
يدخل الشكف الا متخرفا بجنبه فاما ان يستقبل واما ان استدبر ولا  
يمكنه الا خراف الى غيرهما ويقرب ذلك او يعينه ما قاله سم انه لو فقي  
الحاجتين لم يجب الستر الا من جهة القبلة فقط هاج فقي الاستدبار  
لان ان استقبال الخنثى مستف في الثلاثة ومحل ذلك وعوم من  
الاداب عالم بقلبه الخارج او يضره كتمه والا فلا صريح والفاطوره  
اولى بالكرهه ثم ر في الما الراكد سوا كان قليلا او كثيرا الا ان  
يستحضر بحيث لا تقاؤه الا نفس محال ويكره في الليل مطلقا جازيا كان او كذا  
سواء استحضر ام لا كما مر في التفصيل انما هو في قضا الحاجة في الما انها  
والحاصل انه يكره في الليل مطلقا وكذا في النهار رآه في الراكد المستحضر والحاري  
الكثير فرغ يندب اتخاذ انا البول فيه ليله لا تباع ولان حصول الحش  
يخفى

يخشى ليله والنهي عن تقع البول في البيت وتقليله بان الملاءمة لا تدخل  
بما فيه بول منع كانه تدخل بيتا فيه يلب اوجب او صور لا يعارض ذلك  
لاصمات ان يراد بالاحتياط طول المكث وهو غير لازم من اتخاذ او النهي  
خاص بالنهار ورضى فيه ليله فتدله وي وان كان الما قليلا  
لما معتد ولكن يكره في الليل اي البول في الكثير الحاري وينتهي  
ان يحرم الحار ضعيف لما مر ان الما ما وي الحار بالليل مطلقا  
جازيا او كذا بما تقدم من التعليل اي امكان ظهوره بالكره  
فهو كالا استنجا بخرقه اي في انه يمكن تطهرها بعد تجسسها فلا بد ان  
الا استنجا الحاجة بخلاف البول في الما فله جاز مع بينها بان هناك استنجا له  
لو قال بان هناك تقضي لكان صوابا قل اذا كان الما له او مباحا  
او ميسرا او موقوف ولو كان مستحرا كما نقله في ع ب خلافا لما نقله سم  
عن شيخه البكري من محل في المستحضر وحرم ايضا الاستنجا في جدار  
موقوف او مملوك وينتهي ان يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤدي الناس  
لاستقذارهم طيله وي على المنهج ونفس الطهارة ظاهرة انه يحرم  
ولو كثيرا للصمتان تجسه بتقير وتب الابهو ري قوله فانه يحرم طاهره  
ولو كان مستحرا بحيث لا تقاؤه الا نفس محال لا حال ولا مال مع قضا  
الحاجة فيه لكن قال سم في تحريمه في الحالة المذكورة نظر ولو عافته نفس  
الما الملك دون غيره فالوجه اعتبار دون غيره اجيب بما تقدم اي من  
انه يدفع الخنثى عن نفسه ولا مكان طهر القليل منه بالكره وعبارة الطيله وي  
وشمل كلامه الما الغضب فلا يحرم وان كان ربويا وفارق الطعام بان له مع امكان  
طهر فوقه وقع الخنثى ولو في الجملة او بافتار جنسه ه اي بالنظر لما الكثر  
فلا بد ان الما القليل لا يدفع الخنثى اي انه ينجسه تحت الشجرة المرادة  
بالحنث ما اتصل اليه الثمرة الساقطة غالبا عبارة سم ولا فرق بين الثمرة  
الملكوتية وغيرها والكلام من حيث الخنثى اما من حيث دخول ملك الغير  
محرام ان لم يرض او يعتقد رضاه ه والمراد بالثمر ما يقصد الاستفاد به  
بكل او غير كسم ولو يجوز في ما تقاؤه الا نفس الا ينقل بعد تلويثه ام  
الثمره اي التي من شأنها ان تضر ولو في غير وقت الثمرة فلا يشترط ان تكون







تقوم اتحاد المصنفين فاحذر هاج قلت الاعتراض على الشارع غير ظه فانت  
 عبارة قريبة من عبارة م ر فليقتل ولا تنافيها لانه لم يتفرع لما اذا بعد  
 عن الجدار فقامل يلعب بمقاعده بني آدم اي انه يحضر امكنة الاستنجاء  
 ويرصد بها بالاذي والفساد لانها مواضع يحضر فيها الله ويكشف فيها  
 العورات فامر بسترها من وجوه عن النهاية فالمتاعده مع مقعد اسم مكان  
 اي يلعب في مواضع مقود بني آدم اي التي تنكشف بها عورته من فعل  
 لاقية الشارع الى ان هذا اللذ مدروب لا واجب ووجهه عدم تحقق نظر  
 عورته او بينات لا يمكن تسفيه كستان اذ لم يكن ثم الكا اي بان  
 كان هناك من يقف به من يحرم عليه النظر وكان وهناك من يجوز  
 له نظر عورته او لم يكن ثم احد اصل نظرها او مثل من يحرم نظره  
 الصبي اذ كان يحكي القصة فيحرم كشفها عنده عن وعليه اي على هذا  
 التفصيل يحمل القول فقول اما يحضر الناس هذا محل الحمل والمراد الناس  
 الذين يحرم عليهم النظر ولا يفتنون ابصارهم ومعاشر اي بخاطرة  
 اما يحضر الناس هذا هو محل الحمل ولا يبول مثله الغايط المايح  
 وان لم تكن هامة من المعتمد انه انما يكون وقت صومها والحاصل كافي الايقاب  
 انه ان كان يبول ويتفوط ما يكره له استقبالها واستدبارها او يتفوط  
 ما يباح فقط كره له استدبارها كما فهم ذلك من التعليل بحرف عود الرشاش  
 محله في استدبارها عند التفوط بغير ما يحق فانه لا يكره على الاوجه حله فالمن  
 قال يكره لما فيه من عود الرايحة الكريهة عليه لان ذلك لا يقتضي الكراهة  
 صلب بضم الصاد المهملة واسكان اللام اجم لما ذكر اي لحرف رشاش  
 فهو راجع كثر ما علل به من قوله اذ قد تذهب الى كان يبول قايما فله نقد فوف  
 اي من قال كان عادته صلى الله عليه وسلم البول قايما فلا نقد فوف فله ينافي  
 ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اي بساطة قوم فقال قايما والسياسة  
 كالناسة لفظا ومعنى يسارع سوا في البول والفايط ظله فاليومهم كمن هذا  
 في حق القاعدة ما القام فيخرج بينه وبينه ما على المعتمد حله فالقول  
 ويسلم بضم اوله من اسبل في المفصل يخرج السين اي محل اشتاله قول اي  
 ان كان ملوكا له او مباحا والاصم وعنه قبروا اي ويكره عندنا اي يحرم

عند

وكان في قوله رشاش

عند قبول الانبياء بل ربما يكون ذلك كقرا ان قصد وعيم على القرابي فيما  
 يحاذي الميت ولو غير بني وشهيد قل وكذا اي يحرم البول في اثنائي المسجد  
 وان امن التلوذ بخلاف نحو الفضل للفقهاء عن جنس الدم قل عند  
 انقطاعه اي بوجه يحصل من حصل المنعف لقوله صلى الله عليه  
 وسلم ان علة الوجوب احصى المنعفي وقوله لان الظن ان علة لتفي الوجوب  
 فان عامة اي جميع وكبره ضوابطه ويجب في حق السلس والطالة  
 بك بل حاجة لسم الله اي ولا يزيد الرحمن القيم ومن الاداب ما قاله المحب  
 الطبري تفقهها ان لا يكمل ولا يشرب ومنها اذ لا يتكلم لانه يورث الشبهات  
 ثم الروض لطيفة حتى ان شجها من الاعراب جلس لقضا حاجته وكان معه  
 طعام فصار يكمل من الطعام ويقضي حاجته ويخفى ما عليه من القمل فرببه  
 انشأت فصار ينظر اليه ويحب منه فقال له الاعرابي اتعجب من شخص  
 يأكل طيب ويخضع خيما ويقهر عدوا مرجوحا والله اعلم **فصل**  
 في يواقظ الوضوء في بيان ما ينشئ به الوضوء الى انتهائه طهارته  
 وتغير الشارع اول من تغيير المتن اذ النقض رفع الغي من اصله  
 ويلزم عليه بطلان العبادة الواقعة حالة وضوئه لرفعه من اصله هاج ولتفرق  
 قول التخصيص بما ينشئ به الوضوء اية بانه واصرا لا يشمل الحديث الثاني ولا  
 الثالث مثلا فانه لم ينشئ به الوضوء بل انتهى بالاول مع ان عدم الطهارة اصل  
 في الاثبات فالطفل الذي لم تسبق له طهارة لا يقال في حديثه انتهت به طهارته  
 واجاب بان المراد ما من شأنه ذلك او ما لو كان الخ لان مفهوم قول  
 المنعاج الا لو قال لان الثاني هناك افراد الثالث الذي هو زوال القمل وانما  
 افرد به مكان الشرط فيه لكان انشأ بل هو المتعين اذ ما ذكره لا يفيد اسقاطه  
 تامر قل الانوم ممكن مفرومه ان نوم غير الممكن ناقض فمن عدها  
 اربعة استثنى من الثاني وهو زوال العقل اي الشعور نوم الممكن فلا  
 نقض به والمم اخذ مفروم هذا المستثنى فهو ناقض اضريك قال الثاني  
 النوم على غير هيئة الممكن اي فينقض واستعمل الثالث وهو زوال العقل  
 في حقيقته لا مطلق زوال الشعور الصادق بالنوم وعلة النقض لوصوله  
 ان يقول واضمحاض النقض ها غير مقول المعنى او تعدي اذ اثبات علة

نحو  
 يدخل



غير مقولة المعنى غير معقول فتأمل قل وحاصل الاعتراض على الشارع  
بان فيه تناقضا وقد يقال ان فيه اشارة الى ان غير معقول المعنى له علة في الواقع  
وان لم نطلع عليها غير مقولة المعنى من وضع الظاهر موضع المظهر  
فان العلة والمعنى والحكمة الفاظ مترادفة مفاهيها واحد فلا تخاس عليها  
غيرها اي نوع اخر فلا يرد على الحكمة سادس كمنس الهمرد وان قيل على  
جنوبياتها كما قال سوا على النوع الجفون والاعمال ولا يس الهمرد الحسن  
اي لا نقض به ولكنه حرام وان لم يكن مشهورا كما هو ظن كلام م ر حيث قال  
وقد ج بالنظر ليس اي للامرد اي حسنا كان او قبيحا فنصم وان حل اي النظر  
لانه افحش وغير محتاج اليه كجزو رأي البعير من جهة الدليل  
اي وهو حاروي مسلم عن جابر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
ان تؤمن من لحم الغنم قال ان شئت فتؤمها وان شئت فلا قال ان تؤمنوا  
من لحم الابل قال لحم يؤمن من لحوم الابل وعن البرار سئل صلى الله  
عليه وسلم عن المؤمن من لحوم الابل فامر به اقرب ما يستروح لا آروح  
واستروح واستراح كل معنى واحد اي فالمعنى هنا واقرب ما يشم ريحه  
من الجواب عن المذهب ايج اي اقرب ما يحال اليه ويستدل عليه في عدم  
النقض به قول الخلفا الخ اي بعدم النقض به ولا بد من مستند لهم فذلك  
اي في عدم النقض به وكتب م رأي في الجواب الخلفا الراشدان اي فهو  
اجماع والا جماع مقدم على تلك الاطاديك لاحتمال نسخها اولها بمنزلة  
على سبب مع انه لا فرق قال م ر وذلك بانهم لا يسميان بها  
كما في الايمان فافخذ بظاهر النص واصيب بانه عم عدم النقض بالشهم  
مع شموله لشهم الظور والجب الذي علم العلم في الايمان بشمول الشهم  
والا لما احتض النقض بها اي بالصلوة اي ان قلنا ان القرفة ناقضة صارت  
النواقض والنقض لا يختص بالصلوة هذا تقرير كلام المؤلف وبه يندفع  
قول قل لا حمل لهذه الجملة لانها اداة ايج فنزعه اسقط كلمة من الحديث  
هنا وجملة بعد ذلك فان لفظ الحديث فراه بسهم فوصفه فيه فنزعه ثم  
راه باخر ثم ثالث ثم رابع وسجد ودماون تجري وعلم به النبي صلى الله  
عليه وسلم الحديث ولا يعترض بان فيه افعالا كثيرة لاحتمال عدم تواليها

ففي

ففي الحديث اشكالان فتأمل وصلي اي استمر في صلاته فلعله  
ما اصابه منه اي او ان دم الشخص نفسه يفيض عنه وان كثرت على ما يات في شروط  
الصلوة في ش قل وفي حمل الدم على القليل مع التفرع بانه يجري بعد  
كبير الخ ولا يشك اديم الحديث اي اذا خرج منه شيء بعد الوضوء ومعه  
واما اذا لم يخرج منه شيء بعده ولا معه فلا ينتقض لان وضوءه رافع له جميع  
فقط وهل ينظر صلاته بالشك فيها قال قل نعم فلا يرجع لان  
دونه لم يرتفع اي رافعا عما فلا ينافي المعتمد من انه يرتفع رافعا مقيدا  
فكيف يجمع عد الشك اي فنية الحديث للخارج لا للشك ايج قال ابن القاسم  
لا ينظر الطهارة بطهارة الا في المستحاضة والسلس وعبر عنه الا سبوي  
بقوله لاطهارة لا ينظر بوجود الحديث وينظر بعده وهي طهارة وائيم  
الحديث له مناوي لان نزعه يوجب الكا عبارة غير لان ايجاب  
النزع لفصل الرجلين حكم من احكامه لا يكون يسمى حدثا وكان معناه  
ان من الخف يرتفع الحديث بشرط ان لا ينزع فان نزع رفعه فيصير  
خالفه لمن يؤمن الا جلبيه ولا يقال لتارك الرجلين محرم بتركها  
المتروكة للحاجة اليه او المراد لو كان متوضعا وضريح بالحكم الميت قل  
وثبت من خرج الولد تعيم في القبر قل او احد ذكرين يقول بها قال  
في شم الروض وطم انهم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو  
كانا اصليين ويبول باحدهما وربط بالآخر نقض كل منهما او كان احدهما  
اصليا والآخر زائدا نقض الاصيل فقط وان كان يقول بها وقياس ما يات  
من النقض يسمى الزايد ان كان على سنن الاصيل ان ينقض بالبول  
منه اذا كان كذلك وان التمس الاصيل بالزايد فالنقض ان النقض منوط بهما  
مع لا باحدهما مروي يقول باحدهما ويحيض بالآخر او يقول بهما  
او من دبر المتروكي اذا عطف على من قبل طاهر ومنه النزح على  
الراجح لانه من خارج الخامسة قل جافا لخصوصية لا طهارة بها ام نادرا  
كدم ومنه خروج ما يختص باحد السيلين من الاخر كان خرج البول  
من دبر والغايط من قبله كدم ولودم باسور في داخل الدبر لا خارجه  
ونفس باسور نابت داخل الدبر خرج او زاد غروجه وطرف غوده بعد



ادخاله ولو ادخله في خرقه مثلاً واضربه وابقر الخرقه فليس ادخاله ناقلاً له قبل  
 ضربه نحو من المصحف لا نحو الصلاة لجملة متعللة بخجاسة ولو شك اخرج منه  
 شيء فلا نقض ثم لو راب بللا على ذكره لم يحتل بمسئله من خارج ولا كونه مرفاً  
 فالقياس كما يوجد مما ذكره في الفصل لزم الوضوء المطهرين بفتح الهزة  
 على الا نصح اي المطهرين فيه فهو من باب الحذف والابال وتبصرها اي  
 المتخففين الشك الذي عليه يخرج الاسلام في شئ الخاري شكي من غير  
 الفوت ملوي بحسب به الخارج ولو من القبل لم صار حقيقة عرفية  
 في الخارج من الدبر خاصة وفيها اي المهيئين بعد الشئ اي يتوهم  
 خروج شئ من دبره لما قيل ان الشيطان ياتي الى دبر المقلبي ويجذب شعره  
 فيحصل صوت خفيف ليظهر عليه صلته بتوهمه انه احدث قال ويقاس  
 بما في الآية الا انها يحتاج الى القياس اذا اريد بالفايط الفضة المخصوصة  
 فقط والا كان جميع ما خرج نصبت عليه الآية اذ المرأة ثلاث ثلاث  
 مخارج وكذا الرجل اثبات في قبله يلتصقان في الحشفة قال من كل منهما  
 اي اذا كانا اصليين او كان الزايد مسامتا للاصلي ومن الاصلين منهما  
 اذا كان احدهما زائداً غير مسامتا ومنها معاً اذا الشئ الاصلي  
 بالزائد كما من ذلك اي مما خرج من السليين وهو الفصل خصوصاً  
 يرد على هذا الوجه في رمضان عمداً فالواجب الكفار وقتنا اليوم  
 الذي جاع فيه واجب بان القاعدة مفروضة بما اذا اتخذ جنس ما وجبناه  
 فلا يرد جاع رمضان فان كفارته بالاصالة العتق وهو ليس من جنس القضا  
 لما اوجب اعظم للدين وهو الزعم فلا يوجب ادونها وهو الجلد  
 وانما اوجبه اي الادب وهو الوضوء فلا يما عانه فيه تغريم الشئ  
 على نفسه والاول ان يقول لعدم فائدة بقائه معهما انتقض وضوؤها  
 كقوله في خلاف ذلك وعبارته ولو اوقت ولدا جافاً اوجب عليها  
 الغسل ولا ينتقض وضوؤها كما افتي به الوالد تبعاً للزكري وعبر  
 وهو ان انتقد من بينها ومنه لكن استحال الى الحيوانية فلا يلزم ان  
 يعطى سائر احكامه بحجوفه انتقد الغلة اي انه اوجب اعظم الامرين  
 الخ واما خروج بعض الولد هذه المسئلة والتي قبلها خالف فيها  
 قوله

لانه يحتمل ان يكون من بينها فقط اي فينب الغسل او من منه فقط  
 اي فيجب الوضوء وعبارته ر فان الفت باقية ولا كيد انتقض وضوؤها  
 ولا غسل عليها اي فان الفت باقية ونسب الثاني للاول بتبين  
 وجوب الغسل وعدم بطلان الوضوء اي فيما اذا كانت متوضئة والفت  
 البقيض فلا نقض به حيث انفصل الباقي ونسب للاول واستظهر سم  
 وعش انه لا يجب قضا الصلوات السابقة لما ذكر من صحة وضوئها السابقة على  
 الالقاء واما لو خرجت تلك الاجزا متفصصة بحيث لا ينسب بعضها الي بعض  
 ان خروج كل منها ناقض ولا يجب الغسل حتى بالاحتمال كما في غطس على حجر ونظر  
 فيه شئ بانه بالقاء الجزء الاخير تحقق خروج الولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب  
 الغسل ويجب الغسل لاخير لتمام انفصاله اي فيجب الوضوء ولو خرج ناقض  
 عضواً نقضاً عارضاً كان انقطع يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل  
 على خروجه كذا اقره ر وكان القياس في الاخرة عدم توقف الغسل على  
 خروجه لانه من سبب الولادة لا يتوقف فعلها فتأمل وانفتح مخرج اراد  
 به الجنس فشمل المتعدد الخارج منه اي من الاصلي والاصلي منسلك  
 اي انسداد اعراضاً فلا ينتقض الخارج منه وحلي هذا انام ممكن لذلك فخرج  
 الخ ر وكان متوضئاً ومكث مدة من الزمان لا يجس فيها فزجاً ولا يمس  
 فيها امرأة اجنبية فانه لا نقض بذلك وعليه هذا يلغز ويقال لنا شخص مكث  
 نحو ستين سنة ياكل ويشرب ويخرج منه الخارج وينام ولم ينتقض وضوؤه  
 وصورته ما ذكره الشيخ بقوله وان انفتح في المسرة او فوقها والاصلي منسداداً  
 علوماً او تحتها والاصلي منفتح فلا ينتقض بالخارج منه طهر حيث كانت  
 فوق العورة هذا فرع كونه يقوم مقامه وهو لا يقوم الا اذا كان تحت المعدنة  
 لان المسئلة مفروضة في الانسداد العارض وهو لا يقوم الثقب فيه مقام الاصلي  
 الا اذا كان تحت المعدنة بخلاف الخلق فيقوم مقامه في جميع الاحكام ولو فوق المعدنة  
 وقد تبع في قوله ولا يجزم النظر البقيصة كان فوق العورة يخرج في شئ الخارج التابع  
 ليخذه لجلال المحلي كذا ذكر هذه المسئلة انما يناسب طريقة لانه يراعي الاعوان  
 وعند مقابل الاظهر ان المنفتح فوق العورة ينتقض الخارج منه ولا يجزم النظر  
 اليه واما علي المعتمد فلا وجه له فخرج لو خلف بلاد بر ولم ينتفع له بدله

ولا ينتقض وضوؤها الا في  
 شئ من خارجها لا في  
 غيرها اي



فهل ينقض وضوءه بنومه غير ممكن لان نفس النوم ناقصة اولاً لانه انما  
 نقض النوم لانه مظنة لخروج شيء استقرح شيء الثاني فراجع  
 الخلق فينقض معه الخارج من المنفتح مطلقاً اي حيث لم يكن من المنقذ الهل  
 كالم والاذن كما سيذكره المم مطلقاً اي في جميع البدن وينقل اليه جميع  
 احكام الاصل من الغطر بالايلاج فيه وجوب الحد به وحرمة النظر  
 اليه وجوب ستره عن الاجانب وفي الصلاة ولو في الجبهة وتبطل بكشفه  
 قل فانه لا ينقض ولا يعتمد على ان الغم ينقض ما خرج منه قل سمع علي  
 بن ابي طالب ينقض ما خرج ريقه ونفسه لان خروج الزبح ناقص والنقص بذلك  
 في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا رحمه الله في ذلك واختصاص هذا بما يمل الغطر  
 دون المنفتح اصالة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في قوله في حديثه للناس  
 بغير احتياط تمنع حواسه عن استعمال عقله مع سلامته فقوله  
 بالرفع فاعلم المتمكن وفي بعض النسخ المتمكن بالرفع مفعوله والفاعل  
 ضمير المستوفى المستتر وقول الله اليه يعني الثاني ولا يصح معه الاول لا يجرى  
 والسبب حلقه الدبر قال في النهاية وامله ستة بوزن فرس وجمعه  
 استاه كافر اس فحزفت الها وحذف عنها الهزة فقيل استاه فان رددت  
 الها وهي لا معها وحزفت العين التي هي التا اخذت الهزة التي هي بها عوضا  
 عن الها فقيل سه بفتح السين ويروى في الحديث وكما السجاء وفي قول  
 العيينان وكما السه تشبيه السه بغم الذق على طريق الاستعارة بالكنابة  
 والاثبات الوكالة تخيل واستعمال العيينين في البقطة مجاز مرسل علاقتهما التلازم  
 لانه يلزم من انقضاء البقطة وحل الوكالة العيينين من التشبيه البليغ  
 سواء كانا بمعنى البقطة او ابقيا على معانيهما او من باب الكناية اي البقطة  
 او العيينان كترابط الدبر لانه نادراً قضيت الهلة انه لو اعتاده نقض سم  
 وقال ابن شرف نقلاً عن م لا نقض وان اعتاده هو قلت ولما قاله ابن شرف  
 وجهه وهو اننا نحققنا الطهارة وشكنا في رافقها والاصل عدم الرفع اجم  
 اما ان انا وهو ممكن لا نعم لو اخبره عدة التواتر او معصوم بخروج شيء منه  
 انتقض بخلاف عكسه في المعصوم اذ اخبره بعدم الخروج في غير المتمكن فانه  
 لا يمنع النقض بالنوم نعم لو امره سيدنا عيسى بعد نزوله به صلاة في هذه  
 الحالة

في غاية الاشكال

الحالة امثلة امره اي لان حكمه لا يتغير بمذهب ه ابن شرف وقال عبد البر ولو  
 نام غير متمكن وقال له بني قم فصل وجب عليه الوضوء والصلاة فلو قال له  
 قم فصل بغير وضوء وجب عليه ترك مذهبه والطاعة فيصلي بغير وضوء كذا  
 قرره شيخنا البايعي المرق بعد المرق ونوزع فيه فسيم ولم يرجع لمن نازعه ونو  
 قال له بني قم حالة عدم التمكن انت متوضي قبلنا قوله لانه نفي ومن  
 خصا بضم صلي الله عليه وسلم انه لا ينقض وضوءه بنومه معطوفاً  
 كالاخبار الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم قام حتى سمع غطيطة بالغين او  
 هذا الجملة ثم صلى ولم يتوضا وقال ان عيني تنامات ولا ينام قلبي فان قيل  
 هذا مخالف للخبر الصحيح انما في الوادي عن صلاة الصبح فاجابه امرات احداهما ان  
 القلب يقطر بحس بالحرث وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر به القلب وليس  
 طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو ما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهب  
 نائمة ثانياً ان كان للنبي صلى الله عليه وسلم نومتان احدهما ينام قلبه  
 وعينه والثانية عيه دون قلبه وكان نوم الوادي من النوم الاول كمن قال  
 الزركشي هذا جواب فاسد لانه مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم تنام اعيننا  
 ولا تنام قلوبنا فالجواب الاول هو الحسن عبد البر الاجمعي واجاب بعضهم  
 باضمال انه قد حنفه ادراك طلوع الشمس ليترتب عليه بيان احكام المعص  
 الفات بعذر ومثله صلى الله عليه وسلم في كونه لا ينقض وضوءه بالنوم  
 كبقية الانبياء ومثله النوم الاغما زوال العقل الخ قال في المشاهير وهو  
 يعني العقل الغريزي افضل من العلم لانه منبعه واسه ولان العلم يجري منه  
 مجرى النور من الشمس والروية من العين ومن عكس اراد من حيث يستلزمه  
 له وانه كما يوصف به لا بالعقل والمراد بزوال العقل الغلبة عليه كالحس  
 اي غير انما الانبياء عليهم الصلاة والسلام يبق لان ذلك اشارة الى القياس  
 وانه اولوي اجم يغمره اي مع تخدير في الاعضاء او كان بحيث لو نومه لم  
 ينتبه بخلاف النوم فانه يستمر مع استرخا في الاعضاء اعصاب الدماغ او مع  
 كونه اذ ابنه انتبه فافترقا الذي الاول التي لانه نعت اولي  
 لمسي الرجل المرأة لخاصة ان الشمس ناقصة بشروط خمسة احدها ان يكون  
 بين مختلفين ذكره وانوته ثانياً ان يكون بالبشرة دون الشعر والسن والفقر

الارشاد



ان اشياء ان يكون بدون حائل رايها ان يبلغ كل منها حد يشترى فيه ولو  
 بلغ اصدها حد يشترى فيه ولم يبلغه الاخر لا ينقص خاسرها عدم المحرمية فكمها  
 قول المنهج وتلاقى بشرتي ذكر وانني بكسر لا محرم اي ولو احتمل لا كاسيات  
 لان اشتراط البشرية يخرج السن والظفر والشعر والحائل فتحته شرطات  
 لمس الرجل اعترضه قل بانه لو قال كغيره التقى بشرتي رجل وامرأة كان  
 اولي لان اللبس اما مضاف لفاعله او مفعوله وعلى كل لا يشمل الاخر مع  
 انه يؤهم اعتبار التقدير وليس كذلك وحاصله انه لم يبين ان اللبس ينقص  
 وضوء اللبس او اللبس او هما بخلاف الالتقاء فانه لما كان مشتركين  
 المتلاقيين يقتضي نقصهما معا فكان ينبغي لللبس او الشان يزيد واللبس  
 كلاما لا فائدة اشتراكهما في النقص او عينا او مجعوبا او شيئا  
 هربا او رقيقا او مجعوبا او مقي عليه او ناسيا وكذا المدة قل اي لستم  
 كذا اوله اما ما رضى الله عنه وقوله لا جامع كذا اوله الامام الاعظم ابي  
 حنيفة اذا تناوبل ضروري الكلام الي بعض محتملا انه بدليل دعي اليه مما يتقلب  
 بالدراسة وهو ان وافق الأصول من اية محكمة او حديث متواتر واجماع  
 الامة على وقت القواعد المقررة عند ارباب العويبة ومباني اصل السنة  
 فصحيح والا ففاسد كونه حكما وقولا بحجج الشبه ولينين الداعي لذلك  
 فنقول الذي دعاهم الي الاستنباط ان الله تعالى جعل القرأت أصلا يرجع اليه في جميع  
 ما يحتاج اليه الانسان في باب العمل والاعتقاد ولم يكن ذلك كله منصوبا  
 في القرأت فثبت ان بعضه ثابت بدلالة النص وبعضه ثابت بانشارته  
 وبعضه باقتضائه ولا يستخرج ذلك الا بالرأي والعرض على الأصول  
 هل يلحق ما في الطريقة المحرمة واللبس الحسن باليد مع قوله ومثله  
 في ذلك باق صور الالتقاء فاحق به هو احد قولين في معنى اللبس ثابتهما  
 انه اللبس باليد وبغيرها فانه يختص ببعض الكلف والحاصل ان اللبس  
 يفارق اللبس في امور احدها ان اللبس لا يختص ببعض خلاف اللبس فانه  
 يختص ببعض الكلف لا ينها انه لا بد في اللبس من اختلاف الجنس بخلاف  
 اللبس يحصل بلبس من نفسه فانشاء ان الفرج المباني ينقص منه بخلاف  
 الفرج المباني لا ينقص منه رايها انه ينقص وضوء اللبس والحسن

قوله واللبس في غير ذلك

بخلاف اللبس فانه انما ينتقص وضوء اللباس اعني صاحب الكلف خاسرها انه ينقص  
 من فروع المحرم ولا ينقص لفسها سادسها اشتراط الكبر في اللبس ون اللبس  
 او كافر شحني لان المنع لو ارض بزلول ظاهر الجلد خرج به السن والظفر  
 والشعر الات وليس المراد اختراع باطن الجلد مع اتصاله ومن معناه اللبس اي وات  
 كسط كايات واللثة عطف جنس على كل اذا اللثة بعض لحم الاستحسان اذ هي اما على  
 النشاي وما حولها فقطع شحني م ر وقال بعضهم هي اللحم الذي تثبت عليه الاستحسان  
 فعطفه على لحم الاستحسان عطف تفسير وباطن اللبس اي والظفر اذا وضع فينقص  
 على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين م ر صومي ما اذا كان على البشرة حائل ولو  
 رقيقا اي وان انزل نعم لو كثر الوسخ اي لان الوسخ اذا كان من الفرق يصير  
 جزء من البدن فلا يمنع الاحتباس بخلاف ما اذا كان من الغبار فانه جرم منفصل  
 يمنع فاقترقا وسقط قول قل الوسخ من الغبار فقوله بالنقص بالوسخ دون  
 الغبار غير مستقيم بل ان ما رجايله في كل منهما لا ينقص والانه ينقص والسن  
 بالرفع عطف على فاعل خرج وبكسر عطف على ما اذا كان من غبار ولا احتمال  
 التوافق اي ذكورة وانوثة ما لم يحتل من كاسنيه عليه لا بالافقة واعلم  
 ان اشتراط ان يكون الكبر قيدا في كل من المتكلمين يصح بان الصغيرة لا ينقص  
 وضوءها بل لبس الكبر كما لا ينقص وضوءه وكذا الصغير مع الكبر لا ينقص  
 وضوءها على صحة مناعتهم والمقدر انها تمنع مناعتهم وينقص الوضوء  
 بلسها اذا تحققت الا نوبة والذكورة على المعتمد ولو على غير صورة الرجل  
 او المرأة حتى لو تصورت على صورة الكلبة مثلا ينقص لفسها ولا مانع من  
 ذلك لانه بالظهور لم يخرج عن حقيقته وهذا يظهر انه لو تزوج كسيرة جاز  
 له وطئها ان غلب على ظنه انها زوجته وان تصورت في صورة الكلبة مثلا  
 وثبتت احكام النكاح لانه شئ منها فيتنقص وضوءها ويحب عليه  
 الفسل بوطئها وغير ذلك ومنه انه يجب عليه ان ينقص عليها ما ينقصه  
 على الادمية لو كانت زوجة واما كسيرة منها فلا ينقص عليه باها مانع من  
 علي م ر ولو سحنت الا نبي حيوانا كفر او عمارا هل ينقص لفسها فيه نظر  
 وسيا في الاطعمة ذكر اضله في فيما لو سح حيوانا مأكولا غير مأكول او  
 بالفس هل ينظر لما كان في اوله في الاول دون الثاني او لما صار السح

٩٣



فينعكس الحكم وينجذ نخرج ما هنا على ما هناك فان اعتبرنا ما كان حصل النقض  
والا فلا وعلى الثاني يفرق بين المسخ والتصور بان المنصور لم يخرج عن حقيقة  
بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجرا واحتمل ان يخرج بعدم النقض  
وهو مسخ نصفها حجرا مع بقا الحياة والا فحساس في النصف الاخر فيبقى  
النقض بحسب النصف الباقي واما النصف المسوخ فان قلنا فيما لو مسخت كلها  
حجرا بالنقض بلصها فانقض بلص النصف يجري هنا بالاول او  
بعد عنه فيجوز الفرق بان النصف الحجري بعد من اجزائها بقا الباقي  
ويحتمل ان يحل النصف بمنزلة الظفر فلحرقه العبادي وحاصله انه اذا  
مسخ جهاد ا فلا نقض وان مسخ حيوانا مع بقا الارك نقض وان زال الارك  
فلا نقض قلت الذي يثبت في النكاح نظيره ان يقال هنا ان مسخ جهاد ا فلا  
نقض ولو شك في المحرمية كان تحقق ان امرأة ارضعته ولكن لم يعلم  
هل ارضعته رضعة او اكثر لم يدر عليه لان الاصل عدم المحرم فلو تكلم  
هل نقول بعدم النقض لاحتمال المحرمية وتبعض الاحكام اه بالنقض  
علا بمقتضى عدم ثبوت المحرمية في شئ الرمي الاول كما لو تزوج بمجسولة  
فاستلحقها ابوع علي المعتمد فيها فقول بعضهم بالنقض عملا بمقتضى عدم  
المحرمية لا يعول عليه واما كلامهم ان الحكم كذلك اي عدم النقض  
وان اضطلعت الا ومحل ما لم يلزم عددا اكثر من عدة محارمه والا انتقض  
كما هو ظ لنقض لسه غير محرم وينتقض وهو بلصها ضعيف  
بعض المتأخرين هو الشهاب الرمي عدم النقض معتد لما تقدم  
ان من ان الحكم لا يتبعض وقد عرفت منه انه في الاسلام اي  
احتماله ولو طلقها فلا رجعة له عليها في الرجعي ولا عقد له عليها في الباتين  
لان شرط الزوجة سيقف حلها للزوج ولا تنقض صفة اي لمسي  
صغيرة الا ولا شفر وان ثبت على الفرج وعظم هذا على طريقة  
قال بهجم والمعتمد ان العظم اذا وضع وانكشف عنه جلده او خلق ابتداء بلا  
جلد نقض كما قاله روعبار ايج قوله عظم اي وضع وانكشف عن جلده  
او خلق ابتداء بلا جلد فلا نقض به ووافق على ذلك حجر الكندي الذي اثنى  
به م ر ونا بعه عليه ولده وغالب جماعه النقض العفو والمبات

اي

اي المقطوع وان التمتع بعده بحارة الدم وحشني من فصله محذور تبين ما لم  
تحله الحياة والا اعتبار ما اتصل به لا بما انفصل عنه فاذا انفصل ذراع امرأة برجل  
صار له حكم الرجل وعكسه بعكسه ولو كان من بهيمة كما قاله قل والمزاد العفو  
المبات غير الفرج اي لا نه لا يقال لذلك العفو انه عفو ذكر او انثى يجوز  
وقوع البصر عليه ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة وان شق نصفين  
طولا لم ينقض واحده منهما الزوال الاسم عن كل منهما ايج ذكر اكان او  
انثى بخلاف الخنثى ففي اصل المسئلة اربعة احوال لان الماس والممسوس  
ان كان يكونا واضحين او مشككين او الماس واضحا والممسوس مشككا او بالعكس  
فاما الواضحات فكسها واضح واما الخنثيات فلا ينتقض وضو أحدها بمسه  
احد الفرجين فقط لاحتمال توافقها ذكورة ان مس الة النساء او ثبوت ان  
مس الة الرجال بخلاف ما اذا مس الفرجين جميعا فانها ان كانا ذكريين فقد  
مس الة الذكورة وانثيين فقد مس الة النساء او مختلفين فالاختلاف  
لا يؤثر في المس فلا يشترط في هذه وهي ما لو مس الفرجين جميعا ان لا يكون  
بينهما محرمية ولا صفر واما اذا كان الماس واضحا والممسوس خنثى فيشترط  
لنقض وضو الماس ان مس من الخنثى مثل ماله بشرط عدم المحرمية والصفر  
فان كان الماس ذكر انتقض وضوه بحسب الة الرجال من الخنثى وان كان  
انثى فمس الة النساء لان الممسوس ان كان في الاول ذكر اقول صريح  
او انثى حصل النقض بالمس للشرط المذكور وفي الثانية ان كان انثى فواضح  
وان كان ذكر فالنقض بالمس واما اذا كان الماس خنثى والممسوس واضحا  
فالنقض واضح ظاهر لا نه ان كان ذكر فالنقض بالمس وانثى فالنقض  
بهما ان كان بباطن الكف بخلاف ما اذا كان بغيرها فلا نقض لاحتمال  
توافقهما ولا مس هذا اذا كان الواضح ذكر ومثله يقال فيما اذا كان انثى  
لان الخنثى اذا كان انثى فالنقض بالمس او ذكر فالنقض بهما واما لو مس  
احد مشككين فخرج صاحبه فمن صاحبه ذكره فانه ينتقض وضو أحدهما  
لا بعينه لانه ان كانا ذكريين انتقض لماس الذكور وانثيين فلماس الفرج  
او مختلفين فكذلك ما بالمس الا ان هذا غير متيقن وقايد الا انتقاض واحدهما  
لا بعينه انه لو اقدت باحدهما امرأة لا تقتدي بالآخر لعينه لبطلات



او منفصلة اليه ان بقية الاسم من مس في حقه ان قلت لم قدمه  
على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده انفي في المقصود من حيث ان  
الافضا هو الجنس ببطن الكف بخلاف المس قلت كانه كثر تحت حسيه  
وايضا فقد قال البخاري هو اجمع شي في الباب هـ ثم اقول وايضا فللمر في  
وايضا فلان الذي بعده كالتفسير له حيث عبر فيه بالافضا وهو المراد  
بالمس والتفسير يكون متاضلا فلها مل سم ستر ولا محاب عطف  
تفسير او يقال المراد بالستر ما يستر وان لم يمنع الروية كالزجاج  
وبالمحاب ما يستر ويمنع فهو اخص من الستر فيكون من عطف الخاف  
على العام والستر يكسر لسي اسم لما يستر به وفي الستر بالفتح المصدر  
والمراد هنا الاول والافضا اي المفعول وهو الافضا باليد لا مطلق  
الافضا لغة المس ببطن الكف وصم يتقيد به اطلاق المس في بقية  
الاخبار واعترضه القويون بان المس وان كان مطلقا الا انه عام لانه  
شامل للمس ببطن الكف وغيرها لانه صلة الموصول الذي هو من  
صنع العموم والافضا فرد من افراد العام وذكر فرد من افراد العام  
بحكم العام لا يخصصه كما هو القاعدة الا مولى ولا يصح ان تكون الرواية  
الثانية مخصصة للعموم الرواية الاولى ثم احاب فقال الا قرب ادعا  
تخصص عموم المس بمفهوم خبر الافضا لا قوله اذا انضمت احكام بين  
افهم ان غير الافضا لا يكون ناقضا فتأخذ هذا المفهوم وتخصص به عموم  
قوله من مس او يقال ان هذا من باب المطلق والمقيد لا ان المس  
مطلق فيقيد بخبر الافضا كما اشار اليه بعضهم من فرج الادي  
كما شمل اطلاقه السقوط وان لم يفتح فيه الروح وفي فتاوى الشيخ  
انه سطر عن ذلك هل ينقض ام لا لانه جاد فاحاب بانه ينقض  
ولم يعلله وعلمه بعضهم بشمول الاسم له وقد يقال بعدم النقص  
لنقلهم النقص من فرج الادي وهذا لا يطلق عليه الاسم  
وانما يقال له اصل ادمي ع شي على م من من ذكر او في رواية  
من مس ذكره واما خبر عدم النقص وهو انه صلي الله عليه وسلم  
سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك

وقد رواه ابن حبان في صحيحه قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء  
يروى في هذا الباب هـ من الجرح الخفية والمراد ببطن الكف الراحة فلف  
خلف له اصبع في وسط كف فان سامت نقض الباطن دون الظاهر  
وان لم يسامت فهي كالسلعة ينقض ظاهرها وباطنها واذ كان في ظهر  
كفه لا ينقض مطلقا سواء سامت او لا عند م روع شي انقض بالمس  
بها اي ببطنها الامر وينفع في اي والمراد بالفتح الخ على المنفذ  
ليس قيدا مرحوم على الجديد لا والجديد ما قاله الثاني من مصدر القديم  
ما قاله قبل دخولها سم له ما وراه اي مس داخل الفرج فليس ناقضا  
وينقض بعض الذكر صوابه اسقاط لفظ بعض قول وبحمل كلام الشيخ  
على ما سمي ذكره الا ما قطع في الكتاب وهو في الذكر سمي قلفه  
وفي المرأة ينظر فيه ينقض كل منهما بعد قطعه اما حال اتصاله فقال م ر  
في ش شمل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارز ينقض حال اتصاله  
اما محله اذا قطع والذي نقله م ر في شع ب وسم على كتابه انه لا ينقض  
لكن في مواشي الروض الشهاب م ر النقص قال بعض شيوخه ولا يحصى  
عنه ا ج اذ لا يقع عليه اسم الذكر يقتضي ان الحشفة اذا قطعت لا تنقض  
بها اذ لا تسمى ذكرا وان بان كان زيدا مسامتا للعامل فينقض ودخل  
في كلامه النقص بالمشكوك في اصلته وبه قال شيخنا لكن قال سم لا ينقض  
به لانه قياس الباب وهو الوجه قل ومن له كفان اي او اكبر والحاصل  
انه ينقض الجميع الا زيدا يفتن ليس على سم الا صلي كذا قاله شيخنا  
اي وفي المشكوك ما تقدم قال معصين اي ذراعي وفي المصباح  
المعصم كقود موضع السوار من اليد على موضع العرق بالمسامت  
وعدمها لا بالمعصين وعدمهما خلا فالشم كذا قاله م ر وكانت على  
سمت الاصلية قضيه عدم النقص بها ان لم تسامت وهو كذلك اذا عرق  
بالمسامت لا يسهل النبات حتى لو نبئت على معصم اضر وسامت حصل  
النقص بهام م ر ومحل الحب بخلاف محل البظر لا ينقض به ويفرق  
بينه وبين محل الحب والعرق ثم واما البظر حال اتصاله فانه ينقض  
وهذا حاصل ما في المسئلة والمعتبر فيها من غلة وطويل بين العلماء



كذا بها متى وتقدم عن اج ان المعتمد ان محل النظر ينقض وما بينها  
اي بين الاصلين وهو النقري التي بينهما خاصة وقوله ضروريها اي جوانبها  
اي ما عدا صرف الخصر والسبابة والا بهام فالمراد جوانبها المتوسطة بينها  
ومن لم يذكر حرفها اراد بما بينها النقري والجواب **فصرف الكف عبارة**  
**شأن المنهج الراسخ** وضع احدي اليدين الاولى والراحتين مع تمايل  
فيه قصور بالنظر الى بطن الابهام **فمنع البهيمية او الطير** فلا  
نقف لا قال قل ولجن كالا دمي ان كان على صورة الادمي كما مر  
استصحاب الاصل الى ذكر من فروع هذه القاعدة خمس مسائل  
لوشك هل طلق اول الاصل عدم الطلاق وهل شك هل تزوج امرأة  
اول الاصل عدم تزوجها ولو شك هل انتقض وضوء اول الاصل  
عدم النقص ولو شك المحرك هل نوحا اول الاصل عدم الوضوء  
من نام وانتبه وكان متمكنا فانشه ما يلا وشك هل اميل حال النوم  
او عند الانشاه عمل عليا نه عند الانشاه لا اذا اصل عدم النقص  
انه لا يرفع يقين طهر اي استصحابه لا انه يتيقن حال شكه لعدم تصويره  
طويحي **سواء اعتاد التجريد ام لا** وتثبت مادة التجريد ولو جرد  
كما في به م روتاه عليه ولده **يحلان ما اذا لم يعتد اي التجريد**  
بان لم يوجد منه ذلك اصلا فلا ياخذ به اي بالضد وهو الحديث  
بل ياخذ بالمثل وهو الطير كما ذكره **والا اي وان لم يعتد تجديدا**  
**فالسنة قال القاصي لا يرفع اليقين بالشك** الا في أربع مسائل اولها  
الشك في خروج وقت الجمعة فيصليون **ظهر الثانية الشك في بقا مدة**  
**المسح فيفصل الثالثة الشك في وصول مقصود** فيتم الرابعة الشك  
في بنية الا تمام فيتم ايض قال بعضهم لان هذه رخص لا بد منها من  
اليقين وهم فكر رخصة كذلك ولا تختص بالذكورات خاتمة **قال**  
**الشع على المنهاج قال القاصي الحسيث مبني الفقه على أربع قواعد**  
**اليقين لا يزال بالشك والضرر يزال والعادة محكمة والمشقة تجلب**  
**التيسير قال بعضهم** والا مويد مقاصدها وقد نظم بعضهم ذلك فقال  
خمس مفرقة قواعد مذهب الشافعي بها تكون خبير

ضرر يزال وعادة قد حكمت وكذا المشقة تجلب التيسير  
والشك لا يرفع به متيقنا **والنية اظهر ان قصدت اجورا**  
**ونظم بعضهم في بيت فقال**  
**ازل ضررا يسير مشقا وعادة** تحكم ونيات واصلا وميسورا  
**فصل في موجب الفصل** هو كسر الجيم ما يقتضيه من جنابة  
ولادة ونحوها او فتحها ما يتسبب على الفصل من استباحة ما كانت  
ممتنعا قبله كالطهارة ونحوها **عبارة قل** الموجب بكسر الجيم هو السبب  
ويفتحها المسبب كالجناية وتعيم البدن بالما هنا وقوله كالجناية يرجع  
للسبب وتعيم البدن بالما يرجع للمسبب فهو له ونشر مرتب ومراده  
بالموجب بفتح الجيم ما يضاف للسبب كان يقال موجب الجناية تعيم  
البدن بالما لا ما يضاف للفعل فان التعيم نفس الفصل فافهم وتقديم  
هذا الفصل على ما بعده من تقديم السبب على المسبب والنكته في ذلك  
مع انعكاس في موجب الوضوء حيث اخرج على الوضوء ان الفصل لا يوجب  
الا بتقديم سببه كالا تزال او دخول المشقة مثلا في الوضوء فانه يطلب  
وان لم يوجد سببه وهو الحديث كالولد اذا اخرج من بطن امه ولم يخرج  
منه شيء واراد وليه ان يطوف به فانه يتوقف على الوضوء لانه لا يخرج  
محدث كونه في حكمه **والفتح اشهر اي واقص** اي لفه واما عند الفقهاء  
فالضم اشهر كما شبه عليه بقوله كن كوا وانكار الضم غلط كما في مجموع وهذا  
في غير فصل الثوب اما فيه فعند الفقهاء بالفتح **سبب ان الما كونه**  
**ان الفصل اسم للفعل** والسبب صفة للما اللهم الا ان يكون السبب  
بمعنى الاسالة **الرأس ليس قيدا** والذي كالا والاول لا يستثنى  
سنة اشيا اي مجموع الامور التي كل واحد منها يوجب سنة اشيا فكل ما  
على صنف مضاف اي احد سنة اشيا **يجعل سبب الجناية الثاني النقص**  
**لكن اثنين وانزال المني وعدها في المنهج واصله** خسا **يجعل الجناية بصورتها**  
**شيا واحدا وعدها في الروضة اربعة** يحمله النقاس دم حيف مجتمع واقرن  
الرافعي **الحصر المستفاد من هذه الصفة** بتحيين جميع البدن او بفضله  
مع الانشاه واجاب عنه السبكي بمنع ان ذلك موجب للفصل بل لا زلة

وضرر



النجاسة متى لو فرض كشف جلد حصر الفرض قال وبه يتبين ان لا تعبد علي  
البدن في غسل النجاسة اصلا سم اي الا ولي كان الاول ان يقول اي  
الثلاثة التثنية الثانية وما عطف عليه ~~في كتاب~~ التثنية اذ العنبر في التثنية  
راجع للتثنية الثانية التثنية ايضاً في الرجل وضأت المرأة اي تحاذيها  
وهذا كناية عن لا زعم النجاسة من دخول حشفة الرجل سم او قدرها  
من مقطوعها هذا ان اذ علم ذلك فلو لم يعلم قدرها من مقطوعها فهل  
تعتبر المعتدلة ام او يكون ممن لم يخلق له حشفة فيعتبر فيه قدر معتدلة  
غالب امثال ذلك الذكر او يجتهد فان لم يظهر له شيء عمل بالاحوط كل احتمال  
والقرب الاضيق فتح الجواد شعوب وقوله من مقطوعها اي كلاً او بعضا  
علي ما الخطا عليه كلام ارباب الكواشي المتأخرين كالشيخ قال والشيخ عبد  
الرحمن اجم فاحذر خله في فرجا والفرج يطلق على القبر والدير لان  
كل واحد منفرد اي منفرد بالفرج ما حوز من الا فراج وكثر استعماله  
مرفأني القبر ولو ميتة ولا جنازة على الميتة فلا يعاد عليها الاقطاع  
التكليف بالموت ولا حد علي الواقي لها ولا مهر كمن تغسل عبادته وجهه  
وتجب به الكفارة في رمضان كوطي الشهمة وعند الحنفية ان ابتي الشهمة  
ولم ينزل فلا غسل عليه وعليه غسل الالة ان كان متوضعا وان انزل  
فغسله الغسل ولا يجد بل يغزر ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان  
ولا يجزي الحكم عندنا في الجميع اي وان لم ينزل الا اشار باب الي ان  
هذه الجملة ليست من الحديث فمنسوخة من حيث الحصر لا من  
حيث الحكم واجاب اي علي القول بعدم النسخ وحاصل جوابه ان  
الحصر اضافي بالنسبة للاعتلاء اذ الكتاب محل القطع في الحثان  
صوابه في الحثان اي القطع قال ولو اخرج او وسبب انه لو كان  
ذلك الذكر مباحا فغير لا فرق بين ان يوجه من جهة الحشفة او  
من الجهة الاخرى كمن ينبغي ان الحشفة متى وجدت فالهبة بها  
ولو من الذكر المباح واعتبره م راضا وهو اما لقطع الفرج وبقي  
اسمه واخرج فيه هل يجب الغسل قياسا علي نقض الوضوء بمسه  
او يفرق فرم الفرق اذ لا يسمى جماعا ثم قال ويحتمل ان يجب الغسل  
ويمنع

ويمنع توقفه علي ما يسمى جماعا بل يكفي فيه مسي الا يلازم في فرج  
وقد وجد واما لو شق الذكر نصفين فلا تحصر الجنازة باذخا احدهما  
ولعمري اكثر الذكر كما في ثم م ر قال سم فلو ادخل مجموع شق الحشفة  
من الذكر المشقوق فيحتمل ان يوشركا دخا لهما من الذكر الاشر وهل  
يتقيد ذلك بكونه في محل واحد او شمل ما لو ادخل شقا في القبر وشقا  
في الدبر يعني انه كذلك لكن لو ادخل الشقين علي الترتيب فينبغي  
ان لا يغسل لان كل شق منهما لا يمدق عليه ادخال حشفة وفي حث  
الشيخ عبد الرحمن اجم وبقي ما لو شق وادخل احده شقيه ثم اخرجه  
وادخل الشق الاخر علي التعاقب قال الشيخ حرث اما الغاغل فيجب  
عليه الغسل جزوا واما المفعول فان اخذ المحل فالغسل والا فلا ومن  
الاتحاد ما لو ادخل احدهما في القبر والاخر في الدبر وبقي ما لو ادخل  
في الفرج بتمامه ففيه خلاف قال بعضهم لا يجب لانه دخل تابعا وبعضهم  
فصل وبعضهم قال بالوجوب او غير شمل الا دمي الذي لا حشفة  
له وينبغي اعتماد الثاني عبارة زكي وفيما لو طلق بلا حشفة  
يعتبر قدر الحشفة المعتدلة بقالب امثاله وكذا في ذكر الشهمة يعتبر  
قدر تكون نسبته اليه كنسبة معتدلة ذكر الا دمي اليه فيما يظهر  
بعد اكتمال اي بالبلغ فيحق الصبي والافاق في حق المحدث اي ان  
لم يغسله قبله بنفسها او بغيرها قال وهو واضح في غلطها بنفسها  
لا استدعاية تميزها واما بغيرها فصورته ان يغسلها الولي في نكاح  
فانه يصح بخلاف غير السلف فلا يصح اذ لا ضرورة اليه فعلم انه ان  
استمر بعد الغسل في النسل ولم يجب حتي كل كفاه ذلك لان  
جنايته ارتفعت وفيه نظر لانها طهارة ضرورة وصح من يميز  
اي ولا تجب اعادته اذ بلغ بخله في ما اذا غسله وليه لعدم تميزه فلا  
يكفيه اذ استمر حتي كل علي الا وجه لانه طهارة ضرورة كما مر انفا  
ويومر به اي وجوبا وخير الخيارات وقد نكحت ذلك ليسهل  
حفظه فقلت

وبين غسل ووضوء خير • خير اذ لا ط بد بذكر



او دبر خشي مخرج ذكره . في قبل المخرج فافهم سره  
 ومخرج في دبره ينتقص . خارج حيث منه الوصف  
 وذكر اخير الخشي فعل . بدبره كاي مخرج منه فصل  
 مجرد الا يلاح في قبل جري . من مثله فاعلمه شي برب  
 كذا لا شي اذا جازل . بقبل خشي قد اتاه يا فل  
 فان ان الخشي بفرج امرأة . او دبرها فافهمه بالكتابة  
 ومخرج في دبره او فرج . قد نقص منه الوصف بالخارج  
 وان ان الخشي لمخرج رجل . قد حصلت حقا جناية لكل  
 وحاصله ان الخشي اما ان يكون سويا او موحا فيه واذا كان موحا  
 فاما ان يكون في دبر ذكر او اني او خشي او قبل اني او خشي فهذه  
 خمس صور واذا كان موحا فيه فاما ان يكون ذلك المخرج وافي  
 او خشي وتارة يوح ذلك الخشي المخرج فيه في واضح اخر وتارة  
 في نفس الرجل المخرج فهذه اربع صور فهي كالمخرج فقط لا شي  
 عليه الا ان اوح في دبر ذكر ولا مانع من النقص او اوح في دبر خشي  
 كانه ذلك الخشي اوح في قبله ففي هاتين الصورتين يتخير الخشي  
 المخرج بغير اللام في الدبر بين الوصف والفصل وكذلك المخرج  
 في دبرهما بخلاف ما لو اوح فقط في دبر خشي او في قبله فلا  
 شي عليه ويجب الوصف على المخرج في دبره بالنزع منه ومتى  
 كان الخشي موحا فلا في قبله فلا شي عليهما لاحتمال انفارجات  
 ما لم يوح الخشي الذي اوح فيه في واضح اخر فانه يجب بقينا ويجز  
 الواضح بالنزع فان اوح في الرجل المخرج اجنب كل منهما لا مانع من  
 النقص بل من اي بان لم يكن هناك مخرج ولم يكن على الذكر حائل  
 واللام يجب شي . فيهما اي في الصورتين لانه اوح في الدبر  
 فيهما في الثانية لانه اوح في قبله . ثانيا ولا مانع من النقص  
 لا حاجة اليه هنا لا لتفاضل وهو به بالنزع منه بخلافه فيما تقدم  
 فانه بالملامسة فيحتاج الي هذا القيد هناك لا هنا فاما  
 ايله جه اي الخشي وهذا محترز قوله او اوح ذكره في قبل المخرج

فلا

فلا يوجب عليه شي اي على المخرج لاحتمال نوثته ويجه ان يتخير  
 المخرج فيه في الثانية قال وعبارة المرحومين واما المخرج في دبره  
 فينتقص وصورة بالخروج اي واما المخرج في قبله فلا شي عليه لاحتمال  
 انه ذكر فاحفظه . في واضح اي في دبر واضح رجل وامرأة او دبر  
 خشي اي . بخلاف الاخيرين اي الواضحين . اما اذا اوح الخشي  
 في الرجل المخرج لا محترز قوله اخر من قوله في واضح اخر . ومتى  
 اوح لا حاصل كلامه انه اذا انقرد الذكر يجب الفصل بالا صلي  
 وبالزائد المسامت له وسكت عن المنسبه وبما يرتفع الفصل  
 على ايدج الجميع فراجعهم قل . فان كان علي سنة اكل حاصل ما ذكر  
 المؤلف انه ان قال باحد هما تعلق الحكم به فقط حيث لم يسامت الاخر  
 فان سامت تعلق به امين وكذا ان قال بهما وان لم يسامت اولا يقول  
 باحد منهما وكان الانسداد عارضا . او كانت الانسداد عارضا  
 كذا بخط المؤلف او كان وهي عبارة في الرفض كنهه قال وكان الانسداد  
 عارضا ففجر بالاول والا بالاول او معناها لم اي بان كان في الاصل  
 يقول بكل منهما لكن انفتح له ثقبه صار يقول منها وانسدادا عاما  
 مع كونها اصليتين فحكمها باق تامل في مرحومين الانسداد  
 عارضا اي في الذكرين . اي خروج المني فغير ضروري وان منه  
 برهنة مثلا لا يجب الفصل بل ولا يصح وان قطع الذكر به ولم يخرج  
 من المتصل بالبدن شي نعم يحتمل بلوغه بذلك قل وعبارة  
 تلميذ الشيخ عبد الرحمن ايج فلو قطع الذكر والمني فيه لكن لم يخرج  
 من المتفصل شي فلا غبار كما قاله الا سنوع كالبارزك وناوينا  
 م في الفتاوى قال سم وفيه نظر لا انفصاله عن البدن وان  
 كان مستترا في الحب المتفصل فلا يجه . الا وجوب الفصل لكن  
 قد يقال ان انفصاله عن البدن تابع لانفصال الذكر اي مني  
 الشخص الى اشارة الي ان ال في المني للعهد . اما البكر فلا حاصل  
 انه لا بد من خروجه الي لم البدن او الي ما يظهر من الثيب عند  
 جلوسها على قدميها . عن ام سلمة واسمها هند وهي زوج



النبي صلى الله عليه وسلم أم سليم بنت ملحان بكسر الميم وسكون  
 اللام ولحق المهمة والدة النبي وأسمها سهيلة أو ميلة وقيل غير ذلك  
 قال ابن الأثير ويقال لها القميص أو الرميصة اشتهرت بكبتها على  
 أم سليم وكانت من العائلات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان أمة  
 من التقيين لا يستحق من القفاي لا يامر بالاسحاح من الحق مر  
 محكم بصيغة اسم الفاعل هو الخارج لا لعله هـ فانه خرج لا لعله  
 كمرص كان غير محكم والحاصل انهم ان خرج من طريق  
 المقداد وجب الفعل وان لم يخرج من الاستحكام حتى في الترادف  
 الخلق واستحكامه بان يخرج لا لعله لما مر وفرض المسئلة ان توجد  
 فيه خواصه وان كان على لون الدم فانه توجد فيه خواصه فليس بمسئ  
 كاعرف وضع من تحت الصلب او من نفس الصلب فالصلب  
 هناك معدن الهواء ان يقال ونفس الصلب تحت المعدة هناك هـ زى  
 ولا يجب الفعل بخروج الذي كافي الصحيحين في قصة علي انه كان رجلا  
 مرقا قال فامرت المقداد بن الاسود ان يسيال النبي صلى الله عليه وسلم  
 فسأله فقال فيه الوضوء وقوله هذا صيغة مبالغة من الذي يقال  
 مذي يميز مضي مضي ثلثا ويقال امذي يميز كاعطي يعطي  
 رباعيا والصلب عظام الظهر شكله والتراب عظام الصدر اي كلها  
 ع ش علي مر القبط اي الخالص من غير المقداد لخصته كان  
 خرج مرض الاول بان كاعرب هـ ر برضات جود دفعه بالعين  
 مع فتور الذكر لا حاجة اليه قل او خرج عطف على الغاية عجين  
 حنطة او نحوها المراد بخنطة ما تشبه بالحنطة عجينه لينة عجينة  
 ونحوه بيف الدجاج ما تشبه بالحنطة رطبا هو رطبا فاحاله ان من  
 الذي مني جماعها التقييد بالجماع جري على الفالك حتى لو قفنت وطرها  
 بميني استدلخلته كان الحكم كذلك ر ولم تقض اي شهوتها

كناية او مكرهة قال في البهجة  
 وبعد غسل وطها ان لفظت  
 ولا تعيد طفلة ولا قلده  
 ما تعيد حيث شروق انقضت  
 او كرهت ومن سفا فاقده

قوله

الميكة اي البقعة فان فقدت الصفات لوقال الخواص كان اول  
 اذ صفاته كونه ابيض او اصفر او غني في الخارج اي في الما الخارج  
 فله على مطلوب فيحرم قل لانه قد تعاطى عبادة فاسدة ويجب  
 الفصل وان انتفت هذه عنه اذ العبر بالخواص لا بالصفات وهذا حيث  
 لم يترك اما اذا استلقت في مسئلة الخبير الآتية خير اي خيار تشبه  
 لا اجتهد فان جعله مينا مختل فان لم يفسل والحالة هذه لم يترتب  
 عليه احكامه من حرمة المكث في المسجد والقرأة وغير ذلك لان لا يخدم  
 بالشك ثم ر وصم زى يرى منه يقف فلو اختار كونه مينا مختل  
 ثم اختار بعد ذلك كونه وديا انكس الحكم من مينا ففسله ولا يبعد ما صلا  
 وكذا الواختار ابتداء كونه مينا ففسله ونوضا وصلي مينا ثم اختار كونه  
 مينا وجب الفصل ولا يجب اعادة ما صلا هـ كما رجه سم وان قال جرفه احتمالان  
 اجموع وب وعبار قل وله الرجوع عن الاختيار الاول الى الاخر ولا يفسد  
 ما فعله بالاول هـ فان لم يفسله كان الصواب اسقاط هذه الجملة  
 لان له الرجوع عن الاول وان فعل مقتضاه ويعتد بما فعله بالاول فلا  
 يلزمه اعادة صلاة ما به مسئلة واذا امتثل ثم تبين له انه مضي  
 فقال العلامة سم لا يلزمه اعادة الفصل لانه ملزم به تحت اختيار فليس  
 كوضو الاحتياط فانه متبع به وقال شيخنا وغيره يلزمه كوضو الاحتياط  
 قل واذا اختار كونه مينا واختار وصلي ثم انحلى له الحال بانه وديت  
 ففعل يلزمه اعادة ما صلا هـ لئلا يثبت له صلاة وقفت مع نجاسة غير جعفر  
 عنها في هذه الحالة ويلزمه غسل ما اصابه من ثوبه او بدنه في المرف  
 كما صيغة التحقق النجاسة بالخلو له حال اوله لعدم وجوب غسله قبل تبين  
 الحال فيه نظرا والا قرب الاول قياسا على ما لو صلي بنجاسة لا يعلمها  
 ثم اكتشف له الحال مقطوعا اي ان بقي اسمه لزمها الفصل خرج  
 بالفصل غير من الاحكام فقد نقل الاسود عن البقوي انه لا يثبت  
 بالمقطوع احصاء ولا تحليل ولا مهر ولا حد ولا عدة ولا مصاهرة ولا اطلاق  
 اعدام وتقارف الفصل بانه اوسع بايامنها نقله جرجاني وب ما وقع  
 في فتاويهم ومما يخالفه ممنوع ولا يخفى على صاحب الذكر المبين كما هو

مع  
 مع



معلوم وظن كلام المنهاج لا يعتمد ووجهه لا الشاهد في تغيير الامام  
بالدافق فانه يقتضي تساوي الذكر والانثى لوراي في فراشه اي من  
يتصور انزاله كاي شئ من جنس واحد عليه الفصل عتقا ببلوغه كما قال  
الزركلي اج ولولم صني والذي اعتمد رسم كون المنى باطن القرب  
والا فلا غسل له احتمال انه اصابه من غير لزوم الفصل اي وان  
لم يتذكر غسله ما من اخر او من نحو وطوط قل المحرم قال الحافظ  
في فتح الباري لم افق على كونه وقصته نافذة اي رفته وكسرت عقه  
تقول الشئ الوقفي كسر القنف تفسير مراد اج وهي اي الاول فيه  
ما تقدم فاعتزلوا الشافي المبيض وجه الدلالة من هذه الاثبات  
المرة يلزمها تمكين الحبل من الوطئ ولا يجوز ذلك الا بالفصل وما لا يتم  
الواجب الا به فهو واجب زك الولادة في اي انفصال جميع الولد  
قال سم الوجه فيما لو خرج بعضه ثم رجع لا يجب الفصل ويجب الوضوء  
ه وبقدر ما لو خرج بعضه وكان البعض داخل والبعض خارج هل تفسح  
الصلاة معه نظر اليه انه لم يتحقق اتصاله بخمس مع قولهم بطانة بطونة  
الفرج او لا يصح حمل نظر ه فرج سبل عما لو عفن كلب رجلا فخرج من فرجه  
حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير فكل هذا الحيوان بخمس نظرا  
لقصورته وعلل يجب الفصل نظر الكونه ولادة فاجاب بقوله الذي يظهر  
انه غير خمس لانه لم يتولد من ما الكلب نعم ميتة نجسة ولا كلام وان  
لا يجب غسل لان الولادة المقتضية للفصل هي الولادة المعتادة بدليل  
انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الفصل بسببه مع انه حيوان يتولد من  
الجوف وخرج منه فليتأمل سم على حجر وشملت الولادة ولادة اعدت من  
فجب بها الفصل ويصح قبل ولادة الاخر اي حيث لم تردها معتبرا وطور  
انها لانها ولادة تامة والدم المعتبر هو المسبوق بحيض قبله واذا اولدت  
اخر وجب عليها الفصل وهكذا قال الشريفي فيما كتبه على المنهاج ولولدت  
من غير طريقه المعتاد فالذي يظهر وجوب الفصل اخر اما قالوه من ثبوت  
امية الولد به وما حمله الشيخ ثم رتبها لوقال ان اولدت فانت طالق فالفقه  
من غير طريقه المعتاد حيث لم يقع قلجرح وقد ربحه عدم وجوب الفصل  
لانه

لان علته خروج المنى ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح  
الاصليين ويفرق بينه وبين ما مره ما قاله قال اج وقوله ويفرق بينه  
اي بين عدم وجوب الفصل وبين ثبوت امية الولد ووقوع الطلاق  
وصورة الفرق ان امية الولد منوط بالولادة وقد حصلت ولو من  
غير طريقها ووجوب الفصل بخروج المنى من طريقه ولم يوجد وقد  
يرد الفرق ويقال بوجوب الفصل بانه انما وجب هذا للولادة لا لخروج  
المنى بغيره الذي ذكره فالولادة غير ضرورية للمني والفصل يجب بكل منهما  
واذا كان الخارج مينا تقيو محله كذا ذكره والولادة لا تنقيد اذ المقصود خروج  
الولد من اي محل فليتأمل ولوعلة وتعلق بها احكام ثلاثة وجوب  
الفصل واظهار العارية وتسمية الخارج عقيقا نفاسا وتزويد المصقة على  
العلة بانها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء واذا اولدت الصائمة  
ولدا جافا فانها تقطر على المعتد كما ذكره ر ولانه لا يخلو عن بلل قالها  
عبارة سم على امتن ينبغي التامل في قولهم لانها لا يخلو عن بلل فانهم  
ان ارادوا بالبلل الذي لا يخلو عنه ما ليس كما فهموا لانه في وجوب  
الفصل او ما هو دم فان ارادوا ما يخرج مع الولد فهذا ليس بحيض ولا نفاس  
بل دم فساد كما صرحوا به او ما يخرج عقب الولد فهو موجب اخراجه  
الولادة لانه اما نفاس كما هو الغالب او صبيح كالحارج عقب اول التزويج  
والكلام ليس الا في الاجاب بحجج الولادة ثم رايت بعضهم حمل البلل على  
بقية المنى المنجس في خريطة الولد معه لقول اهل الحديث انه لا يخلو عن  
مصاصته والمراد منها الاثبات ان انعقاد الولد حصول منيها واحتلاطه  
بمنه المكش واقله قدر الطراينة على المعتد فله فالحق قال لا بد من حرمة  
من زيادة عليها لم اى بالغ فخرج القبي الحنب فلا يمنح من المك فيه  
اذا كان مميزا واحتاج لدخوله للتفريق بالمعتمد اي ولو شافها وجب  
قسمته فورا ويستحب لدخوله التيمم ولا يصح الاعتكاف فيه على المعتد زك  
وهل شتر الحرة تحققت المسجدة او تكفي بالقرينة فيه احتياط لا قرب  
الي كلامهم الاول وعليه فالاستغاضة كافية ما لم يعلم اصله كما يساعد الممرضة  
بمنه ثم ر قلت من ذلك المساجد المخرجة بساكن بحر بولاق كغيره لقدمه

قلت



فانما وقفها غير صحيح كما هو مصرح به في باب الوقف كونه في حرم الحرم  
 ج العيون في فلا يحرم ومن العيون الساج في نهر فيه او ركب دابة تمر فيه  
 او على سبيل من حمله مجلدين او مع عقله والعقل متخزوت فلا يحرم في الصور  
 عليها لان السير مضمون اليه اما لو كان في الحرم عقله او بعض عقله والبعض  
 مجلدين وتقدم العقل حرم عليه لان السير مضمون اليهم وهو ما كنت  
 ج ج كره المعتمد انه خلاف الاول ج يمكن من المكث في المسجد الحرام  
 كمن ليس له ولو غير جنب دخول مسجد الحرام مع اذن مسلم بالغ او عاقل  
 قاض فيه للحكم ويظهر ان جلوس المغيث به لا فتا كذلك ج وهذا بالنسبة  
 للمكث اما هو فمضمون عليه الجلوس مع الجنازة لانه مخاطب بالوقوف خطاب  
 عقاب ومثله ذلك القراءة من خصايصه وكذا بقية الانبياء دخول  
 المسجد اي مكثه فيه ج بنا لانه لم يقع منه مسليا به عليه ولم اصلا  
 فلا يحرم عليه المكث فلو مكث هو وزوجته في المسجد اذ لم يجز له بمعاينة  
 وكذا لا يجوز له وهما مارتان ج يجب عليه ان يتيمم ويحب عليه ايضا ان  
 يغسل ما يمكنه غسله من بدنه اذا لم يسور لا يسقط بالغسور على من  
 ذكر فله يستأني منه النبي صلى الله عليه وسلم يرجع ثم رايت في حشره شئ  
 علي مروقضية اقتضت في الخصوصية على المكث انه صلى الله عليه وسلم كغيره  
 في القراءة منزلة النطق هذه لبعضهم في ذلك المستخرج  
 اشارة الى حرس مثل نطقه . فيما عدا ذلك لانه لصدقه  
 في المكث والصلوة والسرادة . تلك ثلاثة بل زياد ه  
 واما الناطقة فلا يعتد باشارته الا في ثلاثة مواضع في الاذن في الدفول والامان  
 والافتا لا يقر هو بغير الشهادة على النسي وبغيرها على الخبر المراد به  
 النسي هذا اذا لم تخبر الرواية والا تعين اتمامها للصلوة اي المفروضة  
 فقط لانه لا يصلي النوافل والضايق انه لا يقرأ الا واجبا ولو خارج الصلاة  
 ومنه ما لو نذر ان يقرأ قدر معين من القرآت في وقت معين واجب وفقد  
 الطهورين فانعجب عليه ان يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد القرآت  
 وثبات عليه ثواب الواجب ه ج اذكار القرآن لا سواء وجد نظم في غير  
 القرآن كالقدوس السلام ام لا على المعتمد اي مطيعين فائدة نقل  
 شيخنا

شيخنا الشيخ محمد البقري عن الشيخ محمد العمري اني لما كان يريد الركوب  
 يقول هذه الكلمات اللهم اني اعوذ بك من الغضب ومن الركب والركب  
 ومن الراوية والحطب الا بالقصد اي عند وجود الفارق فقط كالجنازة  
 همر حرم ج في احكام الفصل من فرائض وسنن  
 ان رفع قلمها اي ان اريد بالجنازة السبب ان كانت طائفة اي بعد  
 انقطع حيفنها او لتوطأ اي او الفصل لتوطأ ولم يوطأ الوطأ محزما  
 وهو كذلك وان قيد في الروضة في باب صفة الوضوء بالزوجة ونحوها  
 ه م ر او الفصل بالنصب على ما على الرفع او نكته بان نفي رفع  
 حدث الحيف اي وان كان ما نواه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع  
 حدث نحو الحيف كالنفس غلط والمعتمد ذلك مروقعه ولده بخالفين  
 لبعض المتأخرين ه ج وبه جزم في البيات اي ولو قصد المعنى الشرعي  
 كما هو ظاهرا ق م ر وقواه الشوريك كمن خالفه وتبعه قال فقال  
 نعم ان اراد حقيقة كل منها الشرعية لم يصح ه واقرب شئ لا يستلزم  
 رفع المطلق رفع المقيد اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من اجزائها  
 هكذا عبروا وارادوا بالجزء الجزئي لانه الذي تحت الماهية كذا في شئ  
 علي م ر قان دفع بهذا التعليل امي قولهم الا يستلزم ان استشكل الزكي  
 كالا درعي ذلك بان الحدث اذا اطلعت انصرف للاصغر غالبا على ان  
 التقييد بقا لا بدفع الا شكا من اصله وايضا المراد اذا اطلق في عبارات  
 الفقهاء كان فيها حقيقة في الاصغر في عبارة النازي لانصرفه اليه  
 حدثه نظرا الى ان الماهية والهيئة يقيدان الاطلاق وحمله على القدر  
 المشترك الذي هو مطلق المانع او المنع من الصلوة دفعا للمجاز كذا  
 في ع ب واندفاع ما ذكر بالاول ممنوع لان قضية انصرفه للاصغر ان  
 لا يكون الرفع للمطلق حتى يستلزم رفع المقيد وكذا قوله ان التقييد  
 بالغالب بدفعه وتقييد الماهية للاطلاق مر ما فيه في الوصف فقامه  
 وقوله دفعا للمجاز تبع فيه بعضهم وهو يذهب ان المشترك اول مسند  
 والمقرر في الاصول ان المجاز اول من المشترك لانه اغلب بالاستقواء  
 والمحل على الاغلب اول وفي ما تقر فارق عدم اجزائية الطهارة



بان الطهارة تطلق على طهر الحدث وكنت وهما سيات متناقضتان غير  
متحدتين الاسم وليس بينهما اتحاد في بعض الحقيقة فانه تصرف لاحدهما ولم  
تؤثر فيها الحالة والهيئة بخلاف الحدث بالنسبة للاصغر والاكبر لا يندرجهما  
تحت قدر مشترك فكانا بمنزلة اجزاء الشيء الواحد طهلا وي على المنهج  
كان تأكيداً وهو افضل من الروف في الصور ثلاثة ان ينوي رفع الحدث  
اول الحدث الاكبر او عن جميع البدن او غلطاً اي نسيانا قال الطهلا وي  
على المنهج او غلطاً من الاكبر اليه بان ظن انه حدثه ارفع الاكبر عن اعضا  
الوضوء غير الرأس لان غسله وقع بدله عن مسح الذي هو فرضه اصاله  
قال الشيخ ولقابل ان يقول ان كان الغرض ان لا اصغر عليه كما قد يفهمه التصوير  
فانقرر واضح وان كان الغرض اعم فهو مشكوك فيما اذا كانت عليه اصغر لانه  
اذا نواه فقد نوي ما عليه فالقياس ارتفاعه دون شيء من اجزاء  
سواء نواه عمداً او غلطاً بل لا يتحقق غلطاً كما لا يتحقق تلاعب لانه نوي  
شيء معين هو عليه اذ لا مانع ولا يرتفع شيء مما عداه لان نيته لا تقبل له  
ولا تنقذه بل تصرف اليه فليتامر بنية اي الغسل فالضرب عايد  
الي الغسل المذكور في قوله لان غسلها واجب الا ان الرأس كما ان  
ولو سلم ان الاصل فيه الغسل والمسح رخصة فغسله غير مندوب  
بخلاف ما ظن الحجة فانه يندب غسله والمندوب يقع عن الواجب بدليل  
ما مر من انفصال الجمعة في المرح الثانية او الثالثة ثم روي قال حجر  
ومنه يوضح ارتفاع جنابة محل الغرض والتحيز ه الا ان يفرق بان غسل  
الوجه هو الاصل وكذلك الغرض والتحيز ه وهو لا يفني عن الغسل  
قال حجر لان غسل الرأس في الوضوء غير مطلوب وهو يرتفع الحدث الا اصغر  
عن راسه لا ثباته بالنسبة المعتبرة في العرض قال رافيت الولد رحمه  
الله بارتفاعه اخذ من مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن راسه  
ه ارج او ينوي استحاضة كما هو عطف على يترك رفع الخ كالغسل  
اي كنية الغسل ليوم العيد وهو تصوير لنية ما لا يقتصر الى الغسل  
وتقدم الفرق وهو ان الغسل يكون عبادة وعادة بخلاف الوضوء فانه  
لا يكون الا عبادة هذا هو الفرق الاول وان كان الذي قدمه انه يكون

عن

من

عن حدث وعن خبث يعني له ان يرتفع الجنابة عن كفه وعن  
محل الاستحباب اما الحدث الاصغر فهو باق على كفه بمسحه والنية الناقصة  
قال حجر فيحتاج الي غسل كفه بعد ذلك اي بعد رفع حدث الوجه بنسي  
مقتضى من نيات الوضوء لتعذر الا ندر ارج م فان جنابة اليد ارتفعت ثم  
محل الحدث الاصغر عليها اي فالشرط ان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو  
لضره بالخلية عن غسل جميع الاعضاء ونوي كفي فتأمل بعد فراغه  
منه اي من الاستحباب ازالة النجاسة اي زوال النجاسة ولو معوانها  
اذ الغسل ليس شرطاً على المصح عند الراعي لا يتعين حمل كلام المم على ذلك وان  
كان هو المتبادر بل يجمع على المعتمد عند النووي بان يراى ازالة النجاسة  
مع فهم البدن ولو بفيلة واحدة يكفي لهما غسل واحدة والمراد بها في الجملة  
الاول وفي المعلقة السابقة مع التراب ولا يفقد بالنسبة الا كما قاله شيخنا  
وان توقف فيه الشيخ وفي الفينة منزلة العين ط في ثم المنهج حكماً او  
عيناً وكان ما الفيلة الواحدة يزيلها ويصل الي محل شرطه ه ارج بقى  
حدث اي على محل النجاسة ولو كلبية وارتفع عما عداه فلا يجب بعد ذلك الا غسل  
محلها فقط ولا يحتاج الى إعادة نية وهذا باق الشئين وقياسه كما في ج  
وعنده انه لا يرتفع في المعلقة الا بالسابعة مع الترتيب وبه يلفظ فيقال جنب  
انفس في ما كونه من الف مرة بنية رفع الجنابة وليس بعد نية مانع صبي ولم  
يلبس طهلا وي في ثم المنهج ه فلا يرتفع حدث الا العايد محذوف اي فلا  
يرتفع بها اي بغير السابعة لبقا حاجته اي المحل ولا تكفي نية رفع الحدث  
قبل السابعة كما قاله م ر ويبحث فيه سم بان كلام الفسلاات معتد به فكيف  
لا تكفي النية عند قدم ذلك اي عن طيب ايصال المراد به ما يشمل  
الوصول ولو بغير فدا غلر وان كتف الزاوي غسل الكفيف هنلاون  
الوضوء لقلة المشقة هنا بعدم تكرير في كل صلاة بخلاف الوضوء فان كل  
يتكرر في كل يوم بل وربما تكرير كل وقت فحذف ه ارج كنت يعني لا اعلم  
ان ما تقدم بنفسه يعني عني عن كثيره واما ما تقدم بفعله فقال حجر م  
لا يعني عنه أصلاً وقال قل يعني عن قليله وبعني ايم عما تحت طبعوع  
عسر زواله او حصلت له بازائه مثله اجزاء البشعة اي ظاهرها



ومن فزع المرأة ولو تكبرا نفعه قبل غسله أو شربة أو قلعت بقلها  
غوريه أج جدي بضم الجيم وفتح الدال ويفتحها انتصحا بان ما يظنه  
متنقا أملة أو فالح وكذا لو أخذ رجلا أو بدلا من خشب قل وجب  
عليه غسله أي أن التيمم ونقذرت الزائفة كالاصليين أي في وجوب  
غسلها لا في نقص الوضوء بل هي ذلك لا وجب ولا تكفي البنية عندها على ما قاله  
الشيخ سلطان بل بين وكامل أن المضمضة والاستنشاق مطلوبان  
للفعل زيادة على الوضوء المشتمل عليهما وتركها مكروه كترك الوضوء كما يجزي  
وقد تقدم في الوضوء بيان أهلها أي وهو لسم الله الرحمن الرحيم وأقلها  
لسم الله فيقصد بها الذكر أو يقلت وقيل تكرر التسمية لأنها قرآن سم نقلت عن  
الجواهره أج وسم له الذكر بعدها كالوضوء والآنوي رفع الحدث ظاهره  
وأن أخر الوضوء عن الفصل وهو كذلك خروجها من خلاف من أوجبه وهو القائل  
بعدم الإذراع قال سم ولا يصح في محبة وضوءه بهذه البنية اعتقاده زواله نظرا  
لمراعاة القائل بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه البنية وإن لم  
يقلد المخالف ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الأصحاب أنه يسن لفائدة الطهورين  
التي هي على نحو خروجها من خلاف من جوزه ولا يصح حمل هذا على تقليد  
القائل بالجواز لأنه مع تقليده لا يكون من الخروج من الخلاف في شيء بل  
لا يصح القول به بالسنة لأنه ما دام مقلداً لذلك القائل يلزم منه التيمم المذكور  
نوي رفع الحدث أي أو غير من نيات الوضوء وإن أخر الوضوء لأنه  
للخروج من الخلاف كما مر خلافاً للقول ولو حدث بعد الوضوء وقبل الفصل  
لا تنذب أعادته على المعتد عند رويها في حجة وهو ظم التقليل أعني الخروج من  
الخلاف ولكن لا يجوز مخالفتهم من أوجبه أي الوضوء إن يتدارك  
ذلك ولو بعد الفصل أمر باليد وغير اليد كحزقة مثلها ولو جرد أو  
أبرق في الأماكن الضيقة لطيات السرة في كل من من الثلاث لو قدم نذب  
التثنية على هذا كان أوضح ما وصلت إليه يد ليس قبلها فيشعر على  
بقية بدنه بخزقة أو نحوها أخذ من التقليل بالخروج من الخلاف فلو لم يقل  
على ما أمكنه كان أولى قال أي معافاه أي الأذن وذكر الضمير باعتبار  
الوضوء لا فالأذن مؤنثة وهي غير الضمير أي كل جزء من بدنه

ظهورها

ظهورها و بطنها أي مقوماً وموضعا فيقدم شقها الأيمن مقدمه ثم موضع  
ثم الأيسر كذلك وهذا بخلاف غسل الميت لشقته تحريفه فلو فعل هذا  
ما بات ثم كان أتيا بأصل السنة فيما يظهر بالنظر لمقدم شقته الأيمن  
دون موضع التلميح عن مقدم الأيسر وهو مكروه ثم من وكيفية  
ذلك أن يتعمد في قضيه أنه لو صب الماء على رأسه وسائر بدنه مرة ثم  
ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بذلك أو دونه لا يحصل له فضيلة التثنية  
وليس كذلك بل يحصل بخلاف تكرير الوضوء لأن بدن المقتسل كوضوء واحد  
ما ذكرنا في المعاطف ثم يغسل رأسه أي بالصب جملة واحدة فلا يطلب  
فيها تيمم من نعمت ذلك نحو أقطع لا تتأخر له الأمانة وفي التخليل  
فيحذر شعر الجبهة اليمنى أولاً ثم الأيسر كذلك أي المقدم ثم الموضع  
وينقل قدميه أي لأجل تثليث باطن قدميه ولا يستحب تحويد  
الفصل بل يكمن مع شمس صلة ما ولو ركعة أو صلاة جازة لا غير  
صلاة كسجدة وطواف والمراد أنه يدخل وقت التحريم بذلك فلو لم  
يصل إليه كان مكروهاً وقيل حراماً والكلام في الماء المملوك أو المباح هو  
مرحومين ولا أنه كان إذا لو سكت عن هذه كان أولى لأن الفصل  
كان كذلك قال أو نفاس لا استراحة على المعتد خلافاً للقول  
وتدخلها الفزع أي المجر الذي يجب غسله فيطلب للصايرة لأنه غير مغفر  
قال علي المحلب وهو مخالف لقولهم راما الصايرة فلا تستعمل شيئاً من  
ذلك بعد غسلها أي المرأة كفي الماء أي ما الفصل في دفع الراية  
لاعن السنة من أن لا ينقص لأفهم أن الزيادة لا بأس بها ما لم  
تبلغ حد الإسراف معتدل كجسد خرج غيره فلو نفض أو زاد بقدر  
ما يكفي فلا كراهة عن سفيانة هو مولى رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وهذا لقبه واسمه قبل رومات وقيل عيسى وقيل قيس  
أو سحر أي يملك العانة أذنرد إليه سائر أجزاءه أي الأصلية  
فقط كاليد المقطوعة بخلاف في نحو الشعر والظفر فإنه يعود إليه منفصلاً  
عن بدنه لتبكيته حيث أمر بأن لا يزيله حالة الجنابة أو نحوها  
وجمعه ونحوها أي نحو الجمعة وليس القصد هنا أي في نحو غسل الجمعة



فرضان اي او اكثر وكذا قوله سنتان فظن ان المراد بحصول غير المتوي  
سقوط طهليه فلا يحصل له ثواب الجمع الا اذا نواها بخلاف التحية فانه يحصل له  
ثوابها ان نواها او اختلف علي المعتمد قال في الجملة وفضلها بالفرص  
والنفل حصل ان نويت اولا بخلاف نحو الظاهر مع سنته اي فانها لا تصح  
نيتها فالشريك فيه يضر لان مبني الطهارة علي التواضع اي اذا  
كانت من نفع واحد ولو احدث الا هذا تقدم في الوضوء ملكا  
اي الحافظات اما النساء المحترز قوله بياح للرجال وينبغي ان  
تكون الختان كالنساء لصورته مع الستر وعدم الخلق فهن كم كالنساء  
في كراهية دخول الحمام الا لغرض فان احتل الخبير بالخبر حرام لا صحت الاضلاع  
او بصور بدخول كل خفي وحده وان الختان محارم كاللاخوة وادابه  
اي داخل الحمام وان يسمى للدخول وان يملك في كل بيت من بيوته زمانا  
لطيفا دخولا وخرجا وان يغتسل عند خروجه بما معتاده الي البرودة  
اقرب لانه يشد البدن في فصل من الاغتسال **سورة الاغتسال** است  
الاولى ستغفان المسبوبة الاولى المسبوبات سبعة عشر  
اي بعد غسل الطهارة غسولين كما ياتي في الشارع او بعد غسل من الحمار  
في اليومين الا ولين غسولين نظرا لتجديد وبين الوضوء لكل من  
غزة الاغتسال كما يسن للواجب وسين ان يصل ركعتين بعد  
من يريد حضورها بل واما حرم حضور المرأة بغير اذن حليلها  
وان لم تجب عليه بعد واصلها اذا جاء احدكم الخ ظ قوله اذا جاء  
احدكم فليغتسل ان الغسل يعقب المحي وليس كذلك وانما التقدير  
اذا اراد احدكم وقد وقع ذلك صريحا عند مسلم في رواية الليث عن نافع  
ونظفه اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة ومن حديث ابن هريسة من اغتسل  
يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الروايع عن الغسل وذكر المحي  
في قوله اذا جاء احدكم الجمعة للغالب والا فلحكم شامل للحاج والعمرة  
هو مقيم به وفي قوله احدكم تغليب الذكور علي الاناث فيها اي  
فبالسنة اخذ فالظاهر عايد علي معلوم بالقرينة وان لم يجد له ذكر والبا  
متعلقة بقدر والمراد بالسنة الطريقة وليس المراد معناها الشرعي

لان الوضوء واجب ونهت اي لفظة الوضوء فالغسل اي مسح  
الوضوء ووقته من الفجر ويكره تركه كما سيذكره الشارع ولو عجز عنه لغير  
مرض او فقد ما يتم عنه بشيء التيمم بدلا من غسل الجمعة وحاز فضيلة الغسل  
وكذا في جميع الاغتسال الآتية ولو عجز عن الوضوء تيمم تيمما عن الحدث وتيمما  
عن الغسل وهل يكفي عنهما واحد بينهما كما الغسل اولا بد من تيمم من فيه نظر  
سم علي الكتاب قال قل علي الش وبطل الاول كما في الغسل من الفجر  
الصديق ونهت من يمسح علي المنبر قل والصواب بغزاة صلاتها  
الحديث اي اقرأ الحديث وتتمه فكانما قرب بدنه ومن راح في الساعة  
الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا اقوت  
ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة  
فكانما قرب ببعرة فاذا اخرج الامام حضرت الملايكة يستمعون الذكر اعي  
وطور الصحف فلم يكتبوا الحد وفي رواية في الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة  
وفي السادسة بيعة وفي السابعة في الرابعة دجاجة وفي الخامسة بيعة  
والج عصفورا وفي السادسة بيعة هـ اي فمن جاء في اول ساعة منها  
ومن جاء في اخرها مشتركان في تحصيل البدنة مثلا لكن بدنة الاول  
اكمل من بدنة الآخر وبدنة المتوسطة متوسطة هـ ثم انهج لان  
اهل السواد اي الذين يسمعون هذا وهذا حكمه المشروعية لا طاعة للحكم  
عند الخروج لها سيايا انه بارادة فعله لمن يصل منفردا او بالجماع  
من يغلب فعله لمن يصل جماعة ويخرج الوقت بفعلها قل وظم كلام  
الش هنا انه يدخل بمجرّد الخروج لها وان لم يجمع غالب الناس ويجاب بان  
المراد بارادة الخروج وقت الاجتماع في العادة ولما مس غسل صلاة  
المسافر الا ويدخل وقتها باول التغير ويخرج بالا بخلاف قل اوله  
اي اول التغير وقيل غير ذلك هو غسلي ما قبله من غسل  
الميت ولو عصى به كان غسل شهيدا وامرأة اجنبية اخذ بالطلاقة ولم ينظر  
فيما لو غسل جرد ميتة قلت فضية تغلبهم طلب الغسل من جرد خال  
سنة الغسل لغسل الجرد هـ اي ومن حمله اي او مسه كما سيذكره الش  
غسل اي واجب فليتها اي قبل حمله او بعد في غسل ميتكم وقيس



بسيت ميت غير في المنهج الكافراي ذكر كات اوانث اذا السلام اي  
 ولوقتها وبفسله ولبه ان كان غير مبرقلا هذا لم يعرض لظاهر كلامه  
 ان من عرض له ذلك كفاه غسل الجنابة عن غسل الاسلام قال قال وغيره  
 وليس كذلك بل يندب له غسلات عند الجنابة والا سلام او يغتسل بها  
 تكفير من قال لا هذا في حق من لا يخفى عليه اما هو فلا حاج ولم يتحقق  
 الا صحت في عدم نذب الفضل عند تحقق الانزال وفيه ما تقدم في غسل  
 الكافر الا وانزل فان قيل هلك كان واجبا عملا بالمظنة كالوضوء بالنوم  
 الذي هو مظنة كزوح الرشح فيجب الغسل ان لم يعلم عدم كزوح المني  
 اصيب بانه لا علامة على كزوح الوضوء بخلافه فاما المني لما هدرته اي من شأنه  
 ذلك فلا بد ان الجنون قد يطول زمنه هل او بهما او مطلقا فان  
 فقدت الماتيمت مع الحيض والنفاس ايض لان النظافة اذا كانت بقيت  
 العبادة ما لو احرم المكي لا ليس بقيد بل مثله اذا غسل الحوض فحقة  
 او سوف او عييد والضابط ان كل غسلي قرب احدهما من الاخر لا يندب  
 الثاني ما لم يحصل ليدنه تغير رشح والا نذب كالنعيم خضع ما اذا  
 احرم من الحربية او الجبرانة فيفصل لدخول مكة ككن تقريبه الى  
 ويستفي الفضل للوقوف بعرفة بغير يوم العيد على طريقة منعفة  
 وعليها يدخل وقتها بالغروب قل وهو الوقوف بالمشعر الحرام  
 قال قل ولو حمل الله كلام المم عليه لوافق الرابع قلت هذا الكلام لا يتأتى  
 ان كلام المم في المبيت وهذا في الوقوف فاصفه الله اوله ويدخل وقت  
 هذا الفضل بنصف الليل سم ولرمي الجمار الثلاثة اي فسن ثلاثة  
 لغسل ان لم يتجدد في يومين والا فغسلات والمخيم دخوله بالجمر كغسل  
 الجحفة لا بدخول وقتها وهو الزوال سم قال قل وفيه بحث والا ولي دخوله  
 بالزوال لانه موسم بعبادة اليوم بل وبقية ايام الشريق بخلاف الجمعة  
 فراجعه اكتفا بغسل العيد يوخذ منه انه لو لم يغسل للعيد ولا الوقوف  
 سترد لغة نذب الفضل لرمي جمر العقبة وهو كذلك وهذا ما جري  
 عليه النووي الا في وهذا هو المعتمد اي عدم الاحتجاب ووجهه  
 اتساع وقتها فلا يلزم اجتماع الناس لها في وقت واحد عني يطلب

التنظيف

التنظيف لها فهذا توقيه القول الجديد اما طواف القدوم فلا ين له عليها  
 اكتفا بغسل دخول مكة فانه يندب ان يبدأ به عند دخولها من  
 الجماعة اي والغصداي بعد حيا والا قرب نذب الفضل من الجماعة والفسد  
 وان لم يتغير بدنه لاجلها مظنة التدبير وقولم ولتغير بدنه لا مفهوم له  
 وكذا ليلية من رمضان معتبر بمن يحضر الجماعة اي جماعة حسنة  
 التراويح والمعتد انه ين تكمل ليلية من رمضان وان لم يحضر صلاة التراويح  
 كما قرره شيخنا ولدخول الحرم اي حرم مكة وحرم المدينة وحلف  
 العامة وكذا حلف الراس ونسف الابط وقص الشارب قاي ولبسوغ  
 الصبي بالمعنى الشامل للانس والذكر قل وعند سيلان الوادي اي  
 من المطر وكذا في السيل في ايام الزيادة كل يوم قل من مجامع الخير  
 او صباح ثم غسل غاسل الميت ثم بعده ما اختلف في وجوبه ثم ما صح  
 حديثه ثم ما كثر اخبار الصحابة ثم ما تقدم نفعه او كثر وكذا يقال  
 في مسنونين من دليلها فيقدم ما نفعه اكثر شويرب فانه ينوي  
 الجنابة وكيفية رفع الجنابة فيما يظهر كل بنية نفع لرفع الحدث الاكبر ويلزمه  
 اعماده اذا اتيين انه جنب لانه كوضوء لا يتياط ويلزمه اية اعادته ما صلاه  
 وهل يرتفع الحدث الاكبر مع غسله لا فاقه من الجنون بنية رفع حدث  
 الجنابة ام لا لانه سنة وجانبه غير محققة افتي م ر بعدم ارتفاع حدثه  
 الاكبر مع هذا الفصل ويورده حكيمنا على ما الغسل في الحالة المذكورة  
 بعدم ان يستمال ولا يتطهر الا غسال بعروق جنابة او غيرها ولا تقضى  
 اذا هي فانت فانه ينوي السب المعتمد فلا فيه ظلا فالقل  
 في المسح على النصفين اي في حكمه وشروطه وحدته  
 ومبطله وكيفية فاشار الله ول بقوله جازي والثاني بقوله ثلاثة شروط  
 والثالث بقوله للمسا فراك والدراع بقوله ويبطرا والخي من بقوله وسن  
 مسح الا وهو رخصة ولو للمقيم وهو من خصا يط هذه الامة وهو  
 يرفع الحدث عن الرجلين مسح الراس يرفع عن الراس ولا يسه  
 يجوز ان يجمع به بين فرايض ولو لم يرفع لا مشيخ ذلك كما في التيمم وكان  
 ذكره عقب الوضوء اسبب لانه جزء منه ولعل المم راعى كونه مسحا



ما لستم ففهم اليه وقدمه عليه كونه بالما فهو اقوى من التيمم وشرع في السنة  
 التاسعة من الهجرة كافي بعض شروح النجاشي وقد ينفذ فيه قول بعضهم ان  
 قراءة وارجلهم بالبر اشارات للمسح فان نزوله سابق على ذلك عن ابي  
 بكر كنيته ونسبه نعيم بالما معترفع ان كثر بن كعدة بفتح حاء  
 كمن بذلك انه تدلى الى النبي صلى الله عليه وسلم من ضمن الطائف  
 بفتح حاء اسلم ونجس عن كثر من الطائف الا هكذا وكان من فخذ  
 النجاشية ثلاثة ايام موقوف به لا رخص على حذف سواف اي مسح  
 ثلاثة ايام الا فحذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه  
 وقوله ان يحسح بدل شتمال من ثلاثة او بدل كل من كل من مسح المقدر  
 ولا يفيح ان يكون ثلاثة موقوف ارضى به حذف مضاف لاقتضائه ان  
 الرخصة انقضت بعد ثلاثة ايام وليس كذلك ولا يجوز مسح لانه  
 موقوف الصلة اذ لا يتقدم عليها في الوضوء ولو في وضوء سلس  
 كاسيات بذلك بمعنى انه كاف عن الغسل لا حقيقة البدلية في  
 على لانه خرج غير لا به فالواجب عليه الغسل عينا الغسل  
 والمسح في كلام بعضهم ما يشعر بانه من الواجب التخيير وصري عليه  
 بعضهم والمختار انه ليس منه لان شرط الواجب التخيير ان لا يكون بين  
 شيئين احدهما اصل والاخر بدل وفي هذا الجواب نظر لان هذا  
 ليس بدلا حقيقة بل صورة وفي الايات البينات ما حاصله ان الواجب  
 التخيير لا يكون بين الرخصة وغيرها رخصة عن السنة اي الفرق  
 النفس عنه وعدم طلب القلب له وط قال رزي اي لا يثار الغسل  
 عليه لانه حيث كونه افضل منه سوا وجد فيه كراهته لما فيه من  
 عدم النظافة مثله ام لا فعلم ان الرخصة اعم من الكراهة اي لا من  
 حيث نسبتها الي النبي صلى الله عليه وسلم والا كان كفرا والحاصل  
 انه اثر الغسل من حيث نظافته لا من حيث كونه افضل شرعا  
 اي لم تظهر نفسه اليه بان قيل له نفسه القاهرة شبهة من الدليل  
 فالمعنى او شكاي او ترك المسح شكافي دليل جواز او عرفة  
 اي او فوات عرفة او فوات انقاذها او نحو ذلك كصيف وقت  
 الصلاة

الصلاة عن الغسل اوضح المانع قل في الاول اي والثاني  
 والثالثة قل ولو مندوبان قلت لم يقل ولو مندوبين  
 بشرط النجاسة المقتضية اذ تدب ان التها قلت لما كانت النجاسة الاصل  
 في ان النجاسة الوجوب وانما عمن عن بعضها تسهيل على العباد ولا كذلك  
 الغسل فان اعلم يكون واجبا ويكون مندوبا وهذا يجاب عن سؤال  
 شعير في ضم التخيير حيث قال هل لا قال ولو مندوبين بشرط  
 النجاسة المقتضية واعلم ان المسح يقتضي الاحكام الخمسة اي العذر  
 عن الغسل اليه تجاوز هو ان من عذر القدرة على كل من المسح والغسل  
 وقد يجب فيما اذا كان معه ما يكفي للمسح وهو لا يشك على طهارة ولا  
 يكفي للغسل وقد يجمع مع عدم الا جيل بان كان لا به محرم او مع الا جزا  
 في الحنف المقتضوب وقد يذهب اذ اشك في جواز وقد يكره فيما اذا كانت  
 ضيقة لا يتسع عن قرب فكما تكرر الصلاة به يكره لسه ايفه فهي  
 كالفحجة اي في انه لو اراد المسح عليها وحدها لم يكن بخلاف ما لو تحمل  
 المشقة وغسل الغليظة والبها الحف مع الا حذوب على طهر كامل فيجوز له  
 المسح كما عتدهم فقله اذ يجب التيمم عن الغليظة اي الا اذا تحمل المشقة  
 وغسلها والبها الحف كالفحجة فمسح بعد ذلك عليه ولا حاجة للتيمم  
 فنامله شرائط جمع شريطة بمعنى شريطة وثانية العذر لتأويل  
 شرائط شروط مريد المسح اعترضه قل بان فيه حذف الفاعل  
 من الماتن قال ولو يني المفعول وجعل البس ذاب الفاعل كان اولي  
 لشموله ما لو البس ما غير له ولو مكرها اذ لا يشترط كون البس بفعله  
 ه ويمكن الجواب بتسامح التيمم في حذف اداة التخيير فيكون من قبيل  
 الفاعل المضمر لا المحذوف بعد كمال اي تمام الطهارة فسر الكمال بالتمام  
 لدفع توهم ارادة مكملة الطهارة وهي المندوبات كالتشليل وامما  
 قول قل فسر الكمال بالتمام المراد له لظهوره ولو فسر بالفراغ كما  
 اظهر فلا يجوز ليس واحد منهما وقد بقي من بدنه جزء بل طهارة ه ولا  
 ينتج مدعاه وما صدر به قد علمت رده بما قد عناه الا ان يفرغ  
 الا ولي من موضع القدم ثم يدخلها في الحف ومثل ذلك ما لو قطعت



السري فلا بد لصحة المسح من تنزع الاولي وعودها واما الواسع اليسمين  
قبل اليسري ثم لبس اليسري بعد طهرها ففقطعت اليسمين فلا يكلف تنزع خف  
اليسري لوقوعه بعد كمال الطهر من شئ ولو غسلها في ساق الخفين  
هذه المسئلة واردة على مضمون قوله ان يستدي والمسئلة التي بعدها  
واردة على منطوقه اذ يصدق انه ابتداء اللبس بعد كمال الطهر ومع ذلك  
لا يجزي المسح لنقض الوضوء قبل استقراره في ساق الخفين خرج به  
ما لو غسلها في قدم الخف فانه لم يجز قبل وصولها خارجا لو كانت بعد  
الوصول او معه ويمكن توجيهه في المقارنة بان ينزل وصولها محل  
القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لتوق الطهارة ووجود  
في بعض الهوامش خلافا من غير عز و قد يتوقف فيه شئ  
لان حقيقة الطهر لو قال قل هذا السؤال ناشئ عما اتحاد معنى الطهارة  
والطهر وهو محتمل قلت هما متلازمان ان لم يكونا متعديين ولكن كان  
الانساب للشم ان يقول لان حقيقة الطهارة ليلام المتن اولا فتعال  
الحجوب ايم بانه انما ذكر ذلك اشارة لرد قول المنزني انه اذا غسل  
رجله فادخلها الخف ثم غسل الاخرى كذلك وادخلها فان لبسه  
صحيح في هذه الحالة مع ان لبسه للاولي قبل كمال الطهارة تنبيه على  
دخول في قول المص الطهارة ولو بالتميم المحض لا لفقد الماء بان يتم نحو  
مرض بجراحة ثم تحميم ثم المشقة بعد ان احدث وتوضا ومسح  
على الخف مع كون الماء يضر وهو صرام فهذا مسح على لبس بطهر  
التميم اما الواسع لفقد ما فلا يعم المسح لبطول الطهر حضور المسح  
اج مع حذف قوله او يرد فانه خلافا لما في حاشية ج ل فانه اذا تيمم  
للبرد ولبس الخفين ثم احدث واركب الحزمة وتوضا ومسح صحيح  
فان كان مراده انه وجد ما يمسح به الماء او الماء الممسح فيسقط تيممه  
كان صحيحا فتأمل اولا احتمال توهم لو اي يدفع التوهم المحتمل اي  
التي تختمه العبارة ولو قال يدفع توهم الا كان موضع اي الخفاف  
التعبير بما جري على الفالب والا فالقياس فيما لو فلق له ازيد من  
رجلين انه لا بد في اجزاء المسح من لبس خف لكل واحدة مما يجب  
غسلها

غسلها في الوضوء على التفصيل المبين ثم والمسح عليه والسابق الى الغرض  
فيما لو كان له في كل جانب قدمان على ساق انه لا يكفي جمع كل قدمين  
في خف نعم ان النصف اجهت كفاية ذلك سم من القدمين  
فهذا في شئ الجات ومن فيه بياضه اي محل غسل الغرض هو القدمان  
لكنه يتكرر مع قول الله وهو القدم بكعبه لا ولد ارباب ففقد شئ من  
الشم سقط لفظة من القدمين فتأمل الشفاف في الزجاج  
والبلور مضمون لو اسقطه واقتصر على ما لا يمنع نفوذ الماء كان  
اولي واعلم قل كوصف اشار به الي ان المراد بالماء الذي يمنع الخف  
نفوذه ما المص اي وقت الصب فلا يضر نفوذه بعد مدة خلافا  
للولي العراقي حيث قال الذي اقترن عليه شيخي والدي ان المراد  
ما المسح ورد بان ادب شي يمنع ما المسح انما يمنع النفوذ اي  
بذاته لا بواسطة نحو شمع كزفت وما يمنع نفوذ الماء الجوع الثقيل  
فلو جعل خف منه مسح المسح عليه فاستثنى وقع السؤال عما لو كانت له  
خف قوي وهو اسفل الكعبين ولكن ضبط عليه السراويل الجوخ  
المانع من نفوذ الماء هل يكفي المسح على الخف او لا نظر الصور  
لخف قبل وصوله بالسراويل فافقت بجواز المسح فانه لا لبس خف  
شرعي سائر محل الكعبين اذ لا يتعارف ذلك عن خف ملحق من قطع  
طود خيط بعضها ببعض وان صغرت القطع اج مما يمكن اي يسهل  
وان لم يوجد المشي بالفعل والمراد الارض التي يغلب المشي في مثلها  
لا نحو شديدة الوعر قل عليها اي فيها كما في قوله بعضه المسح  
والا قرب الى كلام الاكثرين معتمد التردد فيه اي على  
انفراده من غير اجماعه بغير كمد اسبق قال كطوي سفر يوم وليلة  
وانما اعتبر في المقيم حاجات السفر لان حاجات الاقامة لا تؤثر  
في الخفاف الضعيفة خلافا للعبادي قل وسفر ليلة ايام  
فلو لم يقع على تلك المدة هل مسح دونها بحث سم انه اذا قويت على  
يوم وليلة جعل كالمقيم فيمسح عليه مدته يتسع اي او يضيق  
المسح ايم عن قرب ان يكونا طاهرين اي حالة اللبس كالشرط



السابقة خلا فالبعض قد وعبر عن اسم على الميت والظن ان طهارتها غير  
 مشتركة في صحة لباسها حتى لو كان بها نجاسة لا ينعين عنها حال اللبس  
 ثم ان لها قبل المسح اجزا تفرق بعد صحة لبس تحت العين كالمخدر من  
 جلد الميتة اذا دبح حال لبيه ه وقوله قبل المسح ظاهر وان احدث قبل  
 غسله لكن فيهم ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظن  
 فاحفظه ولا تأخذ به في عبارة الا اذا لم تر المنقول اج من جلد ميتة  
 اي اي ميتة نجسة لا نحو سمك وادمي وان حرم فيه ويفرق  
 بينه وبين عدم صحة الاستنجاء به بان الاستنجاء غلط من اللبس  
 ولا نكف بدل عن الرجل اغترضه قبل بان هذا التعليل لا يفيح ولا يتصور  
 فالوجه استقامته وبيان انه يتحقق قيام الحدث بالكف وهو لا يقع لانه  
 قال ان رفع حدث الرجل يتوقف على دفع جسدها فكذا ما ناب عنها وهو  
 الكف وقد يقال يمكن تعقله بان رفع الحدث من الرجل لما توقف على طهرها  
 عن الكف يتوقف ايض على طهر ما ناب عن غسلها عنه بقي انه مل  
 يشترط طهر القدمين من الموانع كشمع او شوكه ظاهرة او سنج تحت  
 اظفار فله يصح مسح الخدين اذا كان على القدمين او ارجلها ذلك  
 لان المسح يدل على غسلها وطهارتها لهما اولا يشترط فيصيح المسح  
 مع وجود غرضه على شئ من القدمين ذكر رسم انه يشترط واقعه اجم  
 ونقل عن الشيخ سلطان عدم الاشتراط قال البرماوي والقلب اليه  
 اصل قلت وهو الظن لان المسح ليس بدلا حقيقة وان لم يخص فيها  
 اي الصلاة والمتنحس كالحبس اي مالم يغسله قبل الحدث كما مر  
 صح مسحه وان سأل اليها نعم انعمت الخامسة المعفو عنها الكف  
 لم يبعد جواز المسح عليها م ر وحك قلنا بالجواز هل يتصور على اقل  
 مجزئ او يغفل المطلوب قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثاني وبقي ما لو  
 عمت الخامسة المعفو عنها العامة هل يجوز التكفل عليها كالكف اذا  
 عمت اولا ويفرق قال شيخنا الوجه الثاني ويفرق بانه في الكف ضرورة  
 لعدم النجاسة فلا محذور عن المسح ولا كذلك العامة فان مسحها ليس بمحذور  
 لذاته بل قابع لمسح جزء من الرأس فهو غير ضروري ايض وهو فرق  
 جلي

جلي ه اج وهذا غفلة عما تقدم من ان من شروط التكفل على العامة  
 ان لا يكون عليها نجاسة معفو عنها وظن قولهم نعم ان عمت الخامسة  
 المعفو عنها الكف لم يبعد جواز المسح عليها انه بمسح يده ورايت بخط  
 م د انه بمسح يده ويغوص لا بيد فراجع به شعر خيس ولو من  
 مقلظ والكف ليس بقيد بل يجري العفو ايض في نحو القرب والزاويا  
 والذلة المحذرة بشعر الخيزير مثلا طهر بالفسل في المقلظ سب  
 احد من تراب ه وكوعا ليا باقائه كفن امره سيد بالسفر  
 فاقام ولم كانت الاقامة ليست بسبب المسح مع مع العصيان بها  
 فيسبح بالمسح او غاية ما يشيخه في هذه المدة سبع صلوات ان  
 جمع بالمشرك والافست صلوات وهذا بالنظر للمودة اما المفقيات فلا  
 حصر فيها ثلاثة ايام ولياليهن اي ولو ذهبا واياها ثم روقال  
 عمية وذلك يقتضي ان يكون المقصد سفر قصر فان قيل كيف يتصور  
 قوله ذهبا واياها فانه يتقطع سفره بوصوله مقصده يقال في تصوير  
 ذلك بان يسافر الى غير محل اقامته واذا وصل لم ينو اقامة تقطع  
 السفر فانه يتقطع ذهبا واياها مرة الثلاثة اجم وصورة بفهم  
 اي لم يكد من سفره لغرضه حاجته فيسبح او يغاب عنها  
 ما يشيخه سبعة عشر اجم والافست عشر وهذا بالنظر  
 للمودة كما مر والمراد بلياليهن الا فيه اشار الى ان التقدير  
 بقوله كالحديث ولياليهن تغليب ليل ما لو احدث وقت الفجر  
 وما الكف به الظن ومن تأمل فيجوز له المسح على الكف ويمنع  
 في حقه ان يكون مما يمكن فيه التردد كواجب سفر يوم وليلة للمقيم  
 وسفر ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر سفر قصر وان كان يجدد السفر  
 كل فرسخ لانه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بما لها الموضع  
 به محم كن الا هو استدراك على محتمل الاطلاق المذكور تنبيه  
 مثل اجم الحدث الوضوء المفصولة اليه اليهم لخروجهم ومحفن التيمم لا تغد  
 المابل نحو مرضه ويرد بان تكلف الثاني غسل اعضاءه وان حرم عليه  
 لان الغرض انه يضر ليلس الكف ويمسح فيجري فيها ما تقدم قال



كسني منه غير متخيرة اما المتخيرة فان اغتسلت وليست الخف مسحت  
 للنواقل فقط لانها تفصل كل طرف فلو لم يجب عليها الفسل كل طرف  
 مسحت للفرق كالسلس لا يرفع الحدث اي رفعاما من حين  
 يحدث حين من اسما الزمان يجوز ان ينفذ في الجملة ويجوز فيه تارة  
 والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء ويا لفتس فالاول اذا كان المضاف  
 اليه جملة فعلية فعلها مبني والثاني اذا كان المضاف اليه جملة اسمية او  
 فعلية فعلها معرب كما هنا فاذا اضيف لمفرد وجب اعرابه كما في هذا الس  
 لان وقت جواز المسح اي الواقع للحدث فلا ينافي في جواز التحدث  
 والمسح قبل الحدث يدخل بذلك اي بانقضاء الزمن الذي يحدث  
 فيه بعد لبس الخفين وشمل اطله بهم النعم والمسر والمسر وهو  
 كذلك هذا من المعتد ان المدة تحسب من ابتداء ذكر لان شأنها  
 ان يقع باختيار بخله في خروج الخارج كالبول والغائط والريح ومثله  
 الجنون والاعمال فان المدة تحسب من اخره لان شأنه ان يقع باختيار  
 ولم ولو كان مبتدئ بالماله نحو الفارط وهي ما لو تقاتر التمس  
 وخروج الخارج هل تحسب المدة من ابتداء الاول او من انتهاء الثاني  
 فيه نظر والا قرب الاول لانه لو انفرد كان قاطعا للمدة بل لو سبق  
 ابتداء خروج البول مثلا فوجد التمس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون  
 كذلك وكذا لو خرج اثنا التمس مثلا او طرأ على الجنون نحو لمس فتحسب  
 المدة من ابتداء التمس فان افاق وقد بقي شيء من المدة مسكها والا فلا  
 ولينظر فيمن وجب عليه الا ستر لمن اعتاد نزول النقطة المعروفة  
 حيث الزمونه بذلك حتى يغلب على الظن انقطاعها هل تحسب المدة  
 من الا نقطاع الاول ولا تحسب المدة الا بعد تمام الا ستر قال في شرح  
 العبرة بالا نقطاع الاول فتحسب مدة الا ستر قبل استيفاء مدة المقيم  
 فصرح عليه ذلك ليوافق قول المم انهم مقيم فلو لم يبق الا بعد استيفاء  
 مدة المقيم كان اقام بعد يومين مثلا فانه يقتصر عليه ولو قال  
 المم لم يكمل مدة سفر كان اولي شموله ما لو اقام بعد استيفاء مدة المقيم  
 ان اقام قبل مدته اي حضر ومثل ذلك الخاي لان العاصي

بالنظر

بالسفر محكوم عليه بحكم الاقامة ومثله ايضا ما لو مسح في سفرها غتته  
 ثم عصى به غلغ في ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح مسافر قد  
 علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضر الا وعليه فلو احدث  
 في الحضر ولم يحسح فيه فان مضت مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد  
 اللبس فلا فاللشوري وقل او اقل منها كيوم ثم سافر ومسح في السفر  
 ثم سافر وابتدأ اوها من الحدث الواقع في الحضر ولو لم يحسح  
 في السفر اي حتى مضى يوم وليلة اعتبرت له مدة السفر فله في سفره  
 المسح بعد يوم وليلة هـ ا ج اي وان اقام قبل مضى ثلاثة ايام هـ  
 الصفيق اي القوي للرجل واستظهر في غ ب تحريمه من نقد علي  
 المرأة ايض لا نه بالامنة اشبه منه بالكنى وبقره انه حلي فهو غاليا  
 انما ياتي من ميات فلا يجوز للسرف كما في خيال وزنه ما هنا متقال فله  
 فقول التمس للرجل ليس بقيد ووجهه ظم فلو ابيع له لبس الخف هل  
 يجوز له المسح الظم جواز قل واستثنى غيره اي غير صاحب القاب  
 والظم انه كالمفسوب اي فيكفي المسح عليه كما اعتدتم ر لا يقال  
 هـ ا قيل بعدم الصحة هنا كما منعوا صحة الا ستنى به لا فاقول المشرع  
 هنا ليس وهو لا يحرم من حيث كونه لبسا وهذا كالمسح وقد حرم  
 من حيث كونه مسحا قال سم علي المنهم وقد يفرق بان هذا الباب اوسع  
 بدليل صحة المسح على خف الذهب وعدم صحة الا ستنى به هـ قلت  
 وعدم صحة الا ستنى به فيه مسامحة لتصرحهم بصحة الا ستنى بالذهب  
 مطلقا طبع وهي اول الكلام انما هو في الحرمة وعدمها ان طبع  
 وهي حرام والا فلا هـ ا ج قال البلقيني نظير الخف المفسوب غسل الرجل  
 المفصولة وصورتها انه يجب قطعها فلا يمكن من ذلك شيئا الشوري  
 على التحرير قول ويمكن تصوير بان يقطع رجل غيره مثلا ويلصقها  
 برجله وتخلها الحياة فيصح المسح عليها ويحتمل عدم التقييد بخلول  
 الحياة ويكتفي بانصال ما وصله برجله بحيث يمكن التمس عليه هـ ا ج  
 لتتربله في هذه الحالة منزلة الرجل الاصلية ا هـ ج وهو خف  
 فوق خف صريحه انه اسم للاعلى فقط ان كان فوق قوك

درهم

هـ





هو قد الحكم وهو قوله ولا يعز المسح وحاصله ان مسح الجرم فوق خف  
فوق خف في كل رجل وينقسم الى قويتين وضعيفتين وضعيف فوق  
قوي وعكسية فان كانا ضعيفين لم يجز المسح عليهما قطعا وان كانا قويتين  
او كان الاسبغ هو القوي فغلبها التفصيل المذكور وان كان الاسبغ هو  
القوي مع المسح عليه والا سفل كاللحافة والا اي بان كان ما فوق  
الضعيف ضعيفا اي فلا يجزى المسح عليه كما لا يجزى المسح على الاسبغ  
وهذا معنى قوله كالا سفل ولو غلط احداهما في الاخر كما نكف واحد له  
ظاهرة وبطانة قال شيخنا ويجه عليه انه لا يجزى المسح على واحد منهما  
هـ ق ل الا ان يصل الى استثناء من قوله ولا يجزى المسح على جرم فوق  
الحوامل اولا بقصد شي منها اي وقد قصد غسل المسح كما يرشد اليه  
التعليق هـ ا ج لا بقصد الجرم فوق فقط المراد به الاسبغ كما هو صريح  
كلامه كما مر والحاصل انه اذا مسح الاسبغ كفي او الاسبغ ووصل البلل  
ولو من محل الخبز الى الاسبغ وقصد الاسبغ او قصدهما او اطلق فانه  
يكفي او الاسبغ وحده فلا اما لو قصد واحدا لا بعينه والذي نقله سمعت  
شيخنا طلب انه لا يجزى قال شيخنا لم يرد به بالاسبغ وهو لا يجزى هـ ا ج  
ولو شك هل مسح الاسبغ او الاسبغ نظرا ان كان بعد مسحهما جميعا اعتد  
بمسحه فلا يكلف اعادته لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر كما سبق  
وان كان بعد مسح واحد وجب اعادته معهما لان الشك قبل فراغ الوضوء  
يؤثر هـ ع ش على جيرة اي واجبه المسح اجزا من العلة اعني قوله  
لانه ملبوس الكوفة لان اخذت من الصحيح نباحي لغسل ما تحتها  
ثم وضعها فانه يمتنع المسح على الخف الملبوس عليها لانه لم يلبس بها  
عند الظهر الثاني فلو لم يجز مسحها بان لم تأخذ من الصحيح شي لم يمتنع  
المسح على الخف الملبوس عليها هـ هكذا في هـ ا ج نقله عن م ر  
وركي لكن نقل بعض مشايخنا عن م ر انه لا يصح المسح فوق الجيرة  
مطلقا ورايت في ش ما يؤخذ منه هذا كما في ش م ر اي نعم على المنهج  
كما مسح على العمامة اي فانه لا يجزى عن مسح بعض الراس الواجب لانها  
ملبوس فوق ملبوس الى اغتراسه النظم ان المراد به مما يلي القدم  
لا الاخر

لا الاخر الذي عند الركبة فنقول الشيخ زكي يؤخذ منها استحباب التحجيل في حق  
لايس الخف وقال في ذلك بعضهم فيه نظر ويكره تكراره وغسله  
على وجه بانه يعيد وقضيه انه لو كانت من نحو حديد كزجاج انه لا يكره  
وهو كذا في م ر مسح الرأس لا يقضي الا كفا بمسح الشعر اذا كان على  
الخف وبه قال جمهور المعتمد عدم الاجزاء فقد قال م ر في ش ولو كان عليه شعر لم ينج  
المسح عليه جزما بخلاف الرأس فان الشعر من ماله اذ الرأس اسم لما راس  
وعلاه وهو صادق على الشعر بخلاف شعر الخف فلا يسمى خفا هـ ا ج ثم ينبغي  
ان ياتي فيه تفصيل الجرم فوق وما قاله م ر اعتمد زكي هـ ا ج ونظر في الشك  
بمسح ازراره وعمره وخيطه المحاذي لظم الاسبغ ويكفي مسح الخف  
وعقبه هو موضع القدم ولا مسح لسان الكفا اي لا يصح منه المسح ولو  
مسح وصاب ثم تبعت له بقا المدة اعاد المسح والصلابة الواقعة مع  
الشك كما اوضحه م ر في ش فليراجع ويبطل حكم المسح فانه تغير للعراق  
كلام المصنف اللغوي وهو معيب وقد ابي قوله والثاني انقضاء المدة كما لا يخفى  
ثلاثة اي بواحد منها مما ستر به اي بالخف في حقهما اي  
المقيم والمسافر فليس لاحدهما ان يصلي حتى لو كان في صلاة بطلت  
وان كان واقفا في ما وقصد غسلها ولا بد في غسلها من نية من نيات الوضوء  
المعتبرة ق ل من جنابة الكوخين بذلك نذر الغسل المذوب فلا يقطع  
المدة اذا غسل الرجلين في داخل الخف وكذا الغسل المذوب ق ل وقوله  
النذر يشكك به ممالك واجب الشرع معناه يحرم تركه لان الصبي  
توقف عليه كما لو تدران يصلي الظهر في جماعة فصل من منفردا فانه  
يحرم عليه مع صحة الصلاة هـ ا ج كما انقضاء كلام الرازي معتد  
او سفل هو على الشك من الراوي والمعنى فيها واحد فان سفل  
جمع مسافر بمعنى مسافر كركب وراكب كان يامرنا هذه هي الرواية  
كما قاله يحيى بن سفيان معارضنا في ش الخبر من قوله امرنا بلغة المامني  
هـ ا ج وفارق الجيرة اي فلم يقولوا ان ما يوجب الغسل يقتصر  
وجوب نزعهما بشدة الحاجة اليها فتسحقوا فيها ذلك موضوعا  
كذا في خط المؤلف والمناسب موضوع لانه صفة لسانه مرمومي



ومن قدر حقه لهذا تكرار مع ما سبق وما رتب عليه معلوم مما قبله فتأمل  
 قل لزوم غسل قدميه اي يتيه لانه حدث جديد لم تتحلل التيمم السابقة  
 فلا حاجة الى غسل قدميه اي اذ اوجد شي من الثلاثة وهو يظهر  
 الفصل كان غسل رجليه وكس الكف ثم فسد الكف او ظهر شي من الرجل او  
 انقضت المدة وهو بذلك المهر لا يجب عليه غسل قدميه وهذا التقرير  
 من توضيح الواضح ولكن الاعمال بما فيها من وفي قوله وانقضت المدة  
 نظر مع التصور الاول الا ان يقال مراده انه بعد الحدث نقض وغسل  
 في الكف رجليه لانه على الصورة التي ذكرها لم يزل المدة فكيف يقال انقضت  
 بخاتمة لفظ ان يقال من تخاتمة فلعلم بالاجماع من وان لم يكن  
 وجب التيمم وغسل النخاسة ويظهر من قوله مما ذكر المهر وما زاد  
 التيمم ان المسح يبطل باحد اربعة اشياء اصرح في الروضة ولو بقي  
 من عدة المسح ما يسع ركعة والمعتد ان صلواته لا تنقضي في هذه الصورة  
 اعني ما اذا سبق انه لم يبق من المدة ما يسع الركعة فقط واصر ما ذكر  
 ولا يصح الاقتداء به مع العلم بحاله واما اذا اعتقد لم يان حدث غالب  
 كخروج رجم ومثله كل مبطل وان لم يكن من نواقض الوضوء كان كشف  
 عورته فان صلواته تنقضي ويصح الاقتداء به في هذه الصورة فقط لانه  
 ربما لا يطرادون الاول وبعبارة اخرى فان قطع بانقضاء المدة في الصلاة  
 اتجه كاقوال السبكي عدم انقضاءها ووفق بين هذا وبين من لو ركع  
 لا تنكثت عورته بان تلك يمكن تفجيرها بخلاف هذه نعم لو كان في نفل  
 مطلق يدرك منه قدر ما يصح له فعله انقضت **قوله** في الصلاة  
 الا ما ذكره في الكف بحرب في لبس النفل والقميص والسر او بل وغيره  
 قل حتى ينفضها وسبب هذا الحديث انه النبي صلى الله عليه  
 وسلم اراد ان يلبس خفاه في طائر اخذه وارفع به فسقط منه  
 حية فقال صلى الله عليه وسلم من كان في الصلاة فاعلم **فصل**  
 في التيمم شرع في غزوة المديح ويقال لها غزوة المصطفى لما اضلعت  
 عائشة عندها فبعث صلى الله عليه وسلم في طلبه وحانت الصلاة  
 وليس معهم ما فاعلظ ابو بكر رضي الله عنه علي عائشة وقال جئت رسول  
 الله

فعل

الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فنزلت اية التيمم فما اريد  
 ابن الحضير فحمله بقول ما اكثر برئتكم يا آل أبي بكر وفي رواية يرحمك الله  
 يا عائشة ما نزل بك امر تكرهينه الا جعل الله للمسلمين فيه فرجا ولا بن  
 قاسم الفزري نظم يذكر فيه ما وقع في سبي الهجرة مرتين  
 فرض التيمم في غزاة المصطفى في الامم هذا نفسه لمن يثق  
 قال النووي فرضه في الرابعة وتوراني نفس الامم تأبده  
 فاكتر أهل السير علي انها ست ست في شعبان وان فكاها ثم رقبيل  
 وهذا الفصل معقود في شروطه والمراد بها ما شمل الاسباب وفرايفه  
 وسنته ومبطلاته وقلم الجيرة وما يشيحه المتيهم من المصلوات  
 ومنه قوله تعالى فتمسكوا بالابواب ومنه قول الشاعر  
 تيممتمكم لما فقدت اولي النهي ومن لم يجد ما تيمم بالتراب  
 وقوله وما ادرى اذ اعلمت ارضا اريد اكبر ايها اليك  
 الكبر الذي انا اتيه **قوله** ام السر الذي هو سفيان  
 وامته بوزن ضربته كذا ايها من فراجعه ايعال التراب الخ  
 بدلا عن وضوء او غسل او غسل غصون بقدر غسله او غسل بعضه واجب  
 او مندوب فله يكون بدلا عن ازالة النجاسة وهو رخصة وقيل  
 عزيمة وقيل ان كان لفقد الماء فترجى والا فترجى والمعتد الاول  
 ولا ينافيه صحته بتراب مضمون كونه آلة الرخصة لا يجوز لها والتمتع  
 انها لو كانت سببا للمجوز لها معصية والحاصل انه وان كان رخصة  
 لكنها غير محضة فله ينافي ما ذكره ولا ما قرره من انه يجب التيمم علي  
 العاصي بسفر في النذر الحسي لان توبته لا تحصل له الا ويصح التيمم  
 بحركة الوقت ويصير وان كان الحدث اكبر فلو تم في التراب  
 كفي ان التيمم علي ترتيب والا فلا ووافقه عمار واقفة حال تعرف  
 اليها الاحتمال وان كنتم مرضى اي وضعت من استعمال الماء محذورا  
 فتمسوا بقرينة تفسير ابن عباس الموضع بالجمع والكدرى وخوهم  
 بخلاف نحو صداع يسير ووضع خرس وهي فانه لا يتيهم له وكذلك مجرد  
 التام حالة الاستعمال جعلت لنا اي معاشر المسلمين ومن كانت







وان كان فوق حد القرب لكن ينبغي ان يحل ما لم يدس فيه الى الاسفار والام يلزمه  
 السعي اليه اخذ ما تولى من قولهم فين اقام بيادية لا ما بها انه لا يلزمه الانتقال عنها  
 سم تنبيه لو خاف برك الماء وحجزت تسخينه في الحال لكن يعلم وجود حطب  
 في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد صرف الوقت والذي يظهر ان يجب عليه  
 قصد الحطب ليحتمل به الماء وان ضاع الوقت به برماوي فلو تبينه بوضو  
 اليه او بوصول الماء اليه ولو اقترت التقديم والتأخير بفضيلة فهو اول مطالعة  
 قال اضرب الوقت اي باب يبقى منه وقت يسع الصلاة كلها ولا رها  
 فيه وصورة المسئلة ان يكون المحل يغلب فيه فقد الماء والا وجب التأخير  
 وان ضاع الوقت وهذا كله اذا اراد الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاها  
 باليتم اول الوقت ثم اعادها اضرب مع الكمال فهو الغاية في احرار الفضيلة  
 وقولهم الصلاة باليتم لا تسحب اعادتها بالوضوء محله فيمن لا يرجع الماء بعد  
 بقرينة سياق كلامهم والفرق بين من يرجع ومن لا يرجع ان تغلب الصلاة  
 من رها الماء ولو غلب بغيره فقدت الاعادة بخلاف تغلبها مع عدم  
 رها الماء اصله فلا نقص فيه فلم يطلب له اعادة والتحقق ان محل الفضيلة  
 التأخير مشروط بان يقع شروطه ان يتيقن الماء اضرب الوقت بحيث يسع الطار  
 والصلاة وان يكون المحل يغلب فيه فقد او مستوفى الامرات والا وجب  
 وان ضاع الوقت وان يربد الاقتصار على صلاة واحدة وان لا يفتن التقديم  
 بخلاف جماعة فانما ان افضل ولا يجب وان تبينه في منزله على المعتمد  
 عدم رخطا لما في شمس البهجة ابلغ منها اي من الصلاة باليتم اوله  
 لان تأخير الصلاة الى اضرب الوقت جائز مع القدرة على الصلاة باليتم اوله  
 يجوز اليتم مع القدرة على الوضوء شمس البهجة وهو بيان لا يلفظه وان  
 ظنه اي وجود الماء عدمه تنازع من ويتيقن او زيادة الم اي وان  
 لم يجد مريض وضرب بما ذكره صدام يسير ووضع ضرر وهي فانه  
 لا يتيسر له وكذلك مجرد التام حالة الاستئصال في عضو بضم اوله وكسر  
 ظم لم يتجتم قطعه في السرفة او المجاورة بخلاف ما استحق قطعه فرد الرجا القدر  
 عنه من تفرق كصفرة او سواده او تحول اي هزال استخفاف  
 اي خضونة كالحشفة ونقرة اي نقرة وجمعة تزيد كالسلفة

المهنة

المهنة بفتح الميم اوله وحكي كسر وهي الخدمة للمروءة بضم الميم وفتحها  
 وهي صفة يمدح المتخلف بها وهي الآت اما قليلة جدا او معدومة قال بعض  
 الا فاضل  
 مررت على المروءة وهي تنكي فقلت علي ما تنجب الفتات  
 فقلت كيف لا ابكي واهلس جميعا دون خلق الله ماتوا  
 في الباطن وهو ما حظي الظم المذكور وليرى رقيق لان نقص قيمته غير متحقق  
 غالبا وبه فارق الزيادة غلب ثمن مثل الماء فانها لا تنجب وان قلت لتحقق  
 النقص عدل في الرواية وهو المسلم البالغ العاقل ولو كان عبدا او امرأة  
 ولا تكن التجربة وكذا في العطر كما يشير اليه وتكفي معرفة نفسه  
 ان كان عارفا ويكفي تصديق غير العدل كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه  
 صدقه فالمدار على التصديق لا العدالة ولو شيم وصلى بدون ذلك لزمه  
 الامادة وان وجد الطبيب بعد ذلك واخبر بجوارحه قبلها ولا يحتاج في اخبار  
 الطبيب الى كل وضوء مثله ما لم يحتمل فيه عدم الضرر فيجب سواكه فلو تغاضى  
 طبيب فكثر قدم الا وثقه فان تساوى قدم الاكثر عددا فان تساوى فطولا  
 كما في الاخبار بتجسس الماسم على البهجة حيوان محترم ولو ذبحها او متاعها  
 او ساعدها او قيمته فخرج المرتد وتارك الصلاة والحرب والخنزير فلا  
 يجوز صرف الماء اليه ويحت بعض جواز صرفه اليه ان اقتاع المحترم اليه كانت  
 يكون خادمه ولم يستغن عنه في المستقبل فله ان يدخر بل يجب  
 عليه وحجج الوضوء به سواء امكن وجوده في غرض ام لا حيث لم يتحققه وغاية  
 بعضهم وان روي الماء في غرضه فلو وصلوا اليه الماء وفضلت معهم فضيلة  
 هل يجب عليهم القضا ولا ينظر ان قتر واعلى انفسهم او اسرع السير  
 ولم يخطئ ذلك لم يفضل شي لم يقضوا والابان ساروا على العادة ولم يفتروا  
 قضا اي الصلاة الا خيرة بنا على ما نقل عن م ركن قال قال والوجه الوجه  
 انه ينفي كل صلاة لانه يصدق عليه انه يتم لها مع وجود ما هذا اذا كان  
 المأمورا بها منهم والا فبعض صاحب الماء فقط او غيرها كالغصن والمنفعة  
 فيتم مع وجوده سكت عن ازالة الخاسة وعبارة غيره ويحرم تطهير  
 به الا وهو شامل لا يستجى به فتعين الحجر وهو فم واما ازالة الخاسة عن

يفعلوا



البتة أو الثوب المتوقف عليها صحة الصلاة فالظن أنها تحرم أي لم يفصل  
 بحاله وبعد ولا يكلف الطهر به بل يحرم التطهير بالماوان قل ان علم أو  
 ظن وجود محترم يحتاج اليه في القفلة وان كبرت سم مرحومين لفردية  
 مفهومه انه يكلف الطهر به ثم جمعه وشربه للذابة فيجب ذلك لا يتأخر  
 بخلاف الادبي ومثلهما غير المميز من صبي ومجنون لان هو لا يعرف وقت  
 الاستعداد بخلاف غيرهم وصرح بالمحترم غيره أي الا ان يكون الغير  
 هو مالك الما لان ما من يقتل نفسه ولا يحل له قتلها نعم ان كان اهدار  
 يزول بالتربة كتركه الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالقاضي بسرم فلا  
 يكون اصف به الا ان تاب والعقبات هذا التقديم بغية لغيره فخرج محتاج  
 اما للطهارة والثوب للستر فليس له ذلك بل يتيم ويتصلح عاريا  
 من ما كره أي غير العطشان فان كان مالك الما عطشان لم يهدر بل يمتنع  
 مقاتلة كما في شامر ببذله أي الما ولا ضمان عليه العطشان لو اتلف  
 صاحب الما لانه كالمبايل فاذا قتلته فهو هدر ولفير العطشان اخذ  
 الما من صاحبه لاجل عطشان كذلك ولو حيوانا دخول وقت الصلاة  
 ولو ظنا فقول الشالين ويشترط العلم بالوقت أي او ظنه قبل وقته  
 فلو نقل التراب قبله ومسح به الوجه بدم لم يصح اذ لم يوجد منه تجديد  
 نية نقل قبيل المسح والامع كما يؤخذ مما ذكره فيما لو احدث بين النقل  
 والمسح ولو شك هل نقل قبل الوقت او فيه لم يصح وان صادف انه نقل  
 فيه وتجوز تأخير الصلاة عن التيم في الوقت اكثر من قدر الحاجة فيصلي  
 به وان ضيق الوقت بخلاف طهر ذابم الحدث لتجدد حدثه بخلاف التيم  
 له أي الوقت فيه أي في وقته ولو قبل الا ثبات شرطه أي الوقت  
 قبل زوال النجاسة منه التيم قبل الاستحباب فلا يصح بخلاف الوضوء  
 يصح لقوته وضعف التيم والا أي لو كان عدم صحة التيم قبل ازالة النجاسة  
 تكون زوالها شرط في الصلاة لما صح أي لم يصح التيم لانه كما قيل انه انما  
 يتوقف على ازالة النجاسة عن البدن فاصحة التيم مع ضعفه بخلافها  
 اذا كانت على الثوب او المكاة فلا تضمن واعلم انه لا يفتح التيم قبل ازالة  
 النجاسة سواء تيم لما يتوقف محله على ازالة النجاسة كالصلاة ام لا كس

مصحف

مصحف على المعتد خلا فالمن قال يصح التيم لما لا يتوقف على ازالة النجاسة  
 قبل زوالها ووقت العذر في تيم للعصر كغير الطهر اذا اراد جمع التقديم  
 والمسا وقت المغرب كذلك فلو لم يفعل حتى دخل وقت العصر او الفجر وجب  
 عليه تيم اضرب لطلان تيمه لها لانه انما استباحها بوصف كونها بمجموعة  
 وقد فات هذا الوصف فيطل تيمه كما عرف فلا يصح ان يصلي به فلا يصح  
 بخلاف ما لو تيم لغائبة فلم يصلها حتى دخل وقت حاضرة فله ان يصلي  
 الحاضر بتيمه ويلغزه ويقال لنا شح في صلي صلاة بتيم نوي به  
 استباحة غيرها قبل وقتها والفرق انه في الصورة السابقة تيم في وقتها  
 كالحق في خلاف هذه الصورة وعبارة في البهجة قال السوفي وعين الفرق  
 بانه ثمة استباح ما نوي فاستباح غيره بذلك وهذا لم يستبح ما نوي على  
 الصفة التي نوي فلم يستبح غيره واما لو اراد جمع تأخير تيم الطهر في وقت  
 فانه يصح بخلاف تيمه فيه للعصر في هذه الحالة لانه لم يتيم له في وقته  
 ولا وقت متبوعه بانقضاء الفطر الواجب او بدله وهو القيم وان لم  
 يكن اذ اراد ايقاع في هذا قيد لعدم صحة التيم فيه أي لا يصح ان يتيم  
 للنقل المطلق وقت الكراهة بنية ان يصلي فيه وكذا قبله بغيره النية  
 فيخرج ما لو تيم فيه ليصلي بعده فلا يصح وكذا لو اطلق ولا يقال يلزم  
 عليه التيم قبل دخول الوقت لان النقل المطلق لا وقت له طلب الما  
 هو بفتح اللام وتسكت واعلم ان الطلب لا يجب الا بشرط ثلثة ان لا يتيقن  
 عدم وجوده وان يكون تيمه للفقد لا للمرض وان لا يحتاج الما للعطش  
 بعد دخول الوقت فلو طلبه قبل الوقت لم يعمل على ذلك الطلب نعم  
 ان حصل به يفتن بعدم كان طافيا سم والشرط الرابع تقدير استعماله أي  
 الما صا او شرعا هذا الشرط يعني عنه الاول وهو قوله وجود العذر  
 بسفر او مرض ففي عدلهما شرطين مساحية وكذا في غير الطلب والاعوان  
 شرطين بل الاعوان من نية الطلب فان محبة الطلب لا يترتب عليه  
 جواز التيم اذ قد يجد الما بعده فلا يصح التيم بل انما يترتب على الطلب  
 جواز التيم اذ لم يجد وهو المراد باعوانه بوزن الطلب فاما شرط واحد  
 بل التحقيق ان الطلب ليس شرطا مستقلا فانه محقق لفقد الما الداخر

وقت



تحت قوله تعذر استعماله اي العجز عن استعماله حسا او شرعا فاذا ان الشروط  
عليه التحققت ثلاثة العجز عن استعمال الماحسا او شرعا وادخل وقت الصلاة  
والتراب الطهور هكذا حققه ثم في ثم فقول الله العود في كلام المتن  
سنة مسجلة فتأمل فلو وجد خابية او محله اذ اعلم انها مسجلة  
الشرب اما اذا علم انها مسجلة لا انتفاع بها مطلقا استعمالها في الطهارة  
فان شك حكم العرف والقرائن ولا يجوز حمل المأمن محله الى محل اخر ان  
اذ اعلم او قامت قرينة عليه ان مسجلة يسمح بذلك كالواباح لاحد طعاما  
ليأكله لا يجوز لاحد حمل كلبه منه ولا صرفه الى غير ذلك الا ان اذ اعلم  
رضي مبيحه بذلك فان شك حكم العرف والقرينة من التقدير الشرعي  
مالو كان معه ما ورد بعبه او رهن او غصبا بعد الطلب اي بعد حصوله  
معه قل لعقشه او لواسقته كان اولى لان احتياجه للتمسك  
كذلك كاسيات وهو ما لا يباح قتله بشمل المأكول وغيره ومنه  
الطلب النافع اتفاقا والكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر على الاصح بخلاف  
الكلب العقور فانه يس قتل على المعتمد خلافا للعباب يجب قتله  
فللكلب ثلاثة احوال ما يحرم قتله اتفاقا وهو النافع حراسة او  
صيد وما يست قتل اتفاقا من ثم وهو العقور وما اختلف فيه  
وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر والمعتمد الحرة حتى ما يدور به  
كالطير الارضي وكذلك السبع اذ لم يعلم ملح وما حزن حته الارضة  
من مدر وان اقلط بلعابها والمراد بالظاهر الطهور اي وان  
اخذ من طهر كلب لم يعلم ان قتاله به مع ترطب احدى هاتين فلا  
يجوز بالمشي كتراب مفرقة علم بنشها وان وقع عليها المطر  
لانه لا يطهر بذلك لا خلاطه بعد يد المربي الذي لا يزيله المطر  
مخلف ما اذا علم عدمه او شك فيه فيصح التيمم به بلا كراهة لان  
الاصل طهارته ثم وهو ما بقي بوضوح اي التيمم بعد تمام مسحه  
وهذا في التيمم في الحدث ومثله في البحث كغسلات الكلب او  
ماله في المحل من حجر في الاستحسان او تناثر منه اي من  
العضو حالة التيمم لاحتراز عما لو اوقت التيمم على وجهه ترابا فاخذ

نسخة  
لقولنا

عزوة

عزوة ثم اعاده الي وجهه فانه يكفي وهو كذلك اي حيث لم يتناثر اليه  
شي مما ذكر ثم ر الكعبين العفر بياض ليس بلكا الص والاصفر منه  
الطفل المعروف اذا دق وصار ناعما له غبار وفي حتم شحنا قل على التيمم  
ما فيه الطفل لا يكفي في التيمم كاف فافنا وبم ر ولكن التيمم به كما ذكره  
ج في ثم المنهله ما قاله شحنا المذكور قلته كل من التفلين صحيح اذ حمل كلام  
م ر علي ما اذا كان مستحسنا لا غبار له وكلام ج م علي ما اذا دق وصار له غبار  
الج خالطه اي اقلط به يلصقه من باب علم يعلم لم يحسن  
بضم اوله علي الا نسب لا فادته عدم الصحة قول وعلى الضبط الاخر يقال  
الاصل فيما لم يحسن انه لا يصح فانه يجوز التيمم قال قل عبارة غير مستقيمة  
فتأمل هو وبيان ان التيمم في الحقيقة انما هو بغبار الرمل لا بالرمل وبيان  
قوله فانه يجوز التيمم به اي بالرمل فكان الا ولي ان يقول اما الرمل المشتمل  
عليه غبار فيجوز التيمم بغبار والتراب جنس له واما حديث ابن  
جهم انه صلى الله عليه وسلم اقبل الى الجزار فمسح بوجهه ويديه  
فحمل على جدار عليه غبار لا جدار اتهم من الطين فالطم حصول الغبار  
منها سم ولو وجد ما صلكا للنفس كما في حتم ج ولو وجد ما يكتفي  
بعض لعضائه وترابا كما في الوجهه ويديه ينبغي تقديم التراب لانه  
ظها كماله ويكون الماك الذي حال بينه وبينه سبع فيصح التيمم مع  
وجوده فان قلت ما قاله ج ل مخالف لقولهم متى وجد ما صلكا للنفس  
وجب تقديمه على التراب ولو لم يكن الا من الوجه قلته لا مخالفة  
لا مكان تصوير ما قاله ما اذا لم يكن الماء والتراب في مكانه بل راحه  
يباعان فيقدم شر التراب على الماء فيلتا مل الج ان كان اي الحدث  
غيره اي غير الاصفر بان كان احمر او متوسطا قال في ثم السجدة وقطع  
البغوي وغيره باستحباب تقديم اعضا الوضوء والراس ثم الشق الايمن  
والاخر تقديم اعضا الوضوء ثم الراس ثم الشق الايمن كما يفعل  
من يفضل كل بدنه اي كواجب الماء الذي يكفيهم جميع بدنه فانه لا يجب  
عليه ترتيب ويكون استعماله قبل التيمم فلا يقدم التيمم ليل التيمم ومعه  
ما طاهر يدين اما ما لا يصلح للنفس اي والواجب له حدثه اصفر

نسخة  
لقولنا



لانه الذي يتوهم فيه كفاية الثام والبرد لبعض الحضاية وهو الراس  
 اما من واجبه الفصل وهو ذكر الحديث الاكبر فترد ان البرد والثلج  
 كما قدم قطعا اذ لا دخل لهما في رفع حدته لانه لا مسج فيه بانه لا يجب  
 انظر ما وراء بقية الوجوب ورايت بخط بعضهم اي كنه يستحب بان  
 يتيم عن الوجه واليدين ثم عن الرجلين اذ لا يمكنها هنا اي  
 في الحديث الا مفر تقدم من الراس فبعضه انه لو وجد ما يكفي وجهه  
 ويديه بقيت المسج بالثلج او البرد ولا يجزئ التيم عن الراس ونفس  
 كذلك بل يستعمل في الراس ويتيم عن الرجلين ومن به تجاسة لو  
 قال قل هذا لا حاجة اليه او هو مفر اي لانه ليس مما تحت فيه بل  
 محله باب الخلية وهو انه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي  
 ما لا يحتاج لهما لازالة حيث وعدت وكان لا يكفي الا احدهما فانه يبرق  
 الحث ويتيم عن الحديث مثل ما اي بنقد او عرض (وكذا)  
 التراب اي ولو حمل يلزمه فيه الغضا فيما يظهر له من  
 مثله راجع للماء والتراب ولا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وان قلت  
 نعم ان بيع منه لاجل بزيادة لا يفتقر بذلك الاجل وكان مقدار الوصول  
 محلا يكون غضا فيه وجب الشراء في الرخص التي منها التيم  
 لدين عليه ولو موقعا بخر قبل وصوله الى وطنه او بعده ولا مال له  
 فيه والا وجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق بين ان يكون الديار له  
 تقا اولاديه ولا بين ان يتعلق بدمته او بعض من ماله كسهم  
 اعارها فرفضها المستعير بانه خرج بقوله عليه ما لو كان الدين  
 على غيره محترم من نفسه وعيبر لم يجب عليه الشراء له  
 ببيع ولو بعد الشراء ذلك قال ولو وهب له ما ايج المراد بالهبة  
 وما معها ما يعم القبول والسؤال فيجب عليه واعارة الماء جارئة  
 كذلك قال وفيما قاله اضرا نظر لان شرط المعارة ان يستقيم به  
 مع بقائه وكذا الموصى اللهم الا ان يصور بما اذا قال له المعير  
 او الموصى ترضاه واجعه لي فيجب عليه ذلك ولا بعد فيه  
 له وعبارته سم والحاصل ان الما يجب فيه خمسة امور الشراء والاعارة  
 والاعارة

٨٥  
 والاعارة والهبنة والقرض وفي الالة الثلاثة الاول فقط واما الثمن فلا  
 يجب فيه شيء من ذلك وقد يقال ما المانع من انه يجب فيه الا فتراف  
 وقد يقال فيه منه ايض وعبارة السبعة  
 والمما ان يرضيه او ان يقرض منه يجب قبوله لا العوض  
 وان يعرضوا ودلوا وحيا قبوله خلافا لما لو وهب  
 وشترط قصد التراب وفي الروضة انه ركن كما ياتي وشروط التراب خمسة  
 ان يكون طاهرا طهورا ناشفا له غبار لم يخلط بغيره على غير اعيان  
 الوجه واليدين فرددوا الخ خضع ما لو اخذ من العضو وان اعاده فانه  
 يكفي قل لا تنف القصد الاول ان يقول لا تنف النقل لا المقصود  
 في هذه الصورة النقل لا القصد وعبارته م ومجرد القصد المذكور غير  
 كاف وعبارته ثم المريح لانه لم يقصد التراب وانما التراب اتاه لما قصد المريح  
 ه وقضيه انه لو قصد التراب بوقوفه في مهب الريح كفي وليس كذلك  
 بل لا بد من تحريك وجهه ليتحقق نقل التراب كاصح به م ر باذنه  
 ولو كان الماذون صيا او كافرا او حايضا او نفسا حيث لا نقف اما اذا لم ياذن  
 فله يصح لا تنف قصده م ر ولو علم قعدا مثلا فاشار اليه ويحمله ونفري  
 صح وكانت اشارته اليه بمنزلة اذنه فيقول قل واذا لم ياذن لذلك الغير  
 الا ضعيف قال م ر ولو نوى الاذن ونقل الماذون فاحدث احدهما  
 بعد اخذ التراب وقبل الجمع لم يضر كما ذكره القاضى حسين في فتاويه  
 وهو المعتمد اما الاذن فلا له غير ناقل واما الماذون فلا نه غير  
 متبهم وكذلك لا يضر حدتها في الحالة المذكورة جمع فريضة بمعنى  
 مفروضة هنا اي في هذا الكتاب والاولى ما في المنهاج كذا  
 من عدوها خمسة وهو من والاولى ما في الروضة اذ الواجب ان كلامه  
 التراب والقصد ركن فهي سبعة وانما عد القصد ركن وان كان له زما  
 للنقل لان المراد بالقصد ان يصب النقل في التيم هكذا ظهر لانه فرق  
 ما بين المقتر بذاة والمعتبر لزوما وقد نظم بعضهم الاركان السبعة  
 بقوله  
 تراب ونقل ثم قصد ونية ومسح لوجه ثم ايد مرتب



فتد سبعة عدت لا كان قصدنا وصفتنا الاغيا فاحفظ التادبا  
الركن الاول وهو الذي انسلت هذه الطريقة في الاركان لانه قد  
ان الاول ما في المنهاج من زيادة النقل على ما في المتن المقرون  
بالنية من المقرون بها ما لو ضرب بيد ورفعهما من غير نية ثم نوى  
قبل مماسة الشراب وجهه فانه يكفي لانه هذا نقل كالنقل ينقل ابتدا  
الا من هذا الحد قال الاسوي ولو كانت يد على يد ونوى عند غسل  
وجهه رفع الحدث احتاج اليه اذ في عند التيمم لانه لم يندرج في النية  
الاولى او نية الاستبابة فلا سم للفقهاء الاية فانها امر بالتيمم  
وهو القصد والنقل طريقه من المنهج وعبارته في النية لقوله تعالى  
فتيمموا صعيدا طيبا اي اقمروا بان تنقلوا اليه العضو او من عصف  
ورده اليه ومسحه به كفي بل ينبغي الالتفات اليه فيما لو نقله من بعض  
العضو الي بعضه الاخر سم فبان ان أكبر بالنصب خبران على انه  
من لفوات كان كاد ذكره السيوطي هذا هو الذي يظهر لان موجبها  
واحد وهو التيمم ولو اجنب لم تنفع على ما قبله فكان حقه التعبير  
بالفعل عبر غير هذه المسئلة ذكرها في الروضة وذكرها الجلال السيوطي  
ملفزا بقوله

اليس عجبا ان شخصا مسافرا الي غير عياله تباح له الرخص  
اذا ما توجها للصلاة اعادها وليس معيدا للتي بالتراب خص  
والجواب

لقد كان هذا الجناية ناسيا وصلي مرارا بالوضوء اي بنى  
كذلك مرارا بالتيمم يافتي عليك بكتب العلم باخير من فخص  
قضا التي فيها توجها واجب وليس معيدا للتي بالتراب خص  
لان مقام الغسل قام تيمم خلا في وضوءها في رقابة تخص  
وذا نظم عبد الله وهو الحمد فيارب سلمه من الهمة والفض  
لما مر وهو ان نية الاستبابة شاملة للحدثين ولا تكفي نية رفع  
حدث الا هو شامل لما لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم  
انه يرفعه ثم مر لان التيمم لا يرفعه ثم لو نوى بالحدث المنع

من الصلاة ويرفعه رفا خاصا بالنسبة لغيره ونوافل جاز كما هو لم لانه نوى  
الواقع لانه في معنى الاستبابة وان لم يله حظها او التيمم المفروض لم يكن  
محله ما لم يصفه للصلاة وما لم يكن بدلا عن غسل الجمعة ولم يد الغرض البدلي  
فان نوى فرض التيمم للصلاة او التيمم للصلاة ونحوها او نوى الفرض  
البدلي فانه يصح كمن لا يصلي به الفرض او نوى التيمم بدلا عن غسل الجمعة صح  
لكن لا يستجبه به شيئا اذا احتل الجمعة مسئلة عليه حدثا اصفرا وكبر فاف  
نواها ارتفع او احدى ما مينا له دون الاخر فالذي في كلام الرافعي  
يفيد انه ان نوى رفع الحدث الأكبر ارتفع الاصفرا وان نواه في نيته  
فلو عزيت قبل المصح لم يكن ضعيفا قال الاسوي والتمتة اخر  
معتد على سرق امرأة تنقض اي ينقض لمسها وضوءه اي ولم ينو  
بدر رفع يديه عنها وقبل مسح وجهه والا كفي قل فان منع اي  
التراب والا فلا لعلم مصور بالنقل الثانية اما في الاول فلا  
يضر عاينته انه يقتصر اليه يجد يد النية قبل مماسة الوجه كما مر وعبارة  
اي قوله والا فلا اي والا يكن هناك مانع مما ذكره فلا ينعج ومحل عدم الصحة  
اذا لم ينو بدلا من مسها فان نوى بعد مفارقة ذلك مع كماله ينو  
الا من هذا الحد ما يباح له اي للتخص نية اي التيمم فان نوى  
استبابة فرضه ونقل اي اي الفرض والنقل او فرضا فقط لم يكن  
محله اذا اضاف للصلاة اما لو نوى فرضا واطلق كان نوى استبابة فرضه  
ولم يزد على ذلك فانه يستجبه ما بعد الصلاة لتزيله على اقل درجات  
الفرض وهو تكبيل الحليل وعلو المصحف لمن تدره او خاف عليه من  
اضد كما في هذا الاصول فله يقال ان الشنوب يكون التعظيم وهذا اذا  
نكر الفرض كما ذكرها لو عرفه كان نوى استبابة الفرض فانه يجر على فرض  
الصلاة لان الالكال ذكر ذلك كله سم واخط عليه كلامه ثم قال واما  
الطواف فيظهر ان طواف الوداع منه ك فرض الدين وفاقا لما ظهر للعلماء  
م ونقل عن تقريره ان نوى استبابة فرض فقط استباحه  
مع صلاة الجنازة وقد علمت ما مره سم هاج وكلامه يميل الي  
اعتماد ما تقدم عن سم صلي به النقل ومثل النقل صلاة الجنازة



لانها تشبه النقل في جوارتها وعبارة المنبر وشه او نوي نقله او الصلاة  
 فله غير فرض عين من النوافل وفروض الكفایات وغيرها كس المصحف  
 ولا يصلي به الفرض اي غير الكفای اما في الاول اي بينة النقل  
 حازه نقل البقية ولو متكررا تنبيه يكتفي في نذر الوتر تيم واحد  
 وكذا الفهمي وحذلق قل وقال الشيخ التالبي نقله عن مشايخه لو نذر التواضع  
 وجب عليه عشر تيممات لو عوب السلام من كل ركعتين فليس صحيح كصلاة  
 واحدة من هذه الجهة ولو نذر الفهمي او الوتر كفاه تيم واحد حيث لم يذكر  
 السلام من عدد معين فان نذر وجب التيمم بعده وفي فتاوى  
 م ما يوافق خلافا في شمع ب فليراجع كالتييم للنقل فله يصلي به  
 الفرض والحظية لجمعه حكم الفرض العيني وان كانت فرض كفاية نظر اليه  
 انها بدل ركعتين فله يجمعها مع فرض عيني بتيم واحد ولو تيم لها  
 ولم يفعلها جاز ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني مسح الوجه اي  
 خمسة المداق بالواحد والمتعدد كما في الوضوء او وضوءا جديده  
 نظر فلعل الراجح انه لا يندب التيمم بدلا عن تجديد الوضوء كمن في شمع  
 م كما في عبارة الشافعي وقد يترجم ان من طلب له تجديد الوضوء وفقد  
 الماء يتيمم فاشبه الوضوء وقضيته ان التيمم يجب فيه الترتيب  
 وهو ثم ان تيمم البدن لا يجب في حالة حتى يكون كالنقل واما ظاهر  
 عمار فواقفة حال يتطرق اليها الاحتمال وانه لو انقضى في صبر تراب  
 ومكث اولم يمكث لا يكفي فلو ضرب بيديه قد يستشكل في تفرغ  
 هذا على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليسار  
 باليسار يتضمن ترتيب النقل في مسح الوجه باليمين فنقل بها اليه  
 ان رفقها اليه اوجه منها ان وضعه عليها وكذا في مسح اليمين باليسار  
 وقد وجد احدهما بعد الاخر الا ان يصور بما اذا وضع اليمين على الوجه  
 واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم رتب في المسح ان اجزا ذلك  
 فيرتفع الاشكل ومن يصور قول المنهاج قلت الاصح وجوب ضربتين  
 وان امكن بضربة بخرقه وحفرها بوضعه دفعة واحدة على الوجه  
 واهدي اليدين ثم يرتب ترديدهما فيرتفع الاشكل ايتم مسح

لا يخلو عن  
 ان يخلو عن  
 ان يخلو عن

م

ومسح بيمينه لاراجع لكل من الصورتين قبله ومراده انه لم يوجد ترتيب  
 بين النقلين من الارض وعدم الترتيب في الثانية بالنسبة للعكس  
 ويشترط فقد التراب لا لا يخفى ان سكوت الشافعي عليه يفيد اعتماده له والذي  
 اعتمد شيخنا وغيره خلافا له لا عبرة بقصد الاعضاء من اجعه قل  
 لم يجز له ان يمسح الاضاح كما علمت بضربتين ولا ينعين ضربة الوجه  
 وضربة اليدين فلو مسح ببعض واحدة وجهه وببعضها الاخرى  
 اليدين او عكسه كفي ولو احتاج الى زيادة على الضربتين وجبت الزيادة  
 والمراد بالضرب النقل كما مر وسيات ولا يخفى ان الحديث الذي ذكره دل  
 على الوجوب باوله وعلى النذب باخره قل ولو لم يحدث حدثا اكبر  
 اي اذا قصد الذكر او اطلق اما اذا قصد الفرائض ولو مع الذكر فحرام كما مر  
 والمواصلة هذا محله في السليم اما صاحب الفروقة فيجب المواصلة في طهر  
 كما سيذكره الشارح بتقدير اي التراب ما وجب المواصلة لا وجب  
 اي في وضوء السليم وفيه وغسله اذا ضاق وقت الفريضة بقصها  
 اي القسم المذكور في الميت وهو المواصلة بين الوجه واليد واليد  
 بين التيمم والصلاة او ما يقع مقامهما اي الكفين من خرقه ومحوها  
 او ضمير التيمم للتخفيف وحسن الكفين فالقيام مقام التخفيف التيمم  
 ومقام الكفين الخرقه ه ا ج فيس تخفيف الغبار ان كان كثيرا بالنقل  
 حتى او التيمم بحيث يبقى قدر الحاجة اما مسح التراب من اعضا التيمم  
 فالاحب ان لا يفعل اي لانه اثر عبادة حتى يفرغ من الصلاة كما نص  
 عليه في الام ويسق اي عدم تكرار المسح كما يعلم من سن تخفيف التراب  
 في اول الضربتين اي في اول كل من الضربتين اما في الاولى فلزيادة  
 اثار الغبار واما في الثانية فيستغنى بالواصل عن المسح بما على الكف  
 وتخليل اصابعه اذا فرق في الثانية والا وجب ينظر التيمم اعي  
 يترتب به ثلاثة اشياء الاول والثالث جاريان في التيمم فقد لما  
 ولغيره واما في الثاني فيصير بمن يتيمم فقد لما روية اما ليس  
 المراد روية البصر فقط بل المراد العلم قد دخل الاعبي ولو كان اما قليلا  
 وان لم يكنه لطهارته الظهور لا حاجة لتقيده بالظهور اذ روية



لما مضى مطلقا كذا قيل ويرد بما قوله الابن ان لم يفتت لئلا يفيد  
 التقيد بذلك في غير وقت الصلاة اي قبل التلفظ بالرامن اكبر  
 كما سيأتى للمؤلف ولا فرق في الصلاة بين الفرض والنفل وان كانت الصلاة  
 تسقط بالتييم هاج وان ضاق الوقت اي فيمن تلزمه الاعادة هاج  
 وفي سم ما هو مخرج في بطلان التيم بروية المأطفا اي سواء كان سمع  
 تلزمه الاعادة ام لا فراجعهم ثم ان هذا غاية في التيقن الذي هو البروية  
 اي العلم كما قال المم بخلاف التوهم فانه يشترط الا يمين على خروج الوقت  
 هـ وصنف الوقت بحيث لو تضاخضت الوقت لا تنفك المبيع في التيقن  
 هـ اي سمين وكذا توهم المأ ومثله الالة والرسا وكجوى اي  
 بشرط الا من على الوقت ولو كان المحل يغلب فيه وجود المأ وبشرط  
 ان يكون في حد الوقت نظرا لليلة وهي قوله لو جوب طلبه اذ لا يجب  
 طلبه اذ اتوهمه في حد القرب كما مر روية سراب مالم يتيقن عند  
 رويته ابتداء السراب والافلا بطلان فزع قال في الجواهر لو قال  
 واحد جمع تيمموا بركعتي هذا المأ او فريته لكم وهو يكتفي واحد فقط  
 بطل تيمم الكل والظن عدم توقف البطلان على القبول سم فزع اخر نام  
 متمكنا بتييمهم ومر بما حال نومه ولم ينتبه حتى وصل الي محل لا يلزمه  
 طلبه فيه هل يبطل تيممه لتقصير او لا لعدم علمه اختارم ر عدم البطلان  
 لعدم علمه كالوكان هناك ببر خفته ولا قضا عليه وقد يقال بالبطلان  
 ويترك بتقصير التيمم بخلاف البير الخفية هاج غمامة مطبقة  
 بقربه اي بحد الوقت فما دونه فيما يظهر فهذا هو المراد بالقرب كما قاله  
 حجر عذري لغايب ما اي وهو يعلم غيبته وعدم رضاه فان كان  
 يعلم حضوره او لم يعلم من حاله شي يبطل تيممه لوجوب السؤال عنه  
 هـ ثم ر لمقارنة المانع لعل المراد بالمقارنة عدم التاضر فيصدق  
 بالمتقدم ولو قال عذري كاضر مثله مالم قال عذري من تمن خسر ما  
 فانه يبطل تيممه لوجوب البحث عن صاحب المأ فيحتمل كسر صاحب المأ  
 وهو يري الخسر ثمنه والضابط انه اذا تقدم المانع لم يبطل التيمم بخلاف  
 تاضر كعذري ما لا يقتضي او الوضو فانه يبطل هـ ثم ر عذري

اي الجمل

ما ذكره وكذا عذري ما جنى او يستعمل قبل الشروع فيها اي التكبيرة  
 والميم كالقبلية كعقطن ما ينع شريعي وسبع ما ينع حبي لان  
 وجوده اقتصر عليه لان التوهم يفهم انه كالعدم بالاول فان وجوب  
 في صلاة لا هذا محترز قول المتن المار في غير وقت الصلاة اي فان  
 وعده ولو في حد القرب وان ضاق الوقت ولا ينافي هذا ما تقدم في وجوب  
 الطلب في حد القرب من انه يشترط امن خروج الوقت لان ذلك مفروض  
 فيما يسقط فرضه بالتييم بخلاف ماله بسقط فرضه بالتييم فيجب الطلب  
 وان ضح الوقت مرصومي وخرج بوجوده توهمه اي في الصلاة فلا تبطل  
 به الصلاة مطلقا ويبطل به غيرها كقراءة وطواف ووطئ قل وانظر  
 لولاي الما في الصلاة وشك هل هذا المحل كما يغلب فيه القدر او الوجود  
 فهل تبطل لتردده ام لا لانا نحقق ان نقاد وشكنا في البطلان كالمحتمل  
 وفي قل علي المحل وجوب القف ان قارت شكك التحريم ولم يبطلها فراجع  
 والحاصل ان روية المأ وتوهمه والقدر على ثمنه وروال الفلة تارة  
 تكون مع حائل وتارة تكون بلا حائل واذا كانت مع حائل فتارة يتقدم  
 علمه وتارة يتأخر وتارة يقارن فهذه ستة عشر صورة وعلى كل اما  
 ان يكون قبل الصلاة او فيها وهي تسقط بالتييم اولا فالمحتمل ثانيا  
 واربعون صورة فان تقدم علم الحائل او قارت فلا يبطلان مطلقا واما  
 اذا كان بلا حائل او حائل متأخر فتارة يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة  
 وتارة يكون بعد التلبس بها فان كان قبل التلبس بها يبطل مطلقا وان  
 كان بعد التلبس بها لم يبطل من التوهم مطلقا واما في غير فينظر ان  
 كانت الصلاة يسقط فرضها بالتييم لم تبطل والا بطلت لبطلان  
 التيمم بان صلي ان علم من ذلك ان العبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم  
 والعبرة اي بمزمن الصلاة فقط لا جميع انعام كما استظهر سم ونقل  
 عنه في اخر الباب لم يبطل تيممه فلا تبطل صلاته والنفل هذا  
 يقتضي ان النفل يتعلق به القضا وعده وفيه بعد ولعل المراد ان  
 يسقط طلبه في محل يغلب فيه القف كعيد ووتر فله اتمامها كمن  
 يبطل التيمم بسلا مة منها فلا يسجد للمشهد وان سلم ناسيا زعي

اي بطلان

اي بطلان



ثم نرى الاقامة صريح في ان الاقامة بعد روية المأولى قبل ابل روية  
الاقامة مع روية المأولى كذلك تبطل في الوجه سم وظن ان روية الاقامة  
تفرضها سواء كان مستقلا ما كان لا يفرق بينه وبين ما ياتي في قطع  
السفر حيث استمر طول ابله الا استقلال بسعة باب السفر عن باب التيمم  
اذ القصر جائز وان لم تكن ضرورة وهذا لا يثبت الا عند ضرورة فاي شيء  
يبطله فليت مراح عند روية المأولى مع الروية وبالأولى بغيره  
الا تمام بعد الروية هـ اجم والحاصل ان الاقامة بالفطر ونية الاقامة ونية  
الا تمام ان كانت بعد روية المأولى او معها ابطلت التيمم وان كانت قبل روية  
المأولى تبطل في اثنائها في اي التي تسقط بالتيمم بان كانت في كل  
يقلب فيه الفقد او يستوي الا مرات والا فتبطل سواء نوى الاقامة  
او الا تمام مطلقا كما تقدم تامل وشفا المربعين في من المبطلات  
شفا المربعين من يتم الموضع على التفصيل المذكور قال في شارح البهجة  
ولو سقطت جبرته عن عضو في الصلاة بطلت صلاته وان لم ينزل  
كالخف وكما بعد البرد ذكره في المجموع ويشكل ما مر من انه لا يبطل  
تيممه برفع اللصوق عند تروم البرد وقد يجب بان بطلان الصلاة  
ليس لبطلان تيممه بل للتردد في بطلانه ثم ينظر فان وجد عضوه  
بزي بطل تيممه ايضه والا فلا وعليه هذا ينبغي فرض المسئلة بما اذا تردد  
في البرد وطال التردد او مضى ركعت لتبطل الصلاة ولا يخفى بعد هذا  
الجواب بالتنظير بالخف وبما بعد البرد والجواب المعتمد ان بطلانها  
انما هو لوجوب غسل ما اخذته الجيرة من الصحيح بسقوطها كوجوب  
المسافر صري على الغالب والا فحمله الحاضر على حدث اي واخذت  
من الصحيح مالا بد منه لا تسمالك وقطع الصلاة فرضا كانت  
او نفلا وعبارة م رتقي استمر قطعها وقلبها نفلا كما قاله اجم خلافا  
لما قاله المرغوسي من ان الا فضل قلبها الا اذا ضاقت وقت الا بان  
لا يبقى ما يسم جميعها ولا يسم ميت لا حاصله انه لو تم الميت وكان  
الحل يقلب فيه الفقد او يستوي الا مرات ووجد المأولى فان كانت  
في اثنائها الصلاة او بعدها فلا يجب غسله ولا اعادة الصلاة وان  
كان

كان قبل الصلاة بطل التيمم وغسل واصل عليه واذا كان المحل يقلب فيه  
وجود المأولى في اثنائها الصلاة او قبلها او بعدها فان كان قبل  
الدفن وجب الفطر والصلاة او بعد الدفن فلا يجب نية وغسله  
ويجب اعادة الصلاة على قبره بالوضوء وما قاله اي من وجوب  
اعادة الفطر والصلاة في الحضر والمراد محل يقلب فيه وجود المأولى وقوله  
ويحتمل ان لا يجب محمول على السفر فقام الا وهو كذلك على الأرجح قال  
لكن خالفناه في هذا المتقضى ووجب عليه التيمم اي ان علم  
ولو باعلا سهاله هـ قال ولم يكذبها كذا بخط بعضهم لم يجب عليه التيمم  
ولا يجب عليه اعلا سهاله بالما قبل الذي لم ينو قدرا بان اطلق في نية  
وقوله ركعتين مفعول ليجاوز قبل قيامه هذا يقتضي انه اذا راه  
بعد فهو ضمه لخوثة اثنائها لكن قال قل لعل المراد بقوله قبل قيامه  
قبل تلبسه بها فراجع هـ وينبغي ان يلحق بالقيام التام المحل الذي  
يكفي فيه القراءة فان نوى ركعة او محترق قوله الذي لم ينو قدرا  
ولا يزي عليه بفهم انه يجوز له التقص بالنية وهو كذلك الردة ولو  
صورة كالتواقفة من البقي خلافا للوضوء اي وضوء السليم وكذا  
غسله اما وضوء وغسل صاحب الضرورة فكالتيمم فيبطل بالردة  
على المعتمد وصاحب الجباير اي او الجيرة او اللام الحسن فيصوب  
بالواحد والمتعدد هـ اجم وعبارة سم او الجيرة او اراد بها لصاحب الحسن  
هـ والشقوق اي وكذا الشقوق في تنزيل ما يدخل فيها من الوضوء  
منزلة الجيرة حتى يجب المصح على ما مر بالمألف ما فطر فيها من  
وصول المألفا ويجب مسح كلها اي الجيرة وما لحق بها مما تقدم  
ان اخذت من الصحيح شيئا كما يات ولا يكفي مسح بعضها قل خلافا  
التراب لا علم منه ان الجيرة لو مسحت بعضها التيمم سقط التيمم اذ لا معنى  
للمسح بالتراب فيصلي كذا قد اظهرين وبعيد فقي هذه الصورة  
يسقط التيمم فاحفظ ذلك فلا يؤثر من ولا حائل بخلاف المألف  
فانه يؤثر من ورائه في محو مسح الخف مـ وان كانت في محل  
اي التيمم لكن بين هـ سم خلافا لخف فيهما اي في ورود التاقية



ونزعه للجنابة ونحو كحايض ونفسا وذات ولادة ويشترط  
 في السائر لئلا يكون ما ذكرنا وهو الاعتداد بالسج مع عدم إعادة الصلاة  
 فهي أخذت بقدر الاستحسان ووضعها على ظهر وغسل الصبي وتيمم  
 على الجرح ومسح على الجبهة بشرطه صحيح ولا إعادة وبهذا التقرير اندفع  
 ما كلفهم هنا فليتامرنا وقال من الأول ويشترط لوجوب مسح  
 السائر أن ياذن من الصبي ثم يشترط لعدم وجوب القضا أن لا ياذن  
 من الصبي إلا ما لا بد منه لا استمسك لكن ليس الكلام الآن في القضا  
 وعدمه باقضي المكن ينبغي استقراطا فقي لا يمكن ليس مقولا  
 بالتشريك عما تحت طرفة أي السائر لا يجب المسح وهو  
 كذلك قال جرح وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزايد على ما أخذتم من  
 الصبي لما تقرران مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح  
 لأن بدله التيمم لا غير فوجوب مسح كلها مشكرا لا انجاب بأن تحريده  
 ذلك لما شق اعرضوا عنه وأوجسوا الكل احتياطا وعصاة كالصوق  
 فيقال فيها يجب مسحها بالمالا بدلا عما أخذته حيث كان بقدر الاستحسان  
 ولا قضا أن وضع على ظهر كاسياتي ولما بين صبات الجدر معلوم  
 أن ما بين الحيات صحيح كذا إذا خاف من غسله محذور تيمم يعني التيمم  
 عنه وعن الحيات فإن وضع عليه سائر مسح بالمالا من الصوق  
 المتبادر أن يقول القضاة نزعه أي الصوق مسح أي الصوق  
 ويعني عن هذا الدم أي ويفرق بينه وبين دم حلق الرأس  
 قوله قدما لصاحبه إذا اضطرر بالحيض وهو ما حلف بأن هذا ما طهره فاعتذر بخلاف  
 الواجب وهو الصلاة ذلك لفرض متعلق بقوله تيمم الأول وعبارته المنع ومن تيمم  
 لفرض آخر ولم يحدث لم يود غسله وكما طهارة الغليل هي التيمم  
 وإنما يعيد التيمم من وضع النظم موضع المضر لضعفه ويكتفي  
 بتميم واحد وإن كان في الأصل متعديا كما إذا كان في وجهه جراحة وفي يده  
 كذلك وفي رجليه وعنت رأسه فإنه يجب عليه أربع تيممات فإذا  
 أراد فرضا آخر تيمم تيمما واحدا لأن وجوب التعدد أولا مراعاة لترتيب  
 والترتيب الآن سابقا وهذا هو المعتمد فأصفه واحدا خلافة  
 قوله

قوله قدما لصاحبه  
 الواجب وهو الصلاة  
 وقوله قدما للصحة  
 الحكم وهو التيمم  
 لا يكتفي  
 عدم الاعتداد  
 وقوله الاعتداد

بخلاف من تيمم لمعة فإنه يفصلها ويعيد غسل ما بعدها وإذا  
 امتنع وجوب لوجوب في جوار استعماله أو ندبه وأن حصل به ضرر وليس  
 كذلك وكيف يجمع جوار الماء المفهوم من لفظ وجوب قوله لا يتوجب  
 التيمم وعبارته سم وضع بصاحب الجوار غير أن كان الغليل مكشورا  
 فيجب عليه غسل الصبي والتيمم عن محل العلة ولا يجب مسحه بالمالا ويجب  
 مسحه بالتراب أن كان محل التيمم مالم يخنس منه شيئا كامر في حديث  
 عمرو بن العاص عار م كما روي عنه أنه قال أخذت في ليلة باردة  
 في غزوة ذات السلاسل فاشتقت أن اغتسل فاهلك فتمت وصليته  
 بأصحابي الصبح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي مني فمسح  
 إلا غتسال وقلت أي سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم إذا نزل  
 كان بكم رجسا فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا قال جرح قوله  
 صلى الله عليه وسلم لغرض صليت صبح في تقريره على إمامته  
 فإن قيل يلزم إعادة اشكركم بأن من تلزمه إعادة لا تقع إمامته  
 أو بعدم لزومها اشكركم بأن التيمم للبرد تلزمه إعادة وقد يحاب  
 بأنه إنما يفيد صحة صلاته وإمامته صلا تيمم خلفه فهي واقعة حال تحتملة  
 أنهم لم يعلموا بوجوب إعادة حاله إلا قتلوا في اقتدارهم لذلك  
 وقوله اشكركم أصلا في رواية لهما أي لا يداود وابن جابر  
 ويبلغ لوفان تغذر غسله وامكنه مس الما بلا إفاضة وجب  
 بخلاف ما إذا لم يمكنه إلا مسح بالمالا فلا يجب فإن تغذر أي غسل  
 الصبي غسل المحدث بالثنية فيها أي في بعضها لا كلها  
 والأوجب تيمم كاسياتي لتعدد الغليل كالوجه واليدين والرجلين  
 واليدين وكذا الوضوء الوجه وبعض اليدين نعم لو عنت العلة وجهه  
 ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما وبه أفق  
 الشهاب م والحاصل أنه وجب الترتيب بتعدد التيمم والأفلا فتلزم  
 فإن عنت الرأس فأربع تيممات هذا لم يبق من الصبي  
 شيء أي عنت لجراسة الرأس أما إذا بقي منه شيء بقدر ما يستمسك



به فانه يكتفى بمسح الكبيرة اي جميعها ولا يطلب والحالة هذه تنيم  
 لان الرأس يكتفى بمسح بعضه ومسح الكبير بدل عن القدر الذي  
 استمسكت به وهو كاف في طهر العضو بدليل انه لو نطف ومسح بعض  
 القدر المذكور كفى والتميم بدل عن العليل وهو لا يجب وقوله اذا غمت  
 الكبيرة العضو وجب مسحها والتميم مفروض في موضع يجب استحبابه  
 ه حقه ذلك العبادي وذكر الشيخ زكي في الحاشية ج فاربعة  
 اي في الطهارة الا ولي فلو صلى فرضا ولم يحدث واراد اخر كفاه تنيم  
 واحد كما مر كحقوق الترتيب سقوط الغسل اي غسل الصبي  
 فان كان صدره كبر كفاه تنيم واحد وان تعددت محال الغلة وتعددت  
 الجايز اذ لا ترتيب في طهره سم ان كان وضعا على ظهر  
 اي كامل من الحديث كالحق لا طهر العضو وصد والحاصل ان  
 الكبيرة ان كانت في اعضا التنيم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت  
 في غيرها فان لم تأخذ من الصحيح ك فلا اعادة مطلقا وان  
 اخذت زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقا وان  
 اخذت مالا بد منه للاستمسك فان وضعا على ظهر ولم يسهل  
 نزعها فلا قضا وان باق وضعا على حدث او سهل وضعا  
 وجب القضاء على محل التيمم اي في الوجه واليد والاطراف  
 لم يورض لما ذكر وهو نقص البدل والمبدل وان  
 وضعا على حدث لا محترز المتن شرط الوضع بالاضافة  
 البانية وكذا يجب القضاء ان امكنه النزع ظاهر صحة التيمم  
 والحالة هذه مع وجوب القضاء وليس مراد اقله المراد وجوب القضاء  
 لفساد تيمم حيث وجب النزع واعلم انه لا يجب النزع اذا امن  
 الا ان اخذت من الصحيح شيئا لو كانت في اعضا التيمم والا فلا يجب  
 النزع وان امن لان وجودها مكمدها وكان وضعا على ظهر  
 قيده لغيره وجوب القضاء اذا وضعت على حدث بالاولي فرفع  
 قال في الروضة وغيرها لو غسل جنب الصبي وتنيم عن علة في غير  
 اعضا الوضوء حدث قبل ان يهلي فرضا نزع الوضوء التيمم لا  
 تنيم

نزع

تنيمه عن غير اعضا الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث ولو صلى فرضا ثم احدث  
 نوضا للفعل ولا يتييم وهو البهجة للشيخ الاسلام فلو وجد خابيه ما سبل  
 نحو هذه تقدمت بما فيها نطق الغالب علم منه الاكتفاء في المنع  
 ولا يتوقف على تحقيق كونه للشرب ولو شرب الماء المائس قبل بل مثله  
 اضلال تخن اما ونيات الة الاستفا واضلا لها ويؤخذ من التعليل بالتقصير  
 انه لو ورت ما ولم يعلم به انه لا تجد عليه الاعادة وهو ظنهم اعلم ان المسائل التي  
 ذكر فيها التيمم عدم الاعادة مبنية ومنا سبة لقول المتي في الكبيرة ولا اعادة  
 عليه وما فيه الاعادة فاستطراي كالوشى سائر الوضوء وهذا مستثنى من  
 حديث رفع عن امين الخط والنسيان كما استثنى منه غرامة المتلف بان  
 تخيم الرفقة لا ويؤخذ منه كما قال الشيخ انه لو اشبع عجمه كافي تخيم بعض الاما  
 كان تخيم الرفقة م ر لا اضلاله بان بان قاه عنها فرفع هي خمسة  
 ال اول ان الله في الثاني التصرف فيه يبيع اوجهه الثالث مرور به الرابع  
 تعارض حاجة العطنات وحاجة الميت والمتركة الميت الخامس ايضا  
 وتخير مجتهد اي في الما فلم يدر الجمهور من غير كما مر اي لانه تنيم وهو  
 فاقد للما ولو باعه الا حاصله انه اذا تصرف فيه قبل الوقت فلا محذور  
 وان تصرف فيه بعد الوقت لا احتياج فذلك او بلاء اضلاع فلا يبيع تصرفه  
 ولا يتييمه مادام قادر على استرداده وهو باق فان تلف وتيمم بعد تلفه صح  
 تنيمه ولا قضا وان عجز مع تنيمه وقضى الصلاة التي فوته في وقتها قال عبد  
 الرحمن الاجهوري وبقي ما لو كان معه خمسة ارطال ما مثله يحتاج منها  
 للطهارة قدر رطلين فقط فباع الخمسة هل باق فيه قوله تفريق الصنفين  
 فيصح فيما لا يحتاج اليه ويظهر فيما يحتاج اليه اولا يبيع في الجميع نظرا الى ان  
 ما الطهارة لا ينضب قال بعضهم بالثاني وقال شيخنا بالا اول لان ما الطهارة  
 منضبة كما هو الفرض وهذا اذ افاق اي بغيته للظن لانه من كزمته  
 كفارة لا يتعين لها اعيان حاله اذ الديون لا تنقلب بالاعيان وعليه ان  
 يسترده عطف على قوله السابق لم يبيع بعه ولا هبته فلا يبيع تيممه هذا  
 صريح في وجوب قضا الصلاة مطلقا اي سواء التي فوته في وقتها وما بعدها  
 كما هو صريح عدم صحة التيمم ووجوب الاسترداد انه لا فرق بين ان يكن



لوضو واحد فقط أو أكثر ووجهه وجوده معه عند كل تبسم ما قدر عليه  
وكان في حد القرب فان كان بعد البعد صح التبسم ولا قضا فانه مجزئ عن استرداده  
اي والحال انه باق بدليل ما ياتي من قوله ولو اتلف ولو قدر على تحصيل  
الما الذي تصرف فيه قبل الوقت يبيع جازي بشرط الخيار للبايع ووجهه دفع  
لزم الاصل الرجوع فيه اي فيجب عليه عند احتياجه له للطهارة ولزم البايع  
فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار وثبت للشارع الخيار في البايع  
لتفريق الصفقة عليه قبل دخول وقتها اي وقت ما سواها ولا يقضى  
تلك الصلاة الا فيه نظر فراجع قول ولعل وجه النظر ان ما فعل في الوقت  
لا يكون قضا فكان ينبغي ان يقول ولا يعيد وايضا هذا حكم عام فان كل صلاة  
فعلت بالتبسم ووجبت اعمادتها فانما تعاد بالما او بالتبسم الذي تسقط به فتأمل  
ولو اتلف اي البايع او الواهب الما الا بدليل قول في كذا لو تلف او  
اتلفه غيره ومناسبة قوله ثم تبسم وصلي ولو اتلف اشار به  
الي ان قوله فيما سلف وعليه ان يسترق مقيد بالبقا فهذا محترز وكان الاول  
التفسير بالما فيقول ولو اتلف لكان هو في بعض النسخ لا فيها اوضح من الواو هاج  
ما سلف اي لا تبسم وهو فاقدم لما ولو مر بها في الوقت لا هذا هو  
الفرع الثالث وبعد عنه اي باقار فوق حد القرب السابق لما مر اي  
لا تبسم وهو فاقدم لما عطيوا بكر الطمان باب فزع كما في القاموس  
بقيته لا بسئلة حاصلة انه ان وقع الغدر بمحل لا قيمة للما فيه وجبت  
قيمه بمحل الشرب او الة تلاف او بمحل له فيه قيمة وجب مثله لانه مثلي  
قل وضرب بعضهم ما لو احتاجوا للطهارة ولو للصلاة على ذلك الميت فالميت  
مقدم عليهم فان فضل عن كفايته شي وجب حفظه للوارث ويتعممون فان  
تظهروا به المول وصنوه للوارثه شوبرك ولو كان مثليا اي والحال انه  
مثلي فالواو والحال ولو وصليته تامل كسائر المثليات اي مالم يكن لنقله  
موتة والا عزم القيمة بمحل التلاف ه مرحومي لانه ذلك اي الفصل  
وتحذ لك اي كالمس نثر المتنجس بعد الميت اي سوا ذوالنجاسة المقلقة  
وغيرها قلنا في بعض المتأخرين اذا مانع النجاسة شي واحد بخلاف عوايف  
على جنب لان مانع الحيف زايد على مانع الجنبه هم ر فانه اجتمع

اي الحايض والنفس نعم ان كفي كذا الوتقد للجنب والحايض اوليت فمن  
يكفيه قدم ويتبسم المذور كذا هذا شروع في البحث الخامس من مباحث  
التبسم وهو ضامها لكل فرضة عينية ولو مشددة من الصلوات او الطوافات  
ولو صياها كذا ذكره الش فوض الطواف والطواف كالصلاة حرقا بحرق فاذا انزلي  
استباحة طواف الوداع او الاضحية صلي به فرضا واذا انوي استباحة نفل  
طواف صلي به النفل وبين صلاة الجمعة وخطبتها وانما جمع بين الخطبتين  
بتبسم واحد مع انها فرضان ككونها في حكم شي واحد فسرع لو تبسم للخطبة وخطب  
ولم يعمل بمحل الخطبة ثم انتقل لمحل اخر هل له ان يخطب فيه بذلك التبسم قال سم  
له ان يخطب ان زاد على الا تبسم في هذا المحل الثاني وان كان من الا ربوبين  
في الاول ايج اذ قيل لا وجه للآتيان باذنه في النية اي عند غير شحنا  
م ر قل فاعلموا ان الصلي لا يجب عليه نية الغرضية كسائر اذ بلغ اي  
اذ اشترع فيها بعد البلوغ فلو بلغ في اثنا عشر اجزائه لان فرضتها طارئة  
كما ذكره م ر في فتاويه وخرج بما ذكره اي بتقييد الغرضية باذنه الصلاة والطواف  
وخطبة الجمعة بين فرض اخر صوابه مع فرض اخر لان بين لا تضاق الى  
لمتعدد والنذر اي الصلاة والطواف دون غيرها فانها تكون كفرض العين  
فلو نذر رجعة التلاوة مثلا وسجدة الشكر وتلاوة سورة والمك في المسجد  
كان له جمع الجميع بتبسم واحد ايج فوامها بكسر الغاف وفتحها والكسر افضح  
مرحومي يمكن فاعلم اوله من محي ويقال يجوز بالواو كما في القرآن العزيز  
ما شئ من النوافل اي والجناب كذا مر فجمع بينها وبين فرض عيني  
ان تبسم بنية كاسف لان النوافل كاوليها في حكم صلاة واحدة الا ترى انه  
اذا امر بركعة له ان يجعلها مائة ركعة بالنية وبالكس في النفل المطلق  
لان ابتدائها نفل بركعتها نفل وان عزم عليه كذا في منها قل لان فرضه  
الاولي اي والثانية نفل فان قلت اذا صلي اولا واحدا واراد ان يعيد  
وقلتم انها فافلة هل يكفي في نية التبسم ان ينوي استباحة الصلاة اولا بعد  
من نية استباحة فرض الصلاة قلت قال الشافعي لا بد من نية استباحة فرض  
الصلاة قياس الصلاة حيث قالوا في نيتها لا بد من نية الغرضية هي كاة  
لصوره الاول ايج اجيب بان هذه النية كذا هذا الجواب علم مما قبله



فلا حاجة اليه فتأمله قل اوسى مختلفين صلى كلاً منهما بيمين او صلى  
اربعة الطريقتة الاولى ان يركب القاص والثانية ان يركب الحداد وهي الخمسة  
لله محاب ووجه البراءة بيقين ان المنسيتين اما الظهر والصبح او احدهما  
مع احدي الثلث الاضراس واما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلاً منهما بيمين  
وفي ثلاث صلوات يقيم ثلاث بيمات ويصلي بكل منها ثلثة االان ضابطها  
ان يقيم بعد النبي ويصلي بكل بيم عدد غير المنسي مع زيادة صلاة ويترك  
الحدود كلها في كل مرة فيصلي الظهر والعصر والمغرب بيمين والعصر والمغرب  
والعشا بيمين ثلاث والمغرب والعشا والصبح بأخر وضبطه في الشم الصغيريات  
تضرب المكي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل قدر المنسي ثم تضرب المنسي  
في نفسه وتسقط الحاصل من الجملة فالباقي عدد الصلوات ففي حال الشم تضرب  
اثنين في خمسة يحصل عشرون تزيد عليها اثنتي عشر تضرب الاثني في نفسها  
وتسقط الحاصل من ضربها وهو اربعة من اصل الجملة وهو اثني عشر تبقى  
لجانبية فتأمل وانما يعيد باليمين في محل هذه ان وجدة خارج الوقت  
اما اذا وجد التراب في الوقت اعاد مطلقا هاج في سفر معصية متعلق  
بكل من فقد وضوح وظم استواؤها وليس كذلك فان يحمه لتفقد صحيح مع  
وجوب الاعادة والكبح باطل والله اعلم **فصل** في ازالة  
النجاسة الاولى في بيوت النجاسة وازالتها بغير مجارة الشم تصور وقد يقال  
انما اقتصر على ازالة لانه يلزم منها بيان النجاسة مستقدر في عرفها  
بعضهم قبل ان النجوس بانها طرية حرم تناولها على الاطلاق حاله  
الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا استقذارها ولا ضررها  
في بدن او عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليله كبعض النبات السجدة فان  
قليلها يباح بلا ضرورة وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول  
الميتة وسهولة التمييز دون الفاكهة ونحوها فيباح تناوله معها وان  
سهل تمييزه خلافا لبعض المتأخرين نظرا الى ان شأنه غير التمييز  
ولا نجس فيه ولا يجب عليه غسله وقياس ذلك ان ما خبز بالسرجين  
ونحوه لا ينجس الفم بأكمله ولا يجب غسله منه اذ لا يلزم من النجاسة  
النجس وهذا القيد والذي قبله وهما قوله حالة الاختيار مع سهولة التمييز

للا دخال

لله دخال لا للاضراح ومنه فقوله وخرج بجالة الاختيار اي خرج عن الاعتبار  
في تأثير الحرمة فلا منافاة وخرج بلا حرمتها لعموم الادبي فانه وان عدم تناوله  
مطلقا اي كثر او قل من نفسه او غيره في حال الاختيار لا يكتفي بالنجاسة بل  
لحرمة اي احترامه ولا يرد عليه حكم الحرم فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه  
اذ الحرمة تشتمل على ملاحظة الاوصاف الذاتية او العرضية ومعلوم ان الاول  
لازمة للنسب من حيث هو فحرمة الذاتية ثابتة للحرم فكان طاهر حيا  
وميتا لم يمتنع استعمال جزء منه في الاستنجاء كما مردون حرمة العرضية بسبب  
الاحكام ونحوه تعقد الذمة فلم تثبت له ولذا لم يحترم ولم يعظم فلهذا جاز افعرا  
الكلام على حقيقته وخرج بلا الاستقذارها ما صرح تناوله لا لما تقدم بل  
لاستقذاره كالحايط ومني وغيرها من المستقذرات بناء على حرمة كلها وهو  
الصحيح وبلا ضررها في بدن او عقل ما ضر العقل كالاقيوت والزعفران او البدن  
كالسحيات والتراب وسائر اجزاء الارض وان كان قليلا بالنسبة لمن صرح  
ذلك ولو شك في شيء هل هو ضار او لا ينبغي لكل لان اصل عدم النجس  
ع شيء ومن مائع خدع الزرع فطاهر وكما قد يكون نجسا كالفاريط  
لجاءه والبقرة وقد يكون طاهر العين كالحصى والدود والبيض ففي مفهوم  
ما يع تفصيل وروته وكانت روثه حار كما قاله الحافظ هذا ركس  
ولم يقر هذه ركسة اشارة الى جنس هذه الروث ولو قال هذه روثه لثوهم  
انه قد لا يشم غيرها رواه مسلم بقبية الحديث واما الاخر فكان يمتنى  
بالنجاسة والتداوي بالنجس ولو صرف ما لم يكن حراما فلا يجوز بالضرورة  
كما يذره فمحول على كراهي الصرفة واما الممتزجة بغيرها فيجوز بشرط  
هاج والمذي مبتدأ خبره ما وقوله وهو بالمعجزة حلة معتزلة اسيف  
عبارته اصغر غالبا تخين اي غالبا وفي كل من المذي والودي ست لقات  
اهمال الدال ساكنة مع تخفيف البيا وكسورة مع تخفيف البيا وتشديد البيا والنجاس  
الذال مع الثلثة باسقاط ما يع الاول كما قاله قل ان يقول والله بدل  
ما يع اي لا بها مع الجمع في النسخ الا حركي بين كل من ما وما يع مع ان كلف  
ما لا يجمع مع ما يع من النبي صلى الله عليه وسلم ومثله ما يبر  
فضلات الا نبيا شريفا لمقامهم وقد وقع لواعظ ذكر صفات النبي صلى الله



عليه وسلم من جعله ما قاله من يعظم ان بوله صلى الله عليه وسلم خير من صلاتكم  
وهو صحيح وصواب ويوجب بامور منها ان هذا الواقع يحتمل ان من ارى باب  
الكشف وقد اطلع الله تعالى راي في حله ثم او يقال ان بوله صلى الله عليه وسلم  
يستثنى به فهو نافع وحله ثم غير حقيقة القول بهذا الاعتبار صواب بوله  
خير او يحتمل ان الاخيرة باعتبار النسبة بقوله من حيث نسبتها اليه صلى الله  
عليه وسلم خير من صلاتكم من حيث نسبتها اليهم هاج عدل في عدل  
رواية الا المني فظاهر وينبغي من المستحى بالاجار ولهذا صرح علي  
المستحى المذكور ان يجمع زوجته لان العفو عنه بالنسبة لنفسه فقط  
اما مني الادمي الذي يمكن بلوغه بان يستكمل سبع سنين اي تحديدية  
اما من لم يمكن بلوغه بان رآه دون السبع فنجس لانه ليس بمني ولا فرق  
في طهارته مني الادمي بين مني الحي والميت والنجس بشرط تحقق كونه  
منا هاج تحك المني اي ميناها او المختلط من ميناها ولو من  
غير ما كوك اي كدرة وغراب وغوذلك ويزر القز لوقال ومنه  
بزر القز كان حسنا فتأمل في قول والوجه حمل هذا اي القول بنجاستها  
علي ما اذا لم تستحل حيوانا اي لم تصالح للتحلف وقوله والا ولي اي وحمل  
الا ول وهو القول بغير طهارتها علي خلافه اي علي ما اذا صلحت للتحلف وعبارة  
ثم رول واستحالت البيضة وما وصلح للتحلف فطاهره والا فله وقوله  
مستأخره اراد به النجاسة ثم ان فيه اي في قصر الشك كلام الماتن علي النجاسة  
المتوسطة نظرا لان الاستنباط في القوم وقد قال فيما ياتي الا بول الصبي  
اي فله يجب غسله بل يكفي النفوق فيه الا ان يكون مراده باعتبار الواقع لا مدلول  
القار بمعد الشك انه سيأتي في كلامه بيان غسل المغلظة ويرد بان مليات  
تفصيل لما اجهلها وغسل جميع الا بوال كما ان قلت الا بوال والا روايت  
ايمان نجسة وهي لا تغسل قلت التعبير بذلك علي حذف مضاف تقدير  
وغسل مضاف جميع الا بوال كما ولذا ابرز هذا المضاف ثم اي ما اصابه شي مما  
ذكر مع الرطوبة من الجائنين واجب اي فور ان غشي بالنجس كانت  
للح المكلف شي من ذلك منها بدنه بلا حاجة خروج من العنفة والا كان  
امابه بلا فقد ولو مغلظا كما اقتضاه اطلاقه فتم قلا فالزكريا او من نحو

فصل او وطن مستحاضة ولو حال جريان الدم وليس ثوبا متنجسا وعرق فيه  
فقد ارادة نحو الصلاة او الطواف سم والا فعلى التراخي ولو كانت مغلظة ومنه  
يعلم ان ما يفعله القوام من تزويق الحيطان والا بواب بدم الا نجسة حرام  
او غير سائر الغيرة ادمي لكن اطلاق الروث علي عذرة بطريق التغلب  
اراد به النجاسة المتوسطة اي فذكر الا بوال والا روايت مثالي ولذا عطف سم  
عليها قوله وكل نجس غير معفو عنه قال بقربة قوله ولا يفرض عن شي من النجاسات  
لكن وامره عطف علي حديث من قوله حديث كانت في نجس ازاله  
صفاتها اي بعد ازالة جرمها قال الامام عسر ومنا بط القس قرصه  
ثلاث مرات مع الاستغانة الآية قال في محل واحد اي ومن نجاسة  
واحد الا ان تعينت ان قلت حيث اوجبت الاستغانة في زوال الاثر  
بما توقف زوالها عليه فما محل قولهم يعفى عن اللون او الزنج دون الطعم  
مع استواء الكل في وجوب ازالة الاثر وان توقف علي غير الماء فالحواش انه  
نجس الاستغانة بما ذكر في جميع ثم ان لم يزل بذلك وبقي اللون او الزنج حكما  
بالطهارة وان بقيا معا او بقي الطعم وحده عفى عنه فقط لانه يصير طاهرا  
ويعرب علي ذلك انا اذا قلنا بالطهارة وقد رددت لك علي ازالته لم نجس  
وان قلنا بالعفو وجبت وشرط الكيفيات كيفية الفصل وقوله علي محل متعلق  
بورود وقد فرض طهره اي المتصل وقوله ثانيا طهره اي طهر المنفصل  
واعلم ان طهر الفسالة يستلزم طهر المحل دون العكس كما قاله في خروجها  
من الخل في اي خلا في اي نجاسة او منفصل اي وقد طهر المحل ولم يتغير  
ولم يزد الوزن بتقدير انفصالها فتأمل ما نقل من البحر مراده الماء  
المنقول من محل الي اخر من البحر وغيره قل حكم بني استمائي ان يتقن  
ان تلك الراجحة او اللون او الطعم من الزيل والا لم يحكم بني استمائي كما بعد  
قل وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حشم ايج انه في الماء المنقول من البحر او نحو  
يحكم بالنجاسة الا ان اصله من قربة جافة او في الماء الذي في الزير  
اي اذا وجد فيه طعم او ريح بول مثلا يحكم بالطهارة الا ان وجد سبب عال  
عليه النجاسة فاحفظه وهذه المسئلة اي مسئلة الماء المنقول من  
البحر بالصفة المذكورة مما تقدم بها البلوي فيه اشارة للعفو هاج اي



في معنى عن الماء المذكور وظن وان تيقن ان ذلك الاوصاف من الزيل موضع  
الفرق وهو ان هناك سياتحالي عليه النجاسة وهو انه عهد بول الا بول في الماء  
عند سركها للاستقاء بخلاف ريح الخمر فقد يكون بدون وصوله للجوف او  
كثيرا او نسيات الا بول اي البول قيدا اول والحي اي الذكر المحقق قيد  
ثالث والذي لم ياكل الطعام قيد ثالث وقبل معنى حولين قيد رابع الطعام  
ليس قيدا او المراد به غير اللبن حتى الما بان شمله لفظ الطعام اي للتغذي  
بان لم ياكل الطعام اصلا او اكله لا للتغذي بل للاصلاح قبل معنى حولين  
اي تغريبا فله يضرب نفس يوم او يومين هـ ايج والصواب قول ابن شرف  
فلا يضرب زيادة عن يومين ونحوه من انفصالة ولا يحسب زمن لقائه  
والظرف اعني قبل متعلق بقوله بول اي بوله الكايت قبل معنى حولين  
فلو بال بعد هـ ام كيف النفع ولو لم ياكل شيئا وتتحقق بالسيلات  
بان يفارق الماء موضع اصابته سم فاجلسه لا وهو احد صيغ وقع منهم  
ذلك نظهم بعضهم بقوله

قد بال في حجر النبي اطفال حين صلب ابن الزبير بالول  
كذا سليمان بن هشام وابن ام قيس جاني الختام  
من ازالة صفاته ولو بالفتح المذكور اما الجرم فلا بد من ازالته قبل  
ذلك قال سم وعبار اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى الدين هم ثم قال  
وقضية كله مهم انه لا فرق بين لبن امه وعغيرها وهو ما رجه الاستوي  
خلافه فالله اذ ركب في لبن الشاة وعغيرها ولا بين اللبن النجس والطاهر  
خلافه للزكريا الا اليسير بالجر بدله من شئ وبالنجس على الاست  
قال في الحلة صفة من بعد نفث او كنفث انجب اتباع ما اتفقوا  
من الدم حاصل مسایل الدم والقيح بالنظر للنفث وعددها اثنا عشرة ثلاثة  
اقسام الاول ما لا يعنى عنه مطلقا اي قليلا او كثيرا وهو المقلظ وما  
تعدى بتفخه به وما اختلط باجنبي على ما يات والثاني ما يعنى عن  
قليلا دون كثير وهو الدم الا جنبي والقيح الا جنبي اذا لم يكن من  
مقلظ ولم يتفخ به والثالث الدم والقيح غيلا جنبيين كدم  
الدمامل والقروح والبثرات وموضع الفصد والحجامة فيعنى عن كثير

كما يعنى عن قليله وان انتشر للحجامة ما لم يكن بفعله او بما وز محله والاعنى  
عن قليله لان جنس الدم لا هذا قليلا الشئ بنفسه وقوله يتطرق اليه  
النفث اي ينجر اليه ما تقاه الناس الا هذا من العرف ومثله  
المديد وهو ما رقيق مختلط بدم قبل ان تظلم الدم وكذا الواضد  
وما اجنبا اي كونه ذلك بفعله تدبيا وخرج به دم البثرات ونحوها فيعنى  
عن قليله بفعله كما يعنى عنه مطلقا بفعله كما مر ويعنى عن دم البثرات  
لما قضية عطف قوله وعن قليل بول الخفاش الا انه لا فرق في النفث عن  
دم البثرات بين القليل والكثير ما لم يكن بفعله وبه صرح غيره وورثهم  
الذباب اي خثرته كما في المصباح بول الخفاش بضم الخاء البجمة وكذا  
سائر الطيور ونقل عن بعضهم النفث عن الكثير اي كما قاله قول وروثة  
اي وقليل وروثة ويول اي وقليل بول او فان النسخ الصحيحة ليس  
فيها إعادة من وفي بعض النسخ وعن روثه ويول الذباب فيقتضى انه  
يعنى عن الكثير وفي الروض خلافة فراجع من يدون الا شات  
او غير ثم تجبها فهو من القوي فتا مل قل ومثلها القمل اي من  
حيث انه ليس لها دم في نفسها ولم يصرحوا بانها نجسة كالبراغيث فليراجع  
قل ولودم نفسه صوابه ولو من نفسه اي ولو كان الا جنبي من  
نفسه كطوبه المناقد وهذا ما قاله شيخنا من روافقه مجرم الى  
شيخنا لانه ضروري قل به الطهارة اي سوا كالت واحدة او مزدوجة  
والثاني على غير ذلك كما تنظف او تبرد بما الطهارة اي يلحق  
بها في النفث المتقدم قل او جعله على جرحه دوا عطف على ما يتأقط  
اي يلحق بما الطهارة جعله على جرحه دوا ولومن النجاسة المقلظة  
شمل ذلك الدم وصرح به قول كنف قيد بعضهم بغير دمه ونحو عبار  
م ر شمله انصار المص اي في قوله الا اليسير عن الذك اي  
عن البثرة التي ولو عبر به لكان اول لا نفث له اي لا دم له وسمى  
نفسا لانه به قوام النفس كما قيل قل عند شفت متعلق بسائلة  
تقيد اي يستعين فان غيرته هو محرز قوله السابق ولم  
تغير وهي صفة محرز قوله بعد موتها وهو كذلك هذا



من بالنسبة لغير الاخرى ومعتد بالنسبة للاخرى فالثلاثة الاول وهي  
ما لو طرحتها شخص بلاء قصد وما لو قصد طرحتها على مكان اخر فوقع  
في المايع وما لو طرحتها من لا يحيز فقي كل من هذه الثلاثة يتجس  
المايع واما القليل واما الاخرى وهي ما لو طرحتها في فلاة يتجس فيها  
واما لو قصد طرحتها على مكان اخر فوقع فيها فم وقعت برة  
في المايع مثله فله تجس وهذا لم يذكرها الله فليست الثانية كما قرأهم  
ام لا اي مع ان المعتد انها اذا طرحت حية لا يضر مطلقا الا ان  
غيرت فمقصود الاعتراض على النسخة التي فيها وماتت فيه جهاد  
وحبوان كان ينبغي ان يقول وقدرها كفضلة كحيوان فان لم ياد مالى  
حيوان ولا اصل حيوان ولا ضرع من حيوان ثم يقول واما فضلة  
الحيوان فان استحال الى فساد فمفسدة والا فطاهر المايع اي  
اصالة فله تدل على المنفعة واراد بالسكر هنا المفضل للعقل لا اذا  
السكر المطربة فاستلج التقييد بالمايع وبهذا التقرير يندفع تصويب  
بعضهم حذف لفظ مايع اج لما مر اي لانه خلف لما نفع العباد  
ولو علمنا رد على القول الذي بطرائع اطيب الحيوانات غير  
الادمي كهيئة اي راحة الغم كشر ما يلهث اي يخرج لسانه  
ويرد النفس اي نقل التقليل بكلمات ونحوها كالسباع بانه اي  
الخنزير مندوب الى قتله ولو غير عقور على المعتد اي من جنس  
كل منها اشار الى انه ليس المراد بالمتولد منها المتولد بين كلب  
وخنزير او عكسه بل بين كلب وكلبة او خنزير وخنزيرة لان  
الصورة السابقة داخلة في قوله او من احدهما ولذا قال الله مع الاخر  
اي كالمتولد بين كلب وخنزير وقوله او مع غيره اي كالمتولد بين  
كلب وشاة او بين حمار وكلبة فان قلت قول الله من جنس كل قليل  
الفايد لان المتولد بين الكلبين كلب وبين الخنزيرين خنزير فهو  
داخل في قوله السابق الا ان كلب والخنزير قلت صحيح لكن فايدت  
شموله لما تولد بينهما على غير صورتها بان كان على صورة شاة او ظبي  
او غيرهما وفيه ان هذا الشمول ياتي اياهم في عموم الكلب والخنزير  
فالحق

فالحق حمل المتولد منهما على ما تولد بين كلب وخنزير وقوله او متولد لهما  
اي مع حيوان طاهر فكان آله ولي ان يحذف الله قوله مع الاخر وقوله اي  
من جنس كل منهما وقال اج فايدت قوله اي من جنس كل منهما بيان ما نشق  
عنه احدهما وان لم يتولد بين الاثنيتين كان القيد الكلية حيوانا بلا انرا  
عليها فليتامر له ولو ادعى صريح هذا انه تجس وهو ضعيف  
وبه قال جمهور قال وهو واضح في النجاسة وعيوبه لا التكليف اذا مناه  
العقل ويعني عنه كالوشم المعتذر ان الله فيدخل المسير فيمن الناس  
ولو طبا ويؤمنهم اذ لا تكثره اعادة ولا تخل مناجته رجلا كان او  
امراة لان في احد اصلية ما لا يحل ولو لمثله ويقتل بالحركة عليه ويقطع  
عن الولايات ولا ينسب للواحد حتى يرثه ويزوج امته لا يثبته  
هذا والمعتد ان المتولد بين مغلظ وادعى طاهر العين وقاعدة  
يتبع الفرع احسن الاصلين في النجاسة اقلية والتسك بظن الكتاب  
والسنة اولى من القاعدة وان الاحكام المتقدمة لا تثبت له فلا تخل  
من كونه ولا توارث بينه وبين الادمي ويقطع عن الولايات في كونه  
وبقي ما لو تولد بين حيوانين ما كوليت ما هو على صورة ادمي اي  
او على صورة كلب فهو ما كول وله عقل قال يحيى بن شرف فيه نظر  
وقال بعض شيوخنا هو مكلف اذا العقل مناط التكليف وهو موجود  
فيه وقال غيره لا تنظر الا صلبه وعلى كل فضله فمفسدة واما ميسره  
نظرا لصورته وعقله ويذبح ويؤكل ولذا قال فيه الله لنا خطيب  
يذبح ويؤكل اي ويعني به ان كان ابواه كذلك وميسره نجسة نظرا  
لاصلية اما المتولد بين ادمي وسمك فميسره طاهر سواء كان على  
صورة الادمي وهو ظم او على صورة غيره وقيد قل كلام الله بقوله  
حمله ان لم يكن احد اصلية ادما او كانا على غير صورة الادمي ولو  
الاصلي فقط قال فان كان احد اصلية ادما او كانا على صورة الادمي  
ولو نصفه الله على فقط فقال شحنام وهو طاهر وهو اول من  
التضعيف فلو كان احد شقيه على صورة الادمي دون الاخر فقد  
استظهر صريح انه طاهر العين تغليب الصورة الادمي وتقرير



الجزية فان كان ابو يقر بالجزية بان كان له كتاب او شبهة كتاب  
 اقروا وان كانت امه لا تقر بها اي من قوم لا يقر بالجزية فله  
 بره ان الكفاة للجزية عليها وعكسه بعكسه وعبرم ر بقدر الجزية  
 وصور ولده ذلك بما اذا كان ابو من قوم لهم جزية ويقوم امه جزية  
 اخري فالمعتبر جزية ابيه وري بان المعتبر في الجزية حاله هو بعد  
 البلوغ من فقر وغيره لا حال ابيه ولا امه فالصواب التعبير بتقدير  
 الجزية لا بقدرها وقد نظم هذه القاعدة لجلال السيوطي بقوله  
 ينبع الفزع في انتساب اباه • ولا في الرق والحرية  
 والزكاة الاخف والدين الاعلى • والذي استدل في خراجه  
 واخصه الى صليين رجا ودنيا • ونكاحا والاكل والاشجيه  
 والمحموم اي في ذبح الصيد البري الوحشي المأكول لا مطلقا فلقد ذبح  
 شاة مثلا فلا يحرم منه بوجه • وغير المأكول اذا ذبح وتقدمت  
 ذبحه حرام قل • وان لم يسلم دمها اي ولو كانت ميتة مالا يسيل  
 دمه خلا فالقفال في قوله بطايرها • وغير ذلك كالقن والظلف  
 ويجوز اكله معه لغير تحميمه وان سهل تحميمه خلا فالسيف المماخر  
 نظير الي ان يشانه غير التحميم ولا يتنجس منه ولا يجب عليه غسله اخر  
 ما تقدم عن شام • الا ميتة السمك لا ما صنعته السم فيم تغير لغيره  
 المتن اللغظي وهو من المهيبة فلو صنع كما صنع العبادي والغزي لاسلم  
 من ذلك والطحال بكسر الطاء كل ما اكل من حيوان البحر لو قال  
 كل ماله يعيش في البر من حيوان البحر كان اولي قل اي لان ما ذكره  
 فيه حواله على محمول قال العمري في نظم التحريم  
 وكل ما في البحر من حيوان • وان طفا او مات او فيه قتل  
 وان يعيش في البرايه فامنع • كالسرطان مطلقا والصفدرع  
 واصدته جرادة وتاوها للوحدة لا للتأنيث ولذا قال تطلق علي  
 الذكر والا نثي • والا ميتة الا دمي ومثله لحم والملك قال  
 فالمراد بخجاسة الاعتقاد اي فالمعنى انما اعتقاد المشركين كالجحاسة  
 في وجوب الاجتناب في الالة حذف مضاف علي هذا  
 كالجحس

قوله

كالجحس اي انما المشركون كالجحاسة في وجوب الاجتناب فليس في الالة  
 حذف علي هذا والالة علي كل من التشبيه البليغ • وبفضل الاذا ذكر الانا  
 ليس قيما وانما ذكره للتبرك بالحديث وانما يجب اذا اراد استعماله في غير  
 نحو نقل المالا لطفنا نارا خذاما مر في الكلام عليها لا وان اج • ولو  
 معضا اشار به للرد علي ما قال بوجوب تقوير محل الفزع من الصيد  
 ولوغ بالفين المجهمة وهو ان يدخل لسانه في الماء ويحركه والشرب  
 اعم منه فكل ولوغ بشرب ولا عكس ه سم • وكذا بما لا قاه في اي فالولوغ  
 ليس قيما وكذا بما نجس بين من كان ولوغ في بول او ما كثر متغير  
 بجحاسة ثم اصاب ذلك الذب ولوغ فيه ثوبا ثم ركن قوله متغير  
 بنجاسة ليس قيما اذ المتغير بمخالط طاهر للماء عنه غني بنجس  
 بمجرى الملقاة كذا ذكره م في باب المياه وذكره ابن عبد الحف هذا اج  
 من اجزاء كل منها اي من الكلب والخنزير ويقاس الفزع  
 سبع مرات ومكثه في ما كثر ركد بحسب من واما مكث زمانا طويلا  
 نعم ان حركه سبع مرات حسبت سبعا اما الجاري فان حركه علي  
 الحمل سبع جريبات حسبت سبعا ه ثم الروض • ويصل اي التراب  
 بواسطة اي الما ولو مرتين بان يضع اولا الما ثم التراب مطلقا  
 او يضع التراب اولا بعد زوال الجرم والا وصاف ولو كان الحمل  
 رطبا غلاف ما اذا كان الجرم او الوصف موجودا فانه لا يكفي وصنع  
 التراب اولا عليها علي المعتمد خلا فاجم • اذ الطهور الوارد علي  
 الحمل باق علي ظهوريته وهذا هو المعتمد كما بينه في ثم الروض  
 كفيه وكان مرادهم يكون الطهور الوارد باقيا علي ظهوريته اسله  
 يكفي ظهوريتهها حال الورود والا فلهي قطعا لا تبقى اذ بمخالطتها  
 الرطوبة يتجسان بل الما في كل غسلة فاعدا السابعة يتجسنا علا قاة  
 الحمل لبقا بنجاسته ولا يضر ذلك من طهر الحمل عند السابعة سم علي  
 المتن بحروفه • السابعة بالتراب ومع ذلك تستحب تامة  
 جميعا بين الادلة اج • شعاره قد يقال لا تقارن ويحمل كل علي  
 حال • يتساقطان في تعيين محله اي فيكتفي به مع كل واحدة



وهو صريح الحديث الذي ذكره علي أنه لا تقارن لا مكان لجمع حجر رواية  
اولا من علي الاكل واخر من علي الاصل واخر من علي الجوانب اجم اذا  
لم تنزل النجاسة اي عينها كافي ببعض النسخ والمراد بها ما يخرج من  
واوصافها لم يخلو كلب ومثله العظم الذي يوكل مع الخمر مع  
لم يجب عليه تبليغ من الاستنجاء اي ولو خرج غير مستحيل على كماله  
كلامهم لان الباطن من شأنه الاحالة بخله في عود العظم اذا خرج ومثله  
الشعر فانه يجب تبليغ الدبر منه بخله في ما لو تقاباه اي اللحم فانه يجب  
عليه تبليغ فيه مع الترتيب وزك مع زيادة من اج وغيره قال  
ع شى ومعلومه انه لا يجب الترتيب من القى اذا استحال وهو ظم  
ه قلت اذا اعتبر الشان وجب الترتيب مطلقا لان ما تحيله الطبيعة  
تلقبه الي اسفل فليراجع فما يتقن كذا اي فالشى الذي يتقن اصابه  
شى من ذلك اي النجاسة له فنجس لم يحكم بنجاسته الا ولو  
هلم بطهارته وقياسه على مسألة الهرق لا يستقيم فتأمل قال  
ودفعه اجم بان قياسه على الهرق من حيث عدم التجسس بما يصبه  
من فيها ه اي ولو حكمنا على النجاسة كالمبر هذا والذي تحرر  
كما يخدم من صم المرحوم ان تشبه الحمام بجم الهرق المذكور في  
من كل وجه فالمراد ان الحكم لا ينجس اذا حله حيث اصغر طهارته وهو  
نجس في نفسه كجم الهرق فانه لا ينجس ما اصابه وهو نجس في نفسه  
فقول الله لم يحكم بنجاسته اي بنجاسته داخله فتأمل ويتبعين  
التراب ان هذا هو الذي بدأ ولنا قال قل هذا يرجع الي قول المص  
تراب ما يترشش من جميع الفسلات فرع لواجبته غسلات  
المفلفظ فاصابه شى منها فالوجه وجوب ست غسلات مطلقا لان  
فيها غسلات الاولي ويترب ان لم يكن ترب في الاولي والترب  
بغيرها لا يعتد به وهذا كله اذا لم تبلغ قلتي فان بلغت الغسالة  
قلتين ولم تغير فظهور مطلق واعلم ان ما تقدم من قوله وشالاة  
فليست منفصلة بله تغير وزيادة وزك وقد طهر المحل طاهر بحري  
هنا ولذلك حكمنا بان ما الفسلات الست حيث كان قليلا نجس  
لانه

لانه لم يحكم بمظهر المحل فانه انما يحكم بظهوره بعد السابعة فكل غسل  
متنجسة الا الاخيرة ففيها التفصيل في حديث زاد في الروض  
اوضت كالماء لكن يشكل على قوله اوضت قولهم التراب شرط  
لاستطراي في النجاسة المفلفة تأمل من هو موصي ترابية اي  
فيها تراب ولو من نحو الهوا كما النعال ولا فرق بين التراب الظهور  
او المستعمل كما ذكره سم وغيره ونقله النووي عن شيخه الكمال سلامه  
اج وقد يقال قياسه عدم الفرق اي بين الطاهر والنجس فليتا مل  
سم على حجر منها اي من الارض الترابية لم يجب تربيته ض  
والمعتمد عدم الترتيب والحاصل ان نفس التراب المتطابق لا يحتاج  
الي ترتيب والثوب الذي اصابه شى من التراب يجب تربيته ه  
وقضيه انه اي الكلب لو اصاب كذا اي اصابة خفيفة اما اذا كانت  
الاصابة قوية بحيث يمنع سريان الما بين المتماسين فكم بنجاسة  
الموضع كذا قرو وفيه نظر فانه اذا كان الما حايلا فلا اصابة فتأمل  
ومثله ما لو لا قابله شى من الكلب في ما كثير فانه لا ينجس  
لان ما لا قاه من البلل المتصل بالكل بعض الما الكثير بخلاف  
ما لو امسكه بيد وتعامل عليه بحيث لم يصر بينه وبين رجله  
الا مجرد البلل فانه ينجس وتعامله عليه بيد ما لو علمنا تعامل الكلب  
على محل وقوفه كالحوض حيث لا يصير بين رجله ومقر حائل  
من الماع شى عليه م ر قال سم وقد يتوهم من عدم التجسس بما استه  
داخل الما صحة صلاته م وهو خطأ لان ملا قاة النجاسة مبطل وان لم  
يتنجس كما لو وقف على نجس كما جاف ه اج ولو ادخل اي كلب  
راسه لا ولم تحقق اصابته للما قال ورطوبته اي رطوبة فيه  
وبغلاي الا ن وهو ليس بقيد كما تقدم وكذا الغسل ليس قيدا  
اذ المراد الا نغسله ولو تغير فغل ولا قصور لما يات ان النية مستحقة  
مركبة فقط من سائر اي من اجل اصابته شى من سائر موصي  
المخففة لا يخفى مما مر ان واجبهما الرش فالحكم بغسلها ه  
لا يله يجه ذلك قال نعم بين تثليثها بان يرشها ذلك لا يجمع به جميع



بيان  
بالطلب

بالتا وكلاهما صحيح لان المعدود وهو الفسلات وان كان مؤنثا لكنه  
محذوف وعند الحذف يجوز اثبات التا وعدمه كما في حديث من صام رمضان  
واتبعه ستا من سوال محذوف التامع ان المعدود مذكور حذفه نادرة  
وقم السؤال عما لو كان على عظم صيته غير المفضل ففصل سعا احدهن بتراب  
فهو يظهر من حيث الخامسة المفضلة حتى لو اصاب ثوبا رطبا مثله  
بعد ذلك لم يرجع الى تسبيع والحواس لا يظهر ولا بد من تسبيع ذلك الثوب  
وشمل ذلك المفضلة في السؤل نظر فان عبارة المتن مخرجة للمفضلة  
لقوله والثلث افضل فانها لا تكون فيما واجبه التسبيع فتأمل لان  
المكبر لا يكرى ان الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كما ان التي اذا  
صغر مرق لا يصغر احزب وهذا نظير قولهم الشي اذا انتفى بها يتبته  
في التلخيص لا يقبل التلخيص كالايمان في القسامة وكفتر العهد وشبهه  
لا تقلظ فيه الدية لانها مفضلة وان غلظت في الخطاء لا يشترط  
في ان التها بية كنها شئ ع ش وهذا من باب التروك اذ الفرض  
التنزه عن الخامسة مطلقا اي سوا عصى بالتجسس ام لا لان  
الذي عصى به هنا متلبس به لا اذ التفتيح بالخامسة موجود وفعل  
الناسي عنه الجناية انقطع هذا وقد يقال ان الغطر من التجسس انقطع  
وانما الموجود اثره كالجناية فالحج قول الا سنوي غير ان المعتمد عندهم  
الفرق هو في عدم الظم الى الساطع من الخلق مخدج الهمة والها  
دون لها العجة والمهمله ر ر ر ر ر واذا تخللت كخره كما ذكر  
زوال الخامسة بالفصل ذكرها والها بغيره فقال واذا تخللت الا وسيدكر  
الش ان كخره بالتا لغة قليلة وانها مؤنثة بلا تا على الا فصح وهذا  
الثاني اول اي لدفعه صورة الا طلاق وهذا بالنسبة للمسلم اما من  
الكافر فمحرمة مطلقا ولا تراق ما لم يظهرها وتشرى اي ما فرقها  
ان نقلت لا تقدم كراهة النقل قل لروا الشدة عنه لقوله تظهر  
خلفها اي خلفت المشقة لم تظهر وذلك ان من استعجز بشئ قبل او انه  
عوقب بحرمانه اي غائباه فانها اي كخره لا تظهر معه على الاصح  
ولو ندرت العية اي ولم يتخلل منها شئ ولم تهبط كخره بنزعه لم  
يضر

يضر والا فلا تظهر قل لفقد العلة وهي قوله لتجسس المطروح لا بل بفعل  
فأمر كنفها المتقدم فلو غمر المر رفع بخمر او نبيذ او غسل او سكر او  
خوها قل فلو غمر ليس قيدا وليس فيه تحليل بمصاحبة عين لان نفس الفصل  
وتعوم يتجسس خلافا للبقوى المعتد بكلام البقوى من التقييد بقول الجاف  
فتمتد ليس قيدا لتجسس القصور بوضعه في البيت المتجسس على كل حال  
وقال البقوى يظهر معتد ولو جعل مع خوزيب طيبا ونقع ثم صفي  
وصارت راحته كراحة الخمر فيحتمل ان يقال ان كان العيب اقل من الزسب  
تجسس والا فلا اخذ من قولهم لو اقر على عصى رجل دونه تجسس والا فلا  
لان الاصل والظن عدم التجسس ولا عبرة بالرايحة ثم ويحتمل خلافا وهو اوجه  
ثم رأي فيكون الطبيب طاهرا مطلقا ارج تجسس رافتها في قولهم ثم  
**فصل** في الحيض والنفاس والا ستخاصة حكمه تأخر هذا  
الفصل عما قبله لكون ما فيه مختصا بالنساء وما قبله من الوضوء والغسل والتميم  
وازالة الخامسة وما يتبعها مشترك بين النساء والرجال فهو اشرف اى  
قبل المرأة اى الذي تحت مخدج البول وهو مخدج الولد والمهي ومردخل الذكر  
قل ودم الآيسة فلا يتعلق به حكم قد يشكل على عموم قولهم ان استقر  
سفن الياس ناقص حتى لو وجدت خواص الحيض في دمها بعد سكه اذير  
الحكم عليه ويمكن حمل كلام الش على من لم يبلغ دمها اقل الحيض او جاوز اكثر  
فالحيف لم يقل قدم الحيف اشارة الى انه كما يسمى دم الحيف يسمى حيفا  
سم المرأة اي التي بلغت سبع سنين ولو حاملها كما سياتى على  
سبل الصحة اي على وجهها الحافظ لقب لها مشهور من المعتزلة  
من حفظت عنه منع خروجه مقلته او عقلت والا رب لا والمراد  
بحيضة غير النساء ودم لها من غير اعتبار زمن ولا غير فهو حيض لقوى  
والخفاش بضم الكا وتشد يد الف واحد الخفاش التي تظهر بالليل  
وزاد عليه اي على الحافظ غير فاعل زاد اربعة على الاصح فحملتها ثمانية  
ونظمها بعضهم بقوله من الطويل  
ثمانية في حنوها الحيض يثبت ولكن في غير الناب الوقت  
سنا وخفاش وضع وارنب وناقحة ح وزغ وحجر وكلبة



والجهر بغيره أو اسكان الجيم ورا ولا تلحقها تاء اجهورية وله  
عشرة اسما اي علي ما ذكره من والا فذكر بعضهم له خمسة عشر اسما نظمها  
بعضهم بقوله من السبيل  
تجمن عشرة اسما وخمسيتها  
طس هرك فراك مع اذ صحك  
ومن اطلاق النفس عليه قوله صلي الله عليه وسلم لها يشة افقت ولا  
كراهة في سميتها بشي منها م م ر ولونه يعني الاصلي سم اي  
فاقتصر الكرم علي الاضطر اسود اي سواد وهو نفسه مخدوم لذاع او  
المعوي وصفته انه اسود مخدوم لذاع سم بذال محجة وعين مهيمة ويقال  
لذوات السموم لدغ مهيمة فمجيئة وانما هما واحدا هما خطأ وقد نظم ذلك  
النور الاجهوري فقال  
ولدغ لذي سم باعمال اول وفي النار بالاهال الثاني فاعرف  
والاعمال في كل والاهال فيها من المهر المتروك حقا بل خفا  
ان يكون الخارج من كل منهما حيفا هذا اذا كانا اصليين وانظر حكم  
ما اذا كان اصليا وزايدا او سمعت او اشتبه وانظر ابي ما اذا خرج من  
احد الطرفين دم خمسة عشر يوما ثم خرج من الثاني كذلك فلا  
يثبت الدم حكم الحيض اي فتفصله اي لا يلزمها الا غسله عند القيام لغو  
الصلاة هـ ا ج من الحيض ولو علقه او مضغه وقبل مضي خمسة عشر  
يوما من نحو الولادة فلو لم ترد ما الا بعد خمسة عشر يوما من الولادة فلا  
نفاس لها اما لو اوتته قبل خمسة عشر يوما فابتداء من روية الدم وزمن  
النفا قبل رويته لا نفاس فيه لكنه محسوب من الستين كما قال البلعيني  
قال ولم ارم من حقه هـ قال زي فلا تثبت الاحكام الا من حين الخروج هـ  
قلت وقضية حل التمتع قبل نزول الدم وهو كذلك فقد قال م ر لو ولدت ولدا  
حافا جاز وطئها قبل غسلها اذ هو كالحائض هـ ا ج وسيدكره الشافعي واعتذر  
الاجهوري عن ذكره بقوله وقد تقدم لنا نقل ذلك قبل ان نزي كلام الشارع  
المؤلف حرصا على الفائدة هـ مترافيا عما قبله وضابط التراضي  
ان يكون بعد خمسة عشر يوما والا ستحاضة هو لغة السليان وشرعا

الدم للضرورة ويجوز وطئها وان كان دمها جاريا من غير كراهة جـ لـ  
فرجها او تستحي بالاحجار فهو كاف ا ج ان كانت تميم فتحتوم بخوف  
قطنة نقصه بان تشد بعد حشوم بذلك بخزقة متقوقة الطرفين  
تخرج احد الطرفين امامها والا ضررها وتربطها بخزقة تشدها وسطها  
كالسكة ومحل الحشوم والعصب ان احتاصتها ولم تتاذ بها ولم تكن في الحشوم  
صائبة ولو نقله والا فلا يجب بل يجب على الصائبة فرضا ترك الحشوم بها را  
ولو خرج الدم بعد العصب كثرته لم يضرب او لتقصير في العصب ضرر  
وتتوضا او تميم وعبارة المنهج فتتطهر بتأدير الصلاة اي الغرض  
اما النفل فلا يجب المبادرة كجواز فعله بعد صرفه وقت الغرض كالحائض  
زي ويحصل ستره واجابة مودت اما الا ذاب فليس لها لـ  
يضرب وان خرج الوقت كما في الروض لغير مصالحة الصلاة كاكل وشرب  
هـ م ر وضوها او تميمها تجديد العصابة اي وان لم تزل عن  
محلها ولم يطر الدم علي جوانبها قياسا علي تجديد الوضوء اي اعادة  
الوضوء الواجبة عليها وجب الوضوء اما في الثانية فظم للعادة واما  
في الاول فلات الظن من انقطاعه عدم عوده فلوعادة عن قرب تبيح عدم  
وجوب الاعادة عليها كما في المنهج وعبارته ويجب طهران انقطع دمها  
بعده او فيه لا ان عاد قريبا وقال قل حاصله انه ان وسع زمن انقطاعه  
الوضوء والصلاة وجب الوضوء وما معه والا فلا ولا عبرة بعادة ولا  
عدمها فيحكم ببقائه بعد الحكم ببطله نه وعكسه زمنا تميز بحول  
عن المضائق اليه الاصل واقل زمنا وكيف وافعل التفضيل بعض ما يضاف  
اليه وقد رد دفعا لما ورد علي الميت من ان فيه الاخبار عن الحائض وهو  
الدم بالزمان وهو قوله يوم وليلة ولا يكون اسم زمان ضربا من ضمة  
اي مقدار يوم وليلة اشار به الي انه ليس المراد يوما وليلة صحيحة  
بان يتفق ابتداء الدم في اول اليوم او في اول الليلة بل مدارا علي  
انوع وعشرين ساعة متصلة ولو ملفقة من يومين وليلة او ليلتين  
ويوم ويحصل الاتصال بحيث لو وضعت القطنة لتلوثت والحاصل  
ان الاقل يشترط فيه ذلك الا يقال وهذا اول من قول قل اشار بقوله



مقدار ذلك الى انه لو وجد بين الدماء فكانت اوقات الدماء قدر يوم  
وليلة فجميع حيف كنه ليس هو الاقله له نه خارج عن المقام والمراد  
الا لوقال سوا تقدمت الدنيا على الايام او تأخرت فكان اول ما ذكره ولو  
طرا في اثنا يوم اوليلة اعتبر قدر الماهي منها من السادس عشر منها  
قال وان لم تتصل الدماء في اسناد الفل للدما اشار الى قراءة الفل بنفوتين  
وتيجوز تحية نفوقية والتقدير على هذا وان لم يتصل بجميع الدماء على حذف  
مضاف ستة اوسم وان لم يتصل فلو احذر هذا الى هنا كان اول  
لجنة وهي اخذ زبيب (روح النبي صلى الله عليه وسلم) تحيضي  
بتشد بداليا لم يتبع ذلك اي لا يثبت بذلك عادة لها ولا يتبع غيرها  
بها قال لان بحث الاوليه اي الشافعي ومن بعد اتم فهو اجماع  
قال واحتمال لاي ولكم علم من هذه المرأة بالفساد اولي من جعله  
حيضا خارقا له فاع قال ويثبت على ذلك ما لوقال لزوجته ان حضرت  
فانت طائف فانه يقع بحج طرد الدم اي يحكم بوقوعه ثم ان استمر يوما  
وليلة فاكثر استمر حكم بالوقوع وان الغظم قبل يوم وليلة بان عدمه فلو  
ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق الحكم به ولم يتحقق خلافه  
اولا نظرا لبق العصة فيه نظر سم قلت والذي ياتي لمر في باب  
الطلاق استمرار وعبارته انه لو علق بالحيف وقع بحج روية الذم  
حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة اجريت عليها احكام الطلاق كما اقتضاه  
كل مسلم وان اضمحل كونه دم فسادا اع وتسمى المجاوزة للخمسة عشر السحابة  
وهي سبعة اقسام لانها اما مبتدأة او معتادة وكل منهما اما مميزة ام لا  
والمعتادة غير المميزة اما حافظة للوقت او للقدرا ولها اواسية لها وهذه  
تسمى المتخيرة او المحيق لانها على الاول تخيرت في امرها وعلى الثاني  
صيرت الفقيه في امرها ان قرئت بكسر الهمزة او خبرها الفقيه ان قرئت  
بفتحها ه وهو التي ابتدأها الدم فيه دليل على قراءة مبتدأة بفتح الدال  
دما قويا لولا لا سود والا حصر فالضعيف من ذلك وان طالت وامتد  
زمانه كان رات يوما وليلة سوادا ثم انقلبه الضعيف وتماذي سنين  
لان اكثر الطهر لا حد له وكذا بان يكون خمسة عشر يوما متصلة  
فاكثر

فاكثر تقدم القوي عليه او تأخر او توسط بخلاف ما لورات يوما اسود  
ويومين احمر وهكذا الى اخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف  
فهي فاقدة شرطها ما ذكره وساتي بيان حكمها او فقدت لاي او مميزة  
بكثر من صفة لكن فقدت لا وفقدت بابه منرب ومنه قوله تعالى قالوا نفقد  
صواع الملك وطهرها سبع وعشرون لم يقل وطهرها بقية الشهر لان  
شهر المبتدأة الغير المميزة وشهر المتخيرة والشهر الستة المتخيرة في اقل  
مرة اكمل بالعدد لا بالهلال قاله البلقيني تيمم الشهر هذا ان عرفت  
وقت ابتداء الدم والا فتخيرة وساتي بمسوق اذ لم تختلف لانها في مقابلتها  
الا بتدأ من عادت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت الى الخمسة كما ترد  
اليها لو تكررت فان اختلفت ففي شهر المتهاج انها اذا انتظمت ولم تسو نظامها  
لم تثبت الا بمرتين لاعادة فلو كانت عادتها خمسة من اول الشهر  
وبقيته طهر فرات عشرة اسود من اول الشهر وبقيته احمر حكم بان  
حيضها الفسقة لا الخمسة الا ولي منها ثم المنهج مخالفة له اي للتبيز  
وهذا قيد ولم يتخلل بينهما اقل الطهر فان تخلل ذلك بينهما عمل بالتمييز  
والعادة جميعا كان رات بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم  
ضعيفا فقدر العادة حيف العادة والقوي حيف اخره ثم المنهج اي رات  
خمس وعشرين احمر ثم خمسة اسود فيحكم بالعادة والتمييز قدرا  
ووقت وتسمى هذه المتخيرة المطلقة في احكامها السابقة كتمتع وقراءة  
في غير صلاة فيجزم الوطئ على زوجها او سداها والباشرة لها فيها  
بين سرتها وركبتها ويستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها  
ولا خيار له في فسخ نكاحها لان وطئها متوقع من كصلاة اعيب  
وتصلي خارج المسجد لكن لها دخوله لا اعتكافا وغنية ولها قراءة  
القرآن ولو جميعه في الصلاة ولو نقله قال وتقتل لكل فرض  
اي في وقته لاحتمال الاحتمال ان جهلت لكان فان علمته كعند  
الغروب لم يلزمها الفسل في طريقه وليلة الا عند الغروب وتصلي به  
المغرب وتنوضا لباقي الفرائض وان لم انها على المعتد تصلي المكتوبات  
في وقتها ونقضها وكيفية القف في البيعة وغيرها من المطولات



فيبقى عليها يومان اي سوا كان رمضان كاملا او ناقصا لانه  
 يفقد من كل من الشريطين ستة عشر يوما ان لم يقدروا اي بات  
 اعتادته بها او شكت فيحصل ان لان الحيض ان طر في الاول منها  
 فغايتة ان ينقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الاختيار وان طر  
 في الثاني صح الطرفان اي الاول والاخير او في الثالث صح الاول  
 في السادس عشر صح الثاني والثالث لانها اول الاربع عشر التي هي  
 اقل الطهر بالنسبة لها بناء على انقطاع الحيض وطوره بها او في السابع  
 عشر صح السادس عشر والثالث او في الثامن عشر صح اللذان قبله  
 فليقتن من حين وطهر حكمه مثاله ان تقول كان حيضتي خمسة ايام في الشهر  
 الاول من الشهر لا اعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طهرت في اليوم  
 الاول طهرت ببقية كالشريطين الاخيرين واليوم السادس من الشهر حيض  
 ببقية وما قبله اي الثاني الى اخر الخامس محتمل الحيض والطهر فخطا فيلزمها  
 فيه الوضوء كل فرض وما بعده اي السابع الى اخر العاشر محتمل لها والله نقطاع  
 فيلزمها فيه الفسل كل فرض وهذه هي الذكرة للقدردون الوقت واما  
 الذكرة للوقت فكانت تقول كان حيضتي يتدني اول الشهر فيوم وليلة  
 منه حين بقتين ونصفه الثاني طهر ببقية وما بين ذلك محتمل  
 الحيض والطهر والا نقطاع وهي اي المتخيرة الذكرة لا صحتها  
 فيما مر ومنه غلبه كل فرض ثم المنابع كمن فيه انه انما يجب الفصل  
 عند احتمال الا نقطاع اي لا عند احتمال الحيض والطهر فانه يجب الوضوء  
 كل فرض فلا تكون كالناسية فتأمل في هذا اقل الحيض اي قدر  
 اقله اذ لا يتصور هنا اقله قل ومصادره الاقل في تحت اكثر من يوم وليلة  
 لانه يعتبر الا نقطاع في اليوم والليلة وقيل ان النقطاع طهر ضعيف  
 اللفظ بالاقاف والطا المهمة كالنفس ويقال في فعله الماضي لفظا كمن  
 في الا قليد كتاب لابن دقيق العيد من الخزع لا منها اي  
 لان الولادة وهو ما صح في التحقيق واعتمدهم ركن صريح  
 البلقيني معتمد فمن النفا نفاس من حيث العدد لان من حيث الحكم  
 ومقتضى قول النووي اكره ان يوجب عن ذلك بان الحكم بالبطالة يكون

الولادة منظمة ضريح الدم وعدم جريان الاحكام لعدم تحققه تامل من حرم  
 ذلك اي قضا ما فيها الا وهذا هو المعتمد ضعيف كالجنب  
 اي كالمراة الجنب قال الجوهري ورجل جنب من الجنابة يستوي فيها  
 الواحد والجمع والموت وبما قالوا في جمعه اجنب وجنب تقول منه  
 جنب الرجل وجنب ايض بالضم محله لا هذا المحل لا محل له لان الولادة  
 مخرقة لذاتها قل قال في باب الصوم ولو ولدت ولم ترد ما بطل  
 صومها كما صح في المجمع والتحقيق فله فرق بين ان تراه قبل خمسة عشر  
 يوما ام لا فالمعتمد بطلان الصوم بالولد لما في سوا كان لها نفاس ام لا  
 فيكون اكثر النفاس ستين وهذه لكلمة غير مطروحة بل بالنظر لاكثر  
 النفاس والحيض ولا حد لاكثر اي الطهر واما غايته فهو ما بقي  
 من الشهر بعد غلب الحيض كما تقدم في كلامه واقل من ذلك  
 الحافظ في فتح الباري وقد ذكر الشافعي انه راي جرح بنت احدى  
 وعشرين سنة وانها حاضت لا ستكال تسع ووصفت بنتا لا ستكال عشر  
 ووقع لنتها مثل ذلك بحروفه تسع سبع بالرفع خبر فاقبل ان  
 قابل ذلك جعلها كلها طرفا للحيض ولا قابل به ليس بشي للوجود  
 اي لا ستقر وعبر به تفننا واستارح الي انهما بمعنى واحد فخرية  
 اي هله ليه لان الستة الهله ليه ثلثة ثمانية واربعة وخمسون يوما وحين  
 يوم وسدس يوم غلاف القعدة فانها ثلثة ثمانية وستون يوما لا تنقص  
 يوما ولا تزيد يوما ربي كما لغبت اي قبض المبيع والكر اي حذر  
 المال عن السرقة فانها برص فيها للعرف بما لا يسع حيفا وطرا كان  
 راته وقد بقي من السنة التاسعة خمسة عشر يوما فاقل فهو حيض  
 ولورات الدم لو كان راته وقد بقي من التسع ثمانية عشر يوما  
 مثلك وامد الدم الي ان بقي من الشهر عشر ايام مثله ارج وكان رات  
 الدم عشرين يوما بقيت من الستة التاسعة والحنة الاول دم فساد  
 والحنة عشر حين شرطه المارح اي ان لا ينقص عن يوم وليلة  
 ولا يجاوز خمسة عشر فراده بالجمع عافوق الواحد ولا حد لاكثر  
 واما غالب سن تحيض فيه المراة فشرع سنة ويدل على ذلك



ما ذكره في باب الخيار من انه لو اشترى جارية فوجدها لم تحض فان كان سنها  
دون العشرين لم يثبت الخيار والا بان كان عشرين فاكثرت له الخيار وعطلوه  
بان وجوده فيها هو الغالب هـ زي من امكان اجتماعها خرج به مالو  
سكان الزوج بالمشرق وهي بالمغرب فلا يلحقه الولد امرأة صدق اى  
صادقة او ذات صدق او هي نفس الصدق مبالغة ومثله قولك رجل صدق  
اى صادق ويجزم بالحض ومثله النفاس وسياق ان حكمها واحد  
الا في ثلاثة اشياء وهي ان الحيض يتعلق به البلوغ والفرق ويسقط  
باقلة الصلاة بخلاف النفاس فرضها ومنه الجنابة وتعد الصلاة  
منها ومن الجنب والمحدث كبيرة واستحلاله كفر بخلاف غفوس مصحف وحمله  
قل قلت محل الكفر بالاستحلال اذا كان الحديث مجمعا عليه معلوما من  
الدين بالضرورة كدفع البول والفايط والاكل من مس فلا كما صرحوا به  
في باب الردة اجماع الصوم اى اجماعا وخبر ليس اذا حاضت المرأة لم  
تصل ولم تصم والا وجه ان عدم انعقادها منها معقول المعنى خلافا  
لامام لان خروج الدم مضعف والصوم مضعف ابط فلو امتدت بالصوم  
لاجتمع عليهما مضعفات والشايع ناظر الى حفظ الابدان ولا تثاب على  
الترك بخلاف المريض اذا ترك النوافل حيث يثاب وفرق بان المريض  
ينوي ان يتغير لو كان صحيحا مع بقا اهليته ولا كذلك الحائض ثم ت  
وقوله لم تثب على الترك اى مالم تقصر امتثال الشايع والا فتثاب هـ  
اج والنووي اى ونقل النووي عن البيضاوي وهو الامام  
الفتية ابو بكر بن محمد بن احمد بن العباس وهو غير البيضاوي المفسر  
لان اسم هذا مخالف لاسم ذاك فان المفسر اسمه ناصر الدين وهو  
متاخر عن الشيخين بخلاف البيضاوي المذكور فانه متقدم عليهما انه  
يحرم ضعيف والعجاس يفتحن نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب  
ولعل بعض اجداده كان يعملها فنسب اليه وهو ابو سعد عثمان  
ابن علي الفقيه واما العجاس بالكسر والسكون نسبة الى عجل بن بكر بن  
وايل ونسبه اليه جماعة هـ اجماع انه مكروه معتد وفرق بينها وبين  
الحجوت والمغني عليه بان اسقاط الصلاة منها عزيمة وعنها رخصة

والا وجه

والا وجه عدم التحريم معتد والا وجه عدم الانعقاد اعتماد الانعقاد  
اى وتقع فله وهل تجمع بين شتين منها بتيمم واحد ولا بكل صلاة من  
تيمم استقر الشوري الاول وفرق بينها وبين الصبي بضعفها  
بعدم طلبها منها دون الصبي حيث طلبت منه وقضية قوله بخلاف ان لها  
لوا بالتحليل ثواب لها لان الكراهة لذاتها هـ اجماع فلم يكن اى  
الصوم والمنع والوجوب للجمعات اى من جهة واحدة كما هنا بخلاف  
المصلحة في الارض المفضولة قل ولو بعض اية صادق بالخرف  
الواحد وهو كذلك لكن صورته في الحرف ان يقصد به القرآن فيما تم  
وان اقتصر لانه نوى معصية وشرع فيها فالتحريم من هذه الجهة لا من  
حيث انه سمي قرانا هـ صقم ر على الروض متابعات اى مقويات  
لانها ليست بقراءة قران لان القراءة انما تحصل باسماع نفسه واعلم  
انه لا يثاب على الذكر الا ان اسمع نفسه كغيرها اى كما لا يجوز  
له قراءة غير الفاتحة اتفاقا لكن على طريقة الرافي هل يصلح وقف سالت  
بقدر الفاتحة ام كيف يصنع ويجاب عليه انه يصلى بالذكر على هذه الطريقة  
ولان من المصحف مطلقا اى لا خارج الصلاة ولا داخلها المراد  
سوا قصد المصحف ام لا وانظر لوم يحفظ الفاتحة واصحاح حمل المصحف لقراءة  
الفاتحة في الصلاة هل يجوز له ام لا والظن لا يجوز في الحضور وكذا  
في السفر الذي يقبض فيه قدر الماء او مستوى الا مرارة اى شاة ذلك  
بانه ولي فقيه التنية بالادب على الاعلى لا التقييد فتأمل فلا  
يجزم اى لا تنعزم له اذا قرأ وان كان يحرم عليه بمعنى انه يعاقب عليه  
في الاضغ اذ هو محظوب بفروع الشريعة على الاصح وظن انه لا يجزم  
ولو معاند له برضى اسلامه بدليل اطلاقه له وتقييد ما بعده ويرشد  
اليه التقليل لكن قيد عدم المنع بان لا يكون معاندا او برضى اسلامه  
هـ اجماع محل كلامه في الحيض والنفاس فدخل غيرهما معها استطراد  
فتأمل قل كواحدة اى ما فيه ترغيب او ترهيب واضمار عن  
الامم السابقة واحكامه اى ما نقلت بفعل المكلف وان اطلق فلا  
كماله يحرم اذ قصد الذكر فقط والصورة اربعة محل في شتين ويجزم



في ثنتين الا بالقصد اي عند وجود المصروف في محله ما لم يكن  
فصله كان اجنب وفقد الظهورين وصلى حرمة الوقت بل ظهر وقرا  
الفاصلة فلا يشترط قصد القران بل يكون قرانا عند الاطلاق في مجيئ بن  
شرف على التفسير كالايتين الاخيرة تاهل المذكور هنا من كل معنى  
انه كما لا يخفى وهو كذلك معتد لا شك في تحريمه لا ضعيف  
كما شمل ذلك قول الروضة لا هذا راجع لقوله وهو كذلك من المصحف  
صحي حواشي وما بين سطوح والورق البياض بينه وبين جلده في اوله  
واخره المتصل به ويجرم المس ولوحايل لا يسه الا المظهرين  
هو خبر معنى النهي ويجوز ايقاعه على خبريته ونقول لا يلفظ في خبر  
نفاذ يراى له اسمه مما مشروعا والمظهر بمعنى المتكلم كما في ثم ر  
واشار به الى ان المراد من يعرض له الحدث ثم التفتل من هو  
موجود مطرا وهم الملايكة كما ذهب اليه بعضهم اذ يلزم على ذلك  
نفي مس غير الملايكة وهو خلا في الواقع والمشهد من جلده  
واما الظرف الذي هو فيه فان اعتدله وكان لا يقا به عادة كعند وقت  
وضبطه وعلاقتها صدمه مادام فيه والا فلا وكذا كرسى وضع  
عليه فيجوز منه ما اذا ه فان خلا عنه جاز منه وحمله وفي كلام  
زي يحرم من جميعه وسياق تحريم ذلك في الخاتمة وكذا ان لم يعد  
له يجوز منه حيث لا يعود مس المصحف لان مسه حرام ولو يحايل  
سم وعبارته ثم ر وظم كلامهم لا فرق فيما اعدله بين كونه عار  
جمه اولا وان لم يعد مثله عادة وهو قريب ولم ينقل اي الزكفي  
جلد كتاب اي وضع اما لوجعل المصحف مع كتاب في جلد واحد فحكمه  
في الحكم حكم المصحف مع المتاع فيجوز فيه تفصيله اما من جلد فيجوز  
من السائر للمصحف دون ما عداه كما افتي به ر ويبقى الكلام في الكعب  
قيل يحرم منه مطلقا والكبرى التي اذ في المصحف وهل للكتاب  
المتصل بغير جهة المصحف اذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه  
نظره سم وليس من انقطاعها ما لوجلد المصحف بجلد جديد وترك  
الاول فيجوز مسه شي بل يجب اخذ سم اي حين اذا خاف عليه

مادكر

مادكر فان خاف عليه ضياعا جاز حمله ولو حال تقوطه كما في ثم ر وعند  
تعارض القائل في قاذورة ووقوعه في يد كافر يقدم الثاني لان اخذه غير  
محقق الا هاتين تجله في الالقا المذكور ام لمخيا في متاع الطوفية  
ليست بقيد او في بمعنى مع ولو مع الامتعة ضعيف يقتضي  
الحل معتد كما لو قصد الجنب القراءة وغيرها هذا يرجع لقوله ولو مع  
الا متعة فانه يحرم فهو استدلال بحرمة العمل بقصد المتاع والمصحف  
الذي اعتمد وهو ضيق و فرق بينهما ريات المتاع حرم فيستتبع بخلاف  
القراءة فهو معتد في القيس عليه دون القيس فرع عمل حراما مل  
المصحف قال ر لانه غير حامل له عرفا قال سم ولم انه لا يحرم فيه  
تفصيل الا متعة وبوجه بانه لا يعد حاملا للمصحف فلا اعتبار بقصده  
ه لكن قيد طب بغير نحو صغير لا ينسب اليه عمل وخالف في ثم  
الارشاد فقال انه يحرم فيه خلا في الا متعة قال وهو ظم قال سم  
ويجوز التفصيل في الجلد في هو ليس يقتضي من المصحف خالية من  
القران ولو وضع نحو مخدعة تحت المصحف وجربها به فلا يبعد انه في معنى  
الحمل فيجوز فيه تفصيل العمل في الا متعة بخلاف ما لو دفعها بيد ر  
بله قبض عليها لانه ليس حمله ولا في معناه سوا تيزت الفاظه  
صوابه صروفه او تقوطه كما لا يخفى في تفسير قال شيخنا روات  
كان التفسير على هو امته قل وفيه نظر اذ يقال له مصحف محشي  
ه ميدان اذ كان التفسير اكثر اي يقينا ففي صورة الشك يحرم  
والعبره بالكدثرة في الحروف الرسمية بالرسم العثماني من القران وبسم  
الخط في التفسير قاله شيخنا ونقله عن شيخنا ر وقال العبادي العبر  
باللفظ مطلقا ونقله عن شيخنا م رايض وثم محتمل لهما ه قل  
لا يحرم منه مطلقا اي قصد التفسير او القران وقال قل اي لا يحرم من  
صروف القران في التفسير ولا من صروف التفسير ولاهما معا فعني  
الا طلاق سواء من القران او التفسير وقال شيخنا م ر اذا وضع  
يده على شي حرم منه حرم ان لم يكن التفسير اكثره اي فكله م الش  
صن وعبارته م ر والوجه ان العبر بالفتلة والكثرة باعتبار الحروف



لا الكلمات وان العبر في اكثر من موضع وفي كل  
بالجميع هـ ولا جبا الا عاير سبل اعترض عليه بان الكلام في الحيض  
واجب بانه مقيس على الجنابة بالاولى لانه اعظم لكن كان ينبغي التمسك  
ان يذكر ذلك كان يقول وقين بالجنابة الحيض مما لم اذ لم تخف  
الحائض تلويثه ولو بالتوهم ودخل في المسجد ارضه وسطحه وهواه  
وما اتصل به من بخور وشن وغصن شجرة اصلها خارج لا عكسه  
كتب عليها الميادين بل عكسه كذلك ورجسته لا حرمته ويكفي في كونه  
مسجداً طنه ولو بالاجتهاد وليس من علمه ما تة وجود المنبر والتزويق  
والمنابر والشراريق ونحوها هـ قل ان لم تخف تلويثه قال في شمس  
المنهج بالثلثة وانما قيد بالثلثة صواباً من قرائته تلويثه بالنسبة اذ  
الحرمه لا تتوقف على التلويث بل متى لوث جرم وان لم يلوث قال  
سم ومثلها كل ذي نجاسة يخشى تلويثه بها كسلس بول او مذي  
او مستحاضة فيحرم عليه المرفق فيه فان امنه جاز ولا يكره خلاف  
الحائض فانه يكره لها لفظ حدثها هـ اج اي ان لم يكن حاجة كقرب  
طريقه والا فلا كراهة هـ سم وضع بالمسجد المدارس والربط  
ومصلي الصلوات فلا يحرم ولا يكره عبورهم قال شيخنا في عدم  
التحريم نظر في تلويث يتادي منه المتحقق لا سيما اذ اقل حصوله  
والوجه هـ هو التحريم هـ سم ابي وضع بالمسجد المدارس في الحرم  
ظاهر عدم الحرمه لم ضحية التلويث ويحرم وفاقاً لم ران المراد  
لا يحرم من حيث كونه مدرسة او رباطاً ولكن يحرم من حيث كونه  
مملوكاً للغير ولم ياذن له المالك ولا طين رضاه او موقوفاً مطلقاً  
نعم ان كان موقوفاً وكانت ارضه ترابية وكان الدم يسيل فلا يبعد  
وفاقاً لم ران الجواز ومثل الحائض النفس هـ وكذا اي لا يحرم الملك  
والتردد فيما وقف بعضه مسجداً هذا ما اعتمد الشر وهو ضعيف والمعتمد  
عند غيره ما قاله الاسنوي المذكور من انه لم حكم المسجد في ذلك  
وفي النجاسة وان قل مقدار المسجد قل في ذلك اي في التحريم  
وهو المعتمد وعيان سم وكالمسجد ما وقف بعضه مسجداً شافياً وان

قل

قل من الاطهر وجهه ونحو ذلك كرمه الوطع فيه وكراهية الصلاة  
اي وتداخله في حصة الاي فلا يصح الاعتكاف فيه ولا صلاة المأموم المذكور  
هـ اج فرضه وهو طواف الافاضة وواجبه وهو طواف الوداع  
ونفله كطواف القدوم الحلال الطواف بمنزلة الصلاة وفي بعض  
النسخ الطواف صلاة اي كصلاة فهو من باب التشبيه بالبيع والمرأة  
الحائض تصبر حتى ينقطع حيضها ثم تنظف وتنظف فان خافت التخلف  
عن الرقعة ضربت معصم الي حمل لا يمكن عودها ثم تحلل كالمحصر واذا عادت  
الى مكة ولو بعد مدة مدية طافت بلا احرام الوطى ولو بحاييل  
تحتين كانبوية ولو بعد انقطاعه اشار للرد على ابن حنيفة رضي الله  
عنه حيث قال يجوز بعد الا نقطاع وقبل الفسل ومحل المنع اذ لم يخف  
الزنا فان خافه جاز ان تقين طريقاً لدفعه كقوله لم ران ينبغي وجوبه  
لانه يتركب اخف المفسدتين وقياسه حل الا ستمنا ان تقين للدفع  
سم قلت فلو كان يندفع الزنا بكل من الوطى والا ستمنا تقين الاستحاضة  
عن الوطى هـ اج ولو تقا رض الوطى في الحيض والاستحاضة قدم  
الوطى لحفته لان المرأة حل له في الجملة ولان صومته لعرض وهو جازمه  
للنجاسة وكونه يورث علة مؤنة للناس مع وجوبه الولد ليس امرأ  
محقة بخلاف الاستحاضة فانه حرام لذاته ويحتمل حسب الظاهر  
ع ش قال البرماوي وهو الا قرب لان الوطى في الحيض منقطع على  
انه كبرية بخلاف الاستحاضة فانه خلة فاه كبرية اي قبل انقطاع  
الدم بخلافه بعد وقبل الفسل او كان الدم صفرة او كدرة فانه يكون  
صفرة ولا يكره مستحله هـ اج ويكره مستحله لا في شعاب كالتجموع  
عن الصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا مع كونه مجعاً عليه انه معلوم من  
الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثر من العامة بجهلونه  
اما اعتقاد طه بعد الا نقطاع وقبل الفسل او مع صفرة او كدرة فلا يكره  
به كما في الا نوار وغيره في الاول وقياسه الثانية لخلافه في كل  
منها هـ سم بخلاف الناسي لا كف وشرب لبن لان الناسي خارج  
بالعامد ولما هل خارج بالعالم والمكره خارج بالمخاراي فلا حرمه عليهم



اصلا وقوته عطية تفسير والحكمة فيه قرب عهد بالجماع ونفسه  
عنه وانظر حكمه تخصيصه بالدينار. **مشتال** لا اي كثر ترك الجماعة من غير  
عذر قال في المجموع بين من ترك الجماعة ان تصدق بدينار او بنصفه ثم  
قال بعض شيوخنا قوله او بنصفه اي ان تركها بعذر **اج** **مشتال**  
او ما يقوم مقامه اهله اي زوجته وسيدته والاشغال غير الزوج مقيس  
على الزوج بين الزوج وغيره يستثنى من ذلك الزاني فلا يطلب منه  
ذلك **مرصوم** وانظر مع ان التصديق المذكور مطلوب **مشتال** في حق  
كل من اتى معصية وصرح والوطي بعد الا تقطاع الي الطهر كالوطي  
في اضرار الدم فتصدق بنصف دينار وكلامه هنا في التصديق وما سبق في الحرمة  
ويقاس النفاس على الحيض **مشتال** ان النفاس يساوي الحيض الا  
في ثلاثة اشياء احدها ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب  
لشوته قبله بالا نزال الذي جعلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة  
والاستحرام ولا يتعلقان بالنفاس خصوصهما قبله **مشتال** والولادة  
ثالثها ان اقل النفاس لا يسقط الصلاة كما نقله ابن الرقعة عن البزنجي  
واقوه اذا قل النفاس لا يمكن فيه استغراق وقت صلاة ولا كذلك  
الحيض **مرصوم** راجع وذكره ان يتصور سقوط الصلاة باقل النفاس فيما  
اذ اجبت وفاقت اخر الوقت وقارنت اقل النفاس الا فاقته فلا تجب  
صلاة الوقت ان كانت لا تجمع مع ما بعدها **لانه** ووطي محرم  
لا ذكاي اي لا ان الحيض مستقذر من تن يلوث ذكر الوطى ومثله اللواط  
وامتزجته عن الوطى المحرم لذاته وهو الوطى في نهار رمضان  
فانه موجب للكفارة بالشروط الاتي الكلام عليها **مشتال** فلا كفارة  
بوطئها اي فلا تصدق بدينار ولا بنصفه وليس المراد انه لا كفارة  
عليه في نهار رمضان اذا وطئها بل عليه الكفارة الفطرية حتى لو كان  
الوطى في بهيمة فان الكفارة تجب عليه كما ساق **مشتال** ولم يمكن صدقها  
بان لم يمتنع من طهرها زمانا يمكن حدوث الحيض فيه واخبرته  
به فتصدق لكن مع يمينها وان كذبها اي وان حلفت فلا كفارة  
وان لم يكذبها ولم يصدقها فالا وجه طهرها الشك ثم روض

قوله

ولا يكره طهرها الا وكانت اليهود اذا طهرت المرأة فليعلم له بوطئها ولم  
يسكنوها في البيوت والنصارى يستحون كل شيء حتى الوطى فحلت هذه الشريعة  
من الافراط الواقع من اليهود والتفريط الواقع من النصارى **مشتال** والثامن الاستحرام  
اي بالمباشرة وفي بعض النسخ والاستحرام بالمباشرة بوطئ او غير ذلك بعد الوطئ  
من ذكر الهام بعد الخاص وليس الاستحرام والمباشرة العموم والخصوص الوجهين  
يختصان في مباشرة شهوة ونفرد الاول في النظر بشهوة والثاني  
في لمس بلا شهوة والتحریم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر  
ولو بشهوة اذ ليس هو اعظم من تقبلها في وجهها بشهوة **مشتال** في الحيض  
اي الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه اي الفرج **مرصوم** راجع الى الوضوء ما فوق  
الا زار اي غير ما بين السرة والركبة **مشتال** وحض مفهومه وهو تحريم  
ما بين السرة والركبة عموم الحديث الاخر المشا من جميع البدن قل  
افصح اي بكسر الشين افصح من فتحها **مشتال** بهما اي السرة والركبة وباقي الجسد  
وبالمباشرة لا لا يخفى انه لم يذكر المباشرة فراجع قل نعم **مشتال**  
مذكورة في بعض النسخ كما مر **مشتال** ما بين السرة والركبة اي سرته وركبته  
او قوله والصواب فيه اشعار بان عموم عبارة الاستحرام فيها خطأ  
ليصدقها **مشتال** ما بين السرة والركبة باليد وهو غير صحيح **مشتال** وعدم عليه  
تمكيتها وكذا عكسه قل ارتفع عنها سقوط الصلاة فيلزم منها فعلها  
او قضائها ولو غير **مشتال** بغير هذه العبارة كان اسبب ولا حاجة لقوله لزم  
امكانه قل اي لانه حيث انقطع بفوات كونه حيفا الا ان قال فهو من زمن  
امكانه اما ما ليس في زمن امكانه الحيض فليس حيفا الا ان يقال ان ذلك بمنزلة  
امكانه عاداتها بخلاف ما لو انقطع قبل مضي عاداتها لان تحريمه بالحيض  
الاشارة الي ان الحيض جهتين جهة خصوص كونه حيفا وعموم كونه حدثا  
وحرمه الصوم من الجهة الاولى وقد زالت فصار قل وقد زال اي  
الحيض **مشتال** وغير الطلاق اي لانه يحرم حال الحيض والنفاس ستره كونه  
معوطن فتدبر اقرارا مطلقا بلا عموم منها **مرصوم** غير الطهر وهو  
الفصل او التيمم المذكوران قبله **مشتال** فتدل العبارة الى ان يقال لم يزل الطهر وهو  
غير الطهر او لم يزل قبل الفصل او التيمم غير الفصل او التيمم ولا يبين ما في ذلك

يعنون

ارادهم



من التعلقات على الشيء قبل نفسه وقد منع الشيء في هذه العبارة ما في الصحيح وقد  
يقال ان انضمام الظهر الى الصوم والطلاق سهل ذلك او المراد بالحل دخول وقت  
الظهر قبل فعله في حرفة ما قل يعني انه يحل قبل فعل الظهر الطهرات  
يدخل وقت الظهر قبل فعله وقد يقال هذا جار من كل شيء واجاب عن ذلك بان  
الظهر الاول مبهم والثاني معين اما ما بعد الاستماع كالصلوة والطواف  
وقراءة القرآن الا برضاه وعند الحنفية يخرج الجمع وان لم ياذن لها اذا وجدت  
محرما لان حقوق الزوج لا تظهر في الفروج فلا يجوز في اي مالم تحف عوده فان  
والظهر اذا انقطع لاي وطهرت فلا يجوز في اي مالم تحف عوده فان  
خافت عوده استحب له التوقف في الوطء لبقاء طهره من عودته فان  
اي ذكر اكان او انثى او حنفى وذكر ما يجزم على الجنب ومليح على المحرم  
هنا استظهر ان لان محل المحرمات على الجنب باب الغسل والمحررات على المحرمات  
باب النواقض كالانحاف خمسة ايمنه مسامحة لانه عدسة  
الدم الا ان يقال معفو عن الحد لا يفيد كسر او انه لما كان متعلقا بالمس  
والحل وهو المصحف واحدا واما الصلاة وكذا خطبة الجمعة  
وسجدة التلاوة والشكر وتعد الصلاة وغيرها مع الحديث كسيرة يكفر  
مستحله في الحديث الجمع عليه لا كس وليس كما مر وقراءة القرآن اي  
لمسلم غير النبي عليه ما ياتى قل وتقدم عن ع من حرمة القرآن على النبي  
حال الجنب فراجع خبر النبي ان مراده الجنب فساير الانبياء كذلك  
على ان هذا الحكم في شريعتنا ولا نفهم حكمه فيما قبلها وما ذكره الشافعي من  
الاحكام هنا مكر مع ما تقدم ذكره او غا لبه قل وضابط الملك العرف  
ولودون قدر الطائفة فيجزم كما خطه من نفل عن قل وفي جرح عاب  
المترجم ويحصل الملك بزيادة على الطائفة والمقتر ان يكفى فيه اقل محر  
في الطائفة فاصفها في المسجد ومنه رتبته والرجعة السابعة النسيطة  
وهي سكوت الحائض والجمع رجاب مكلبة وكلاب لوفتها وهو كثر الجمع  
رجب ورجبات كقصية وقصب وقصبات مصباح او التردد لا من  
التردد المضمر ان يدخل لافذ حجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوفه  
مخلف في ما لو دخله مريدا الخروج من الباب الاخر ثم عثر على الرجوع فله

ان يرجع اسم العبور وهو الدخول من باب والخروج من آخر فهو  
جائز لكنه لغبر غرض كقرب طريق خلاف الاول كما في المذهب ومكره  
كما في الروضة سم والمعمد الاول بخلاف عبور الحائض مع امن التلوين  
فمكره محدثا كما مر فانه يمكن ان لم يقرب فلا يحرم عليه لبقا لحرمة  
عليه بكونه مكلفا بفروج الشريعة وشمل ما ذكر الذكر والانثى والحائض  
نعم يقيد الحائض بوجود حاجة لها اي واذن مسلم وبعدم التلوين  
قل الا ان يكون الحاجة فلا بد من شرطين الحاجة والاذن  
وهذا هو المعمد كما في شمس روج واقربه مشايخنا خلا لما في حقه قل من  
الاكتفاء بلصدهما فان دخل الكافر من غير اذن ولا حاجة عزر ودخولنا  
اما كنهم كذلك لا ككل اي وتعلم حساب ولفة فلا يجوز سم  
مسلم مكلف ولو فاسقا بخلاف الاذن في دخول الدار تقظا للمسجد قال  
سم نعم لو اضر الصبي الكافر ان مسلما بالفا اذنت له في دخوله للمسجد فيجوز  
جواز اعتداده ان اكان مامونا كما لاذت في دخول الدار اي فيها على حد سواء  
فتا مل الا ان يكون له حضومة لاي فلا يسترط الاذن من العلم كما هو  
صريح كلامه كما مر ثم قال ويظفر ان جلوس مفت لا فتا كذلك اي  
في هذين فقط لا يتوقف على الاذن تنبيه خرج بالمسجد فيجوز الانبياء  
فلا يجوز له الاذن في دخوله مطلقا تقظا لها سواء كانت بالمسجد ام لا  
فتا مل وهو المسجد مما فوقه الى السما السابعة وما تحته الى الارض  
السابعة نعم ان كان فوقه او تحته علوا وسفلا قبل وقته لم يجز ومنه الا  
بعد زواله وان اعيد قل واقربه اج ومقتضى قوله لا بعد زواله انه اذا ازيل  
كلم بالمسجدية لذلك هو اوفيه نظر لقصر الحكم على ما عدا ذلك المكان الا ان  
يقال ذلك كما نفع وقد ذكره دخول المسجد الى ملكه فيه وكذا ايض من  
خصايصه صلى الله عليه وسلم قراءة القرآن مع كتابته كاذكروا والنظم انه  
لم يقع منه وعبارة قل على القريب قوله على الجنب اي المسلم غير النبي في القراءة  
والسجدة والملك قال بعضهم وهو مسلم من الملك فقط او تقدم مثله عن  
ع ش وتقدر عليه لخروج اي عسر عليه اخذ ما بعده قل او عاب  
ماله اي وان قل كدرهم ع ش ولوم يجد الجنب لما مثل الماشية فيما تقرر

عظيم



راجح يتيم ودخل في قايده التيم بخير الدخول له اي المكث ولو صلى به  
صلاة قبل الدخول صح ايضاً والا اي وان شفع عليه ذلك اوله جدران  
يفرق به ولا من يماوله المام المسجد اغتسل فيه اي ويفتقر المكث  
ثم بقدر الحاجة فاذ لم يكن مكث جاز قطعاً قال عن البقوي انه يتيم  
ولا يفصل فيه لان وجود المام في المسجد مانع شرعي والحاصل ان البقوي  
قال انه يكفي التيم ويدخل المسجد للصلاة مثلاً ولا يفصل فيه لانه ليس محل  
للاغتسال ووجود المام فيه كعدمه كمن هذا في كاعرف من كلام الشافعي  
جواز الدخول اي بعد التيم كما اشار اليه قال لك مستقاً ان نقل المام  
ليقتل به او للشرب وفي بعض النسخ الاستقاة بالثبات التا وهو خطأ  
يدرك بادي تامل ارج ولعله لانه طلب السقي لكنها لا تناسب قول  
انه لها بقدرها على هذا التفصيل اي على ما اذا شقق عليه الفصل  
خارجه فان عن الامام احمد رضي الله عنه ان الجنب ان مكث في المسجد  
لكن بشرط ان يتوضا ولو كان الفصل يمكنه من غير مشقة هـ عني علي م ر  
اصحاب الصفة وهم زهاد من الصحابة فقرا عزب با جمع اعزب يا ووت  
مسجد صلى الله عليه وسلم وكان ابو هريرة عن عريفهم وكانوا يقولون  
ويكثرون في وقت سبعين وفي وقت غير ذلك قال في قول ويقال انهم كانوا  
ان يمانية هـ في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم حرم  
النوم فيه اي في وقت التيق فقط ويجب تمكينه ويزيد تنبيهه  
من نام في خوف الصف الاول او امام المصلين ولا ينبغي التصديق في المسجد  
ويلزم من رآه الا نكاحه عليه ومنعه ان قدر ويكره السؤال فيه بل يحرم  
ان شوش على المصلين او شى امام الصفوف او تخطى رقابهم ويحرم  
الرقص فيه ولو تغير غوشبابة ويحرم النط فيه ولو بالذكر كما فيه من  
تقطيع حصره وايداعه هـ قال وهي الصلاة وفي الحديث لا يقبل الله  
صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول والفقول يضم الفين المجهة الحمد  
وصندوق بفتح الصاد وضمتها ويقال بالسين والزاي ففيه ست لفات  
ومثله كرسى وضع عليه هـ زاي اي يحرم من جميع الكرسى بشرط ان يكون  
عليه المصحف على المعتدل خلا فالسموح ل وهذا في الكرسى الصغير المعتدل للمصحف  
نقط

فقط الجريد او الخشب اما الكرسى الكبير الذي يقعد عليه القاري فلا يحرم  
الامس الدفتين الساترين للمصحف وهو فيها لانهما كالصدوق آدم  
اي جلد ولا بد ان يكونا معدين للمصحف اي وحده ولم كلامهم لافرق فيما اعد  
له بين كونه على حجة او لا وان لم يعد مثله عادة وهو قريب شام وقوله اعد  
له اي عرف الخرج نحو الخراب هـ ارج والعلاقة اي اللابقة لا طويلة جدا  
قل اي فله يحرم من الزايد حيث كان طولها مفراً لم يحرم مسمايات  
لم يكن ما ساء للمصحف لدرس ولو على جدار فيخدم منه وعليه فهل  
يحرم من الموضع كما في الخالي من الجدار كافي للوع فيه نظر والمجهه اسنه  
لا يحرم هـ سم ارج ورقه اي مثلاً فالافراق كذلك حيث عدت تحية  
عرف وان كثر المكتوب فيها بل نقل عن الشافعي ولو جمع القرات هـ قل وما نقل  
عن الشافعي قال ارج وعلى ما نقل عن الشافعي فتكون من في قولهم شى من  
القران للبيات لا للتبويض غير ان كونها للتبويض اظهر في الفرقه  
للتبرك والعبقر بقصد الكاتب لنفسه او لغيره بله اصر حال الكتاب  
والا فقص المستاجر ولو قصدت التحية بها للدراسة تغير حكمه من  
الحرمه الى الحلال وعكسه ويظهر في التحية ما لو كتبها في وهو لم كلام الشافعي  
وصرح به ابن عبد الحق ومنها بعضهم له قال وكوشك هل قصد الدراسة  
فيحرم او التحية فلا قاله الجربان بن نظر اليه فاعرضه الاحمالين فيبقى امر الحلال  
قال شيخنا والذي يفهم من كلامهم الحرمه فقد قالوا وكوشك في التفسير هل هو  
اكثر او لا انه يحرم اذ هي الاصل ولا يصار للحلال بيقين هـ ارج والكتاب  
بالجر عطف على التحية الى هو قل ممنوع من الصرف للعلمية والجمه ولم  
يامر حاملها بالمحافظة على الطهارة لانه المقصود منها المراسلة لا الدراسة  
لكرور جمع حوز بقود ونحوه لا اصعبه وان لف عليه خرقه ولا يلبسه  
كان لف كنه كالعود قل ويحرم المس بما زاد من كنه عن يده اخذ من قولهم  
لوف كنه على يده وقلب بها حرم عليه لانه منسوب اليه ومتصل به  
فكان لم عام اجزائه هـ ولو اخذ له ائمة من فضة ونحوها لذهب لم يحرم  
من المصحف بها هـ قاله الاستموني في بسط الانوار ويكره في قال ابن  
العماد ويحرم الاستناد لما كتب عليه منه على جدار بان جعله خلف ظهره



اما اذا كان فوق راسه فالنظم انه لا يحرم الاستناد الى الجدار المكتوب فيه  
فراجعهم سم وليس الثوب ولو مع الجنازة ابتداء الى ان مضطه  
حيث تذهب حروفه قبل واكل مبتدأ خبر كسب لاجراة فيه  
فلا فرق بين الاكل والشرب من هذه الحيثية وان فرق بينهما من حيث ان  
الكتابة على الطعام مكروهة بخلافها على ما الشرب فتأمل ويكره  
اصراق الا اني ما لم يكن فيه تضييع مال بلا عرض والاصرم وعليه هذا في كسب  
من منع صرف كتب الكفار لما فيه من اسما الله ولما فيه من تضييع المال من  
اصراق خشب اي مثله فالورق كذلك وعجم وطى ذلك قال  
وعليه حمل تحريف عثمان لا وقد قال ابن عبد السلام من وجد ورقة فيها  
البسملة ونحوها لا يجعلها في شق ولا تحرق لانها قد يستقطق فتوقها وطريقه  
ان يفسلها بالما او يحرقها بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تفرصه للامتهان  
هـ ثم الروض واذا تيسر الغسل ولم يجئ وقوع الفسالة على الارض فهو  
اولى والا فالتحريف اولى ولا يجوز تحريف الورق لما فيه من تقطيع الحروف  
وتحريف الكلم وفي ذلك اشارة بالكتاب قال العبادي في ثم القاب  
افضل مشايخنا في جعل لوح القرات بالبرصاق كما صرت به العادة في المكاتب  
فاطلق بعضهم حرمة ذلك وبه صرح ابن العماد وبعضهم جوز وفصل  
بعضهم بين ان يصف على اللوح فيجزم وان يصف على خرقة ثم يحرقها  
فيحمل وقال في ثم المذهب ولا يمكن الصيانت من محو اللوح بالافدام هـ  
بحروفه لا بطاهر من متنجس اي لا يحرم منه بوضو طاهر من بدن  
متنجس لكنه يكره كما في المجموع فاذا اتجس كقطلا اصبع منه فمس به  
الاصبع المصحف وهو طاهر من الحدثين حاز اوضاع اي بغير الفرق  
والتلف كاخذ سارق مسلم فاندفع الاعتراض بان نحو الفرق ضياع كتب  
علم اي محترم فان ظاف عليه سرقة او غيرها جاز توسله والا فلا قال  
الزركشي ويحرم مد الرجل اليه من القرات او كتب العلم سم  
ويندب كتبه وايضا قال سم قال النووي وبين القيام المصحف ويسن  
تطيله وجعله على كرسي وتقبيله واستدل السبكي على تقبيله بالقيام  
على تقبيل حجر الاسود ويد العالم والصالح والوالد اذ من المعلوم انه اي

المصنف افضل منهم قال الدمشقي ومقتضى مذهبه كراهة اخذ الفال منه  
وهكر العبادي ان من استعار كتابا فوجد فيه غلط لم يجز اصلاحه او مصحفا  
وجب وقيد اليقين وغيره بالمملوك اما الموقوف فيجوز اصلاحه  
ونقطه وشكك ان صيانة له من اللحن والتحريف من منه وكذا حصله  
بالاولى والفرق بينهما وبين القراءة وجود الامتياز فيها والاستيلاء بخلاف  
القراءة بحام اي في حمام والاكراهة هذا شامل لما يفعله السواك من  
القراءة في الطريق وعلى الاعتبار فيها التفصيل المذكور اي فان التفرع عنها  
كرهت والا فلا كراهة اذ ليس القصد اهانته القرات والاصرم بل ربما كانت  
كفرا والله اعلم بل يندب اي المنع المتعلق بالدراسة ولو لم يكتب  
اوله في اخر ولو التبرك فيما يطره فلا ابن العماد سم فيجزم  
تكميله اذ لم يثبت تقليمه منه فان تاتي تقليمه منه لم يضر شيئا  
منه اذ ارقبه الولي او نائبه بحيث يمنع من انتهاكه هـ سم ايج فهو  
افضل اي فالذكر افضل اي قال اشتغال بالذكر مخصوص بوقت معين او بحمل  
معين افضل من الاشتغال بالقراءة في ذلك الوقت فالصلاة بين الامتثالين  
لا بين القراءة والذكر مثله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم طابت  
ليلة الجمعة فالاشتغال بها افضل من الاشتغال بقراءة لم تغلب تلك الليلة  
اهـ سم منها اي القراءة المفرومة من القرات ولو قال منه كما انشأ  
تسليمه الا ذكرا المطلوبة في محل مخصوص افضل من غيرها فيه اي بالاولى  
مما ذكر ولو تعارضت خاصات كالتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
ليلة عيد هي ليلة جمعة روعي الا قل فيقدم التكبير في هذه قال  
وان يستقبل اي القبلة وان يركب الكوه من صفة العارفين قال  
تق وغرو لا اذا كان يكون وغيره هم خضعوا وطريقه في تحصيله  
ان يتأمل ما يقرا من التهديد والمواعيد والمواثيق والعهود ثم  
يتفكر في نقصهم فيها فان لم يحضر خربت وبكافيك على فقد ذلك فانه  
من المصائب قال في الاذكار ويندب التباكي لمن لا يقدر على البكاء  
هـ الروض والقراءة نظرا في المصحف افضل منها عن ظهر قلب اي  
لانها تجمع القراءة والنظر في المصحف وهو عبادة اخبر قال في الروض و



يندب اصفا اليه لما روي الشيخان عن ابن مسعود قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ علي القرآن فقلت يا رسول الله اقرأ عليك وعليك انزل قال ان احب اليك اسمي من غيري فقلت عليه سورة النساء حيث انزل هذه الآية فكيف اذا اجئنا من كل امة بشهيد وشهيد بك علي هو شاهدك قال صلبك الالهات والتفت اليه فاذا هو عيناها تذر فان مرحومي وان يجلس لعل المراد ترك نحو الاضطجاع والافعال بقول بعض اهل العلم ان القراءة قايما اكله قل وتحرر بالثاء وتبطل به الصلاة ان تعد وغير المعنى قل ما ورا السبعة اعتمدت بخاتم مرحوم ابو عمرو والرفع خبر مبتدأ محذوف وبالجواب لا من السبعة وهو المشايخ وكل واحد منهم راويان وكذا بقية الفصح المذكورين وان كثير اسم عبد الله وابن عامر اسم عبد الله والكسائي اسمه علي من السبع الاولي والاول من السبع قل مرتبطا بالاولي وذلك كصوب آدم وكلمات في فتيل آدم من ربه كلمات اورفها بكسر الهمزة ومثلها عكس الكلمات او عكس الحروف بل اولى لانها اسهل للتعليم ولان التعليم يقع متفرقا بله علم بان لا يعرف معنى الفلكه او معنى كلماته او معنى تركيبه ونحو ذلك قل كبير اي ان كان هذا البلوغ وان حفظه قبله قل والدعا بعد اي بعد صوته ويتأكد صوم يوم ضمه كما قاله المناوي ويجوز وضع المصنف في رف خزانة ونحو ترصير في رف اعلامه ويحرم وضع المصنف على الارض بل لا بد من رفعه عرفا ولو قيل له بخط اليد ان خط اليد اصلها صلوات تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ففي فعله من صلى اذا دعا كالزكاة من زكي كتبنا بالواو على لفظ النظم اي الذي لم يحرر وانما لم يحرر المحصور بها لا شئنا له علي الدعا وقبل اصله صلى حركة الصلوات لان المصلي بفعله في ركوعه وسجوده واشتهار هذا اللفظ في المعنى الثاني الذي هو الافعال المحصورة مع عدم اشتهاار في الاول اي الدعا لا يندفع في نقله عنه وانما سمي الداعي مصليا تشبها له في خشعه بالراكم والساجد بيقاوي وهي لم مصدر اما المصدر فهو التصلة اي كتاب بيات حقيقتها

و  
ب  
هـ

حقيقتها وكيفيتها وكما وما ينطق بذلك وهي افضل عبادات البدن الظاهرة ففرضها افضل الغايبين ونقلها افضل النواقل وافضلها الجمجمة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة لما ياتي بخيرها والاعمال مطلقا وتضمنها كما هي فعلية بمعنى الامم او باقية علي معانيها لتضمن الصلاة معنى العطف لقوله لتضمنها الجواب ثا فان كان الالف ان يقول او لتضمنها بشرائط مخصوصة ليس هذا من تنحله التعريف لان شروط الشيء خارجة عن حقيقته صلاة الاخرى اذ لا اقوال فيها فتدخل صلاة الجنازة اي بقوله في الغالب اذ لا افعال فيها صلاة الاخرى التي لا اقوال فيها كما مر ومثلها صلاة المريض وقد يقال لاجابة لقوله غالب لان صلاة الاخرى فيها بدل عن الاقوال وهو الاشارة بلسانه وشغفه اليها ككثير هذا اخص بمن عرض حرسه واما صلاة الجنازة فالقيامات فيها افعال وصلاة المريض فيها اجزا الا ان كان عليه قلبه ففيها فعل القلب فله حاجة الي اعتبار الغالب في هذه الثلاثة علي ان اعتبار بدخل سجود التلاوة والشكر فالمراد اقوال وافعال ولو كانا أو التعريف باعتبار وضع الصلاة شرعا فله يضر عرض ما منع خدس ومرض وقوله لان قولهم اقوال وافعال اذ اكان علته لقوله بخلاف سجود التلاوة والشكر لا تقع لانه يقتضي اوجاها لا اضراجهما فان كان علته لقوله فقد دخل صلاة الجنازة مع كونه كان المتبادر علي هذا ان يقول وتدخل صلاة التلاوة والشكر بكون الاقوال والافعال بخلاف سجود التلاوة والشكر بغيره علي كون الاقوال والافعال للغالب كما ينبغي منه فان ذلك يقتضي ادخالها لا اضراجهما فكيف يتأتى قوله بخلاف فان كان الصواب استقامته وكان مراده ان صلاة الاخرى لما كان فيها افعال متعددة وصلاة الجنازة فيها اقوال متعددة كيف في ادخالها النظر للغالب واما سجود التلاوة والشكر لما كانا فلهما وحدهما حرجا بصيغة الجمع لان كلا من التكبير والتسليم خارج في معنى فعل واحد فله تدخل في الاقوال والافعال وعبارة ثم رر وعرض بان الالف التعريف غير مانع لدخول سجود التلاوة والشكر عليه مع انها ليسا من انواع الصلاة



وغير جامع ايضاً يخرج صلاة الاخرى فانها صلاة شرعية ولا افعال فيها قال  
 ابن العماد بعد ذكره الا ان اول هذا اعتراض عجيب فانه التعبير بالا افعال  
 يخرج لذلك فان سجدت التلوة والشكر فكل واحد مفتوح بتكبير مختتم  
 بتسليم وغيرها افعال ايضاً والتعبير بالا افعال يخرج له اي للاول ايضاً  
 واما صلاة الاخرى فلم يرد لندرتها بحرفه كغيره في خروج التكبير والتسليم  
 نظر فانهم صرحوا بانها ركعتان وايضاً لو كان ما يفتح به النبي ليس منه  
 ثم خروج النية عن ماهية ساير العبادات كالوصوف فتأمل يشمل الوجوب  
 والمندوب هذا هو الظاهر خلاص قول قول المالك الواجبة فقط هـ لانه بعد  
 خروج المندوبات عن معنى الصلاة وعلى كل يخرج سجدة التلوة والشكر  
 اذ لم يشتمل على تلك افعال واجبة فتأمل على سبيل الكل صوابه لمقاط  
 لفظ اسم مع ان لفظ كل لا تدخل عليه لام التعريف في الصحيح قال وقد  
 يجاب بانه من اضافة الصفة للموصوف اي الكل المسمى كذا قاله بعضهم  
 وهو فاسد وكذا قول اجماع الا اضافة البيان به نعم ان اراد بالاسم  
 المسمى مع فليتامر وافضل عطف على معلول الصلوات  
 المفروقات اي بصفة الجمع وهي اولي لفظاً بقوله ضمن من غير احتياج  
 الى جعل السلام في الصلاة للجنس هـ المفروقة هي امالة فلا ترد  
 المندوبة في كل يوم وليلة ولو تقديراً في شهر ايام الدجال وصحبة  
 الشمس من مغربها بالضرورة اي علمها من الدين صار كالضرورة  
 وهو ما لا يتوقف على نظر واستدلال والمراد به ما لا تجهله العامة  
 والخاصة حافظوا فيه ان المحافظة لا تؤخذ من الالة الشريفة  
 وفيه ايضاً ان السنن ليست بواجبة ولا تؤخذ من الاثر الذي هو للوجوب  
 فكان الاول ان يقول اي امتثالها معلومة من الدين بالضرورة  
 وفرضت ركعتين ركعتين الا المغرب فلم يزل يصليها كذلك شهر او  
 اربعين يوماً ثم امر بالزيادة الا في الجمع والمغرب هـ فتح الباركي  
 وعن شيخ شيوخنا لخي المغرب فرضت ركعتين ثم زيدت ركعة  
 هـ اجم فرض الله علي امتي وفي رواية علي وعلي امتي والمراد امة المؤمن  
 لان الكفار محجوبون بفروع الشريعة حتى جعلها في اي صفة في حقها

بيان  
 افعال ووجوب

طالع

صلي

١٤  
 من

صلي الله عليه وسلم خلافا للسيوطي قال لا الا ان تطلع قال قل لا يخفى  
 ما في هذا الا استثناء من الاشكال كما يعلم من محله هـ ووجه الاشكال ان قوله هل  
 علي استغفارهم عن الواجب فقوله لا كاف في جوابه وقوله الا ان تطلع لا يصح هنا  
 من غير الواجب كونه ايضاً غير واجب لكنه يدل على ان التلوة يلزم بالشروع وبه  
 اخذ بعض الائمة وتجاب عنه بان الاستثناء منقطع واعلم انه وقع في نسخ  
 لفظة قال في قوله لا تطلع ولعلها سبق قلم لانه يعني عنها وقوله لا تطلع  
 والصحيح نعم معتمد ولم تدخل في كلامه اي لانه لم يذكرها وانما ذكر  
 الظاهر فقوله لا حاجة للاستدراك لانها خاصة بوضعها اتفاقاً لا بفيد  
 الجواب عن الايراد لان من بين الحسن بالظاهر وما بعده وردت عليه الحجة  
 فلا يحسن الجواب عنه الا بما ذكرنا انه مبني على ضعف بتزول البدل  
 منزلة المبدل كما مر في الحديث بقوله فمن الله على امتي ليلة الاسرا  
 من ثم المستدل للرافعي المسمى بالرافعي والمستدل له امام الشافعي وهو  
 مجلدات فمخات كانت صلاة ادم وهل كانت على وجه الوجوب او النذر  
 كل محتمل ولعل وجه اختصاص كل منهم بالوقت المعين له انه قبلت نوبته  
 فيه او حصل له زوال الكربة او العناية فيه والشاكا كانت صلاة يوشن  
 قال السيوطي الثابت في الاثبات الصحيحة ان العشاء خصصة لم يصلها احد  
 قبل هذه الامة هـ وقال العمادي الاصح ان العشاء من خصوصياتنا وعليه لجمع  
 الله لنا صلوات من قبلنا وشرفنا بالزيادة عليهم بالعشاء ولا ينافي في هذا  
 ما في الخبر من قوله والعشاء كانت صلاة يوشن لانها على الصلاة  
 اللغوية او صلاة غير هذه فليتامر وجمع بعضهم بان المصطفى صلى الله عليه  
 وسلم اول من صلى العشاء الي ثلث الليل او نحو واما الرسول كما يروى يصلونها  
 عند غيب الشفق وفي ثمة عجب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الامة  
 فالصبح لادم والظهر لابراهيم والعصر ليعيسى ركعتين من ثمة  
 اي كفارة لما نسب اليه وركعة عن امه اي كفارة لما نسب اليها والعشاء  
 خصت بها هذه الامة والرافعي خالف في بعض ذلك فجعل الظهر لداود والمغرب  
 ليعقوب هـ ونقل بعض الحنفية ان العشاء صلاها موسى ونقل ابن التيمية  
 ان العصر للمعزير فلما حصل ان الصبح لادم من غير خلاف فيها والظهر لداود



وقيل لابراهيم والعصر ليمان وقيل ليونس وقيل للعزير والمغرب ليس  
وقيل لداود وقيل ليعقوب والعشا لموسي وقيل ليونس وقيل لنيب وضفت  
بها هذه الامة وهو الامم كسر هـ اجم اي صلاته كذا فعل الله هنا وفيما يات  
وفيه اضافة الشيء الى نفسه لان الظاهر اسم للصلاة وكذا ما ياتي بدليل ما ذكره  
بقوله وسببت اني بدليل قول الله وقتها فلا تسكت عن هذا التفسير كان  
اول الا ان يقال هو تفسير باله وضع والاضافة ببيان فتأمل هـ قال  
الاول انه حصل التصريح في هذه العبارة تفيد ان التصريح بما ذكره ورد في بيان  
غيره كالرمل في صريحة في خلافة فقد قال ر و اضا بدا بها وان كانت اول  
صلاة حضرت الصبح لاحتمال ان يكون حصل له التصريح بهذه العبارة صريحة في مخالفة  
فليتأمل هـ اجم الموافق جمع مبهقات اصله موقات من الوقت وهو لغة مطلق  
الزمن واصطلاحا جزء من الزمن محدود الطوفين وانما بدوا بالموافقة  
لانها اهم شروطها لان بدو لها يجب اراد بحين فسموت لانها المشهور  
وبعضهم اعكس هذا في المساو العشا فقال اراد بحين فسموت العصر وبمشيا  
المغرب والعشا قال قال وهو لا نسب هـ ولم يظهر وجهه وعيا علق  
علي حين تسموت وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض جملة اعتراضية بين  
المعطوف والمعطوف عليه اثنتين جبريل اي كان اهما عالي ولا ينافي انه  
افضل من جبريل عليهما الصلاة والسلام اجماعا لانه لا مانع من ان يوم الفضل  
الفاضل وشروط الامام عدم الانوثة لخصوص الذكور فلا يرد ان جبريل  
لا يوصف بذكورة ولا انوثة كسائر الملائكة وذكره في الحديث ان هذه الصلاة  
كانت بركوع على الهيئة المعروفة خلا فالت قال انها كانت بلا ركوع فراجع هـ  
وكان الفيل في الظل الشراك اي سير الفيل اي دخل وقت  
افطاره انما قدر ذلك لان الصوم اذ ان لم يفرض هـ اجم فلما كان الغدا الح  
استشكل بان الصبح في الصلاة الاولى كانت في اليوم الثاني وفي الصلاة  
الثانية في اليوم الثالث قلت مراده بقوله فلما كان الغدا المرة الثانية بدليل  
الذي جبريل عند البيت مرتين هـ اجم وقال قال هو كناية حال ما ضيقه ولعله  
جواب عما يقال هذا الخبر به النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقوعه فكان المناسب  
ان يقول فلما كان الامس وحاصل الجواب انه عبر بالغدا كناية الحال الماضية  
وهو

وهو ان يفرض ما وقع في الماضي واقعا الا ان فليتا مل وقوله وفيه ان الغد من  
طلوع الشمس اليه وفيه دليل على ان الغد من طلوع الشمس فالصبح من اليوم الماضي  
ولذا قال فلما كان الغد صلي في الظهر كذا ولم يقل صلي في الصبح لا وقال هذا  
وقت الانبياء قبلك واستشكل بان هذه الخمس لم تجمع لغير بني اسرائيل عليه  
وسلم لما مر ان الصبح لادم اجم واجب بان قوله وقت الانبياء او على الاحمال وان  
اعتنى كل منهم بوقت هـ وقوله الا نبيا الا لك واللام ليست الا شتقاق بل  
للعهد هـ اجم والوقت ما بين هذين الوقتين اي ما بين صلاة اول الاول  
مما قبله وملاصق اخر الثاني مما بعده والشي من التقدير الذي تتوقف صحة  
الكلام عليه خصوصا في وقت المغرب قال علي الجلال وهذا جواب عما يقال  
هذا التعبير يخرج نفس الوقتين كاشع يقتضي ان وقت الفلاح من  
الظفر ثاني يوم هو وقت الشروع في العصر اول يوم فلا يطابق المذهب وهو عدم  
استثناهما في وقت قال قال فلما قال كاشع في العصر عقب ذلك مستقيما واجب  
بانه لما لم يكن بينهما واسطة استثنى بينهما الا يقال حتى صار اخر اولها كانه وقت  
اول ثانيهما لان عبارة الامام ينبغي الا عت بتوصيفا ما امكن هـ تبهم  
جواب لما يعني الا يفيد ان وقت الزوال ليس من الوقت خلا فالمقتضى  
كلام المصنف قال وعبارة التمهيد وقت ظهر بين وقتي زوال وزيادة مقير  
كل شيء مثله غير ظل استوي الا وهو الزوال اليه اي الوسط وذلك  
اي الزوال في الظل قال وذلك بتصور اي حدوث الظل بعد عدمه يوجد ان  
قال في الملوك ايام الستة فيه يجوز وانما هو من مكة قبله بنيف وشرب يوم  
و بعده كذلك هـ قال فان ذكر السبوي لظل الا ستوافق الة قليم المصنف  
اذا ما مرتبة على الشهور القبطية لكونها لا تختلف من قوله  
جمعتها في قول المشرعي هـ جمعتها طره جيا ابدعي فهذه اثني  
عشر صفا كل حرف من الشهور القبطية قاول الا حرف العا ولها تسعة من  
العدد والاول منها علي ما ذكره طوب كناية مرفه لعدده وهو تسعة اقام وهكذا  
البيضة فترا القاعة عليها الدفول وقت العصر وايضا ذلك طوبه امشير  
برمهات خمس بونه ايب مري نوت بايه هاتور كيهك  
برموده ا ا ا ع ا ا ا ا

هذا



قوله في التكميل لا تفهم على قوله في الظاهر قبل الزوال أي أو معه  
فلو شرع في التكميل لا تفهم على قوله في الظاهر قبل الزوال أي أو معه  
بعد ظل الزوال صوابه الاستواء وكذا قول الشافعي الموقوف عند الزوال أو شافعي  
كعود مستقيم القائمة على أرض مستوية وقول من الخط لا حاجة إليه قال  
فهو قبل الزوال في نسخة الاستواء وهي الصواب وقال بعض محققين  
المتأخرين الأضعف قال الأكثرون لا حاصله إذا لم تكن أوقات ووقت  
اختار إلى آخر الوقت وابتداء من أول الوقت لا من آخر وقت الفضلة على  
الراجح إلى أن يصير مثله الراجح أن وقت الفضلة بقدر اشتغاله بما طلب  
لتلك الصلاة وفعلها وفعل غيرها مثل نفعه التقيد من الراجح ما تقدم  
من قوله إنه موصوفى ووقت حرمة استشكل بأن الحرمة التأخير لا إيقاعها  
فيه أنه واجب ويرد بان هذا لا يمنع سمية وقت حرمة بهذا الاعتبار  
ومثله يجزى في قولهم وقت كراهة فيما يأتي وإن وقعت أذبان أو وقع  
منها ركعة في الوقت ويجزى أي وقت الضرورة ووقت الحرمة ومقتضى  
قول الأثرين والقاضي لا تشاح وجه السامع أنفراد غلوا في وقت الجواز  
والأضيق وقت الضرورة والحرمة والفصل وهي الصلاة الوسطى على  
الأصح من أقوال كثيرة الزيادة أي وقت الزيادة على ظل المنزل الذي بقدر  
ظل الاستواء كان أخذ ما قبله مسمي بمجمل على وقت الاضيق رأي بالنسبة  
للصلاة والعشاء والصبح وعلى وقت الجواز في الظاهرين إذا لم يسمي ما بينهما  
اختياريا كما لا يخفى بل كراهة أي إلى الأصغر ووقت كراهة أي  
إلى الغروب بحيث يبقى من الوقت ما يسعها وإن قلنا أنها إذا لم يأت  
أدرك منها ركعة فأكثرت في الوقت وزاد بعضهم ثامنا وزاد بعضهم  
اسم وقتا تسعا يجزى في جميع الصلوات يسمى وقت أدراك وهو  
ما لو طرأ مانع كالحيض والحنف بعد أدراك وقت من الوقت يسع تلك الصلاة  
فإنها تلتزمه هاج ولكن هذا رأي ضعيف أي والأصح أنها إذا كانت قبل  
الشروع فيها مرس والمغرب مولدة زمن الغروب لأنه اسم زمان وله طهارة  
الصلاة المفروضة التي تفعل عقبه أي لا اختيار فيه بالمعنى الشامل  
لوقت الغفيلة كآيات ولو عبر به كان أولي قول وعبارة سم أي لا يريد  
على قدرها وقد متعلقاتها بخلاف غيرها كافي الحديث المار برفع  
قوله

قوله واحده بعروب لا فيه تغيير أعرب المتن والمراد الغروب الكامل  
الذي لا عود بعده سميت بذلك لفعلها عقب الغروب لا فهو محاذ من الطلاق  
المحل على الحال بزوال الشعاع هذا فيما فيه جبال أو فيه بنا فله منه  
زوال الشعاع من روس الجبال ولعل الحيطان وأما العماري فيكتفى بتكامل  
سقوط القرص وإن بقي الشعاع بمقدار ما يؤذن لوقال بمقدار إذا كانت  
كان أول لأن وقته معتبر في هذا لأن كذا قال بعضهم قلت له أولونه  
أذ قرأه المتن مينا للمفعول تفيد ذلك تأمل أجم وهو المسمى بوقت الغفيلة  
أي بالنسبة إلى المغرب خاصة لتعادها كما مر ولا يصح ذلك في غيرها ولا يخفى  
أن قول جبريل والوقت ما بين هذين الوقتين لا يصح فيها قال فليس  
فيه تفرض له غير مستقيم في وقت الفارق ولما كان كلام الشافعي في المغرب  
لا في جميع الصلوات بدليل قوله وهو محل النزاع أي بين كحديثه والقديم  
وهو ما روي عن النوري معتد بالوسط المعتدل إلى غالب الناس وهو  
الراجح قال لأنهم يختلفون في ذلك ويمكن حمل هذا الضيفه أذ يلزم  
عليه أخذه في الوقت باختلاف الناس ولا نظيره كمن صوب إلى معتد  
ولا يحمل على من علم أن بان تقدم مو الصلاة عليه أو المعنى ولا يحمل  
في عشاكم بل أشبهوا الشيع الشيعي ولعل هذا أقرب لسياق الحديث لأنه  
لأنه استدلال على أن المراد الشيع الشيعي وحمل كلامه أي التخييع  
وإزالة الخش أي من بدنه ونفوسه ومكانه والمعتبر ما ثبتت أصابته  
من الخش غالبا والوردان الخمس المفضل قد لا يزول لونه أو رجه أو  
طعمه إلا تحت وقصر واستعانة بخواشيت وربما ينفرد ذلك وقت المغرب  
على القديم حتى يغيب الشفق الأحمر معتد على ثبوت الحديث فيه  
أي في امتداد الوقت إلى مغيب الشفق الأحمر رواية تميز بحول عن المبتدأ  
والأصل ولا يروى بها كذا قوله أسناد أو الأصل وأسناده أصح  
وعلى هذا أي القول القديم ما سبق أي في حديث ابن جبريل حيث قال  
فيه والعشاء حين غاب الشفق الأصفر ولا يسمي أي فلا يتوقف دخول  
الوقت على غيرهما لكن ينبغي تأخيرها الزوال آخر وجان خلاف من أوجبه  
هاج تنبيه قد يشهد غروب الشفق الأحمر قبل مغيب الوقت الذي قد



الموقوف فيها وهي عشرون درجة فهل العبرة بما قدره او بالمشاهدة وقاعدة  
 الباب تقتضي ترجيح الثاني والجماع الفعلي يرجح الاول وكذا يقال فيما لو مضى  
 ما قدره ولم يغيب الا حمره حج لا يغيب الا اول شفق لهم هـ ا ج  
 اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة مثاله اذا كان من لا يغيب شفقهم او من لا شفق  
 لهم ليلهم عشرون درجة مثله وليل اقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب  
 ثمانون درجة مثله وشفقهم يغيب بعد مضي عشرون درجة فاذا نسبت عشرون  
 الى ثمانين كانت ربعا فنقول شفقهم يغيب في ربع ليلهم فيعتبر من لا يغيب  
 شفقهم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس دج فنقول لهم اذا مضى من  
 ليكن خمس دج فقد دخل وقت الغشا فلو فرض الغشا لا يغيب شفقهم ليلهم ثمان  
 درجات كان دخول وقت الغشا عندهم بمضي درجتين هذا كله اذا وجد لهم  
 ليل قال سم فلو طلع الفجر كما عزيت الشمس وضرب قضا الغشا على الوجه قال  
 سم لم يبين حكم الصوم ثم ذكر كلا ما طويلا محصلا انه بقدر وقت من وقت  
 الفجر لا كله ولصلاته ليله يلزم توالي الصوم هـ ا ج يصيرون اي بالفعل  
 الى ذلك الليل الى تمام تلك الليل الاول سم المنتشر اي من جهة المشرق  
 فقط معترضه اي بعرض الوقت وقال بعضهم اي لم عرض كذب الساعات  
 يرجع لقوله مستطيلة كما يشير اليه الله ثم نفيه ظلمه اي في بعض الاوقات  
 وقد يتصل بالصادق هـ والصبح ويقال لها البر وغير ذلك كما سيأتي هـ ا ج  
 بضم الصاد وكسرهما هذه العبارة تقتضي تساوي اللغتين والمقرض له  
 اذا كسر لغة قليلة وعبارة غير بضم الصاد وهي كسرهما هـ ا ج فلذلك  
 سميت به هذه الصلاة فهو من الملة في محل على حال وكذا ما بعد الذي  
 صفة للفجر بجمع بياضا وصرح اما البياض فهو الفجر الصادق واما الفجر  
 فمن شاع الشمس قبل طلوعها ومعلوم ان الفجر عند ان طلوع الشمس فصح قوله  
 الذي بجمع بياضا وصرح فانه علقه اي قيده بالوقت لا والمراد بطلوعها  
 هنا اصرار بقوله هـ ا ج سيايات في صلاة الكسوف من انه لو ظهر بعضها صلى  
 للباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر هـ ا ج وقال بعضهم يحترق بذلك عت  
 الخلة والتفريق بطلوع الشمس بخلاف عزوبها فيما مر اي فانه لا يبر  
 من غيبوبتها جميعا وهي نهارة اي شرعا وليكن حقيقة ولذلك  
 طلب

طلب فيها الجهر ابدأ وكان وقتها من محل سلطان القمر وليس خفا ذكره دليل  
 لما ادعاه قال الآية يعني قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يغيب لكم الخط الا بين الخ  
 في ذلك اي في انبائها ربه اذ لا قنوت الا هو حجبني علي ان المراد بالقنوت  
 في الآية متياني بقنوت الصبح وليس كذلك وانما المراد به العبادة مطلقا فوجه  
 قول اذ العطف الا وقد يرد جعله عطفا تفسيرا فله خالف ما بعده قال سمية  
 المغرب عشا وان قيدت بالاولي الا مع التقلب خلا فالشيخ الاسلام قلذا قال  
 بعضهم لعل وجه الكراهة خوف الا تشبهه كمن يعكس على هذا انه يكره ولو مع تمنيه  
 بالعل الاول واما كراهة تسمية الغشا عتمة فلما فيه من البشاعة والاستهجان  
 من حيث انها فاة الصلاة للعتمة التي هي ذهابهم لطلب الابل في هذا الوقت فربما  
 توهم ان الصلاة لهذا المعنى هـ هذا ما يلزم به المخالف يستحب ان  
 فالتسمية خلا في الاول والاول هو النظم اي القول بالكراهة وعبارة م ر  
 وصرح الطائفة الا حذري بكراهتها وهو الوجه لورود النهي الخاص فيها  
 هـ ا ج وكبر التوهم قبل صلاة الغشا محل الكراهة اذا وقت من نفسه ينقله  
 في الوقت والا صدم وغير الغشا مثلها وقوله بعد دخول وقتها ليس قيدا بل  
 يكره اي قبله وان كان بعد فعل المغرب كما في م ر خلا فالتقيد وهل مثلها  
 غيرها فان قلنا نعم يلزم عليه ان كل يوم مكروه فليحذر بعرفها  
 اي الا اذا جمعها تقدم مع المغرب فلا يكره الا بعد دخول وقتها الا صلى  
 وابتأس ضيف اي طلب ابتاسه لا خوف اسق فانه يحرم ابتاسه عند  
 زفافها ليس قيدا ولذا عطف عليه قوله ومحادثة الرجل حرم له عطف عام  
 على خاص لمفسد متوهمة وهي خوف فوات الصبح اقدرا بضم  
 الهيمزة والذال فيستثنى هذا اليوم وكذا استثنى ليلة طلوع الشمس من  
 مغربها لانها قدر ثلاث ليال فيجب قضا الحنسي لان ذلك لا يعرف الا  
 بعد مضى لانها مسها عن الناس ووجه لزوم الحنسي ان الزايد كسكتان  
 فيقدر ان من يوم وليلة وواحدة الحنسي تنبى على ان وصوب لا  
 هذا التنبية يشتمل على فروع ستة الاول في وصوب الصلاة بدخول الوقت  
 والثاني في نوب الابد بشرطه والثالث في ضابط وقوع الصلاة اذا  
 ووقوعها فضا والرابع في الاستعداد في الوقت حوزا ان قدر على اليقين



ووجوبه بان لم يقدر والخامس في قضا الصلوات هل هو فوري او لا والسادس  
 من الاوقات المكرهه كراهة تحريم وهذا السادس سياق في المنة فذكره هنا  
 مخوف تكوار بخلاف الحج هل مثل الحج ما لو فاتته بعد <sup>الصلوة</sup> فأنها تجب على الترخي  
 فاذا امان ولم يفعل <sup>يجوز</sup> تبين عصيانه من اخر وقت تمكن فيه من الفعل  
 او ليس مثله قال في شرح الارشاد انها كالحج قلت وهو ظم فان الشارع جعل ما بقي  
 من عمره وقت محدودا لقضاء تلك الصلوة وحيث مات بعد التمكن ولم يفعل فكانت  
 فوت الوقت كله بخلاف من عزم على الفعل في الوقت ومات وقد بقي من  
 الوقت ما يسعها فان وقتها لم يفت بموته فليست ملها حج لان الصلوة احو  
 الاول ان يقال لان الصلوة يوجد فيها الاثم في الحياة بخروج وقتها ولا كذلك  
 الحج فلو لم يات فيه بالموت لزم عدم الاثم أصلا فتا مرقا اي فيفوت معنى  
 الوجوب <sup>الوجوب</sup> وأما الحج اى قيمته عاصيا والعصيان من الستة التي مات فيها  
 لامن وقت استطاعته ويترتب على ذلك فساد العقد المستتر فيه العداة  
 اذ انفعاله حال عصيانه وكذا الصلوة الفأية بوزر لا اخر لوقتها فاذا مات  
 ولم يفعلها تبين عصيانه من الوقت الذي كان يسع الفعل ولم يفعل  
 لامن وقت فوته كما مر والا ففضل ان يصليها اول الوقت ولا يمنع  
 تحصيل فضيلة اول الوقت لو اشتغل اوله باسبابها من طهارة واذان وستر  
 واكمل ثم يقدم ستة رتبة بل لو اخر بقدر ذلك وان لم يجتمع اليه ثم لمصرم بها  
 حصل فضيلة اوله ولا يكلف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغله  
 خفيفا او ان بكلام قصير او خرج حدثا يدافعه او حصل ما وجوه لم يمنعه ايض  
 ثم ر <sup>ر</sup> ولو عشا ان يكون على القول بان تاخيرها افضل واخير الصلوات  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يؤخر العشاء فجوابه ان  
 تعجيلها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ايض خبر  
 اسفرها بالفجر فانه اعظم للاجر لانه معارض بالاحاديث الدالة على فضيلة  
 اول الوقت اولان المراء بالاسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتاخير  
 اليه افضل منه تعجيله عند ظن طلوعه وروي عن ابن عمر مرفوع الصلوة في اول  
 الوقت رضوان الله وفي اخره عفو الله قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه رضوان  
 الله اصب الينام عفو قال احامنا الشافعي لان رضوانه يكون للمحسنين  
 وعفو

١١٣٥  
 وعفو يكون عن المتقصرين وفوق بين المحسن والمقصر نعم بين تاخير  
 صلاة الظهر اشار بهذا الى ان محل استحباب الصلوة اول الوقت مالم يعارضه  
 معارض فان عارضه معارض كبراد والتاخير افضل قال م <sup>م</sup> وذلك في بخوار بعين  
 صورة منها التاخير لمن يرمى بالحجار ولما فرس اير وقت الاول وللواقف بفرقة  
 يوحى المغرب وان كان نازلا وقتها ليجتمعها مع العشاء بمزدلفة ومن يتقن  
 وضوء الما او السرة او الجماعة نعم الا ففضل كما اختاره النووي ان يصلي مرتين  
 مرة اول الوقت منفردا ثم في الجماعة والنهاية ان كل ما تزجحت مصلحة ففعله  
 ولو اضرفاقت يقدم على الصلوة وان كل كمال كالجماعة اقترن بالتاخير وظلا عنه  
 التقديم يكون التاخير معه افضل وقد نفى بعضهم الصور المطلوب فيهما  
 تاخير الصلوة فقال <sup>م</sup> بوضر الظهر لوجه عندنا <sup>م</sup> اعني اذا اشتد ريب بمنا  
 واضر المغرب للمزدلفة <sup>م</sup> جميعا لنفذه من عرفة  
 وان يكن مسافرا في الاول <sup>م</sup> اضرها للجمع وهو اول  
 واضر الذي يدافعه لحدث <sup>م</sup> وللعام قبل فعلها حديث  
 انك تايق كذلك من علم <sup>م</sup> قبل خروج الوقت مائا فام  
 اوستره بين جماعة <sup>م</sup> او قدر على القيام اخرا  
 بحيث كل الفرض في الوقت يقع <sup>م</sup> وذات تقطع تجبه انقطع  
 في اخر الوقت ويقوم الغريم <sup>م</sup> الي البقي مثل ما في الصوم  
 ولا شغاله بخوض عرق <sup>م</sup> ينقذه ودفع صايل يحق  
 عنه نفسه وماله وميت <sup>م</sup> خيفه النجار لذي الفطنة  
 نعم بين تاخير صلاة الظهر وهو يسمى بالابراد وخرج بالظهر اذا انها  
 والمجفة قل فالظهر قيد اول <sup>م</sup> في شدة الحر في الحر الشديده وهذا قيد ثا  
 للحيثان ظرا لو لم يوجد ظل بان لا يكون المحرقة شي له ظل فله بين  
 الا براد له نه ينكر فيه شدة الحر اول بيت اهدم الظل قال سم نعم بين للصلوة  
 المذكورة هاج <sup>م</sup> بيلجار هذا قيد ثالث كالحجاز وبعض نواحي العراق  
 قال حجر ويؤخذ منه ان البلد لو خالفت قطرها في اصل وضعها بان كانت شاميه  
 الحراز دايما وشاميه اي البلد البرودة كذلك كالكهايف بالنسبة لقطر الحجاز  
 او عكسها لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلد التي هو فيها وهذا يجمع بين من



عبر ببلد ومن عبر بقطر فالاول في بلد خالفت وضع القطر والثاني في بلد  
لم يخالفه بحروفه جماعة اي مطلقا وكذا فرادى مسجد وهذا قيد رافع لكن  
خصوص الجماعة ليس بشرط كما عرفت ياترني ان فالبعد قيد خامس وضابطه  
ان يتبادر اليه بكثر عادة نعم امام محل الجماعة المقيم بين له تبع الفهم  
بمسئلة المراك بها ما تذهب للشموع او كاله لتأثر بالشمس اه ومن وقع  
الاحصاء ان من احرم بصلوة في وقتها بقدر يسع جميعها فاكثرت الاوقات  
بمعدولاتها وانضج الوقت لانه من المداخر وقد ورد ان الصديق رضي  
الله عنه طول صوم في صلاة الصبح فيقول له اي بعد فراغه كادت الشمس ان  
تطلع قال لو طلعت لم تجدنا غافلين وينوب فيها الا اذا نزل او وقع منها ركعة  
في الوقت فهي اذا والا ففضا مع عدم الا ثم عليه لكنه خلاف الاول وظم  
كلهم انه خلاف الاول مطلقا فراجع وان كان الوقت لا يسع جميع فزايضا  
وجوب الاختصار على واجباتها ثم ان وقع منها ركعة في الوقت فهي اذا  
والا ففضا مع الا ثم فيها وينوب الا اذا ان كان الوقت يسع ركعة فاكثروا وال  
وهي بنية القضاء ولو ادرك اخر الوقت بحيث لو ادرك الفريضة بنيتها يغتفر  
الوقت ولو اقم على الاركان ادركها في الوقت فالأفضل ان يتم السنن وهذا  
غير المدل ان المدفيا اذا اهرم وبقي ما يسعها بنيتها فالأحوال ثلاثة  
تارة يبقى ما يسعها بنيتها وتارة يبقى ما يسع واجباتها فقط وتارة يبقى  
الا يسع واجباتها فتأمل ركعة بان يحصلها جميعها بسجوديتها بان يرفع  
رأسه قبل خروج الوقت فلو قارت الرفع خروج الوقت كان فضا كما عرفت  
من مسئلة الزحمة في الجمعة فالكل اذا فهم الحق لا بد من ادراكها  
جميعها فيه رحمان ومن جعل الوقت اوعبار المنهج ونفها ومن جعل  
الوقت اجتهاد بخبر ورد فان علم صلواته قبل وقتها اعاد التحريم اليه فمعه  
كس في مكان مظلم والا فوجوبها هذا كله اذا لم يخبر ثقة عن مشاهرة  
والا فلتشم عليه الاجتهاد وكذا يمتنع عليه الاجتهاد ايضا اذا اضرع عن علم  
ومنه المشاهدة كوجود النص لانه خبر من اخبار الدين ولا فرق في ذلك  
بين الاعين والبصير ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علمه  
ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة فانه اذا علم عينا من وقتها وأصدق التفتي

به عن بقيمة عمره مادام مقيما بحله فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد  
مجتهدا فله اعين البصر والبصيرة يقلد بصيرة ثقة عارف واذا ان عدل وهو  
المسلم البالغ غير القاسق عارف بالمعاني في صحوك الاخبار عن علم وله تقليد  
في غيرهم لانه لا يؤخذ عادة الا في الوقت ثم راي ما لم يعلم ان اذ انه عن غير  
علم اي عن اجتهاد والا فله يقلده لا في الصحوة ولا في الغيم كغالب مؤذني مصر  
فالهم مقلدون وقوله وله تقليد في الغيم ظ قوله وله ان له الاجتهاد ثم تخلف في  
الصحوة والمراول والمناكب المعتمدة بان كانت ببلد كبيرة او مكان بكثر طاروق  
بمنزلة المخبر عن علم فيمتنع معها الاجتهاد فلو وضع المزولة قاسق لم  
يعول عليها سم ومحل عدم التحويل ما لم يطلع عليها غير القاسق ويقرها  
والا فيعول عليها لان العمل بتقرير القاسق اه وكذا اصلان مراتب  
الوقت ثلاثة الاول اعلم بمعرفة نفسه او خبر ثقة الثاني الاجتهاد  
الثالث التقليد بخبر ورد كصوت ديك جربت اصابت له لدخول الوقت  
وصنفة ه قال سم وقوله ودك يحتمل او حيوان مجرب ه قال الدميري  
في حياة الحيوان وروي الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له  
ديك ابيض وكانت الصبابة تنافزهم بالديكة لتفرقهم اوقات الصلوة  
اه وليس المراد انه يصلي بحج سماع صوت الديك ونحو بل المراد انه  
يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل الحياطة التي فعلها هل السمع فيها عين  
عادته اولا وهل اذان الديك قبل عاداته اولا بان كان ثم علامة يعرف  
بها وقت اذ انه المعتاد الي غير ذلك قاله ك واقعه ع ش فان علم ولو  
باخبار عدل مقبول الرواية عن مشاهدة م ر وقعت قبل وقتها اي  
او بعينها ولو بتكبير التحريم وما فعله يقع له فلا مطلق ان لم يكن عليه فرض  
من جنسها والا وقع عنه اه اعادها اي ان كان العلم في وقتها او قبل  
دخوله فان كان العلم بعد خروج الوقت فضاها في الاخر فان لم يثبت الحال  
او بان وتوعها فيه او بعده فلا فضا عليه والواقعة بعد الوقت فضا لا اشم  
فيه اه ويبادر بغوايت وجوب اذات بله عذر تجمله لبراء الذمة  
وجوبا في الواجب ونذ بان المندوب وخبر من نام عن صلاة او نسيتها  
فليعلمها اذا ذكرها بغير من الودر ما لو استيقظ من نومه وقد

غيره



بقي من وقت الفرض ماله يسع الا الوضوء او يعفنه فلا يجب قضاؤها فوراً  
كما اقيمت به من رزق كسبهم ونسبهم اي عذر فيه اما اذا لم يعذر فيه كانت  
نظاماً لعب نحو شطرنج فانه يجب الجأدة للقضاء على التمرير  
وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم ثار غل في مطالعة او مصفة  
او نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك ام لا فيه نظر  
والاقرب الثاني لان هذا النسيان لم يشأ عن تقصير منه ع شئ علمي م ر  
وسن ترتيب الفايته اي فيقفض الصبح قبل الفجر كخروج من حله في  
من اوجه واطلق الاصحاب ترتيب القرائت فافترض انه لا فرق بين ان  
تفوت كلها بقدر او عجز او هو المعتمد فاذا فاتته الظهر بقدر والعصر بقدر  
عذر بدا بالظن خلاف لبعض المتأخرين حيث قال فيما لو فات بعضها عمداً  
ان قياس قولهم انه يجب قضاؤه فوراً ان يجب البدأة به وان فات الترتيب  
المحبوب قال وكذا يجب تقديمه على الحاضرة المستمع وقتها وقدر عرضي  
المذكور جزواً من حله في من اوجه من الائمة في الترتيب اذ هو خلاف  
في الجمعة فربما ينة اولى من رعاية المكملة التي تسمع الصلاة بدونها  
ه ش م ر بحروفه ومن ثم يراعي الترتيب وان خيف فوت جماعة الحاضرة  
خلافه فالله سنوي قل وعبارة قل وسن ترتيب الفايته سواء فات كله  
بعذر او بغير عذر او جهلاً على الحاضرة التي لا يخاف فوتها اي  
فوات جميعها بان تصير قضا وان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان  
الوقت يقين لها ولئلا تصير الاخرى ايها قضا ويستحب تقديم الفايته  
ان امكنه ادراك ركعة من الحاضرة لانها لم تفت وبه حزم في الكفاية  
واقضاه كلام المحرر والتحقيق والروص واقفي به الوالد لخروج من حله في  
وصوب الترتيب اذ هو خلاف في الجمعة كما مر خلافه فالله سنوي حيث قال ان  
فيه نظراً لما فيه من اخراج بعض الصلاة عن وقتها وهو مستحب والجواب  
ان محل تخيم اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصور ولو شرع في الحاضر  
ثم ذكر الغايته وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضاق وقتها ام استخ ش م  
يقضي الغايته وسن له اعادة الحاضرة ولو دخل في الغايته معتقداً سعة  
الوقت فبات ضيقه وجب قطع الغايته اي اوقبلها فله والشروع في الحاضرة

ومن

ومن فاتته الفايته لا يقضي الوتر حتى يقضيها على الا وجه ومن عليه فوات  
لا يعرف عددها قال القفال يقضي ما تحقق تركه وقال القاضي حين يقضي ما زاد  
على ما تحقق فعله وهو الاصح ولو شك بعد خروج وقت الفريضة هل فعلها  
اولاً لزمه قضاؤها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها جاز في مالوشك  
بعد وقتها هل الصلاة عليه اولاً فانه لا يلزمه شئ كما او عنت ذلك في شرع ب  
ه ش م ر و فرق جهر بينها وبين ما قبلها بان الشك في الزوم مع قطع النظر  
عن الفعل شك في اجتماع شروط الزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل  
فانه مستلزم لتيقن الزوم والشك في المخطط والاصل عدمه ه واذا  
قلنا بعدم الزوم اذا تبرع لصلواتها هل يصح نقل شخصاً عن سم انها لا تنفقد  
قال لانها عبادة غير مطلوبة هاج وكرم كسايته هذا يعني في المتن  
فذكره هنا تكراراً كما مر الا يوم الجمعة ولو لم يكن يحضرها هاج غير  
متأخر بان يكون متقدماً اذ لا يتصور المقارن بالنسبة للصلاة الذي هو  
المراد ولا عبرة بمقارنة الوقت ه قل بخلافه ما اذا اناض السبب كصلاة  
الا ستجارة وصلاة الاحرام كفاية فرض او نقل لم يدخل اليه اي  
الي المسجد **فصل** فيمن تجب عليه الصلاة وفي بيان النوافل  
الاسلام اي ولو في ماضي فيدخل المرتد لكن يلزم عليه استعمال اللفظ  
في حقيقته ومجاناً وليس مثل المرتد المستقل من دين الى اخر فلا قضا عليه  
اذا اسلم لانه لم يلتزمها بالاسلام بخلاف المرتد ع ش م ر تنبيه  
يوجد في اكثر نسخ المتن عقب قوله الاسلام والبلوغ والعقل وهو حذر  
التكليف قال سم وهو اي ما ذكر من مجموع الثلاثة المذكورة اولا فبين منها  
ولا يدعي الاول ان الصحيح من جهة الكفار بخروج الشريعة لان المراد  
التكليف المتفق عليه والذي يظهر اثره في الدنيا بشيئ المطالبة فيها  
تجد التكليف اي ضابطه ومدار فانه ثابت في زمن الخيف اي بالنسبة لما  
لا يزال يتوقف على الطهارة من العبادات ه فنع لنا شحف مسلم بالغ عاقل قادر  
لا يورث بالصلوة اذ اتركها وصورة بان يشبه صغيراً مسلم وكافر ش م  
يبلغا ويستمرا لاشباه فانه المسلم منها بالغ عاقل قادر لا يورث لانه لم يعلم عنه  
م ر ه سم اي اذا اضلها ابن مسلم بابت كافر بعد موت ابويها فلا يومرات

فضل



وجوبا ولا ينهيان ولو بعد البلوغ ويستحب امرهما وتصح صلاة المسلم منهما  
فلو أسلما أو أحدهما بعد البلوغ لا يجب عليه القضا لما فاته من البلوغ اليه السلام  
لعدم تحقق اسلامه وينبغي ان يبين لهما القضا ولو ما تأصل عليهما بتعليق  
النية سواء تأمعا أو مرتبا ويفرق بينهما وبين صفار المالك حيث قلنا  
بعدم وجوب الصلاة عليهم بتحقق اسلام أحدهما وذلك بوجوب الصلاة عليه  
لكنه لما لم يتعين أشبه ما لو اختلفت أسلم بكافرا من علي م ر علي مجنون  
أي ما لم يتقدم مجنونه سم لما ذكرنا وهو عدم تكليفه ولو خلفه اعني اضم  
أضرس فهو غير مكلف لمن لم تبلغه الدعوة ه ثم ر ومثله من خلق المي  
أظم ناطقا لأن النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الأحكام الشرعية  
بخلاف البصر والسمع من فلو ردت اليه حواسه بعد مدق فلهما يجب عليه  
قضا تلك المدة وكذلك من لم تبلغه الدعوة أن يبلغته قال سم يجب علي الثاني  
دون الأول قال بعض شيوخنا والفرق فيه وجود الأهلية فمن لم تبلغه  
الدعوة دون الآخر قلت هذا الفرق فيه شيء أذن من لم تبلغه الدعوة كافر  
أو مجنون والأخر من لم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم فليتأمل راج وقد  
يقال من لم تبلغه الدعوة ليس كافرا ولا في حكمه بل في حكم مسلم نشأ بعد  
عن العلم فهو أهل في الجملة كافي في ش علي م ر والمسلم في الحركي الأصل  
أما الطاربي فإن كان قبل التمييز فكلا أصلي وإن كان بعد التمييز ولو قبل  
البلوغ وعرف الحكم تغلف به الوجوب ه ا ج وسكت المصنف في قد يقال  
لا سكوت لذكره له في باب كيف بقوله وحجم بالحيض الصلاة وسيات  
ذكره في الشروط أيضا ولا قضا علي الكافر أي لا يطلب له فلو قضاها  
لا تنعقد وهذا هو المعتمد فلا فالكس ومن ندب القضا له ه كحق  
الأدبي أي فانه لا يسقط بالحجود بعد الأقرار به قضي أيام الجنون  
محله ما لم يلم أحد أصوله حال جنونه والافحكم بأسلامه من ق و يسقط  
القضا لزمن الجنون من وقت التحيم بأسلامه سم قلت بل لو جن واحد  
أصوله مسلم أي ولو ميت كان الحكم كذلك من غير فرق ه ا ج تقييضا  
عليه وهذا بخلاف من كسر طيمه تعديا وصلح قاعدا لا قضا عليه لأنها  
المعصية بأنها كسر ولا تيانه بالبدل حالة العجز ه ثم ر ومن أي لا يقضي

بعد شفا الكسر ثم من أي بلا تعد وأعلم ان القيمة العقلية تقتضي ستة  
وثلاثين صورة من ضرب الجنون والالما والسكر في نفسها وضرب التسعة  
لحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر لحاصلة  
في اثنين التعدي وعدمه فالحكمة ما ذكرنا فالواقع في الردة يجب فيه القضا مطلقا  
والواقع في غيرها يجب فيه القضا مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدي  
به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضا مرة التعدي به فقط قرر سمحنا  
أو سكرت أي تعدا لأنه المراد عند الإطلاق لم تقض زمن الحيض  
والنفاس يعني أنها لا تقضي زمن الحيض والنفاس ولو وقع في الردة وبهذا يلغز  
وقال لنا مرثدا لا يقضي الصلاة زمن الردة مع بلوغه وعقله من  
أهلها أي الرخصة نسب فيه الي السهو أي لأن استحباب حكم الردة علي  
زمن الجنون عارضه كون الحايض مكلفة بالترك والتفريط بسبب الردة  
منع منه مانع فالحيف مانع والردة مقتضى فيطلب المانع قال بعضهم جوابا  
عن المجموع ويمكن حمل علي ما إذا طرد بعد الحيض ولا قضا علي الطفل  
ذكرنا كان أو غيره إذا بلغ تفهم يندب قضا ما فاته من زمن التمييز فقط  
دون ما قبله فله ينعقد كما أشار الله اليه بقوله ولا قضا لما فاته بعد التمييز ه  
ويامره الولي بها أي وجوبا حتى في القضا كذكره وحكمة ذلك التمييز  
عليها ليعتادها إذا بلغ وأضر الضرب العشر لأنه عقوبة والعشر من اعتدال  
البلوغ بالأضلال مع كونه ق يروي ويحتمل غالبا ه ه والتمييز بعد استكمال  
أي التمييز يعتبر بعد استكمال في أنسائها والمراد بالأنسائها بعد التاسعة  
وخوفا كالموقوف عليه كالعين الذي رأى من لا يهتدي الي منزل  
أهله أو سيد فانه يامر كالمودع والمستعير يجب علي الأبا والامهات  
أن يفهم فرض كفاية وتكفي لكونه مع وجود الأم ويقدم أحد الزوجين من حيث  
الندب علي غير الأبوين أي فيأمر ولا يضرب إلا بأذن الولي وموت تعليمهم  
لفرض أو نقل في مالهم ثم أبايهم ثم أمهاتهم ثم بيت المال ثم أغنياء  
المسلمين والمعتمد في الزوجة الصغيرة عدم وجوب التعليم علي زوجها  
أصحها الثاني معتد وينعقد نقله عند رخله فالش ولا علي  
مجنون أو مغيي إذا أفاق أي لا يجب عليها القضا بل يستحب علي المعتمد



هذه الاسباب الا وهي الصبا والكفر والجحون والاغما والخيف والنفاس  
وفي اطلاق الاسباب على الموانع يجوز ولعل خلافة المجاز القندية فان المانع  
مضاد للسبب مع شئ قدر تكبيره اي قدر زوالها وهذا هو المسمى  
وقت الضرورة قل ففي الضرورة اولها فوق القدر ان  
يجلو الخيف اي في زمن الصلاة الثانية قدر الطمان لصاحبة الوقت وما  
قبلها فان لم يسعها تعينت صاحبة الوقت وان فعل غير ما قل قدر  
الطمان اي فان كانت طمان رفاهية كمن له طمان واحد بخلاف صاحب  
الضرورة فلا بد من تعدد الطمان بعدد الصلوات والصلاة اى  
لصاحبة الوقت وما قبلها قل ولو ادرك من وقت العصر قدر تكبيره ومضى  
بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر ولو ادرك ركعة آخر العصر  
مثله وفلان من الموانع ما يسعها وطهرها ففاد المانع بعد ان ادرك من  
وقت المغرب ما يسعها فتعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر  
ولا فرق بين ان يشرع في العصر او لا على المعتمد ر بالن هو قيد  
للا غلب والا فلو احس بنزول المني من قصة الذكر فمعه من الخروج  
كان كذلك ه قل وجب عليه اتمامها فان لم يكن نوي الفريضة  
بناء على انها لا تشترط في حقه وهو المعتمد كما هو مقرر في ر ويظهر انه  
يثاب على ما فعله منها قبل بلوغه ثواب النفل كما يصرح به كلام الش  
كصوم مريض شفي في اثباته لعله من حيث لزوم الا تمام الى التشبه  
من حيث وجوب الا تمام على كل او التشبه من حيث جواز ترك ابتداء  
كل لامن كل وجه از صوم المريض فشرع عليه جميعه وانما كان يجوز له فطره  
للعذر فتأمل قل وان بلغ بعد فعلها لا يلزمه اعادتها ولو جمعة  
ادركها بعد فعل الظهر فان صلى الجمعة فيظهر انها تقع فرضا ويثاب على  
ظهوره في الصورين ثواب النفل قياسا على ما قبلها قل فلا يجب  
عليه اعادتها بل بين ولو حاضرت في هذا المجلس ما تقدم فيما لو زالت  
الا سباب المانعة من الوجوب وقد بقي من الوقت قدر تكبيره قال  
اج هذا هو المسمى بوقت الادراك عند تقدم حيث عدم من اوقات  
الصلاة او اعني عليه ولا يتاخر هنا طرأ ببقية الموانع كالصبا  
والكفر

والكفر اول الوقت واستغرق المانع باقية وجبت تلك الصلاة لا الثانية  
التي تجمع معها ان ادرك الا اي قبل عروضة فاول في كلامه نبي والمعتبر  
اضف ما يمكن لانه ادرك من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض فلا يسقط بها  
بطر بعدم ويجب الفرض الذي قبلها ايضا ان كان يجمع معها وادرك قدره كما مر  
لتمكنه من فعل ذلك م ر ان ادرك منه مكر قدر الفرض اي قبل عروضة  
ذلك المانع كما مر ولا يشترط ادراك زمن طمان يصح تقديمها كوصف التسليم  
ه قل والا فله اي وان لم يدرك ما ذكر بان استغرق المانع جميع الوقت  
ه ا ج المسنونات اي المسنوت فيها الجماعة لا خيار عنها بقوله غيب سما  
سيد كره الشارع بدليل افراد التابعة للفرايين بقوله الاتن والسنة التابعة  
للفرايين سبعة عشر وقوله الاتن والنوافل المعكدة ثلاثة صلاة الليل  
والفجر والتراتج والحاصل ان مطلق الصلوات المسنونة ثلاثة اقسام ما تطلب  
فيه الجماعة والتوابع للفرايين وصلاة الليل وما ذكر معها عبادات  
البدن قيد بعبادات البدن لتخرج عبادات القلب فانها افضل قال سم  
فلم وان قل كنفس ساعة مع صلاة الف ركعة وعبادات القلب كالايجات  
والمعرفة والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله  
والتوبة والتفكير من الرذائل وافضلها الايمان ولا يكون الا واجبا وقد  
يكون تطوعا بالتحديد ثم ر وتطوعها افضل التطوع لا يرد طلب العلم  
وحفظ القرآن حيث قالوا انها افضل من صلاة التطوع سم اي لانها  
من فروع الكفايات ز ا ج وقول المص السن مبتدأ وقوله التابعة  
للفرايين صفة مخصوصة وقوله سبعة عشر ركعة خبر لكن الش جعله في السن  
للعهد وهي الرواتب وصور التابعة صفة كاشفة ه لاشن الجماعة فيه  
اي بل سن فرادي فلو قال وقسم سن فرادي لكان احسن لما توجهه عبارة  
من اباحة صلاة بها فرادي قاصر الى تكبير ما نفص من الفرايين ان  
فله نقام عن الفرض وقال النووي اذا لم يكن فيما فعله نفس ولكنه قد تراءى  
صلاة منه انه يقام له كل سبعين ركعة مقام ركعة من الفرض اعتبارا بفعله  
عليه وكالصلاة غيرها قل وثلاث بعد الغشا اي وهي ادنى حال الوتر  
حتى لو اطلق اليه عمل عليها عند ر يوتر بوضعية اي بالمعنى القوي



والا فالثلث وتر وكانه اشار الي وجوب تأخر الواحدة اذا فصل او الي فصلها  
عن الشئتين امترازا عن وصل الثلث لبطائه عند الفصال ومغضوليته عند غير  
سم وهو جواب عما يقال وثلاث بعد سنة العث يوتر كما يقتضي ان الشئتين  
قبل الواحدة ليس من الوتر ولا سنة العث وفي بعض النسخ وثلاث بعد العثا  
وعليها لا اشكال فتأمل مع النبي يحتمل ان المعنى ان فعلت مثل ما فعل  
النبي صلى الله عليه وسلم فلا اقتدافيه ويحتمل ان اقتدي بالنبي صلى الله  
عليه وسلم ولا مانع من ذلك وان لم يطلب ويتردد ركعتين بعدها  
فيه رد علي المص حيث اقتصر علي ركعتين بعد الظهر وانزع قبل العصر  
الذي يرفع أربع عطف علي محل ان يزيد اي وغير المؤكد ان مع قبل العصر كما  
قبل المغرب ويقدم عليها اجابة المؤذن ويوضحها ان اقيمت المغرب هـ قول  
اذا اذن المغرب علي حذف مضاف اي مؤذن المغرب والحكمة كالظهور ان  
اي في المؤكد وغير قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيف وينبغي بالقبليّة  
سنة الحجة ولا اثر لاختلاف عدم وقوعها اذ الفرض انه ظن وقوعها فان لم  
تقع لم تكن عند سنة الظهر علي المعتمد فيصلي سنة الظهر القبليّة اما البعديّة  
فينبغي بها بعد فعل الظهر بعديّة لا بعديّة الجمعة فان صحت الجمعة بقيت  
نوف سنة الجمعة اي هـ ثم ر وانظر لو وقعت الجمعة صحيحة ولم يصل  
سنتها صي خرج الوقت فهل يجمع قضاؤها ولا تتوقف صحتها علي الوقت  
لانها تابعة ويقتضي التتابع ما لا يقتضي في التسبوع وايضا لم يشترطها  
الوقت الا لفرضها اولاً بد من الوقت كما لم يشر في قولنا الا قرب الاول  
هـ الج الذي لا ين جماعة الوتر اي من غير رمضان ولا كراهية  
في الاقتصار عليها اي بل هو غلة في الاول هـ مرحوم والكلام  
ولو نوي الوتر واطلق تخيير عند المؤلف بين ثلاث او خمس وهكذا ولعمد  
م الاقتصار علي ثلاث لانه ادني الكمال كما مر وهو افضل من الوصل  
اي لزيادة الافعال فيه قال في غيب والا وجه انه لو لم يسم الوقت الا  
ثلاثة موصولة كان افضل من ثلاثة مفصلة لان في قضا النوافل  
خلافه وبيان ثواب الاداء اكثر من ثواب القضا هـ قال سم ولو احرم بالحجم  
وادرك ركعة في الوقت ينبغي ان تصير اذ لانها صارت صلاة واحدة

م ر هـ ولو صلى ثلثا او ثلثا مثلاً ثم اراد الزيادة الي احدى عشرة او دونها  
فهله ذلك اولا قال في الاول وقال سم والا وجه المنع هـ الج  
متعلق بالوصل وليس له في الوصل غير ذلك اي ان يشهد اكثر من  
شهادتين في الاخيرتين لكن لو اقتدي بمن ياتي بالشهادتين في ثابته  
هل هو يفتقر للمتابعة الظن انه يقتضيه قال في النهم

وان يصلي في وتره تشهد في الاخيرتين او اخيراً بدأ  
امدكم اي زادكم علي ما استعملكم به من الصلوات هـ النهم يكون الميم  
جمع احمر اي الابل الحمر فهو من اضافة الصفة للموصوف لانها اكل اموال العرب  
عندهم والمراد التصديق بها واما بضم الميم فهو جمع حمار قل من العث  
الي طلوع الفجر اي بينها ولو جمعها اعني العث مع المغرب تقدماً وان لم يفتل  
سنتها ولكن الا فضل تأخير علي سنة العشاء هـ وذلك افضل  
اي تأخير افضل اي جميعه فالأفضل تأخير كله وان صلى بوضعه اول  
الليل في جماعة وكان لا يدركها اخر الليل ولهذا افني الوالد رحمه الله  
فحين يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تجمد بان الا فضل  
تأخير كله فقد قالوا ان من لم يجمد لم يوتر مع الجماعة بل يوتر في  
الليل فان اراد الصلوة معهم صلى نافلة مطلقة واوتر اخر الليل هـ  
ثم ر لم يندب له لعادته قضيته جواز العادة وليس كذلك فكانت  
من حق الشان يقول لم تطلب اعادته والا صل في العبادة انها اذا لم  
تطلب لم تصح قال م ر فان اعاده بنية الوتر عامداً لما حرم ذلك ولم  
ينعقد كما افني به الوالد خبرك وتران في ليلة وهو غير معنى النهي حقيقة  
النهي التحريم ولان مطلق النهي يقتضي فساد النهي عنه ان رجع الي عينه  
او جزئه او لازمه والنهي هنا راجع الي كونه وتراً والنهي سعيه بالوتر  
في الوتر علي احدى عشر ثم نعم ان اعاده ناسياً او جاهلاً وقع فله مطلقاً  
ولا يكسر التهجيد بعد الوتر لكن ينبغي ان يوتر عنه قليلاً هـ لا وتران  
في ليلة اي اذا قطع اما اذا كان احدهما اداً والاخر قضا فلا يمتنع بل يندب  
وكان الحارث علي القواعد العربية لا وتران الا ان يقال انه علي لغة من يلزم  
المثنى الا ان في الاحوال كلها فيكون مبنياً علي فتحة مقدرة علي الالف في محل



نصب كاعتبار المقصود هفتامل والنوافل الموحدة في بعض النسخ وثلاث  
 نوافل موكبات بعد الوتار اي غير الوتار وافضل هذه الثلاثة التراويح  
 ثم الضحية ثم صلاة الليل والمص على الترتيب للاهتمام بالتهجد صلاة  
 الليل الاضافة على معنى من اي صلاة في الليل كان اول اي لان صلاة  
 الليل وان اشتهرت في التهجد وهو النفل بعد النوم وبعد فعل العشاء كانت  
 اللفظ صادق بما لم يثبت على القيد المذكورين بالتكليف اي بالمشقة  
 واصطلاحاً صلاة التطوع في الليل بعد النوم هذا بيان اصله والافضل  
 يحصل بغيره ولو قضا او نذرا ونفل موقت كذلك ولو ستة العشاء او الوتر  
 حيث كان بعد فعل العشاء وبعد نوم ولو كان النوم في وقت المغرب فالتطوع  
 ليس بقيد قل ويخلص ان بين الوتر والتهجد عموما وخصوصا وجهها  
 بجمعات فيما لو فعل الوتر بعد فعل العشاء ونوم وينفذ الوتر فيما لو فعله  
 قبل النوم وينفذ التهجد فيما لو صلى نافلة غير الوتر بعد نوم ه اجم  
 بمنزلة السجرات اي كلما اذ السجرات بقوى على الصوم كذلك نوم العيلة بغير  
 على قيام الليل ان المتكبر بالسم وفي نسخ التهجد على حذف مضاف  
 اي صاحب التهجد او ان نفس التهجد يستغنى فقد ورد نسبة الشفاعات  
 للعبادات ان الجيد هو ابو القاسم الجيد شيخ اهل الحقيقة والطريقة  
 وكان شيخه واستاذه فيها خاله السري السقطي توفي بجند سنة سبع وربعين  
 ومايتين وتوفي خاله السري سنة سبع وخمسين ومايتين والسري لغة  
 الحيار وكان السري تلميذ المعروف الكرخي نفعنا الله بهم اجمعين ه  
 طاعت وغابت وفنيت ونفدت المراد من هذه الافعال معنى ذهبت  
 من حيث عدم النفع بها ولعل المراد بالاشارات ما يدل عليه العسائر  
 بطريق الزوم من المعاني الكفية والعلوم معانيها ظ وهي علوم التصوف  
 التي كان يفيدها لاتباعه والمراد بالرسوم الكتب المشتملة على العلوم ه  
 ويكره قيام بليال بمنزلة سر ولو عبادة لا فرق بين كل الليل او بعضه  
 كما هو ظ كلامه وبه صرح في شها اجم ويكره تخصيص الا فتم لفظ  
 تخصيص عدم كراهة احيائها مضمومة كما قبلها وما بعدها نظير ما ذكره  
 في صومها وهو كذلك وان قال الا اذ رعي فيه وقفة ثم روالته عنها  
 تعبد

تعبد وقيل له حكمة هي ان في نهارها وظايف كالتيكبر والفصل فبالسهر  
 ربما يضعف عنها لكن هذه لا تناسب ما ذكره من انه اذا ضم لها ليلة  
 السبت انتفت الكراهة بقيام اي لا يذكر ومنه الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم كاسيات فانه لك اي ما يطلب من الا ذكر وغيرها  
 او هو راجع الى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويرشد اليه تفكيكه  
 بقوله لانه مطلوب فيها كما ورد انه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة  
 عليه باذنيه في ليلة الجمعة ويومها ويبلغه الملك الذي اعطاه الله  
 اسماء العباد في غيرهما قل والمعتد انه لا يسمع باذنيه الا اذا كان الموضع  
 قريبا لا فرق في ذلك بين الجمعة وغيرها طوحي والثانية صلاة  
 الضحية سميت باسم وقت فعلها قال سم نفل من روى المعتمدات صلاة  
 الا شراق غير صلاة الضحية وعليه فليس ركعتان ه لكن الذي في شام ر  
 انها صلاة الا شراق وعبارته وهي صلاة الا شراق كما افتي به الودان  
 وقع في عاب انها غيرها ه اجم ويستحب القراءة فيها بالكلية والافضل  
 وهما افضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردت الا صلاة تعذر  
 ثلث القرآن والكافرون ربعة بلا مضاعفة م ر واكثرها ثمان فصله  
 وعددا وهو المعتمد فعليه لوزاد على الثمانية لم ينقصد الاحرام المقتضى على  
 الزيادة ان كان عامدا عالما والا وقع نفا مطلقا من قام رمضان اي  
 من صلى تراويحه فهذا الحديث الشريف من جملة اول صلاة التراويح  
 لان عمر اكرم صلى الله عليه وسلم في انهم لم تقم من صلاة فقه ابي بكر رضي الله عنه قال بعد من  
 ولذلك قال علي في عفة عمر بنور الله فيهم كما نور مساعدنا وروايت انه  
 عليه الصلاة والسلام خرج ليالي من رمضان اي ليلتين او ثلاثة فصلاها  
 وصلوها معه ثم ناضروا صلى في بيته باق الشبر وقال خشيتم ان تفرعن  
 عليكم فتعجزوا عنها وكان ذلك في السنة الثانية حين بقي من رمضان  
 سبع ليال والليالي التي صلاها بقدر وجه لهم كانت مفرقة ليلة الثالث  
 والعشرين والخامس والعشرين والسابع والعشرين ثم انتفروا ليلة الثامن  
 والعشرين فلم يجز لهم وقال لهم صبحتها خشيتم ان الرجال  
 الكا بدل من الناس كحقة بمهمة مفتوحة ومثلثة ساكنة قل فائلك



قال الذهبي في التجر يد لا تمنع له صحبة مرحومي اي فهو من التابعين  
اي يستزكوت اي من الصلاة فله بنا في العلم كما لو بطون من لانت  
الرواتب الا اي واليا مع بينهما ان كانا الراتب من حيث توقفها على فعل  
العتا ولو حذف اللام من قوله لانت الا كان اولي فمؤقت اي صارت  
بقدر المعك مرتين ففعلها ستا وثلاثين ومع ذلك فالفضل الا تقتصر  
على عشرين بطون وانما لم تطف اهل المدينة بالقبر الشريف لانه  
مكروم سبعة اشواط الا ولي ان يقال سبعا لانه بكر تسمية الطواف  
شوطا والمراد باهل المدينة من يهلصين فكل التراوح وان لم يكن مترطنا  
ولا مقبلا ومن فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة لم يبعد ان تكون  
له الزيادة على العشرين ان كان من متوطنها او القمين دون غيرهم وهذا  
ما اخط عليه كله مسم يعني ان المتوطن او المقيم بالمدينة اذا خرج للمحل  
تقصير في الصلاة له ان يصلي التراوح ستا وثلاثين والعبرة في ذلك  
بمحل الا اذا اقل فاته في المدينة قضاها ولو في غيرها ستا وثلاثين  
بمحل في ما لو فاته بغيرها فانه يقصرها عشرين ولو بالمدينة هذا  
ما نقل عن شيخ شيوخنا زي واقعه اجم بالقران في جميع الشربان  
يقرا في كل ليلة عشرين في كل ركعة عشر ضرب من تكريرها ومن  
الاقتصار على قراءة سورة الرحمن ونحوها بين صلاة العشا اي  
فيتوقف على فعل العشا كما ان الوتر كذلك ولو تقديما عبارة غيره  
كمر كذا ذلك وظم ولو كان الجمع للسفر وحصلت اقامة اي من السفر  
في وقت المغرب كمن نقل السوطي في النبوع عن الزركشي انه قال  
ينبغي تخصيص الجواز بما اذا لم يحصل اقامة فان حصلت اقامة بعد فعل  
العشا في وقت المغرب وجب تاضي التراوح اي وقت العشا لزوال الوقت  
ويعتبر حله فيه عذره قال شيخنا وينبغي ان تكون الركبة والوتر كذلك  
وعلى هذا فله فعلها عقب دخول الوقت ولا يتوقف على مضى وتدر  
زمن فعل العشا كما هو ظاهرا فم اجم بل ينوي ركعتين من التراوح  
او ستة التراوح بالاضافة اليانية وليست كالاضافة في سنة الظاهر ونحوها  
ولو صلى اربعين سنة لم ينع ان كان عامدا والا وقع فله مطلقا كما لو

زاد

120  
زاد على العشرين المذكورة التي قبل الفرض ليس قيدا نعم ان اراد الوقت  
الفعلي مع التقيد بخروج وقت الفرض فلو لم يصل الفرض حتى خرج وقته  
فان السنة النبوية لم يدخل وقتها والحال انه قد خرج وبهذا يلتزم فيقال لنت  
صلاة خرج وقتها ولم يدخلها اجم اي خرج وقت ادائها ولم يدخل وقت فعلها  
الموقت سوا طلبت فيه الجماعة ام لا نذب قضاؤه قال شيخنا ويلحق به  
التكبير من اعتاده قال شيخنا المجد اي تقليم المسجد اي تحية رب المسجد  
فلو قصد نفس البقرة لم يصح كذا اظن المسجد غير المسجد والحرام واما هو  
فتحيته الطواف وهي ركعتان فاكسر باصوام واحد واقصان على ركعتين  
لانه الا فضل فان سلم ثم اتى بركعتين للتحية لم تنفقد الا من جاهل فتفقد  
له نفعه مطلقا وتحصل بفرض الا اي وسوانت ام لا كما ذكره في السبعة  
وان فزع فيه نعم لو نوي عدمها لم يحصل فضلها فيما يظهر لوجود الصارف  
ثم ركن يسقط الطلب فيما لو قضاها وما ذكره الخواري في فتح القدير  
من حصول التحية دون الفضل اذا اطلق من والحاصل انه اذا قضاها حصل  
الثواب اتفاقا واذا انقضاها فلا يحصل اتفاقا وان اطلق حصل الثواب على  
المعتمد وتقدم انه يفرق بينه وبين ما لو اجتمع عند واجب وسنوت  
فراجعه ونفوت جلوسه اي ولو للشرب عمدا كما في شام ركن  
قيد النفوت في الفتاوى له بما اذا الفق مقدرته بالارض او طال الفصل  
اما اذا جلس للشرب على سابقه ولم يلفق مقدرته بالارض ولم يطل  
الفصل فله فعلها ولا يقال ان جلوسه لذلك يكون عذرا في عدم  
فواتها فرايا من النهي عن الشرب قايما لانا نمنع ذلك بان له  
مذروعة عن ذلك بلوسه على الصورة المذكورة انتهت عبارة الفتاوى  
اج الا ان جلس سوا اي او جهلا ونفوت بطول الوقوف او  
التردد اي ولو سهوا او جهلا بخلاف ما اذا قصر الوقوف فانها لا تقوت  
ظاهرا ولو عمدا وفي هذه الصورة يصل الفرق بينه وبين الجلوس فانها  
تقوت به عمدا ولو قصر والمراد بالاطول قدر زائد على ركعتين كما في ضم  
عشر على م ر بعض المتأخرين هو م ر خلا فالحج حيث قال لا تقوت  
بطول الوقوف ولو اصرم بها قايما ثم اراد النفوذ لا تمامها فالوجه







عهد الشهد عقب الثانية كالصبح وعقب الثالثة كالمغرب والرابعة كالغروب والخامسة  
عقب اي قلت قوله في الجملة رافع ذلك الا يرد اذ لا يلزم الوجود في كل فرد  
ثم ربيت سم اشار لذلك بقوله بعد ذكر الاشكال الشهد في كل عدد مرسوم  
الجنين بخلافه بعد كل ركعة هـ ا ج فلا يشهد في كل ركعة المراد انه لا يوقع  
ركعة غير الاضحية بين تشهدين قال شيخنا م ر وهذا مبطل في النقل والفرق  
وخالفه في الفرق قل اي اذ لم يطل جلسة الاستراحة وافرقت بينهما فقال  
ويفرق بين الفرق والنقل بان كيفية الفرق استقرت فلم ينظر لاحداث  
ما لم يبعد فيها بخلاف النقل وقد علمت ان المعتمد المنع مطلقا حتى في الفرق  
هـ ا ج واذا فرغ قدام اي ركعتين فلكل ركعة ولم يتصور الفرق في الركعة ولا يلزم  
الاقتصار عليها كما مر قل والا بان زاد او نقص بلائحة عمدا بطلت  
صلاته الكا فقد ولا تكفيه بنية الزيادة جالة قيامه ولا يلزم به ان  
يقوم بعد قعوده لانها لا تخفى قل ثم قام الى مسجد السهو اخر صلاته  
فان يفرق قيامه بلائحة الزيادة كما هو الفرق مبطل وان لم يشأ الزيادة  
فقد وشهد ثم سجد للسهو وسلم هـ ثم ارضع اي ثم بالرضع افضل  
بين ستة الف ولوقفت واذا صلى الفجر ابتدا ثم صلى  
سنة الفجر بعده لا يضمن بينهما وانما يضمن بعد ركعتي الفجر هـ ا ج  
وعند السجدة اي في سجدتي الليل الاخير وتذكر اي ما لم يتفرض  
المهم له لقاري ولا فرق في القاري بالائحة لسجود ساعده بين  
ان يكون كافرا ولو جينا معاندا لانه مكلف بالفرع ولا يفقد حرمة  
ذلك ا ر وسم او ملكا او جينا او قرا اية بين يدي مدرس ليفسر لها  
له لا لقراءة جنب اي مسلم بالغ وسكران وساه ونايم وما علم من  
الطيور ولا لقراءة في جنازة او غير العربية ولا في نحو ركوع لعدم مشروعيتها  
هـ ثم ر وسم ا ج والا وجه في القاري والسامع والمستمع لها  
قبل صلاته النجاسة انه يسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لغيره فان  
اراد الاقتصار على احوال السجود افضل للاختلاف في وجوبه ثم م ر  
فبعد السماع ويقال له مستمع قراءة تنازعه قاري وسامع مجمع  
اية السجدة اي من قاري واحد مشروعته اي ولو من جهتي محبة فيما  
يظهر

يظهر وان كان حيا او امرأة ولو حضرت اجني لانقرانها مشروعته في الجملة  
او كان فطيبا امكنه على منبر من غير كلنة او اسفله ولم يطل الفصل ولا  
يجوز سجود سامعه لما فيه من الاعراض عن الخطبة اي شأنه ذلك فلا يرد  
ان يقال ما المانع من انهم يسجدوا مع سجوده او كان مصليا بان قبرا  
في قيامه وسجد للقراءة من الصوف والحام وكلا وان كانت مكروهة لانها  
تجاري كما قاله سم ولا يشترط في الركوع ونحوه حيث لا يطلب لها سجود مع  
انها مكروهة لان نحو الركوع لما طلب فيه ذكر في موضع صارت القراءة  
بهذا الاعتبار غير مشروع هـ والحاصل انه يخرج بقوله مشروعته القراءة  
المحرمة والمكروهة لذاتها ويشترط ان لا تكون بدلا عن الفاتحة كما في سم  
م ر وتلخص من كلامهم ان جملة الشروط ستة ان تكون القراءة مشروعته  
مقصودة من شخص واحد في غير صلاة الجنازة لجميع الامة وان لا تكون  
بدلا عن الفاتحة هذه عامية فان كان مصليا زيدا لا يقصد بقراءته  
السجود في غير صبح الحمقة بالمر تنزيل فان كان مأمورا بشرط ان لا يسجد  
الا لسجود امامه بسجود القاري اي غير المجاهد كما في ع ب وينبغي  
تخرج قراءة المصوح على ان المسح تبدل ذات الوضوء وانظر لوقرا  
الميت هل هو كقراءة النائم لا يسجد لها ولا فيلجج راج وهي اربع عشرة  
نظمها بعضهم فقال

قائده في سور السجود نظمها كالدر في العقود  
في الانشاق حجة والا سرا وسورة التنزيل ثم اقرا  
والرعد ثم الغم ثم الخلل ومريم الفرقان ثم النمل  
في الحج ثمان وفي الاعراق وسجدة في فصليت ترا في

سجدة الحج الاولى عند قوله انا لله يفعل ما يشاء والثانية عند قوله  
وافعلا الخير لكم تفحوت وفي الاعراف احزها والرعد بعد قوله باليد و  
والاصال والخلل عند قوله وينفعلون ما يومررت وهو المغمود وقيل  
يستكبرون والا سرا عند قوله ويذيدهم ضوعا ومريم عند قوله  
خروا سجدا وبكيا والفرقان عند قوله وزيدهم نفورا والخلل عند قوله  
رب الرش العظيم وقيل يلعنون والتم تنزيل وسجود محمد ربههم وهم



لا يستكبرون وفصلت عند قوله ان كنتم اياه تعبدون والهم اضربها والا شقات  
لا يسجدون وقيل اضربها وحيث واناب وقيل ما ب هـ ع ت علي التمر وانما نص  
علي سجودتي الحج تحلة فابي حنيفة في الثانية <sup>شأن في غير الصلاة دخل</sup>  
في الفهر الطواف وهو متجه والحاقه بالصلاة انما هو في بعض احكامها  
اما الصلاة فتخطئها من العامر العام ولو خلف امام حنيف سجود لها  
وقد ينظر في اوجافه وانتظار افضل ولا يجوز له متابعتها فاذا سلم  
امامه سجد هو السهو وسلم للخلل الذي تطرق للصلاة في اعتقاده من  
الامام ولا تقول تنعين المفارقة بفعل الامام مبطله في اعتقاد المأموم  
لما هو حوايه من ان فعل الامام عن اعتقاد ينزل منزلة السهو  
بطلت صلاته بمجرد خلفه او هويه ان قصد المخالفة والا فبفراغ السجود  
قال اي برفع راسه من سجدة التلاوة لغش المخالفة فاذا كبر يعلم  
المأموم بسجود الامام حتى يرفع راسه من السجود انتظم او قبله  
هوي فاذا رفع راسه قبل سجدة رفع همه ولا يسجد الا ان توي مفارقه  
وهي مفارقة بعدد ولا تفوت الفضيلة ويكبر المصلح اي وينوي  
سجود التلاوة ضمنا من غير تلفظ ولا تكبير لان نية الصلاة لم تملأها  
وفرض المسئلة اذا قرأه بقصد السجود اما لو قرأ في الصلاة اية سجدة  
او سورتها بقصد السجود في غير التلاوة في صحيح الجمعة بطلت صلاته  
علي المعتد ان كان عالما بالتحريم اما صحيح الجمعة فلا يضر قصد المصلح للسجود  
واركان السجدة لغير مصلح تحرم اي تليق التحريم مع السجدة فانه ركعتان  
اربعة نية وتكبير تحرم وسجود مطهر وسلام فان عدت الطائفة ركعتان  
فخمسة وان عد القعود او الة صليبا في شمس السلام ركعتان ستة  
وان لا يطول الفصل عرف بينها وبين قراءة الآية فان طال لم يسجد  
وان كان معذورا بالتأخير لانها من تعام القراءة ولا يدخل لتفانيتها لتفانيتها  
بسبب عارض كالسجود فان لم يطرأ بها وان كان محو وتظهر عن  
قرب هـ شـ م ر ومحل عدم دخول الغف ما لم يكن السجود واجبا بان تذكر  
فقد قال سم لو نذر سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود هل  
يفوت ويأثم او يجب قضاءه علي الفور ووافقت وعليه انه يجب قضاؤه  
ونظيره

ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤها <sup>لهم</sup>  
نعمه ظاهرا من حيث لا يحسب فخرج بالجمهور استمرار الغنمة وبالظاهر  
مالا وقع له كدرهم وما بعد مالو تسبب فيها كخرج بعد الخانة وحذف  
المعول يؤذن بالجمهور فالمراد جميع النعمة له او نحو ولده او لعموم المسلمين  
كالمرء عند الخط بخلاف ما اذا كانت خاصة بمسلم اجنب عنه او  
انذاع نعمة اذا عطف علي نعمة فيعتبر فيها الجمهور وقبيلها مثل ما مر  
قل وهذا ليس بظن بل الظاهر عطفه علي جميع فليتأمل <sup>اوروبية</sup>  
او يعلم <sup>مبتلي في نحو عقلة او بدنة</sup> او فاسق ومنه الكافر  
ولا يشترط في المقصود ان تكون كبرية <sup>ولما فرغها اي السجودتين</sup>  
ما شأها او الباقي <sup>من غير سبب اي من الاسباب المذكورة</sup>  
وغیرها وهي سجدة التلاوة والشكر والسهو ومثل السجدة ركوع منفر  
فعدم التقرب به <sup>ما يقتضي الكفر وهو اذا قصد تعظيمه تعظيم</sup>  
الله تعالى <sup>في شروط الصلاة اي شروط ادائها</sup>  
لان الشروط علي قسمين الاول شروط وجوب وهي الاربعة السابقة  
في قوله وشرائط وجوب الصلاة الاسلام والبلوغ والعقل والخلو من  
الحيض والنفاس والثاني شروط اداء وهي شروط صحة المباشرة  
واركانها وسننها اعتبارات المص سبترجم كل منها بفصل مستقل  
فهذا الفصل خاص بالشروط بان الشرط الا او يقال الشرط ما قارن  
كل معتبر سواء التروك لانها من قبيل المانع بل مبطل  
للصلاة سواء به بل متعلقاتها مبطله فان ترك الكلام ونحوه ليس  
بمبطل بل المبطل الكلام ونحوه فتأمل <sup>وقيل انها شروط اي</sup>  
يجوز بان يراى بالشرط ما يتوقف الشيء عليه وجوده او عدمه فتوقف  
الصلاة علي الشرط كقبحه باعتبار انه يلزم من عدمه العدم وعليه  
الشرط المجازي باعتبار انه يلزم من وجوده العدم <sup>كما قاله الفخر</sup>  
وتبعه شيخ الاسلام اعتبارا بان المعروف الكفر عنها ويذكر بما ذكره الشيخ  
بعد ولو كان تركه من الشروط لغيره نظر فان الذي من  
الشروط ترك الكلام السبتر عمدا لان المانع هو الكلام السبتر عمدا



والشرط حياة الحياة صفة هي تصح لمقامته ان يتصف بالادراك فهو  
غير الحيوانية فتصح تشبيه الشرط بها لان كلاهما خارج عن الماهية  
اي الذي يتزعم به جمع شرط لا يخفى ان هذا مفرد شروط واما شروط  
الذي عبر به المصنف فمفردة شرطية بمعنى فضيلة مشروطة قل يكون  
الراو كذا بفتحها قل لفة العلامة وبطلت لفة اية علي تعليق  
امر بامر كل منهما في المستقبل كقولنا اذا وجدت الشرط صحت الصلاة  
واذا دخلت الدار فانت طالعة ايج لذاته عايد للتحقق يعني ان  
قوله لذاته يرجع لقوله ما يلزم من عدمه العدم اي لذاته فلا يرد  
فاقد الظهورين فالظهور ان الم يلزم من عدمها فيه العدم بل يلزمه  
صلاة العرض كرمه الوقت لان ذلك ليس لذاته الشرط بل كرمه  
الوقت وقوله ولا يلزم من وجوده وجود اي لذاته فلا يرد ما اضاف  
الوقت فيلزم وجود الصلاة للذات الشرط بل لصيق الوقت وقوله  
ولا عدم اي لا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد حصول الخجاسة  
فلا يرد على الاول فاقد الظهورين ولا على الثاني صيق الوقت ولا على  
الثالث حصول الخجاسة وكذا يقال على آية فاما ان وسكت عن السبب  
وهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لعدم  
الاحتياج اليه هنا قل كالكلام فيها اي الصلاة عمدا فلا يلزم  
من عدمه وجود صلاة ولا عدم وجودها فقد يعدم الكلام لعدم  
ولا توجد الصلاة فقد شرط او كمن وقد يعدم وتوجد اذا توفرت  
شروطها وراكبها والمعتبر من الشروط يتامل ما فيه فانه يقتضي  
ان غير الخمس من الشروط لا يعتبر للصحة والجواب ان من بيان وقوله  
لصحة الصلاة متعلق بالمعتبر اي والمعتبر لصحة الصلاة الذي هو  
الشرط خمس اياها والخصر اضافي او العدد لا مفهوم له فلا ينافي ان  
هناك غير الخمس قبل القول فيها اي مع استمرارها فيها كما مر  
واعبار القبلية لتحقيق المقارنة فلو امكنت المقارنة كفت كسرة  
القيت عليه مقارنة لا اول التكبير لان يتبين بتمامها دخول  
في الصلاة من اولها ولو قارنتها بخجاسة وازيلت قبل تمامها

لم تصح خلافا لما ذكره بعض المنسوين الى العلم قال متطهر  
ليس بقيد بل مثله فاقد الظهورين فان سبقه الحدث القيد بالسبق  
للرد على القديم القابل بانه لا تبطل صلاته بل يتطهر عن قرب ويبني  
عليه صلاته له لهدم وان كان حدثه اكبر فلو تعد الحدث بطلت قطعا  
انيب الكا وظن يجب الفضا فورا او على التراخي قياس من نام  
قبل الوقت واستغرق نومه الوقت عدم وجوب الفورية وقد يعرف  
بينهما مما لا يتوقف على الوصف لو قال علي طهر كان اعم  
والفهم عدم الاثابة اي من حيث القرائن كما يشتر به اول العبارة  
فله ينافي انه يثبت من حيث كونه ذكرا قل بالمعنى فتأمل  
فقد يقال محل حمل القراءة من الجنب على الذكر اذا علم بجنايته وفرض  
المسئلة هنا في الناس فهو قاصد القراءة وقد يقال قصد القراءة  
مع الجناية لا مع عدم من سببه فيثبت على الذكر وهو الذي انحط  
عليه كلام ع ش علي م ر منزلة المحسوس بل هو محسوس لا لل  
البصائر حتى داخل انفه بل كرم عطا على بدنه علمان حتى عاطفة  
او مجرور بها على انها حرف جر او مكانه كاسيات في كلام المصنف  
ويشبه ذلك في رأي علي القول بان معناه الطهارة عن الخبث وانما  
يتم الاستدلال به للطهارة في البدن بطريق القياس  
بدليل الكا لا يخفى ان هذا الدليل هو صورة المسئلة فتأمل قال  
ولو قال بدليل انها تزال عن الشهيد اذا كانت من غير دم الشهادة  
كما قدمه في فروض الوضوء كان اولي وقد يجاب عن الشر بان  
استدل على وجوب غسل داخل الغم والافت بوجوب غسل داخل  
العين فله مصادرة فتأمل لزمننا اعلاه وينبغي ان محل  
ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة غنوع وعلى ذلك والا فلا  
جواز كونه صلي مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه  
ع ش علي م ر صيا ومثله مجنون بالاول واستثنى من  
المكان مثل المكان الغرض فيعفى عنه بالشرط المعبرة في المكان  
في الاصل عنه المسئلة اي وان لم يكن مسجدا سم ر



من الا حترار عنه اشار بذلك الى ان ذلك هو المراد بالعموم في قول  
بعضهم شرط العفو عموم البلوى به فقد قال في فتاويه المراد  
بعموم البلوى كثرته في ذلك المحل المقصود عادة بحيث لو كلفناه الاول  
عنه الى غيره لادى الى الخرج **اج** بما اذا لم يتخذ صورة بعض  
مشايخنا بان يصلي من غير شعورية بخبره بعد الصلاة فيلتزم  
وقد يقال لا حاجة لتقوية بذلك بل الموات على ان لا يقصد مكانه  
مع امكان الحترار عنه حتى لو صلى عالما به ولم يعد اليه عين  
غير لم يضر فتأمل وعيان **اج** قوله وهو قيد معين مثله في ش  
م ر اي فلو تعد المشي عليه ضر فان قيل متى دخل المحل فهو متعمد  
المشي قلت المقصود بالذات صلاة في ذلك وان لم يعمد معه المشي  
كذا صور المسئلة شيخنا وقال بعضهم بقصور المسئلة بما اذا صلى  
في ظلمة او ليل او على ان الشمس ر في الفتاوى صور عدم المشي عليها  
بالمشي كيف اتفق فان قلت ان اريد المشي خارج الصلاة فهو  
حال الخفاف من اهل البين لا ينحسر ليس الكلام فيه وان اريد  
المشي في الصلاة فليس فيها مشي قلت لعل المراد بالمشي وضع  
الرجل فتأمل وطاهر الشروط للعقولة ان لا يقصد اساسه وان  
لا يكون رطوبة من احد اهل البين وان يشق الحترار عنه وان لم يعم  
المحل وزاد غيره الى وزاد اية بعضهم ان يعم جميع المحل وفيه  
نظر يعلم من القيد الاول قطع موضعها الى النجاسة **فتا**  
ما قاله الشيخان بقول المتولي معتمد فالمعتمد ان لا يعتبر تحت الماء  
من ذلك ومن اذ في من اجرة يوب يصلي فيه لو اتراه وتمن  
ما يشتر به **اج** وهذا هو الظاهر ضعيف وقيد الشيخان اية  
الضعيف وهو الصحيح معتمد ولو اشتهر ذكر الشك من ان  
الى الشرط الثاني ستة فروع الاول مسالة الاله شبهه الثاني  
في كيفية تطهير ما نجس الثالث انه يمنع صلاة قابض على  
متصل بنجس الرابع تفصيل الوصل الخامس في العفو عن محل  
الاستحجار وما عسرا لا حترار عنه الى السادس لو صلى بنجس لا يله

او يتبين اي ضيق عرفا كما سيذكره والا فله الصلاة في الواقع  
منها من غير اجتهاد الى ان يبقى قدر المتنجس قال وقد يقال مراد  
الشك ان يمتا طاهرا ويتا متنجسا كله كما هو ظن كلامه فله فرق بين  
الواسع والضيق فانه يحتج فيها اي المياه لكل فرض من اي حيث  
انتقض طهره الذي فله بالاجتهاد اما اذا بقي طهره ولو شهورا  
فله اجتهاد كما يعلم من الجواب سبق الطهارة اي فيستغنى بذلك  
عن تجديد الاجتهاد اذ لا يلزم الا علة لقوله عمل بالاجتهاد الثاني  
فلو اجتهد الا عطفا على قوله لم يجب تجديد الاجتهاد بخلاف  
المياه اي فانه فيها لا يعمل بالثاني بل يتيمم بعد تلف وقول قل  
اذ لم يغسل اي بما يتيقن الطهارة والاعمال بالثاني ه اي اذا لم  
يفسر ما اصابه من الاول والا فكما هنا فها على حد سواء فتأمل  
قل ولو غسل احد الثوبين بالاجتهاد خرج ما لو نجس وغسل  
احدهما فليس له الجمع بينهما لان الواجب عليه الاجتهاد ولم يفعله  
في ش على م ر ولو جمعها هذه غاية بدنان اي نجس  
احد بدنين من شخصين اجتهد فيهما فيه نظر في المنهج  
وغيره انه لا يتوقف اقتداؤه بالاول منهما على اجتهاد وممنع اقتداؤه  
بالثاني لقوله للنجاسة كذا بها مش وفيه نظر فان الذي في ش  
م ر مثلا ذكره الشك ولم اقف على هذه المسئلة التي ذكرها في المنهج  
ولا يعيد الاول اي ولا الثانية ولو نجس هو يفتح الجسيم  
وكسرها وجب غسل كله اي وان شق الثوب نصفين ولا يجوز  
له الاجتهاد بعد شقه لانه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان  
نجسين وان الاصل بقا النجاسة ما بقى منه جزء من غير غسل  
ومحل وجوب غسل كله اذ لم يعلم اخضارها في واحد من شخصين  
كاحد كيه او موضع مقدم الثوب او موضع فان علم ذلك لم يجب غسل  
سوي ما اشك **اج** نعم ان شق الثوب نصفين ولم يحتسب كون  
الشق في محل المتنجس جاز الاجتهاد لتعدد المشبه كافي في ش م وغيره  
لتصح الصلاة فيه او معه بشر البدن فتأمل واسعا

من م







فله تلمسه اعادتها اذا الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن والا اصل  
عدم وجوده قبل ذلك بل من اعادتها كما في شئ المباح ستر العورة  
عن العيون من استر وجهه وملك واذا ان الثوب يمنع من رؤية  
لحمه والملك مع شئ فرع لو طال ذكره او نبتت سلفه اصلها في العورة او  
حال شعر العانة وجاوز الركبتين وجب ستر ما خرج عن حد الركبتين  
ولو كان خاليا في ظلمة مبانة غيره ولو كان خاليا او في ظلمة  
ونيم بالنصب عطف على يصبى قال ابن عباس المراد به  
وفي الاول اطلاق اسم الحائض على المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل  
على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل وهذا لان اخذ  
الزينة وهي عرس محال فاريد محليها وهو الثوب مجازا  
لادني غرضه اي بلبه كراهة ايفه ولا يشترط حصول الحاجة وليس من  
الغرض حالة الجماع لان الستة فيه ان يكونا مستترين عن شئ عليا  
والفيل عطف خافض احق ان يستحي منه فان قيل ما فائدة الست  
في الخلو مع ان الله تعالى لا يحب عن تبصر شئ احب بان الله  
تعالى يرى عبده المستتر متادبا دون غيره شئ انشاز على المنهاج  
وفي شئ رانه حديث واغظه الله احق ان يستحي منه ولا  
يجب ستر عورته اي السواكيس للذكر وما بين السرة والركبة للمرأة  
صره كانت او امة وقوله عن نفسه ان في غير الصلاة اما فيها فواجب  
فلو راي عورة نفسه في صلاة نه بطلت كما في فتاوى المصم القرينية  
فعلي هذا يكون النظر صراحا وافق به الوالد بل يكبر نظره اليها  
من غير صراحة ولو للرجل والمراد انه ينظر اليها من نحو طوقه منه  
والعورة ما بين السرة والركبة هذا من لفظ الحديث لانه المقصود من  
الدليل فلولم يكن من الحديث لما ثبت لكم ويدل لذلك الحديث الذي  
في شئ روه قوله صلى الله عليه وسلم عورة المؤمن ما بين سرة  
وركبة ام والحاصل ان للرجل ذلك عورات اعداها الستون فقط  
وذلك في الخلو ويجوز كشفها لادني غرض ولا يرد عليه تعليلهم وجوب  
الستر في غير الصلاة بان الله يرى المستور متادبا وغيره تاركا للادب

المراد بالزينة  
حجب العورة  
على الثوب  
فان الزينة حاله

لان كل انسابه الي ترك الا دب عند انتفا الغرض وثانيها ما بين  
سرة وركبة وذلك في الصلاة وعند الرجال ومخارجه من النساء وثالثها  
جميع بدنه وذلك بالنسبة للنساء الجانب والحرمة اربعة احوالها ما بين  
سرتها وركبتها وذلك في الخلو وعند النساء مطلق والرجال المحارم  
وثانيها ما عند الوجه والكفين وذلك في الصلاة وثالثها ما عند ما يبدو  
عند المهنة وذلك عند النساء الكافرات ووجهه احتمال احكامه ما راته منها  
للكافر واعتبر ما يبدو وعند المهنة لاحتمال كسفه ذلك في الباطن  
جميع البدن وذلك بالنسبة للرجال الجانب والرقبة ثلاث عورات  
احدها ما بين السرة والركبة في الصلاة والخلوة وعند المحارم والنساء  
وثانيها جميع بدنهما بالنسبة للرجال الجانب وثالثها ما يبدو  
عند المهنة بالنسبة للنساء الكافرات والخبر كالا يتيه فليسا من  
العورة عليا مع كمن يجب ستر بعضهما من باب مالا يتم الواجب الا به  
فهو واجب موضع الذي يقطع اي موضع الحيز الذي يقطع الحيز  
ركبته في يديه فهو مخالف للادب مفصل بوزن مسجود  
غير الوجه كما يعني في الصلاة فهذه عورتها في الصلاة ودخل في غير  
باطن القدمين فيجب سترهما ولو بالارض حاله القيام رقا لا حاجة  
اليه قال اي لان الرقيقة لا تختلف حاله بالذكورة والا فلوثة هو  
لم تسمع صلاته ويجب عليه القضا وان بان ذكر التشك حال الصلاة  
ولان الاصل شغل ذمته بها فله يبرأ الا بيقين م م ر بين العاريتين  
هما ان اقتصر الخبير الحرجي ستر ما بين سرة وركبته ليرتفع صلاته  
ومقابلها ان اقتصر الخبير الحرجي ستر ما بين سرة وركبته صححت  
صلاته فتجمل علي ما اذا كاد الاقتصار في الابد او الثانية على ما اذا  
كان في الاثنا نظير ما قاله في الجملة اذا خالف م ر فقال بالطلقات  
هنا مطلقا وفوق بين الجملة وما هنا بان الشك هنا راجع لذات  
المصلي وهو الستر وما سياتي في الجملة شك في شئ الغير وهو  
العدد ويفتقر فيه مالا يفتر في الذات واعتبر شئ وكذا مشايخنا  
المتأخرون يمنع ادراك كون البشارة اي المعتدل البصر عادة كافي في ظاهر



كذا نقله بالدرج من فتاوى الشافعي عليه السلام  
وان كلتيهما كسر والضعيف او شد ثوبا بوسطه لكنه ذكر في غير الذكر  
وخلف في الاول له هاج كما صاف اي واكفنه ان يركع ويسجد في الماء  
والا فان لم يشف عليه الصلوة في الماء والركوع والسجود خارجة لزمه  
ذلك والتخير بين الصلوة عاريا وبين فعل ما شئت عليه فتأمل  
فلو ريت او كانت بحيث تدري وان لم تدري بالفضل هاج من  
طوق جميعه او كرهه وعبار هاج قال شيخنا مثل طوق القميص اكم فيمنع  
لانه من الا على وله ستر بعضها اي عورته من غير السوء  
او منها بل من ناقص شرم ر بل عليه اذا كان في سائر عورته خرق  
ولم يجد ما يستره غير ذلك كاهو ظم حجره شافعي م ر ويراعى السجود  
على معتد م ر قد تم اي التحف ذكر اكان او غير لانه متوجه  
به للقبلة فضية هذا التعليل اختصاص ذلك بالصلوة وليس مراد بل يجب  
ستر القبلة مطلق فقد عللوا بعللة اخرى وهي قولهم وان الدبر  
مستور غالبا بالالبين قال زكي فضية التعليل الاول اختصاص  
ذلك بالصلوة والثاني عدمه وهو الوجه هاج ان كان هناك  
رجل اي وينبغي سترها بشا عند الخيشي او الفريقي ان كان من الخمار  
لزمه الستر به في الصلوة مطلقا وعند الجانب عند فقدهم ولو خشا  
او طين قال ولا يلزمه اي ان نقص ولو سيرا في الوجه سم وم ر  
ه ا ج وجب عليها ان تستر راسها بها اي فورا من غير افعال  
مبطله فان مضت من اول زم على قوله والسترية افعال مبطله بطلت  
صلواتها ه ا ج وبين للرجل ان يلبس للصلوة او وكذا للمرأة لا يحضرة  
اجني قال فان لم يدر فيه تفصيل احسن ثيابه وان يتقص ويتعم  
ويتطيل ويرتدي ويتزر ويتزول قال الدمشقي وفي تاريخ  
اصبهات عن مالك بن عتاهية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
الارض تستغفر للمسلم بالسر او بعل م ر حوس في ثوب وان  
يصل على عليه شرم ر فيه صورة ظاهره ولو اعسى او في ظلمة  
او كانت الصورة خلف ظاهره او ملة فيه لانه من حيث لا يراها اذا صلى  
عليه

عليه وهو ظم تباعد عما فيه الصورة المنهي عنها مع شرم على م ر  
ملثما قال الجوهري اللثام ما كان على الغم من النقاب واللقام ما كانت  
على الارنية م ر حوس فله يجوز لها رفع النقاب اي بشرط ان  
تكون جبهتها مكشوفة عند السجود وعجزها يطره به فلو قدر  
على ما يطره به ولكن لم يأت غسلة الاخر في الوقت وجب ويصل  
بعد الوقت ولا يصل عاريا في الوقت كما في الطبري الا اتفاقا على  
ذلك سم يصل عاريا اي الفريقي والسنن م ر على م راي عند  
ضيق الوقت فيما يظهر منه اي الثوب اما لو كان الساتر طيبا  
وجب قبوله كما في متن الرض بل يصل عاريا ولو اما ما وحفظها  
كما في فتاوى م ر ولو اعاد اي ولو اعاد شحف الثوب لم يرد الصلوة  
لزم مر يد الصلوة قبوله ويظهر وجوب سوال العارية لقبولها  
قل فهو كما في القيم فان كان قبل الوقت جاز او بعده فله يجوز  
بيعه ولا يصح ويجب استرداده حاشا ما دام باقيا فان لم  
يسترده اعاد ما فعله مع القدرة على استرداده وهذا مع العجالة  
للصلوة التي فوتته من وقتها فان تلف لم يجد ماصلا به بعد تكفه  
هذا اذا كان المراد بيع مر يد الصلوة ثوبه المحتاج للستر به فان  
كان المراد ان شخصها باعه لم يرد الصلوة ففني قوله كما لما انه يجب  
للقادر س ما يريد على ما في الفطرية كما قاله قل واجره فيه نظر  
فان اما لا تصح اجارته بخلاف في الثوب فتأمل والثالث الوقوف  
اي مثله كما اشار اليه بقوله في قيام او قعود كما العلم بمعنى ما لم  
الظن ولو بالاجتهاد وعدم ثقة بخبر عن علم جملة فعليه ما خونه  
حالية بتقدير قد فان وجد ثقة بخبر عن علم ولو عدل رواية او  
سمع اذ انه في محو او اذ ان ما ذونه ولو مياما مونا في ذلك او راي  
من رايه وضعها عارف ثقة او اقرها لانه كما اخبر عن علم ومثلكها  
منكأب مجرب واقوي منها بيت الابرع المعروف لعارف فلا يحتجده  
مع وجود شيء مما ذكره نقله عن قول علي كمال اجتهاد نعم  
لليجوز الاجتهاد مع بيت الابرع المعروف ولا مع المزاويل التي وضعها



الفاروق اي اقروها قل بورد متعلق باجتهاد ومنه الكتاب  
الذي لم يتيقن صحته قل ذلك يحتمل انه الذي المعروف او صواب  
افترجرت سم على من تنبى الامراتب الوقت فلا ثمة العلم بنفسه  
او غير الثقة عن علم او بيت الابرة او المزاويل البحرية هذه الاربعة  
من رتبة واجوه ثم الاجتهاد ثم تقليد المجتهد وللعمى وان قور  
تما اشار اليه بقوله لعجزه اي العمى في الجملة اي في بعض الصور وهو  
ما اذا كان العمى عاجزا ولا يجوز له اي للبصير القادر حتى لو  
افترج عن اجتهاد فخرج به ما لو اضرع عن علم فانه تجب عليه الاعادة  
مرغومي قال الرازي في ضعيف عيان بكسر العين قل  
يتقاع اي لا يتفوت اي لا تقصر رتبته عن الذي له الجرب في هذا  
المكلم نظر فان صوت الديك لا يعترضه من غير اجتهاد بخلاف المودن  
فانه لا يحتاج الي اجتهاد في تقليد على القول به فان مرغومي  
البند يبي بفتح اوله والمهمل وسكون النون الاول وبكر الثانية  
شحنة وحيم نسبة الي بند يمين بلفظ المشي بكرة قرب بغداد  
ه من اللب السويطي ولو كثر المودن فون اي ولم يقلد بعضهم بعضا  
كما هو الغالب لا سيما عصرنا اذا قلد بعضهم بعضا فهم وان كثروا  
كالواحد فمل مطلقا اي في المحو والغير اعاد مطلقا  
اي وان صادف الوقت وحرم عليه لما عطل به هم وعلى المجتهد  
اي وجوب التوقف عن الصلاة على غلبته من دخول الوقت  
ضله فالقول حيث حمل على الجواز بحسبه جواز بل وجوب  
ولا يقلده غير وسياق في الصوم انه ان صدقه اعتره وجوب  
وهل هناك ذلك اول ويترك بسهولة وقوفه على الوقت هنا  
دون الصوم سم على حجر قلت في فتاوي م ر انه لا فرق بين ما هنا  
والصوم انها على حد سواء ارج بالصدر اي حقيقة في الواقع  
والجالس وخونها وقفا في الرابع والساجد وخونها لا بالوجه  
اي لا يعتد به وجوب بل اعتبر الصدر ما لم يكن متعلقا فيجب  
الا استقبال به اي بالوجه مع غيره قول وجهك اي ذلك من

اطلاق

اطلاق اسم الجرح على الكل وهذا التاويل متعين ليله يلزم نفس الا استقبال  
بالوجه ارج فانسج الوصف اي اتمه قبل بضم القاف والباء الموحدة  
مواو يجوز اسكان الموحدة اي فاعلمها قل كما رايموني اي علمتموني  
فلا تصح الصلاة بدونه اي الا استقبال جماعة لان الا استقبال  
متفق عليه وانما الخلاف في كونه للمعين او كونه مطلقا يقين اي  
برورية او مسمى او لم يصرف عن غير انفسها والعياد باله تعالى وان لم  
يكن فيها شاخص لان هو البيت في حق الكايع عنه منزل منزلة  
بدليل صحة الصلاة على اعله منه كما يبيس زي وخبر عنه  
اي عن الطي ببعضه اي ببعض بدنه بطلت صلاته ان وقع  
في الثياب فان كان في ابتداءها فلا تنقذ فراده بالبطالة ما يشتر  
عدم الا تعاد بقرب الكعبة ولو باضربات المسجد حادوها  
بفتح الذال المعجمة وان طال الصف جدا والحاصل انه ان امتد  
الصف من المشرق الي المغرب صحت صلاته وهم كف مع الخراف من  
طرفيه اما اذا بعد ولو كثير ولم يبلغ الحد المذكور ولو كان بينهما  
وبين الامام قدر سمها اي الكعبة مرارا فان الصلاة صحيحة وله  
ينحرف هذا ما اخط عليه كلام م ز ومما به ارج واستشكل  
لواجاب ابن الصباغ بان المحقق فيها غير متعين نظير ما ياتي فيم الو  
صلي اربع ركعات لاربع جهات ولا بطلت مع الشك في وجوب البطل  
ه ثم ز ملحق بان ذلك اي المحاذاة انما يحصل مع الاخراف اي  
اذا امتد الصف من المشرق الي المغرب بخلاف غير كما تقدم فسرع لو  
امكنه الصلاة الي القبلة فاعدا الي غيرها قايما وجب الاول لان  
فرض القبلة اكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة  
من غير عذر ثم ر قال سم في حكم البهجة وهل يجب عليه ان يقوم  
ليركع اولا ويأتي به من جلوس لا بعد وجوب القيام ليركع منه ه  
قال شيخنا ويتعين حمل على ما اذا لم يخرج عن القبلة بقيامه ولا يقال  
ان هذا موضع المسئلة لا فانقول القيام لما كان طويلا فذلك يمكن فيه  
الا استقبال والقيام للركوع قد يمكن فيه الا استقبال لقصر قصر



للمسئلة بهذا الاعتبار الثالث هـ ا ج ولو استقبل الركن الى الجنس اي  
 اي ركن كان من مخرج ما لو استقبل الحجر قال م ر مثله الشاذرون  
 فله يكفي استقباله هـ ا ج وكذا من حجر والشاذرون خارج بالقبلة اي  
 القبلة ان اعتقد ما ظهر فرضا اي وان لم يكن عاميا فقوله وكان  
 عاميا راجع للمسئلة التي بعد هذه كافي ح ل على المنهج عاميا قال  
 سم المراد بالعام من لم يعلم قدرا يعده مفسرا في هذا الكلام ا ج  
 ولم يقصد فرضا بنقل اي لم يقصد فرضا نفعيا فالبا زيادة ولو قدم البنا  
 فوصلها بلفظ الفرض كان اولي بان يقول ولم يقصد بفرقت نفعه كافي بعض  
 النسخ في صلاة شدة الخوف اي في حالة صلاة شدة الخوف بان  
 اختلط الكفار بنا فلم يتمكن من ترك القتال او لم يؤمن هجومهم علينا  
 لو ولينا او اتقينا فيجوز الصلاة اي عند ضيق الوقت كما شرط ابن الرفعة  
 وغيره كاسيات هـ ا ج فليس التوجه بشرط فيها لغمان امتي استتم  
 عليه فمما ذكره حتى لو كان ركبا وامس وازاد ان ينزل اشترط ان لا يستدبر  
 القبلة في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق م ر مستقبل  
 لو زاد على ما يفهم من الآية وجب الاستقبال ركبا معتد النافذة  
 ولو عدا وركبني الخوف وفي حكمها سجدة التلاوة والشكر في السفر  
 الباطح جازله انه لا يشترط استقبال القبلة في النافلة بشروط احوالها  
 يكون ذلك فيما يسي سفر ولو فسر فافهم ان يكون السفر مباحا ثانيا  
 ان يقصد قطع المسافة المسمى قطعها سفر رابعها ترك الا فاعال الكثير  
 خامسها دوام السفر فلو صار مقيما في اثنا الصلاة وجب عليه اتمامها  
 على الارض مستقبله سادسها دوام السير فلو نزل في اثنا صلاة ثم  
 لم يمت اتمامها للقبلة قبل ركوعه وكذا لو ابتدأها للقبلة ثم زاد الركوب والسير  
 فليتمها قبل ركوعه فان ركب بطلت قال م ر في ش الا ان يضطر الى الركوب  
 ذكره المص في مجموع هـ ومحل البطلان ايضا كما يفهم من م ر ان اقترنت  
 بافعال مبطله والابان ركب وكذا يقترن ركوعه بمبطل فلا يسع احواله يقول  
 بالبطلة وانما فرقوا بين الركوب والنزول باعتبار الغالب مما بعد عدم وطء  
 النجاسة مطلقا عمدا وكذا نسيانا في نجاسة رطبة غير مفعول عنها فافهم

المذكور اي سفر مباحا على المراهلة ليست بقيد بل المراد الدابة راهلة  
 او غيرها يصلي على راهلته اي في السفر كما في رواية اي في حجة  
 مقصد فيكفي استقبال جهته المقصد ولا يشترط استقبال عينه لانه بدل  
 فتوسع فيه بخلاف القبلة فانها اصل حيث توجهت به قيل  
 وهذا محمل قوله تعالى فايتموا نواصيكم وجه الله ح ل معايشهم باليا  
 لا بالهمز فلا يجوز اي فعله بالبا او ما شيا بشرط اي مع ما تقدم  
 كالركن والعدو بلك حاجة هـ ثم المنهج وله الركض للدابة والعدو حاجة سوا  
 حاجة السفر كوفي تخلفه عن الرفقة او غيرها كتعلقه بصيد يريد امساكه  
 على المعتمد كافي م ر ولو كان لمقصد طريقا يمكنه الا استقبال في احدهما  
 فقط فسلك الاضطرار فرض جازله التنفل الى غير القبلة على الاصح وفارق  
 منع القصر في نظير مريد التوسعة في النوافل لكثرة ثمرها م ر  
 وسفينة العتدان ركب السفينة غير الملاح يجب عليه التوجه في جميع صلاته  
 واتمام الركبان ولا يفصل بين ان يشهد ركبا في تحريمه ان سهل قال  
 في ش المنهج ونفيته انه لا يلزمه التوجه في غير الحرم وان سهل ويمكن  
 الفرق بان الا تعاد يحتاج له ماله يحتاج لغيره فان احرم في نفل مطلق  
 بعدد ثم نوى الزيادة عليه فلهزجب الاستقبال عند النية نظرا الى انها  
 اشأ وهذا لو راى الما في اثنا النافلة ليس له ان يزيد في النية اولا يجب  
 نظرا للدوام ولا فهم لم يعطوها حكم الا بتدريس كل الوجوه فانه لا يشترع  
 دعا الا فتاح قال م ر هذا مما تردد فيه النظر والوجه عدم الوجوب هـ ا ج  
 بان تكون الدابة واقفة فادامت واقفة لا يصلي عليها الا الى القبلة لكن لا يلزمه  
 اتمام الركبان فله ان يتمها بالان كما نقله سم على المتن عن ش المنهج ثم  
 ان سار لصورة بني واتمها جهة مقصد وان سار بخياره بلك ضرورة لم  
 يخرجه ان يسير حتى تنتهي صلاة ثم اذا استمر على الصلاة والا فخرج من  
 النافلة لا يحرم فان لم يسهر ذلك كان كان على سرع او قتب ثم  
 م ر يستفاد منه انه اذا كان في هودج ومحمل واسع يسهر عليه صميم  
 ما تقدم فراجعه وتامل لم يلزمه تحريم بن اي صين الا عدم ايظ  
 سيرها الي من له دخل في سيرها ولو كان ركبا لا يلزمه توجه ولا



انهم قالوا فله يلزمه توجه معتد اي وان سهل ولو في حالة التحريم  
كما قاله بعضهم واعتدوا الصفوف او نحو ذلك سقط عنه وجوب المس وجاز له  
او عمل اي عمل الملاح اي ضيقه في السفينة ولا يخرب الزاوي وعجم  
عليه ان مضى في صلاته فان اخرب لقطعهما جاز لان ذلك تركها الا الرب  
القبلة وان كانت خلفه على المعتد قال عالما مختارا لا يتقيد بالطلوع  
بالاختيار وعبارته ان فان اخرب الي غيرها عامدا لما ولو قفرا بطلت  
صلاته وان عزم على العود الي مقصده ان قال الفصل اي في الزمان  
والا فلا اي وان لا بان لم يطر الفصل بان عاده عن قرب وكذا لو اخرب  
المصلي على الارض عن القبلة ناسيا وعاده عن قرب فلا يفسد بغيره في حاله  
اخرجه غيره قهرا وعاده عن قرب فانها تبطل لذويرة هـ من زب قلت  
من ذلك ما يقع كثيرا ان ينفذ شخص بين مصليين فيحرفهما او احدهما او يمر  
بجنب مصلي فيحرفه فان الصلاة تبطل هـ اي ومن ذلك اي في سبب  
السجود وعدمه والمعتد السن ويكفيه اي التكبير اي لا يلزمه وضع  
وجهه على نحو عرف لادابة او سرجهما ولا بذلك وسعه في الاخذ ويكون  
سجوده ان تمكن وجوبا الخفف بين سجوديه لسهولة عليه خلاف  
الركاب وله المضي فيما عدا ذلك فيمضي في قيامه واعتداله وشهده ولو الاول  
وسلته وبذلك علم وجه قوله بمضي في اربع ومستقبل في اربع  
او غير اي من مندور او جنان ثم ر واقفة او زاحما بيد مبرز  
قل واما الغرض هذا شرط ثالث والا بان كانت ساين او لم  
يتوجه او لم يتم الغرض وم فقله لان سير الادابة لا على قلص فتأمل  
شاخصا ولو ازيل الشاخص بعد تحريمه في الصلاة هل يفتقر كالرابطه  
ولانه دوام الوجه لا وفا قاله وليس كالرابطه لان باب الاستقبال  
اصح هـ اي ثلثي ذراع تقريبا بذراع الا دمي وان بعد عنه فلا ذة  
اذرع فالكسر وفارق نظيره في ستر المصلي وقاض الحاجة بان التقيد ثم  
ستر عن القبلة ولا يحصل الا مع القرب وهذا اصابه عينها وهو حاصل  
في البعد كالقرب ومن امكنه علم القبلة اي ببله مشقة لا تخفى قال سم  
علي المنهج يوحى منه ان الامم اذ دخل المسجد الحرام او مسجد محرابه

معتد

معتد وشق عليه مس الكعبة في الاول والمحراب في الثاني لا مثله المحمل  
بالناس واعتداد الصفوف او نحو ذلك سقط عنه وجوب المس وجاز له  
الاخذ بقول المخبر عن علم هـ وفي فتاوي م ريكين مس بعض المصلين  
عند عدم تمكنه من مس القبلة ومشقة ذلك عليه هـ لم يعلل بغيره  
اي بغير العلم والحاصل ان مراتب القبلة العلم بنفسه ثم بقول الثقة فتم  
بالاجتهاد ثم بتقليد المجتهد واعلم انه يكفي اخبار رب المنزل اي صاحب  
الدار الثقة حيث لم يعلم ان اخباره عن اجتهاده والا لم يقلد كما في م ر  
والعلم انه لا يجب سؤاله عن مستنده كما قاله هـ فاضاره في المرتبة الثانية  
فان لم يمكنه او امكنه وشرعا يرد ش المنهج كقولنا ان اشاهد الكعبة  
او المحراب المبتد اجتهاد واقوي أدلة الاجتهاد القطب ويختلف  
بافضل في الاقاليم ففي العراق يجعله المصلي خلف اذنه اليمن وفي مصر  
خلف اليسرى وفي اليمن قبالة ما يلي جانبه اليسرى وفي الشام وراه  
وقد نظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بارض اليمن وعكسه الشام وظف الاذن  
يميني عراق ثم يسيرا مصر قد صح استقباله في الممر  
كل فرض عيني لا صلاة حارة ولا فطر واعاد وجوبا فلا يقلد  
لقد رتبه على الاجتهاد هـ ش المنهج قلد ثقة اي بصير فلا يقلد اعشى  
اقوي ادراكا يقلد فيه العارف بالدلة اي لا يوجد وقوله فان كثر ايت  
بان وجد ولو بعد لان به يسقط فرض الكفاية جـ ل على المنهج ومن  
صلي باجتهاد اي فرغ من صلاته وقوله فتبين اضح الفتن والمراد  
بتيقنه ما يمنع معه الاجتهاد فيدخر فيه خبر الثقة هـ ش المنهج والحاصل  
ان المجتهد في القبلة ثلثة احوال اما ان يتغير اجتهاده قبل الصلاة او  
فيها او بعدها واذا كان قبلها فلم ثلثة احوال ان يتبين الخطا ويظهر  
له الصواب يقيم او ظن فيعمل بالثاني وان يظن الخطا والصواب فيعمل  
بالثاني اي ان كان اوضح والا يخبر وان كان في الصلاة فان تبين الخطا  
وظن الصواب استأنف وان ظن الخطا والصواب قبل التحول والمعتد بقوله  
بما اذا كان الثاني اوضح كما نقله الشيخان عن البغوي والا استمر على العمل



بالا ولعوان كان بعد الصلاة فان تيقن الخطا وطمع الصواب اعاد واست  
 ظن الخطا والصواب لم يوشه زب فاذا اقبل اجتهداه قبل الصلاة  
 فان تيقن اوطن وكان الثاني اوضح عملا بالثاني فيها وان استويا تخير  
 ثلثة وان كان في الصلاة فان تيقن عملا بالثاني اوطن وكان الثاني  
 اوضح فان استويا استمر على العمل بالا ول في هذه ثلثة ايها وان كانت  
 بعدها اعاد في اليقين دون مسالتي الظن فهذه ثلثة ايها فالجملية  
 تسعة ان تزج فان لم يترج استمر وهذا التفسير هو المعتمد في  
 ولا اعادة عليه لما فعله بالا ول لان الاجتهاد لا يتغير والخطا فيه  
 غير معين فعمل بالا ول اي استمر عليه وفارق حكم التماوي  
 قبلها اي قبل الصلاة اي حيث يتخير في التماوي بخلاف ما اذا كانت  
 فيها فيجب ان يعمل بالا ول وقوله بانه في اي من الصلاة في محارب  
 النبي اي التي ثبتت صلته فيها ولو باخبار واحد سم وقرع اج  
 في محارب المسلمين اي الموثوق بها بخلاف غيرها كما ريب القرافة  
 وارياف مصر فلا يجوز اعتمادها جهة اي لا يجتهد في الجهة بخلاف  
 التمام والتباين فيجتهد فيها وذلك لا سخالة الخطا في الجهة دونها ومن  
 ثم كانت الاجتهاد ولو في نحو قبلة الكوفة وسيت القدر والشام وجامع  
 مصر العتيق جاز لا نهم لم ينصوها الا على الاجتهاد اج  
 في اركان الصلاة وتقدم معنى الركن لغة واصطلاحا والفرق معطوف على  
 معنى اي وتقدم الفرق بين الركن والشرط وفيه نظر فان الذي قدمه  
 قوله والركن كالشرط في انه لا بد منه وبفارقته بان الشرط هو الذي يتقدم  
 على الصلاة ويجب استمرارها فيها كالطهر والستر والركن ما تستمر  
 عليه الصلاة كالركوع والسجود ففيه الفرق دون المعنى الذي يعني ان  
 ما ذكر من انه تقدم الفرق صحيح وكذا تقدم المعنى الاصطلاحي لغيره من  
 الفرق واحا المعنى اللغوي فلم يتقدم وفي المصباح ركن الشيء جازية الاقوى  
 والجمع اركان مثل فطر واقفال فان كان الشيء اهما هيته والشرط ما توقفت  
 صحة الركان عليها ركننا غير محمول لانه غير محدد وهو ثمانية  
 عشر وهو العامل فيه النصب لانه طالب له فاشبه اسم الفاعل كما في كتب

قوله

النحو

النحو فجعل اي المهم ونية الركوع اي وجعل نية كالهنية  
 اي كالصفة التابعة وليس المراد بالهنية المصطلح عليها والكل في بينهم  
 لفظي اي من حيث العود وعدمه قال م روجح ويصح ان يكون معنويا اي  
 وقوله ايها الا ولي استقامه لان القابل انه لفظي لا يجعله معنويا وكذا عليه  
 ثم رابت في نسخة صحيحة اسقاط لفظه اي مع ش اي بدليل انه لو شك في وجود  
 في طائفة الاعتدال مثلا وان جعلنا ما تافقه لم يوشه شكه كما لو شك في وجود  
 صروف الفاتحة بعد فراغها او مقصودة لزومه العود للاعتدال فورا كما لو  
 شك في اصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما ياتي ويرد بتاثير  
 شك فيها اي طائفة الاعتدال وان جعلنا ما تافقه فله بد من تداركها  
 ويفرق بينها وبين الشك في بعض صروف الفاتحة حينها بعد فراغها منها  
 بانهم اغتفروا ذلك فيها ككثرة صروفها وعلية الشك فيها وقوله لزومه  
 العود للاعتدال فورا اي ان كان اماما او منفردا فان كان ما موما ولم ينف  
 المفارقة وجبت عليه المتابعة وامتنع عليه العود ويتدارك بعد السلام  
 نعم ان كان الشك في ترك سجدة او طائفة نيتها والا مام في تشهد فانه  
 يجب العود ثم لعدم فحش المخالفة كما سياتي هاج قال قل نعم الخلاف  
 في نية الركوع معنوي فتأمل ما وبيد كذا مهم اي حيث لم يردوا  
 التقدم بالركوع مثلا تقدم ما بركنين بل بركن مع اشتماله على الطائفة  
 لانها هنية تابعة وعن جعلها ركنا واحدا الذي يقال عليه في ابا المص  
 عد ها اركان لتفريقها باقتلاف محالها ولم يحرم على ذلك في السجدين  
 تقدمها ركنا واحدا فوجه به ضيقه في الطائفة نية بخبره ضيقه في السجدين  
 فتأمل لذلك اي للاتحاد عن قصد فعل الصلاة فخص هذا لانه  
 العام في جميع انواع الصلاة ويرد بان خروج القصد عن الفعل لا يمنع من  
 كون ان مجموعها هو معنى الصلاة شرعا الذي هو المدعى على انها  
 مقارئة للتكبير المتفق على انه ركن فتأمل قول وعبارته وقيل انها شرط  
 لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويرد بان خروج القصد عن الفعل لا يمنع  
 ان مجموعها هو معنى الصلاة شرعا فمكن عبارة هذا الشك لا تفي بهذا التوجيه  
 قبل وقايد الخلاف فيمن افتتح النية مع مقارنته مانع من بخا مسة او استدبار



مثله ولا مانع اي ما نزال عند تمامها فان كانت شرطا صححت كزوجه  
 عن المأهولة وان كانت ركنا فلا تكن الوجه عدم صحتها مطلقا اي سئل  
 قبل ان يشرط او ركنا كاقالهم ركنان ركنان المفسد بغير التكبير ووجه الرافعي  
 بشرطيتها بانها تتعلق بالصلوة فتكون خارجة عنها والا لتعلقت  
 بنفسها واقتضت اليه نية اخذها وهم جرافيل من التسلسل قال والا ظهر  
 عند الاكثرين ركنيتها ولا يبعد ان تكون من الصلوة وتتعلق بها عداها  
 من الراكات اي لا بنفسها اي لا تقتضي اليه نية وذلك ان تقول يجوز  
 تعلقها بنفسها اي لا بصفة تتعلق ولا تؤثر كاعلم فتجمل نفسها  
 وغيرها كالنساء من الاربعة نكح نفسها وغيرها والاصل  
 فيها الا يروى عليه ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا  
 ما يفرق في كلهم اي المفسرين فابا اراد اذا قل كل ما  
 مراتب الصلوات ثلثة ال اول الفرض ولو نذر او قضا او كفاية فيقتبر  
 فيه ثلثة اشياء القصد والتعيين ونية الفرضية الثانية النفل والوقت  
 والسبب فيشرط فيه امرات ال اول القصد والثاني التعيين ولا حاجة  
 لنية النفلية لا يضر الله اليها باعتبار انه ادب المراتب فلم يجمع لما يميز  
 عن الفرض والثالث النفل المطلق فيكفي فيه قصد الصلوة ولا حاجة للتعيين  
 لحكم على المطلق ولا النفل لا يضر الله اليه كذا يخط بعضهم وفي تعليقه  
 بقوله باعتبار انه ادب المراتب لا نظر لان ادب المراتب ما يبره وهو  
 النفل المطلق وحكمه عدم وجوب نية النفلية مطلق بقوله ان النفلية  
 ملزمة للنفل بخلاف العصر ونحوها بانها قد تكون فرضا وقد لا تكون بدليل  
 صلاة الصبي قد قصد فعلها اي الصلوة وهي هنا ما عدا النية لانها  
 لا تنوي على ما مرهم راي بن علي انها لا تتعلق بنفسها والتحقق خلافه  
 وتعيينها ويكفي في الصبح نية الصبح او الفجر او صلاة الفداة او الصلوة التي  
 يشوب في اذانها او الصلوة التي يقنت فيها اذ وفي الظهر الصلوة التي  
 بين الاذان بها بشرطه كافي ثم راي وان كان في قطر لا يثبت الا براد  
 فيه كعصر وجب نية الفرضية لا يدع العبادات التي تجب فيها النية  
 تنقسم بالعبادة لوجوب نية الفرضية اربعة اقسام قسم لا تشترط فيه ولا

فله في قسم تشترط فيه علي الاصح وقسم لا تشترط فيه علي الاصح  
 وقسم لا تكفي فيه بل تقصر في الاصح وذكر الدمشقي قسما خامسا وهو  
 ما تشترط فيه بل فله في ومثله بالزكاة وهو سرود بان نية الفرضية  
 في المال ليست بشرط لان الزكاة لا تقع الا فرضا فمثال القسم الاول  
 الحج والعمرة والزكاة فله تشترط نية الفرضية فيها بل فله في ومثال الثاني  
 الصلوة والجمعة منها فتشترط نية الفرضية فيها علي الاصح ومثال  
 الثالث الصوم فله تشترط نية الفرضية فيه علي الاصح فله في لفظ المنهاج  
 ومثال القسم الرابع التيمم فاذا نوي فرضه لم يكتف كذا في ثم روي  
 علي المنهاج والمنع في الاخير من حيث الاعتناء علي الفرضية من  
 غير فرض للاستباحة تعينه مثل نية الفرضية نية الصلوة المكتوبة  
 اي في الصلوات الخمس اذا المكتوبة صارت حقيقة فيها ومثلها اي  
 نية النذر في المنذور اذا النذر لا يكون الا فرضا ولا تجب اي نية  
 الفرضية في صلاة الصبي وفارقت المعادة بان صلاة ته تقع نفعه اتفاقا  
 وبذلك علم انه لو قضى ما فات في زمن التيمم لم يجب عليه نية الفرضية  
 قل علي الجلال والحاصل ان المعادة كالاصلية الا في جوارز تركها ابتداء  
 كما فحج من التحقيق هو المعتمد قال اذ كيف يتوكل الفرضية وصلاته  
 لا تقع فرضا فاجاب نية الفرضية عليه ايجاب نية خلاف الواقع وبهذا يفرق  
 بينه وبين وجوب القيام فانه لا يحذور فيه مع ما فيه من تحريمه  
 عليه ليا لعمه اذا بلغ لكن قد يقال المراد بها فرضه نية ما هو فرض  
 من نفسه وان كانت فافقه عليه وهذا اسند القابل بالوجوب وقد  
 علمت ان المقدر خلافه وتسحب هي الاضافة ولو غير العدد  
 اي عموا او محظا وقوله لم تنفقد اي قطعا في ال اول وعلي الرابع في الثاني  
 لان القاعدة ان ما يجب الفرض له جملة لا تفصيله بضر لخطا فيه  
 وهذا منه لان عدد الركعات يتعرض له جملة في ضمن التعيين لان الظاهر  
 مثل اربع ركعات والمغرب ثلثة وهكذا اما اذا قل ذلك ايم  
 قصد حقيقة اصددها الشرعية في غير وقتها عاملا كما قاله في دليل له  
 ما بعد بان قصد ان الا ما كان داخل الوقت والحال انه عالم بان الوقت



قد فات او فسد ان القضا ما كان خارجا له حال انه عالم بان الوقت باق  
ان قصد بذلك المعنى اللغوي اي او اطلق قل ونظر ارجح ان الة طلاق  
يفسر وهو كذلك في حشره من فلكه م قال من واخطا لم يضر فيفسر  
عند المولى ان ما ان يجب التوضي له لا جملة ولا تفصيله لا يضر لخطا فيه  
لم يضر اي سواء كانت الصلاة ادا او قضا وفي فتاوى البارز  
ان رجلا كان في موضع منذ عشرين سنة يتراي له الفجر فيصلي ثم  
تبيح له خطاوه فماذا يجب عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضا صلاة  
واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضا على صلاة اليوم الذي قبله وقوله  
لو اصرم بغريضة قبل دخول وقتها طائفا دخله انقضت بقوله محله في  
يكن عليه مقضية نظير ما نواه من روزه سواء قصد فرض ذلك الوقت  
الذي كان دخول ام لا وهو كذلك وهذا هو الحق في صلاة فاسم اج ملخصا  
سنة الظهر فان نوي ركعتين او اربع ركعات فالامر طم فلو نوي  
سنة الظهر القبليته مثله واطلق قال سم علي بن محمد بن يحيى بن ابراهيم  
هذا والذي في حشره من راي انها تنصرف لركعتين قاله زي ايض  
وكذلك الفهي التي قبلها وان قدمها لان الزمان لا يمين قال سم  
وكذا كل صلاة لها قبلية وبعدية ولو غير مؤكدة من خارج بذلك العصر  
والفجر فله تتوقف صحة صلاة سنة ما على نية القبليته ه ا ج بل يكفيه  
نية الظهر والعصر وسئل الوالد ايض عن عليه قضا ظهر يوم الاربعاء فقط  
فصلي ظهر نوي به قضا ظهر يوم الخميس غا طاهل يقع ما عليه لانه  
عين ما لا يجب تعيينه واخطا فيه اولا في الاحكام والجنابة فاجاب بانه  
يقع ما عليه لما ذكرنا اقتضاه كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم  
ما مر اي من انه لا يشترط التعرض للوقت ثم ر والنقل والوقت  
او السبب في هذا قسم قوله السابق فانه اراد ان يصلي فرضا والوتر  
صلاة مستقلة هذه جملة مستانقة فلا يضاف اليها اي لا يقع  
ان ينوي فيه سنة العشا او راتبتها قل فلو قال الوتر سنة العشا صح  
ذلك ووصل نوي الوتر او سنة الوتر او راتبة الوتر او من سنة  
الوتر او من راتبة الوتر او من الوتر ونفع من لا يتدلا للتبيين كان  
الا طاعة

الاضافة في خمسة الوتر كراتبة للبيان قال نوي بالواحدة الوتر  
او من الوتر او سنة الوتر قل ويخير في غيرها اي غير الواحدة  
بين ان يقول من الوتر او سنة الوتر او الوتر ايض على المتجه قل  
بين نية صلاة الليل هكذا ذكره في السنة ويجه فيها عدم صحتها لعدم تعيين  
الوتر فتا مرق قل قلت الذي في حشره من رعاقت لما ذكره الشافعي في حشره وان  
كان اليك فيه منقورا واطلق اي بقوله اصلي الوتر او سنة الوتر  
ولم يله عطف عدد احدى نية ويخير بين الواحدة والثلاث فما بعد هذا  
من الا وثار الي احد عشر وهذه طريقة الشارح والذي اعتمد م رات  
نية تجمل على الثلثة لانه ادين الكمال فلا يجوز الزيادة عليها ولا النقص  
عنها ويقال بمثله فيمن نذر الوتر واطلق فيلزمه ثلث فيكون الاطلاق  
كتعيين الثلثة قال ع لعل المخرج قبل ومن لازم لجل على الثلثة  
الا ثبات بها موصولة وقد ورد النهي عن ذلك ولا يخفى منع هذا الزوم  
بل هو مخير في الثلثة بين الوصل والفصل بعد سياق في النفل انه  
لا يتم التشبيه بالمغرب الا ان يصلي الثلثة بشهدين ولم يسلم من  
الا ول ه بخروجه وجملي على ما يريد وقد علمت ضعفه ووتر  
حال ولا تشترط نية النفلية هذا راجع لاصل المسئلة ولذا قال  
قل اي في صلاة النفل باقاعه ه وكيف في النفل المطلق كما اريد  
ما يكفي فيه ذلك لا يعني انه لا يكفيه غير قل وهذا قسم قوله فيما سبق  
فان اراد فرضا مع قوله والنفل هو الوقت كما فهو قسم هذه القسمين  
السايقين فيشرط فيه شي واحد وسبق لسانه الي الظاهر وكذا لو  
تعمد ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيره الاحرام ع شي على م ر  
عن الوسواس بفتح الواو والواو كالثانية او نواها اي من غير  
تلفظ بها او التعليل كذا ومثله نية كزوجه والتزود فيه بخلاف الصوم  
ولم يطله فيما لو علق فزوجه على امر بوجوده او استحباب وجوده  
ولو علقه كالجوع بين المذنب وبذلك صرح سم على السجدة حله فاما قاله  
في شمس الكتاب من عدم البطلان بالتعليل بما يقطع عقله بعدم حصوله  
ه ا ج او اطلق لم ينجح اي حله لا طلاق على التعليل لانه حرف الشرط

من الصلاة



وهو ان صريح فيه فلا ينصرف عنه الا بقصد التبرك ونحوه وانما لم  
يحمل الالطاف على التعليق في نحو الطلاق فانه اذا قال طلقك ان شا  
الله او انت طالق ان شا الله واطلق وقع لان انت طالت ونحوه  
صريح في الوقوع فله يقوى صرعه عن الوقوع الا قصد التعليق بخلاف  
حالة ان طلاق كضعفها ولو فرق بالا حكاية في البابين كان اوضح وعلم  
ان هذا التقصر في صورة نية المشقة بخلاف في التلفظ بالمشقة في الصلاة  
بان وقع بعد التحريم لانه كلام اجنبي في حال فرضك انك  
مثله كاذبه قل بقوله والفرق مثال فصلي بهذه النية اي منظية  
الي النية المعقبة قل كان قال اصلي فرض الطهرولي علي فلا بد من ان  
لم يستحق الديناري لانه لا التزام انما يصح فيما يلزم الانسان او  
يطلب منه كقوله لغيب اد يعني وانا اوفيك اما ما يلزم المخاطب اذا جعل  
الا حمله شيئا في مقابلة فله فانه لا يلزمه ولو نوى الصلاة ودفع  
الفرم صحت بخلاف نية الطواف ودفع الفرم لانه من جنس ما يدفع  
به الفرم عادة بخلاف في الصلاة م ر ونفلا اي مقصودا مما لا يحصل  
مع غيره فاستثنى الخية وسنة الوضوء ليس قيما كما يدل له التعليق  
المذكور بل مثلها سنة الاحكام والطواف والاستحارة ولو قال اصلي او  
حاصل ان من عبد الله لاجل الخوف من عذابه اوله رجل ثوابه لم يقصر  
في فحمة عبادته وان كان لوله الخوف او الرجا لما عبيد حيث اعتقد ان الله  
مستحق لها لذاته وانها مطلوبة منه على الوجه الراجح المعلوم من  
ترغيبات الشرع وترهيباته فان لم يعتقد استحقاقه لها فلا خلاف  
في كفره قال اي فان لم يعتقد مع ذلك استحقاق الله للطاعة والعبادة  
لذاته فهو كافر حيزا اما لو قال لوله العقاب ما صليت ولوله الثواب ما صليت  
بان لا حظ ذلك حال نيته لم تنفع صلاته ويفرق بين هذا وما قبله ان  
ذلك ان بالعبادة لله تعالى ملكا ثوابه وعقابه اي راجيا ثوابه خائفا  
عقابه ونية هذا صحيحة وان كان الاكل والافضل نية اجله لانه تعالى  
لذاته لا لرجا ثواب وضوف عقاب وهذا حال العمل والله اعلم وهذا  
محض عبادته للثواب والعقاب ه تقرير بعض الفضلاء شرف المجيد

كلمهم

كلمهم يعبدوك من خوف نار ويرت الجاه خطا جريده  
او بان يسكنوا الجنان فيحفظوا • بنصروا مشروعا سلسيله  
ليس لي بالجنات والناظر حظ • انا لا اتيقن بحبي بدليل  
القيام وهو افضل اركان الصلاة ثم السجود ثم الركوع ه قل  
يجب اي المعين حالة الاحرام به اي بالفرض وقول قل وكذا في دوام القيام  
ض والمعمود انه متى احتاج الي المعين في دوام قيامه لا يجب عليه ويصلي  
من قعوده ه وبما في سم واصل مسألة المعين والعكاز انه ان كان يحتاج  
الي ذلك في النهوض فقط ولا يحتاج الي ذلك في دوام قيامه لزمه والا  
بان احتاج الي ذلك في دوام قيامه فله فراقه • وقد فهم وجه  
افهامه ان صلاة الصبي تقع نافلة لكن قد يقال من غير بالفرض مراده  
ما سمي فرضا على المكلف يقطع النظر عن فاعله فله افهام فيه لما قاله  
ويجوز قول م ر وحج في شر قول المنهاج القيام في فرضه لقادر شمل  
فرض الصبي والعاري والفريضة المعادة والمنذرية ه فجعل هذا اللفظ  
شائلا لصلاة الصبي فكيف يدعي الش انه يفهم خلافه ذلك اي  
قوله وضرب بالفرض النفل والافصح كما في البحر فله ه وهذا هو المعتمد  
فيه وفي المعادة قال من ذلك اي من وجوب القيام مع القدرة  
عليه وله اعادة بخلاف في ما لو منع من القيام الزهية فانه يعيد  
لذلك • ومنها ما لو قال الحمد اي من المسائل المستثنيات وانظر  
لم فصل هذا وهله عه ثالث وهكذا انصر عبار م رئيس فيها ذكر عدد  
بل عبر بقوله منها في جميعها • فله ترك القيام على الاصح وله اعادة  
عليه لانه عذر عام اي يكثر وقوعه وان قدر في بعضها ولو شرع  
في السور بعد الفاتحة ثم عجز في اثباتها فقد وكلها وله يكلف قطعها  
لتركه وان كان قطع القراءة اصعب واذا فقد الاكمال السورة ثم اراد الركوع  
وامكنه من قيام لزمه كما هو ظ ه ثم ر ولو كان لو صلى قايما تركت  
الفاتحة لعدم حفظه اياها وعدم طقن او عجز عن طقن قاعدات  
بها نظر في اصل جبار كتبت فيه لا يمكن مشاهدتها عليه الا للقاعد  
وجب ان يصلي قاعدا لان فرضه الفاتحة اكاد انه تسقط من النفل





مع القدر في القيام هـ سم على المتن الا انه اذا لم يقرأه يجب عليه  
القيام ليسمع منه كما سبق نظيره هـ اجم قاله ففضل الا نفراد هذا  
مع قوله السابق ولو امكن المربعين القيام به مشتقة يقتضي فرض المسئلة  
في النافلة متى يقال ان افراد المحصل للقيام في جميع الصلوة افضل  
من الجماعة المحصلة له في بعضها فقط والا لكان الا افراد واجبا لان  
الفرض عدم المشتقة في القيام حالته فينبغي ولذلك قال قل وهذا  
في المندوب ويقدم القيام على الجماعة في الواجب هـ يعني ان الفريضة  
يجب فيها الا نفراد لتحصيل القيام في جميعها لكن عيان ثم رقتضى ان  
ذلك جاريا في الفرض مع ان الكلام الات في الغرض فراجع صلوا  
بفتح اللام ووجبت الاعادة على المذهب اي في العورتين الرقيب  
والكهن هـ والفرق بين ما هنا اي من عدم الاعادة في خوف قصد  
العدو وبين ما مر من وجوب الاعادة في خوف روية العدو او فساد  
التدبير ان قصد العدو والخوف حفظ وحوة لك اي خوف البول اصب  
بانها ركن الا نافع فيه قال بان القيام قبل النية شرط للاعتداد بها لا ركن  
حتى لو فرض مقارنته لها كيف قال وكان النظم في الا شك ان يقول لم  
افتر التكبير عن القيام مع انها مقارنته للنية مع ان الجواب الذي ذكر  
يرده تأخير التكبير عن القيام فتأمل هـ ووجه الرد ان التكبير ركن في جميع  
الصلوة فرضها ونفلها مع تأخيرها عن القيام فوجه به النية  
منقوض بالتكبير بحيث لا يسمى قابلا اي بان صار الى الركوع اقرب  
كما يذكره قريبا عن المجموع بخلاف ما لو كان الي القيام الخرب او لها على السواء  
فيصح الي الركوع اي اقله ولو تأمل عليه غاية اسم القيام  
بالاضافة البيانية وان كان بحيث يرفع قدميه اذا ان شرطية  
وجوابها قوله لم يصح ومنه يؤخذ صحة قول العبادي يجب وضع القدمين  
على الارض فلو اخذ الثابت بعنده ورفعه في النهوض حتى يصلي  
لم يصح ولا يضر قيامه عليه فظهر قدميه من غير عذر خله فالتعظيم  
لانه لا ينافي اسم القيام وانما يجوز نظيره في السجود لان اسمه  
ينافي وضع القدمين الما عوربه ثم هـ ثم ر فان عجز عن ذلك  
الا انتصاب

177  
الا انتصاب الكبر او مرض كما قال ان قدر على الزيادة وسكتوا عما لو  
ليزمنه المكث زيادة علي واجب القيام ليحمله عن الركوع فيه  
نظر ويحتمل انه ان قدر على الا يبارسه ثم يطرده ثم الاجر على  
قلبه لزمه ذلك هـ قال علي الجلال ولو عجز عن ركوع وسجود  
دون قيام لعله بظهوره مثله تمنعه من الا تخاف ثم ر او عجز عن  
قيام مصور بما اذا كانت العجز في الا بتدا فلوا صدم قلدا ثم طرا  
عليه العجز انتقل عن القيام الي القعود وعنه الي الاضطجاع وعنه الي  
الا سلقا لان ذلك وسعه ولو قدر من اشتا صلاته انتقل اليه  
من الايمان وما قبله الي اعلاه منه وبين ذلك واذا طرا العجز عن  
الركبة العليا او القدر على العليا قرا المنتقل وجوبا الفاتحة او بدلها  
حالة هويته من القيام الي القعود او منه الي الاضطجاع او منه الي  
الا سلقا لاحال نهوضه من الاضطجاع الي الجلوس او من الجلوس  
للقيام لان المنتقل اليه اكل ما قبله بخلاف الاول كما في حقه ر عن  
عمر قال ر وهذا فصح وهو انه اذا قام هل يقوم مكبرا قال بعضهم  
القيام المنع لان المولاة شرط في الفاتحة بل يقوم ساكنا ونظرا  
فيه بان العملة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الامام هـ بالحرف  
بالحق مشتقة شذ يرفع تذهب خشوعه او كاله علي وركبه  
اي اصل تخذيه وهو كما في المنهج الا ليات وقوله ناصبا ركبته عيان  
الركوع وينصب تخذيه زاد ابو عبيدة ويضع يديه على الارض  
هـ ولا منافاة بين قوله وينصب تخذيه وقوله ان ناصبا ركبته  
لتلك زعمها للذي وجه النهي ما فيه من التشبه بالثعلب والقرد  
كما وقع التصريح به في بعض الروايات ثم ر مستوف بين السجدين  
او في الشهود الاول قل فقول الله بين السجدين ليس بقيد  
قال ر ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسته الاستراحة  
ثم ينحني المصلح لا عطف على قوله فقيد فان عجز عن  
القعود الا بان ناله منه المشتقة الحاصلة بالقيام ثم ر وست



على الايمان ويكرم على الله يسر بلا عذر استلحق علمهم وافحصاه  
القبلة ثم المنهج ومقدم بدنه عطفه على الوجه عطف عام لشموله  
الوجه وغيره كالاخصيص وهي مستغنة فان لم يكن لها استفاد  
انته من الاستلحاق على ظهره كما في شتم روافهم انه يكفي ان ينال  
على وجهه اي اذا كان بها كما هو الفرق لانه قد مستقبل ارضها وبه  
صرح بوضوئهم فانما يخرج عن ذلك اي الركوع والسجود فيبصر  
اي باجفائه كما عبر به في شتم المنهج وهو واضح لانه محسوس بخلاف  
الايمان بالبصر وقد يقال اطلق المنزوم واراد الله زم اذا لا يما بالبصر  
يلزمه الايمان بالايجاف فليتأمل مناط التكليف وهو العقل واما  
ما نقل عن بعض الابرار من ان العبد اذا بلغ غاية المحبة في الله  
وصفى قلبه واقتار الايمان على الكفر من غير تفاف سقط عنه الامر  
والنهي ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر ففرده التفتازاني بانه كفر  
وفعله فان اكل الناس في المحبة والامانة الانبياء خصوصا حسب  
الله مع ان التكليف في حقهم اتم من غير ذلك فلم يصفه الا قال قل  
اعتمد شيخنا تقي الدين في ركعة من فعود على عشرة من قيام  
قال بعضهم ولم يظروا كيف هذا التفسير اذ لا يمكن اتحاد الصلوات  
في سائر وجوه الكمال وقد يقال فرض الكلام في اتحادها من كل  
وجه سوى القيام والوقوف فله اشكال ثم قال تنبيه لواقع  
في الفرض الى الفقدان في قراءة الفاتحة لعدم حفظها وهي مكتوبة  
بالارض او الى استدبار القبلة كذلك بان كانت مكتوبة خلف ظهر  
في جدار اولها معا المكتوبة خلفه في الارض فغير ما يمكن قراتها  
فيه ثم عاد الى القبلة و مراده شيخه زي وهو حله في ما في شتم  
م رحيق قال والمفتد تفسير الفرض من قيام عليها اي على العشر  
من فعود لانها استقرت في صورة المسئلة ما اذا استقرت الزمان  
الحزواذا في النفس في حال قيامه فله ان يكبر للاصرام قبل انتصابه  
وتستغفر به صلاته وله ان يحرم به ولو في حال اضيقا به ثم تفهم  
ويجوز قايم ومحل نقصان الا حرم مع القدرة في حق غير النبي صلى

الله عليه وسلم اما هو فن حضا يصفه ان تطوعه قاعدا مع قدرته  
كتطوعه قايماء عند القدرة اي وفي غير الانبياء اما الانبياء فله  
ينقص اجرهم بالوقوف او الاضطجاع عن القيام كما مر تكبير  
الا حرام وهي من خصوصيات هذه الامة واما الامم السابقة فكانوا  
يدخلون في الصلوة بالتسبيح والتكبير ش بعد الانتصاب  
لوقال حال الانتصاب كان اولي قول للقادر عليها اي على الغلبة  
وتقديم لفظ الجلالة على التبر فلو قدم لفظ الكبر بان قال اكبر الله  
او قال الاكبر الله لم يعتد بلفظة الكبر والا كبر مطلق فان اتى به بعد  
لفظ الجلالة اعتد به ان قصد بالجلالة الابتداء فان قلت ما الفرق  
بينه وبين ما ياتي من انه يكفي عليكم السلام في التخلل مع الكراهة  
قلت هو انه يسمى سلة ما يخلفه في اكبر الله والا كبر الله فانه لا يسمى  
تكبيرا قال الرازي وقد يمنع هذا الفرق وهو فوق مجرد ما حصل  
ان عكس السلام ليس بعكس بخلاف عكس التكبير فانه لا يكون  
نصافي المراد به وهو دلالة على القدم والعظم لانه اذا قدم لفظ  
اكبر فلا مانع من حمله على الابلية في الجسم وخوض من صفات  
الحوادث فراجعه وعدم مداهنة الجلالة ويجوز اسقاطها  
اذا وصلها بما قبلها محورا ما او ما موصا الله اكبر قل كسبه  
ذلك في الاول كما في شتم وعدم مداهنة بان يزيد الغائبين السا  
والا لانه يصير جمع كبر بالفتح وهو طبر له وجه واحد ولو زاد  
في المدح على الالف التي بين الله والها الى حد لا يراه احد من  
الانبياء وهو عالم بالحال فيها يظهر صر كايات وعدم تشديد  
اي اليها بخلاف الرازي فانه لا يصر تشديدها وعدم زيادة واو  
سكتة الخ وظم الله فمهم ان الجاهل اذا اتى بالواو بين الكائين لا يضر  
وان لم يكن معذورا بخلاف العالم بذلك وعدم واو قبل الجلالة  
ويفرق بينه وبينه والسلام عليكم بانه تقدمه مناجات تؤذن سلة  
صاحبها ويعطف على ذلك السلام المتضمن سلا ما على غير المؤمنين  
بخلاف التكبير فانه لم يتقدمه ما يعطف عليه وعدم وقته طويلة



بان زادت علي سكتة النفس والي كما في ع ب وقال قل ويظهر ضبطها  
 بالزيادة علي ما يسم التلغظ بما لا يضر بينهما ودقول وقت الفرض  
 كان ينبغي اسقاطه لان شرط الصلاة دخول وقتها فلا يختص  
 بالتكبير عن تكبيرة الامة اي عن جميعها فلو قارنه في جزء منها  
 لم يفسد القدوة ولا تنفقد صلاته قل الا في صورتين يجوز تقديم  
 تحريم الماحوم علي الامة كما لو اصرم منفردا او ادخل نفسه ولو بعد  
 ركعة الثانية لو اصرم الامة واصرم القوم خلفه ثم شك في نيته هو  
 اعادة التكبيرة بحيث يسمع نفسه يداين هذه خمسة عشر شرطا  
 بقي ما لو ابدل همزة اكبر بالواو وما لو ابدل الكاف همزة فلا يسمع  
 من العالم في الاول ولا من العالم القاعد القادر في الثانية وسائر  
 اشتراط اقتنائها بالنية ويصح لذلك ايضا ان لا يزيد في المدخل الا ان  
 التي بين اللام والها الى حد لا يراه احد من القراء هو عا لم بالحال قال  
 علي في شرح الارشاد غاية ما انفرد عنهم سبع الفات فان قلت ينافي قول  
 هو قول الشراعية ست الفات قلت هو ناقل وهو معتبر خصوصا  
 فيما يتعلق بالفروع الفقهية اج وبقى ايضا من الشروط عدم الصارف  
 وعدم وصل همزة اكبر بما قبلها لانها همزة قطع فتزيد الشرط علي  
 خمسة عشر كما عرف كما رايتهم اي علمهم بان لان الاقوال لا تزي  
 اي لا يفسد قوله تردد كالله الاكبر ككلمة حله في الاول وكذا كل  
 صفة اخذت بالصفة غيرها كالضمير والنداء نحو الله هو اكبر والله  
 يا رحمن اكبر والثنا فانه يفسد اذا لم يطر بها الفصل بان لم تردد  
 علي ثلث كلمات فتفتقر الثلاثة كلمات فاقول فان طال الفصل بان  
 زادت علي ثلث كلمات كالله الذي له الاله الا هو اكبر فانه يفسد قوله  
 لا يفسد الا سلكه فله يتقيد البطلة بما قاله الله وبين ان لا يفسد  
 التكبير في هذه سنن تكبيرة الامة القولية وسائر سننها الفعلية  
 المذكورة بقوله وبين رفع يد يه الا لئلا تزول النية اي تعزب  
 في حركته بخلاف تكبير الا نقالات لا يسرع فيه لئلا يخلو تمام الا نقال  
 عن التكبير اذ يندب تطويله الي كمال الركعة الذي يليه وان يجهر  
 اي

اي لا يعتمد الا علام فقط ولا مطلق بل يعتمد الذكر وحده اومع الا علام  
 بحسب الحاجة صريحه انه اذا لم يحتمل ذلك لا يطلب وضع منها  
 بالاشفاق اي وصرم عليه ذلك ان كان من فريضة اذ قطع الفرض صرام  
 فان كان من نافلة واستدام الصلاة مع الخروج بالشفع حرم ايضا  
 لتعاطيه عبادة فاسدة والافله لكن يكن قرينة لشيء وهو وجبه  
 ماضية من القواعد اج ثم يوجب افتتاح صلاة بطلة صلاته لانه  
 يشترط في الركعات عدم الصارف وقصد الافتتاح بالثانية يتحقق  
 ابطال الاول فصار ذلك صار فاعن الدخول بها لضعفها عن تحصيل  
 امرين الخروج والدخول معا ويصح بالاشفاق لذلك ودخل بالاول والار  
 لان قصد الدخول بالثانية مثله صادفه في غير صلاة فانفقدت وهكذا  
 او افتتاحا لا ينافي قوله السابق ناويا بكل منها الافتتاح لان  
 هذا فيما اذا عوي الافتتاح بينهما وما سبق فيما اذا عوي الافتتاح بالتكبير  
 فرفع لوشك في انه اصرم او لا فاصرم قبل ان يتوكل بالخروج من الصلاة  
 لم تنفقد لان شك في هذه النية انها شفع او وتر فله تنفقد مع  
 الشك وهذا من الفروع النفيسة ثم ر باي لغة شافارسية او عربية او رايانية  
 او غيرها فياين بمدلول التكبير بتلك اللغة قال في شرح الروض وترجمته  
 بالفارسية قد اي يزيل وتر يقيم اليه الزاكي وسكون الراو الكاف بمعنى  
 انه كبير وتر يفتح التاء المشددة فوق واسكان الراء اداة تفضيل  
 فهو معها بمعنى اكبر فله يكفى خد اي بزررك لتركة التفضيل كالله  
 كبير وما ذكرناه من الضبط نقلناه من كتاب نفه الله في اللغة  
 الفارسية فان عجز عن الترجمة هل يجب ذكر بدلها كالقراءة او تكفي النية  
 بالقلب قال في شرح قياس القراءة ان يات بذكر بدلها اج ولو سطر  
 ان ان الحاقه بان وجد الموت المتغيرة في الحج نعم استقر حج وجوب  
 المشي علي القادر وان طال لمن لزمه الحج فويل قراجه فلو قصر في التعم  
 وجب التقص لما قصر بالتعم فيه دون غيره فان هذا في الوقت عند التعم  
 صلي واعاد وامكان التعم من الاسلام ان طرأ فالا فمن السيلوع  
 علي المعتد والاه عرس ونحو ان طرأ رسه او نحو بعد معرفة التكبير

في التكبير والاشفاق



والقراءة وغيرهما من الذكر العاجب عليه يجب عليه تحريك لسانه وشفتيه  
ولها ته قد رآه مكانه على ف الخلق ويجب على السيد تعلم غلامه العربية  
لاجل التكبير وخوم أو تخليته لئلا يكتب اجرة تعلمه فان لم يعلمه واستغنى  
عنه بذلك منكب المنكب مجمع غنم العفد والكشف بان يقرنها  
هو من قرنت يقرنت تقتل يقتل وفيه لغة من باب ضرب ه مضارع  
ولي بها اسوة هو من كلام الله والمعتد الاول بالنسبة لمن يمكنه وان  
كان الثاني هو الله بقا بها سن الشريعة كما قاله في شرحنا لاكتنا بالمقارنة  
العربية هو الاكتف بالمقارنة بخبر منها وقيل غير ذلك تنبيه ذهب  
الائمة الثلاثة الى الاكتف بوجود النية قبيل التكبير عمرة مرحوم  
لكن بين اي استحباب النية في جميع صلاته وهذا صريح في انه  
يطلب ان يستمر متذكرا لفعل الصلاة وفرضيتها وتعيينها في جميعها  
وهو بعد جدا فليراجع ال قول بخلاف في الرضوخ فلا يبطل ما مضى منه  
بقطع النية اي نية الخروج منه على الاصح لكن يجتاز كنية لما بقي في قيامها  
اي الركعة ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الكسوف ثم ر لا صلاة  
اي مريحة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب البارزلة لما مر في خبر المسوي  
صلاته وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الى الصلاة فكبر  
ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن والتيسر معه اذ ذاك الفاتحة فقط الى ان  
قال ثم اقرأه في صلاة تلك كلها الا ركعة مسبوقة بها حقيقة كان  
وجده ركعة او ركعتان كان زعم عن السجود فلا تتعين فيها بمعنى انه  
لا يستقر وجوبها عليه اي فوجد وجبت ثم سقطت في التحمل الامام  
لها عنه بشرط ان لا يكون الامام محدثا او في ركعة زائدة عن باب باربعة  
اركان صوابه ثلاثة لان الرابع يجب بتعبئة الامام فيه قل اي لا  
بطي القراءة انما يجري على نظم صلاته نفسه اذا تم الفاتحة قبل تمام  
انتصاب اماه للركعة التي بعد ركعتي ولو بعد رفعة من السجدة الثانية  
وقبل وصوله لمحل سجدة في القراءة فاذا جرى على نظم صلاته واستمر  
سجوديه فوجد الامام ركعا رابع معه وسقطت عنه الفاتحة او وجد  
لم يركع قبل ما تمكن من قرأته وسقط الباقي وان وجد في اعتدال الثانية

باب

وافقه

وافقه فيما هو فيه شرطي ركعة بعد ومثله ما بعد واما اذا لم يتم  
الفاتحة الا بعد انتصاب اماه فانه لا يجري على صلاته نفسه فلا يركع  
ولا يسجد والا ما قام بل يتابعه فيما هو فيه ويأتى بعد سلامه بركعة  
فعلم من هذا ان المغفر ثلاثة اركان طويلة له اربعة ه وزال عذر  
الا فيه سماح كما اشار اليه المرحوم اذ المراد جزوال العذر اتيانه بها  
عليه ولعل المراد وزال عذره واتى بما عليه فادرك الامام وهو رافع  
ففي العيان حذف فتأمل والا ما رافع اوها والركوع وخم فيتعين  
على المأموم المتابعة فلو تخلف عن ذلك وشرع في القراءة عامدا عالما  
بالتخريم بطأت صلاته وهذا كله اذا لم يفارقه فان فارقته صححت  
صلاته قال الشيخ حميرق ولا يتوقف البطلان على السبق بركعتين  
فعلين بل تبطل بادين تخلفه انظرا كما لو كان بطي القراءة اعم  
فاذا أدرك في الركعة الاولى ومناسيع الفاتحة وجب عليه انما مها  
وان تخلف عن الامام بثلاثة اركان طويلة فسقط عنه فاتحة الركعة  
الثانية اذا لم يزل عذره الا والامام رافع ويصدق عليه قول الشيخ  
يتصور سقوط الفاتحة في كل موضع حصل للمأموم فيه عذر تخلف  
بسببه اي فسقط فاتحة الركعة الثانية عنه فما بعده وليس في كلامه  
ما يقتضي سقوط فاتحة الاول ايضا فقول قل لا يخفى ما في كلامه  
من لخلل اذ الركعة التي زال العذر فيها لم تسقط فاتحتها كما مراد  
الركعة التي بعدها غير وارد وقوله بعد الصواب ابدال قوله بطي  
القراءة ببطي الحركة بناء على ذلك وقد علمت انه غير وارد عليه  
اوتى انه في الصلاة اي او في قراءة الفاتحة فنيات الصلاة وقراءة  
الفاتحة على نحو سوا كما ذكره ر في فصل المتابعة ظل فالما وقع له هنا  
في بعض نسخه حيث قال ونيات للصلاة لا لقراءة الفاتحة وقد علمت  
انها على وجه سواك اج اي فاذا تخلف عن الامام بسبب النسيان عن  
المتابعة اغتفر له ثلاثة اركان طويلة فان تذكر قبل الشروع في الرابع جرى  
على نظم صلاته نفسه والا تابع الامام فيما هو فيه واتى بعده بركعة واذا  
جرى على صلاته نفسه فوجد الامام ركعا سقطت عنه الفاتحة ويقال



بمثل ذلك في التي بعدها وهي ما لو شك بعد ركوع امامه في الفاتحة فقول  
قال ذكرها بين المسلمين غير متقيم كعلم غير متقيم او امتنع من  
السجود في هذه من جملة العذر المذكور قبلها مع عدم صحتها ايضا كما علم قل  
وفي قول مع عدم صحتها لا نظر فان هذه المسئلة ذكرها في المنهاج في باب  
الحجفة فراجع بعد ركوع امامه وقبل ركوعه هو انه على ذلك  
الا سنوي وشقها ايضا في اذ اقتدي بامام ركع فلما تمت ركعته وقام  
راي اماما راعيا فافارق امامه واقتدي به وهكذا الى اخر صلاته فان  
صلاته صحيحة على المعتمد ولا فرق بين ان يكون ذلك لفرص ام لا فلا فاسم  
اذا قرأت الحمد لله اي اردت ثم قرأتها اية من كل سورة وله  
يستحق القاري شي من المعلوم اذا لم يات بها او ايل السور في الوظائف  
حيث كان الواقف يرى انها من او ايل السور لمخالفتة شرط الواقف  
لنقصه على السورة مع اعتقاده ان فيها البسلة وامامه استوجب  
لقراءة سورة مثله ولم يقل البسلة فلا يستحق الا القسط اي فينقص  
من الاجرة بقدر اجرة مثل قراءة البسلة فا حظه مما يلزمه عايشة  
اج لضيقة الحال فراجع ان تيسر الا براءة ففكر في اولها ففكر  
ان قصد انها منها مع العلم بالحال حرم كما استظهر سم على الميت  
وتندب في اثباتها على المعتمد في ذلك خلا والشروط حكمها  
اي من حيث العمل به كما مر قل اي لا من حيث الاعتقاد وعبارة سم  
المدح ويكفي في ثبوتها عملة الظن وايضا التكفير لا يكون بالظنيات  
هو جواب آخر فذاك معارضة بالمثل فاما جواب المخالف فهو  
جوابين وهذا جواب اخر عن لزوم التكفير وقوله السابق اما ثبت  
قرانها كما يكفي فيه الظن مسئلة اضرب فقول قل قوله وايضا هو  
معني ما قبله فيه نظر وهي اية من اول الفاتحة قطعا هي  
منتقد فان من قال انها ليست من القران وانما هي للفصل بين  
السور اي اربعين تمام الحجة والشروع في اخري لا يوجب انها من  
الفاتحة الا ان يقال مراده اتفاقا بين الثمانية ان يصلها  
بلحمد لله قال قل انظر ما معني هذه العبارة اذ لا يصح اخذ بقضاها

الا ان يقال انه لرد دعوي ابي حنيفة انها فاصلة هو ويؤيد التوقف  
انها كان اية كاملة يذب الوقف عليه لانه صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ على رويس الا في شرايت عن الجمهور نذب وصلها بالحمد لله  
والعهد كما قروا الطوحين انه لا يسن العمل كذا بخط الديري او  
من اي او عاجزا مكنه التعلم الا بالحزم يقرأه لم يرضي قرائته  
لذلك الطمة ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته الا ان غير  
المعني وكان عامدا عالما قل ومثال ما لا يغير المعلوم بدل العالمين  
وما يغير كالمهد بالها بدل لها والدن بالهيلة او الزاي ولو نطق  
اي القادر بالقاف الا بطلت قراءة تلك الكلمة وكذا صلاته ان غير  
المعني وعلم ونحوه كتخفيف اياك بل ان اعتقد معناه كفر لانه اسم  
لغنى الشمس قل فان كان ناسيا او ساهيا سجد للسجود روقد  
علمت انه لا بد من اعادة القراءة على الصواب فان ركع عابدا عالما  
قبل اعادةها بطلت صلاته ثم ولو شدد الخفيف اسيا واخرا يوجب  
منه ان المصحح الذي لا يغير المعني وليس فيه ابدال حرف باخر لا يضر كان  
قرا فغير بفتح الباء وسر النون الثاني لم يفتد به اي مطلقا  
ان سبب بتأخير اي بتأخير الاول وهذا ليس مراد ابل المراد ان يفقد  
بالاول الا استئناف او يملأ لا التكميل كما سياتي ولم يطل الفصل  
اي بين الاثبات والتكفير عليه ويستأنف ان تعمد اي تأخير  
اي وقصد التكميل او طال الفعل اي بين فراغ الاول وارادة  
التكميل بان تعمد السكوت لما سياتي انه سهوا لا يضر ولو مع طوله  
حجر قال قل والحاصل انه اذا شرع في النصف الاول لا يقصد التكميل  
واستمر الى تمام الفاتحة اعتد به والا فلا وفيه قصور عما لو تكرر  
سكوت طويل بعد التكميل او نسيان ففضية قوله واستمر الى تمام الفاتحة  
انه لا يعتد به ثم وليس كذلك وعبارة المرحوم والحاصل انه ان قصد  
التكميل ضرر سوا سبب بالتأخير ام لا وان لم يقصد التكميل ولم يطل الفصل  
اي بلا عذر عامدا عالما لم يضر وان لم يسه بالتأخير قدغ لو كرر رايه  
او كلمة من الفاتحة واستصحب ما بعد ما لم يضر والا ضرر على المعتمد



وقيل وجب رعاية مواله تعالى وهل يجزئ ذلك في البدل فوجب  
 مواله تعالى قال علي لجلال فيه نظر فليراجع وقال شيخنا البدل يعطى  
 حكم البدل منه ما جاز تنبيهه فلا اطلاق فيه انه لا فرق بين ان تنفد  
 المتفرقة معني منظوما ام لا اي ام لا تنفد وقوله وهو اي الثاني مراده  
 عدم الفرق مع ان الثاني في كلامه قوله ام لا تنفد وكان الصواب ان يقول  
 هل يشترط ان تنفد المتفرقة معني ام لا يشترط فله فرق الثاني بل  
 عذر فيها اي في الذكر والسكوت والذكر الذي به عذر كتحديد عاقل اي  
 كقول العاقل في اثنا الفاتحة الحمد لله واجابة مؤذنة لان ذلك غير  
 مسنون فيها فكان مشعرا بالاعراض عن اوسكوت اي قصير قصد  
 به قطع القراءة قل اما لو نوي القطع به سكوت فله يضرب في الفاتحة لا يتوقف  
 على نية ومثلها الركوع وسائر الركعات كما في شمس من  
 بالسكوت الطويل دون تحلل الذكر اذا لا يحسن جعل الاعيان مثالا لتحلل الذكر  
 بعد ركعتيه وسؤال الجئة اذا سمع من امامه ايها والا مستفادة  
 من التارك ذلك وصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع من امامه  
 اية اسمه ونحو ذلك قل وفتح عليه بقصد القراءة ولو مع الفسخ  
 والا بطلت صلواته اذا توقف فيها اي القراءة ولو غير الفاتحة وهذا  
 قيد خرج به ما اذا لم يتوقف فتعني عليه فنقطع الموالاة واذا سجد مع سجود  
 امامه للثالثة وقوله تنقطع الموالاة وقوله امامه قيد فخرج به غير امامه  
 او غير ذلك كبلادة وضيق وقت ثم ما اختاره الشيخ ثم اي من  
 انه لا يشترط انتظام المعني اذا لم يحسن اي الشخص غير ذلك فله  
 وجه له اي لما قاله النووي وهذا اي حمل عدم الفرق على من لم  
 يحسن ما له معني منظوم وحمل من قيد بما يفيد معني منظوما على من  
 يحسن هذا والمعتد الا ان فالحسن غير حسن والا كونه اي ان لم يحسن  
 البدل بساير انواعه بين الاصل الذي هو الفاتحة هنا من ذكر  
 ادعاهي ما نفعه ظن فتجوز الجمع بان ياتي ببعضها من الذكر وبعضها من  
 الدعاء من لا تنقص حروفها اي الا طلع السبعة عن حروف الفاتحة  
 هل المراد ولو في ظنه كما سياتي في مسألة الوقوف قلت الظن نعم جاز ويجب  
 المشد

هذه التنبيه  
 مقدم من  
 ناخير

نقل من كلامه ان الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
 لا يشترط انتظام المعني

المشد بحر فني من الفاتحة والبدل فله فالما في قل بالاضغ اي ان  
 عرف ذلك والا اتي بدعا نبوي ولا يترجم عنها اي عن الفاتحة ولا  
 يترجم عن بقية القران ان كان بدلا جاز وتقدم ركوع القاعد اي ان  
 اقله ان تجازي جهته ما قدم ركبتيه واكمل ان تجازي جهته محل سجوده  
 تنبيهه شرع الركوع في عصر صبيحة الا سرا واما الظرف فاصله ما يفتر ركوع  
 كالقعدة التي كان يقبلها قبل الخمس فانها بلا ركوع كما نقله السيوطي في الوسائل  
 لمعرفة الا وايل وهو من خصايص هذه الامة وكذا التاميين خلف الامام  
 والركوع لغة مطلق الا غنا واصطلاحا ما ذكره وقيل انما اختصنا بتقديم  
 الركوع على السجود لقوله تعالى في قصة مريم واسمجدى والكعب مع الركوع  
 ان يجني اي يقبض او يمسك فلو شك اعاده ان كان مستقلا والا اتي بركعة  
 بعد سلام الامام لاجتي يدي اي الاحتات ما عدا الا صابع من الكف  
 مرصوم فله يحصل بانخفاض بان يوخز عنقه ويقدم صدره ويميل  
 شقه ميلا قليلا كما قاله اجم من بعض مشايخه فاصغفه راحتي تشبهه  
 راحة وهي بطن الكف فلا يكتف بالاصابع على المعتد الا بمعين اي  
 ولود واما بخلاف القيام لقول زمخشر في الركوع كما نقله اجم عن سم هو  
 لزمه ذلك اي ما لم يخرج عن القبلة فله فالسمع شاي اي سقوطه للركوع  
 ولا يقصد بالهوي غير الركوع اي فقط لانه يشترط في الركعات فقد  
 المارف بحسب له اي الماروم هذا اذا قرأ الماروم الفاتحة كلها والا فله  
 بحسب له هذا الركوع ويتابع امامه في نظم الصلاة فله يعود للقراءة فاذا  
 سلم الامام وجب على الماروم ان ياتي بركعة ويفتر ذلك المتابعة  
 اي لان وجوب المتابعة يلغى بقصد ويجزئه عن كونه صارفا وان قال في  
 الروض الاقرب انه يقوم للقيام ثم يركع ومثله ما لو هوي معه طائفا انه  
 هوي للسجود الركن فبان انه هوي للركوع فيجزيه هذا الهوي عن  
 الركوع كما قاله بعضهم لوجود المتابعة الواجبة قال م ر ولو قرأ اية سجدة  
 بقصد ان لا يسجد ولما نسخ منها ركع فلما هوي عن له ان يسجد للثالثة  
 فاع كان قد انتهى اليحد الركعتين فليس له ذلك والواجب فاقب  
 تركه اي الاكمل الا عند ال هو لغة الا سقامته وشرعا عود لبدل كاذن

قوله



بعود لبدأ ولو بقصد في العجز أو قاعدا شمل من يصلي النفل  
من اضطرار لانه يجب عليه الجلوس ليركع منه فأتوا به بعضهم هنا في غير  
محل قوله ينفصل ارتفاعه عن عوده الى ما كان عليه وهو القيام فله بد  
بعد العود من الارتفاع فالارتفاع هو غاية العود الى ما كان ولا بد من  
سكون فيه لينفصل عن العود فإراد الشئ بالارتفاع رفع رأسه من الركوع  
ومراد بالعود الى ما كان القيام ولو قال بحيث ينفصل رفعه عن هوي  
للسجود لكان أوضح عاد وجوبا اليه اي الى الركوع هذا هو الصواب  
بخلاف قول اي القيام والضايق ان يعود الى الموضع الذي سقط منه فان  
زاد عليه عامدا عالما بطلت صلاته مع ان قوله والضايق يعني ما قلناه  
اعتدل وجوبا ولا يشتر عليه ما لو شك في بعض صفوف الفاتحة بعد  
مفارقة محلها فله يجب عليه العود لان الفاتحة لما كانت يكثر الشك فيها  
اعتذر ذلك فله بد نقفا ولا يقصر غير اي فقط مرتين وانما طلب  
تكرارها ارغاما للشيطان حيث لم يسجد لادم ولله شارح الى مزيد التواضع  
حيث وضع اشرف اعضائه على مواطن الاقدام فيكره له القيام والمخالفة  
في التواضع والتشكر على المجابة دعاء المصلين في السجود الاول والثبات لا تتراحم  
اقله الا كان حقه ان يبين حقيقة اوله بقوله وهو وضع الاعضاء السبعة  
مع التواضع والتشكر ثم يذكر اقله وأمله مع انه لم يذكر الاكثر ببعض  
الجهة وانكره الا فقها راعى بعضها كبقية الاعضاء فان وضع بعضها مكرره  
واعاد السجود ان تذكر في صورة النسيان او علم في صورة الجهل عقب  
السجود فان لم يعلم الا بعد الصلاة استأنفها تنبيه التفصيل المذكور  
بين التمرك ومكرره لا يجري في جزئه كسلفه طالت اي في غير الجهة  
فلا يكفي السجود عليها مطلقا اما ما نبت بالجهة من شروسلوة  
فانه يجزي السجود عليه وان طال الجنتين وهو جانب الجهة فله  
يكفي وضعها اي دون الجهة ويندب وضعها معها قل من ارض او  
غيرها كبدت غير او ملبس غير وانكره فيها لم يضرب  
فيه شئ الا سلام واعتد لم رخله فله وفي الفرض مع العجز  
ولما من ذكره لا ينافي ان غير ذكره فاعتراض قل ليس في محله

وسجد عليها ثانيا من اي تبطل صلاته ان كان عامدا عالما والا فلا تبطل  
ويجب اعادته ما احتل وعوده فيه قل او نحو كوجع راسه بان  
شك عليه ان التها اي مشقة شديده وان لم تبح التيم ويكفي غلبة التفت  
ولا يتوقف على قول الطبيب العدل ان التها شق عليه ولا يلزم اعادته  
الا ان كان تحت غشيق معفو عنه ويجب وضع جزءه في اي موضع واحد  
مع الجهة شروع في باقي شروط السجود وهي ستة ويجب وضع  
كوا اي في ان واحد مع الجهة ومن باطن كفيه سوا الا مابع والراحة  
وضا بطه ما ينقص منه سم بشرط ان يكون اصلها فله يكفي وضع الزايد  
وان نقص منه ولا يجب كشفها الا بجهة فيجب كشفها كما تقدم  
الذي يظهر ان واحدا صله انها متى كانت اصلية اتفقت بوضع سبعة أعظم  
فقط فان كان بعضها اصليا وبعضها زائدا او غير فالعبرة بالاصل  
واما اذا لم يتميز فيجب وضع الجميع لان ما له يتم الواجب الابه فهو واجب  
واربع ارجل اي واربع ركب يدين اي من جهتين ليهوي  
بابه ضرب كمر يلزمه العود صوابه ان يقول لم يطلب منه بل ان  
عاد عامدا عالما بطلت صلاته لانها زيادة غير مطلوبة وهب فعل  
مبطل الا عتاد عليها فقط اي بخلافه ما لو شك فانه يلزمه  
اعادة السجود اي بعد ادب رفع فيما يظهر لوجود الهوي المجزى الى وضع  
الجهة ولم يخل الا مجرد وضعها بقصد الاعتاد فالقيد في الهوي بقول  
الشئ الا ان قصد الحاشية من قوله بل بحسب ذلك سجود الا من قوله  
لم يلزمه العود لوجود المصارف فالمعتبر العود الى محل وجد فيه  
المصارف مطلق فروع لو سجد على شئ خشن يودي جهته مثله فان زحف  
جهته عنه من غير رفع لم يضرب وكذا ان رفعها قليلا ثم عاد ولم يكن اطمأن  
واله بان رفعها قليلا بعد الظمانية ثم عاد بطلت وكذا لو سجد على خف  
يده ولو رفع جهته من غير عذر وعاد بطلت صلاته مطلق سواء كان  
اطمأن ام لا قل وان نوي مع ذلك اي مع نية الاستقامة صرفه اي  
الا نقله ب اسافله اي عجيزته وما حو لها على اعاليه اي راسه ومثليه  
ويديه علي وسادة يفضها تحت ساقيه وقد يقال هذا لا يناسب



قوله سجد عليها وقوله بله تنكيس فانه متى كانت ساقاه عليها حصل تنكيس  
فالا ولي تصور بما اذا كانت امامه جفرت لو وضع فيها وسادة تنكس تامل  
لم يلزمه السجود عليها بل ينسب كما في م ر ومثل من به علة الحامل وقولها  
كنت طال انقم حتى لو لم يمكنها ومنع الجبهة على الارض كفاها الا بالاولى اعادة  
فزعيا فتمت الراي مفعول لاجله لا فادة قصد الفزع وهو بخلاف  
ما اذا قرئ فزعيا بكسر الزاي اسم فاعل علي انه حال فانه لا يفيد ذلك  
ان يعود للسجود اللهم للعهد اي للسجود المتقدم وهو الذي رفع منه  
فزعيا فنعود ليرفع منه بقصد الجلوس بين السجدين ويجب ان  
لا يلوكه اي الجلوس المذكور ولا الاعتدال بان لا يزيد الا ول علي ما يسمع  
الشهادة الواجب الوسط المقدر على الذكر المطلوب فيه وان لا يزيد الثاني  
علي ما يسمع الفاتحة كذلك قال وصوابه ان يقال ان لا يطول بقدر  
ما يسمع الا فانه ان طوله كذلك ضر وان لم يزد على ما ذكرنا نقله المرحوم  
عن زكي فليرجع واصفا كونه علي فخره فله يضادامة وعنه علي  
الارض الى السجدة الثانية اتفاقا فله فالتزم فيه زكي واجبرني  
اي اغتنى وعطف رزقي عليه من عطف العام علي الخاص لان الرزق  
اعظم والغني اخص ربي زاد في الاحياء بعد وعافني واغنى عني وسن  
للمنفرد وامام قوم محصورين رضوا بالتطويل ان يزيد على ذلك رب  
هب لي قلبا نقيا من الشريك بريالا كافرا ولا شقياة م ر الجلوس  
الاخير لو قال الجلوس الذي يعقبه سلامه كان اشمل لدخول كل صلاة  
الصبح والحاصل ان الجلوس والشهادة فيه ان عقبها سلامه فيها ركعتان  
والافستان قبل ان يفرض عليا الشهادتين استفيد من هذا ان فرض  
الشهادة متلخص عن فرض الصلاة وان صلاة جبريل بالخير صلى الله  
عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحبا او واجبا بله ذكره م ر وزكي قلت  
قوله كان الجلوس فيها مستحبا او واجبا مسلم واما قوله بله ذكر ففيه  
نظر اذ نفس الرواية مصرحة بالذكر وهو قوله كنت بقول السلام علي الله  
الذليلت مراج فكان واجبا اي عند القدرة عليه فان عجز عنه وقدر  
علي القيام والا من طبع قدم القيام كافي الروضة لا من جلوس وزيادة  
قوله

قبل عبادته هو بيان لتقديم اسم الله علي اسم عبادته وليس المراد انهم  
يتلفظون بذلك علي فله ان المراد ما صدقه كما سرفيل لا لفظه اي  
لا تقولوا السلام علي الله فان الله هو السلام ان قلت لفظ السلام منترك  
بين اسم الله والتحية فقول القائل السلام علي الله معناه التحية اي التحية  
علي الله فكيف النبي عنه لك مع صحة معناه قلت تحايا عن اللفظ  
المعنى وان كان المراد منه ما ذكرته في بيان كلام الله ان معنى قول النبي  
السلام عليكم ايها النبي اسم السلام اي اسم الله عليك فبمعنى تصريح  
بان اسم الله يصح ان يقال فيه السلام علي فله ان بمعنى ان اسمه واقع عليه  
بالرحمة والسلامة والامانة وغوذلك فرضه في الجلوس اخر الصلاة  
اي لا نه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين ولم يشهد ثم سجد  
في اخر صلاة ثم سجد ثانيا سلام عليك وحذف تنوين سلامه منظر  
علي المعتمد فيه اي التشهد الاخير كان الظم عود الضمير علي  
الجلوس كما اعاده عليه فيما قبله لان المتبادر من قوله والجلوس الاخير  
والتشهد فيه والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم فيه عود الضمير  
ليهما للجلوس لا لكل واحد لما قبله ولان عوده للتشهد يومه انه في الثانية  
وليس مراد اهل المراد انه بعده وبعبارة قل قوله فيه اي التشهد اي عقبه  
ولو جعل الضمير عابدا للجلوس كما هو مصرح كلام المصنف بتوافق الضمير  
كان صوابا وسقط به اعتراضه الا ان بقوله ولا يؤخذ الا فاما  
وقد عاب بان مراده بالتشهد الاخير للجلوس له فاطلق الحال والرد  
المحل تكن هذا لا يناسب اعتراض الله لقوله تعالى صلوا عليه واعلموا  
انه يحتاج لدليل علي كونها في الصلاة ودليل علي صفتها ودليل علي  
محلها من الصلاة وقد ذكر الله في هذه الترتيب مجموع اي  
منعوج باجماع من قبله علي عدم الوجوب فكانه خرق الاجماع  
والمناصب لها من الصلاة الشاهد احزها لانها دعا والدعا بالخواتيم البق  
في الوتر اي في الفوت وانما لم يستدل بعلة في التشهد لانها فيه  
سرية وفي الوتر والصبح من الامام جهرية وبعبارة بعضهم قوله في الوتر  
اي في التشهد الاخير ويقاس عليه باقي الصلوات وقول بعضهم اعي



في الفتوى لا يصح له كلام الش في التشهد الأخير وجب القعود لها  
احتذار من عدم ذكر الجلوس للصلوة وقد علمت ما مر أنه لو أعاد الفير  
في قوله فيه الجلوس الأخير لاستغنى عن ذلك وأما قوله الاتي ولا يؤخذ  
وجوب القعود لها من عبارة الم فليحظر نظر بل يؤخذ على ما فيه  
الش ولعل وجه ما قاله أن معنى قوله فيه أي التشهد بهن وحيث كان بعده  
لا يلزم أن يكون من جلوس فتأمل وأقل الصلوة الأولى يتعين ما ذكر  
بل يكفي صبر الله على محمد أو على رسول أو على النبي دون أحد وعليه  
فله يكفي الفير وإن تقدم موقعه وكفي الصلوة على محمد أن تصيرها  
التي ولا يكفي هنا وصلي الله على الرسول أو المصطفى أو العاقب  
أو البشير أو النذير وتجزئ في الخطبة لم يجزئ النبي غيره  
فصل الله تعالى عليه السلام أعطاهما تفهنته هذه الآية مما سبق  
أعطاه ولا يراهيم أي زيادة على ما أفيد عليه بالفضل وهي  
الشفاعة في فصل القضاة إذا قال بعضهم والأولي أن يراد بها ما هو  
أعم وعبارة قل بعد المراد باجتماع الفضائل التي في غيره فيه معناه  
اسم السلام الخ فيه بعد وانظر أن المراد التهمة أو السلامة من النقص  
ونحوها وتوضيحه ما قاله الش أن اسم السلام على المدعول ليس بركته  
من كل موطن إذا قلنا اسم الرحمن على فله أن كان معناه أنه عليه  
بالرحمة واسم المنعم بالنعمة ونحو ذلك وهو القائم بحق الله  
لا يدعى على هذا أنهم فسروا الصالح في خبره وأوردوا ما يدعونه بالمسلم  
لأننا نقول بالفرق بين المقامين إذا المقصود بالمدعى تعظيم المدعول  
فالمنا سب تفسيره بالقائم والمقصود من الحديث الترغيب والحث  
على التزويج لكثرة النسل وإن الولد من كسب والده فمنا سب تفسيره  
بالمسلم وكل مقام مقال مع ش وأقله السلام عليكم الخ قال في الآثار  
وشروط المولاة والاعتزاز عن زيادة أو نقص غير النبي وعن القبيبة  
أي فيأتي به مع فاع كافي الخطاب وميم الجمع وأن يسلم فاعدا وأن يسلم  
نفسه فذكر له ستة شروط ويزاد وأن يسلم مستقبل القبلة بصدره  
وأن لا يقصد به الأعلام وهل ضابط المولاة ما تقدم في الفاتحة أي

فله

فله بغير سكوت قصير لم يقصد به القطع أو طول بل يفذر من جهل أو سهو  
أو إهمال أو بغير فله بغير هذا إلا نحو سكتة تنفس أو عيب فيه نظر قال  
سم والله ولا غير بعيد قال وقد يؤخذ من قوله بغير المعين أن رجح للزيادة  
أي اجزأ نحو السلام الحسن عليكم ولا يجزي سلام من أو سلام أو سلم  
بتنوين أو دونه أو سلام الله عليكم أو عليك أو عليهم أو عليه  
أو عليهم أو عليكم السلام بل ينظر صلاته في صورة الخطاب إذا تقدم  
ويجب قوته بالتسليم أي عند ابتداء التسليم الأول أي لأن السلام ذكر  
وأجب في أحد طرفي الصلوة كالتكبير وأجاب من لم يوجهها بالقياس  
على سائر العبادات لأن النية تليق بالأقدام دون التروك فلو قدمها  
أو أخرها بطلت بخلاف ما يجزئ فيه ما تقدم في تكبير الأضراس من الأكتاف  
بالمقارنة العرفية متى كوايت بها بعد الشروع في السلام وقبل إتمامه  
شأن ويحكم صلاته وهو لا قرب لأن ذلك إنما اكتفى به لفرض عدم  
سهولة صحيح ما اعتبر في النية عند النطق بكل حرف من الحروف في  
م وما يؤيد به حيث قال بعد قول المتن والله مع أنه لا يجب نية الخروج  
فإن نوي مع الثأنة أو في أثناء الأولى فاتته الستة أو أخرها  
في البطالة به نظر لا تقضى الصلوة وجوابه أنه يلزم من تأخيرها  
أنه سلم قبل نية الخروج والسلام قبل نية يبطل الصلوة على هذا القول  
لأنه ترك ركنا من الصلوة بطلت صلاته فلو نوي قبل السلام  
الخروج عنده أو الخروج به لم يبطل صلاته لكن لا تكفيه بل يجب النية  
على القول بوجوبها مع السلام أيضا ثم وظ أن البطالة مستغنية على  
السلام مجزئ على استحبابها أيضا قال في الروضة وإذا قلنا يجب نية  
الخروج لم يجب تعيين الصلوة في نية الخروج لكن لو عين غير ما هو  
فيه عمدا بأن نوي الخروج من الغمر فاذا هي العصر بطلت صلاته أو سهوا  
سجد التضرع وسلم ثانيا وان قلنا لا يجب نية الخروج لا يضر الخطأ في تعيين  
مكانه بناء على قاعدة ما لا يجب التعمد له لا يضر الخطأ فيه تنبيه  
يجب قطعا نية الخروج في الغلظ المطلق إذا أراد الاقتصار على بعض  
ما نواه كافي ثم روي نحوه صحيح لأن المراد بالعرض ما لا بد منه



والترتيب لا بد منه والمراد انه صحيح على وجه الحقيقة والا فطلق الصحة  
 ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء فيه تغليب قال سم ويمكن ان  
 يقال في كلام الائمة ان صورة التركيب جزء منه فما المانع ان يراد بالترتيب  
 الترتيب الحاصل بالمصدر اشار الى صورة الصلة وانها جزء لها حقيقة  
 فله تغليب فليتامر وقال قل لا يخفى ان الترتيب هو جعل كل شيء في مرتبته  
 وهو من الافعال قطعا فلا حاجة الى تغليب وجعله بمعنى الترتيب  
 الذي هو وقوع كل شيء في مرتبته المخرج الى ما ذكره لاحاجة اليه فتأمل  
 ه فتخلص انه لا تغليب سوار يده به ليعمل او يري به الوقوع اما الاول  
 فله نه فعله من دخل في قولهم اقوال وافعال اي واما الثاني فله ان صورة  
 التي جزء له حقيقة والمشهور ان وجهه ان الاركان وجودية ومفهوم  
 الولا عديم ولان البنية انظر معنى هذه العلة قل باعتبار  
 اي باعتبار عاقلها في التشهد والها مع الفقد قل شرط في الاعتداد  
 بها سنة ظاهره ان اقدم موقعا لم يعتد بواحد منهما وليس كذلك  
 وانما هو شرط فيما بين سنتين للاعتداد بماله التقديم حتى لو قدم مؤخر  
 اعتد به وفات ماله التقديم حتى لو اتى به بعد او اعادها جميعا لا يحصل  
 كبت هذا الخاص بعين السورة مع الفاتحة فلو قدمها عليها اتى بها بعد  
 لان هذا بين واجب ومندوب او سهل اي وكان غير مأمور به  
 مرجوح في فعله اي فورا بمجرد التذكر والى بطلت ومثل التذكر  
 الشك فاذا تذكر في سجوده ترك الركوع قام ثم رجع لان هوية السجود  
 لاغ فتأمل وقد صرح بهذا الشرع على المنهاج فان كان جليسا ولو  
 للاستراحة وهذا تصريح بما يدفع اعتراض الشافعي والاسنوي والبارزي  
 على الاصحاب في قولهم سجد سجدة ثم قام بانه يجتمعا انه لم يات بالركوع  
 فيجب عليه ان يجلس ثم يسجد واجيب بان فرض كلامهم انه لم يشرك  
 سوى السجود رباعية بشد يد اليانسة الى رابع المعدول عن  
 اربع وانما قيد بالرباعية لان الاحوال الالية لا تاتي في غيرها  
 فيها اي في النسكيتين الشك فيه مالم يوجب اشتغالها وهو  
 الشك في النية او تكبير الاحرام مع جهل محلها ليس بقيد  
 مرجوح

من

مرجوح الاذان وهو كالاقامة من خصا بفت هذه الامة كما ذكره  
 البيهقي في الا وابل وشرح في السنة الاولى من الهجرة يعلم به  
 وقت الصلوة انا هذا لا يتاخر الا على القول الجديد القائل ان الاذان  
 للوقت وهو مرجوع والراجح انه للفرصة وعليه فكان ان نسب ان  
 يقول قول مخصوص مطلوب لفرصة الصلوة ه مصدر اقام بمعنى  
 جعل القيام شرعا قال سم لكل مكتوبة ولو فائت ان تفرقت  
 فعلة او وقت كان صلي قبيل الظرف فائت فدخل وقت الظهور وصلها  
 او صلي الظهور فدخل وقت الغروب فدخل وقت الظهور وصلها  
 او صلي فائت في اول وقت الظهور وصلها الظهور فائت اضرب  
 في اخر وقتها فيؤذن في جميع ذلك لكونها اولي فقط ان تواترت  
 فعلة ووقت كان جمع تقديمها سطر او مطلق فائتين او فائتة  
 وحاضرة في وقت واحد قدم الفاتحة او الكاضرة فيؤذن للاول فقط  
 في كل ما ذكر ونظر الا سفي في نذب الاذان في وقت الاذان من  
 المجموعتين اذ انوي جمع التاخير قال الدمري ويظهر تحريمه على انه  
 حق الوقت او الصلوة فان قلنا بالاول اذن والا فله وحققنا ه  
 انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق الصلوة كما علم مما تقدم انه يؤذن  
 للفائتة ه لعدم نبوتها فيه اي في ذلك الغير اعني غير المكتوبة  
 اي تمت لكات يستفاد منه ان القول خاص بالحنن ولا يجوز  
 في الاثنى ونشرط في هذه السنن ونحوها المذكور اذا ما طلق فتم كذا  
 م رسم وزعي في اذن المولود انظر ولو كان المولود كافرا ولا يبعد  
 نعم ان كل مولود يولد على الفطرة فليحرر وقال شيخنا الا قرب اشتراط  
 الاسلام كما علمته في الدنيا معاملة الناس اجم عدل في الشهادة  
 محمول على كل السنة اما اصلها فيكفي له عدل رواية وانصرفوا ليس  
 قيدا وكذا قوله قبل جماعة لان المراد انه لا يندب رفع الصوت به  
 اذ حصل منه ايها دخول وقت صلاة لغيره او ايها وقوع الاولي  
 قبل وقتها كما قال في لوقل الاسراع بالاقامة وحكمتم المبادرة  
 بالصلوة واما الاذان فالعرض منه الا علم فينا سب تطويله



والولا ولا يصح تملك سائر يسكوت او كلام ولو قصد القطع ولا يسير نوم  
واعلا وجنوب وشترط فيها عدم بناء غير ولجاعة جهر بحيث يسمع كل  
واحد منهم ولو بالقوة وفي المنفرد اسماع نفسه كذلك قال وغير  
النساء المذكورة لو قال وذكر في الموضع كان اولي لان الواقع من النساء  
صوت اذات لا اذات لانه منتهى ذكر فقط اذ هو من وظائف الذكور  
فلا ينسب له شيء ولا للخنثى مطلقا ويجزم عليها عند رفع الصوت مطلقا  
وبدونه مع قصد التخصيص لعدم لوازم الخنثى فبات ذكره عقب  
اذانه اجزا كما في شمس ر فالاذات اسم الله الذب وقد يجب بالنذر  
ويجزم قبل الوقت او من المرأة ان رفعت او قصدت التثنية ولكن من فاست  
ومضي مميز وامضى وحده ولا تعتبره الا باحة من حيث كونه اذات  
فتأمل تبارك وتعالى زاد من روعه فلك الحمد على ما قضت  
استغفرك واتوب اليك لكن اذ اتركها لا يسجد للسجود كما قال الشيخ آج  
تنبيه بين الله ما من اذيات في القنوت بلفظ الجمع كان يقول الحمد لله  
بخلاف المنفرد وهذه التفرقة خاصة بالقنوت اما غير فيعود لان المطلوب  
من المأموم في القنوت ان يقول في غير ما يدعو وهو  
مشهور وهو اللهم انا نستعينك في القنوت الاربعة اي الذي  
في الصبح والوتر في النصف الثاني من رمضان فتزيد الا بعاض  
تلك اي هذه الاربعة وهي القنوت للمصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد الشهادتين الاولى والمصلاة على آل بعد الاخير والقيام للمصلاة  
عليه صلى الله عليه وسلم في القنوت والقيام للمصلاة على آل فيه  
فتصير اثنى عشر وي زيد القنوت بالمصلاة على الصبح والسلام على النبي  
وعلى آل وعليه الصبح والقيام لهذه الاربعة فتصير الاربعة عشر  
ولا تنال الصلاة على آل في الشهادتين ولا كمن لا يسجد لها  
لواني بها ولا ينسب فيه ما بعدها وان طوله فيدعو بغير نعماء وافق  
شاهد المأموم الاول تشهد الاربعة الاخير واقعه فيه قال هنا  
خرج به الطائفة لانه يسمى هيئة اي صفة كالجزم لما في فيه قال رفع  
رفع يديه لو قطعت من الكوع رفع الساعد او من المرفق رفع العضدان  
الميسور

الميسور لا يسقط بالميسور وعند الهوى اذ قبله بان يهوى بعد  
تمام الرفع قال بين بسطا اذ يزيد على الكيفية الاولى بترك قبض  
اليمنى فقط قال قال وتخص به السنة وان كان الاول افضل تحكين  
اليمنى اي حكمته ذلك وقيل حكمته حفظ الايمان في قلبه والكوع  
العظم الذي يلي ابهام اليد اي العظم الذي في مفصل الكف والمفصل بوزن  
المجاس وما الذي يلي الخنصر فكريسوع والرسخ ما بينهما وعبارة المنهاج  
في الرسخ هو المفصل بين الكف والساعد انتهت فهي تدل على ان الكوع  
ليس هو العظم المتصل بالابهام بل هو ما تحته وهو راس الساعد والرسوخ  
مقابلته المحاذي للخنصر والرسخ ما بينهما وهو المفصل ويوافقه قول  
الازهر في الكوع طرف العظم الذي يلي رسخ اليد المحاذي للابهام وهما عظام  
قبله صفات في الساعد احدهما ارق من الاخر وطرفاها يلتقيان عند  
مفصل الكف والذي يلي الخنصر يقال له الكر سوع والذي يلي الابهام يقال  
له الكوع وهما عظام ساعد الذراع ويقال في البليد لا يفرق بين الكوع والكرسوع  
كذا نقله المصباح عن الازهر وهو موافق لما في الصحاح والقاموس  
وعبارة قال تحالف ذلك ونصها قوله والرسخ بالعين المعجمة المفصل  
اي ما فوق المفصل من عظام الاصابع بين الكوع المذكور والكرسوع  
وهو العظم الذي يلي الخنصر واما استعمال البوع في عظم الرجل فليس  
في شيء من كتب اللغة المشهورة كالصحاح والقاموس والمصباح وعلى ما اشتهر  
فهو المراد به الثاني في مفصل الساق ما يلي القدم قياسا تقدم في الكوع  
ذلك ويحتمل انه العظم الذي يليه ابهام الرجل ويتصل بها قال الناقم  
وعظم بين ابهام يمين يمين • يختص الكر سوع والرسخ ما وسط  
وعظم بين ابهام رجل مقلب • بوع فخوذ من العلم واحذر من الغلط  
دعا التوجه اي دعا الافتتاح اي سلاسل كانت الصلاة فرعا او نقله  
الا صلاة الخنارق فله يندب فيها كالسورة طلبا للتخفيف وان صلى على  
غائب او قبر على المعتمد ولا يطلب الا ان اتسع الوقت ولم يكن مسبوقا  
او ادرك امامه قاعدا وفقد فان ضاق الوقت او كان مسبوقا او ادرك امامه  
قاعدا وقدر لم ينسب له الا افتتاح فاذ لم يقدر مع امامه بان سلم الا امام



عقب تحريمه او قام عقبه قبل قعوده معه فيها نذب له الاتبات به  
اذ لم يعدم نذبه اذ اقدم معه لغوث وقته بالتعود هاج اقبلت  
بوجهي الاله ولي بذاتي قال الحياة والموت لو قال الاله صيا والاه حاة  
كان اولي والنسك العبادة فعمله عام للقرأة هذاظم  
اذ لم يات بدل القرأة وهو الذكر والدعاء اماه فله نذب لها الامتادة  
وان اقتضى قول الشئ ولا يقصد بالذكر والدعاء غير البذل مستههما  
هشم البهجة الكبير وقد تبع فيه الاستوى في الهيات واعتدتم في شئ  
الزبد كلام الشئ فيسكن للذكر والدعاء على المعتمد لان المقصود ابعاد  
السيطان عن عبادة فرغ لو انقطعت قرأته بسكت طويل او كلام  
اجني ناسا فاستأنف القرأة نذب له الا استعادة ثانيا من  
شطن ان فعل الاله ليس ممنوعا من الصرف بل مصروف لان النوب  
من بنية الكلمة فليست فيه زايدة وعلى الثاني يمنع الصرف لزيادة  
الالف والنون وقيل المرجوم اي ترجمه بالشهيد وقيل الراجح  
لانه يترجم الفاء بالتوسوسة والاعمال وذكر ان هذا القول  
بدل القول الثاني في كلامه كان اظن لا نذراج المرجوم في قوله  
المطروقه والتعود بالجراي والاسرار بالتعود ولو شرع  
في التعود فادعاه الاله فتنازع ولو شرع في القرأة فان التعود والحاصل  
ان شروط دعاء الاله فتنازع خمسة ان يكون في غير صلاة الجنازة وان  
لا يخاف فوت وقت الاله وان لا يخاف الماموم فوت بعض الفاعلة  
وان لا يدرك الاله في غير القيام وان لا يشرع المصلح مطلقا في التعود  
والفراق وشروط التعود شروط دعاء الاله فتنازع الاله انه يهيئ بين صلاة  
الجنازة وبين ولو بعد جلوسه مع الاله كان اقتدي به وهو ليس  
لانه لقرأة لم يشرع فيها وقول المص والجهر والاسرار وحدهما  
يسمى من بنية والاسرار ان يسمع نفسه حيث لا مانع واما التوسوسة ايها  
فينصرف بالمقابلة بها كالمشير اليه قوله تعالى ولا تجهر بصلاة تلك وله  
تخافت بها كقوله قال الزكريا الحسن بن تفسيره ما قاله بعض الاشياخ  
ان يجهر تارة ويسر اخرى كما ورد في فعله صلى الله عليه وسلم في صلاة

الليل

الليل كما في شال الروع ومحل الجهر والتوسوسة اي محل طبعها حيث  
لا يسمع اجني افهم ان كني يجر كما لمرة حفرة النساء وهو ظم ولذا قال  
وقع في التجمع ما يخالفه في كني اي فقال انه يسر حفرة النساء  
والرجال الاجانب قال م رزيب والظم عدم المخالفة لانه مصور بما  
اذا اجتمع النساء والرجال الاجانب ولعل هذا هو الجواب المذكور في شئ  
المنهاج فليراجع ويشبهه لضعيف كما اشار اليه قبل والاشبه  
فله في معتد ورد بالخبر ان الحكمة في الجهر بها وبالحجعة اظهار  
شئ كتم بعد ان منعم الشكوت منها عقب الفاعلة او بدلهما  
ان تضمن ادعاء على المعتد واستفاد من قوله عقب انه يفوت بالتلفظ  
بغيره وان قل ولو سهروا بغيره ينبغي استئنا بخبر اغفر لي لورودها  
في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم لا بالسكوت الطويل بعد السكوت  
المطلوب ويفوت بالشرع في الركوع ولو فورا ولو شدة اي  
الميم مع المد والقصر وفيه لغة المد مع الالة فيصير فيه خمسة لغات  
المد والقصر مع التخفيف والتشديد هذه اربعة والخامسة الالة بعد  
اج نقصه الدعاء فلو اطلق او شرك بطلت صلاته سم ونقل عن  
حاشية زكي عن شئ الارشاد عدم البطالة مطلقا اج سم وافف  
تامينه ان اي في الزمن وقيل في الاخلاص والقبول واختلف في الالة بكة  
فقبل الحفظة وقبل الالة بكة موكوت بالصلوات وقيل حلا بكة السما وخبر  
الامور واساطها ولا حجة هو معتد بما اذالم يجهر الاله في السرية  
والا نذب له التام من قيا ساعلى نذب استماع قرأته ويجهر بقا الماموم  
او ان الشم اراد بالسرية المفعولة سرا ولو قصره فاقبل المعتد  
ان السورة الكاملة افضل من قدرها من غيرها وان الاكبر من  
غيرها افضل من سورة اقصره فالشيخ الاله سلام حيث فضل السورة  
مطلقا من امام وسفره اي غير فاقد الطهورين لجنب فلا يقرأ غير  
الفاعلة فان سبق بالث للمفعول قرأة سورة اذ لا معنى لسكونه  
كن يكره له قرأة اية فيها سحره قل وهذا ضيف والمعتد عندم ز اية  
ين الامام في صبح الجمعة اذالم يسمع الاله امام قرأة سورة السجدة اخذ



في صلاة

بموم كله منه فاحفظه من تن له سورة اي وهو المنفرد والامام  
يخلفه في الماحوم فانه ما يح في جميع طوول المفضل اي لغير المسافر والتجب  
له ان يقرأ في الاول منها قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاغلاص  
وعنا اوساطه ويستحب ايضا قراءة الجعة والمنا فقوت في صلاة  
عشا ليلة الجمعة كما ورد عن ابن عباس بنده في وقد كان القلاء من النبي  
ينعله فانكر عليه بانه ليس في كلام الرافعي فرد على المنكر بما مر من  
الورود ثم من ما يلزم يذكرها الرافعي فعدم ذكره لها لا يستلزم عدم  
سنيها من فتاويهم وروى ان يقرأ على ترتيب المصحف فلو قرأ  
الاول في مثل في الاول في الثانية بعد سورة الفلق جميعا  
بين الترتيب وتطويل الاول على الثانية عليها المعتمد ويحرم الى  
انتهى الجوس لا يحكي له يجوز سبع الفاتحة ويستثنى صلاة التسليم  
فلا يحد التكبير في جلسة الاستراحة لطولها بالذكر ويقوم غير مكبر  
كلمة تكبيرتين الى انتهى الجوس اي بين السجدة بين او للشهد  
فخرج جلسة الاستراحة فانه يحرم الى القيام وقوله والقيام اي للقرأة  
اي كلها وينبغي ان يزداد الركوع والسجود اي ويحرم الى السجود والركوع  
تأمل كيف في اصل السنة ويكني اي من حمد الله سبحانه  
وبطوونها قبل ذلك فالصبح اربع ويزاد ثنتان لك الحمد ربنا الحمد ربنا  
وأفضلها ربنا الحمد على المعتمد فاجد ففتح لكم في الموصفين بمعنى  
العتي ويروي بالكسر معنى الاجتهاد اه وجمهر الامام سبع الله لم  
حمده ثم وان لم يحج الى الحرم خله في المبلغ فانه انما يجر بالسمع ان  
احتج اليه لكن قيد كلامه غيب بالاحتياج وهو الظاهر بها اي بالسمع والتجيد  
ينبغي معرفتها اي هذه المسئلة وهي الحمد سبع الله لمن حمد من  
المبلغ وانه سرار برين لك الحمد من هذا الائمة اي ان كانا شافعية  
الاهم لك ركعت في قدم الظرف هنا واضر مع قوله خضع لك سبعين  
اذ هل لهذا من نكتة سالت شيخنا عن ذلك فاجابني بان هذا امر  
اتباعي قلت قصدي نكتة من حيث المعنى فقال نطق الله بنا به وجمعت  
ان يقال لما كانت العبادة من المصربين لغير الله بجميع ذاتهم قدم الظرف  
لنقص

لنقص الرد عليهم ان تقديم العمول يفيد الحصر والا فتنها من ولما لم  
تحصل العبادة منهم بالخشوع بالسمع وخوع ليرتجى ان يقدم بل بقي على  
اصل تخير العمول كما قاله وهو مكان من الرقة والنفاضة هاج  
خضع لك سبعين لا فيه من المبالغة ما لا مزيد عليه لان الخاشع هو  
الشخص بجملة لا ابعاضه فاسناد الخشوع للسمع والبصر ونحوها الشارة  
الي ان الخشوع يشمل جميع اعضائه وابعاضه وتكسر القرأة في الركوع  
اي اي بقصدها لان الركوع محل الذكر فيكون صارف عن القرأة بخلاف  
ما افاد قصد الدعاء او الحلق سجود وجهه اي ذات فهو من اطله ف  
لكنه على اكل خلقه اي اوجده من العدم وصورة اي جعل  
له فما وعينين واغواذنين ورأسا ويدين وبطنين وجلسين الرغبر  
ذلك فلفظ التصوير على ما خلف مغاير وشق سمعه وبصر اي  
منفذهما عو له وقوته احسن الخالق اي في الصورة واما الخلف  
الكتيب فليس الا له تعالى جبر ومن الدعاء في السجود اي يتأكد  
سنة فيه فله ين ان من اخذ في الركوع وقول الش روي اصابع  
اليدين على طرف الخدين لا حاجة له لضيق المتن عن ذلك لان المرتبة  
يفيد وضع اليد نفسها والش حمل على وضع اطرافها على اطراف  
الخدين ويلزم منه ان باقتهما على الخدين كذلك كمن لو ابقاه على ظم  
وقيد بحيث تحاذي روي الا اصابع طرف الخدين كان اولي ومراة باليد  
الكلمات وقوله على الخدين اي اليمنى على اليمين واليسرى على اليسرى  
وقوله بين السجدين وكذا جلسة الاستراحة كما قاله سم مخبوءة  
للقبلة ولا يصح ان يطاف رويها على الركبتين سم في ش قال المص ويصعب  
قال قل اي بعد الوضوء معتد وقدر مع ه وانما في صيغة جبارع المنهج فانه  
قال ويضع يمينه قايضا اصابعها الى المسحة والاصل في الحال المقارنة  
ويشير بها لو فقدت المسحة فالفير بالاصيلة فلو كانتا اصليتين  
فالجهة بما جاوز الاطراف فلو قطعت هل تقوم الا ضربا مقاسها اوله  
محل نظر ولا يشير بالسبابة اليسرى وان فقدت اليمنى ويديم رفقها  
اي القيام او السلام الجوس بين السجدين ومثله جوس الاستراحة



وجلويس الساهي اي الذي يطالب منه سجود السهو ومحملة انه  
قصده السجود للسهو والخلقه فان قصد ترك السجود ترك في الحسنة  
الاضمة فقط اي التي يعقبها سلام ومحملة في ذلك سجد التلاوة والشكر  
فان رجع الصلاة فالتسنة فيها التورك ايج اي بعد السجود وقبل السلام  
فيجب الا يقتصر على الاول ولا يعين بالثانية لو ان بها بل يحرم  
ولا تبطل صلاته لفرغها بالاول وانما حرمت الثانية لم لا تستقل  
اي عاتلة لا تقبل فيها الصلاة فلا تقبل تورايعها قال سمعنا من الامام  
مشكل في وجود الستة فقوله او وجد عار الستة ان اريد تحريمها مع  
الغري فواضح او مطلقا ففيه نظره ونحوه اي الراس فقط  
اي لاخذاه فينبويه بمرح البين الا اي شرط ان لا يقصد غير السلام  
فقط بان يقصد السلام وحده او يقصد مع الرد او يطلق فالغري  
في صورة واحدة وهي ما اذا قصد غير السلام وحده في مشكل  
القبلة بوجهه اما بقصد فواجب واما من الاخرى والحين  
والله يكة غير المصلين معه لان المأموم لا يتقدم على الامام فصل  
في امور تخالف فيها المرأة الرجل فيما يختلف كما هي حيث الهمة  
والصفة تخالف الرجل اسند المخالفة الى المرأة مع تحقق مخالفة كل  
للك لانه الرجل هو الاصل لشرقه سم وفي بعض النسخ اربعة يجعل  
النجا في شيا واحد اسوا كان الجنبين او اللبطن عن فخره في السجود  
اي والركوع قياسا على السجود كسنية امامه لا مثله بل لا مثله  
اشاره الي ان ما نابه في الصلاة امام مذوب كالمثال الاول او مباح  
كما لا ذن في ذنل الدار او واجب كاذار الاغني ايج ويعتبر  
في التسبيح خضع التصديق فلا يقصد الا علام به مر حوسى  
والا بان قصد الا علام او اطلق بطلت صلاته قال سم جوزا في المباح  
ويندب في المذوب ووجوبه في الواجب العورة اي عورة يدها  
والعورة ما بين السرة والركبة هذا من لفظ الحديث ومثلها  
الحشى والذكر الفاري ولو في خلقه فيضم بعضه الي بعض محضه  
الرجال الاجانب اي جنسهم ولو وعد اجبت لا يسعها من يحضرها

منهم

منهم والا كره يقرب بطن كف او ظهرها على ظهر اخر اي سوا  
كانت على الشمال او عكسه ففيه اربع صور وقوله او ضرب ظهر كف  
اخر فيه صورتان باعتبار اليمن على الشمال او عكسه صفتت  
ولو كثر وتوالي فلا تبطل الصلاة به على المعتد ومثلها في ذلك  
الرجل اذا صغف ويفرق بينه وبين دفع المال وانقاذ نحو الغريق  
بان الفعل فيه خفيف فاشبه تحريك الا مباح في سعة ولكك الجرب  
بخله فيه في ذينك والتصديق مطلوب في حق المرأة وان  
صلت خالية عن الرجال الاجانب على المعتد فلا مانع قال ان  
المطلوب في حقها التسبيح وهذا الحمل الخهل يقيد هذا الحمل  
بما اذا لم يتضح بالا نوبة اوله محل نظر والظم تقيد بذلك فصل  
فيما يبطل الصلاة فيها او ينقل او يحاظره وتذا سجدة تله وق  
وشكر احد عشر اي كل واحد منها سم النطق ولو من نحو  
يد او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا والا فلا يضر  
ومعلوم انه انما يشترط اذا سمعه معتدل السمع فان لم يسمع اصلا  
او سمعه حديد السمع دون معتدله فلا يضر وخرج بالنطق الصوت  
الفعل كان نهق نهيق الحمار ولم يظهر من ذلك حرف منهم او حرفان  
فلا تبطل الصلاة وخرجه الاشارة ولو من الاخرى للتفهم  
بحرفين ولو من حديث قدسي الخ او حرف عطف على حرفين  
منهم خرج الغير المضم فلا تبطل من الوقاية اي بشرط  
ملاحظة اخذه من الوقاية وان قصد به مفا غير معناه بخلاف  
ما اذا اخذه من قرطاس او لم يلاحظ الاخذ اصلا فلا بطلان  
عالم يقصد به الافهام وان لم يفهم اي الحرف مع المد اجابة  
النبى صلى الله عليه وسلم بالقول او بالفتور من حياته ليس فيها  
وكذا التذابل المدار على ظهور طلب القول او الفتور واجابة بقبية  
الا نبيا كعيسى ومثلهم الصلاة بكة لغصتهم واجبة كتنها مبطلة  
على المعتد وتحرم اجابة الوالدين في الفرض مطلقا وتسن في النفل  
ان شق عليها عذرها اي تاذا باليس بالهين كما سيذكره الله فلو



ناداه نبينا وبنينا اضر عليهم السلام وجبت الاجابة وبطلت الصلوة  
تغليب للمخارج ثم ذكر المصنف انه لا يستثنى الا نذر التبرر فاجزا  
كله علي كذا بخلاف نذر الحاج والمعلق كان شئني الله مريضني فله  
علي كذا فان صلواته تبطل كما تبطل ببقية القرب كالفتنة وغيره  
لان نذر التبرر مناجاة لله كالدعاء بخلاف غيره ولو كان الناطق  
او هو تعميم في الكلام الذي تبطل به قال في الاختيار الصواب  
حذفه لانه لا فرق في ذلك بين الاختيار والاكراه كما مر في كلام الشافعي  
العمد مفهومه فيه تفصيل فانه في الكثير يضر مطلق وفي القليل  
لا يضر بقليل كلام اي بكلام قليل وهو ما كان ست كلمات فاقول  
بخلاف ما زاد كما سبق او سبعة اليه اي الي القليل وانما  
في صلاة اي والعلم بانه في صلاة او جهلا في سبيله الشافعي عن  
الروضي واصله وقد قبله هنا واطلقه فيما ياتي والقاعدة حل المطلق  
علي المقيد والتخفيف لا يستدعيه الا في قوله ان ظهر بواحد  
حرفان الا حرفان او حرف مفرد الا لم تبطل صلاة واحد منهما  
لان ما وقع منهما من الكلام قليل عرف بعذر فان سلام الامام الاول  
وقع نسيانا وكلامه الثاني بعد سلامه الثاني وفراغ الصلوة به  
وسلام المأموم وكله له لظنه فراغ الصلوة بسلام الامام الاول  
لانه تكلم بعد انقطاع القدوة اي بسلام الامام الثاني فلم يتحمل  
عنه الامام مقتضى الصحيح اما الكثير من ذلك اي من الكلام  
وهو ما زاد علي ست كلمات عرفته اخذ من حديث ذي اليمين  
حيث قال اقضت الصلوة ام نسيت يا رسول الله مع قوله بل بعض  
ذلك قد كان يجعل ام نسيت كلمة واحدة عرفا وكذا قد كانت ومنه  
اي ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم فانه قال له كل ذلك لم  
يكن والتفت للصبيان عند قول ذي اليمين بعض ذلك قد كانت  
فقال اجبت ما يقول ذي اليمين فقالوا نعم ومجموع ذلك ست كلمات  
عرفية فعلم ان ما في قصة ذي اليمين مساو للقليل عرفا كما سبق  
في كلام الشافعي في باب سجود السجود انه يقول والمعتبر في الطول والقصر

العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في قصة ذي اليمين فهذا يقتضي ان نسيها تفاوت وقد علمت وجوب  
الاول والثاني ثم ان قول الشافعي اما الكثير من ذلك كما مقابل قوله سابقا  
فله نظر بقليل كلام فاسيا فانه لا يعذر فيه اي بجمل ولا نسيات  
فتبطل به مطلقا والفرق بين هذا وبين الصوم لا يخفى ان  
هذا الفرق انما ذكره بين عدم بطلان الصوم بكثير الاكل وهو بطلان  
الصلوة به وابن بطلانها بكثير الكلام من عدم بطلان الصوم بكثير  
الاكل مع اختلافه في المبطل واما اشتراكها في مطلق الكثرة فلا يخفى  
في الحاج ويعذر في اليسير عرفا اي لانه لا ضابط لليسير الا  
العرف اذا تعذر ان كان كثيرا اما اذا كان كثيرا والتخفيف ونحوه مع ظهور  
حرفين فاكثروا في نسخة كان ظهر منه حرفان فاكثروا وهي اظهر  
وحاصل تقرير المسئلة كما يؤخذ من شافعي وغيره انه يعذر في التخفيف  
اليسير ونحوه للقلية وان ظهر حرفان ويعذر في التخفيف فقط لتعذر  
ركن قول وان كثيرا التخفيف والكثرة ولا يعذر في تخفيف ونحوه للقلية  
ان كثيرا التخفيف ونحوه وكثرت الحروف هكذا يجب ان يفهم وايد ذلك  
بعض مشايخنا بقوله سمعت ذلك من علي بن ابي طالب ثم ان قول الشافعي اما  
اذا كثيرا التخفيف لا يخفى قوله ويعذر في اليسير عرفا وتضمن ان التخفيف  
ونحوه لا يضر ابدا وان كثيرا اذا لم يظهر منه حرفان او حرف مفرد او معدود  
فان ظهر منه ذلك ضرا لا اذا صار مرصدا ملا زيا فانه لا يضر ولو كثيرا  
والا اذا تعذر الركن القولي الا بالتخفيف فانه يفتقر وان كثيرا وهذا  
خاص بالتخفيف والا اذا غلبه التخفيف ونحوه فانه ان كثيرا عرفا حصر  
وان قل عرفا لا يضر ولو ظهر في كل مرة حرفان فاكثروا فبطلت الصلاة  
سنة والوجه كما في المهمات اذا اتوفقت العلم بانتقالات الامام علي كره  
بالكثيرات وتوقف علي تخفيف ونحوه لم يضر في شدة البهجة وفي الشؤرية  
تفيد ذلك بما اذا كانت الجماعة شرطا كما في الركعة الاولى في الجمعة  
ولا في المعادة من الجمعة فروع هي ثلاثة عشر عرفا لو جهل  
اذا علمه في قليل التخفيف قد تعذر وراي لانه لا يلزم من بطلانها



بالكلام بطله بها بالتحقيق له أنه دونه ولو علم تحريم الكلام أي ات  
 كل كلام يحرم حتى ما يأتي به ولهذا فارق ما سيجزى ولو جعل  
 تحريم ما أتى به منه أو هذه تقدمت وتقدم تقييدها من قولهم  
 أو أنها فلهذا إذا كانت ما أتى به قليلا عرف وأل بطلت مع علمه  
 بتحريم جنس الكلام استشكل ذلك بأن الجنس الذي يعلم تحريمه  
 موجود فيها أي به إذا لا وجود للجنس إلا في أفراد وأوجب بأنه  
 على حذف مضافين أي مع علمه بتحريم بعض أفراد الجنس قد تغرر  
 بعض المشايخ على خلاف ذلك أي عدم عند بنظم القرائ  
 ضريح ما لو غير نظمه كقوله يا إبراهيم سلام كن فان صلواته تبطل ما لم  
 يقصد بكل قراءة بمفرده فله تبطل وإن أتى بها مجموعة وأل بطلت  
 أي أن قصد التفهيم أو أطلق فانها تبطل فان ذلك هل قصد به ذلك تفهيم  
 أو غير من الملة أو قصد قراءة فله تبطل لا نأخذنا لا نأخذنا  
 وشكنا في البطل والأصل عدمه فالصور خمسة فالصحة في ثلاثة  
 قصد القراءة فقط أو مع التفهيم بشرط مقارنة القصد لجميع اللفظ والشك  
 والبطلات في صورتين قصد التفهيم فقط وأل بطلت في وثائق  
 هذه الصور في الفتح على الإمام بالعزات أو الذكر وفي غيرها كقوله لا تنقل  
 من الإمام والمبلغ نفرد بعدد نحو المبلغ والقائ على الإمام بقصد  
 التبليغ والفتح فقط كما هو بامتناع ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام  
 ونصح صلاه ثم وإن لم يقرب عهد فالسلام ولا نشأ بعيدا عن العلم  
 لأن هذا من الوقايع والواجب علينا تعلم الظواهر فقط والاشهد  
 وكذا في غيره لأنه دعاء له صلى الله عليه وسلم لو سكنت ولو  
 بنوم يمكن معقده والعجز الكثير أي يقينا فلو شك في كثريته  
 فلا بطلات وحاصله أن العمل مبطل بشروط أربعة أكثريتنا المتوالي  
 التقبل التي لم تدع إليه حاجة سواء كان مع العهد أو غير أما إذا دعت  
 إلى الحاجة كصلوة شدة الخوف أو المستغل على الصلاة إذا احتاج إلى تحول  
 به أو زجله فإنه لا يضروا كثر كما في شتم المنهاج اللهم أو عقدا أو حل أي  
 عقد ضبط أو حل عقد الذي ليس من جنس الصلاة أما ما هو من

مسألة

جنسها كزيادة ركوع أو سجود فان تعذر وعلم التحريم بطلت والأفلا  
 فالتيقيد في كلام الله لا اعتبار أكثره فان الذي من جنسها تبطل بتقليده  
 حيث كان مع العذر ولا متابعة المتوسطات ليس بقدر فلو اشتملت  
 لم يضرب صحت له وثبة فلا فالقول الإمام لا أنكر البطلات بخطوتين واشتق  
 جدا فانها يوزان بالثلاث عرفا كخطوة لا فنقل الرجل وعودها بعد  
 مرتين غلغ في اليد فان ذهبها وعودها بعد مرة واحدة حيث كانت  
 على الوله لأن شات الرجل إذا وضعت أن يبقى بخلاف اليد وقضيت أن رفع  
 الرجل عن الأرض ثم وضعها عليها بعد أن مرة واحدة كافي م ر هي  
 المرة الواحدة لعل المراد المرة الواحدة من النقل والتخلي وعبارته م ر لا يخطرب  
 المتأخرات في تعريف الخطوة والذي أفتى به الولد أنها عبارة عن نقل  
 رجل واحدة إلى أي جهة كانت فان نقله لا حركت عدت ثانية سواء  
 سار بها أو لب أو قدمها عليها أو أجزها عنها إذا هبط بعد النقل  
 وقال في حجر في المساواة قال المرحوم قوله المرة الواحدة أي وهي المرادة  
 هنا وقوله بالضم إلا أي وهي المراد في صلاة السافر فينبغي  
 أي يتفح ويحس وهو النقل المبطل كعمد فنبطل بالكثير مطلقا  
 ولا تبطل بالقليل مطلقا إلا إذا قصد به اللعب والتقليد أي  
 بقوله لم يطلت طهارته فلا يضرب لكن يحرم عليه الاتيان بالنسبة  
 الثانية كما مر فإنها في الحال لعل ضابطه أن لا يزيد على أقل  
 طمأنينة الصلاة بقلع ثوب أو منيه ما لو كانت رطبة ففصلها  
 كان وقع عليه الرطوبة فصب عليه الماء فوراً بحيث ظهر الجرح حاله أو غشى  
 فوراً محله كبد أو رجله في ما كثير عند إذا لافرق في المعنى بين تخيئة  
 لكافة وتطهير الرطبة بجامع زوال النجاسة فهما بل لو وقع عليه  
 جرم النجاسة الرطبة فصب الماء عليها بحيث أزاله فظهر محله فوراً لم  
 تبطل فيما يظهر أي كما لو وقع عليه فالقيل كله فوراً سم فلهذا أي تبطل  
 لأنه طاهر للعود الذي نجاها به فصار جاهلا المتصل بنجس قل لو  
 نجس ثوب أو غلب هذه المسائل قد تقدم فلا تغفل ولم يجد ما أي  
 مباحا يفصله به إذ وهذا يمنع معارضة الاستوى الثانية ويمنع قول



الثم فيها وهذا هو الظاهر لان المعارضة لا تتم الا اذا وجد ما يفصله به لكنه  
يبلغ فاعلم المسئلة مصورة بذلك والا كانا مسئلتين مختلفتين لا تعارض  
بينهما هذا ما قاله الشيخان معتمد من ذلك اي من امره ثوب  
يقضي فيه ومن ثمن الما لا ومن بياضه للامرين وقيل الشك  
ان هو ضعيف وعليه لو لم يستر العورة وجب عليه الصلاة عريانا  
ولزمته العادة لندرة فقد ما يظهر به الثوب بعين الباسه فاعلم  
ملاق ونجاسة مفعوله ملحق اي مشرودا في معنى الشد وهو  
الربط الملحق على ما جاور اي قلادة كلب بسفينة اي كحل  
طاهر من سفينة قيتها نجاسة لانه متصل متصل بنجس من  
عقد اي عقد خيط مثله او حل الكا فقد الطاهر اي في كحل نجس  
طلب الما منه وقت الوصل كما هو القاعدة اجم ان لم يخف ضررا فان  
خاف ضررا لم ينزع ما لم يكن مهدرا كالزاني المحض وبارك الصلاة  
بعد امره بها والمتردد في الشهية التقليل الاول وهو له تترك  
حرمته وذكره عليه السلام انه يصح غسله والصلاة عليه وليس كالا قلف  
بان كشفها الترخ قيد فيض غيرة على المعتد خلا فالقول في الحال  
اي قبل من اقلها نية الصلاة ما لم يتكرر كشف الترخ مع التوالف  
بحيث يحتاج في الستر الحركات كثيرة متوالية والا بطلت بذلك على  
الا وجه فسلم من ركعتين او ركعة لان المتعذر الا فتصار عليها  
ففي الصبح يقبلها نفل وسلم من ركعة او لم يشرع الجماعة هو محترز  
قوله السابق ليدرك جماعة مشروعة ولعل المراد بالشرعة المطلوبة  
والا فالافتد في الغاية بالاضرة صحيح جائز لكنه ليس بمندوب فلذلك  
لم يجر القطع لتحصيل الجماعة فيها فالحاصل ان القلب تارة بين وتارة محرم  
وتارة يجب وتارة يباح وفيه سم على المتن ما ظاهره ان بين قلب  
الصبح نغله مطلقا يسلم من ركعة فراجع والظن انه يجري ايض في الرابعة  
فتأمل فقد تقدم اي في صلاة النافلة سفرا جهة مقصودة وصلاة  
شد الحروف التحول لا اسفاره الي ان الاستدبار ليس قيدا ولو  
قليله اي وصول شي وان لم يترك في العادة كتراب الي ما يطر الصائم  
بالوصول

بالوصول اليه ومنه ادخال شي ما لم ياذن به سم بخلافه اي  
الصوم لا يصلح فرقا في جهل التحريم اي لان الجاهل بتحريم الاكل  
الكثير في الصلاة لا يبطل بطلان صلاته بان للصلاة هيئة مذكورة  
لا تعاليم بكونه في صلاة فانه كف اي فله يوتر فيه الفعل الكثير  
فيلغ بغير الله وحكي فتحها اجم اذا القاعد اما كل ما يبطل الصوم  
اي بطل الصلاة دخل فيه ما لو استغفا او وصل معطر جوفه كما طعن اذ  
وان قل وسئل ذلك وصوله من الراس كان خرق دماغه ومن باطن  
اهليلج الفقهاء هي فكل مع صوت كما في قول علي التميمي والمراد  
هنا ان مطلق الصلح يبطل ان ظهر به عرفات فاكثر او عرف مغفم  
ومثله البكا ونحوه نعم ان غلبه لم يضر ان قلت الحروف عرفا سم  
والسادس تغيير النية كان نوب فرضا ثم نوب جعله فرضا اخر او نفلا  
او تردد في انه غير اوله نعم يستثنى مسئلة القلب فتأمل  
الصالح خرج التيم فلا يبطل به لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم فيها  
الردة هل ولو من صبي فليجوز في شربك قلت المنقول عن والذ  
الروايات البطلان لثباتها الصلاة وان لم تكن منه ردة حقيقة اجم  
غير عذر لما المعذور وهو الموافقة اذا خلف لا تمام القاعدة فانه يفتقر  
له ثلثة اركان طوبى نخامة هي الغفلة الغفلة التي يلفظها  
الشخص من فيه ويقال لها ايض نخاعة بالعين ثم الروض نزلت من  
راسه ليس بقيد ولما قال قل او طلعت من جوفه اذا وصلت كل منهما  
الي حد الظن وهو مخنوع الحاشية عند النووي والحاشية عند الرافعي  
الاحكامه فلا يكره خبره صلى الله عليه وسلم كان في سفر  
فارسل فارسا الي شعب من اجل الحرس فجعل يصلي وهو يلق  
الي الشعب هشم الزيد ويكن رفع بصره الي السماء بين في الدعاء  
عقب الوضوء ويجوز في الدعاء فيما عدا ذلك عند الاكثر ويكره عند  
بعضهم فاحوال الرفع ثلثة الكراهة قطعا في الصلاة والسنة قطعا  
في الدعاء عقب الوضوء والا باعة في غيرها عند الاكثر والكراهة عند  
بعضهم فلا قول اربعة لان في الحال الا غير قولين ومنه شد الوسط



له ولعلي كماله قلت الحاجة ومنها شد السراويل فان الشدة  
 مندوب لانه وسيلة لبس السراويل والوسايل تقطع حكم المقاصد ومنها  
 ما لو كان معه ثوب يحتاجه لغرض صلاة ولا يستعمل الثوب الا بشدة  
 فيجب الشدة فلا شد ثلاثة احوال ا ج كما اذا انتاب فلا كراهة  
 الي بل يستحب واليسرى اولى من اليمن لان الغرض حبس الشيطان بها  
 لا استفادته على رجل واحدة وتسمى صافنا الا الحاجة كوضع اليد  
 والثالث بالرفع الا نسب بالخفا لان ما يتعلق بالرفع يقال له حافز  
 بالحافز لا حافز شريطة في بعض الشئ حافزا وهي تناسب  
 التفسير الذي ذكره ا ج تتوق بالمشاة اي تشاق اي يشد شوقها  
 اليه وخرج به الطوق وهو ميل النفس الي الاطعمة الذبذبة فلا عبرة  
 به وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره ان رغب حضوره  
 عن قرب ولا تزول الكراهة الا بالمرحاة بتمامها وهو الا قرب ولكن  
 محله حيث اتسع الوقت م قبل وجهه اي في الصلاة وكذا اذا جاء  
 ان كان مستقبل القبلة او عن يمينه في غير مسجد فليس عليه وسلك  
 اعافيه فيصير عن يمينه ويكن عن يساره لان القبر الشريف يكون  
 كذلك بل اذا قصد الاهانة يحرم ويجزئ عليه الكفر والمبالغة  
 في خفض الرأس لو اسقط المبالغة كان اولى لانه اذا اراد على خفض الرأس  
 عن الظرف في الركوع اقله او الكمال وكن ايضا الزيادة على كل الركوع  
 دون البرية من المعتمد كراهة الصلاة في الطريق ولو في البرية  
 لا اشتغال القلب بمرور الناس وعلمة الجاسة وكل من هذين علتة مستقلة  
 عطف الا بل يفتح اولى المهلتين وهو محل اجتماعها وعبارة ا ج  
 العمل الذي تنحى اليه بل الشاربه لبشر غير باخله في مثل ذلك  
 في غيرها كالقبر والفتن والكلام حيث لم يوجد منها نفاذ مشوش  
 بالقطر ولم يكن محلها جاسة والا فلا فرق في الكراهة بين الا بل وغيرها  
 بغير حائل وتكره مع الحائل ومحل ذلك في غير قبور الانبياء والشهداء  
 والا فلا كراهة اي اذا صلى محاذيا للميت فان علتة الكراهة محاذاة للكاهن  
 سواء كانت او امامه او بجانبه وتنفي الكراهة عند انتفا الحاذاة وان  
 كان

كان فيها لبعد الموت عنه عرفا ومن ثم لم تكرر بقبور الانبياء والشهداء  
 لعدم الجاسة فانهم احياء في قبورهم فليس يحصر لبدنهم حدود ولا يبي  
 من الجاسة ابدأ وفرض الكلام اذا لم يصط فوق القبر واما اذا صلى فوق  
 القبر فهو مكروه لا مبرر محاذاة الجاسة والوقوف على القبر والظن بكراهة  
 الصلاة على قبور الانبياء فانهم افضل من الكعبة التي يكره الصلاة فوقها  
 وتكره استقبال القبور اي في غير الانبياء والا فيجوز اي اذا قصد  
 استقبالها لتبرك او نحو لا فضائه الى الشراكه ثم ر الصلاة منتقلة  
 للقبر شكر لا قرب محاذاة الجاسة واستقبال القبور ا ج كمنع  
 ولا يكره الستر بالا دمي ونحو اخذ امايات ان بعض الصوفى لا يكون  
 ستره كبعض اخذ م ر طولا ويحذر اصل السنة يجعله عرضا م ر  
 دفع حارب بالاحف فالاحف كالصايل ومحملة ان لا ياتي بشلاثة  
 افعال متوالية والا بطلت ه حيث كان كالصايل فلا يضمنه لو تلف  
 ولو رقيقا وضع يده عليه اعلاه وهو الذي من جهة القبلة  
 يمينه او شماله مثله في م ر وقضيته استواوها لكن في ع ب  
 ان جعله عن يساره اولى لانه يمنع بها الشيطان ه **فصل**  
 في كيفية الصلاة ولوعبر هذه العبارة كان انصب اذا امتثل والمثل  
 عليه واحد ككن التقاير بينهما بالا جمال والتفصيل وهو كان والقصد  
 من ذكر ذلك ايضا افعال الصلاة واقوالها وكنت على معرفة الكيفية  
 لوجوبها وحاصلها انه ان اعتقد ان الصلاة مشتملة على فرض ونفل  
 وميز بينهما صحت صلاته ولا كلام فان لم يميز بينهما فان قصد بغيره  
 معين نفل فلا تصح صلاته والا صحت ان كان عاميا وان اعتقد ان الجميع  
 نفل فلا تصح صلاته او الجميع فرض صحت فظ كلامه ج على المنسرح  
 وان كان عالما قال سم والمجمع ان المراد بالعام هنا من حصل قدر بعد  
 معه تحصل بعدم التمييز بين الفرض والسنة ولا يسترع بتمييز الركن  
 من الغرض بل يتجه انه لا يضر قصد احدهما بالآخر النهار المعتدل  
 الصواب استقام الا عند ان فتأمل قل قلت كلام الله اضبط واوحي فانه  
 مبني على ارادة السجعات الفلكية وبالنظر لها يتعين زيادة المعتدل

كما مر







مبطل رابعها الشك في ترك بعض معين هل فعله ام لا او بعض مبهم  
 هل هو قنوت او تشهد فخرج بالبعث المندوب وبالمعين المبهم خاصها  
 ايقاع الفعل مع التردد في زيادته والعقلة عطفها على ضياع اسم  
 لانها تشمل النسيات والسهو او مرادف وهذا هو الظن لان السهو  
 والنسيات لا يفرق بينهما في اللغة كما يوضح من تعريف السهو بانه ضياع  
 الشيء من الصلاة خرج قنوت النازلة وسجد التلاوة لانها منسبة  
 فيها لا يفرق منها ولو بالشك يردح لا مريض الترك والفعل قاله اول  
 كسسه هل اتى بالشهد الاول ام لا والثاني بانه فعل فعله يحتمل زيادته  
 كان راي الامام وكما فاقد يبه ورجع ثم شك هل ادرك الركوع فتم  
 به صلاته او لا فيأتي بركة فيجب عليه ان ياتي بركعة وسجد للسهو وبه  
 وهذه الركعة محتملة للزيادة المنهي عنها هكذا في حاشية الشيخ عبد  
 الرحمن وهو صحيح ولا ينافيه قول المنهج وشك في فعل منسب  
 عنه وان ابطر محمد ككلام قليل فاسيا فلا يسجد لان الفصل عدمه  
 فالغرض المتروك سهوا اما تركه عمدا فهو مبطل للصلاة ولا غير  
 من سنن الصلاة ففي كلام المصنف التفتا نعم يستثنى جلوس الاستراحة  
 فانه يقوم مقام الجلوس بين السجدة تين كما لو كان المتروك في الكف  
 لتمثيل فترك السلام ترك الفاتحة او الشاهد كان طال وقوفه او وقوده  
 وظن قراءة الفاتحة في الاول والشاهد في الثانية ثم تذكر الترك واتى بالمتروك  
 قولن قريب ليس بقيد ولم يطأ بخاسة او وطأها وفارقها حال والظمان  
 لا فرق بين السهو والعمد وفي بعض النسخ ولم تطأ بخاسة والمناسب  
 للمعترف الاول كما قاله الشيخ عبد الرحمن او وطأ بخاسة او اتى بكثير  
 كلام او فعل رسم وخرج في اي بدو افعال كثيرة كذا الخط بعض الفضلاء  
 بلحاظها في هذه الامور او سهوا او جهلا بغير اي بفرصة  
 كافي بعض النسخ كان تذكر بعد انتصابه او بعد وصوله الى محل تجزي  
 فيه القراءة بان صار الى القيام اقرب منه الى اقل الركوع ولو ذكر الله هذه  
 كان اولي قبل وترك الشاهد والجلوس في موضعه افراد الضمير نظر  
 لا اتحاد موضعها او انه اعاده على كل منها بقطع النظر عن الاخر لانه  
 ما

قد لا يلتزم في تركه

قد لا يلتزم في تركه

مما يخفى على العوام ثم اغتفار ذلك للجاهل وان كان من الخطا والتاويل لك  
 صريح م ر فلا يجوز له ان يتخلف عن امامه للشهادة اي فيها اذا تركه  
 امامه فانه لا ياتي هو به فان تخلف بطلت صلاته مالم ينزع المفاارقة  
 للشاهد والا لم يتطل بطلت صلاته قال شيخنا ان قصد المخالفة وشرع  
 في الشاهد او طال الفصل فراقا فلان ان يتخلف لم يقنت اي يترك  
 له القنوت فيما ذكره ويجوز بانه مذهب ان يحق في الجلوس بين السجدة تين  
 والا بان علم انه لم يلحقه وجب تركه او بنية المفاارقة جلوس تشهد هو  
 قيد يعلم منه ان الامام لو جلس للاستراحة لا يكون جلوسه محورا لتخلف  
 الامام عنه للشاهد بل يفارقه او ينتظر والمفاارقة اولي كما قاله  
 م ر واستفاد من تقديمها من كلام الشيخ ولو فقد الامام اي فاسيا  
 فانصب الامام في وجوب القيام عليه فورا بانتصاب الامام في الفارقة  
 او ينتظر ويفارقه اولي م ر واذا انتصب الامام فاسيا او لما فرغ  
 يتكلم على ترك الامام في الشاهد ومخالفة الامام له شرع يتكلم على  
 تركه وهو فطر الامام له وترك الامام اياه وجب عليه العود فان لم  
 يعود حتى قام امامه لم يعد ولم تحسب قراته ومثله القنوت فلو ترك القنوت  
 فاسيا والحال ان الامام وقف له وجب عليه اي الامام العود لم يبق  
 امامه او امر اذنب من التلبس بالفرقة اي معان فعله غير معتد  
 به وبهذا فارق المتعذر فلم يوجبوا عليه العود مع ان المتابعة اكبر  
 سقطها اي بالمتابعة لانه بعد فراغ الصلاة اي صلاة الامام  
 وقوله في نازلة المفاارقة اي في الاول وقوله لذلك اي لانه فعل فيها ففعل  
 الامام ان يفعله بخلاف الثانية فانه يمتنع عليه ان يفارقه ويلزمه ان  
 يجلس ولو بعد سلام الامام كما نقله المرحومين عن الروي ومثله فلو  
 اما اذا تعذر الترك لا محذور قوله سابقا واذا انتصب الامام فاسيا  
 وان صرح الامام بتخلفه اي العود والحاصل انه ذكر الامام له وان  
 خسته الاول ان يقول الامام من غير تشهد اول فيلزم الامام المتابعة  
 فان تخلف بغير نية مفاارقة بطلت صلاته الثانية ان يعود الامام للشاهد  
 بعد انتصابه مع تخلف الامام فيجب عليه ان انتصاب لا يستفاد عليه



بقيام الامام وليس له موافقته في العود لانه ان كان عامدا بطلت صلاته  
او جاهلا او ناسيا فهو مخلي فله موافقة على الخطا وتصح القدوة على  
النسيان او الجهل الثالثة ان ينتصب معاشر يعودي الامام فله موافقة  
الماموم كافي الثانية الرابعة ان ينتصب الماموم ناسيا دون الامام  
فيلزمه العود للمتابعة الخامسة اذا انتصب الماموم عامدا فله يلزمه  
العود بل يستلزم كما تقدم اي مع فحش المخالفة ومن ثم قالوا في باب  
الجماعة لو ركع قبل امامه ناسيا تخير بين العود والانتظار لعدم فحش  
المخالفة او ركع عامدا سن له العود كما سيذكر ولو طئ المصلي قاعدا  
الا يشير به الي ان المراد بالفرض الذي تلبس به تارك التشهد الاول  
هو القيام حقيقة او كما فتاوى المصلي قلعا العجز ان كان في فريضة  
اي او في نفل اجم لم يعد الي قراءة التشهد لانه لم يتطرق له بالعود  
علي ما في حواشي الروض خلافا لما في حواشي شوبرك والمعتبر بطلان  
مع العذر والعلم جاز له العود اي نذب له لتلبسه بفرض فان  
عاد له بطلت صلاته ثم اي ولو كانت القنوت ونحو من ذلك لانه تلبس  
بفرض شرعي والذکر فرض جعلي ومراعاة الشرعي اقوي من مراعاة  
الجعل فتذكر قبل طووسه اي في الخامسة حتى قراءة اي التشهد  
في الخامسة لا ولو طئته كناية وقوله ثم سجد بحرف العطف اي للزيادة  
وفى بعض النسخ لم يسجد وهي غير صحيحة وان كان لم يشهد هذا  
محرز قوله فيما تقدم فان كان قد شهد في الجملة كان شك هل انت  
بجميع السنن الا عم من الابعاض والهيئات ام لا مرحومين ونقل عن زبيد انه  
قال بان يتيقن ترك مندوب وشك في كونه يقتضي السجود الاول  
وهو ترك بعض معين او بالثاني اي المنهي عنه اي وانقضى السجود  
كما في شراح وسابق ذلك هل هو قنوت مثله او تشهد اول الركعة  
اذا صلى الصبح خلف مصلي الظهر مثلا وكان ذلك في الركعة الاضحية  
ثم لما اتم مصلي الصبح صلاة ثم شك قبل صلاة من بعض ولم يعلم  
هل هو القنوت من صلاة او التشهد الاول من صلاة الامام فيتطرق الي  
صلاة ثم ظل من صلاة امامه كما نقل عن تقي زكي في ترك بعض  
مبهم

مبهم كان شك في المتروك هل هو بدعي او لا لمحتض بان هذه عين التي  
قبلها فالا ولي قول سم كان شك هل انتي بجميع الابعاض ام ترك بعضها منها  
هل قال جاز كذا قل عن مرويه ان الاصل عدم الاقيات بجميع الابعاض  
الا ان الامام لما اضيق لم ينظر لذلك هل سبي بالا ول او بالثاني  
اي يتيقن انه انتي بما يطلب له سجود وشك هل هو من ترك الماموم او  
فقد المنهي سجود قل واذا شك اي تردد فشر الظن هي الثالثة  
ام رابعة صور اية ذلك ثمة ام اربعة قل لان الشك في نفس العدد وباقي  
بما بقي في بعض نسخ المتن اسقاطه والا ولي اثباته وسجد السهو  
في بعض النسخ وسجد له اي لما اتى به اي لاجل سجود السهو وصلوا  
الي هذا الحد اي عدد التواتر انه يكتفي بفعلهم مثله جهر ولا عتد رخصه  
مطلقا بان الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول وهذا ظم ان لم يحصل به اليقين  
اذله معني للفرق بينهما مع حصول اليقين كما قاله سهر فتذكر فيها انها  
ثالثة اي اربعة في ترك فرض المتبادر منه الركن فسقط اعتراض قل  
عدم الاعادة مطلقا اي في الشروط والاركان ما عدا النية وتكبير  
الاحرام فله يوتر الشك بعد السلام فيها بالنسبة الى الطهر في نسخ النسخ  
اي اذا صلى ما سجد الخف صلاة فلما فسخ منها شك في التسبيح هل هو تسبيح اول  
فله يوتر كما قاله النووي استأنف اي علم بتذكرانه نوي او كبر عن قرب  
فانه لا يجب عليه الاستئناف واذا طال الزمان فتذكر بعد ذلك هل يجب  
عليه الاستئناف اوله فيه نظر بعد سلامه اي الذي لم يحصل بعد عود  
للمصلاة كما سنبه عليه والا اي بان شك هل نظر ام لا فله تنقذ  
ولما علم ان الشك تارة يقع في اصل الطلوع وتارة في رافعا والا اصل  
العدم في كل منهما نعم لو شك في اصل الطلوع في اثنا الصلاة فلا اثر  
له بالنسبة لتلك الصلاة ويمنع عليه افتتاح صلاة اخرى بذلك مادام  
شكه لان الشك في وجود الطلوع والاصل عدمه كما مر وانما اغتفر ذلك  
بالنسبة للصلاة التي هو فيها لان الظاهر ان افتتاح الصلاة انما يقع مع استيفاء  
الشروط ولا نه يقتضي الدوام جالا يقتضي في الا بتداول الشك في رافع  
الا فعاد وقع بعد تحققه قرره شيخنا الحلي وفيه شئ على من رخصه





وعبارته قوله ان الشك كالركن ومنه ما لو شك بعد السلام في بنية الوضوء  
فله تلزمه الاعادة بخلاف شكك في بنية الطهارة قبل الصلاة فانه يؤثر  
خلافه في الوضوء المتأخرين في ذلك ثم ذكر ان الشك في الطهارة او في نيتها  
في اثنا الصلاة يفسد اي ان طال الفصل او مضى ركن او بعضه والافضل  
وهذا هو المعتمد لزومه تداركه ويلغزه فيقال للاستة عاد لها لزومه  
فرضه اي لانه بان يعود ان الشك في صلب الصلاة وسهوا لا عام  
مبتدأ فيه قوله بحمله امامه وهو ظم اذا تحققت فعله حال اقتضائه ويشترط  
ان يكون الامام اهله للتحمل كما يات في نظيره فلا يحمله معتمد وقوله  
توجب تحمله من وسهوا بعد ما اي وضع سهوا بعد ما سلام  
امامه اي بعد اتي المعية ذكرت بعد ذلك وهو كذا كذا كذا قاله الا ذري  
هذا احد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ وهو من وعبارته الروض وسجد  
مستوفى سلم مع الامام سهوا والمعتمد انه يسجد لتضعف القدرة وتحملها  
بشرع الامام في السلام فله تحمله سهوا لما موم ويوجب ما سابق في صلاة  
الجماعة انه لو اقرى به بعد الشروع في السلام وقبل عليكم لم تصح القدرة  
عليه المعتمد عند رسل تنعقد صلاته فرادى كما هو قضية اقتضاه على  
نفي صحة القدرة خلا فالتل حيث نسبه له انها لا تنعقد صلاته اهله فلقطه  
بنه علي ذلك الشيخ عبد الرحمن في الحاشية الماموم بالنصب مفعول  
بالحق وسهوا امامه بالرفع فاعل عهد اقتضاه به ما اذا ترك الماموم  
المتابعة سهوا فله ينظر صلاته ويستقر على الماموم الموافقة بفعل الامام  
له حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه او جاهلا لزومه ان يعود اليه  
ان قرب الفصل والا اعاد الصلاة كالوتر في ركعتيها اما المستوفى اذا تأخر  
عن سجود الامام سهوا وفاته به لم يات به بعد لانه لمحض المتابعة وقد  
فانت وان فاته سجدة منه وجب ان يوافقه في السجدة الثانية ولا يزيد  
عليها بعد ولا يلزمه اخذ صلاته ولو اقتصر امامه على سجدة فان كانت  
موافقا لسجدة اخرى وان كان مستوقا لم يسجد اخرى قال نعم لو كانت  
الامام يركب السجود بعد السلام فالمتجه عدم استقراره بسجود الامام  
بعد السلام لا تقطاع القدرة بسلامه في اعتقاد الماموم بطلت  
صلاته

الماموم

صلاته ثم اي اذا تخلف عنه بفعلين بان هو الامام للسجدة الثانية قبل  
شروعه هو في الاولى ومحملة اذا لم يغزم على ترك السجود ابتداء ولا فيجوز  
هو الامام له بطلت صلاته لانه قصد المبطل وشرع فيه بتخلفه  
هذا ومحل وجوبه بسجود الامام اذا لم ينو الماموم المغارفة اول شروعه  
فيه او في اثنا ولا سقط هو او ما بقى منه فاصطد سجد معه اي  
وجوبه وقوله لما مر ان تطرق الخلل وقال بعضهم اي لانه محل السهو الذي  
لحمه وهذا ظم وان كثر السهو سواء بزيادة او نقص او بها او غير  
جميع الخلل ان قصده او اطلق فان قصده غير بعض حصل جبر وفات خبر  
غيره ولا يكره له وفارق سجود التلاوة اي حيث يتعدد بتعدد مقتضى  
عدم الاخصار هنا مع تعدده اي السهو او غير كنفه مطلوب  
هل يلزمه ان يسجد الا حسب هل يطلب منه سجود الا ان يقال السائل  
حتى وسجود السهو واجب عنده اجم لان المصفر لا يفسد وجهه  
تشبيهه بالمصفران في المصفر زيادة صر كغير تصفير غيره وسجود السهو  
سجرات فان اتى بثلاثة اشبه المصفره بعد تشهد اي وبعد  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجوبه بافله يصح قبل ذلك  
وينظر الصلاة به وان سلم الامام اي فله يسجد الماموم حتى يفرغ من  
الافاظ الواجبة للشهر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وخلفه  
عن الامام ثم لا يضر فان سجد قبل الفراغ من الواجب بطلت صلاته وبعد  
الصلاة على الآل والاذا كان بعدها نذبا فلو اتى به بعد الواجب وقبل المندوب  
ثم اتى بالمندوب اجزا وحصل اصل السنة وامتنعت عليه اعادته وهو  
اضرا لا مزين من فعله صلى الله عليه وسلم اي ولا نه لمصلحة الصلاة  
فكان قبل السلام وقد ذكر ابن العربي انه صلى الله عليه وسلم سجد السهو  
خمسة مرات اهداها انه شك في عدد الركعات فسجد ثانياها انه قام من  
ركعتين ولم يشهد فسجد ثانياها انه سلم من ركعتين فسجد رابعاها انه  
سلم من ثلث ركعات فسجد خامساها انه شك في فاسية فسجد مري  
فلزومه الا تمام الا وفيها ثلاث صور فيما لو اقام بالخطا ونوي الا قلعة  
او نوي الا تمام ولا يعتد اي لا بناها على فاته تمام الا ولي مارق



عن جعلها تنحصر في الاول او بعد قوله لا عطف على قوله قبل طول الفطر  
وهاتان صورتان فيما اذا الصرم بالثانية عقب الاول بعد طول الفطر  
اي بين السلا م وتقوم الثانية بعد فراغ الثانية اي وقبل ان يسلم بدليل  
قوله بعد وسجد في الحالتين او يقال بعد فراغ الثانية اي بان سلم منها  
معتقدا انه لم يكن عليه سجود سهو ثم تذكر واراد مع قرب الزمان هاج  
تمت بها الاول اي فتقوم الثانية مقام الاول للاعتداد بتكسية  
الاحرام فيها بخلاف الصورة الثانية فانه يبنى فيها على ما يتبعه من  
الاولى ولا يقوم ما يتبعه من الثانية مقام ركعات الاول **فصل**  
في بيان الاوقات التي تكون فيها الصلاة بلا سبب لو سكت عنه  
لكان اولي ولعل ذكره لمراعاة كلام المقل وجه الاول انه ان الكراهة  
لا تختص بحالة سبب لها بل تجري فيها سببه متأخر ايضا كصلاة الاستحارة  
والاحرام وقوله لمراعاة كلام المم اي حيث قال الصلاة لها سبب انما  
كراهة تنزيه ضد والحكم في الغفل لانها لا تنعقد مطلقا حتى على القول  
بالتنزيه ولعل الفرق بينهما انه على الثاني لا اثم فيها فيكون الخلف معنويا  
فليحذر خمسة اوقات سيأتى ان اولي من جعلها ثلثة هـ كفاية  
اي فان سببها متقدم وهو الوقت وصلاة تسوء اي فان سببها متأخر  
وهو عدم الاجل هـ وقوله واستسقا اي فان سببها متأخر ايته وهو الحاجة  
كذا عدها في ثم الروض من المقار وتبعه حم وغيره وقال قل بنا على ان  
المراد بالمتقدم وقسمه بالنسبة الى الصلاة لا يتصور سبب مقار للصلاة  
اصلا اي لا شرائط التغيير في الكسوف ووجود الحاجة لله يستحق قبل الشروع  
في الصلاة قال لا بالمقار دوام السبب لا ابتداء هـ وهذا تدقيق في السبب  
لا تنظر اليك الغفها وطواف وخيعة وسنة وصلاة سببها متقدم  
كالصلاة التي لا سبب لها اي كصلاة التيميم وقال هما اللتان بعد  
الظفر لانه صلى الله عليه وسلم فانتد صلاة ركعتي الظفر التي بعدها ففعلها  
بعد العصر واستمر ما قبلها على ذلك حتى توفاه الله عز وجل لانه كان لا يفعل  
شيئا الا واطب عليه ثمن يشكر على ذلك الرواتب غير المؤكدة لانه  
كان يفعلها احيا نا ويتركها احيا نا الا ان يقال معني قوله الا واطب عليه

الاحب ان يواظب عليه هـ فتأمل ويرى بالنسبة الى الصلاة اي بان يكون  
السبب متقدما عليها كالفائتة سببها دخول الوقت الذي قد فات وركعتي  
الوضوء سببها الوضوء الذي تقدم على فعلها وصلاته اجازة سببها انقضاء  
عشر الميت وركعتي الطواف سببها الطواف المتقدم عليها اما على القول الثاني  
مع ان الاعتبار بالتقدم على وقت الكراهة والمقارنة له والتأخر عنه  
ففي هذه الصورة المذكورة تارة يكون السبب متقدما اذا تقدم على وقت  
الكراهة وتارة يكون مقارنا اذا قارنت وقتها بحسب وقوع السبب قبل  
وقت الكراهة او فيه ولا يتصور ان يكون بعدها الا فيما سببه متأخر  
اذا فرغ من الصلاة افرقت الصلاة الكراهة فتأمل تأخير الفائتة  
ضريح به تأخير صابئة الوقت كالعصر ونسبها فلا يضر ذلك وان تخلف والآخر  
انما يحرم من حيث قصد وقت الكراهة فلو كانت عليه فوايت وارادات  
يصلى عقب كل فرض فائتة لم يحرم كافي حـ اجم لا تخروا اصله  
لا تخروا ولو نوي نكلا مطلقا فبدا دخول وقت الكراهة فان نوي عددا  
اتمه وان لم ينو عددا فان دخل وقت الكراهة بعد فطر ركعتين وجب  
الاقتصار عليهما فان قام لثالثة قبل دخول وقت الكراهة لزمه الاقتصار  
عليهما هـ هذا محصل ما في حـ وسم هـ اجم قول الله وترفع اي فزمن ارتفاعها  
مشارك بين الكراهة لا بطلان الفريضة ولا بطلان الوقت كما يستفاد من قوله  
الا بـ وعند طلوعها سواء صلى الصبح ام لا حتى تنكأ وترفع فقول قل  
لا حاجة لقول الله وترفع لان المراد بالطلوع ابتداء سوا ظهرت لنا اول  
فقوله وترفع مستدرك هـ فيه نظر لان ابتداء الطلوع مبدأ الكراهة واذا  
قوله وترفع استمرار الكراهة بسبب الفعل اي ان ترتفع كرمح وانها  
لا تنتهي بتمام الطلوع عند الاستواء اي حقيقة او كما يقال في الطلوع  
والغروب ليشرق ذلك ايام الدجال ثلاث ساعات اي اوقات بدليل  
ان وقت الاستواء قصير جدا لا يسع صلاة ان نصل فيهن اي تخريجا  
وقوله او نغري تنزيها كذا بخط مـ او نغري بضم اوله من اقبل قال  
قالي ثم احاطه فاقبح تنصيف بوزن تبين واصلة تنصيف صنف  
منه اصدي التاب هـ غـ سبب الكراهة اي الحكمة في النهي عن



الصلوة في هذه الزمنة الثلاثة ولم يذكر الحكمة في النهي عن المتعلقة بالفعل  
فان قلت هذه الحكمة اعني طلوع الشمس واستوائها وغروبها على قرب  
السيطات موجودة سواء كانت الصلوة لها سبب ام لا اجيب بانه ما نهى  
عن الصلوة الا لموافقة من بعد الشمس فاذا كان لها سبب احييت  
علي سببها فخرجت عن الكراهة واذا لم يكن لها سبب احييت على الوقت  
فكرهته الساجد لها في جهتها فلا يرد ان سجوده لله تعالى اذ الكلام  
في المومن المصلين والاصح جوازها لا معتد بها كالحال هذا يقتضي استدراك  
الوقت الخامس المذكور بعد فكان الصواب ان يقول الغروب في كلام المص  
بالقرب منه الذي هو قبل الا مغداره وهو ممنوع لان مقارنة الغروب  
مكروهة لا مبررة للفعل والزمان فذلك ذكر في الاول مع ذكره في الثاني  
كما مر نظيرها اما ما ذكره قل اذله من قول سم يعني بقرب غروبها بان  
تصغر وقتان بعد الصبح اذ اي الي ان ترتفع الشمس كرمح وقوله  
وبعد العصر اي الي تمام الغروب وان دخلت الكراهة للزمان اي لان  
الصلوة مكروهة من جهتين ظاهرا لما تقدم عن قول الاصلية  
لو قال المحدث كان اولي وانما تردد الاول وهو التفرق وقت اقامة  
الصلوة اذ قلنا الكراهة للتخريف اي في الالوقات الحقة وهو الذي  
صح في التحقيق وجزم به في الطهارة عن شئ المذهب ومراعاة ضعيف  
اما اذا قلنا انها للتحريم وهو المذهب فلا تردد واما الثانية فلا تردد اي  
لان المعتد عدم حرمة الصلوة حال صعود الخطيب وقيل الجالس وتنفرد  
اما بعد جلوسه بعد صعوده الي تمام الخطبة فتحرم ولا تنفرد فرضا او نفلا  
ولا تردد هذه اي لم تذكرها في بابها فتأمل على الصحيح من وقوله  
والمشهور في المذهب فلا نه معتد مطلقا اي سواء كان لها سبب  
متقدم او متأخر اول عز وجل من كلف في اي لان ما لا يركب كراهتها  
مطلقا حتى في حرم مكة **فصل** من صلاة الجماعة وهو من حضايص  
هذه الامانة كما نقل عن ابن سراقه في برماوت والجماعة لغة العائفة وشرعا  
وبعد صلاة المأموم بصلوة الامام ولفظها يلحق لهما ويتعين لاحدهما  
بالقرينة كتقدم الامام واحرامه والاصح فيها لم يقل في وجوبها

ليجزي

ليجزي كلك مع علي كل الاقوال في انها فرض عين او كفاية او ستة  
درجة اي صلاة فصلة الشخص جماعة يعدل ثوابها سبعا وعشرين  
صلوة من صلاة المنفردة وان ذلك يختلف الاول او كما في غالب النسخ  
لان ذلك جواب مستقل وليس من ثمة ما قبله فمن زاد خشوعه وتدبره  
وتذكر عظمة من تملأ في حضرة فله سبع وعشرون ومن ليست له هذه  
الهيئة له خمس وعشرون وهذا احتمال لا مانع منه والجمع يكفي فيه مثله ذلك  
وبهذا التقرير يندفع ما للمشهاب قل من نسبة الجواب لعدم الاستقامة  
فلست امر يصلي اي غير الخمس والخمس بعد فرضها بغير جماعة اي بغير  
اظهارها وقولهم شرعت بالمدينة اي اظهارها فلا ينافي صلاة جبريل  
بالني عليها السلام وبالصحابة صيحة ليلة الاسراء وصلوة النبي عليه السلام  
بطلس ومسلم اي بطمخديجة فتأمل بغزوات انفسهم وصيغة التعزية  
ليس المصاب من فقد الاصاب انما المصاب من صرم الثواب واقبالها  
امام ومأموم اي في غير الجمعة الا في من حيث الكيفية غير الجمعة مجرد  
غير نفت للمكتوبات ونصها على الاستثناء او الكالية سنة في حمله  
على قوله صلاة الجماعة مسامحة لان الصلوة واجبة وان وقعت في جماعة  
فلذلك قال سم المراد ان الجماعة سنة بطائفة اي من اهل البلد والوجوب  
فله تسقط بفعل غير اهل البلد ولا بالصيات والنساء ونحوهم من اهلها  
كاحياء الكعبة فانه لا يحصل بالصيات ولا بالانفاقا ومنها السلام فلا يحصل  
بالصيات بخلاف صلاة الجنازة والجماد يسقطان بالصيات بل لا يبرقروا  
الكفاية تكفي فيه الصيات كالا مر بالمعروف والحرف الا اربعة صلاة الجماعة  
والجمعة والعمره ورد السلام فلا تجزى على الصيات في شروق في محترقات  
القبور السابقة فلا تن اي ولا تكبر فتكون ظاهرا السنة ولا في  
منذ ورنه الا ان كانت الجماعة فيها مندوبة قبل النذر كالعيد فتشتر على  
سنتها وتجب الجماعة فيها اذا نذرها بل ولا تن ولا تكبر ولا اطلاق  
الاول ويوم من الصبي غير الامور الجليل فانه ملحق بالمرأة منها اي  
من البيوت قيد معتبر فاقول جمعه في المسجد افضل مما ذكر جمعه في البيوت  
ليحوز الفضيلتين هل وان لم علمه فوات الجماعة علي من في البيت وافي



الغزالي انه لا كذا في خط المؤلف وكان الظن بانه ولعله اراد حكاية ما صدر  
 في الفتاوى فتأمل وهو كما قال معتد وكلام الغزالي من مالوكات  
 الامام مبتدع كما لمعتزلي ومثله ما لو اعتقد عدم وجوب بعض الواجبات  
 كحلق اذ التي بها والمعتد ان الصلوة خلفه ككل مخالفة محصلة لفضيلة  
 الجماعة وانها افضل من الالفاد وانها مكرهة وان قدرت الجماعة بغيرهم  
 على المعتد كما في ثم ر والكراهة لا تنفي الفضيلة والشواب لا يخلو في الجملة  
 وان توقف في ذلك زكيه ملخصا من اج في اول الوقت المحبوب  
 الاول استقام اول لان المراد وقت الفضيلة فخرج من المجموع اذ الم  
 يدخل الامام في الصلوة وقد جا وقت الدخول وحضر بعض المأمومين  
 ورجعوا زيادة ندب له ان يعجل ولا ينتظرهم لان الصلوة اول الوقت  
 جماعة قليلة افضل منها اخرج جماعة كثيرة من منة البهجة ومن عليه  
 امانة مسجد تجب عليه الصلوة فيه وان لم يحضر معه احد يصلي معه  
 لانه لا يفوت الميسور بالمعسور بخلاف في مدرس لم يحضر طلبة لانه  
 لا تعلم به مستعلم قل على الجلال المحلى فخرج لواقام الجماعة لكن سقط  
 بهم فرض الكفاية ان كانوا على صورة البشرية والافلا كاجته اج  
 لو سوسنة غير ظاهرة اي خفية وقدرها بغيرهم بان لا تكون قد رما يسع  
 ركن صغير قل في غير الجملة الاول استقامه كما قاله قل فراجع  
 ما لم يعلم الامام اي ما لم يخرج في السلام والا انعقدت فرادى على المعتد  
 الا ان يرضى اي تظهر قرينة رضاهم وان لم يصروا بذلك فان ظهرت  
 قرينة الرضا ولو مع سكوتهم ندب له التطويل ولو اوصى الامام بالخاصة  
 انه يسن انتظار الامام لمن يريد الاقتداء به بشروط تسعة ان يكون ذلك  
 الانتظار في الركوع او التشهد الأخير والآخر اذ لا فائدة له وان لا ينجس  
 فوت الوقت وان يكون لدخول محل الصلوة دون من هو خارج وان يتطمع  
 لله تعالى لا لتودد وحنون والآخره وان لا يبالغ في الانتظار ولو بضم  
 انتظار ما سمع الي آخره والآخره وان لا يميز بين الداخلين والآخره  
 وان يظن ان يقتدي به ذلك الداخل وان يظن انه يركب اذراك الركعة  
 بالركوع وان يظن انه ياتي بالاحرام على الوجه المطلوب من كونه في القيام

صنفه

وقصد

فصل في انتظار الامام

وقصد الامام وقصد ذلك تنبيه الامام ليس بقبول مثله المنفرد  
 وقوله ان لم يبالغ في الانتظار بقدر في الامام لا في غيره فليخرج الا انتظار ولو  
 بالغ ومثله امام قوم راضين بالتطويل على المعتد ويسن اعادة المكتوبة  
 في حاصله انه يشترط لجملة الاعادة الوقت ولو ركعة وعبارة م والجماعة  
 من اولها الي اخرها قل قلوا انفس عند منها ولو من اخرها بخلاف  
 سلامه عن سلام الامام بطلت ٥ وعبارة م والجماعة في المعادة بمنزلة  
 الطمان لها ونية الفرضية وان تكون الاولى صحيحة وان لم تغتن عن القضا  
 وان تقاد مع من يركب جواز الاعادة او يذبحها فلو كان الامام شافيا والمأموم  
 حنفي او مالكي لا يركب جواز الاعادة لم يصح لان المأموم يركب بطلان  
 الصلوة فله قدوة وان تقاد مرة فقط وان تكون مكتوبة او نافلة  
 تسن جماعة ما عد الوتر في رمضان حديث لا وتران في ليلة وضربت  
 المنذورة فله تسن اعادتها بان لا تنقصد وصلوة الخانق لانها لا تنقل  
 بها فان اعادها صحت ووقعت فله كما في ثم ر ودخل في المكتوبة لجمعة  
 وانما يتصور اعادتها اذا قدرت الحاجة وانتقل فاعلمها الي بلد اخر يركب علي  
 الوجه ٥ وخصه ان يشرع في اعذار الجماعة المرضضة في تركها  
 كمشقة مطهر من اضافة المسبب للسبب ومشقة ربح اي ربح شديد  
 فهو من اضافة الصفة للموصوف بليل او وقت صبح ومثله ربح السهم  
 حفرة طعام وما قرب حضوره كالحاضر قال قال فيا كل حقي يسبح علي العهد  
 ومشقة مرض وان لم يسقط القيام في الغرض وبالحايف لسان حلة  
 حالته لباس لا يلقه او ركوب كذلك والركوب ربح كونه اي لا بقصد  
 استقام الجماعة والا وجب السعي في زواله ما أمكن ووجب الحضور وان  
 تاذي به غيره قل وعبارته على الجلال كبصر وتؤم وكراث وفجر واكلها  
 مكروه في حقه صلب الله عليه وسلم على الراح وكذا في حقنا ولو في غير  
 المسجد ارجعه وهذا هو الظن هو المعتد بشرط ان يكون المعذور  
 ملازمها قبل العذر ولم يتقاط السبب ولم يثبت له اقامة الجماعة  
 في بيته فالشروط ثلثة فخرج من لم يكن ملازمها وخرج من كان السبب  
 باختياره كما في ربح كونه وخرج من تابت له اقامة الجماعة في بيته وهذا

فصل في انتظار الامام



جمع بين الكثرة بين وعبارة المرحوم والمعتد بحصول الفضيلة لكن دون  
 فضيلة من قولها والمنع في كلام النووي الفضل الكامل في قول قل  
 هو مرجوع ولا يحصل له الا ثواب قصير لا فضل الجماعة وهو المرجوع  
 امور ذكر في المتن والشئ ستة شروط الاول نية المأموم الانتهاء الثاني وهو  
 من زيادة الشئ ان لا يتقدم على امامه في المعرف بان يتأخر او يساويه الثالث  
 اجتماع المأموم والامام مكان واحد الرابع وهو من زيادة الشايع توافق  
 نظم صلايتها في الفعال الظاهرة فلا يصح اقتداء مصلح الظاهر مثله محصلي  
 الكسوف بركوعين والخامس وهو من زيادة الشايع توافق في سنن تغني  
 المخالفة فيها كسيرة تلو وتشهد اول السادس وهو من زيادة الشئ  
 ايضا بتبعية الامام بان يتأخر تحريمه عن تحريمه ولا يسبقه بركعتين فليبين  
 ولا يتخلف عنه هما والشئ ذكر اربعة شروط والمات اقتصر على اثنين  
 وادرج في ثابتهما العلم بانتقال الامام وهو شرط سابع وقد نظرها بعضهم  
 بقوله وافق النظم وتابع واعلمت افعال متبوع مكانه يجمع  
 واخذ خلف فاضى تاخر في موقف مع نية فحذر  
 وبقي من شروط القدوة امور ذكرها الشئ لا بعنوان الشرطية مع كونها  
 منها احدها ان لا يعلم بطلان صلاية من يريد الاقتداء به كمن سافر معه  
 ثابته ان لا تكون صلاية الامام ناقصة موجبة للقفن ثالثها ان لا ينظر  
 المأموم على الامام بصفة ذاتية كالذكورة والا بصفة رابعة ان لا يفضل  
 في القراءة فلا يصح اقتداء قاري بامي فاجبها ان لا يكون بالامام مانع  
 من الا استقلال فلا يصح اقتداء بمقتد فجلتها اثني عشر شرط على  
 المأموم اي مراد لا يتم سم او خذ ذلك كالمأمومية والجماعة  
 مطلقا ان سوا كان في الا بطل اي التحريم او في الا ثناء وفي جمعة  
 ومثلها المنذورة جماعتها والجمعة بالمطر والمعدة نعم تصح النية  
 في المنذورة جماعتها منفردا وان اتم بفوات النذر وتابعه في فعل اي  
 ولو واحدا وسلام بعد انتظار كثير كثير اي عرفا للمتابعة بطلت  
 صلاية ضيع به ما لم يتابعه او تابعه في قول غير سلام او فيما ذكر بلاء  
 انتظار او بعد انتظار يسير او بعد انتظار كثير لا لاجل المتابعة فلا يضر  
 قوله

بطلت صلايته ولا فرق بين العالم بالمنع والجاهل به على المعتد ر  
 وتابعه كما مر الحاجة اليه لعدم انعقاد نيته قل وتوهم من لم يتأمل ان هذا  
 واراد على قول الشئ وتابعه في فعله وليس كذلك كما عرفت وعبارة المرحوم  
 قوله بطلت صلايته لم تابعة المعتد بطلان صلايته بمجرد الخطا وان لم يتابعه  
 لان افساد النية مبطل ان وقع في الا ثناء وما منع من الا انعقاد ان وقع في الا ثناء  
 زي صحت اي لا الخطا لم يقع في الشخص لعدم تاتبه فيه بل في الظن  
 ولا عبرة بالظن البين خطا مع الشئ المنع وان لم يكن اما ما في الحال اي  
 ان وثق بحصول الجماعة على المعتد فان كثر شك فلا تستحب النية لكن لا يضر  
 كذا بخط المبداء ثم رايت بها مشروعا على غير انه يضر لثبته لا ان جوف  
 اقتداجني او ملك فراجع حاز الفضيلة من حين النية بخلاف نية  
 الا يتمام بعد التحريم فانها مكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة كما قاله ثم وقوله  
 المرحوم في الحشد والفرق ان الامام يستعمل في الحالتين والمأموم كان  
 مستقلا ثم صار تابعا فاخطت رتبة فكره في حق ذلك فتأمل فانها  
 تنبعض جماعة وغيرها اي كالمسبوق فانه يتم صلاية منفردا انما  
 يكن من اهل الوجوب كرقيق وخج وغيره بغير الجمعة بان نوي الظهور واذا  
 نواه بهم انتظروا في التشهد الاول الى ان ياتي ببقية الظهور ويسلموا معه  
 او فارقوا في التشهد الاول والا ففضل الا انتظار فان نوي الجمعة شرطت نية  
 الامامة ونظم الا ومثل المعلاة والمنذورة جماعتها والجمعة بالمطر  
 كن لوصلي المنذورة جماعتها فاردى انعقد مع ائمة بترك الجماعة  
 بخلاف الدلالة الباقية اعني الجمعة والمعدة والمجموعة بالمطر فلا تنفرد  
 اما اذا نوي ذلك اي نوي الامامة وافضل في تعيين المأموم في محام  
 النسخ اما اذا كان ذلك في الجمعة الخ اي الخطا في تعيين تابعه وهذه هي  
 الصواب فانه يضر اي ما لم توجد اشارة كالمأموم لان ما يجب  
 التعرض له الا يشير الى قاعوق شهيرة هي ان ما يجب التعرض له جملة اهل  
 وتفصيل يضر الخطا فيه كجمعة فانه يجب التعرض فيها لنية الجماعة ومالا  
 يجب التعرض له جملة كنية الامامة في غير الجمعة لا يضر الخطا فيه فاذا  
 عين في نية الجماعة فبان فلا فهم لم يضر لانه لو لم ينو الامامة من اصلها





لم يصح ولوعين الامام في الجمعة دون الاربعين بالعدد كعشرة او بالا كما  
 لم يصح الا ان توفي عدم الامامة بغيرهم فيصير سوا كان زائدا على الاربعين  
 اولي صحت صلاته مطلقا اي سواها من قدام الامام او خلفه وخياره  
 قل اي سواها من جهة القبلة اولي ولا تقصر مساواة المعلوم للامام  
 لعدم الخلف لكونها مكروهة تفوت فضيلة الجماعة وان كانت صورتها  
 معتد بها في الجمعة وفي غيرها وبجواب ذلك في كل مكان من حيث  
 الجماعة المطلوبة ثم روي ان فائدة الجماعة التي لم تحصل فضيلتها في  
 الجمعة وغيرها وتحت الامام الغائبة وغيرها والسهو كاله في التقديم  
 وغير اي التضرع والمساواة ولو تقدمت عقبه اي رجل المأموم  
 وتاخرت اصابعه بان كانت صفيحة وقدم الاضرب اي التي لم يعتمد  
 عليها بروس الاصابع معتد وقول قل انه مرجوح هو المرجوح  
 ويشمل ذلك الرأب الاشارة راجعة لقوله السابق والاعتبار  
 للقاعد بالالية واشار قل الي ضابط يشمل ذلك وغير بقوله والضابط  
 ان يقال لا يعم ان يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على شئ ما اعتمد  
 عليه الامام وهو الظاهر معتد بما اعتبروا به في السابقة  
 اي وهو الكتف بل جنب اي جميعه وهو ما تحت الكتف اي الخاصرة  
 وانه لا بد من التأخر في جزء من الجنب في جميع طوله اذ عن سمس  
 وفي المستلحق بالراس ان اعتمد عليه والاعتماد عليه الظاهر وغير  
 قل بظهور اعتماده اعتمد رايه وفي المقطوعة رحمه ما اعتمد  
 عليه كحشيتين اعتمد عليهما وفي المصنوع الكتف اي اذا كانت  
 المصنوع المأموم اما اذا كانا مصنوعين او الامام فقط فله نعم الصلاة  
 لان الامام والحالة هذه تلزمه الاعادة زك قال والا اعتبار في المعلق  
 بحبل عنكبوت اي اذا كان المعلق هو المأموم فقط دون الامام لانه  
 تلزمه الاعادة فله نعم اما منته خلف المقام اي مقام ابراهيم  
 الخليل علي نبينا وعليه الصلاة والسلام اي بحيث يكون المقام بيته  
 وبين الكعبة قل وظن ان المراد بخلفه ما يسمى خلفا عرفا وانه كلما  
 قرب منه كان افضل حج وان يستدير المأموم نحو اي بين

ذلك

ذلك ان اصله في المسجد الحرام حولها اي الكعبة والصف الاول من  
 في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي يليه اي الذي وراء الامام  
 لا ما قرب من الكعبة فقد قالوا ان الصف الاول هو الذي يلي الامام  
 سوا احوال مقتضيات ام اعتمد ام لا ولا يمنع الصف من خلفه من كذا  
 في غير رفق قل وقال شيخنا م هو اي الصف الاول من المستديرين  
 الا قرب الى جهة الكعبة في غير جهة الامام فيه نظر الا ان يريد في غير  
 شئ منها ما وقد علمت انه ضل لان المصنوع عليه ما في شئ منها  
 لو وقف في الكعبة او حاصل ما ذكره اربعة صور لان الامام والمأموم  
 اما ان يكونا داخل الكعبة او خارجها او أحدهما داخلها والاخر خارجها وقد  
 ذكر الشارح احكامها لكن لا يتوجه المأموم الا وضابط صحة  
 صلاة المأموم ان لا يكون ظروفي وجه الامام حقيقة او تفسيرا  
 قل لعل مراده بالحقيقة ان لا يكون بينهما حائل بصورة ما اذا كان الامام  
 خارج الكعبة والمأموم فيها وان يتأخر عنه قليلا اي ان كان الامام  
 مستورا بحيث لا يرى على ثلاثة اذرع والا فانتة فضيلة الجماعة  
 قل في قيام او ركوع ومنه الاعتدال بحله في غيرها ولو كان تشهدا  
 اخيرا فله بين فيه ذلك لانه لا يثبت الا بهما كثيرا وشقة وهو  
 اي تأخرهما افضل من تقدم الامام لفضلهم اي من حيث  
 الجنب او بحسب الاصل والافهم مقدمون على الصبيان ولو كانت  
 الصبيان افضل منهم بغير علم ولو كانوا اعني الرجال فسقة كما قاله  
 شملهم اي الصبيان وسطرين بسكوت السين على الالف ظرف  
 معنى بين وهكذا حكم كل ما اضيف الى متفرق الاجزاء كالناس والدواب  
 اما اذا اضيف الى متصل الاجزاء كما لدار والراس في الفتح على الالف  
 وهو هم اسم لما قابل الطرفين بصرا ليس قيدا حتي لو كان فيهم بهر  
 فقط لم يختلف الحكم والظن ان قوله علة ليس بقيد اي فلو كانا مستورين  
 والامام عاريا كان الحكم كذلك اي بقتل وسطرين وان كان المستور مقدر  
 في الامامة على العاري فافهم ان وجد سعة بان كان لود قل فيه  
 وسعه وان عدت الزجفة حرام في ثوبا اليه شخصها من الصف اي بشرط

حولها اي الكعبة والصف الاول من المستديرين  
 في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي يليه اي الذي وراء الامام  
 لا ما قرب من الكعبة فقد قالوا ان الصف الاول هو الذي يلي الامام  
 سوا احوال مقتضيات ام اعتمد ام لا ولا يمنع الصف من خلفه من كذا  
 في غير رفق قل وقال شيخنا م هو اي الصف الاول من المستديرين  
 الا قرب الى جهة الكعبة في غير جهة الامام فيه نظر الا ان يريد في غير  
 شئ منها ما وقد علمت انه ضل لان المصنوع عليه ما في شئ منها  
 لو وقف في الكعبة او حاصل ما ذكره اربعة صور لان الامام والمأموم  
 اما ان يكونا داخل الكعبة او خارجها او أحدهما داخلها والاخر خارجها وقد  
 ذكر الشارح احكامها لكن لا يتوجه المأموم الا وضابط صحة  
 صلاة المأموم ان لا يكون ظروفي وجه الامام حقيقة او تفسيرا  
 قل لعل مراده بالحقيقة ان لا يكون بينهما حائل بصورة ما اذا كان الامام  
 خارج الكعبة والمأموم فيها وان يتأخر عنه قليلا اي ان كان الامام  
 مستورا بحيث لا يرى على ثلاثة اذرع والا فانتة فضيلة الجماعة  
 قل في قيام او ركوع ومنه الاعتدال بحله في غيرها ولو كان تشهدا  
 اخيرا فله بين فيه ذلك لانه لا يثبت الا بهما كثيرا وشقة وهو  
 اي تأخرهما افضل من تقدم الامام لفضلهم اي من حيث  
 الجنب او بحسب الاصل والافهم مقدمون على الصبيان ولو كانت  
 الصبيان افضل منهم بغير علم ولو كانوا اعني الرجال فسقة كما قاله  
 شملهم اي الصبيان وسطرين بسكوت السين على الالف ظرف  
 معنى بين وهكذا حكم كل ما اضيف الى متفرق الاجزاء كالناس والدواب  
 اما اذا اضيف الى متصل الاجزاء كما لدار والراس في الفتح على الالف  
 وهو هم اسم لما قابل الطرفين بصرا ليس قيدا حتي لو كان فيهم بهر  
 فقط لم يختلف الحكم والظن ان قوله علة ليس بقيد اي فلو كانا مستورين  
 والامام عاريا كان الحكم كذلك اي بقتل وسطرين وان كان المستور مقدر  
 في الامامة على العاري فافهم ان وجد سعة بان كان لود قل فيه  
 وسعه وان عدت الزجفة حرام في ثوبا اليه شخصها من الصف اي بشرط



ان يكون المجرور جردا وان يجوز موافقته له وان يكون الصف المجرور منه اكثر من  
اثنين وان يكون المجرور في القيام بعد الاصرام فهذه شروط خمسة لنزب المجرور  
فان كان المجرور غير جرد فلا جرد له بدلا في زمانه حتى لو جرد طائفة اخرى  
فتبين رقة دخل في زمانه وكذا يمنع المجرور ان يكون موافقته لحرف الفتحة  
او كان الصف اثنين فلا جرد له يصير الاخر منفردا بغير ان يمكن الحرف  
ليصطف مع الامام او كان مكانه يسع اكثر من اثنين فينبغي ان يخفف  
في الاول ويجزها في الثانية هـ ثم المنهج وان جرد قبل الاصرام كن ولم يجر  
على المعتد كذلك في شـ م ر فليحفظ ولكن تكرم خلفه وان اخصر بصفات  
مرجحة لانه يخاف من ان لا يحافظ على الواجبات لقوله صلى الله عليه وسلم  
ان سرکم ان تقبل صلاکم فليؤکم خيارکم فانهم وفدکم فيما بينکم وبين  
ربکم من ولاة الامور ولا نظار المساجد لم يقع معتد وعلى  
هذا لا يستحق اجرة بخلاف المودت غير ان هذا فخرم على الامام او نايبه  
تقرئته مع الصفة واستحقاق الاجرة على المعتد الذي لا يكفر بدعته  
كالمجسم والرافضي ومثله من يعتقد سنية بعض الاركان كالحنفي  
قل لان ذكوان مولي عايشة كان يومها عبارة المولى وان عايشة  
كان يومها عبدا ذكوان وهي انسب لان الكلام في اقتدار المجرور بالعبد  
لا في اطاعة العبد للمجربينها فزق دقيقت اولي منه لانه امامية  
منصب جليل فالحريه اولي به بر ما وكي والمراعاة اي الصبي المميز  
واصله من قارب سن الا قتلام قل وفي العبد العقبة اي الا فقه  
واكثر غير العقبة اي غير الفقه بان كان فقيها فالحريه تعادل زياده  
فقه العبد هكذا يفهم لان غير العقبة لا تمنح صلاته على غير  
متعلق بتقديم اي تقدم الوالي في محل ولا يته على غير ولو على الا فقه  
والمالك والامام الراتب فهو مقدم على المتقدم بالصفات والمكان  
فهو اي الراتب مقدم على الوالي اي على حاكم الوقت لا تخاد مواليها بل ولى  
غير الامام الاعظم من الولاة ومثله من ولاة الامام الاعظم من ولاة  
نايبه بحق فيقدم المستاجر على المجرور ويقدم الموصي له بالمنفعة  
على وارث الموصي ولا على سيد اي ولا ساكن بحق على سيد فاذا اذن

السيد

السيد ليعده في السكبي بمحل قدم السيد الا السيد المكاتب للجد فلا يقدم  
علمه بل المكاتب هو المتقدم له استقلاله فاذا اذن لسيد في دخوله دارا  
اشترها مثلا فهو المتقدم لا سيد فان كان السيد مضافا الى الدار فالسيد  
المعبر هو المتقدم له المكاتب ويؤخذ منه بطريق الاول عدم تقديمه على  
قنه الميعت فيما ملكه بوضعه اخر شـ م ر فاورع اي فازهد لان الزهد  
الحلي من الورع لان الورع ترك الشهوات وافضل الحلال المحض ولو زاد على  
الحاجة والزهد الا قنصار على ما يحتاج اليه من الحلال المحض فقدم حجر  
الا ولى فمهاجر فقدم الخ فاسن اي اسلا ما فيقدم شاب اسلم امن  
على شيخ اسلم اليوم فان استويا في زمن الا سلا م قدم الشيخ وبادكر علم  
انه يقدم التابعي على الصحابي بان اسلم ولم يجتمع به صلي الله عليه  
وسلم ثم بعد سنة مثله اسلم تخلف واجتمع به صلي الله عليه وسلم  
ثم اجتمعا فيقدم التابعي المجتمع بالصحابي على الصحابي لان سنة في الاسلام  
اكثر ولهذا قالوا الصحابي ليس كفوا لنبوت تابعي لان له اصلا في الاسلام  
بخلاف الصحابي فانظف ثوبا اخر على هذا الترتيب فلو عبر بالاعاكن  
اولي وينبغي ان يذكر قبله الا حسن ذكر اي سيرة فلهن صورة  
اي وجهها وهذا لا يخفى عنه انظف بدنا اذ لا يلزم من الا نظف الحسن  
وبعد ذلك المخرج فالاصن زوجة فالابيض ثوبا وللمقدم مكان  
وهو الوالي والامام الراتب والسكان بحق سواء كان اهله لاهل عامة اهلا كاسرة  
مع رجل سب ولو لم يكن اهله للمصلاة ككافر عبي مسلمين دار فله تقديم  
غيره وان كان دون من معه لا بصفات اي المتقدم بالصفات كالافقه  
ليس له التقديم لان اقتصد فيضج الا فتدا بمن اقتصد بشرط ان يكون  
ذلك الحقني المقتصد بنسبي الا فتصاد فحزم بالنية والا بان دخل عالما بالا فتصاد  
فله يصح اقتدا الخافعي به لانه لم ليس في صلاة على المعتد وقرر العزيزي  
وان لم ينسب لانه في اعتقاد المأموم ليس بمثله عبي في ذلك وام اي  
كل منهم قل يعني ان شخص منهم صلي اماما من الصبح واض صلي اماما  
في الظهر وهكذا والافلوا م بعضهم بعضا الا واحدا صلي منفدا فله اعادة  
على احد اعاد اي كل منهم ما يتم به اخرا اي ما صلا ه ما موما اخرا



فاذا ابتدوا بالصبح اعادوا العشاء لا امامها فبعد المغرب فيصوم عليهم  
 الا يتم في العشاء وعليه الا يتم في المغرب كما قاله جعفر بن محمد فان كان  
 في الخمسة بحسب ما مضى من صلاة كل خلف اثنين فقط او النجس منها ثلاثة  
 قبوا احد فقط ولو كان النجس اربعة لم يفتد احد منهم باحد ولو سمع صوت  
 صوت او شتم بين خمسة وتناكروا وام كل في صلاة فذكر في المغرب  
 ٥٣٣ ر بمقتضى اي حال اقتضاه ولو حكم بالفرقة الثانية في صلاة فذان  
 الرقاع كتب من عليه تاخر هذا فان كان بعد فراغه فلا اعادة قال باي  
 امكنه التعلم ام لا علم بحاله ام لا فلا يصح اقتداء القاري بالاموي مطلقا واما  
 الابي فيقتدي بمثله مع عدم امكان التعلم كتخفيف مشددا اشار الي  
 ان التعبير بمن يغفل بحرف كاف عن زيادة او تشديد فله يحتاج له ومن  
 الفاتحة فيبطل الصلاة فيه قال والشغ هو اعم من الارث والا اي ان  
 لم يمكنه التعلم صحت كاقترابه بمثله قال قول لوقال كاقترابه مثله به كان  
 مستقيما اي اوله لانه يصح اقتداءه بمثله واكمل منه بخلافه في اقتداء غيره به  
 فلا يصح الا اذا كان مثله ومن كانت ثقته بسيرة بان ياتي بالحرف غير صاف  
 لم يوثق وحكي البرويان عن ابي غانم مقري ابن شريح قال قال ابن شريح الي  
 هذه المسئلة فقال لا تصح امامته الا بالخ وكانت ثقته بسيرة وفيه مثلها  
 فاستجبت ان اقول له هل تصح امامته فقلت له هل تصح امامته قال نعم وامامة  
 ابيهم وعمرهم فيما يخبر به اي بان اتفقا في الحرف المعجز عنه ومجمله وان  
 اختلفا في المات به بان يجزعا عن السنين مثله لكن قال احدهما التتقيم بالثلاثة  
 والاخر التتقيم بالثلاثة ولو مع الادغام فيصح لا تحاد الحرف المعجز عنه  
 بخواتم اي في الفاتحة او غيرها بدليل قوله كفا اذا فاف في الفاتحة والمراد  
 من تكرار الحرف وان قدر على عدمه فلا يشترط العذر ولا ناصحت صلاته مع ذلك  
 لان المكرر حرف قرآني فلا يصح اقتداء القاري ابي مطلقا ولا صلاة ثم امكنه  
 التعلم والا صحت كاقترابه به وكالفاتحة فيما ذكر بدلها ومن يحسن سبع ايات  
 من غير الفاتحة لا يقتدي بمن لا يحسن الا الذكر وجبت الاعادة اي ان بان  
 بعد الفراغ من الصلاة فان بان في اثنا عشرها وجب استئنافها لتقصير  
 بترك الجمل عنه يقتضي وجوب الجمل عن حال الامام وفيه نظر فلو قال  
 ليتين

ليتين ان الامام ليس اهله لله امامة كان اولي قال قال في شريعة ولواقدي  
 بمن جهل اسلامه او شك فيه فلا قضا لان اقدامه على الصلاة دليل على  
 اسلامه ولم يتبع خلافه ٥ فلا يقبل خبره ويستثنى هذا من قوله لم يقبل  
 خبر الكافر في فعل نفسه خفية هي ما لو تأملها الامام لم يرها كانت  
 كانت بطلان الثوب ولو عينته والظاهر بخلافها في ما لو تأملها الامام لم  
 لرها ولو حكمته وبغيره الا عني بصير والبعد قريبا فاحمل في الظن  
 اي وفي الباطن اي كاهو معلوم ٥ مرعوي لتردد الامام في صحة الصلاة  
 عند ما ان عند القدوة فيه تفترج بان الامام دخل عالما بانه ضئي اما اذا  
 امر يعلم بخوضه الا بعد الصلاة ثم انصح بالذكورة فانه لا يعبره ثم ر  
 والحاصل ان مقتضى الاحتياط ان يكون رجلا او امرأة او ضئي وكل منهم اما  
 ان يقن الخئي المقتضى به حال الاقتدار رجلا او امرأة او ضئي اوله يقن من  
 حاله فيا فخذ اربعة مفروقة في الثلاثة المتقدمة وكل من الحاصل والا فاعبر  
 بغيره في ثلثة وهي احوال بينونة الامام بعد الصلاة لانه اما ان يظهر  
 كونه رجلا او انثى او يقن على خوضه فهدر ست وثلاثون منها صورت  
 المرأة المتقدمة الا ثلثة عشر صحيحة واربعة ايف صحيحة وهي ما اذا ظنه كل من  
 الرجل والخفي ذكر حال الاقتدار بان كذلك او لم يظنه ثلثا فان ذكر والمثرون  
 الباقية باطله دع واصلها فيما لو اقتدى خفي بانثى اعتقدوا رجلا شمر  
 بانثى انثى الخئي والتمتع عذبي صحة الصلاة لجزمه بالنسبة مع تبين ان الامام  
 من يصح اقتداه بالمرأة سم اما ان يكونا بمسجد فهو هي اولي  
 او غيره من فضا او بنا هذه هي الصورة الثانية وتشمل ما اذا كان في فضا  
 وما اذا كانا في بنا وما اذا كانا احدهما في بنا والاخرين فضا او يكون  
 احدهما بمسجد والاخر في رجله فيه صورتان واي موضع عني بمسجدا  
 ضم رجلا ضئي الا والرا بط محذوف اي ضئي فيه الخ ومنه رجسته قال  
 مر وهي ما كان خارجا اي قدام بابها محوطا عليه لاجله زيادة في صيانتها  
 واتساعه جرحا وعبارة بغيره والفرق بين الرجسته والحرث ان محوطا عليه لاجل  
 القائل او قامة فهو حرث وما حوطا عليه لعموم المسجد فحكم المسجد  
 وسمي رجسته في الامح وخرج ما كان خارجا وجر عليه صيانة للمسجد كوجه الجامع

هو



الا زهر التي بين الطبرسية والبتفاويه فليست مسجد قطعا وحجز ولم  
 يعلم كونه شارعا قبل ذلك سواء علم وقبيلتها مسجدا ام هقل اموها عمله بالظن  
 وهو الخويط عليها وان كانت منتهكة غير محترمة كما اقتضاه كل منهما وخرج  
 بالوجه الحرم وهو الموضع المتصل بالمسجد المهيأ لمصلحته كانصاب الماء وطرح  
 القمامات فيه وليس له حكم المسجد فيما سواه ولا في غيره ويلزم الواقف  
 الرجعية عن الحرم بطلانه كما قاله الزركشي لتقطي حكم المسجد وقوله ويلزم الواقف  
 تمييزه يدل على انها ايتى بمراتب بالقصد لا بالكيعة وانظر لو جعل كونها رجعية  
 وكونها صريحا قد اذلتها الناظر في ترتيبه ووقفها هل يسوغ له ذلك ام لا  
 تراجع خارج المسجد في نصب خارج على الظرفية تسمح سم وجهه انه  
 اسم مكان مختص وما يقبله المكاء الا بمقتضى برونيتها بيان لطرق  
 العلم الا رجعية اشار الى ان العلم المراد به ما يشتمل الظن او يقين صنف  
 اي اوروية بعض صنف او صوت مبلغ اعتقد صدقه ولو لم يكن ثقة ولا صاحب  
 ائمة نافذ اليه اي تناقضا عادي باسم في حجت الطائعات العالية سواء  
 اغلق ابوابها ام لا خرج ما لو سمرت ولو في الاثن فتبطل الصلاة قل وعبار  
 بعضهم ولا يضرب الباب المردود او المغلق مالم يسمر او مارت اي المسجد اي  
 الدائنة فيه او في رجسته كما مر فان لم تكن نافذة اليه كان سمرت الابواب  
 فيضرب الشباك اي لا نه يمنع الا سطراف وكذا يضرب وال سلم الدكة لمن يصلي  
 عليها ويضرب السلم ان كان له مرقبي له منه في غير المسجد الحرام كما مر كذا  
 قاله الترمذي ولعله سمر او سبق قلم قل اي لا نه يقتضي جواز التقدم على الامام  
 في المسجد الحرام وليس كذلك وكانه اراد ما لو استداروا حول الكعبة وكانوا  
 اقرب اليها من الامام في غير جهته وانت ضير بان هذا لا يعد تقدما عليه  
 فالظن ما قاله قل على ثمانية ذراع بذرغ اليد الممتدة وهو شبران وقوله  
 تقريبا ولا يضرب زيادة ثلثة اذرع فاقل لانه اي المسجد محل الصلاة  
 فلا يدخل اي المسجد في الحد الفاصل بالجرى تحت الحد باحد الامور المتقدمة  
 اي بروية اوروية بعض صنف او سماعه او سماع صوت مبلغ ولا حائل  
 بان لا يكون لواراد الوصول الي الامام يستدبر القبلة ويقال لهذا الزورار  
 وانقطاع قل كالباب المفتوح لا تميز له تنفا اي وانتفا الحائل  
 كالباب

كالباب كذا اي كانه تنفا في الباب او عبارة سم بان يقف قبالة باب المسجد  
 مع فتحه بحيث يرى الامام او بعض المأمومين فيه فلو صلى في المسجد عن  
 يمينه او يساره بصلاة الامام فيه قريبا منه ولما يل هناك جاز لا تقدم  
 بان كان المسجد بيمينه او يساره باب مفتوح وقف عند بحيث يرى منه  
 الامام او بعض المأمومين فالظن جواز ذلك وان كان لواراد المردود الي  
 الامام صارت القبلة عن يمينه او يساره لا ن الظن ان ذلك غير مضر بل المضر  
 لزوم استدبارها لو مرسم فلو كان المأموم في المسجد في الحالة  
 الثالثة فانقلقت يفيد انه بنفسه فان انقلبت بغيره لم يضرب ما لم  
 يكن يملك الامام او باسمه قل وقضية التعبير بالانقلاب ان الرد له يضر  
 بالا ول هذا الذي في كلام البغوي الرد لا الانقلاب وعبارة سم نعم  
 لورده الزج بعد الاصرام لم يضرب كما نقله ان سفيك عن فتاوى البغوي  
 لانه يقتضي في الدوام مالا يقتضي في الاثر وان نقل غير منها فلا فذلك  
 لم يضر معتد الواقف بجذاله اي الباب اي مقابله يشاهد الامام او من  
 معه وجعل لهذا رابطة لاهل الصف وحكمه حكم الامام كما سيذكر فله بدان  
 يكون اهل الامانة القوم فلا يكون امرأة لرجال ولا يجوز تقدمهم عليه في الموقف  
 ولا في تكبيره الا صرام ولا في الافعال والسلام ولا يضرب طلع صلاة بعد  
 الاصرام حيث علموا بانقلاب الامام لزمتهم بنية المفارقة والصف  
 المتصل به وان عز جوا عن المجازاة بان كانوا لوارادوا التوصل الي الامام حصل  
 مع ازورار وانقطاع لا يضر ذلك اذ تعلقت م انما هو بالرابطة اج خلاف  
 العادل عن محاذاته اي محاذاة الباب المفتوح ولو كان الحائل جدار المسجد نعم  
 لا اثر كبلولة مشاع مطروق في ما يذكر الترمذي ان الرابطة اذا وقف في غير  
 الباب لم يصح قال سم وقضية ما تقر ان من صلى خارج المسجد خلف جدار  
 بلا رابطة لم تقم صلاته لوان راى الامام او بعض المأمومين من شباك  
 فيه جدار المسجد وقف خلفه وان كان الامام والمأموم بغير مسجد  
 هذه هي الحالة الرابعة بذرغ الا دمي وهو شبران م ر فلا يضر  
 زيادة ثلثة اذرع اي فاقل خلفه ما زاد عليها فيضرب وان كانا في بنائين  
 هو مقابل قوله مشراط في فضا مع ما مر انفا هو ان لا يزيد ما بينهما على

في الصلاة  
 في المسجد  
 في الموقف  
 في التكبير  
 في الاصرام  
 في المفارقة  
 في المجازاة  
 في التوصل  
 في الرابطة  
 في الشباك  
 في الجدار  
 في الشبان  
 في الشبان



ثلاثمائة ذراع وان يعلم ارتفاعات الامام قال قال ومنه يعني مما سر في كلا من  
في الحشون ان لا يكون ازولوا وانقطاع وجوده لا يستطرق عادة منفذ  
بوزن معتد ان كان اي المنفذ كشالك وكالحفرة الصغيرة التي  
لا يستطرق منها عادة وهي الطاقة ولو ضل الى امام بمحض المسجد والمأموم  
بسطح داره اشترط لصحة الصلاة امكان الاستطراف بينهما من غير ازولوا  
وانقطاع ولا تكفي المشاهدة اج عن زكي اوروثة اي او يمنع روية  
ولا يضرب في جميع ما ذكر شائع فلو كان احدهما بدكات والاضرب باخر  
مقابلتها في الصف الثاني مع ولو وقف بسطح بيته والامام بسطح المسجد  
وسينها هو ففي الزجاء الصفحة وهو الامام مع اي مع امكان التوصل له عادة  
بان يجعل بين السطحين خواسقالة الى سبابة بكسر السين اي  
عوم وهو علم لا ينسى ارتفاعه اي ارتفاعا يظهر في الحشون عرف  
سواء المسجد وغيره ومحل الكراهة عالم توضع كذلك ابتداء فان صنعت  
مستحالة علي ارتفاع وانخفاض كالغورية والاشرفية فلا كراهة كما ذكره في باب  
نقله العلامة الشوري عنه ولو تقاربت اكمال الصف الاول كمن مع ارتفاع  
والوقوف في الصف الثاني لا مع ارتفاع وقف في الثاني وترك تكميل  
الاول لان كراهة الارتفاع اشد فانه تقوت فضيلة الجماعة اتفاقا بخلاف  
تقطيع الصفوف فانه لا يفتونها على ما في فتاوي م راجح ملخصا كتفليم  
الامام الخ مثال لا ارتفاع الامام الحاجة وقوله كتفليم المأموم من اضافة  
المصدر لفاعله مثال لا ارتفاع المأموم الحاجة كقيام غير مقيم اي كونه  
غير مقيم لا في شمل القاعد والمضجع والقيام مثال بعد فراغ إقامة اي  
جميعها لانه عالم يفرغ منها لم يحضر وقت الصلاة وهو مشغول بالعبادة  
قبل تمامها وحمل ذلك اذا كان يدرك تكبيرة التحريم مع الامام والامام قام قبل  
الفراغ وكس اي تنزيها ابتداء نظرا لخل فيه تحية السجود بعد  
شروع المقيم في الإقامة اي اقرب شروعه وانما ذكر لمن اراد الصلاة معهم  
والا فضل للاخرية استمرار قايما اتمه اي ندبا والا بان خشي فوته  
وكانت مشروعة له ان اتمه بان يسلم امامه قبل فراغه منه نذب له  
قطعه ودخل فيها اي مالم يغلب علي ظنه تحصيل جماعة اخره والا فيتمه

فالجماعة

فالجماعة في قوله فوت جماعة الجنب لا حضور اليه اقيمت قال م روي ومحل ما تقر  
اي من النذب في غير الجمعة اما فيها فقطعه واجب لا درالكها بادراك ركوعها  
الثاني وخرج بالنقل الفرض وقد تقدم ما فيه من القلب والقطع فليراجع  
في الافعال الظاهرة خرج الباطنة كنية الاقتدا بالاولاد والعقبات الصبح  
بالظن مثله فلا يشترط توافق كما ذكره بقوله ولا يضر افتدائه في الامام  
والمأموم لتعذر المتابعة نعم ان كان الامام في القيام الثاني فما بعد  
من الركعة الثانية من صلاة الكسوف مع القدوة به في المكتوبة بخلاف  
صلاة الجنائز طه فالحج حيث جوزه في اضرب تكبير الجنائز ولا يصح في سجود  
التلاوة والشكر ويصح الفرض خلف صلاة التسيح انظر مرجوح وبالا فضل  
انتظار في صحيح يستفاد من افضليته الا انتظار حصول فضيلة الجماعة ومحل  
ان اي الامام بالشهادة الاول للظن والا وجبت المفارقة بخلافه في المغرب  
ليس له انتظار بل تجب المفارقة وان جلس الامام للاستراحة او جلس  
الشهود من غير تشهد لانه يحدث جلوس تشهد لا يستفاد منه انه له  
انتظار في السجود الثاني سم علي حجر ولا سجود عليه لتحل الامام له عنه  
اذ ليس في صلاة الامام قنوت كسجودته وقاي وسجود سهو وشهد  
اول اي وقيام منه فان لم يفرغ من سجوده الا والامام قيام عنه بعد  
ما اتى به فله يتخلف له فان خالف في جميع ما تقدم عامدا لما بطلت صلاته  
نفسه لا يضر تخلفه لا تمام تشهد الاول وان اقام وادرك زمنا لا يسع الصلاة  
فكالموافق في تخلف لقواتها ويفتقر له ثلاثة اركان طويلة على المعتد خلافا  
لحجر وله فراقه بالنية ليقنت اي ولكن عدم المفارقة افضل علي  
تفصيل فيه وهو ان المأموم اذا تركه امامه وجبت متابعتها ان لم يفارقه  
وان جلس امامه وتركه هو فان كان ناسيا وجب عليه العودة وتركه عامدا  
خير والله اعلم ببيعة امامه اولي من تعبير المنهاج بالمتابعة لانها  
مفاعلة من الجائنين مع ان التبعية انما هي من جهة المأموم لا الامام  
عن تحريم امامه اي عن جميعه فان خالفه بان سبقه او قارن وليشارك  
مع طول فصل لم تنفقد صلاته ولو غير طويلين فيه امكان توالي ركعتين  
طويلين او قصيرين فانظر ه قلت توالي الطويلين كالقيام والركوع //







للوصل المتعدل كما هو فرض المسئلة فان الكلام في المسبوق ايض تبعة  
وجوب باقي الركوع فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الامام من الركوع فانتته الركعة  
لتقصير اي من حيث عدم مبادرته بالقراءة اذ لا عبرة بظنه اذ كانها مع  
عدم ادراكه اول القيام فهو من الظن البين خطأ ثم ان فسخ مما لزمه  
والا ما لم يسمع ركع معه وادرك الركعة او الامام في الاعتدال لزمه الهوي  
معه للسجود وفاتته الركعة فان جري على نظم صلاة نفسه بطلت صلاته  
وان لم يفرغ حتى اراد الامام الهوي للسجود وجب عليه نية المفارقة عين  
فان لم ينوها بطلت صلاته اي يجب عليه ان ينوي المفارقة قبل الهوي  
فان تركها حتى هوي الامام بطلت صلاته لتخلف بركنين فعليين بلا عذر  
فتأمل ثم اي لسائل القدوة وتشتمل على سبع فروع الاول فيما  
تنتهي به القدوة الثاني في حكم قطع القدوة هل يكون او يفرق بين العذر  
وغير الثالث في حكم نية القدوة في اثنا الصلاة الرابع في ان ما ادركه  
المسبوق هل هو اضر صلاته او اولها وينبغي على ذلك إعادة القنوت  
لمن ادرك الركعة الثانية من الصبح مع الامام الحاشية في ان من ادرك  
الركوع مع الامام هل تحسب له الركعة السادسة ان من ادرك الامام  
في الركوع يكبر للتحريم ثم للركوع ولا يقتصر على تكبيره فان اقتصر عليها  
ونوي بها التحريم فقط صححت صلاته والا فلا وعلمه ان في ذلك  
ثمان صور اولها ان ياتي بتكبيرتين واحدة لله صرام والاخرى للانتقال  
الثانية ان يقتصر على تكبيرتين ونوي بها الهرام فقط فتتفق صلاته  
في صورتين والستة الباقية ان يقتصر على تكبيرتين فقط ونوي بها  
التحريم والركوع او لم ينو شيئا او نوي بها الركوع فقط او نوي احدى  
مبهما او شيئا هل نوي بها التحريم وحده او لا او يتم تكبيره الاحرام  
وهو الى الركوع اقرب منه الي القيام ففي هذه لا تنفقد الصلاة وكما  
هذه الصور الست منظومة تحت قوله والا فافهم السابع من الفروع  
لو ادركه في الاعتدال مثلا وافقه فيما اشتمل عليه من الحمد والدعاء ولا يوافق  
في ذكر انتقاله اليه وهو قول سمع الله لمحمد ولو اقتدي بامام ساجد  
فانه يهوي اليه من غير تكبير لانه لم يحسب له لانه لم يدرك انتقاله

بل في ذكر انتقاله عنه وهو تكبيره الهوي للسجود الثامن ان سلم الامام  
قام مكبرا ان كان محل جلوسه لو كان منفردا ومثل القيام بدله كان صلي من  
قعود او اضطرار والا بان لم يكن محل جلوسه فلا يكبر منه حيث انه ذكر الانتقال  
والا فهو ذكر مطلق فيثاب عليه التاسع في ترتيب جماعة الصلوات في الا  
والله اعلم او غير الا ولي عطفه على خروج فان حل واج صوراه  
بما اذا اضطر الامام عن المأموم تاخرا غير مبطل لصلاة اي الامام فلا  
يخرج به عن الصلاة لكن تنقطع به قدوة من تقدم عليه من المأمومين  
جاز اي مع الكراهة ولا تحصل له فضلة كالمسافر وتبعه فيها هو فيه اي تبع  
المأموم وصويا ولو في ركن قصير كاعتدال الامام ولو في ركن طويل كالقيام  
او كان احدهما قايما والاخر قاعدا نعم لو اقتدي من في التشهد الاخير  
بمن في القيام مثله لم يجز له متابعه بل ستمر منتظما لو اقتدي من  
في السجدة الاخير بعد الطائفة بمن في قيام ايض لم يجز له رفع راسه  
من السجود بل ينتظر فيه ان لم ينو المفارقة فان كان قبل الطائفة  
قام اليه وكل ما فعل المأموم مع الامام مما فعله قبله غير محسوب له قد  
**فصل** في القصر من حيث القصر والجمع اي لا من حيث الاركان  
والشروط فانها مستوية في جميع الصلوات المسافر اي المتلبس بالسفر  
وهو قطع مسافة مخصوصة سمي بذلك لانه يسفر عن اخلاق الرجال اي  
يكشفها ويظهرها وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابي  
الثير وقيل في سبع الاخر من السنة الثانية قاله الدوالي وقيل بعد  
الهجرة بربعين يوما واول الجمع في سفر غزوة تبوك سنة تسع من  
الهجرة يعني بن امية اي التيمي ويقال له يعني بن مينة بنون مسكنة  
ثم مسناة تحتية مخففة وهي امه واسلم امية يوم فتح مكة وشهر حنين  
والطابق ويتولى مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان جوادا معروفا بالكرم  
ويجوز للمسافر ان لا يمتنع عليه المكتوبة المفروضة اصالة وان وقعت  
نقله فتدبر فيه الصلاة المعادة فله قصرها حيث قصر اصلها وصلاة النبي  
مرصومي اي وتخرج المنذورة فلا تقصر ولو سافر وقد بقي من الوقت  
مالا يسعها ففيه تفصيل ان بقي قدر ركعة فاكثر قصرها سواء شرع فيها



في الوقت ام لا وان بقي بعد تلبسه بالسردون ما يسع ركعة فلا قصر لانها حرة  
فايتة محض فتدبر فسال لآ السائل هو عمر اهم هذه الامور جمعه  
باعتبار ان الجمع نوعان جمع سفر وجمع مطر والثالث القصر فسقط اعتراض  
قال بقوله لو قال الامريه كان اولي لفرض صحيح هذا الشروط  
الزائدة على المتن فكان ينبغي ان يذكره معها الا ان يقال هو دخل في قوله  
في غير معصية وخرج به ما لو سافر بلا غرض صحيح كان سافرا مجردا التنقل  
في البلاد فانه لا يقصر المكتوبة خرج المندورية والنافلة اصالة  
في غير معصية اعلم ان المسافر العامي على ثلاثة اقسام عامي بالسفر  
بان يكون سفره صراحا كان سافرا قطع الطريق او للزنا وعاصي في السفر  
كمن زنا وهو قاصدا للجم مثله وعاصي بالسفر في السفر وهو من انشاء طاعة  
شر قلبه معصية كان قصدا للجم ثم اعرض عنه ونوب قطع الطريق والثاني  
له القصر ولا كلام والاول والثالث لا يقصران قبل التوبة فان تابا قصر  
الثالث مطلقا والاول ان بقي من سفره مرحلتان فاكثرتنزيله لمحل توبته  
منزلة ابتداء سفره وفارق الثالث باعتبار اول سفره ولو شرك بين  
معصية وغيرها كان سافرا للتجارة وقطع الطريق فلا يقصر تغليبا للمانع وهو  
المعصية كسفر تجارة في غير اركان الموت والاكره كسفر منفردا  
لا سيما بالليل هذا حاله ياتى بالله تعالى كبعض الصالحين فانه لا كراهة فيه  
ويكون سفر اثنين فقط كمن التزاهة فيها اخف واذا بعد عن الرفقة الى حد  
لا يلحقه غوثهم فقال عمر هو كالوحدة كما هو ظم وقال مرسوم لا يكون كالوحدة  
اما العامي ولو صورة كان هرب الهبي من وليه فلا يقصر ولو خرج  
لجهة معصية تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره او لتفقد كتاب لا يعلم  
ما فيه فالتمس الحاقه بالمباح فالشرطان لا يعلم كون السفر معصية نعم  
له بل عليه التيمم اي في التقديس فيصح تيممه مع وجوب الامة كماله فيه  
في الشرعي كمرض فانه لا يصح تيممه قبل التوبة على المقتد فاول سفره  
محل توبته هذا ان انشاء معصية والا فله الترضي من حين العقوب  
وان بقي دون مرحلتين نظرا لاوله واخره وهو الطلعة كما تقدم  
ان يتقرب نفسه او دأبته الى او يحلها ما لا تطيق حمله على الدوام او يضربها

فوق

فوق الفادة او على الفادة وكانت تقبالة او يخضعها مطلقا  
سير يومين اي مع اعتبار المعقادات من النزول والاستراحة والاكل والصلاة  
سير الا فقال اي الا بل الحيلة اوليتين معتدلتين او يوم وليلة وان  
لم يعتدله وهذا تحديده للمسافة بالزمان واما الملم لتحديد بها بالمسافة  
بقوله ستة عشر فرسخا ولو ظنا بالجهتهاد ومحل نصب في كلام المصنف تكلف  
ورفع حرا عن من في كلام الشافعي وعدم بعضهم معينا وقال بعضهم محل ما لم  
يتمتع مع المتن فانه كالمسافر الواحد فلا عيب ولو قطع المسافة الى ارض  
غاية هـ المسوية لبني هاشم وهم الباسنيون وقت ذلك فحكم لاهاشم  
نفسه الذي هو جدهم وجد النبي صلى الله عليه وسلم او الضروري فيه  
نقل وافصح الا ان يراد به باعتبار المسافر فهو من فائتة السفر فتأمله في  
وتقضي فائتة سفر قصر اي مقصور كاصل النية يستفاد منه انه  
لا بد ان تقترن بجميع اجزاء التكبير كنية الفرصية كـ ويشترط التمرين خافى  
نية القصر هذا من الشروط الزائدة فكان ينبغي ان يذكرها معها كـ لا يشترط  
استراحة نية القصر اي ذكرها اما كفاية شرطها امر انه يفاه اي القصر  
ثم قال ناولا الا تمام علم منه انه لا يكتفى بالنية السابقة ولا يلزم منه  
بها الا تمام وهو كذلك وعبارة قول فلا تكفي نية الا تمام قبل فعوده ولا يلزم  
بها الا تمام اي لان ما وقع في لاغ لاغ فلا يقدر به بمقيم لو قال بتم كان  
اشمل ووجد كذلك في بعض النسخ ولو نوب القصر خلف متم انقذت سلالة  
ولغت نية القصر هذا ان كان سافرا والا فلا تنقذ فان اقتدي به  
اي باحد ما اعني المقيم او من جهل سفره او احدث هو اي المأموم  
تلك السنة هو جواب بالحكم وهو لا يكفي عن الحكمة فكان حقا الجواب ان  
يقال لانه التزم الا تمام بربطها بالمتم وانه لم ار من تقرض له هذا لا ينبغي  
انه منقول لان الملم انما يفي رويته فقد وافق بحته المنقول او غير  
كان رغب بتثليث العين وهو دم نجس من الانف وشمل كلامه القليل  
والشعر لانه من دم المنافذ وهي مختلطة بالجنبي فلا يعفى عنها مطلقا  
علي معتمد رمتما خرج ما اذا استعملت قاصدا اتم المقذور به  
وان لم ينو الا قتلهم مقتدرون بصحكا فنقول المتن ان لا ياتم بمقيم



اي حقيقة او حكما وهذا حيث كان الخليفة من المعتدين ولم يخالف نظم صلاته نظم  
صلاته ثم قد ملخصا انظر مع قول المرحوم قوله متما اي من المعتدين او  
غيرهم ومباركة رمتا وان لم يكن مقتديا به اتم المقدمات الساكنة ولو لم  
ينور الا فتواه به نصير ورتبهم مقتدين به حكما بحجج الاستحالة ومن ثم حكمهم به  
وتجمل سهوهم نعم لو يفوق افرقة عند احصائهم باول رعايته او عدته قبل تمام  
استحالة فيه قصورا كما لو لم يتخلف هو ولا المأمومون او استخلف قاصدا بالحرف  
فالتقييد ليس محكما كالا امام ان عاده تطرح واقتدي به اي بالخليفة المتم  
فيتم ايضا واذا استخلف بعض القوم متما وبعضهم قاصدا فلكل حكمه ولو لم  
الا تمام مقتديا اي في صورة الاستحالة بان كان الخليفة متما كاعرف او في غيرهما  
او بان امامه محدثا اي بعد لزوم الاتمام لهم باقتديهم حكما بالتم ولو  
بات للامام حدث نفسه اي وفرض المسئلة انه كان ناويا الاتمام لم يلزمه  
الاتمام اي لان الحدث لا يفيده صلاته بوجه ففيه في حقه كالعدم بخلاف الاقدا  
بالمحدث اي مع كماله بحاله كما هو فرض المسئلة فانه يصح ويغني عن العادة  
ولو اعدم منفردا ولم ينزل القصر بان اطلقت ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام اي  
لان امله قد يصرفها لله تمام فاذا فسدت استقرت في ذمته تامة والضايف  
ان كل ما عرفت فسادا بعد موجب الاتمام يجب اتمامه وما كان فلا ثم لم  
قال المتولي وغيره قصر اعتمدوا وكذا القصر في الصورة التي تليها المذكورة  
بقوله وكذا قال اذا قال الاذرعيب الي قول الله وهذا هو الظن ضعيف  
والمعتمد انها صلاية شرعية لكن لما لم يسقط الطلب بها لم يلزم الاتمام  
بانماها فان بات انه متم لزمه الاتمام وكذا ان لم يظهر للمأموم حال  
الا امام كما سيذكره بقوله فان لم يظهر للمأموم ما نواه الا امام فهو الحكم  
لجزم والتعليق فتأمل فامور اربعة بشرط كونه مسافرا  
اي محكوما عليه بالسفر ولو مقيما اقامة لا تقطع السفر كان اقام دون  
اربعة ايام او كان يتنظر حاجته في كل وقت فانه يقصر ثمانية عشر يوما  
غير يومين الدخول والخروج لان حكم السفر منسحب عليه لزوال سبب  
الرفقة وهو السفر معين كقصد بيت المقدس مثله او غير معين كقصد  
الشام ونحوه كقصد او يقال المعينة كقصد الشام وغيره كقصد قطع مرحلتين  
فاكثر

فاكثر فيقصر اوله اي اوله يقصر وضبطه بعضهم اوله بتشديد الواو وكتب  
عليه اي في اوله ويكون طرفا ليعلم جازع القصر اي حتى فيما زاد على مرحلتين  
ومثله الهائم واعلم ان بين الهائم وركب التماسيف نحو ما وخصوصا مطلقا  
لان الهائم مثلا يركب اي يتوجه سواء سلك طريقا مسلوكا او غيره وركب  
التماسيف من له يدري اين يتوجه ويسلك الطريق غير المسلوك  
لوقصد الهائم سفر مرحلتين اي مع كونه له عرض صحيح قال بعضهم وفي كون  
هذا هائما نظره قل لم يقصر قبل مرحلتين اي لمعارضة بنه الهروب  
لعله بطول السفر وكما حصل انه متى علمت الزوجة او العبد او الا سير طول المسافة  
فله القصر ما لم ينظر الهرب ونحو فان نوره فلا قصر الا بعد بلوغ المسافة  
وان لم يعلموا ذلك قصر مطلقا اي سواء نورا الهرب ونحو ام لا ما لم يبلغوا مسافة  
القصر فلو نورا سير مرحلتين قصر كجذبي ان لم يثبت فتأمل لفرق  
ديني كعبادة مريضة او صلة رحم او زيارت بني او ولي ولو مع عرض القصر  
او امن كقرار من المكاسب كجذب المراد به المقاتلة مرصوب  
مقصود اي مقصد مالك الا امر ومثله اي كجذب المثبت كجذب الفضل  
النظام برجوعه مجاوزة سور فخذرق فتنطرق فحمران بقريسة  
حايات يعني قوله ومزارع بخلاف ما ليس كذلك فيشرط مجاوزة الخراب  
الذي وراء العمران حيث لم يتخذ مزارع ولا صوط على العامردونه ولم  
تدرس اصوله اما اذا وجد احد هذه الثلاثة فلا تشرط مجاوزة كما  
فهمت بالاولى من البساتين لان البساتين عولها بنا بخلاف المزارع  
فاذا لم تشرط مجاوزة البساتين فبالا ولي لا تشرط مجاوزة المزارع ولو  
كان بالبساتين اي المتصلة بالعمران في بعض فصول السنة اي وكذا في كل  
السنة كما في 2 على المنهج والقرينات المتصلات ان الظن ان الحكم لا يتقيد  
بالقريتين بل لاكثر كذلك وفيه بعد اذا كثرت القرى المتلاصقة فقد تكون  
فراخ فلعله مقيد بما اذا لم تفحص عرفا فليجوز ثم تجرر انها لا بد  
ان تكون في حكم قرية واحدة المتصلات اي عرفا ان لم يكن بينها سور  
والا اجتبرت كساكن حياض كنيان جمع خيم ككلب وكلاب والجمع جمع  
خيمة فنيان جمع الجمع والخيمة بيت من اربعة المرات تنصب وتنفق بني  
اعواد



من نبات الارض اما المتخذ من ثياب وغوصها فلا يقال لها حنية بل حنيا  
وهذا بحسب الاصل اما في العرف فصارت الحنية اسما لما هو من الثياب وغوصها  
كما اشار اليه بقوله كالاعراب هـ اء وقال مجاوزة حلة هي بكسر الكا بيوت  
مجموعة او متفرقة بحيث يجتمع اهلها للمبيت في ناد واحد ويستغير بعضهم  
من بعض ويدخل في مجاوزتها عرفا مجاوزة مرافقا لطرح الرعاد وصلح  
الصبيان والنادي ومعان الا بل لا يها معدودة من مواضع اقامتهم وقوله  
فقط اي ان كانت الحلة مستوفى كانت في واد او وهدنة او ربوة فله بد  
من مجاوزة العرض والمهبط والمصدور ايضا ان اعتدلت بان نسبت الي  
تلك الحلة كاذكره مهبط المسير وزنا ربوة علوق وهدنة وطية  
تنبيه ساكن غير الانية والحياكم كنار لم يطر يقضال عنها رحله او مسكنه  
وما ينسب اليه كالحلة فيما تقدر مجاوزة الحلة عرفا اي مع مجاوزة المرافقة  
وانما اشترط ذلك في الحلة دون الانية لانه في الحلة له بعد مسافر حتى  
يفارق مرافقا بخلاف المسافر من الانية فلا يشترط مفارقتها مرافقا فان  
العرف يهون مسافرا بمجرد مفارقتها البنيات فتأمل بلوغه اي بوصوله  
اليها شرطت مجاوزته وان لم يدر منه وان لم ينو اقامته قال من سور  
او غيرهم كذا في ثمة المناج بحر وقته ومن الانية لبيان المبدأ ومن الثانية  
في قوله من وطنة ابتداءية متعلقة بسفر اي سفر مبتدأ من وطنة او مسرا من  
موضع اخر ذهب من وطنة اليه واقام به ثم مسافر منه ورجع اليه هكذا صرح  
بعضهم والظن انه مثال لان المعنى بلوغه مبدأ مسافر اي مبدأ مسافر منه  
المسافر هو او غير من وطنة او موضع الا فاذا انتهى سفره لذلك المبدأ وكان  
وطنا له انقطع بمجرد وصوله من غير توقف على شيء اخر وان كان موضع اخر  
توقف انقطاعه على احد مشيبي اما نيتته قبل بلوغه الا قامة به فينقطع بلوغه  
واما باقامته به اقامة فاعلم لا فرق بين ان يرجع من سفره اليه بان  
ساخر من غير وطنة وعاد بدوت اقامة في مقصده اوم يرجع اليه بان نوب  
الاقامة المذكور بموضع في طريقه من وطنة قبله لان انتهاء السفر بمجرد  
بلوغ المبدأ من غير ان يها من غير خاص بالوطن بخله وغيره فيوقوف على نيتته  
قبل بلوغه اقامة به او على اقامته بالفعل اقامة فاطمة للسفر والفرق ان  
الوط

الوطن له قوة لا توجد في غيره اليه الضمير راجع الى الموضع الاخر وقوله  
اولا بسكون الواو لا تشدد يدها وقد نوب حلة حالية وانما قيد بها لانت  
المقسم ان الموضع الذي انتهى اليه غير وطنة فله يكفر في انقطاع السفر بمجرد وصوله  
اليه بل ان يد من نيتته قبل بلوغه الا قامة به وهو مستقل حتى ينقطع السفر بمجرد  
وصوله وان لم يدخله وهو مستقل خضر غير المستقل كقن وزوجة فله انزل نيتته  
الحالفة لنية مقبوعه م رولا بد ان يكون ما كذا ايضا فلا عبرة بنيتته مع دوام  
سفره اليها في الاقامة صحاح امي غير يومى الوصول والخروج وباقامته  
اي بدخوله ذلك الموضع وقد علم ان اربعة اي حاجته لا تنقضي فيها اي في الاربعة  
ايام فان لم تكن له حاجة واقام بلاء نية اقامة اربعة ايام انقطع سفره ولو  
غير محارب اي محارب ما كذا خضر به ما لوني سائر الحمة مقصود فلا يوتر  
لان حاله ينافيه م رولا يقتضي الموضع الذي نوب فيه الرجوع وهو ما كذا فان  
سار الى جهة مقصود او راجعا الى وطنة فسفره يد فيقصر في الرجوع ان كان بينه  
وبين وطنة مرحلتان فاكثره اليه وطنة ولو كانت اربعة ايام نوبية تقوير  
لا انقطاع السفر المتردد فيه اي فان كان المتردد لوطنة او لغيره لغير حاجة  
انقطع سفره والا فلا انم يفسر الا فان شق عليه فالقطر افضل فان خاف  
تلف نفسه او غوصها صدم الصوم ووجب القطر ولم يختلف اخرج الملاح الاتي  
فالا تمام له افضل كالا ما ام احداي فانه لا يجوز له القصر وقدم على خلاف اب  
حقيقة لا اعتضاده بالا صل الذي هو الا تمام ربي والجمعة كالظن من جمع التقديم  
اي اذا لم يترك في محبتها اما اذا اسكنها في محبتها فله يجوز الجمع لا تنق السرى وهو  
ظن صحة الا ولي ع شى بان لا يطول بينها فصار لي ولو احتمل له كان شريك  
في طوله فبعضه لانه رخصة وهي لا يصار اليها الا بتعيت والمنا بط في الفصل  
العرف ولو جوف بعد رجوت او غما او سهو وله تركت الرواب بينها فيصلى  
رابعة الا ولي القبيلة ثم الفرضين ثم رابعة الا ولي البعدية ثم رابعة الثانية  
فتمت فصل فصول وجب تأخير الثانية الي وقتها من الفصل المضروطة ركعتين  
ولو باخف ممكث نعم ان اسرع بهما اسرعا مضطرا على خلاف العادة لم يضر فله  
الجمع تامر ولغيره تقديم لوقال والا فضل لنزل وقت اولي تقديم ولغيره امي  
من سائر وقت الا ولي او فيها او نازل فيها تأخير لوافقه المعتمد وشرط



للتقديم اربعة شروط بل ستة لانه يشترط وقوعه في وقت الصلاة او في وقت  
 اعمادتها فيجمع فاقدر الطهورين مثله اذا ايسر في وقت الاول من وجود احدهما  
 اي الطهورين قبل وجود الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا تجمع التخيير تقديم  
 لان شرط جمع التقديم ان يكون في وقت الصلاة او في وقتها وهو مستوف هنا ويشترط  
 ايضاً وقوع جميع الثانية في وقت الاول فلا بد من وقوعها قبل الاصرام بها او في الثانية  
 بطل الجمع ووجب استثنائها ولو وقع تحللها منها اي مع سلاستها ولو  
 ذكر بعد ما ترك ركعتين معبارة متن البطلان  
 وبعض اركان الصلاة الاولى ان يتدلى قد اهلله  
 بغيرها بجمع او مما سلب بعد ها في وقتها الموصلة  
 ان قال قصر وعيد كماله في وقتها ماله ذكر المحل  
 وخبر بقوله بعد ما لو علم في اثنا الثانية ترك ركعتين من الاول فان طال الفصل  
 فكما بعد الفرائض والا يتيم على الاول وبطلان الجماعة بالثانية وبعد البناء بارتبها  
 او من الثانية تدارك وبني كايان للمولف فتقيد بقوله بعد ما لهذا التفصيل  
 كما في حزم زيب بغير جمع تقديم صادق بصورتين جمع التأخير وصله كذا في وقتها  
 يسعها اي جميعها مقصورة ان اراد قصرها والا فتامة وهذا هو المعتد  
 وان وقعت ادا اي وان اخرها الي وقت لو فعلها فيه وقعت ادا بان اخرها  
 الي ان بقي ما يسع ركعة فلا جمع على المعتد بل تصير الى ولي قضا ان فعلها في وقت  
 الثانية صارت الى ولي قضا اي من غير اثم وفارق الاكتفاء في جمع التقديم  
 بدوام السفر الى عقد الثانية فقط مراعاة لعدم البطلان فتأمل برماوي وما  
 عنه بقوله ينبغي ان مخالف لا طلاقه اي حيث اشترطوا الصحة لجمع بقا العذر  
 الى تمام الثانية اي فان اقام قبلها بطل الجمع واذا بطل صارت ان ولي قضا لوقوعها  
 خارج وقتها وتعليقهم اي بان ان ولي الثانية في الاداء للعذر وقيل  
 ما مر او ضعيف ولصريح الطاوسي معتد على طلاقه اي من اشتراط دوام  
 السفر الي تمامها في جمع التأخير وان قدم المتبوعة ومن الاكتفاء في وقت  
 عقد الثانية اذ اجمع تقديم والا اي بان انتهي السفر في اثنا الثانية فارتأت  
 ينصرف اليه اي الى السفر لوقوع بعضها اي الصلاة فيه اي السفر وان ينصرف  
 الى غير اي الحضور فتكون قضا اعني الاولى وهو بالجر عطف على المطر ذابيت  
 خلاف

تحلل في ما اذا لم يذوب وان حصل بها مشقة فهي نفع آخر لم يرد نعم لو كان احدهما  
 قطعاً كباراً بحيث منه جاز الجمع به كافي الشامل وغيره وفي معناه البرد وبه صرح  
 في الذخاير م ر ولا سفر ومع في رواية ولا مطر وهو مناف لما نقله عن الشافعي  
 من قوله اري ذلك في المطر قال م ر واجب بان رواية ولا مطر شاذة او معناه  
 ولا مطر كسرا او مستدام فلعلم انقطع في اثنا الثانية ليست الى الجامع اي ليست  
 باختيار التحف للجامع وفي وسعه اي الذي يريد الجمع فقد ينقطع اي المطر نحو  
 المطر كالبرد والتنج ليقرب اي نحو المطر لجمع وهو ظم معتد ويشترط ان يصلي  
 جماعة لا اشكال من مسابقة ولا حق على خمسة شروط ان يوجد العذر عند التحريم  
 بها وعند تحللها من الاول وبينها وان يصلي جماعة ومصلبي بعد عرفا وان  
 يكون بحيث يتاذي بالمطر في طريقه وهذه شروط زائدة على الترتيب والاول  
 وشية الجمع فهي معتد اي كما صرح به في متن المنهج وكان ينبغي للثلاثين بينه  
 على ذلك فجعل الشروط ثمانية ان يصلي جماعة والجماعة لا تشترط في الاول  
 او ثوبها في وقتها وانما هي شرط في اول جزء من الثانية وان انقضى وقا قبل  
 تمام ركعتها الاولى ولا بد من بنية الامام الجماعة او الامة اي في الصلاة  
 الثانية لانها التي تشترط فيها الجماعة كما تقرر والا لم تنعقد صلاته ثم ان علم  
 المأمومين لم تنعقد صلاتهم والا انقضت ويشترط في صحة صلاة الامام ان  
 لا يتبطل المأموم من الامام بحيث انهم لم يردوا معه ما يسع الجماعة فان  
 تبطلوا ولكن اذ ركوا بعد اصرامهم معه زمنا يسع الجماعة قبل ركوعه صحت صلاته  
 هذا محصل ما ذكره سم ونقله من مراجع بمصلي اي مسجد او غيره اجم خلاف  
 من يصلي في بيته منفرد او جماعة هذا محضر قوله بمصلي اي مسجد او غيره  
 ويحذف من يصلي منفردا اي ولو في المسجد حله فالقول لا تنف الجماعة اي  
 التي هي سبب الرخصة فيمنع الجمع في الافراد بان للامام ان يجمع المأمومين  
 وان لم يتاذ قال م ر والا وجه تقيد بما اذا كان اماما راتبا او يلزم من عدم  
 امامته تعطل الجماعة ويؤخذ منه رد ما حقه قل من جواز الجمع بالمطر كما هو في  
 الجامع الا زهرتعا من يجوز لهم الجمع لما علمت من الفرق وهو انه انما ابيح للامام  
 ليله يلزم تعطل المسجد من الجماعة وهو لا يجري في الجوارح كما هو ظم  
 كمرض او مثال للغير وهو المشهور معتد فلهي لن اي غير المواقب الا



يصحح وعلى ذلك اي على القول بجواز الجمع بالنظر المرض بشرائط جمع التقديم  
وهي الشروط الاربعة المتقدمة ويجعل المرض هنا كالسفر هناك بالامر من  
المقدمين لها بنية الجمع في وقت الاول ودوام العذر لبيان الثانية بدلها  
اما في الجمعة فوافق واما الجماعة فالافراد بدل وصف الجماعة ولان العذر فيها  
اي في الجمعة والجماعة وعلى الصحيح فيها اي في التيم واسقاط الفرق به ما لم  
مسافر المودع بفتح الدال وسبب في كلامه انه لا يكتفى بالطويل فلم اخذها  
معه ولا يفهمها بذلك لو تلفت ولا يكتفى بالطويل على الصحيح راجع للصورتين  
قبله كما ذكرناه في الاول كصحيح عكسه اي خلافه وهو انه يكتفى بالطويل  
**فصل** في صلاة الجمعة سميت بذلك اي الصلاة جمعة او يوم فحتاج لبيان  
المناسبة لتسمية الصلاة باسم يوم خلق آدم فيه تامل افضل الايام اي ايام  
الاسبوع فخرج عرفة فانه افضل منها والحاصل ان افضل ايام السنة عرفة وافضل  
ليالي السنة ليلة القدر وافضل ايام الاسبوع يوم الجمعة حتى انه افضل من يوم  
عيد الفطر وعيد الاضحى وفضله اكثر من منبر مطلق حتى على عرفة وهو خلاف  
مذهبنا كما عرفت الى ذكر الله اي الصلاة او الخطبة وقرن من خصا بغير هذه الامة  
ع شى والنبى صلى الله عليه وسلم بمكة وكذا وقت فرضيتها كان ليلة الارب  
فراجعه وتدارك به اي بالنظر اذا فات وقد خاب من اقرع اي كذب  
الا سلام والبلغ والفعل اشار الشارع بقوله وهو اي الا سلام شرط في كل عبادة  
ويقوله الا في التكليف اي شرط في كل عبادة اي ان الا ولي اسقاط هذه الشروط  
الثلاثة لعدم اختصاصها بالجمعة ولذلك قال في متن المنهاج انما يجب اي الجمعة  
على من ذكره اذ عذر ترك الجماعة مقيم الخ ولا على مجنون اي لم يتقدم مجنونه  
والا وجب قفا وها ظهرا بخلاف السكوان اي المتعدي الحرية اي الكاملة  
بدليل المحترز فلا يجب على بعض ولو كان بينه وبين سيد مهاباة وانا وقعت  
الجمعة في يومه وضئى لغير ان اتفح الخنثى قبل فعلها ولو بعد فعل الظاهر  
وجب عليه فعلها ان تمكن منها والا وجب عليه فعل الظاهر ولا يكفي هذه  
الاول ان كان فعله قبل فوات الجمعة برماوي مما يتصور هنا احتراز به عن  
سنة التيم فانها عذر في صلاة الليل لا في صلاة النهار فاذا وجدت نهارا  
لا يعذر بترك الجمعة لاجلها وقد يقال الحق ما بعد الفجر بالليل في سائر الوجود

الظلمة

الظلمة فيه فتكون سنة التيم عذرا في حق من بعدت داره وتوقف حضور الجمعة  
على السعي من الفجر اذا لم يكن مقصدا فيه اي في الحبس بان كان معسرا وعجز عن بيعة  
امسار فيكون هذا اي في الجمعة كذلك اي عذرا فالقاس ان الجمعة تلزمهم  
مع عدم رطله فالحج واذا كان فيهم من لا يصلح له قاستها الى الاولي التعبير بقوله  
واذا لم يكن فيهم من يصلح لما يلزم على عبارته من الايهام اذ تقتضي ان فيهم من  
يصلح ومن لا يصلح والفرق انه لم يكن فيهم من يصلح اهلا لهذا عبر بقوله اذا لم  
يكن فيهم من يصلح اصلا فليت امرا اى والظلم كما قاله بعض المتأخرين انهم  
الا وجه كاقالهم ر له ذلك بل عليه كذا بخط الفضل فراجع ولو ادعى  
ما لم يزره ركوبه ولو جرح مثل جرحها زينة على ما في الفطر خلافا  
للقاضي حسين يمكن حمله على ما بعده من الاستدراك اي على ان الجمع قريب بحيث  
لا يتضرر المستوطنين هوذا خيرا قبله او بلغتم صوت اى اي نقصوا  
عن الاربعين لكن بلغتم حال اي معتدل من طرفي متعلق بلغتم والمراد  
بالطرف اخر محلا تفصيله الصلاة لمن سافر منه لزم منهم اي الجمعة في بلدهم  
في الاول ويجوز عليهم تركها فيها وان صلوا في غيرها وفي البلد الذي سمعوا منه  
في الثانية ممن لا تلزمه جمعة كالصبي والعبد والمسافر والمرأة بخلاف المجنون  
فمن لا تلزمه اولي لانها اذا صحت ممن لا عذر لهم صحت ممن لهم عذر بالاولي  
او يقال لانها اذا صحت من الكامل الا صل صحت من الناقص التابع بالاولي  
قبل اهرامه اما بعد فتلزمه لانه تلبس بغرض وقطعة حرام ما لم يطول  
الا ما صلا ته كان قرا بالجمعة والمنافقين وان طول كذلك جاز الا تصرف  
ولو بعد الاحرام والحاصل ان المريض والا عبي المذكور لهما الا تصرف قبل دخول  
الوقت وهو الزوال مطلقا ويمنع بعد الاحرام مطلقا ما لم تحصل مشقة لا تختمل  
واما بعد دخول الوقت وقبل الاحرام فان زاد ضرره بانتظار فعلها ولم تقم  
جاز له الا تصرف وان لم يضره او اقيمت فله فمل والفرق بين المشقة  
وهو نحو المريض والمتشنى منه وهو لا تلزمه الجمعة حيث لا يجوز له ولا الا تصرف  
قبل الاحرام بعد دخول الوقت بالشرط المتقدم وبحوزة اللذان ومن نحو  
المريض كشيخ هرم وقد حضر قوله لها كاي لا مشقة وحاصل الفرق ان عذر  
نحو المريض يزول بالاحضار بخلاف غيره كالزيت والمرأة فان عذر مستمر

بعضه



والاول ان يعبر بالاقامة اي لانها انتم من الاستيطان الذي هو شرط  
لله نفعه وليس الكلام فيه بل هو من الوجوب والشرط للوجوب الا قام  
ولو بدون استيطان وهو الجمع المذكور اربعون اذ مباح الاول اسقاطه  
لانه يقتضي ان المسافر سفره مقصود تلزمه الجمعة ولعل معناه انه يعصى  
بتركها في بلد ويحتمل ان معناه انه ان وجدها تقام في طريقه وجبت والا فلا  
لاستفاله اي فيعذر لاجل استفاله بمصالح السفر واهل القرية مبتدأ خبر  
لزمهم لبلد الجمعة نعتان لطرف وللجواز سمعه حد العادة اي فلا  
عنه سماعه قال ع ش ويفرق بين ما هنا وجوب الصوم بروية عديدة البصر  
الهلال بان المدار على وجود الهلال ولا كذلك هنا اذ ليس المراد مجرد السماع  
بل السماع بالقطر او بالقوة سمع معتدل فلا يعتبر غير اج ولو سمع منهم  
غير واحد غاية لا ضبط لحده اي العالي كطيرستان بفتح الهمزة وسرها  
بلد بالجمع وكل من الطاء والباء متوحد والسين ساكنة فيعتبر فيها العلو  
على ما يوافق الا شجاره وقوله وقد يقال انه معتد وعبارة اج قوله فلا  
حاجة لاستثناؤه لانه انما اعتبر لوجود المانع واذا قدر زواله فلا استثناء  
ولما اصل ان المعتد احد شيئين الوقوف على مكان عال او على الارض وبغرض زوال  
المانع لزوم الثانية وهي الخفضة دون الاولى وهي المرتفعة وهل  
المراد بقولهم لو كان منخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمع لزمته الجمعة  
ان تبسط هذه المسافة او ان يطلع فوق الارض مسامتا لما هو فيه  
المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما افاده الواو في فتاويه  
ثم روي في غير مثله والذي اعتمد في الاحتمال الاول واستصره سم والاعتد  
ما قاله الشيخان م روجه وعبارة المرحومين المراد انها تقضى على وجه  
الارض مسامتة لما هي فيه لا ان المسافة تبسط ومعنى تبسطها ان تقضى  
مسافة انخافضها ممتدة على وجه الارض وهي على اخرها فنقول مسئلة  
مسافة انخافضها مائة ذراع فلو فرضت انها على وجه الارض مسامتة وهي  
على اخرها سمعت وجبت الجمعة فلام الرجوع اي تخفيفا عليهم ومن ثم  
لو تركوا الجهر للعبد وجب عليهم الحضور للجمعة على الوجه ويحرم على من  
لزمته ان يوطأ مسقط كجنون او موت بعد سفره سقط عنه اثم نصيبه  
الجمعة

الجمعة لا اثم قصد تعطلها على ما حققه سم قال اج فلو فرض ان اثم الاقدام باق  
بعد الزوال وسياق قول الشارع وقيل الزوال واوله الفجر كعبه ولذا قال في متن  
المنهاج ولا يخرج حرم على من لزمته سفر تقوت به لان خشي ضرره اما ضرره  
انقطاعه عن الرفقة بله ضرره بخلاف غيره فخرج بالقدر مجرد الوضوء  
فلا فالله سنوي ومن تبعه اي انه اذا كان لو تخلف عن الرفقة لا جمل  
مضمون الجمعة استوفى ولا يحصل له ضرر فانه لا يكون عذرا بخلاف  
ما اذا حصل الماء للطهارة ذهبت الرفقة واستوفى فان له العذر  
الي التيمم والفرق من وجهين تكوّن التيمم وانه وسيلة بخلاف الجمعة فانها  
لا تتكرر كالتيمم وانها مقصود قائم ولذا لا يجب السعي قبل الزوال  
على بعيد الدار اي السعي من حين الفجر فقط لا قبله فلا تلزمه الجمعة ان  
احتاج للسعي قبل الفجر كما هو ظنهم كلامهم قبل فوات الجمعة ويحصل الفتات  
بالياس لمن ظن اذ رآها والياس يحصل برفع الامام راسه من الركوع  
الثاني فان قلت يرد على ذلك ما سياتي في غير المعذور انه لا يحصل الياس  
الا بعد السلام فلو اقدم بالظن قبله لم يصح قلت يفرق بينهما بان الجمعة ثم  
لازمة فلا ترتفع الا بيقين وهو لا يحصل الا بالسلام لا احتمال ان يتذكر الامام  
ترك شي بوجوب القيام للركعة فتدرك الجمعة ثم ولا كذلك ما هنا اذ لا تلزمه  
الجمعة اج ان تكون البلدة اي ان توجد الابنية للجمعة وقوله مصر كانت  
او قرية بيان للبلد يعني الابنية وهذا ما سلكه العبادي وهو اولي مما  
سلكه الشافعي اذ ما سلكه سم يدفع به ما اشتمل عليه المتن من انه يهاجم اذ البلد  
لا تكون مفعول او قرية الا بالتأويل المذكور اعني تأويلها بالابنية فخطئة  
ابنية هي بكسر الكاف ارض خط عليها اعلام لبنائها قال قل ولو ان سقط  
لفظ خطئة كان اولي اذ الخطئة علامات الابنية قبل وجودها وليست كافية  
ه وكذا يقال المراد لخطئة الشتملة على البناء مطلق لخطئة ولهذا قال في شرح  
المنهاج والمراد بها هنا هي الابنية ولو من خشب ونحوه والجمعة  
بكسر الميم المشددة اي المصلين للجمعة واقاموا اي اهل تلك الابنية  
وكذا اذ رتبهم بخله وغيرهم على عمارتها اي لاجل عمارتها وان لم يشرعوا  
فيها فالشرط ان يقصد والعمارة بخلاف ما اذا اطلقوا او قصدوا عدم العمارة



تكون علي في عبادتهم بحمد الله وكذا ان لا يجمع لوصلة لا خارج الانية  
اي محل تقصير فيه الصلاة غلة فهم لا تقصر فيه الصلاة فانها تقع الصلاة  
لهم وعبارتهم رولو اقيمت الجمعة في محل تقصير فيه فامتدت الصفوف حينها  
وشمالا ووراء مع الاتصال المعتبر حتى خرجت الى خارج القرية مثلا فحمت  
جمعة الحار حين ان كانوا بمكان لا تقصر فيه الصلاة كما اني به الوالد ولا فرق  
في عدم صحتها في محل يتخرج فيه بين ان يتخرج اقامتها منفصلة عن  
البلد وان يطرأ انفصالها عنها لحزب ما بينهما المردود من خطه البلد  
بان كان حرمها لها مصر او قرية او بلد او المصير ما فيه حكم شرعي وحكم  
سياسة واسواق معاملته والبلد ما فيه بعض ذلك والقرية ما غلت  
عند الجميع وهما ابو صيغة الفقه بالمصرقول قال في ثمة المجهدة والقرية  
الانية المجتمعة قليلها وكثيرها فتعلم البلد كن غلب عرفا تخصيصها بالقليلة  
والبلد بالكثيرة ومنه كلام الفقهاء وقد علمت ان المصير استعمل البلدي مطلق  
الانية بحيث لا تقصر فيه اي في ذلك القضا اراد هذا اي غير المردود  
منها ابن البرزب قال في التبعة بكسر الباء نسبة لبرز الكتات ٥ ا ج  
ولو كان بينهما فرسخ عبارة التبعة ولو كان بينهما فرسخ وما اني به ابن  
البرزب صنفه مروجها ج والضابط فيه ان يستمد مروج وما  
كانوا يصلونها اي لعدم سماعهم النوا منها فليجب عليهم فعلها في بلدها  
كن لو فعلوها في محلها اجزائهم عن ظهرهم وخرج بقوله موصف من المجر  
ما لو كانت حيا منهم في خلا الانية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنفذ  
بهم لا نهم في خلا الانية فلا يشترط كونهم في انية حرم ولما جمع حريم والحريم  
جمع غيمة فهو جمع الجمع كثر جمع ثمر وجمع شجر وهي المصاة بالانحصار  
والعشاش اما ما كان من الثياب فهو حيا اربعين ولو ما الحن او منها  
بشرط ان يكون الحن على صورة الادميين عند شيخنا وقال سمعنا شيخنا  
لا يشترط ذلك برماوي ٥ ولا بد من اعتنا صلاة كل منهم عن القضا  
فخرج فاقر الحارون ويخوف لاجتماع بالشديد فان قيل اليكي في مكة ٥  
اربعون مستوطنون فيصلي النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة تبعوا لهم  
قلت لا لان من اسلم ينتقل الى وطن النبي صلى الله عليه وسلم كن قل  
يقال

يقال ان الكلام حالة كونه عليه الصلاة والسلام بعرفة وليس فيها انية  
ولو نقصوا فيها اي في الصلاة كانا صله ان لا يفاض اما ان يكون  
في الصلاة او في الخطبة او بينهما فان كان في الصلاة ولو لبعض الاربعين  
بطلت لفقد العدة حتى لو بطلت صلاة واحد من الاربعين قبل سلامه  
ولو بعد سلام غيره بزم من طويل بطلت جميعهم ويلغى به فيقال جماعة اتوا  
صلاة بهم علي الصخرة ثم بطلت بعد الحكم بصحتها وان كان في الخطبة لم يحسب  
ما فعل في غيبتهم مطلقا واما البناء علي ما معنى فان لم يطرأ الفصل بين المبنى  
والمبنى عليه جاز وان طال الفصل بينهما لم يحز البناء لتناف وان كانت  
بين الخطبة والصلاة فان عادوا قريبا جاز البناء والا وجب استئناف الخطبة  
٥ بطلت اي عالم يحرم عقب انقضاء ضم اربعين سمعوا الخطبة كاليان  
فتمها الباكون ظهر اي ما لم يعد المنفصون والا فتلزمهم الجمعة كما قاله  
م ر او في خطبة اي انقصوا كلهم او بعضهم والا ما يخطب لذلك اي  
لا تنفك الموالاة بشرط ان يكونوا سمعوا الخطبة وان يكون قبل ركوعه  
في الاولى وان يتمكنوا معه من الفاتحة ٥ صليت ظهرا قال م ولا يخفى  
ما في إعادة الضم الي الجمعة في قوله صليت ظهر من الحوز كنهه اضع  
بالنسبة لصورة خروج الوقت فيها نظرا لكونها منفردة وعبارة الرحمان  
قوله صليت ظهر لوجوه التا وقال صلى الله عليه وسلم من اعتراف  
في إعادة الضم موعنا فينباد رانه بالجمعة ولا معنى لكون الجمعة تقصلي  
ظهر كنهه تجوز باعادة النظر لانها المنعوية اولا اذ فرض كلامه  
انه خرج وهم فيها ويمكن ان الثاني صليت عائدة على الصلاة المفرومة  
من الغفل لا الجمعة فلا يرد الاعتراض ٥ بخلاف ما لو شك في خروجه  
اي وهم فيها كما هو الغرض اما لو شك في خروج الوقت قبل الاصرام  
فتعين عليهم الاصرام بالظن فلو اصرعوا عند الامتثال بالظن فبانت سعة  
الوقت هل يتبين عدم انقضاء الظن ويخبر نعم سمعنا علي بن محمد قال ع شوق  
له نغلا مطلقا ٥ قلت محله ما لم يكن عليه فانية من نوحها والا تقع عنه  
٥ ا ج فيما تقدم اي في كل ما جمعة صحت لم يخرج وقتها فاذا اضرع وجب الظن  
بنا لا استئناف وان كانت تابعة الخ غاية صحت جمعة الامام ومن



معه اي لوجود العدد المعتبر فيهم دون من سلم خارجة لحزب في الوقت كراه  
 ذكره بقوله اما الخ او بعضهم اي سلم بعض من معه وقوله خارجة طرف سلم  
 فلا تقع جمعتهم اي في الامة **تقع** جمعة في الجملة عبارة م ر تقع صلاة  
 في الجملة ولكن الشئ لا يفي فرض المسئلة **تخرج** مسئلة الا نفقاض المتقدمة  
 وحاصل هذا المقام انه ان بطلت صلاة بعض الاربعين من غير ان يكمل العدد  
 بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وان اخرج  
 بعضهم لنفسه عن القدوة فان كان في الاول بطلت او فيما بعدها لم يضر وان انفق  
 الاربعون او بعضهم وحقت تمام العدد فان كان الكفوف قبل الا نفقاض صحت  
 الجمعة سواء كان ذلك في الاول ولو بعد الرفع من ركوعها او في الثانية قبل  
 الرفع من ركوعها وسواء سمع الا حقت الخطبة ام لا وان كان بعد الا نفقاض  
 فان كان قبل ركوع الاول وسعوا الخطبة صحت الجمعة والا فلا **م** بخطع  
 في محلها اي الذي يمنع فيه قصر القبلة في مسجد العسا **المسائل**  
 هو مسجد اهل السنة الواحدة وهو الذي تجتمع فيه اهل الكوفة فيها للصلوات  
 الخمس وقيل مسجد الشاير مسجد بالمدينة خارجها كما نرايتكونه يوم الجمعة  
 ويأتى مسجد صلى الله عليه وسلم وفي نسخ صحاح مساجد بالجمع ورأيت  
 بها من اي مساجد القبائل الا اذا ابرأ محل اي بلد الجمعة بمن يصلي  
 اي بالغفل لا بمن تلزمه وعبارة م ر هذا المراد اجتماع من تلزمه او من تقع  
 منه وان كان الغالب انه لا يفعلها او من يفعلها في ذلك الموضع بالكلية  
 ولعل اقربها الاخره فكل م الشئ ضعيف نعم ان حملنا قول الشئ هنا على من  
 يصلي في ذلك الموضع غالبا لا بالفعل وافق ما اعتمد م ر فليتأمل  
 فالامتناع اي اذا اريد رعاية هذا القول وهو منع التعدد مطلقا ولو  
 الحاجة اما اذا اجبرنا على المعتد وهو جواز التعدد الحاجة الي انتهايتها  
 فلا تقع الظاهر اذا كان التعدد بقدر الحاجة فقط وكذا ان زادت على قدر  
 الحاجة وصلى مع م لم يزد عليها فلا تقع الظاهر اي لا فرادى ولا جماعة  
 بمكان من زاد على الحاجة بقينا او ظنا او شكنا فتجب عليهم الظاهر ولو فرادى  
 فلم يبق في المسئلة صورة لصلاتها ظهر احتياط كذا قال في رانت  
 خير بان فعل الظاهر احتياطا انما هو رعاية القول بمنع التعدد مطلقا وهو

وان

وان كان ضعيفا لكنه تطلب مراعاته فيندب فعل الظاهر ولو فرادى مراعاة  
 لهذا القول والمعتبر سبق القرم اي من الامام بتمام التكبير وهو الرأ  
 الخ فلو سبقها جمعة بحل الخ اعلم ان المسئلة خمسة احوال لا نه اما ان تعلم  
 السابقة ولم تنس او يعلم وقوعها معا او يسبق في المعية والسبق او يعلم  
 عين السابقة ثم تنسى او يعلم سبق واحدة لا بعينها ففي الاول وهي  
 ما اذا علمت السابقة ولم تنس يجب الظاهر على المسبوقة وفي الثانية والثالثة  
 يجب على الجميع إعادة الجمعة وهل يجتمع ذلك في الثالثة إعادة الظاهر لان  
 احتمال السبق في احديهما يقتضي وجوب الظاهر على الاخرى او يندب  
 فقط لان الاصل عدم جمعة مجزئة في حق كل منهما قال الامام بالاول  
 والمعتد الثاني واما في الرابعة والخامسة وهما ان تعلم السابقة ثم تنسى  
 او يعلم سبق واحدة لا بعينها فانه يجب استئناف الظاهر لوجود جمعة لا حد  
 الفرقين فلا تتأثر اقامة جمعة بعدها مع عدم براءة ذمتهم بفعلها  
 لكونها سبقا بالمسئلة **م** قال الامام وحكم الائمة بانهم اعي  
 الشاكرين كذا وشار لذلك في البهجة بقوله

قلت اذا لم يدرك بالسبق وله **•** بالا فتران فالامام استكمله  
 براءة من جمعة اذا احتل **•** سبق فلا تقع اخرى فليقل  
 في هذه ان السبيل المبرر **•** إعادة الجمعة نظر الظاهر

ولا يمكن اقامة جمعة بعدها اي لا فائدة فيه لان صحة الاول مانعة من صحة  
 غيرها بعدها فتجب الظاهر ويصلي مستبها معها ولا تقع عنهما سنة الجمعة  
 لو كان فعلها قال **•** اذ الفرض والشرط قد يجتمعان ان اراد بالفرض خصوص  
 الركن مع كله منه والا فكان ينبغي اسقاط قوله كذا بها مشى وعبارة قول ولو  
 اسقط قد كان اولي **•** وقد يجاب بان قول الحقيقة تامر **•** وكونها قبل  
 الصلاة بالاجماع قال الشيخ عميرة رايته في شئ الدمايين على البخاري  
 في حديث الا نفقاض لا جلا التجارة ان الا نفقاض كان في الخطبة وانها كانت  
 في صورة الاسلام بعد الصلاة وانها ما ذللت السمع الي قبل الصلاة **•** سم  
 على المنهج وبهذا يعلم ما في قول الشوم يصلي صلى الله عليه وسلم الا بعدها  
 ولفظ الحمد اي مادته كما استفاد من قوله الايت ولا يتعين لفظ الحمد



اي المرفع بالله ام او صلى الله عليه اي لا يكفي الاثبات بالغير وان تقدم  
 ذكره على المعتمد بالتقوي وهما مثال او امر الله واجتناب نواهي  
 ولكل على طاعة الله تعالى او الزجر عن المعصية فيكون احدهما لا يستلزام  
 كل الآخر وقول م ر بل لا بد من كل على الطاعة اي مطابقة او استلزاما  
 افع ملخصا فيكون اطعوا الله وراقبوه بل يكفي اطعوا الله ولو لم يذكر  
 وراقبوه ولا يكفي اقتضاه على التحذير من غرور الدنيا وزخرفتها فقد  
 يتواسبه منكر والمنفاد قراءة آية او بعض آية طويلة ولا بد من افهام  
 كل مخبر مخوف ثم نظر فله يكفي لان الغالب ان القراءة لا كذا في خطه والموافق  
 قول غيره لان الثابت بقي من الشارع ان القراءة في الخطبة دون تعيين  
 فلذلك اكتفي بالقراءة في احدهما بقا للثابت عن الشارع وجاز شحه  
 م ر في ثم الزيد لان المنقول القراءة في الخطبة بدون تعيين قال  
 الماوردي انه يجوز ان يقرأ بين قرائتها اي الخطبتين اي قراءة احدهما  
 فهو على حذف مضاف اي جزء فراه الآية بين اركان كل واحدة منهما لان  
 الترتيب بين الارقان غير واجب فتأمل وراجع حش الشيخ عبد الرزاق  
 اج في الاولي اي بعد فرائضها باضروي اي لا دينوي فله يكفي  
 ولو لم يحفظ المضروب خطب بغيرها اي ان احسن احد منهم الترجمة  
 فان لم يحسن احد منهم ذلك فلا جمعة لهم لا تنافيها فلو لم يحسن الا  
 بعض الارقان ات به فيكون في ثقلها واحد فلو تركوا المقام مع القدرة  
 عصوا ولا جمعة لهم فيصلون الظاهر ثم المنهج واسماع الاربعين  
 اي بالفعل بان يكون صوت الخطيب مرتفعا يسمعه الحاضرون لو اصفوا  
 هذا في السماع واما السماع منهم فبالقوة على المعتمد من حرم  
 وان يقوم انما كان معي الخطبة الاكوال فقط عند القيام هنا شرا وسمى  
 المسئلة الاقوال والافعال عند القيام فيها ركنا فهذا هو الفرق ومكانه  
 وهو المنبر فله تصح الخطبة مع قبض صوفه وعليه نجاسة تحت يده  
 كذوق الطير مطلقا ولا في محل اخر ان كان المنبر بمنزلة حجره ومن النجاسة  
 العلاج الملتصق على المنابر لتحسينها قل وافاد قوله ان كان بمنزلة حجر  
 البطلان ثم وقد يفهم من فتاوي م ر الصحة لا الفرق بين ما اذا كانت  
 لانه فرق في جانب

من جانب المنبر عاج ليوحت يد القابض وبين القابض لطف شيء على  
 نجس لم يتحرك بحركته بان صلاة القابض المذكور انما بطلت تحمله ما هو  
 متصل بنجس ولا يتحمل في مسئلتنا انه حامل المنبر الا انه فز من المسئلة  
 في منبر كبير ثابت فليتأمل وهو يتقيد بذلك اولا ويفرق بين السجدة  
 والمنبر فان علوه عليه مانع من جرم عادة فليس الصغير والكبير وهذا ام  
 ثم ر فراجع فله يضر وجود الفاع في غير محل القبض مطلقا ووجب  
 رد السلام اي على الخاسين المستمعين للخطبة مع كراهة الابتداء فلا  
 يكفي الا سرار وضابطه ان يسمع الشخص نفسه فقط فان سمع غيره  
 كان جهلا ورفع الصوت الذي يرفع الازهر ومن رفع الازهر من المعتمد الا باحة  
 ثم المراد الرفع الذي يبلغ اما البليغ كما يفعل العوام فندعة منكدة  
 وان اقتضى كلام الروضة اباحة الرفع معتمد كراهته اي الرفع حملة  
 م ر على خلاف الاول وهو لا ينافي الاباحة فتأمل كانه اعلم ان اج ذكرات  
 الرابع اباحة الرفع والكراهة في كلام ابن الطيب حملها م ر على خلاف الاول  
 فيقتضي ان الرابع خلاف الاول والظن انه مناف للقول باعتماد الاباحة  
 وبعضهم اعتمد كلام الرثم وان الرفع سنة فراجع عدم حرمة الكلام  
 نعم هو مكره حالة الخطبة فقط بعد ان ذم مكانا واستقرار فيه دون  
 ما عد ذلك ودليل الكراهة خبر مسلم اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة  
 والامام يخطب فقد لغوت صعد بكبر العين او نحو اي كان لم يكن  
 منبر ولكنه استند الي ما يستند اليه ثم يجلس اي بعد سله م ر على الاحتراح  
 يستريح من تعب الصعود فصحة الفصيح لخالص من تنافر الكلمات  
 والمجزل لكس اي حلو الالفاظ فاعلم ان المبذل يعني الكثير الاستعمال  
 بين الناس لا يقابل الفصيح واما الركيك فتكون مقابلة للمجزل لانه  
 لا حسن فيه واما خبرنا هذا صورة ايراد على القول بالتوسط  
 بقدر سورة الاقله ص والافضل ان يقرأ فيه سورة الاقله ص ولو طالت  
 هذا الكلام حتى انقطعت الموالاة بطلت خطبته بخلاف ما لو طالت بعض  
 الارقان بمنا سب له تحفه للجمعة الا وقراءة بعض من ذلك افضل  
 من قراءة قدر من غيرها الا اذا كانت ذلك الغير مقبلا على ثنك اية الكري



وفهم سبع والفاسية ما تقر في الجمعة والمنافعة هـ والركن الثاني  
 كان حقه ان يقول والفرق الثاني رعاية لبقاء التمس السابقة وهذا  
 هو المعتمد هو كذلك فان عجز عن الماتيم اي لا الفسفة فضيلتات  
 التنظي والعبادة وان كان الاصل فيه الاول واليتم وان استغنى منه احدي  
 الفضيلتين بقيت الاخرى وهى العبادة فيكون تركه كاصلة عن غسل  
 الجمعة اي بدلا عن غسل الجمعة كان توجها ثم عدسه فخرج لو كان عليه حدث  
 اصغر ولم يجد الماء و اراد التيم عن غسل الجمعة او نحو فلا بد من تيمم بخلاف  
 ما لو كان عليه حدث اكبر و اراد غسله مسونا فانه يكفي تيمم واحد بينهما  
 ويفرق بين هذه والتي قبلها بان في هذه التيمم بدلا عن غسل جميع  
 البدن بخلاف التي قبلها فانه بدل عن غسل الاعضا الاربعة وبذلك  
 غسل جميع البدن فاقترباه شوبير ومادة من انه لا بد من تيمم  
 استقراء اج ونقله عن اقامر اما حلق الراس الا علم منه انحلت  
 الراس تارة بين وذلك من ثلاثة مواضع في السك وسابع الولادة آ  
 وكافر اسلم وتارة بكرة وذلك للمعنى في شذوذ الحجة وتارة بياض وهو  
 فيما عدا ذلك فحفظه وقد مر ذلك هو قوله تعالى واذا قرأ القرآن  
 ان يسمع اي كراهة تنزيه على المعتمد ان يخطى ف قد اذيت اب  
 الناس بتخليك و انت بالقصور والمدنية رجلا ورجلين اب  
 صف او صفين كما صوبه قل وعبارته صوابه صوابه صف او صفين  
 ان لا يمشي يخطى رجل لانه اذا كان باحد جانبيه فحجة فالمرور منها  
 ليس من التخطي لتقصير العنوم بخله فحجة المقام لا يمارى فلو قال  
 بافله بها كما في شمس ركعتين اولي كذا بين اذا وجد اذ التخطى حتم  
 خله في الاولي فان زاد في التخطى عليهما اي الرجلين وذكر القاية اعني  
 قوله ولو من صف واحد غير مستقيم فتأمله قل ورجلان يتقدموا  
 الا فان لم يرج سدها فلا يكره التخطى ولولا كثر من رجلين وبين  
 البيت العتيق اي الجمعة اي يوم القامة او المراد بالنور النوايا مجازا  
 هي ما بين ان يجلس الامام اي الجلوس الاول في ابتداء الخطبة الاول  
 كما يؤخذ من كلامه م ر ه مرحومين فان صلاة تكلم معروضة عليهم انها

قرئ

تقرض عليه كل وقت الجمعة وغيرها وفيه رد ما يشر من انها مقرض عليه في غير  
 الجمعة وليتها اما في الجمعة وليتها فيسما اي الصلاة عليه بنفسه هـ قلت وكونها  
 تقرض عليه لا يمنع السماع اي فيسمعها وتقرض عليه فقد قال بعض الاولياء انه  
 صلى الله عليه وسلم يحضر مجالس الذكر وان بعضهم اجتمع به وهو روح جسد  
 الكونين هـ اج وقرر بعضهم نقله عن جعفر علي الهنري ان المعتد ان الملك يسلم  
 الصلاة للنبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة وغيرها ولا يسمع الا اذا كانت  
 في الحجة النبوية بحيث لو كان يصلي سماعا في الجمعة ومن دخل الحنجر به  
 ما لو كان جالسا فليس له ان يقوم يصلي في فراغ الخطبتين ولو حال الدعاء للطلان  
 كما قاله جعفر وقال م ر في الفتاوى وليس له ان ينسى صلاة ما يقى شي من نواحي الخطبة  
 قال سم اذا شرع في الدعاء حازله ان يقوم ليصلي هـ ويمكن ذلك لم سم علي ما اذا  
 تمت الاركان والمرتبة ان الامرا كما يروى كلام غير عليا اذا يقى من اركانها  
 فليتم ارج والمعتد بحرمه مطلقا ان التواضع ملحة بالاركان او وهو  
 جالس بينهما وكذا اجلوسه حال الاذان وحصلت الحجة اي سوا نواحيها ام لا  
 خصوصها بدون نية مالم ينقضي اذ انقضا لم تخرج الصلاة ولم تنقذ كما صرح  
 به سم علي المختن فليست محتاج لجواب والجواب ان الجالس سوا وجهه لا  
 لا تقوته التحية الا ان طال الفصل ويجب ايضا تخفيف الصلاة الا ان زاد  
 على الواجب مما بطلت الصلاة لا عراضه اعذر الخطيب واما هو فله سجدة  
 التلاوة اذا قرأ ايها بخلاف في الحاضر كما تقدم وقال في الاولي اسقاط هذه  
 الكلمة هـ اقتصر على الواجبات قال م ر في شمس عقب ذلك وفيه نظر والفرق  
 بينه وبين ما استدله واضح وقد قال وجهه ان المراد به ترك التطوير عرفا  
 هـ يعرفه تتمة اي في تلك مسائلا ما يجعل به ادراك الجمعة وما لا تدرك  
 به وهو ان الاستحلاف وندسه وما يجوز للمخوم وما يمنع من ذلك  
 ركعة اي ولو بادراك ركوع قل وفي شمس ر وادراك الركعة بان يدرك مع الامام  
 ركوعه وسجديتها ولو لم ينفقه كافي مسألة الرحمة الآتية او سلامه  
 اي الامام وبين ان يجهر فيها ويلفظها ويقال لنا منفرد يصلي بعد الزوال  
 الصلاة المفروضة يجهر فيها وينوي اي المدرك للامام بعد ركوع الثانية  
 وجوبه خالف في الانوار فقال ينوي الجمعة جوازا قال شيخ الاسلام والوجوب

فتوى  
 الداعية  
 وسلم  
 ح

سني



هو المعتمد وجمع الشهاب من بين القولين فكل الجواز على ما اذا كانت مستحبة  
او غير واجبة عليه كالسافر والعبد والمرأة والرجوب على من تلزمه اج واذ  
بطلت اي مجردت او عاف او غوها او غيرها من الصلوات خلفه اي يتخلل  
الا امام او استعمله فمهم او بعضهم او تقدم هو والاختلاف واجب في الركعة  
الا ولي من الجمعة مندوب في غيرها مقتدر به اي ولو لم يحضر الخطبة ولا الركعة  
الا ولي لانه بالاعتقاد صار في حكم حضورها في النجس بالمعنى واذا بطلت  
صلوة امام الجمعة او غيرها خلفه عن قربا كحاصل مسئلة الاختلاف في كايخذ  
من متى المنع وشرا انه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقا يعني سواء الخليفة مقتديا  
بالامام قبل بطلان صلاته ام لا خلفه عن قرب اي قبل ان يتبين ان ام لا كنهم  
يحتاجون لتجديد نيته الا قنرا في هذه وفيما لو كان منفردا قبل الاختلاف وخالف  
نظم صلاته نظم صلاة الامام فان كان منفردا ولم يخالف نظم صلاته صلاة الامام  
فله يحتاجون لتجديد نيته اقتدا اما في الجمعة فلا بد ان يكون مقتديا به قبل  
الا استخلاف وان لا يطول الفصل بين بطلان صلاة الامام والاستخلاف فان  
كان منفردا قبل ذلك او طال الفصل افسح استخلافه في الجمعة لا يحتاج المقتدين  
فيها الى تجديد النية المودي لان الجمعة بعد اخرب او لغفل الظاهر ان من  
الخليفة مع امكان الجمعة وكل ممنع هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف في قامة  
واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة وفوقها فان ادرك مع الامام ركوع الاول  
تمت له ولهم سواء وقع الاستخلاف في الاعتدال او فيما بعده وكذا ان ادرك  
معه ركوع الثانية وسجدتها بان وقع الاستخلاف في التشهد وهذا مستحب في ذلك  
السلام في خلفته مسبوق اما الموافقة وهو من ادرك اول القيام مع الامام  
فله يقيد ادراكه الجمعة بادراك ركوع الاول فلو استخلف في قيام الاول ادرك  
الجمعة لان القدوة كودامت لادراك الركعة معه فله ينسب اليه نصير بطلان  
فان لم يدرك الخليفة مع الامام قيام الاول ولا ركوعها ولا ركوع الثانية  
وسجدتها تمت لهم لانه فيتمها ظاهرا فاحفظه ان لم يخالف امامه  
في نظم صلاته بان يكون اي الاستخلاف في الاول او الثالثة من الرباعية  
لواقفة كنظم صلاته نظم صلاتهم لا في غيرهما من الثانية والاضحية الابنية  
مجددة لانه يحتاج الى القيام ويحتاجون الى القعود ثم رخصوا الاستخلاف في

فيما

فيما اذا حدث الامام مثله في اول الظهور او ثلثه فخلعه عن قرب فيها من شرع  
في الظهور فانهم فيتمها ظاهرا بشرط ان يكون زائدا على الاربعةين والا فلا  
تصح جمعة ثم مر ويركع المسبوق اي الخليفة المسبوق نظم صلاة الامام  
لا ينظم صلاته هو وجوبا في الواجب ويندب في المندوب فلا يجب عليه  
الجلوس للشهادة الا ول يجب عليه الجلوس للشهادة في الجمعة لانه من تمة صلاة  
الما مومنين فاذا كان مستبوقا كان ادرك الامام في الزنقة الثانية فانه يشهد  
عقبها فاذا شهد اشار اليهم بما يغفرون فراغ صلاة تهم لينووا مفارقة وانظروا  
له ليسلوا معه افضل مع امن خروج الوقت والا حرم الا انتظار لعذر رخصة  
او نسيات في الجمعة او غيرها من اشياء او غير اي بشرط ان لا يتضرر لهما  
لقول عمر رضي الله عنه اذا اشتد الزحام فليسير لخدمك على ظهرك فيه وصورة ان يكون  
الساجد على شلقص والسجود عليه فوهن ثم مر لزومه السجود وان لم ياذن  
له ذلك الغير ولا يضمنه لو تلف ولو قنا على المعتمد خلا فالقول فليستظرا كخ  
اي لا يفارقه ولا يومي به في اول الجمعة لا بشرط الجماعة فيها قال في رومها  
كل ما الجماعة شرط فيها اما اذا كان في الثانية فيسجد متى تمك قبل سلام الامام  
وبعد فان تمكن اي من السجود قبل ركوع امامه اي قبل ركوعه فيه فكسبوق  
اي يركع معه ويحمله عنه الفاتحة او بعضها فترغ من ركوعه اي في الركعة الثانية  
اي قبل السلام بدليل ما بعده فان وجبه قد سلم اي قبل رفع راسه من  
السجود الثاني بخلاف ما اذا رفع راسه منه فسلم الامام بعده فانه يتم الجمعة  
فتأمل فركعة ملققة اي من ركوع الاول والسجود الثانية ثم النهي  
فان سجداي فان لم يركع معه بل سجد على ترتيب صلاة نفسه لا بطلت صلاته  
اي ويلزمه التحريم بالجمعة ان امكنه ما لم يسلم الامام مرصومي والابان  
سجد على ترتيب صلاة نفسه ناسيا لذلك او جاهلا به فلا تبطل فاذا سجد  
ثانيا اي بان فترغ من سجديته فقام وقرا وركع وسجد وسجدته وهو على  
نسيانه او جهله وقوله ولو منفردا اي في الحس لانه لم يتابع الامام في موضع  
ركعة متتابعة حسنة حيث يجرب على غير تبعية الامام غير ان الحسنة في كل  
بالا قنرا الحقيق لعذر راج وعبارة بسخة في بان استمر سجد فقام لنفسه  
في الثانية وقرا وركع وسجد ولو بعد سلام الامام كما اشار اليه بقوله ولو منفردا



فان كل اية هذا السجود **فصل** في صلاة العيدين من العود  
فاصله عود قلبت الواو بالواو فوقعها ساكنة بعد كسرة وانما جمع بالياء الا شروع  
في سؤال اجاب عنه بحواين فتأمل اما هو اي الحاج وكونه بمعنى ليس بقيد حتى  
لو نزلوا مكة لم تكن لهم الجماعة ايهم فان صلوا جماعة كان خله في السنة وكل من  
التخفيف عليهم لاستفادهم بلعالم التحلل والتوجه الي مكة عن اقامة الجماعة والخطبة  
لا ترتفع الا فان فعلها قبل الارتفاع كان خله في الا ولي لا يقال انها مكرهه  
لانها ذات سبب مقادير او متقدم عليها من سببها يقبها ومطلبة حشا  
كغيرها من تكبير الصلوات الظن ان قوله كغيرها راجع لقوله ندبا وهو اولي من  
رجوعه الى قوله ويرفع يديه لانه لا يرفع يديه في جميع التكبيرات بل في بعضها  
ومن رجوعه الى قوله ويجهر لانه لا يجهر في التكبيرات الا عند الحاجة اليه وبيان  
ثم م ر كغيرها من معظم تكبيرات الصلوات فيصيح رجوعه للرفع بخلاف التكبير  
مطلقا اي سواء قضاه يوم العيد او يوم مرصومي لم يتعاركها اي  
لتلبسه بغيره فان عاد لم تبطل صلاته بخلاف ما لو تذكرها في رجوعه او بعده  
وعاد للقيام ليكبر وهو عامد عالم فان صلاته تبطل ثم م ر لا يكون مستقيا  
بل قارنا وصحة قراءة الجنب اذا اصابه عليه لانه لا بد لصحة الخطبة من قصره  
القراءة لكون الجنازة صارفة ومعنى قصدها صرم عليه واذا لم يقصدها لم تصح الخطبة  
فتأمل الا الثلاثة الباقية وهي التي في يوم التروية والتي في يوم العيد والتي  
في يوم النفر من منى وهذه الثلاثة مشروكة الا ان قاله الشيخ عبد الرحمن  
ولا افراد اي بان لا يفصل بينها وان يفر كل تكبير بنفس لانه يوم زينة  
مقتضا انه يطلب حتى من الحايض والنفسا كما في غير الاحرام وهو كذلك  
ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالفروب وتكبير اي وسن تكبير  
ويرجع في اخر قصير افا د بذلك سنتين كون الرجوع في اخر وكونه قصيرا  
قال م ر ويرجع في طريق اخر غير الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب اطولها  
وهذا يرفع قول قل لو سكت عن قصير كان اولي ثم رابت حجر في الفتاوى  
ذكر ان اصل السنة يحصل بالذهاب في قصير والرجوع في طويل وكما لها يحصل  
بالعكس فليحفظ بجمعة اي كما يطلب ذلك في الجمعة واستثنى الراغب منه  
اي من رفع الصوت ونحوهم كالزوجه والنساء ما حضرنه من ذكر فلا يكره لها

رفع

رفع الصوت لكن ينبغي ان يكون دون رفع الرجل وكذا يقال في كل ما جاز لها رفع  
الصوت فيه كالنلبية وقراءة القرآن ونحو ذلك الران يدخر الامام في الصلاة  
ومنه يعلم انه لا ين التكبير عقب صلاة الفطر فاجرت به العادة من التكبير  
للخطيب عند صعوده للمنبر فهو قلة في السنة واعلم ان ظم كل منهم ان التكبير  
في حق من يريد الجماعة يستدعيه الاحرام الامام وان تاخر احرامه الى الزوال والي  
ما بعد وفي حق المنفرد الاحرام كذلك اما من حق من لم يصل اصله فالي الزوال  
فاحفظ ذلك اذ الكلام مباح اليه اي الى دخول الامام في الصلاة من بعد  
صلوة صبح اذ الذي يغادر دخول وقت التكبير بحجر الفجوات لم تفعل الصبح حتى لو  
صلى فائتة او غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى الفروب اخر ايام التشريق  
حتى لو قصر فائتة قبيل الفروب كبر وقصرهم بالعصر جري على الغالب هو  
شوربك واما الحاج فخرج المعتمر والظن انه كغيره الا في زمن اشتغاله بأعمالها  
قل من طر يوع الخرابي من تحلل ذلك الوقت فان تقدم التحلل عليه او تأخر  
عنه اعتبر التحلل مطلقا لا بشعار من لم يتحلل النلبية قل لانها اضر صلاته  
بمعنى المعتمد انه يستمر الى غروب الشمس زي م ر عومي تنبيه لا يفوت  
التكبير المطلوب عقب الصلوات بطول الفصل خله فالنيلقيني المحبوبة  
اي المسنونة كما في المحرر ا ج بعد التكبير الثالثة اي وبعد ما بعد ما من  
لا اله الا الله الا ه سلطان ونصر عبده وامامة ولعز جند فغير واردة  
فلم تقلب واحا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فله بعد استحبابها لقوله  
تعالى ورفعا للذكر مع تفسيره بله اذكر الا وتذكر ميم كما قاله شيخ وال  
فتصلي قضاء اي بان كانت بعد الزوال او قبله بدوت الزمن المذكور ثم المناسج  
بانها مشروعة اي مسنونة وهذا هو المعتمد **فصل** في صلاة  
السجود فصلوا حتى ينكشفوا عبارة م ر وغيره فصلوا او ادعوا زيادة واحوا  
ا ج كذا اي متغير البتة بقطع المخرج والنصب على المفعولية المطلقة  
اي داما وانما القمر يحول بيننا وبينها وابطله ابن العربي بانهم زعموا ان  
الشمس اصفى في القمر فكيف يجب الا صفرا لا كبرا اذ اقبله قسطه في في سنة  
الخارج وقد عاب بان التعطية بالنسبة الى ما ذكره تحت منها لا الى طهرها  
لا استحالة او ان كان ذلك لما ورد انها قدر الدنيا له ثمانية مخرج وان القمر قدر الدنيا

وبينها



ستون مرة شرب لم تقض اي مطلب قضا وها لم يصح فان قلت لم تقض  
 صلاة الاستسقاء بالمطراحيب بان الحاجة للسقيا اشد لا يطلع الفجر اي ولا  
 بغروب القمر خاسفا لا واستتر بغيام وانما لم تقض بغروب خاسفا لان الليل محل سلطان  
 في الجملة بعد الفاتحة وسوا بقها من افتتاح وقود الا صرح بانها لا تكبر فيها  
 كالعيد والاستسقاء واما خطباتها فبما ينقول كبر لا يكبر فيها الا تقسم  
 لا يبعد من الاستسقاء فيها كالا استسقاء انه بطولها اي السجرات نحو الركوع  
 معتمد ان يكون هناك وقت معتد وان كان المقبر عليه ضعيفا كما مر والفرق  
 ان عدد الركعات الكسوف لم يختلف وانما اختلفت الكيفية واما الوتر فعدد  
 ركعاته مختلفة فلا يدرك شيئا منها اي من الركعة التي فات منها ما فات  
 محله اذا اراد صلاة تكبر كوعين اما اذا اراد صلاة كسنة الظهور وادرك الركوع  
 الثاني من الركعة الثانية فانه يدرك الركعة كما تقدم في صلاة الجماعة متوضعا  
 للكسوف اي فيما بين اركان الخطبة قل او لحقة بها اي اذا كانت بعد النجس  
 ولو اجتمع عليه صلوات فاكثرا كما حصل انه ان اجتمع فرض جمعة او غيرها  
 مع كسوف فانضاف وقت الفرض فقط قدمه او فوت الكسوف فقط قدمه  
 او فوتها قدم الفرض لانه اتم واذا اجتمع ظهر وكسوف وخاف فوت الكسوف  
 صلاة اوله ثم صلى الظهر ثم خطب للكسوف لان الخطبة لا تغتفر بالاجل  
 ولو كان وقت الظهر متسعا كما ذكره المرحوم ليلة يكون غافلا في هذا  
 الوقت رباها اي رحمة وقوله ربحا اي عذابا ولا يصح ان يقصر عنها  
 بالخطبة بل يجب فصد الجماعة بالاركان ولا يكفى الا طلاق لوجود الصارف قل  
 والريح الشديدة وانما ان الرياح ان مع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدبور  
 من ورائها والشمال من جهة شمالها والجنوب وهي من جهة يمينها وكل منها  
 طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال  
 باردة يابسة فاذا اردت ذلك فاسند ظرك لباب الكعبة فان الشمال عن  
 شمالك الا ولا ينافي هذا ما ورد في حديث انها سبعة لان ما زيد على  
 الاربعة يرجع اليها وقد نظمها بعضهم فقال  
 صبا ودبور والجنوب وشمال هي الاربعة التي تهب لكعبة  
 فمن وجهها زح البها وهي حارة يابسة عكس الدبور حارة رطبة

ليمن

ليمن جنوب حارة وهي رطبة • شمال بعكس للجنوب وتمت  
**فصل** في صلاة الاستسقاء وهي طلب السقيا فالسبب والسبب  
 فيه الطلب والسقيا هي عطا الماء ويستأنس بالتم بقر ويستدل لان هذا  
 شرع موسي عليه السلام وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقره  
 والذي من خضايقنا كونها بهذه الكيفية المخصوصة فلا ينافي ما ذكره من  
 ان العبد والكنسوفين والا يستسقاء من الخصوصيات وشيخ ذلك الخطبة  
 العبدية وشيخ ما ذكره اي قوله كما جته فانه يشهد حاجة المستسقي وغيره  
 فيسأل فيهم ايتم كبر تلك الطائفة المحتاجة من اهل بدعة وصلوا  
 اي بنية صلاة الاستسقاء والتخرج من المظالم فان تلف ما غصبه وافلس  
 وجب الكسب له وان اغتصب انسانا وعلم به الغتصاب فله بد من استئذنه  
 وان لم يعلم كفى الندم والاعتراف ببل لا يجوز اعله كما قاله ابن المبارك  
 لئلا يؤذيه مرتين وينبغي ان يزداد على الشروط المذكورة شرطا ان لا تطلع  
 الشمس من مغربها وعدم وصوله الفرجة او حاله يقطع بموته فيها فان  
 انتهى اليه ذلك لم تصح توبته من اوب ويصوم موم نذبا عند الشيخ م ر  
 ووجوبه عند غيره ولا يجوز فيها الفطر لمسا فرسفر قصر لانه لا يقين ويجوز  
 فطرها للمريض ويكفي صومها عن نذر او قضا او نفل ولو رجع الامام لم يسقط  
 الوجوب قل والقياس طرده في جميع احوال تيممه وشموله اي الا يجاب الجميع  
 لا وهذا هو المعتمد تجب طاعة الامام لا حاصلة انه اذا امر بواجب تأكد  
 وجوبه وان امر بعندوب وجب وان امر بمباح فان كان فيه مصلحة عامة  
 كترك شرب الدخات وجب بخلاف ما اذا امر بمحرم او مكروه او مباح لا مصلحة  
 فيه عامة واقتار الا ذرعي عدم وجوب الصوم ضعيف وما ذكره  
 الفري من انه يجب الصوم دون العتق والمدة واستظهاره ثم ضعيف  
 ايض والمعتد وجوب جميع ذلك شاملا لذلك اي لوجوب المدة  
 والعتق واذا لم يكن في البلد امام ولا نايبه فيعتبر ذو الشوكة المطاع فيها  
 في الجوب بالادلة العقلية وهذا هو الظاهر وجب عليه تبيت النية  
 معتد واذا لم يبيت النية ونوى بها راضح صومه ووقع نفل وقام مقام  
 الواجب لكنه ياتم بترك التبيت وظم وان كان الامام حنفيا يري الاكتفا



بالنية ولونها واعتبارا بعقيدة الفاعل فليتامر ميا ما حال من الضمير  
في ثم يخرج بهم وياوه مخففة او مسددة لا فاعلا خروجا فاعلة مكشوفة  
الروى لم يخرج علي الا وجه لما فيه من اظهار التواضع زي لكن استبعده  
م ر في ش فاعلة الكراهة فاعلة قال شيخنا الشيخ حسن البدر رحمه الله  
تعالى وسبعة لا يرد الله دعوتهم مظلوم والذو حرم وذو مرض ودعوة  
لا بالضيف ثم بني لامته ثم ذو وج بذاك فمضى اه وخروجت الصيات  
وهل مؤنة اخراجهم من مالهم او من مال الولي والذي يقع انهم ان كانوا  
يستحقون لا نفسهم فالمؤنة في مالهم لانهم محتاجون وان كانوا يستحقون  
لغيرهم فمؤنة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم اسم وهل ترزقون اخراج  
استفهام بمعنى النفي اي ما ترزقون وتنفرون الا بضعفكم ومنه هل جزا  
الاحسان الا ان صلات اي ما جزا كذا كولا شباب خضع في ثم راسخا  
هذه والاقتصار على اكل الثلث بعدها فيمكن ان يكون رواية ويمكن ان  
يقال ان لفظ العباد في النظم شامل للشباب والشيخ فحصلت المطابقة  
قلت مما يؤيد راسخا في النظم فليتامر اه ولا يمنع اي الامام اهل  
الذمة ولا اهل العهد كخزرجي وهل يخرجون في يومنا او في يوم اخر وهدم  
اعتمد على الاول وم ر في ش الثاني انظر اه والخزرج من المظالم هو  
وهو قوله ومصلحة الا عدا عطفها على التوبة من عطف لخاص على العام  
فوق ذلك واما اذا كان العجمان لله تعالى بان كان له مردني فانه  
لا يحرم وان زاد على الثلاث قال الشاعر  
يا هاجرا فوق الثلاث بلا سبب خالفت قول نبينا ازرى العرب  
كبحر الفتي فوق الثلاث محرم مالم يكن فيه لمولا ناسب  
ويكن اخراجهم اي امرهم بالخروج لانهم فيهم اي الصيات اقل اي  
ذوقهم صورة لان الصغير ذنب له والمحقق انهم في الجنة اي  
استقله لا على الراجح لا خدما كما في خبر الثلاثة الذين اولوا في النار اهدم  
الذي راود المرأة في الفلا فلما قالت له انت الله انصرف عنها واعطاها بلك  
مقابل الثاني بار والديه الذي كان يرعى الفتم ويبقى حليها لها ووقف  
به ليلة الي الصباح لما راها نايما والمواجر الذي رعى للاجير اجرته  
دين

حين غضب عليها فلما انطبق عليهم الفار صاروا يقولون اللهم ان كنت فعلت  
ذلك استغفر لوجهك الكريم فافزع عنا الوان فزع الله عنهم فلو فرض القطع  
بالحاجة لخشيت ان لا يبريد لك معصوم ولصاح الناس للسقيا وجب عليه  
ان يفي طريقا في دفع ضررهم بان استقوا ولم يسفوا ولم يوجد غير واستدت  
به عاقبتهم ويصلي بهم ركعتين كصلاة العبد ليس بقيد فحوز الزيادة عليها  
والمثبه لا يعطي حكم التوبة من كل وجه ومثله في ثم ر و اذا شهد بعد  
ركعتين فانه يسر بعدهما كما لنظر المطلق في وقول قال ولا يجوز الزيادة عليها  
الا ضعيف فاحذر ووقوفه اي ومن وقوفه الخ اي آتيا بالذكر المكشوف  
قياسا لانها اي لان الحديث الوارد بذلك ضعيف ولا توقيت بوقت عيد  
استدراك علي قول المصنف كصلاة العبدين وتجزئ الخطبتان قبلها ولا يجزئ  
الا قنار علي فطبة واحدة علي احتد ويبدل الكوسيدل اي ما يتعلق  
بالفطرة والا تخية بما يتعلق بالا استقاه عند استقبال القبلة اي بعد  
الا استقبال كما في الوسيط وقال الماوردي يحول قبله وقيل بخبره اي باب  
خمسة الخمسة كسا سون معلم الطرفين ويكون من قرا وصفون فان لم  
يكن معلما فليس بخمسة م مصباح اما المدور والثلث فليس فيه قال قال  
المناصب فليس فيها فتأمل وهو ظم ويفعل الناس اي المذكور فقططله  
من التحويل والتكيس فحمله نصب صوابه فهو منصوب لانه معرب  
والكام بالمد كذا فاعلم ما يصدق عليه امام احمد وثمانون كنه وكم على سبعة  
وعشرين واكم ككتاب على سبع وكم على ثلاثة لانه اقل افراد كل جم على ثلاثة  
اسم الحفرة والمراد هنا الا عم قول وهما في موضع نصب على الظرفية  
او المفعول هذا ظم في حوالينا فانه مثنى منصوب بالياء على الظرفية او المفعول  
به واما علينا فهو في موضع المفعول به لا غير فليتامر وفي ضم الرحمان  
حوالينا جمع على صيغة المثنى منصوب بالياء على الظرفية مفردة حول وحول  
الشي ما يمكن تحوله اليه ولا يصح لذللك اي لتغيرهم بكنة المطر  
اي لا يصح جماعه بل فرادي كما في ثم ر قياسا على ذب ذلك للصواعف  
والزلازل والخسف من المراعاة وهي الخسف وروي بالموصلة  
اي المكسورة مع ضم اليم في هذه والتي بعدها قل اذا سال من فوق



الى اسفل فضته ان السج هو السائل من علو الى سفلى فتفسيره بشديد الوقع  
على الارض لعله تفسير باللازم مطبقا بضم الميم واسكان الطاء وكسر الهمزة  
الموحدة اللام لغيره اللام منادى حذف منه حرف النون ميبا على هم الها  
او هم مقدر على الميم فولات في محل نصب والميم المشددة عوضا عن حرف الكسرة  
والهلا وحذف الهمزة على العباد من عطف الجوز على كمال ولعله اعتراض من  
خواهل السما فقامل اي نزل لهنها قبل التاج والمراد بالرفع التذكير  
والمراد انكار كونه مطلقا اي المظلة تفسير السما اي المطر وتبدل له قول  
الشاعر اذا نزل السما بارض قوم رعيناه ولو كانوا غضايا  
والمعنى ارسل علينا كثيرا اي مطرا كثيرا لا اول مطر السنة الاول ليس بقيد  
بل كونه الاكد لا يشترط فيها النية مثله في شمس فهو المعتبر هو الكلمة  
في كشف البدن اي ولا يحتاج الى نية واطلاق ذلك على الرعد مجاز متوايه  
كما في شمس واطلاق الرعد على ذلك مجاز اي على الصوت المذكور وكونه مطرا  
بنوة كذا بخلافه في مطرا في نوذ كذا فلا يكره لعدم ايها ما ذكر الترخ من روع  
انه اي رحمة اي في الجنة او المراد جنس الترخ فلا يلزم ان الذي ياتي بالعباد  
من رحمة **فصل** في كيفية صلاة الخوف اي صلاة الخائف او حالة  
الخوف او في الخوف فهو مفرد بمعنى اسم الفاعل او من الصلوة للظرف وهي  
من خصائص هذه الامة وتاخيرها لقلتها بالنسبة الى ما قبلها والا فانه نسب  
تقديمها لانها تجزى في الغرض والنفل غير المطلق والاداء والقضاء عنده  
اي عند الخوف ما لا يحتمل فيها اي في الصلوة عند غير اي غير الخوف  
وهو الا من ذكر الشافعي رايها اي اختصاصه بالشافعي رضي الله عنه  
دوب غير من الامة واختار رايها اي لقلة افعالها فهو قابل بحسبها  
لحجة الاحاديث بها وقد قال رضي الله عنه اذ اجمع لكديت فهو مذموم  
واضربوا بقول عرض الحايطة وما ذكره الحافظ في الفقه في السبوطي من  
ان السنة عشر ترجع لهذه الاربعة بخلاف معتدم روجر وبعضها في القرن  
الاول اسقاط هذا المخالفته لما قبله قل وثم اي هناك سائر مع روية  
العدو وهو اي العدو قليل وفي المسلمين كسرة والمراد ان تكون الملوكة مثلكم  
في العدو بان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثله فاذا اصابى بلابية وهي مائة

يبقى

يبقى مائة في مقابلة مائتين العدو وهذه اقل درجات الكثرة المشار اليه  
في شمس ر فيفرقهم ولو في اول الوقت وان رجي زوال الخوف وقوله الا مام  
ليس بقيد وكذا قوله فرقتين بعد ان يخازيهم اي يذهب بهم ويتواري الي  
حيث اي مكان منعطف لا يبلغهم اي الهمام وفرقتهم فيه سهام العدو جوارا  
وعند ركوعها جوياء ليل يحضر السبق بركنيت فليين والكامل ان نية المفارقة  
لا بد منها لكن حكمها يختلف باختلاف الحال الثلاثة كما عرف غلطان  
بالعين البعجة والى المهلة المعنوية لان الصلابة الموهبة هو الارجح  
لوروده في السير في تلك الغزوة قال ومن ثم قدمه الله لترفع صلاتهم  
فيها اي لان بعضها جماعة وبعضها فرادي وبعضها فيه الاقدار الحقيقية  
وبعضها فيه الاقدار الحقيقية وقيل لانهم رفعوا فيها رايانهم افضل من  
تمسكه كما يشر اشار بقوله كما يشر الى ان افضل التفضل اعني قوله افضل ليرى على  
بابه اذ صور في العكس مكرهه كما في الحققة ومن ثم لم يصح صلاة الجميع  
اي الفرق الاربعة وينظر الفرق الثلاثة غير الاولى في القيام ويندب له  
ولهم غير الفرق الاولى ولي سجود السهو لثلاثة اوارد بالانظار في غير  
محله لان الهمام متى خالف الوارد نذب له سجود السهو وتطرق لثلاثة  
الى الماسومين وسهو كل فرقة الخاصة ان سهوا الماسوم حال  
اقتدائه ولو حكما محمول عنه وان سهوا الهمام يلحق من حضره او تضرع عنه  
لان من فارق قبله وفيه كثرة قال شيخنا وهذه الشروط الثلاثة  
لصحة جواز فله يصح مع فقد شرط منها ولا يتوقف على صنف الوقت  
قل وانظر لم يقل وخيف هجومه كما ذكره في ذات الرقاع ويطن غل حمره  
ولحقوه اي في القيام او الركوع لان حكمهم كالسبوق وشهد الهمام  
بالصغرى اي يكون شهيرة حال اقتدائها اذ لم تكن افعالهم في التحول بان  
لا ياتي كل ثلاثة حركات متواليه فان قلت الحركات المتواليه مفتقرة  
في القتال فلم لم يفتقر ذلك هنا قلت هذا ليس بسبب القتال ولا ضرورة  
اليه لان مكان كل منهما من الحراسة في محله بخلاف ذلك فقامل بعسفات  
وكان صلى الله عليه وسلم في الف وارب مائة وخالد بن الوليد في مائتين من  
المشركين بعيدا منه في صحرا واسعة متواري ثم اسلم خالدا بعد ذلك

لا يهم

يبقى



رضي الله عنه لان الركعة تمكنه المشاهدة وفي نسخة تمكنه اي الحراسة  
بالمشاهدة لو ولو لا علم لعدم تمكنهم من أحد الانواع السابقة فلما  
يامنوت حال توليتهم ولا حال انفسهم ايهم لو ولو لا كونه كافيا ذات  
الرقاع وانفسهم كما في عسفات اربقارب التصاق اي التصاق  
الهم كيف امكنه والمعتد انه ما دام يرجو الامن له بفعلها فان رجاءه  
ولو بقدر ركعة في الوقت وجب التأخير قل فاذا انقطع رجاءه فعملها  
سواء كان في اول الوقت او اضع قياسا على فاقده الطهورين واما باقي الانواع  
فالتم فيها عدم اشتراط ذلك زبي بسبب العدو وخرج ما اذا انخرق كراح  
الدابة ففيه التفصيل الا ان فلو انخرق عنها اي عن الجهة التي امكنه التوجه  
اليها وان لم تكن قبلة وطال الزمن بطلت اذا ما اذا قصر منه عرف  
فلا بطلت ويسمى القياسا على ما تقدم في انحراف الدابة في السفر  
في السفر وتقدموا على الامام اي في جهته ومعلوم انه لا بد من العلم  
بانتقالات الامام افضل من انفرادهم اي الا اذا كان الا انفراد هو الحكم  
فهو افضل زبي اذا دبر ما لا يقين عنه الدم ليس بقيد بل المراد  
التحس وخرج به ما اذا لم يتحس فتارة ينحرف اذا كان لا يوزي غير ولا يظهر  
بتركه حظر وتارة يكره اذا اذى بل قال الاسوي وغيره اذا غلب على ظنه  
ذلك حرم وتارة يجب اذا ظهر بتركه حظر وتارة يحرم كما مر عن الاسوي  
فان ظنه عن ذلك كله كان حله مباحا وله عاصرا او سافرا صلاة شدة  
الخوف وكما يجوز صلاة شدة الخوف تجوز صلاة الخوف من باب اولي فيصلي  
بطايفة ويستعمل الاخرى في رد السيل ونحو عند خوف خروج الوقت  
او في اوله حيث لم يدرج الا من كفا قد الطهورين مباح فقال من اضافته  
الصفة للموصوف اي فقال مباح اي جاز فيشمل المندوب والواجب والمباح  
فالمراد بالمباح غير الحرام كقتال عادل لباغ بخلافه اذا كانا بابل تاويل  
لقاصد اخذ اي لمن اخذ كخطفه نعله مثله واذا اراد العذر وهو في الصلاة  
استقبل القبلة فورا واتم صلاة نه موضعها قال الشيخ ومن هذا النوع الخروج  
من الارض المفصولة ومنه الخوف من لخب الخس كما قاله الجرجاني قل وهو  
من حريق اي لا شرع على المعتد قل وليس لحرم خذ به من اراد الاصرام  
فليس

في انحراف الدابة في السفر

في انحراف الدابة في السفر

فليس له ذلك بل يحرم عليه الاصرام ان ظن فوات الصلاة به لانه لم يخف  
فوت حاصل اي موجود لان الخ الى الات لم يوجد غل في انقاذ النفس وود النعل  
والغير الناد لانه خوف فوت ما هو موجود وحاصل غل في الحاج فانه يروم  
تفصيل ما ليس بحاصل وهو المعتد هو كذلك كما قاله شيخنا الذي استقله  
المع لعله لعدم اختصاصه بالخوف لله امام نافذة اي معادة ومع ذلك  
لا تجب عليه فيها نسبة الجماعة فهو مستثنى من وجوب بنية الجماعة في المعادة  
و شقوبه واقرب الشيخ عبد الرحمن فمن مندوبه فيه صريح كله انه  
لا تندب في الامن وهو مخالف لما في صلاة الجماعة ان الصلاة خلف المعادة  
من نوعها مندوبة كما قاله شيخنا م ر وقل عند كثير من المسلمين قال شيخ  
الاسلام فالكثرة شرط لسنيتها لا لاحتياجها ولعله في صلاة بطن تخرج خصوصها  
لاحتياجها في الامن دون ما عداها وعبارة قل قوله بحيث تقاوم كل فرقة العدو  
وهذا قبول جواز هذا النوع اي صلاة ذات الرقاع وكذا عسفات وبطن تخرج  
ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخنا ج ان يسمع الخطبة الج  
اي ان يسمع ثمانون فالكثرة يحصل بهم مع كل فرقة اربعون قل ولو حدث  
نقص الاول اصل ان النقص في الفرقة الاولى يضر مطلقا اي سواء كان  
في اولهم او في ثانيهم والنقص في الثانية لا يضر مطلقا اي سواء كان  
في اولهم او في ثانيهم هكذا قرره الشيرازي وعليه هذا فلا يشترط ان  
يسمع الخطبة من الفرقة الثانية اربعون اذ لا معنى لاشتراط سماع الاربعة  
مع جواز نقصهم عن الاربعة ولو عند التحرم على المعتد فكاله يضر النقص  
عن الاربعة في صلاة الفرقة الثانية فلا يضر النقص في سماع الخطبتين ه حط  
ع ش والذي في ش م وانه لا يضر النقص عن الاربعة في الفرقة الثانية  
ولو حاله التحرم خلا في الجوهري مع اقرب اعين م ر على اشتراط سماع الاربعة  
من كل فرقة وان لم يكن له فائدة ومعني في الجمع تعرف ذلك هو او في الثانية  
فك قال م ر حله في ش المراد بالثانية الثانية الفرقة الثانية وهو ظم الى اخر  
كلام الجوهري ولم يرتضه م ر فالصواب عبارة المرحوم اي لا يضر النقص  
فيها ولو مع التحرم للفرقة الثانية على الوجه الذي اعتمد قل وهو ظم منهم  
سما سبق في اول الجملة حيث قال شرطها جماعة لا في الثانية فاحفظ ذلك



فان كلام المؤلف يوهم ان المراد الركعة الثانية من ركعتي الفقرة الاولى مع  
ان هذا ليس صوابا وعبارة المرحوم في قوله في الركعة الاولى اي من صلاة الامام  
وقوله او في الثانية اي من صلاة الامام انهم فلا تبطل سواء حدث النقص  
في الثانية الثانية او في الاولى كما ذكره المؤلف اعني في صلاة جهرية  
اي صلاة الصبح فتجوز الفقرة الاولى في ثابتهم لا تفردهم دون الفقرة  
الثانية لا فقد اجمع حكماء هذه العلم **فصل** فيما يجوز لبسه للمحاربة  
وغیر وما لا يجوز وبما هذا اي ما لا يجوز له ان يفرد مضمومة وعبر  
وهو صغيرة على المعتد ليس الحرير ولذا اخذوه من غير لبس ان كان لا جل  
استعماله اما اذا كان لا جل ان يوجع او يعبر من يحمله لبسه فيجوز وهو  
ما يجل من الدودة لا لخرضه قل بان هذا هو الالبس ثم يقابل القز الابرسم  
واما الحرير فغيره وهو الالبس بسلام المثلث وهو كمل اللون اي غير  
صاف سائر انواع الاستعمال وليس منها الميسر عليه فلا يحرم لانه لفارقه  
له حاله لا بعد استعماله عرفا ثم روي عنه عبرة بما في حقه قل مما يخالفه  
وتدري اي تدعي به فيهم التخلي بلحاف وجهه حرير مالم يخط عليه  
عليه غير ويصير الحرير حراما اما مجرد وضع غير عليه بلا خياطة قل  
يكفي لان هذا لا يمنع الاستعمال عرفا بخلاف فرش الحابل والجلوس فوقه  
فانه يكفي بلا خياطة لانه لا يورث في عرف المستعمل الحرير كانه ثم روي  
الحاق القاورق فاذ كانت بلانته وظهر ربه كل منها حرير قل بد من  
خياطة غشا بغير بطانته وظهر ربه اما لو كان احداهما حريرا فقط فالعبرة  
به في الخياطة عليه مع شئ وجلوس عليه بلا حابل قال ثم فان فرش  
رجل او شئ عليه غير ولو ففيفا ولو مهلهل النجم وجلوس فوقه جاز كما  
يجوز جلوسه على مخدة مشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها حابل عيك  
له تله في شئ من بدن المصلين وثيابه وسوا اتخذ من حرير قصدا وبسط  
عليه شئ وجلوس عليه او اتفق له في دعوى ونحوها فبسط شئ وجلوس عليه  
فلا فالمن صور لكل ما اذا اتفق له في دعوى ونحوها ويجري التفصيل المذكور  
فيما اذا اتخذ له حصيرا من حرير فيجلوس الجلوس فوقها بالحابل ويجوز بدونه  
على المعتد وبقي ما لو بسط على حبل جلوسه شئ وبقي الحصر فلم هل يحرم

نظر

نظرا لعدم سترها كلها اولا يحرم كالوصل على حبل طاهر من حصر واسع  
وباقه خمس فيه نظرا واستقر في شئ الثاني واما ما سواه اي ما سوا  
البس من بقية الاستعمالات اما في حال الضرورة هذا ممتز قوله في حال  
الاختيار فخرج به ما اذا اضطر واقتبح اليه او مضرب ضررا يبيع الشئ  
لنجاة فيه لفنان الاولي ضم الغاوة كجم والمد والثانية فتح الغاوة وسكون  
لجزم اي بغتتها اي مجيها بلا استعداد لها ولا ميعاد ولم يجد غير يقدم  
مقامه اي في الجهاد بان كان قبا ضيق الكمين يصلح للقتال ولم يجد غير  
كذلك لعبد الرحمن وللزبير ابن العوام لذلك اي الحكمة والقدرة اي  
استعمالها هو جواب عما يقال حرام مفرد ولا يخبر به عن المثلث الذي هو  
لهذين وهنا الجواب اخر وهو ان حرام مصدر وجواب ثالث وهو ان  
المعنى حرام كل منها دفعا لتوهم ان الحرام مجموعهما واحترز بالاختتم  
الحق واحترز بالذهب عن التختم بالفضة فيجوز للرجل ان يخط عليه  
عادة امثاله قدرا ومجمله وصنعة ولا يفرق نقش سره عليه ليجتم به ولا  
يجوز اتخاذه منهن لال للرجل ولا للمرأة فيجوز من مطلقا ويجوز  
تخليته المصحف بالفضة للرجل وبالذهب والفضة للمرأة على من حرره عليه  
وهو الرجل والمختل البائع الفاقل مالم يكن الالبس غالبا او فاما كانت  
الالبس غالبا او شئ هذا لا كثر حريرا ولا حرم في هاتين الصورتين خلافا  
لجزم في الثانية بخلاف ما اكثر من غير والمستوي منها فيجل في هاتين  
فالمسئلة رابعة ما طرز وهو ما ركب بالابرقة من الحرير الخالص كالشريط  
وقوله او رقع اي جعل رقا كالقطع القليفة التي يجعلها القواصة على  
شورتهم اما المستقل بالابرقة على المنسج فحكمه كما المنسوج قد راربع  
اما بع اي مفهومه عرضا وان زاد قوله يعني ان قوله قد راربع اما بع  
ضبط للعرض واما الطول فله ضابط له بشرط ان لا يزيد وزنها اعني  
الطراز والرقع على وزن الثوب فلا يحل ان الابرقة يكون كالمرف قد  
عادة اي عادة امثال الله بس من غير نظر الى زيادة وزنه بدليل الفرق  
الذي ذكره فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزايد وان باعه لمن هو  
عادته بخلاف ما لو اشتراه من عادته ذلك لانه دوام قل صريح



يحل خيط المفتاح والميزان والكوز والمنطقة والقنديل والدة وثكة  
 اللباس وخيط البسمة وفي ثرائها تردد ونقل عن الرسل لها وحل خيط  
 الخياطة والا زرار وخيط المصحف وكسبه لا كسب الدراهم وحل غطاء الكوز كحمله  
 لا غطاء مع للرجل واعلم ان من المحرم ستر الجدران به ومنه ايام الزينة  
 الا لفا عليها بقدر ما يدفع الضرر عنه اي فيحل لا مصاب الدكاكين لانهم مكرهون  
 عليه عند وجود شروط الاكرام ويجرم التنفيع عليها والمرو عليها بغير حاجة  
 قال ايج في فتاويه م ر ان استعمال الذكر المكلف للعصب حرام وزيادة الحرير  
 على البسمة جائز حيث كان منسوبا لخيطها او معدودا منه فانه  
 محرم زينة قد يتصور فيه الحاجة كالرفوف فيكون كالنظير في الاستبراء سم  
 بدهن نجس لا في مسير مطلقا ولا في مخرج ومعار وموقوف ان لو  
 وسد كراشم ان دهن خول الكلب لا يستصح به مطلقا لادهن بالجر  
 عطقا على يد دهن نجس ليس شي متنجس بغير مفعول عنه ولا رطوبة في الفرس  
 فانه لا يجوز لبسه فيه الا الحاجة لانه لا يجوز اذخال النجاسة المسجد لغير  
 حاجة تنزيها له اما الحاجة فيجوز كما في الغسل الذي به نجاسة كجلد  
 ميتة اي فله يحل لبسه لادمن وحل لغيره الا جلد نحو كلب ولا يحل الباسه  
 الا لنحو كلب ووضع بالباس الا فتراش والتدثر في مطلق وترك ذق  
 الثياب اي الا ولي ترك ذلك لما كتبها لانه يذهب قوتها اما لو كان ذلك  
 للبيع فانه من النفس المحرم فيجب اعلام المشتري به **فصل**  
 في الجنائز لفتان وقيل بالفتح اسم الميت في النفس وبالكسر اسم النفس  
 وعليه الميت وقيل بالكسر وعليه القول بانه بالكسر اسم للنفس لوقال  
 اصلي على هذه الجنائز بالكسر صحت ما لم يرد النفس بان اراد الميت او  
 اطلق من جنس اي على سائر التقادير ان الاسترحاض لكل حال فانك  
 لسان حال النفس في اي كل يوم فيقول انظر الي بعقلك انا الميت النطق  
 اناسير المنايا كم سار مثلي بمثلك على جهة فهم من الكفاية اذا علم به جماعة  
 فان لم يعلم الا واحد قد عين عليه وكذا اذا كان عدم علمه عن تقصير بان كان  
 حاراله من اماراته اي الموت خلا فالما توهه عبارة المنهج اوجب  
 عنه بانه محمول عليها اذا صنعت النجاسة ايصال الماء الى البدن كما

في

في شئ المنهج فليبراجع غسل كافر وان كان حراما عليه كالمراة الاجنبية  
 لا تغرق بالرقع عطف على غسل اي لا يكفي غرق او سيل الا بفعلنا الي  
 جنس الادمي ولو غير محرم كجثث او حبس ويكفي غسل الجنين وتفسير الميت  
 نفسه او غير كرامة لا تفسير الملة بكه فلا يكفي بخله في التكفين والدفن  
 لان المقصود منها المواراة بخله في الغسل فان المقصود منه التقيد والعلامة  
 كالغسل والدفن كالكتف او سخييف اي مهلهل النسيج بحيث لا يمنع  
 وصول الماء اليه لان القوي يحبس الماء ثم رما قوله بحيث ان لو كان طم  
 انه يغسل من فوقه وهو خلة في قول المنهج ويدخل الفاسل سلكه  
 في كفه ان كان واسعاً ويفسله من تحته وان كان ضيقا فتق روست  
 الدخاريه وادخل يده في موضع الفتحة فليتا مل بها بارداي  
 ما لم لا تعذب ويرد اي للفاسل ويكن رجوعه اليها اذا فرض ان الماء  
 يوذيه لشدة برده زيب ويكره بها زمزم مراعاة للقول بنجاسة الميت  
 مايله الي ورايه قليلا ليحذر حره ما في باطنه ويضع اي الفاسل  
 يمينه على كتفه اي الميت قفاه اي الميت ويسند ظهره اي الميت بركته  
 اي الفاسل بها لغة اي بتكرار لا بشدة اعتمادا قل كنجس ما فيه  
 اي ما في باطن الميت لان البطن مذكور ككل عضو مفرد كالراس ملفوفة  
 اي وجوبها في غير الزوجين لجواز النظر والشم فيها قل فيجوز في غير  
 الزوجين من ما بين سر الميت وركبته وكذا النظر ويكره فيما زاد ذلك  
 ويلف خرقة او بعد غسل يده بها واشتات او نحو ان تلوثت  
 وتنظف اسنانه باصبعه السبابة من اليد اليسرى وتكون مبلولة بالماء  
 ويعيد ان المتوضي يزيل ما في انفه بيسار وفارق الي حيث يشوك  
 باليمن للمخلاف اي ليخالف الميت الحي وله ان يعتذر ثم لا يتصل باليد  
 بخله فيه هنا ولا يفتح اسنانه ليله يسبق الماء الى جوفه فيسرع فساد  
 ثم ر وقال في غير الشئ نعم لو نجس فيه وكان يلزمه طهره وتوقف  
 على فتح اسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه وانظر لو توقفت  
 ازالة النجاسة على كسر اسنانه وينبغي ان يقال بالشم كما قاله في من مات  
 غير محتوت وعت قلفته نجاسة توقفت ازالتها على قطع القلفة حيث

البدن







او بعد تيممه ان تغذر غسله فان تغذرا معا وجب التكفين دونهما كما اذا تغذر  
 غسل ما تحت القلفة فلا يصلي عليه على المتقدم ر كرم مقالة فيه خبر  
 لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا ومحل كراهة الغالة اذا لم يكن بعض  
 الورثة محجورا عليه او غائبا او الميت مفلسا والعصمة من حصر الورثة ويحرم  
 الحرير والمزعفر في الرجل والنسي ويكره المصفر كونه او بعضه كاطرافه  
 الا ولي من بالذكورة والنفقة في الذكر سائر ما بين سريته ورأسته وفيما بين  
 ما عدا الوجه والكفين لا بالرق والحرية لا تقطع الرق بالموت وضم  
 النوق في مناسكه الثاني معتد وجمع اي ابن المقر فخره الاول اي  
 سائر العورة فمراده الاول في كل ما هو ولا تغذر وجهه باستقاطه اي  
 ما زاد على سائر العورة على الاول اي على القول بان الواجب ستر جميع البدن  
 وكذا على الثاني اي القول بان الواجب ستر جميع البدن فقط مراعاة للمكانة  
 اي القول بان الواجب ستر جميع البدن فمراده بالاول والثاني غير ما اراده  
 بها اوله فكنا افرم لناسب تقليله مراعاة للخلاف وتامل قدر ايت بخط  
 المبداء قوله فخر الاول هذا ابتد كلام وهو راجع الى صدر كلامه في قوله واختلف  
 في قدره هل هو ما ستر العورة او جميع البدن اي مراعاة للخلاف اي  
 القول بان الواجب ستر جميع البدن كفن بها اي بالثلاثة كما مر اي من  
 انها حق للميت ولو اتفقت الورثة ان لا يكون عليه دين مستغرق ولم  
 يحصل من الغرام منع ولا اذن كفن بواحد فان زاد الوارث عليه ضمن الزايد  
 اجيب الورثة هو المعتد فيكفي بواحد كما في ذلك من حق الله تعالى  
 مع حق الميت فغلب حق الله فلا يسقط باستقاطه واحد وحاصله ان الكفن  
 الا الاول ان يقال والحاصل ان سائر العورة محض حق الله تعالى والزيادة  
 عليه الى ستر جميع البدن حق لله والميت والثاني والثالث محض حق للميت  
 بخلاف الوارث فيما اي في التعليين المذكورين لان نفعه وهو الوارث  
 متاخر عن الموت ولانه لا يقع للميت بما اخذه الوارث من المال وزوج وهل  
 يوجب الثاني والثالث من تركتها ان كانت فيه تفصيل وهو الزوج ان  
 كان موسرا بسائر العورة فقط كل واخذ ثلث والثالث من التركة وان كان  
 موسرا بما ستر جميع البدن اقتصر على الواحد ولا يؤخذ من التركة شيئا

منوط

منوط بفتح الحاء اي انواع الطيب على منافزه ومجال السجود وبحال الخداد  
 في القبر تغالوا بل الشرايد مخرج كرامة شري من القرائن على الكفن صيانة  
 له عن صديد الموت كما افيت به ابن الصلاح ومثله كل اسم معظم فاحفظ ذلك فان  
 كثير من يفعلوه ويتقذر نفعه تنبيه اتخاذ الكفن مكروه الا من حل او من  
 اشترى له وللوارث ابداله لانه ينتقل له فليجب عليه تكفينه فيه كما يجوز له شتر  
 ثياب الشهيد الملقط بالدم وكفينه في غيرها وان كان فيها اثر للعبادة  
 الشاهدة له بالشهادة بخلاف القبر فانه يستحب اتخاذها على من يغني  
 قال يحننا البيهقي والمراد بالغني من حق الزوج ان يكون زائدا على كفاية  
 يومه وليسته ولو بما يخصه من التركة ومن حق مياسير المسلمين ان يكون  
 زائدا على سنة والفرق بين الزوج والمياسير انهم في الاول عبروا فيه بالثنا  
 وفي الثاني بالمسارعة بخط الديري في الجملة اي ولو في بعض الصور فيدخل  
 المكاتب اذا مات فعلى سيده تجهيزه لوجوب نفقته عليه قبل الكتابة  
 او بعد انقضاءها ويدخل الولد الكبير فانه بالموت صار عاجزا وتضيغ الكتابة  
 بالموت والثالث الصلوة وشرعت بالمدينة لا بمكة حجر في السنة  
 الاول من الهجرة من خصما يصح هذه الامه في اي هذه التبعة وصلوة  
 الملا بكة على آدم دعاه فلا ترد وتقدم بضم الدال والرفع عطف على  
 شروط كما لمكتوبة اي فانه لا تخترط لها الجماعة اي في الجملة فلا ينافي  
 استراطها في بعضها كالجمعة في الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر تقديرا  
 والمعادة وبالندر لا يخرج بالرفع عطف على ذكر مع وجود الذكر  
 والا وجه ان المراد بوجوده وجوده في محل الصلوة على الميت لا وجوده  
 مطلقا ولا في دون مسافة القصوم ر ويجب تقديمها على الوفاة  
 فان دفن قبلها اتم الدافنوت وصلي على القبر ولا ينشئ من التبرع فوجوب  
 التقديم على الدفن ليس لانه شرط صحة على قبر غيري اما على قبري  
 فلا يفتن ولا تصح ولو ممن كان وقت موته من اهل الوجوب لقوله عليه  
 الصلوة والسلام لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا انبياءهم مسجدا  
 على غايب عن البلد لفظ البلد ليس قبلا والمراد بالغائب من يشق  
 الحضور اليه ولو في طرف البلد الاخر قال ولو دون مسافة القصوم ولو

في القبر تغالوا بل الشرايد مخرج كرامة شري من القرائن على الكفن صيانة له عن صديد الموت كما افيت به ابن الصلاح ومثله كل اسم معظم فاحفظ ذلك فان كثير من يفعلوه ويتقذر نفعه تنبيه اتخاذ الكفن مكروه الا من حل او من اشترى له وللوارث ابداله لانه ينتقل له فليجب عليه تكفينه فيه كما يجوز له شتر ثياب الشهيد الملقط بالدم وكفينه في غيرها وان كان فيها اثر للعبادة الشاهدة له بالشهادة بخلاف القبر فانه يستحب اتخاذها على من يغني قال يحننا البيهقي والمراد بالغني من حق الزوج ان يكون زائدا على كفاية يومه وليسته ولو بما يخصه من التركة ومن حق مياسير المسلمين ان يكون زائدا على سنة والفرق بين الزوج والمياسير انهم في الاول عبروا فيه بالثنا وفي الثاني بالمسارعة بخط الديري في الجملة اي ولو في بعض الصور فيدخل المكاتب اذا مات فعلى سيده تجهيزه لوجوب نفقته عليه قبل الكتابة او بعد انقضاءها ويدخل الولد الكبير فانه بالموت صار عاجزا وتضيغ الكتابة بالموت والثالث الصلوة وشرعت بالمدينة لا بمكة حجر في السنة الاول من الهجرة من خصما يصح هذه الامه في اي هذه التبعة وصلوة الملا بكة على آدم دعاه فلا ترد وتقدم بضم الدال والرفع عطف على شروط كما لمكتوبة اي فانه لا تخترط لها الجماعة اي في الجملة فلا ينافي استراطها في بعضها كالجمعة في الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر تقديرا والمعادة وبالندر لا يخرج بالرفع عطف على ذكر مع وجود الذكر والا وجه ان المراد بوجوده وجوده في محل الصلوة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصوم ر ويجب تقديمها على الوفاة فان دفن قبلها اتم الدافنوت وصلي على القبر ولا ينشئ من التبرع فوجوب التقديم على الدفن ليس لانه شرط صحة على قبر غيري اما على قبري فلا يفتن ولا تصح ولو ممن كان وقت موته من اهل الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا انبياءهم مسجدا على غايب عن البلد لفظ البلد ليس قبلا والمراد بالغائب من يشق الحضور اليه ولو في طرف البلد الاخر قال ولو دون مسافة القصوم ولو







وقال يا محمد مالك قد اتيت بضد ما قد قيل فيك محبلا بحبيب  
الله لفران فيلوجيا نسا فلاي شي مات فيك حبيبي  
فلما قال ذلك احياء الله تعالى وطلع له من العرفانظر الى هولاء الاحباب  
ه تفوير الشيخ عطية المجلوب رحمه الله تعالى غلبت عليه معفو عنه ولا  
يجوز غلبه المعفو عنه ان ادي الى ازالة دم الشهادة على العهد التي مات  
فيها ولو حصر مدالبه لاجل الحرب دون ما لبسه لغيره وجرب وفوق  
وجهه محسوس مما يستخرج منه ان لا يجب ثلثة اثواب اذا كفن  
من ماله ولا دين عليه صار خاها لموكدة لعاملها كما يشير اليه  
اي بان لم تعلم انما صلبه ان له ثلثة احوال والكلام في التنازل قبل  
تمام ستة اشهر كاسيد من مظهر خلقه ولو قبل رجة شهر بلك صلاة  
عليه اي لا تجوز الصلاة عليه في هذه الحالة بانه اي الغيرة فانت  
بلغها فكما كبر وان لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه على ما اعتدوم دخله فالتخ  
السلام حيث قسمه كما بقه الي ثلثة اقسام وتراصفة مصدر  
محذوف اي غسله وترا كما قد رسم او خطي بثلاث اوله للهوام  
جمع هامة بتشد يد الميم والهوام دواب الارض هذا هو المراد هنا والاصل  
انها الدواب ذوات الصروع وفي الحديث اعوذ بكلمات الله التامة من كل  
هامة سامة في كل غسلة اي من غسلة الماء القراح شي التكبير  
فيه للتقليل اي شي قليل من كافور بحيث لا يسلب الطهورية والاصل هذا  
كله اذا كان غير صلب فان كان صلبا فله يضرا صلا له نه مجاور في الفخ  
الهد ويكره تركه فله يقرب طيبا اي يحرم ولكن لا فدية على فعله  
عليه المعتد ومحمد ذلك اذ مات قبل التحلل الاول اما بعد فهو كفير  
فله يقرب طيبا لبقا انزال الصدام بعد الموت وبذلك فارق الحجة لا نقطاع  
التعجب بالموت ه البسوا بوزن العلماء من باب علم بهم وعكسه معناه  
الافتقار قال بعضهم لهين مضارع في ليس ثوب اي فتح وفيها ما مني بكسر  
ه ه ه ه وفي خلط الامور اي بكنس لغيرها فخره بغير عذر  
هذا هو الا فضل اي من حيث الافتقار على ثلثة فله ينال في طلبها  
على جهة الوجوب فليتأمل ويجوز رابع وخامس لكنه خلاف الاول  
قوله

وعامة ان لم يكن محرما فلو اقر الله قوله ان لم يكن محرما الى هناك ان اولي  
ازار وهو الميزر ما يستر العورة كنية غيرها في وقتها والاحتفا  
بنية العزم دون تعرض للكفاية وغير ذلك ويجب قرب النية بتكبير  
الاهرام وظم انه يجب نية الغرضية حتى في الصبي وهو كذلك ويترك سنها  
ويبين المكتوبة بان في صلاته هنا اسقاطا عن المكلفين في الجملة والبراة  
كالصبي كذا يحط به عن قل نفع تمييز مفعول مطلق ثم تنص صلاته  
لان هذا مما يعتبر القصد له جملة ثم تنص على الباقي لم تنص فهي باطلة وكله  
اذا لم يشتر حتى يفرغ اي الامام ثم يصلي كما قلنا زاد عليها لم يتطهر  
اي ما لم يعتقد البطالة بالزيادة والاه بطلت وتقدم انه سجود السهو لا يدخل  
صلاة الجنائز لمرسوق له متابعة فلو تابعه لم يضرب لعدم منه اي الزايد  
وهو افضل سوا كان الامام ساهيا او عاملا نفي للمسبوق موافقة  
الامام في الزايد ومحسب له بقرا الفاتحة ويستعذ ولا يفتتح ولو صلي  
على قبر او غايب ويندب الاسرار بالتقوى وغير من ساير اذكارها الى  
التكبيرات والسلام انها تجزي في غير ذلك وليعتد لكن متى شرع فيها  
تقيمت من الثانية اي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
والثالثة اي مع الدعاء الميت يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم والاول هذا  
من المواضع التي لا يكره فيها افراد الصلاة عن السلام لعدم استحبابه على  
المعتد اتباع النوار ويستثنى ابط من كراهة افراد احد هاتين الاخر السلام  
عليه وقت زيارته فلا يكره افراد السلام عن الصلاة بخصوصه او في عموم  
غيره بقصد ولا بد من كونه بخروج قل او اللهم اغفر له ولو غفر  
مكلف اذ المغفرة لا تستلزم الذنب ه رحمان باطل ان حمل على اخلة  
التكسية الثالثة من الدعاء ولو اذبه فهو باطل لان الصلاة تطهير له  
وان حمل عليها لا يتعين الدعاء للصغير بل يجوز ان يدعى له او لا يدعى  
فليس بباطل فتأمل ويكفي ذلك اي الاتباع في اثبات الحكم فلا يتوقف  
على علمه والحكمة وتقوى اي وسن تقوى اي واسرار به اي بالتقوى  
ويقرأ زاد من المهرج ويدعى اليه او يهازل فلا يكره الا بالتكبيرات والسلام  
اي الامام والمبلغ ان اخرج اليه لغيرها كما في ثم رفقها يسحق بالتكبيرات



والسلام إلى ظلة القبر متعلق بغيره ويذكر اللفظ أي الهمام به لا  
التقدير خير كرم منزل به فهو شاملا له تعالى فلو قال بها واعتقد وانت  
خير امرأة منزل بها كفر والعيان بالله تعالى فانت على لادة الذات  
أي على تانيك اللفظ فقط فلا يضر فلو قال وانت خير منزل بهم بلغظ  
أجمع فلا يضر لأن التقدير وانت خير كلام منزل بهم وكثيرا ما يغلط  
في ذلك ما زلت لتأكيد معنى الكثرة وكثيرا منصوب على ظرف أو المصدر  
أي وقتا كثيرا أي غلطا كثيرا جدا وأصبح أي صار لحسانه مصدر  
مضاف للمفعول أي لحسانك إليه لوقال أي تفكر حسنة في الميزات  
كان أولي وظلم كل منهم أنه يقول ذلك وإن كان الميت نبيا مع أنه تعليل  
الآن يقال إذا أتى به في النبي لا يقصد به التعليل لكن هذا صحيح في أن  
كان محسنا على فان كان ميسرا فالأولى في النبي تركه فليراجع ومحبها  
أي الدنيا ولعل معناه المحبوب منها الجور وقوله فيها حال  
ويجوز رفعه مبتدأ خبر فيها بالملوك ونحوه كالمخلوق فالقياس  
أن يقول فيه وابن أمك أي وكذلك عيسى عليه الصلاة والسلام وإن  
وسلفا عطف عام على خاص لأن السلف مطلق السابق بخل فاللفظ  
فانه السابق المهيمن للمصالح فالأصوب لو قيل كفى أن يقول اللهم اغفر  
له مثله وهذا أولي معتد كسبعية الصغير للسابق جواب عما يقال  
الصغير الذي أبواه كافران كما فتر حرم الصلاة عليه فأجاب بأنه مسلم حكما  
تبع السابيه المسلم في الرابعة أي بعدها فقي بمعنى بعد فامل  
أن يطول الدعا بقدر ما تقدم وحمل الجائز مبتدأ وقوله أفضر من التربع  
خبر وأصل الجمل واجب وإنما الكلام في الكيفية فكونها بين اليهوديت  
أفضل ولا يحملها أي ندبا إلى الرجال أي فيكم للنساء حملها الضعفين  
غالبوا وقد ينكشف منهن إلى لو حملن فإن لم يوجد غيرهن تعين عليهن  
في نفة أو غرات زيد في الأسراع أي وجوبا وكرم لفظ في الجائز  
أي رفع الصوت ولو بقوات أو ذكر أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
قل وهذا باعتبار ما كان في الصدر الأول والأول فالآن لا بأس بالدلالة  
شعار للميت لأن تركه منزل بالميت ولو قيل بوجوبه لم يبعد به بعض  
مشايخنا

مشايخنا بل المستحب التفكير أو القراءة سرا قل وأتباعها أي وكره لتابعها  
أي بلا حافة أما بها بخور لدفع النتن أو قتيلة لروية دفنه ليلة فلا يكره  
كرامة وفي المجمع ينذب البخور عند الميت في وقت موته إلى تمام دفنه  
له بعد فيه أي في الحاق وهذا من كلام الشافعي وتحريم الصلاة الخطأ أصله  
أن الصلاة على الكافر حرام مطلقا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا  
والصلوات على الكافر مطلقا وأما التكفين والدفن فواجبات في الذميمة وغيره  
ويقتضى التردد في النية أي في الكيفية الثانية وهي ما إذا صلى عليها  
ولم يدبر واحد لأنه في الأول جازم بالنية حيث يقول أصلي على المسلم منها  
ولا تسن أعادتها أي ممن صلى عليه أما من لم يصل عليه فتسحب له  
وتقع فرض كفاية وهذا يسمى بالتكثير لو أعيدت وقعت نكاح وتجب  
عليه فيها نية الفرصة وله تفقيد صحة أعادتها بمرة ولا بالجماعة بخلاف  
المكتوبة ما لم يخف تغير بشرط أن يكون حضوره عن قرب فلتأخير  
شروط كذلك أي حاضر أو غايبا فالصور أربعة حتى شرع  
إمامه في آخره بان شرع الإمام في الثالثة والمأموم في الأولى أو شرع  
الإمام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين وتطهرات  
التقدم كالنظر قل إلا بخلافه بتكثير من صف والمعتد لها لا تطر ولو  
سلم الإمام فبتم صلاته بعد صلاته ويقرا الفاتحة أي أن شافعي  
وأن شافعيها لتكثير في آخره ثم عليهما وإن كان إمامه في غيرهما  
بان أدرك الإمام بعد الثانية مثله ثم عليهما ولا يضر رفعها قبل إتمامه  
وأن حولت عن القبلة وأما أصله أن أحرم على جنازة وهي سايرة صحت  
بشروط ثلاثة أن تكون سايرة إلى جهة القبلة حالة التحريم وإن لا يعساكثر  
من التمام ذراع إلى تمام الصلاة وإن لا يكون هناك حالة التحريم ما يذول  
يشترط المحاذة على المعتد أما إذا أحرم عليها وهي قارة شرعت فلا  
يشترط شيء من ذلك كما علم من كلام المصنف ويدفن أي وجوبا في الحد الذي  
أصله الميل ومنه الذين يلحقون في يانف أي يميلون عما جاء من الحق  
تدبر بالرفع نائب فاعل يحفر ويبي الواد يعني أو كما في بعض النسخ  
قل يعني أن الشق تحت لما الأرض الرخوة كما يحترق قولها أن صلبت



الارض ان لم يتغير اي بالنسبة الى الرجال فله حق للنساء والخنثى في الدفن  
 فاستحق النساء بالانثى في اربعة احوال حكمها من محل موتها الى الغسل فلهما  
 منه الي وضعها في القبر وحملها منه لتسليمها لمن في القبر وحمل شدانها  
 بعد وضعها في القبر قول وان لم يكن له حق في الصلاة اي حيث وجد منه  
 غير الجانب والا كان له حق كما مر وترا والواجب ما تضمنه الكفاية  
 بسما الله اي وبالله موصوفين وظم فقط فلا تزد عليه الرحمن الرضيم  
 ويحتمل انه مراد به الآية بتمامها قال العلامة المناوي وهو الاقرب لكمال  
 مناسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام ٥ برماوي والبا متعلقة بخذون نفوس  
 اكرك وعلى متعلق بمت بفتح ت الخطاب ٥ وهو اي لفظ بعث بعضهم  
 الا وقوله الزيادة تكهنت تفسير للتحقيق وفي عبارته تسامح لا يخفى فتمل  
 ان يعنى بخذ على الارض وما احسن قول بعضهم  
 وكيف يلهو بغير اويلد به ٥ من التراب على خديه مجعول  
 وفتح المهملة اي او المعجزة لهما اي للقامة واليسطة خلا فاللغز في  
 كلام الرازي مجعول على ذراع العزم وما قبله مجعول على ذراع اليد فلا مخالفة  
 مرحوس بخولصة اي طاهره ونحو البنية الطين ٥ ثم رومثله  
 الش بقوله حتى لا يترك راجع لقوله ان يسند وجهه ورجله الى جدار  
 القبر وقوله ولا يستلق راجع لقوله وطرس لا وان يسد ايام ويندب  
 ان يسد الا وقضية ندبه جواز اهالة التراب به سد قال م رويه صرح  
 جمع لكن بفتح الحزوت وجوبه كما عليه الاجماع انظر فتح م تلك الالهالة  
 لما فيها من الازلا واذا اهرموا ما دون ذلك تكبه على وجهه فهذا اول  
 ويجري ما ذكر في تسقيف السقف ٥ كلام م وفي ش والقاعدة انه اذا  
 استدرك على ختم كان معتد ما بعد الاستدراك فكلام الش من يدب  
 السد قال م وفي ش وان اهدم القبر خير الولي بين ثلاثة اشيا تركه  
 واصلاحه ونقله منه البغبر ووجهه انه يغفر في الدوام ما لا يغفر  
 في الابد واكف باهدامه انه يار ثوابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام  
 خيك لم يخش عليه نحو سبع او ثمان منه ربح والا وجب اصلاحه قطعا قول  
 بغير بغير الكاف وفتح السين جمع كسرة قطع جمع قطعة وزنا ومعنى ٥

اي ان  
 خذ من ان واللفظ

لم يحتج اليه صفة صدوق الهم اي عند الحاجة اليه مطلقا اي سواء عثره اول  
 فان عثره كره اي كراهة تنزيه كما اعتد مع ش وفي ربحه فله ومجمله في غير  
 حرم مكة كما في الصلاة فانه لا بأس به فضته انه مباح والمعتد نذبه كما قاله  
 شيخنا وتكر الكتاب عليه اي على القبر ولو لقرن بخلاف كتابة القرآن على  
 الكفن فحرام كما مر ومحل كراهة الكتابة على القبر ما لم يحتج اليها والى بان احتج  
 الى كتابة اسمه ونسبه ليعرف فيزار فلا كراهة بشرط ان يقتصر على قدر الحاجة  
 وعدم اي يجب على الحاكم هدمه دون الاحاد او غير ذلك ومنه الامار  
 الاربعة المعروفة بالترسمية قال الرحابي الالحظ بنسبه او الرض عليه فتجوز  
 ونقله اجماعهم واقدم العقوقس وكان كافرا في الكتاب الاول اك  
 التولية او الالحظ فكانت اي عمر واب العاصم عمر بالنسب مفعوله تنزيه  
 الحنة على حذف مضاف اي اهلها ان يرس اذا يرض منه ان المطر لا يكون  
 بزاله من فعلنا لا السنة وهو المعتد عدم رجليه فالحج بابلي طهورا  
 اي طاهرا ومجرب ريشه بالتمجس والنجس ما الورد الا حاصله انه ان فقد  
 بعضه من ريشه يكره كراهة مطلقا بل يستحب وان لم يقصد فان كان بسيرا  
 كان مباهيا وان كان كثيرا كره تنزيها ونحو من الشئ الرطب عمومه  
 شامل لنحو عرو وفلجدر كورق الخس واللفت اجم ولا يجوز للغير اي لغير  
 واصفه اخذ قبل ريشه الا ما واصفه فيجوز له اخذه مطلقا من على القبر  
 اعترض هذا التركيب بان فيه ادخال من غير ريشه وحرف الجرا يدخل على مثله  
 واصيب بان على علم بمعنى فوق على جود قول الشاعر  
 غدت من عليه بعد ما تم ظهورها ٥ تغل عن قبط بنزرا مجمل  
 وهو الا ستغفار اي لا نه وردا ان الملة يكة تستغفر الميت مادام رطب  
 وذكر حجر ان الرطب يسبح اكثر من اليابس عند راسه وكذا عند رجليه  
 قبره اي من الرضاغة فله حجة لقول قل ولعل وصفا بالاضوة من حيث  
 الاسلام او السقفة لما فيها من الرضاة يستفاد منه ان الكراهة مقيدة  
 بامر من ان لا يكون بها سكن وان يبيت وحده لا مع جماعة والا فلا كراهة  
 له تنق العوضة ويكره زيارتها للنساء ان لم تستعمل على محر كفية والافحام  
 قال والشهد اعطى خاص على عام لانهم من جملة الصالحين ومثلهم العلماء

اي ان  
 القائل  
 اي من فوق  
 وقوله  
 اليه  
 عند  
 حرم  
 وقوله



لقبور متعلق بالامر يخرج به زيارتهم المشركين فلا يسلم وزيارتهم مكروهة  
 اسفا اي عزنا من قطران بفتح القاف وكسر الطاء وسكونها وفصح بالذکر  
 لانه ابلغ في اشتعال النار وفعل النفع خلف الجنازة اشد غمما ثم مر  
 بافراط في البكاء المصاحبة اي مع افراط البكاء اي جريان الدموع فهو بالقصر  
 تأمل والحاصل ان النفع الذي هو التبريد والبركة بكا وكذا رفع الصوت  
 بالبكاء جزى وعدم رضا بالقصر مرام ما لم يظلمه والا فلا ضرورة وكذا ان كانت  
 للرفقة على الميت قبائح وان كانت لما فقد من علمه وحسنه وبركته  
 وشيئ منه استحب او لما فاته من حسنه كره اما مجرد الدمع فلا ينفع منه  
 وليس غير ما حث به العادة عطف تفسير او عطف خامس على عام لشمول  
 تغيير الترتيب لستر الشرح مثله ومن ذلك التسلل والبركاف بالقلوب  
 والاصح الا فيه نظر فراجعها وتأمله قل نفس المومن اي الذي  
 قصور في الوفاء في حياته ولم يخلف تركه والا بان لم يقصر او خلف تركه  
 فلا حرج ومحل في غير الا نيت اما هم فلا مطلق عند المكنة اي اليسار  
 او كذا قد اوصى الكذا في النسخ الفحاح باو لضرورة تزيل به خراج الصنيع  
 فلا يكون له ثمن الموت مطلقا قل فهو افضل اي لكان قادرا على الصبر  
 وهادم بالجملة اي قاطع واما هادم بالمهلة فعناه مزبنا اي من اصله  
 ولا يجمع قوائمه في الحديث لانه لم يرد اصله ويعزى اهله لا التعزية  
 لغة التسلية وشرها الا مر بالصبر والحث عليه بوجع الجرح والتخدير من  
 الوزر بالجزع والدعاء للميت بالغفر والمصاب بجبر المصيبة بقرب  
 مكة اذا وقرب مقبرة بها صاحب قيس الا مر بصور في الثلاثة التي  
 ذكرها ويعزى اهله اي يعزى الا الجانب خراج اقارب الميت فلا  
 يعزى بعضهم بعضا نعم الشابة لان هذا محمول على ما اذا كان الميت  
 اجنبا نزولها الاجنبي سمع لجر وانما قيد بذلك ليله يرد ما تقدم من  
 ان اقارب الميت لا يعزى بعضهم بعضا فكيف يتصور تعزيتهم المحرم  
 للشابة من الحق بجمع كالعبد والممروع وجر اي عزت حتى  
 الهو من قل من وقت الموت معتد وقيل من وقت دفنه من  
 ومثل الغائب المربيع والمحبوس اي فاذا شفي او خرج من

الجس

الجس عزب ثلاثة ايام وهو النظم معتد فيه مكروهة نعم لو كان فيها توقيفه  
 حرجا كافي ثم مر وهو مشكل له انه دحا اي بالنظر لقوله لا بد من ذلك ينفعنا  
 اذا امام قطع النظر عنه فله اشكال فمذبر واحد ولو كان للقبر حرات مثله ونش  
 للدفن في حله جاز ان لم تظهر للميت الا ول راحة كافي ثم مر وهو من عنيد  
 السرضي معتد وان كان اي الا بن افضل منه اي من الاب وان كانت اي البنت  
 افضل منها اي الام والذي في الجمع انه لا فرق فقال انه حرام معتد الا اذا  
 اي لا عدم جواز الخلق وحاصل هذه المسئلة ان المعتد بحرم الجمع مطلقا اتحاد الجس  
 او اختلف كان بينهما محرمية او زوجية او سدية اولا لان العلة القاذية لا يجوز  
 الخلق ونحوها الا للضرورة م ر ولا تنقض تخلف وجوز في عددك رفعه فاعلم  
 ونصبه قل واما نصبه بعد دفنه كما حاصله ان النبي بعد الدفن حرام الا  
 للضرورة وقد مثل الم الضرورة بل حراما وموجبة وقد نظمت ذلك فقلت  
 ونش ميت حرام ان وفا بلا ضرورة كظهر انتفى  
 او دفنه بنفسه او سقوطا مال او بليغ مال الفيلة ولا تستقبال  
 فاستدرك اي الواجب عند قبره اي الدفن ومحل النش في الثوب اي وكذا  
 في الارض وعبارته لم يفلح بغير كف ولا ارض فحث الا ذرعي انه لا يجوز النش اي  
 في الارض بغير كف ولا ارض فحث الا ذرعي انه لا يجوز النش اي  
 للكفن الا اذا طلبه ماله لانه ضروري ولا كذلك المال فنبش لضررجه وان  
 لم يطلبه ماله ففرقه لا يعيده تمة بعد دفنه اي تمام الدفن من  
 العصر الاول بلفظ الجمع من يتقدمه تكليفه ببلغ محنونا واستمر جنونه لمرته  
 ويستثنى ايضا شهيد المعركة والابن عليهم الصلاة والسلام محملة هذه الثلاثة  
 وعبر بينهم بارية الطفل ومن بلغ محنونا واستمر الي ان مات والبنو شهيد المعركة  
 لا يسئلون ومن عداهم يسأل وهذا هو المعتد اعني غير المكلف وشهيد المعركة  
 والبنو لا يسئلون بخلاف من عداهم خلا فالسبوطي نعم ما ذكره السبوطي من نحو هذا  
 الاخر وان سئلوا لا يفتنون والله اعلم  
**كتاب الزكاة**  
 هي من الشرايع القديمة بدليل قول عيسى واوصاني بالصلاة والزكاة وهو راحة  
 النواحي يعني انها في اللغة لاحد معان خمسة النمو والبركة وزيادة الخير والتطهير  
 والمدح وادلتها ما ذكره وسببت بذلك الاول وسبب اي القدر المخصوص

كتاب الزكاة



بذلك اية بالزكاة وعبارتها من رسم بها ذلك لانه لا ودعا بالجر عطا على غيرها  
حتى تشهد ان لا اله الا الله حتى تعطينة اي من اجل انها تشهد له ان او انها للفاية  
اي استمر تطهيرها وادخلها منتهيا ان تشهد له وهل المراد الشهادة في الدنيا  
معنى انها امانة او في الاخرة فتكون حقيقة وان اتي بها غاية ومن جهلها  
عرف بها فان جحد بها بعد ذلك كفر بعد زكاة الفطر اي في شوال بر ماوي  
كالركان وفي مال الصبي وما احسن قول بعضهم من الواجب  
اقول لثان في حسن اضمي . يصيد بلحظه قلب الشحي  
ملك الحسن اجمع في نصاب . فاد زكاة منظر اليه  
وذلك بان يحد كسرها . برشف من قبلك الشري  
فان لم تقطها طوعا وال . اخذها برأي الحنابل  
فقل ابو حنيفة لي امام . يرى ان لا زكاة على الصبي  
فان تلك ثا في رأي او من . يرى رأي الامام المالكي  
فله تلك طابا من زكاة . فاضل زكاة على الولي  
من انفع المال صوابه من اجناس المال وقد عبرت نفسه بذلك فيما ياتي  
ومن ذلك ان من للتعليم . والاه نعام عطف خاص على عام والنكته  
فيه كون الكلام فيها . ولا في المتولد من غيره وطبا هو من قاعدة بيع الفرج  
في انتساب اياه ولا في الرق والحرية اليان قال والزكاة العف . يترك زكاة البقر  
انما كانت زكاة البقر اخف من الابل لان اول نصاب الابل خمس واول نصاب  
البقر ثلث وثوب واذا كان يترك زكاة البقر فلا يجب في اقل من ثلث ثوب منه ولو كان  
على صورة الابل قال الجرح هذا بالنسبة للمعد لا للسنة والمتولد بين ضان وعز  
يجب فيه ماله سنوات وعز كم يكفر ماله سنة هكذا يخطم . لزوم اداها  
ولو اخبر بها حال رده اجزائه ان عاد اليه الاسلام قل وبقية صحيحة لانها للثمن  
فلو لم يعد اليه الاسلام رجع الامام على الاخذ بخطم . والابان حات مرتدا  
فلا يخرج الزكاة عنه لتبين ان المال ليس على ملكه بل هو من . والحرية اي ولو  
بعضا كسيد كرم ومكاتب ولو كانت فاسدة . المملوك من الابل انهم  
يملكون طله فاما لك فتجب عليهم الزكاة كمال كتابه هذا خرج بقيد الحرية  
فذكره تكرر المحجور عليه وهو الصبي والمجنون والسفيه وتلزم النية الولي عن

محجور

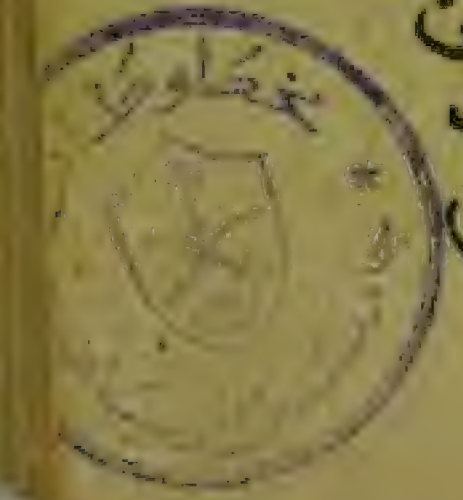
عن محجور فلو دفع به نية لم يقع الموقوف وعليه الفات وظن ان لو لم يسفيه مع ذلك  
ان يفوض له كفهر مناج وش . والمخاطب بالافداج اي اذا كان ممن يري وجوبها  
من مالها فان كان لا يبره كنف فلا وجوب والاعتيا ط له ان يجب زكاة ثمنها  
حتى يملك فخيرها بذلك ولا يخرجها فيفرضه اليكم شر الروض . وفي مقصوب  
عطف على قوله في مال المحجور عليه اي وجب في مقصوب الا ولو قدم قوله ولا  
يجب في مال وقف على جنين علي قوله ويجب في مال المحجور عليه الا لو كان اولي  
ومحجور اي مودع جده الوديع . وان تقدر اخذه لا عيار بالدين وغيبته  
ومطله اي المقصوب والفضال والمحجور بان كان له بينة به ولم يعلم به قاض حيث  
هو زكاته بالعلم . من نقد وعرض بخارج للموم الا دة بركة فغير الله زم  
كمال كتابه كما مر وجله في الله زم من مائتة ومئتين لان شرط الزكاة في المائتة  
السوم وما في الذمة لا يسام وفي المفسر الزهوي ملكه ولم يوجد شر المنهج  
فاذا اقترنه اربعين شاة او اسلم اليه فيها ومضى عليها حول قبل قبضها فلا  
زكاة عليه كما قاله في حاشيته شرانه لا يجب الاضام الا اذا تمكن بقبض ذلك  
فان تلف قبل تمكن فلا زكاة . ولا يمنع دين ولو جبر به وجوبها ولو كان  
حالا اوله دمي ولو في الفطرة خله فالشيخ الاسلام فالوجه معتد ان  
كان النصاب اي او بعضه . والابان كان معدوما واستويا في التلف بالذمة  
فيستويان ويقسم بينهما عند الامكان كل على حبي وضاف ماله عنهما  
مقدر معلوم اي وتحقق بقدر وفي بعض النسخ قدر اي هو قدر الزكاة . كنت  
الذي بخطه الاول او مملوك قيمته يسيرة المعتمد في هذه انها غير سائمة  
الا اذا كان المملوك لا قيمة له فهو صوبي . قيمته يسيرة كالوكان على  
كل خمس من الابل في كل عام درهم مثلا او اعتلقت سائمة بالرفع فاعل  
ولم يعلم اي بموت مورثه او بانها نصاب او باسمايتها . فله زكاة اي في هذه  
الصورت الثانية ويضاف لها صورة جز الكلا المباح لها وتقديره لها فانه  
كالعلف كما قاله قل وغيره . وليس مراد اي في اللغة فله بنا في ان مراد عند  
الفقهاء كسيد كرم لان الزكاة كما يجب في المقصوب يجب في غيره كخوخ وثلث  
الواخرج هذا بقوله الممت وامما الثمار الا وقال هنا وضع بالقوت غير كالموت  
والشمر كان اولي فان الكلام في الزرع وبالاختيار لم يتقدم ذكر اختيار



حتى يخرج به ما ذكر وأبدل المص لوقد يقال ان ما يزرعه الادميون قد لا يكون  
مقتاتا اختيارا فلا يلزم من زرع الادميين اقتيانه في الاختيار يستثنى من  
اطلاق المص لاي فان هذا شأنه ان يستثنى الادميون كما انه لا زكاة فيه  
قال قل لو جعل هذا وما بعده خارجا بقيد الملك كان مستقيما بحجب فيه الزكاة  
المراد من جنس ما تحب فيه الزكاة قل بارضا اي المباحة اما المملوكة فيملكه  
مالكها وتحب عليه زكاته الموقوفين بالتثنية نفت للستان والقربة  
اذ ليس لها مالك معين خرج الموقوف على معين فحبب الزكاة فيه كالمملوك  
قل وعبارة خضر علي التحرير قوله والعبد الموقوف ولو على معين كدراسة  
ورباط ورجل والقن المملوك للمسيح قلته وهذا معارض ما ذكره الشيخ  
وهو نظم ولو اخذ الامام اي المجتهد الذي اذاه اجتهداه الى ذلك وليس للمص  
حاجة بذكر هذه قل اي لان اجتهاد انقطع من زمان النبي الى ان وقدرها  
اي وبيان قدرها وهو ستة ارباب وربع ارباب بالكيل المصري عشرة  
اوسق ليس قيدا كما اشار اليه بقوله غالب الا بل المدار على ما يحصل منه التصاب  
سواء كان اقل منها او اكثر انظر في المنهج لا اعله ما ايله يكلف الاجزاء منه  
ولو اخذ من منه كان افضل قال يشبه الشعير ولذلك يقال له عند العامة  
شعير النبي صلى الله عليه وسلم قل قبل سمي كرم حكاها بغير لعدم محبة  
ما ذكر فيه قل اي كرم فهو من الوصف بالمصدر سحر جردل وضيف  
والراحم ان القدر افضل من المص المطعمات بتسريع العبي التي تطعم ثمارها  
في المحل اي القمح والمجاعة خلفت من لا وكذا الرمان والعنب كما في الجلبون  
للسيوطي في جميع القرات الا في سور عيسى لقوله فيها وعينا وقصبا  
وريتونا ونخله فقدم العنب على النخل ويجاب بان النخل مقدم عليه اذا اجتمعا  
ولم يكن بينهما فاصل فله ترو هذه الآية الشريفة يحتاج الى اثني عشر  
الي الذكر هذا هو محل الاختصاص فهو تقييد للبقى العام قبله فله ينافي ان  
كل نوع من الاشجار بل سائر النبات فيه ذكر وانما وانظر هل يدل  
له قوله تعالى ومن كل ثمر خلقنا زوجين عين الدجال اي التي يصرها  
واما الثانية فهي مسجحة بحبة العنب اي الطافية اي البارزة  
الخارجة عن بقية الحبات ولو قيد النبي بذلك لكان اول وجه شبه خروج

عينه

عينه وبروزها في وجهه فقول الله لا بها اصل الخمر اي غير مناسب  
وهو اي النبي قال اي وليس فيه اي ما ذكر من الامة متعة والسلاح حرم ولو  
قال وليس فيه اي النبي كما هو نظم كلامه لكان اولي وهب التجارة لغة تعليب  
لوقد اشترى بزيادة مع النية بمعاوضة محضة اول لغرض الزرع بالاضافة  
البيان بانه ثواب اي بانه ثمر قل فان نواها اي القنية وهو الاصل  
للا نفع **فصل** في نصاب الابل بدا بها لانها اشرف اموال العرب  
ليس في اموالهم من الابل والزود ما بين ذلك الى العشرة فاضافة  
الخمسة اليه على معنى من على حدة في الاصل لان الاصل الاجزاء من  
الجنس مصفوية وبالفقر بسبب ضرر الشركة اي فاجبنا الشاة بدل  
وان لم يتم لها سنة ولا بد ان يكون الاجزاء بعد سنة اشهر فله يعتبر اذا  
كان قبلها ونزل ذلك رابت بخطم راي ما ذكر من السنة والاجزاء  
قلت فيكون كلام السارح على التوزيع اي بلوغ السنة ينزل منزلة البلوغ  
بالسن والاجزاء ينزل منزلة البلوغ بالاحتلام ولا يتعين غالب الا في  
اذا كان في البلد من الغنم غالب وغير لا يتعين الغالب لكن لا يجوز ان  
الاجزاء في نسخ الا لملها باللام وهو الظن لان الانتقال يتقيد باللام  
ويجزي الكذب لاي يجزي الذكر من الشياه وان كانت ابله انا لا انت  
بدل لا اصل بخلاف المخرج عن الغنم فله يجزي الا انما ان كان غنمه انا  
او فيها انا بنت مخاض فله في فوقها اي تبنت اللبون لانه احصاها  
بالزيادة وقال تعالى ما على المحسنين من سبيل نعم يجزي الفصيل فيما اذا  
تحت ابله كذلك في شهاب الشهاب الملتصق به الله فافوقها  
ثم بدلها كابل اللبون من الابل صفة كاشفة وفي ست وثلاثين  
بنت لبون لم يقل فيها ويجزي عنها بنت مخاض كما ذكرنا في ذلك في الحق  
والجذعة ويمكن الفرق بقول الله فيما سائر لا فيها يجزيان عما زاد فان ذلك  
خاص بيني اللبون والفتين بخلاف بنتي المخاض **الحكم** الهنم  
من الابل وان اي قرب اولادها ثم لها اربع سنين ولا ياتيها الا كنف  
ياخذ اعماها كاتقدم نظير في الشاة وقرق بينهما في الحقة فواجبه شويبرك  
والحاصل ان المراد بالاجزعة هنا الجذعة حقيقة اي التي اسقطت مقدم اسنانها





كنت بشرط ان يتم لها اربع سنين او حكما وهو ما لم لها اربع سنين ولم تجزع  
 ولذلك قال قل ولا يكفر من احدكما قبل وقته اخر اسنان الزكاة خضع  
 بالزكاة اسنان الا ضحية ومن احدي وتبين ان هذا العدد امر تعديدي  
 لا يسأل من حكمته بل يتحقق من الشارع بالقبول فهو امر تعديدي انما يكون  
 فيما بعد ملة واحدي وعشرين اي يوم كلام المتن تغير الواجب بالزيادة  
 على مائة واحدي وعشرين ولو يوحد فالحكم مادون التمس وليس هذا  
 صحيحا كما قال وليس مرادوا اعتراض الله هذا فله فاقول بل بتغير  
 الواجب اذ عبارة متن المنهج وتشمع شر كل عشر يتغير الواجب في فان  
 عدت اي ضا او شرعا كما سيذكره وست الخاض المبيعة مبتداهم  
 كعدومة اي فينتقل الى ابن القبول لا عن بنت لبون لان زيادة السن  
 في ابن اللبون على بنت الخاض توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء والشر  
 والامتناع من صفار السام فكانت تلك الزيادة فيه جارية لك نونية  
 في بنت الخاض بحاله فما هي زيادة السن في الحق لا توجب اختصاصه  
 عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيها فلم تكن جارية لان نونتها  
 فلا يلزم من جبرها ثم جبرها **فصل** في نصاب البقر  
 سبي بذل له انه يبيع الا رضى اي يشترى بالحرث وهو شامل للعراب  
 والحوام من الذكور والاناك والثور خاص بالذكر سبي بذلك اي  
 فان قلت الا سالا بقل قلت لا يجب تعليلها فان وجد له علة عللت كما هنا  
 فتأمل تبين ذكره وكيف عنده انبي او مسنة بالاولي تبين امه او  
 ولان قرنه يبيع اذنه اي يساويها مسنة اي انبي فلا يكفي الذكر لها  
 سنتان لم يقد وطعت في الثالثة اكتفا بما سبق في نظيره قوله في الحرث  
 بقره مسنة بقره خمير ومسنة منقول اخذ او بقره منقول اخذ ومسنة  
 نعت بقره وتبين ان ربعين محذوف اي بقره بدل المسنة اي الواجبة  
 في ان ربعين قبيعين اي وهما الواجبات في سنتين اجزاء على المذهب  
 وانما منع مقابل المذهب الاجزاء لعدم الا نونية ومن ثم لو اخرج عن تبين  
 تبينة اجزاء قطعاه ان وجد اجماله هذا قبل لقوله وجب فيها الفبط  
 والحاصل ان المنزك خمسة احوال الاول ان يوجد عنده كل الواجب بكم من

الحسابين فيتعين الا غبط الثاني ان يوجد كل الواجب باحد الحسابين فيتعين  
 ذلك الموضوع الثالث ان لا يوجد عنده شيء من الواجب باحد الحسابين فيحتمل  
 ما شأ المراج ان يوجد عنده بعض كل من الواجب بالحسابين كذلك في حقائق  
 وان مع بنات لبون فيبطل ما شأ منها ويدفعه او يحصل ما شأ بشر او غير  
 الخامس ان يوجد عنده بعض الواجب باحد الحسابين فقط كحقيقتين او ثلث  
 بنات لبون فكأن تقع في الرابع فرضها اي الزكاة عطا اي تقم اذ  
 لا مستقة في تحصيله اي الفرض لوجوده عنده بله تقصير من المال والساوي  
 او معين الواو اذا وقعت في حيز تقين او ذهب فسقط اعتراض قل  
 او جزء من الا غبط فله يجوز اخذ جزء من غير الا غبط وان ساوي الجزء من  
 الا غبط في القيمة كما اوضحه في شر المنهج فراجعه بان دلل اي اخفى الا غبط  
 وان ظن غايه لعدم الاجزاء فله يجزي ويرد السام من القدر ان كان باقيا  
 وبدله ان كان تالفام او يخذ الا غبط **فصل** في تبين الواجب بالمد  
 واقصر وقوله او غير كاتها بواقراض لما في تبين الا غبط اذ اي عند  
 وجوده وان وجد شيء من الاخر غايه وان لم يوجد او اوجد ما فيه اعتبار  
 نفس كالحالين السابقين وان كان يفي احدهما يلزمه نفيها معا وكل ما مل  
 لاقوال ثلثة عدم وجود شيء من احدهما او وجود بعض احدها او وجود بعض  
 كل منهما وبه تتم احوال الخمسة واثار بقوله كله التحصيل فمن كامل في احوال  
 الثلثة بجعل البعض الموجود عنده كعدم وبقوله او بعضا متما الى تحصيل  
 ما يكمل به بعض الفرض الذي عنده من احدهما في الثانية او من احد البعضين  
 في الثالثة واذ لم يتم فله جعل ما عنده اصلا ويصعد او يهبط على ما ياتي  
 قل فاذا كان عنده ثلث حقائق وان مع بنات لبون فله ان يجعل الحقائق  
 اصله فيعطيهما مع بنت اللبون وجبران او مع جذعة وياخذ جبران اوله  
 ان يجعل بنات اللبون اصله فيعطيهما مع بنت الخاض وجبران او مع حقة  
 وياخذ جبران اسم وبه يتضح قول قل واذ لم يتم الا وباله مسكينة  
 جملة عالية ضرع بها ما اذا كانت ابله معيبة فانه لا يصعد بالحرث لان  
 واجبهما معيب والحرث النقاوت بين السليمين وهو فوق النقاوت  
 بين المعيبين بخلاف تزوله مع اعطى الحرث فيما يزل لبرعه بالزيادة



فتأمل ويعطيه أي الساعي أي يعطى المالك الساعي لغيره وعبارة المخرج  
 وشي ويعطيه أي الجبران فقرة أي فقرة وقد حرم ركني أن درهم النقر  
 قدر نصف فضة وجديد أي قيمته تساوي ذلك وهو خير من نصف فضة  
 كثير من الطلبة ويذهب إلى أن الدرهم هو الذي يساوي أربعة من الفضة  
 وهو يزيد على قيمة شاة العرب كذاها مشي وله صعود درجتين  
 فأكثر شاة لا يقع بنا على ترجيح النوع من أجل التثنية كان يصعد من  
 بنت النخلة إلى التثنية عند تقدير ما بينهما ركب هذا عند عدم القرب  
 في جهة المخرجة كما كان عند خمس وعشرون وعدم بنت النخلة فله أن  
 يصعد إلى الحقة ويأخذ جبرائيل بشرط عدم بنت اللبوت فلو كان عنده  
 بنت لبوت لا يفوتها ويدفع حقة لوجود القرب في جهة المخرجة أما لو كانت  
 القرب في غير جهة المخرجة فله يصير كان كان واجبه بنت اللبوت وعند بنت  
 النخلة فله أن يصعد إلى الحقة وإن كانت بنت النخلة أقرب إلى بنت  
 اللبوت منها لا يثبت في جهة الحقة بل في جهة بنت النخلة وهي مخرجة  
 فتأمل **فصل** في بيان نصاب الغنم من الضأن أو الضأن جمع  
 ضأن كركب وركب للذكر وضائية للأنثى والمخرج مع ما عر للذكر والمخرج  
 للأنثى وزي لها سنة أو جذعت قبلها ويقترب كونها أنثى إن كانت عنده  
 أنثى كلها أو فيها أنثى وكذا فيما يأتي قال لا يختلفون في ذلك أن  
 في العدد المذكور بفتح العين وكذا بأسكانها فربما في السبع ففتى  
 اقتصاره على الفتح قصوره وأرجحية نسبة إلى رجب قبيلة ومهرية  
 بأسكان الهانسة إلى مهر قبيلة أفرك ولا يؤخذنا في من ذكره في بيان  
 النقص في الزكاة كما في شرم رحمة المرض والعيب والذكور والصف ورواة  
 النفع يخرج كما هي أي أنثى سليمة وإن لم يوف بان كان الواجب مقدرا  
 ولم يوجد عنده من الكامل إلا البعث فيجب دفع الكامل ويتم بالتأخير مثال  
 ذلك مائتان من الغنم ليس فيها صحيح إلا واحدة أخرجهما مع مريضة ولذا  
 قال فيجب فإن كان الكامل دون الفرض كما في شاة فيها كاملة فقط أجزاء  
 كاملة ونقصية بالتقسيم أي بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ إلى قيمة النصاب  
 كنسبة المأخوذ إلى النصاب لا على المخرج وأولها بفتح الميم ورب  
 بضم

بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر الإكامل أي إلا برضى المالك فيمكن  
 بخلافه إلا أنه فله تجزي فيها الكامل لأن الحمل عيب هنا لا شاة كلها كما  
 لا يلزمه أن يتبع المخرج أو حاصله أن لا نفس المالك فنكلفه ردها إلى البلد  
 ولا نفس الساعي فنكلفه أن يتبع المخرج **فصل** في نكاح الخلطة  
 جمع فناء بضم الفاء وهو الموضع الواسع **فصل** في نكاح الخلطة  
 من أهل الزكاة في نصاب أي بات يبلغ مجموع المالكين المخلوطين نصابا  
 كعشرين مثلهما أو يكون مجموع المالكين أقل من نصاب ولكن لأحد هاتين  
 عشرة لزيد خلطها بعشر لعمر ووافر وزيد وعمر وثلثان فغلب  
 صاحب العشرة خمس شاة وعلى صاحب وعلى صاحب الأربعين أربعة  
 بخمس لأن مجموع المالكين عشرون والخلطة فيها إذا كان للملكان شاتين  
 وانفرد كل منهما بعشرة عشر ثم أن قول المتن للخلطات تشيئة خلط فغلب  
 بمعنى فاعل أي الخاطن أي الشخص الخاطن يزيات بالياء للفاعل كزكاة  
 الشخص الواحد أو للخلطات تشيئة خلط فغلب بمعنى فاعل أي والمالات  
 المخلوطات يزيات بالياء للمفعول كزكاة المال الواحد وقول الله من أهل  
 الزكاة يقتضي الأول وقوله أي كزكاة المال يقتضي الثاني بل إذا جاز  
 المحرم وجب على كل منهما شاة محله إذا تقدم ملك الثاني على الخلطة  
 بزمان يؤخر في الخلطة مع عدم العقد وهو ثلاثة أيام فأكثروا له بات  
 خلط قبل معنى الزمن المذكور بعد الملك زكاة الخلطة دون الأول  
 وقم فيلزمه في المثال الذي ذكره الله نصف شاة راجع قول زمان  
 طويل عرق أي والمراد به هنا ما أثر في العلف العلف أي ثلاثة أيام  
 فأكثروا هذا ما ذكره قول وغيره فله عبرة بتوقف بعضه منه وجواز  
 التخل بالذال المهملة يقال جد الشيء جدته من باب قتل قطعه مصباح  
**فصل** في زكاة النقرين مادق أي ما كان دقيقا رفيقا  
 بكسر الراء واسكانها ويقال بغير رقة بأبدالها من الواو وقوله خالصة  
 حال وكانت أي الدراهم خمسون وخمسة ووجهه أن الستة  
 تضرب في ثمانية تبلغ ثمانية وأربعين ثم تضرب الستة أيضا في الخمسين  
 تبلغ اثنا عشر خمسا عشرة منها حبتين تبلغ خمسين يضم إلى ذلك الخسان



الباقيات تبلغ ما ذكره المؤلف ومنه زياد وجهه ان ثلثة اسباع الذهب احد  
 وعشرون حبة وثلثة اخماس حبة لان تسعة واربعين ثلثة اسباعها  
 احد وعشرون لانهما قيمة من ضرب تسعة في تسعة يبقى حبة وخمس ثلثة  
 اسباعها ثلثة اخماس يضاف ذلك الى الخمسين وحسب الحبة يحصل اثنتان  
 وسبعون ثلثة اعشارها احد وعشرون وثلثة اخماس خمس اوق  
 بقصر الدرهم بوزن جواد وكلها تنقسم فيهما بخلاف غيرها من اموال  
 والحكمة في ذلك كما قاله ابن العباد في كشف الاسرار انه آدم عليه السلام لما اكل  
 من الشجرة واضطرب الى الارض واخرج من الجنة بكى عليه كل شيء فيها ما عدا  
 الذهب والفضة فاحس الله تعالى اليهما قد جاورت بكما وليا من اوليائي في الجنة  
 فلما خرج منها بكى عليه كل شيء فيها وانما لم يبكيا عليه فقال لا يبكى علي  
 من عصاك فقال انصتالي وعزتي وجلالي لا عز نك ولا جعلتك قيمة كل شيء  
 ولا يشرى شي الا بكاه ضرر المشاركة اي مشاركة الفقراء والمعنى  
 في ذلك اي الحكمة في وجوب الزكاة في الذهب والفضة دون غيرها من  
 الاموال كقولنا ويا قوت كما في المعشرات هي كجوب كل خنطة والقول  
 والا رزمت بذلك لان في كل عشرة منها اربا نظرا للغالب من سقيمها  
 بله مونة ومان استطوعا بالنحاس محله فمن يتصرف عن نفسه والا  
 فيتعين على الولي اضلاع الخالص ان امكن بله سبك اوبه وكانت مونة  
 تنقص عما قيمة الفس اي النحاس فان لم يمكن الا بسبك وكانت مونة  
 قدر قيمة النحاس او التخرج المفسوش صحت المعاملة بها اي سواء  
 المعينة وما في الزمة مرحومي ومثلها المجهولة افيان اي تعديا  
 في كلتي المباح ان علمه ولم ينو كنز والا وجبت فيه وكل من يقيم لها  
 وكسرها مع كسر الله وتشد يد اليهم اصله جلوي بغيره على كسره  
 وخرج والسوار من الحرم السوار بكسر السين وضحه بله كراهة  
 اي بخلاف ما ذكره استعماله لوجود صرف قليل مرحومي وامكن بله صوغ  
 اي امكن بالحكم او كان لم انا كذلك اي وزنه ما ينادرهم وقيمتهم  
 ثلثة ثمانية ويجرم على الرجل ان يقر ان صدأ حيك لا ينبغي جازله استعماله  
 وقول القامي اي الكلب بانه لا يهدي اجابوا عنه بان منه نوعا يهدي

وهو

وهو ما يخالط غيره في روض وش النهم اذا جدد بالادال المهمة اي  
 قطع بعض الصحابة وهو عرفة بن اسعد قطع انفه يوم الثلاثاء بضم  
 الكاف اسم لكات كانت الوقعة عند في الجاهلية وهو موصوف بحوز  
 اتخذها ان كان ما عتقها سليما بخل في كل شئ ورجل في السفلى والا صبع  
 والا غلطين كما مرخلة فالما في قل كمن اليهم اي غنمها افضل  
 فان لبسها معاجاز اي ان جرت عاقبة امثاله بذلك والاحرم جاز  
 مع الكراهة فوجب الزكاة حلية آلة الحرب سواء المجاهد وغيره اي  
 تحلبها كما في بعض النسخ وخرج بذلك او عتقها كالقرب وغيره السيف فلا  
 يجوز تحلبته وخرج بذلك تحلية السكين الصغيرة التي ليست آلة حرب  
 ونحوها فيحرم والمنطقة وتسمى الآن بالحياسة فهي جائزة بكسر  
 الميم ما يشد به الوسط مرحومي وتحرم المبالغة في السرق اما اصل  
 السرق فمكروه فوجب زكاته ايضه كما في روض وظهر ان الظفر في ذلك كله  
 كالسوق مرحومي وعلى كل نيل زكاة الجميع لا ما زاد فقط وكذا آلة  
 الحرب المذكورة قل **فصل** في زكاة الزروع الخ استعملها  
 واحدة ما يتا ديار **فصل** في زكاة الزروع الخ استعملها  
 او اذا وافق الكثيرها جوابان خله فالسبكي والتفاوت بينهما وبينتان  
 ونصف ونية كواثر بخلاف او عنب كما في بعض النسخ فله ضم لانه نادر  
 والنادر يلحق بالاعم الغلب خلفه نديا فان ذكر اما لك من اليهم  
 لم يلزمه بالنكول شي فيما نكر عنه وعقاب ومثل شي بالنسبة للثلوث  
 له الزكاة لا باكثرهما اي المديت وقوع جصاديها اي بالقوة لا بالقدر  
 بدولاب وهو المعروف في بلد الزر او ينفع من غونه وهو الساقية  
 المعروفة او بما اشتراه بالمد ففي المحقق بما يجري فيها اي القنوات  
 والسواقي وقوله منه اي النهر لان مونة القنوات انما عمارت شر الروض  
 ولا عبرة بمونة القنوات والساقية لانها لعمارة الضعة لا لنفس الزرع  
 اي حوزها مهملة فزاي اي تخمين وتقدير اي على ما كده متعلق  
 للشهاداة كلها اعترز بقوله كلها عند المرأة لانها اهل للشهادة  
 في الجملة من الامام او نايبه ومنه لخاص كان يقول ضمنتي حق التحقيق

قوله



من الرطب بكذا من التمر بما يبعد كالمربع القدر المحتمل كواحد من مائة  
وسبق اي اذا لم يكن هناك بنية فان كان هناك بنية عمل بها فكالوديع  
فاذا ادعي تلفا ولم يذكر سببه او ذكر سببا خفيا او ظاهرا عرف هو وعمومه  
وانكسره او عرف دون عموم صدق بيمينه او عرف هو وعمومه ولم يتم صدق  
بلا يمين او لم يعرف هو ولا عموم لم يصدق الا بينة **فصل**  
في زكاة العروض والمعدن والركاز ولو في ذمته او غير نقد البلد الغالب  
او دون نصاب كل هذا غايه ولو اسقط الغالب كان اولى كان اشترى  
بمصر منقرا اصطبل لتحقق تمام النصاب في التخيير بالتحقق نظر  
لان التقويم تخمين قد يخطئ فلا يوجد صدق تحقق فلو قال لان الوزن اضبط  
كان اولى او ينقد له يقوم به اي او تم ينقد لا يقوم به دون نقد يقوم  
به الا اي فلا زكاة فيه ومراعاة بالنقد اي المقوم بها حتى يبيع الفرق  
بين هذا وما قبله تامل عند اخذ الكول اي بعد تمامه على الفور ان  
استرطقت الفورية بان حضر المال والمستحق والحاصل انه يترط لوجوب  
زكاة التجارة ستة شروط ان يملك معاوضة وبنية التجارة وعدم نية ائتمنة  
والحول وان تكون قيمتها نصابا فكثر عند اخذ الكول وان لا يتابع بما استرطبت  
به وكان دون نصاب ويعبر عن هذا بان لا ينقص من الجنب وهو دون  
النصاب وذكر انه بعض هذه الشروط في اول كتاب الزكاة قبل الفصل  
الاول من معادني اي امكنة الذهب لا فمن لا يتدا متعلقة بالخرج  
والاضافة حقيقة او معادني هي الذهب الخ فمن بيا بنية بيان لما لان  
المعدن يطلق على المكاتب وعلى المستخرج سواء كان بكسر الدال او فتحا وفوق  
بعضهم بان المكاتب بالفتح والمستخرج بالكسر ان اتحد المعدن اي المكاتب  
وتتابع العمل اي او قطعه بغير كايات وان طال الزمان عرف  
هذه غاية للضم الي الثاني خرج بالتالي بغير مما يملكه فيضم اليه  
ه مرجوم في اكمال النصاب الاولي في اخراج الزكاة عنه كما قال قبل  
فاذا استخرج او قال سم عقب قوله فيما لو كان ما كان خمين من غير المعدن  
ثم ينقد الحول على الماتين من حين تمامها اذا اخرج صف المعدن من  
غيرهما يعني انه اذا كان عند في الصدوق خمسون واستخرج مائة وخمسين  
وجبت

وجبت زكاة المائة والحب وانفق حول الماتين من قم وما مضى على الخمين  
من المدرة لا يجب كالا يخفى قلت والقياس انعقاده من حين اخراجه من غيرهما  
لا من حين تمامها الملك المتحقق جزا من المستخرج فينقص مجموع المملوك عن  
النصاب فلا ينقد حوله ولو استخرج خمسين درهما وفي ملكه نصاب تجب زكاته  
او عرض تجارة يقوم بالدرهم زكي ما يخرج في الحال وانفق حوله من حين  
صفه ثم يزكي ما في ملكه من النصاب وعروض التي ربح عند تمام الكول اي  
ما عند من النصاب وعروض التي ربح بحيث كان ما يقيم اليه المستخرج دون  
النصاب ويسرع من تجارة بعد العزم يتحققان في الكول لان انعقاد حوله انما  
هو من قم وحيث كان نصابا او عرض تجارة فكل حول بانقراذه فيزكي عند  
تمامه لا انعقاد حول المقوم اليه قبل العزم **باب** النجاسة او بلع  
كما في بعض النسخ ولعل اختيار الاول لانه لا يلزم من الوجود الفخذ  
رواه اي الخمس وخالف المعدن من حيث الخرج وان وافقه  
في الاخراج فورا وفي اكمال النصاب تنبيه علم اي ما مر الظن ان العلم  
من قوله واي نصاب اي لانه مادون النصاب لا يحتمل المواساة بل  
في خمسة لاهل الخمس ونقيته لمن وجدهم فلقطة اي يعرفه الواحد  
سنة ثم له ان يملكه ان لم يظهر ما لملكه ثم المباح وان لم يدعه بل وان ذفاه زكي  
لانه ملكه في الملك اي في ماله بلعيا الى **فصل** في زكاة الفطر  
لان وجوبها بدخول الفطر الى ان يقال لان الفطر احد جنس سيرة  
المركب من شلين ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال والتمس  
اي وباتفاق اخرها وكيع بن الجراح هو واحد شيوع الامام الثاني في رضي  
انه عنها الذي عنه بقوله  
شكوت الي وكيع سوف يظني فارشدني الي ترك المعاصي  
واخبرني بان العلم شقير ونور الله لا يهدي في لغافي  
وجوبها جميع عليه ولا نظري في لغة ابن البنا حيث قال بعدم  
وجوبها مع ذلك لو جردتها انسان فلا يكفر لانها وان كانت جميعا عليها  
كثرتها تخفى فلا يكفر جردتها كخفا بها **باب** ثلثة شرايط بل اربعة  
منها ثلثة في المودي ومو احدى كانها الاربعة والثاني البنية والثالث



المعدي عنه والرايع المال المعدي والوجه ان الله سبحانه معتبر في المعدي  
عنه فقوله فله فطرة على كافر اي عن نفسه كايان والشرط الرابع متعلق بزمن  
الوجوب قل ومن تلزم الكافر الكافر ليس بقدر فلو اسقطه كان اولئك  
قوله ولو عزيت الي قوله الله سبحانه يعني عنه قوله قبل وكذا العبد المستد فلو  
اسقطه او اتى بها التفريع بل يقول فلو كان اولي فتأمل وبغروب  
اي بادر اي غروب لا واتي بالبا على قومه ذكرها فيما قبله اي ولو كان الغروب  
تقدير ليل ايام الدجال كل الشمس وضته انه لو ولد بعد غروب جند  
منها لا يتعلق به الوجوب وان ادرك جند من مغال لهدم ادراكه كل القوة  
وليس كذلك بل يجب في هذه كادراك الجند كذا اقرره بعضهم وبخالفه قول  
سم علي المتى وقوله بغروب الشمس اجتزأ عما يحدث بهن او معه من  
ولا ونكاح واسلام وملك رقيب وعتق فانه لا يوجبها لعدم وجود ذلك  
وقت الغروب ولو ملك في الحدود قبل الغروب او بعد فله وجوب  
كما هو ظاهر الشك ويؤخذ من كلامه انه لو ضاع بعض الحي قبل الغروب  
وباقية بعد لم يجب لانه جنين لم يتم انفصاله ويطبق كل ما حدث  
بنكاح واسلام او ملك من فله يوجبها ولو ادعى بعد وقت الغروب  
انه اعتق القز قبله عتق ولزمه فطرته لانه يدعي نقلها والاصل  
بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فله زكاة عليه على اصل  
ولو وقع الخزان في زمن خيارها فله فطرته من ثم له الملك او لا حد فله فطرته  
وان لم يتم له الملك فيما اذا قال انما صله اربع مهور فهي عليها  
اي في الطورتين اللخيرتين اما في الاول فله فطرته على اصل واما  
في الثانية فهي على العتق وان كان ظم كلام الشرجوع للصورة  
فتأمل كفيته ماله الا مثال العذر اي كفيته دون مسافة القمر  
اما اذا كان فوق مسافة القمر فله تلزمه زكاة فلو اجزها بلا عذر  
وقضي وجوب فوراً قال في المجموع وطم كل مهم ان زكاة المال الموعظ  
عند التمكن تكون او الفرق ان الفطرة موقنة بزمن محدود كالصلوة  
وقوت من تلزمه اذا اي ولو بهيمة في هنا مستعملة في العاقل وغيره  
وشرط ايها الاول ولو عبر المص بالمونة لشم ذلك الجامع التظهير

اي

اي ان كل من الكفارة وزكاة الفطر مطهر لمخرجه فانه يباع فيها مسكنه  
الا فقوله فيما سبق ويسترع اليه ان يكون فاضله عند مسكن وفادام اي ابتدا  
ومن من تلزمه الا من هنا خاصة من يعقل فباطل ذلك الا اذا  
تأملت هذا الضابط مع المستشر طر لك ما فيه من الخل فاب العبد  
مثله لا يلزمه فطرة نفسه ولو قال ضابط ذلك ان من وجبت نفقته وجبت  
فطرته كما كان اولي ملكا له اي للمسيح بان وهب له او اوصى به له فله  
المسيح يملكه وله فحقا الى قبول من النافر وفايد كونه ملكا للمسيح انه  
يباع في مصالحه دون الموقوف عليه فانه لا يجوز بيعه فتأمل شرجل  
ومدرسة الكلف وشر مشوش اي فله ثوب فطرة الموقوف لان الملك  
فيه لله تعالى ورايت بخطام وعلي حقة كالفقر او على رجل ومدرسة  
اي اشار بذكر المثال الي انه لا فرق في المعنى بين كونه عاقلة او لا  
لا يستخام السيد لها اي لانه يسبيل من ان يستخيرها وان فوضع  
المسئلة انها مسلمة للزوج ليله ونهارا حتى تجب نفقتها لان الفطر  
تابعة للنفقة مرحومي والاصل ان الامة ان كانت مسلمة للزوج ليله  
ونهارا فعليه نفقتها ثم ان كان موسرا ففطرتها عليه اي وان كانت  
معسرا فولي السيد وان كانت مسلمة ليله فقط واستخيرها نهارا فليس  
على زوجها شي فتأمل وفي غير اي غير البلدي وهو البدوي  
او اخرجه من نوعين هذا خارج بقوله سابقا من جنسين اي ولا  
يجزي الضر وان كان اعلاه فوجب ابداله من جنس الذي اخرجه  
قل استثناه من او يخرج فطرته من او يخرج الى اكم اعني  
من اشرف القوات او قوت اخر محل عهده وصوله اليه وهذا هو المتمد  
ثمانية اربط اي تقر بما قال وهو مشكل لان الصاع بجميع المحققين  
تكيف يتأتى دفعه لفقير واحد الدار ان يقال انه قد من يجوز دفعها  
لواحد او دفعه للامام فخص به واحدا جنس الصاع الا وجهه اربعة  
عشر صاعا بمز قوله

بالله سبحانه ذي رزقك مثله من فوترك زكاة الفطر لوصوله  
صروف اولها جات مرتبة اسما قوت زكاة الفطر ان عتق



واجزا مبتدأ خبر قوله من هو قوته كما في المنهاج لا ويمكن حمل  
كلام المنهاج عليها اذا كان الرقيق يحمل سيفه قوت مجزئ وكانت  
بلد السيد اقرب البلاد اليه زكي اي او كان قوت بلد السيد فياذن لرقيقه  
ان يخرج من قوته **فصل** في قسم الصدقات **محرر** وهو ان يسلط  
المسلم في الزكاة وذكرها بعد قسم النبي الى له مناسبة وهو ان كله من الزكاة  
مال يجمعه الامام وتدفع الزكاة الى انواعها الثمانية قال فيها للعهد المذكور  
او الذهبي والذي يدفعها المالك ولو بوكيله او الامام ولو بنايله في كل  
الثمانية اي ان قسم الامام الزكاة فانقسم المالك فلا عامل مرحومي  
يملكه اي الملك في ال اول اي في الاربعة الاول لا يفت به يخرج غير  
اللا يفت اما لكونه حراما او يترك به جميعا اي كل منها على انفراد  
او مجموعها اي يملكها او اربعة اي بخلاف ما اذا كان غنية فما فوقها  
الى دون الفسقة فمسكين مرحومي ام اقل ام اكثر زاد في المنهج وشي ولو  
يخرج من ويستغنى عنه المسئلة لقوله تعالى وفي اموالكم حق للسايلين والهموم  
اي غير السائل ولظاهر الاخبار سبعة اي اي او ستة او خمسة والمراد  
النصف فما فوقه الى دون ما يكفيه الغمر الغالب اي بقية وهو اثبات  
وستوف سنة قل قريب اي اصل او فرع او سيد لم يذكر هذه في المنهج  
واستغفاله بنوافل اي ويمنع الفقر والمسكنة اي يستغفاله بنوافل  
لا استغفاله بعلم شرعي الا اي فلا يمنح فقر فيعطى من الزكاة قبل وملكها  
وجوب نفقته على والده والمعتد انه لا يجب عليه نفقته مع قاله والفرق  
بينه وبين الزكاة ثم كذا بخط الشوري مرحومي مسكنه وان اعتاد  
السكنى بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقف يستحقه على الوجه فيها  
لان هذا كما ملك بخلافه في الشجر وثيابه ولو التحل ويؤخذ منه صحة  
افتاؤهم بان حل المرافة المحتاجة للترتيب به عادة لا يمنح فقرها زكي  
وتب له اما التمسك فيباع مطلقا كما قاله الهادي لانه سهل  
مراجعة حفظته ومنه يؤخذ انه لو كان يحمل لاهافا فيه ترك له كم  
عليه والثالث العامل ولو كان غنيا وشرطه اهلية الشهادات وفيه  
زكاة ان لم يبين له ما يؤخذ ومن ياخذ وال فلا يشترط الفقه ولا الحرمة

والا الذكوة واما ال سلام فلا بد منه ويشرط فيه ايمان لا يكون هاشميا  
ولا مطلبيا وله مول لها وله مرتزقا كساع اذا اشار بالكان الى انه لا يخصصها  
ذكره في العريف والحاسب وحاشيها جامع ولذا قال يجمع في ذوي  
السهامات جمع سهم للقاض والالان علمها عام جمع مولف وهو أربعة وكلام  
مسلمون اما مولفة الكفار وهم من يرجى اسلامه او يخاف من شره فلا يعطون  
من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى اعز الاسلام واهله واخيه عن التاليف من  
التاليف وهو جمع القلوب ونيتة ضيعة اي في الاسلام اذ اليمان يزيد وينقص  
زكي اي بالنسبة لنا اما بالنسبة لله بكة فلا يؤيد ولا ينقص واما بالنسبة للابن  
فيزيد اياها نعم اي يجوز ان تكسر المرأة من القسامين ال وليس بخلاف  
القسامين الاخيرين لانه يشترط فيها الذكوة مرحومي فلا يعطى من زكاته  
والفرق بينه وبين المديون اذ اعطاه من الزكاة الدين ليدفعه من الدين حيث  
يصح وان لم يلزمه دفعه في الدين ان المكاتب رقيق ما بقي عليه درهم كالمسكين  
اليه قوله مع كونه ملكه ولا كذلك المدين فتأمل ان لم يكن معهم لا اي وارت  
كان كل منهم كسوبا كالقارم القارم من الغرم وهو اللزوم ومع ثم اطلق  
على الدين اي لانه زهبا له مرحومي وظن صدقه في توبته وان قصر المدة  
ثم المنهج وما لو لم يجتمع اي وعنده مال ولم يجتمع وهذا محتمر قوله فيعطى  
مع الحاجة اي الحال تفسير لذات البين وهو ال مر الواقع بين القوم ثم  
يظهر قائله ليس بقيد ترغيبا في هذه المكسرة وهي ال صلاح اذ لو اعتبر الفقر  
اقلت الرغبة في هذه المكسرة ان اعسر مع ال صير وان لم يكن متبرعا بالنفقات  
او اعسر وحده وكان متبرعا الا قد علمت ان قوله وكان متبرعا لا يجمع له اماره  
وحده لا لما قبله اي بخلاف ما اذا ضمن بالاذن وكان ال اصل موسرا فلا  
يعطى الصامت لانه يطالب ال صير بالادا متطوع خرج المرتزق ابن  
السيل اي الشامل لبيت السيل ففيه تغليب مشيئ سفر ولولته ان  
اعتاد ولا معصية في سفره هذان شرطان لا عطا ابن السيل من الزكاة الدافع  
اي دافع الزكاة عمل بعلمه فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره وان لم  
يطلبها منه ثم المنهج فكذلك اي يصدرق بله يمين ولا بيعة وان اتهم كما  
في المنهج عيالا وهم من تلزمه نفقة شرعا كاهل ومكاتب وغارم

في المنهج



و بقیة المولفة فانهم یكلفون بینه العمل والكتابة والفرم والشرف وكفاية الشر  
لسهولة البینه کافی ثم المنهج فان قلت اذا قسم المال الى فله عامر والامام فهو  
عالم به فكيف یتصور الاحتیاج الى اقامة البینه فی هذا العمل احیب بانه یتصور بان  
یقیم بینه علی عمله عند امام بعد موت امام قبله او یقول الامام انا الذي جمعت  
الاموال مثل ویقیم بینه علی ذلك فتمل استفاضة ای الشاعة من قوم بعد  
تواطعهم علی الكذب وقد یحصل ذلك بلك لة كما قاله الراغبی كفیهم ویعطی  
فقیر الا قال الزركشي اعلم ان الكلام من اول الفصل الى هنا فی الصفات المتقدمة  
لكل مستحق ومن هنا الى كعبیة الصرف وقدره ما یحسن التجار فیة  
فی عبارة ثم المنهج مما یحسن ان یفهم بیان لما من قوله ما یفنی زحمه الا قالی ثم  
نقیه عن بعضهم والمحكم فی ذلك الفرق ای لا ما ذكره فی ثم المنهج من ان البقیة  
یكتفی بخمسة دلائل لا غیر املاک ذات البینه اما هو فیعطی ما استدان  
جریما اذا لم یوف من ماله ولو كان غنیا كامر ما یوصله الا واما مونة  
ایابه فیها تفصیل ان قصد الا یاب اعطیها والاه فلا یعطی مونة اقامته  
الزائدة علی مونة المسافر فلا یسترد منه نعم ان فضل عنه شیء وكان له وقع  
ولم یقتراسترد اما اذا كان سیرا فلا یسترد مطلقا او یتفرق بخله فان  
السیر فانه یسترد منه الفاضل مطلقا ومثله المكاتب اذا اعتق بغير  
ما احزنه والغارم اذا بری واستغنی بذلك صفتا استحقاق ای للزكاة  
فخرج من فیه صفتا استحقاق الفرج ای واحداهما الفز وكفازها شیء فیعطی  
بهما ثم المنهج ولا یتأتی ذلك فی مستحق الزكاة فان الهشیم لا یعطی من  
الزكاة یأخذ ای بخیرته ويجب تعیم الا صناف سوا فی ذلك زكاة  
الفطر وزكاة المال بین الا صناف غیر العامل اما العامل فیعطی اجرة مثله  
كامر فحجب التسوية والحاصل انه يجب علی الامام اربعة اشیا تعیم الا صناف  
ان وجدوا وتعیم احاد كل صنف والتسوية بین الا صناف مطلقا والتسوية  
بین احاد كل صنف ان استوفت الحاجات ومثله المالك ان انخر وادفی بهم  
المال لكن باسقاط العامل كاعرف ای ببلد اخر المیراد الی محل تقص فيه  
الصلاة فالبلد لیس قیدا فاذا خرج مصرک الی بخارج باب السور باب النصر  
لحاجة اخر یوم من رمضان فترت علیه الشمس هناك شر دخل وجب اضرار  
فطره

فطره لفقرا فان باب النعوم ل نعم لو وقع شقیص كمشرین شاة ببلد مشرین  
بآخر فله اضرار شاة باحدهما مع الكراهة ه ثم المنهج وكتب المیرانی ای محل  
وجوبه بلدا او قرية او بادية بحد او براحتی لو طال الحول والمال فی البحر  
حرم نقلها الی البر او حال الحول والفقرا ما ر فانه یجب دفعها لمن فیة ان  
نقص نصیبهم من کفايتهم فان لم یمنقص نقل ذلك الی ذلك الصنف باقرب  
بلد قوتلوا لان اخذها من کفاية ولا یصح ابروهم رب المال منها  
فرع الفرع كفة ما اندفع تحت اصل کلب واصطلاحا ما یبني علی غیره  
من تلزم الا یجوز فی المکین بتفقه متبع كما لو كان ودیعة ای اذا كان  
المال ودیعة عند المستحق فملكه المالك ایاه زكاة اجزا ای قال المودع للمودع  
خذ المال الذي عندك ودیعة من زکاتك ای فانه یجوز ویفرق بین الودیعة  
والدين بتعلق ملكه بعبثها بخلاف الدين ه يجب اد الزكاة ای زكاة المال  
فیخرج تأخیرها بعد التکون وتقرر الاجرة اما زكاة الفطر فموسفة بلیلة العید  
ویومیه کامر وتنقیة حب ای وتبر وموت كعسلة والظرف ونشر  
مرتب قاربان سهل الوصول الیه واحترع من المال السائر فی بر وجر فل  
تجب حیث یصل الی مالکة لانه غایب فاشبهه الدين الموجه له وله زكاة فیة  
حتى یجروا علی موسر ویزوال حجر فلیس ای فانه تجب علیه الزكاة صیت  
كان مالک للنصاب وزال الحجر عنه وتقرر لخرج قبضت الذي فی متن المنهج  
وتقرر اجرة الا وشار فی الشی الی انها جملة موطوفة علی جملة تکرر قال فی ثم  
فلو اجرد الاربعة سنین بمائة دینار وقبضها لم یلزمه كل سنة الا اضرار صفة  
ما تقرر منها فان المالك فیها ضعیف لفرصته للزوال بتلف العین الموضوعة  
ه ای یخرج عند تمام السنة الا ولی زكاة خمسة وعشرین لسنة وهي نصف وثمان  
ای نصف دینار وثمانه النصف زكاة العشرین والثلث زكاة الخمسة وعند تمام  
السنة الثانية یخرج زكاة خمسة وعشرین لسنة وهي نصف وثمان خمسة  
وعشرین سنتین وهي نصفان وثمانان فجملة ما یخرج فی السنة الثانية دینار  
وسبعة اثمان دینار وعند تمام السنة الثالثة زكاة خمسین وهي نصف زکاتها  
لسته وهي نصفان وثمانان وخمسة وعشرین لثلاث سنین وهي ثلاثة  
انصاف وثلاثة اثمان فجملة ما یخرج فی السنة الثالثة ثلاثة دنانیر وثمان



كذلك كما لا يخفى

وعند تمام الرابعة زكاة خمسة وسبعين لسنة وهي ثلاثة اقسام وثلاثة  
اثمات وزكاة خمسة وعشرين لاربع سنين وهي اربعة اقسام واربعة اقسام  
ديار فحمله ما يخرج في الرابعة اربعة دنانير وثلاثة اقسام دينار ومجموع  
ذلك المخرج عن المائة في السنة الاربع عشرة دنانير من المهر وهو خمسة  
بخلاف الصدقات فانه ليس مستحقا في مقابلته المنافع بل يقرر بموت  
الزوجة قبل الدخول وان اخذ ادها اي بعد النكاح ضمن اي بان يودي  
ما كان يوديه قبل التلف لتقصير نجس الحق عن مستحقه وان تلف قبل النكاح  
فلا ضمان لا تلف لتقصير جله في مالوا تلفه فانه يضمن عن مال ظم وهو  
ما شية ونزع وعمر ومعدن واما الباقي فنقد وعرض وكان والحق به زكاة  
الفطر وهو اي اداها لله عام افضل ان كان عادله فيها وقوله تعالى  
وان تحفوها وتوتوها العقر افقوها خير لكم قال البيضاوي اي فالا خفا  
خير لكم وهذا في التطوع وحدهم يعرف بالمال فان ابد الفرض لغبر  
افضل لنفس التهمة عن ابن عباس صدقة البر في التطوع تفضل على نيتها  
سبعين ضعفا وصدقة الفريضة على نيتها افضل من سبعمائة وعشرين  
ضعفا بنفسه او وكيله لان الامام اعرف بالمستحقين فان كان جارا  
فتفريقه بنفسه فهو كليله افضل بطل اي البيع في قدرها وبيع في الباقي  
وكل ما تقرر في غير المهر وخص اما هو بعد التفتين فيصح بيع جميعه كما مر  
بله محابة اي مراعاة فان باعه محابة فقدرا لمحابة كما هو مذهب في بطلان  
فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصيغة  
فلا يبطل اي البيع متى حلت صدقة التطوع سنة اراد بالتطوع المعنى اللغوي  
فله بناء في قوله سنة وسقط الاعتراض بان الاقرار بالسنة عن صدقة  
التطوع لا فائدة فيه تامل سنة وهي افضل من الفرض على المعتد ولو نحو  
قريب سوا لزم الدافع مونه ام لا ثم المنهج وتخرج بما يحتاجه اي ان لم  
يصبر على الاضاقه وفرض بالبيان الشهادة منصوب عطا على الطريق  
ووفاء بغير عطا على نفسه والا كره اي ان لم يصبر ثم اي كراهة تحرم  
مرحوم وفيه نظر بل الصواب كراهة تنزيه **كتاب الصيام**  
هو اي الصيام والصوم لا يعني انهما معدان للصام بمعنى واحدقة وشرعا  
وكوتا

في البيع في الباقي تفريقا للصيغة

قوله

بالتفاد

وسكوتا عطف تضيير وشرعا امساك عن المفطر اذا اب امساك العلم المميز  
عن المفطر من اول النهار الى بالنية سالما من الحيض والنفس والولادة جميع  
النهار ومن الاغوا والسكر في بعضه وهو من في السنة الثانية من الهجرة  
فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان ثمانية نوافل واحد كامل على  
المعتد والناقص كالامل في الثواب المرتب على رمضان من غير نظر ليامه  
اماما يترتب على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه ومندوبه عند سحور  
وفطور فهو زيادة يفوق الكامل بها الناقص آية كتب عليكم الصيام  
اذا و المرار بالايام المعدودات في الآية الشريفة ايام شهر رمضان ومجموعها  
جمع قلة ليس هو بها وقوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم من امة الا وقر  
فرض عليها شهر رمضان الا انهم ضلوا عنه او الشبهة في اصل الصوم دون وقته  
قال ابن عبد السلام رمضان افطر المهرور وفي الحديث رمضان سيد الشهور  
بل هو امرين بل بعد امور اربعة احدها اكل شعيرات ثلاثة في يوم  
ثانيها روية الهلال ليلة ولا اثر لرويته نهارا ثالثها ثبوت رمضان عند  
الحاكم بعد شهادة رابعها اذن دخوله بالاجتهاد فيمن انتبه عليه رمضان  
بان كان اسيرا او مجبوسا او غيره الصوم الروية اي ليصبر كل منكم ويحظر كل  
منكم فهو من باب النية اي الحكم على كل فرد فرد وافطر واهتمت القطع  
لروية فيه استخدام لان الضمير في الا ولما يد على هلال رمضان وفي الثاني على  
هلال شوال ثم اي استبرأ بالقامة فهو كافراي مرتد ليحصل صورة  
الصوم بذلك اي ان لم يفرق ليل فحصلت له حقيقة الصوم وثبتت  
الاعيان المنهج او ثبوتها كالا ولا بد من حكم الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل  
بعد شهادة خنزج بالعدل الفاسق خنزج باضافته الي شهادة عدل الرواية  
كعد وامرأة وتكفي العدالة الظاهرة وهي المراد بالمستورة واشتراط العدالة  
محملة في حق غير الزاكي كما قاله الشافعي اما الراي فيجب عليه الصوم وان لم يكن عدل  
واذا احسن لزوم عدل ثلثين يوما افطرا وان لم نزل الهلال ولم يكن غيم  
ولا يد لزوم الا فطار بولحد لثبوت ذلك فثبت اذا ثبت ثبوتها بما لا يثبت  
به اصله اخبر النبي صلى الله عليه وسلم اي بلفظ شهادة ولهذا  
اقتاج الي ذكر الحديث الثاني الاحتياط للصوم ومثله سائر العبادات



كما لو قوف بالنسبة لهلل ذي الحجة واعلم انه ثبت رمضان بشهادة العدل وان  
 دل الحساب القطعي على عدم امكان رويته كما نقله في المنهج عدم رويته  
 خلا لما نقله في حقه على هذا الكتاب عنه فانه من حفظه موثق به  
 ليس بقيد كما قاله قال بل المذاكر على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافرا او فاسقا  
 او رقيقا او صغيرا شهد اني رايت الهلال خلا قال ابن ابي الدائم حيث قال  
 لا بد ان يشهد بطلوع الهلال وان عدا من رمضان لان هذا اخبار عن فعل  
 نفسه ولا يكفي ان يقول شهد ان عدا من رمضان اتفاقا لا حتميا اعتمادا  
 نحو سابه او يكون خفيفا يري ايجاب الصوم ليلة الغيم ولو جوع عن شهادته  
 بعد شروعه في الصوم او بعد حكم الحاكم ولو قبل شروعه لم يزمهم الصوم فيظنون  
 باتمام الوقت وان لم ير الهلال كسروية القناديل المعلقة بالمقايير فلو طفت  
 القناديل بعد ايقادها نحو شكله في الروية او انزلت لذلك ثم اعيدت  
 لثبوت الروية فهل يجب تجديد النية فيه حق من نوي قبل ذلك او لا ينظر فان  
 علم بطغيها من نوي قبل وجب عليه تجديد بدوها والا فلا كما قاله قال ونقل  
 اجماع عن تفصيل اخر وهو انه ان رضى النية جردها والا فلا والظمان  
 كلامه قد يرجع له فانه اذا علم بطغيها فقد ترك النية فليتامر وكفى  
 له ان يعلم ان ابي بل يجب عليه لان ما جاز بعد امتناع صدق بالواجب  
 كالصلوة اي فانه اذا اعتقد دخول وقت الصلاة فانه يعلم بذلك وهذا  
 هو الظن والمعتد انه يجب عليه وعلى كل من صدقه لفقد ضبط الراي اجماع  
 ان تحقت الروية فنقله لا للشك في الروية له حاجة اليه بل هو مضروب  
 ولو فيها معنى فيشمل المرتد فله يجب على الكافر الا صلى فلو قضاها بغير طهارة  
 لم ينعقد كما اتفق بهم في الكلام في غير اليوم الذي اسلم فيه اما هو فيستحب  
 قضاؤه رعاية للخلاف في القوي عندنا وبذلك صرح في الفتاوى هـ اجماع ولا  
 يجوز للمسلم اعانة الكافر على ما لا يجر عنه كالاكل والشرب فيها رمضان  
 بزيادة او غيرها لانه اعانة على معصية ثم قال تجزئ فيه نظرا لانه ليس مكلفا  
 به بالنسبة للاحكام الدينية لانه انقرض على تركه ولا تقام له بنقيض كفره الا ان  
 يحاب بان معنى اقوار عدم التعرض له لا معاونه كما يعلم مما ياتي في الجزية  
 هـ مرجوح كبر او مرض راجع لحساب والتقييد بقوله لا يبرح برون قال قال

كان الصواب استقاله لانه مضرا لا حاجة اليه اي لان المريض مرضا يجرى برون  
 لا يجب عليه حالة المرض وان وجب عليه قضاءه اذا تمكن وقوله اوحى من او  
 نحو وهو النفاس راجع لقوله شرعا ونقل عن حنيفة ونقاس ولا يضرب  
 نوم اليوم كله ولا انما بعضه ولا سكر بعضه كما في المنهج فاما اصلان الرتبة والجنون  
 والحض والنفاس والولادة ميتة واحدة من غير واحد منها في اثنا اليوم ولو حطه منسرا  
 فيمنع الصحة وان النوم لا يضرب منه يمنع الصحة ولو استغرق اليوم وان اغل  
 والسكران استغرق اليوم منعا للصحة والا فلا فقامر واعلم ان الغيب عليه  
 اذا افاق ففنى الصوم مطلقا اي سواء تقدم باغمايه ام لا بخلاف الصلاة  
 لا يجب عليه قضاؤها الا اذا كان متعديا باغمايه ومثله في هذا التعليل الكفران  
 هـ تلحقه وبما روي في علي الغزي وبحسب القضاء على المعتدي المتعدي بالجنون  
 وعلى الغيب عليه مطلقا لم يثبت نية اي لم يثبت ذلك نية ان لم يحظر مثله  
 الصوم بصفاته الشرعية والا كان نية كما ذكره على الاثر فهذا هو المعتد  
 فلا صيام له اي صحيح لا كما مر خلا فالحنفية فان نفي الصحة اقرب الى الحقيقة  
 من نفي الكمال فان لم يثبت لم يصح اصلا ولو من جاهل لا من رمضان ولا نقل  
 لان رمضان لا يقبل غيرهم على اصلنا اي على قاعدتنا اجماع ولا يشترط  
 للثبت ان يكون نوي مع الفوب او الفجر لا يكفي كما هو قضية التثبيت ولا  
 يضرب الاكل والجماع لا نعم بقصر الرتبة ليله او نهارا وكذا يضرب رفع النية ليل  
 لانها لا فله بد من تجديد بدوها بعد السلام والرفض ومنه اي الرفض  
 ما لو نوب الا فقال من صوم الى آخره لو نوي صوم قضاء رمضان  
 ثم من له ان يجعل عن كفارة مثله فان ذلك يكون رضى النية الاولى هـ  
 قال وقال في بعض حواشيه على غير هذا الكتاب ويجب تجديد ما عتق من  
 ارتد او جن بدوها او رفضها لكن ما هنا هو المعتد وكذا الجنون في هذا  
 المنقول عنه اخلاص فقد نقل اجماع من ثم ان الجنون كالنفاس بان  
 نفس حطة لا يضرب رايه بعد النية فحفظ مناف للصوم كونه منه  
 ما لو توفى وبالع في المصنعة وسبق المأجوفه اما اذا لم يبالغ وسبق المتأ  
 فله بضم ر ولا يصح نية مع الزوال كما لا يصح الفرض بنية مع الفجر تعين  
 النية اي النوي من حيث الجنس كنية الكفار فيها وان لم يعين نوعها ككونها

لا يبرح برون  
 لا يبرح برون

رضى



عن ظهار او يعين مثله وكذا في النذر قال علي الغزي وينبغي استراطا الخ  
 من بل لو نوي به غيرها ولو فرضا حصلت ايضا وان نفاها حصل ثوابها  
 فالتبني بالحقية في جملة قول واقرب شيئا فاعتد ما اطلقه البارز في فتاويه  
 ان من صامها عن قضاء او تدر حصل له ثواب تطوعها نكلا حصل اي  
 المقصود منها وهو الثواب المخصوص بها ويتصور ذلك اي التنفل في الجمعة  
 ولا يشترط تعيين السنة اي فالواجب ان يقول نويت صوم رمضان  
 او الصوم من رمضان مرحومي ولا يكفي ان يقول نويت الصوم عند علي لاعتد  
 كما ذكره في علي المنهج فليراجع فلو عين السنة واضط نظر ان لا يخطئ في صوم  
 الفصح والافله او مرأهق وقال شيخنا ومثل ذلك الكافر بل الفاسق  
 شامل له ولا امارت اي من نحو ما ذكره بقول من يتق به قال وان  
 نوي ليلة الثلاثين من رمضان كما هذا مقابل قوله ولو نوي ليلة الثلاثين  
 من شعبان صوم عندا فنية رمضان ليلة الثلاثين منه تجزي مطلقا  
 اذا ثبت ان منه ونية رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فيها تفصيل  
 اذا ثبت كونه منه فان اعتقد ذلك صحته والافله ولقوله تعالى اي  
 لمفهوم ذلك قال والواو للعطف على محذوف تقديره للجماع فتأمل  
 لما سألته اي ان الاستفاة مفطرة لغيرها في الاول اي مسئلة السحر  
 والنهار في الثانية اي مسئلة الافطار صح صومها اي للمفطر والسحر  
 بل تحر صومهم اي وان سبق الجوفه منه شي في الاول اي مسئلة  
 الطرح بخلافه في الثانية اي مسئلة امساكه بغيره فانه يفطر اذا سبق  
 الجوفه منه شي مرحومي بالمعنى او كان طلوع الفجر بالتصبي على  
 الظرفية اي كان الشخص في طلوع الشمس الفجر اي وقته مجامعا فتزج حال  
 اي بان قارب نزعه طلوع الفجر وقصد بالترج ترك الجماع الا اذا كان طلع  
 قبل نزعه وان لم يعلم به الا بعد لم يصح صومه وان نزعه حال ثم ان امكنه صحته  
 صومه ولم يفطر منه الكفارة والافله قال ما وصل الي الجوفه واذا اكل غيا  
 من كنية فله يفطر بذلك مشوري من عين بيان لما يخرج الرجم  
 والطمم الي مطلق الجوفه هنا ظم على النخبة التي ليس فيها او الراس  
 اما النخبة التي فيها ذلك ويراد بالجوفه خصوص البطن له مطلقه والا لتكرر

مع قوله او الراس والبطن اي وكالبطن فهو معطوف على البطن والافله  
 اي وهي المصارين جميع معي بوزن رضى مرحومي وباطن الراس اي وباطن  
 الاذن فلو ادخل عودا اذنه وجاوز ما يظهر من الصماخ افطر بتشرب مسام  
 جمعهم بتثليث اوله وهي ثقب البدن التي تحت الشعر وصول ريقه  
 اي حيث كان طاهر صوفي غلاف وصوله متنجسا او مختلطا بغيره او بعد  
 ضروجه لاهلي لسانه ولو على حمة الشفتين فانه يضره الشر وظلاله شاة  
 من معدنه وهو متبعه تحت اللسان مرحومي لفسر التحرز عنه  
 اي من شاة ذلك حتى لو فتح فاه عمدا لاجل دخول نحو الذباب او الغبار جوفه  
 لم يفطر وان كثر حله فالحج وقيل سم بالغبار الطاهر دون النجس واعتده لكن  
 في شام والاطلاق ان بالغ او كان من رابعة بقينا لانها بدعة مكروهة  
 نعم ان بالغ لانه ككسب نجاسة منه فله يضر سيق الماء وما سبق  
 ما غسل مطلوب بالانفاس فان اعتاده اي السبق ضرر والافله قل  
 من غير قصد وقوله ان عجز عن تحميره هاسر طان في عدم الفطر بحري الرف  
 ما بين الاسنان ولو اوجرتنا لبنا للفعل وقسم بقوله كان حسب امر  
 وكذا لا يطر صومه من ما وضعه في فمه نحو تبر او دفع عطش او غير ذلك  
 فسبقه شي منه الجوفه او دماغه ولو غوط على س او شيئا داخل في ماله  
 سبقه ما غسل تبرده ملخصها من قول ويظهر العفو عن ابتلي بدم لثته  
 قيا ساعلي مقولة اليسور رايته بعظم بحته وليس عنه بده فصومه  
 صحيح حجر والثاني لثته هي من افراد الال فحطفتها عطفها من  
 علي عام وجعلها الشرايا لضرورة العدد دخول طرف اصبع في الدبر  
 ومثله غايط خرج منه ولم يفطر ثم دبر ثم دخل منه شي الي داخل  
 دبر حيث تحقق دخول شي منه بعد بروزه لانه يخرج من معدنه مع عدم  
 حاجة الي ضم دبر وبه يفارق مقولة اليسور اذ في ذلك شي نكحنا الهامة  
 منسور الظاهر وبما ج فرج لو ابتلع طرفه فخطا مثلا بالليل ثم اصبغ صايرها  
 فان ابتلع باقيه او نزعه افطر لان ابتلاعه اكل ونزعه قن وهذا يخرج  
 ما لو ادخله في دبر او اهليله فانه لا يفطر بنزعه لانه لا يشبه القن اكل  
 وان تركه بطلت صلته لا تقال الظم بالبطن الشجن كافي بطنه من النجاسة



فطريقه في صحة صومه وصله انه ان يتنزع منه وهو غافل فان لم يكن غافله  
 وتمكن من دفع النازع له افطر لان الترفع موافق لفرض النفس فهو منسوب  
 اليه عند تمكنه من الدفع له وبهذا فارق من طعن بغير اذنه وتمكن من دفعه  
 فانه لا يفطر فان طعن نفسه او طعنه غير باذنه افطر فيها قال الزكري  
 وقد لا يطالع عليه عارفاً بهذا الطريق ويريد هو الخلة من نفسه فطريقه  
 ان يرفع امره الى الحكم ويجبره على نزعه ولا يفطر له نه كالمكره فان تعذر ذلك  
 كله قلعه او بعه معاودة للصلاة لانها اكدر واعظم بدليل قتل تاركها دون  
 تارك الصوم <sup>مختصاً من الكواشي</sup> ذرعه بالذات الهمة وفسر بقوله  
 عليه وهل منه النزوي به اي بالتيقن بقول طبيب رجعته قل ونقل ج عن  
 سرانه ليس من الغلبة بل يفطر به اخذاً من مسألة الذبابة اذا دخلت قهراً  
 وضربت في حاجتها قالوا بالفطر اذا خرجها فقامل ومن استقر بالقصر  
 اي تعذر القى وكذا الواقف على غامة لا يستثنى من القى وهي بالميتيم وبالعين  
 ولا تفطر ان بشرطين ومولها الى الظم والقدرة على مجها فلو نزلت من  
 دعاغه كس فيدل بل مثله ما لو طعت من بطنه فوجد الظم اي جده هو  
 الظم فالإضافة بيانية والباطن هو مخبر الهمة والها <sup>والتي</sup> ان امكن  
 ولو لم يكن على ذلك كثر حروف وكان في الصلاة فيفتن ولا تبطل صلاته  
 في الفرج الذي يجب باله بلاج فيه الفصل متصل او منفصل قال  
 ولا باكره عليه اي الوقت ما لم يكن زائفاً فانه لا يباح بالاكراه فيفطر به  
 اي ولا حرمة عليه ولا كفارة <sup>اي ملخصاً</sup> ومن الاكراه ما لو علت عليه المرأة  
 ولم يحصل منه حركة ولم ينزل قل <sup>بغولس</sup> اي لما ينقض الوضوء مطلقاً  
 ولما لا ينقض محرم ان كان مشهوراً كالفنم <sup>والا</sup> مرد كالمحرم <sup>بلا</sup>  
 حائل والا ستمنا مقطر ولو مع الحائل ولو كان حله لا يبدل وجهه او امته فقول  
 التمهيد حائل ليس على صومه كما قاله قل <sup>نظراً</sup> وفكر ما لم يعتد الا نزال  
 بالنظر او الفكر وما لم يحس بانتقال المني وتهيته للخروج بسبب النظر  
 او الفكر فيستدبره <sup>والا</sup> افطر كالفنم <sup>وسكت</sup> المسم اي بناء على النسخة  
 التي وقعت للشم ليس فيها لفظ او الراس عقب الخوف فيما مر <sup>والا</sup> فهو العاشر  
 ولا حاجة لنسبة المسم الى نسيان او سهو ولا لقوله والظم اذ <sup>قال</sup>

ويستحب

ويستحب في الصوم ثلثة اشياء ظاهراً للمتن ان ثلثة نايب فاعل يستحب  
 وفي الصوم طرف لغو متعلق يستحب وهذا القبار عليه وظم عبارة التمهيد ان  
 ثلثة خبر مبتدأ محذوف وان نايب فاعل يستحب محذوف <sup>والا</sup> وللمعني  
 حذف المبتدأ جازيئجمله في الثاني اعني حذف نايب الفاعل فانه كالفاعل  
 عمدة لا يجوز حذفه الا في مواضع ليس هذا منها فلو ابقوا المتن على ظم  
 وقال ويستحب في الصوم ثلثة اشياء لم يرد ذكره المص <sup>والا</sup> فهي كثر <sup>يرج</sup>  
 الا <sup>ول</sup> ان كان اول فتأمل اذا تحقق غروب الشمس وخرج بحقق الغروب  
 فله بل جهاد فله بين تعذر الفطرية وطنه بل جهاد وشك فيحرم  
 بهما مريض <sup>لا تزال</sup> أممي <sup>اي</sup> مستنداً من غير اذ <sup>والخير</sup> الترمذي  
 وصنعه قال الله تعالى احب عبادي الي <sup>المحلم</sup> فطما <sup>ولما</sup> صاع <sup>ان</sup> الحجاب  
 رضى الله عنهم كانوا اعلم الناس افطارا <sup>وابطاهم</sup> سجودا <sup>وانما</sup> كان  
 الناس ينجبر ما يحلوه لانهم لو اخذوه كما يؤخذون السنة والخير ليس  
 الا في اتباعها <sup>فطر</sup> خير في اتباع من سلف <sup>وكذا</sup> سلف <sup>من</sup> سلف <sup>من</sup> سلف <sup>من</sup> سلف  
 هدي للبنى قد <sup>ما</sup> جعلوا <sup>اي</sup> ما معدرة <sup>اي</sup> فطرية <sup>اي</sup> فطرية <sup>اي</sup> فطرية <sup>اي</sup> فطرية  
 من مخالفت <sup>البيهود</sup> اذ <sup>اي</sup> وكثير من البدعة كالشيعة فانهم يؤخرون  
 الى ظهور النجم <sup>ان</sup> قصده <sup>اي</sup> التاخير <sup>اي</sup> على رطب <sup>اي</sup> وترائلا  
 فاكثروا <sup>اي</sup> يحضروا <sup>اي</sup> اهل السنة <sup>اي</sup> بظهره <sup>اي</sup> وسن <sup>اي</sup> ان <sup>اي</sup> يشتر <sup>اي</sup> ما <sup>اي</sup> ينقض <sup>اي</sup> ان <sup>اي</sup> يفطر <sup>اي</sup> عليه  
<sup>ه</sup> <sup>حسب</sup> اي <sup>اي</sup> جرح <sup>اي</sup> حسوات <sup>اي</sup> وروي <sup>اي</sup> حسيات <sup>اي</sup> جوعا <sup>اي</sup> جمع <sup>اي</sup> حسون <sup>اي</sup> اوصية  
 وبين السجود <sup>اي</sup> بضم <sup>اي</sup> السب <sup>اي</sup> الفطر <sup>اي</sup> ما <sup>اي</sup> يفتح <sup>اي</sup> ما <sup>اي</sup> يتسحر <sup>اي</sup> به <sup>اي</sup> فاست  
 في السجود بركة <sup>اي</sup> اجمل <sup>اي</sup> وثوابا <sup>اي</sup> فالمناسب <sup>اي</sup> هم <sup>اي</sup> السن <sup>اي</sup> لان <sup>اي</sup> اجرا <sup>اي</sup> والنواب  
 في الفطر له الطعام كما في النهاية <sup>اي</sup> كخبر <sup>اي</sup> نزال <sup>اي</sup> لا <sup>اي</sup> تقدم <sup>اي</sup> انفا <sup>اي</sup> فهو <sup>اي</sup> مكر  
 دع ما <sup>اي</sup> يريدك <sup>اي</sup> اي <sup>اي</sup> ما <sup>اي</sup> تشك <sup>اي</sup> فيه <sup>اي</sup> الى <sup>اي</sup> ما <sup>اي</sup> لا <sup>اي</sup> تشك <sup>اي</sup> فيه <sup>اي</sup> لوصع <sup>اي</sup> يغيد  
 ان المص <sup>اي</sup> ذكر <sup>اي</sup> الحائض <sup>اي</sup> لا <sup>اي</sup> على <sup>اي</sup> جهة <sup>اي</sup> الصراحة <sup>اي</sup> وتوجيه <sup>اي</sup> ذلك <sup>اي</sup> ان <sup>اي</sup> صرح <sup>اي</sup> بين <sup>اي</sup> تاخير  
 السجود <sup>اي</sup> وهو <sup>اي</sup> يستلزم <sup>اي</sup> سن <sup>اي</sup> السجود <sup>اي</sup> لتوقف <sup>اي</sup> تحقق <sup>اي</sup> التأخير <sup>اي</sup> المستنون <sup>اي</sup> على  
 وجوده <sup>اي</sup> بتلك <sup>اي</sup> الهمة <sup>اي</sup> اي <sup>اي</sup> موضع <sup>اي</sup> فتأمل <sup>اي</sup> بكثير <sup>اي</sup> المأكول <sup>اي</sup> والمشروب  
 وقليله <sup>اي</sup> ترك <sup>اي</sup> الحجاب <sup>اي</sup> لو <sup>اي</sup> حذف <sup>اي</sup> لفظ <sup>اي</sup> ترك <sup>اي</sup> كان <sup>اي</sup> مستقيماً <sup>اي</sup> والمعني <sup>اي</sup> ترك  
 الا <sup>اي</sup> متناع <sup>اي</sup> من <sup>اي</sup> الكلام <sup>اي</sup> ويحصل <sup>اي</sup> ذلك <sup>اي</sup> بالكلام <sup>اي</sup> وقد <sup>اي</sup> يقال <sup>اي</sup> كلام <sup>اي</sup> المص <sup>اي</sup> صحيح <sup>اي</sup> لان

كما قال في  
الجموع

اي جوعا



لا اله الا الله يعني الترك والمستحب ترك الكلام ومحصل بالكلام  
لان نفي النفي اثبات وهذا متعين وهو انه كم اي اسم مصدر من  
الهجاء الذي هو مصدر الهجر اي الخش فليس مراد المفضل كذلك  
بل هو مراده وقال العلامة العبادي بل هو اقدم ما ذكره في المنهاج  
والاعتراض مدفع بما سيذكره قل وبعضهم اي سم الغزي فانه  
شرح المتن والمنهاج واعتراض اي هذا البعض عليه اي على المصنف كالحديث  
هذا البعض على المنهاج واجب انما طلب الكف عما ذكره الخبر بخلاف  
من لم يدع قول الزور والعلمية فليس به حاجة ان يدع طعامه وشرايه  
اي لا يطلب الله تعالى ان يدع طعامه الا فاطلق الحاجة واراد الطالب  
حاجته فله فقه اللازمية والمزومية الى اخره بقية كما في بعض  
النسخ والكذب والنظر الى المحرمات والايان الفاصلة وفي بعض النسخ  
والثلاثة الباقية الكذب وقول الزور والنظر الى المحرمات ومن  
هنا اي من اجل بطلان ثواب الصوم بما ذكر من احد هذه الاشياء  
والنظر اليها ومثله المس نعم قال شيخنا لو فطر الطيب ونحوه ليدل  
واستداه نهار لم يكن كافي المحرم بالسك قل وفي خبر ما يخالفه ويوافق  
التعليق اعني قوله لما فيها من الترفه اذا بفتح العين اي المضع وبغيرها  
المعكوك افطروني وجه اي ضعيفو محله انكم ينفضون من  
المعكوك والا فطر قطعا قال عن حديث ابي بصير اي في الليل يكون  
الحق وعلى رزقك افطرت ويسن ان يزيد على ذلك ويدك امننت  
وعليك توكلت ذهب الظا وابنت الفروق وثبت الاخران بان الله  
تعالى يا واسم الفضل اغفر لي المحرم الذي هديني فضمت ورزقني  
فا فطرت صيام خمسة ايام الا بان يحل بقصد الصوم اما لو ترك  
الفطر بنية فانه لا يحرم عليه نعم الا ثبات بمفطر سنة  
حتى ينسلخ اي يفرغ فيمنع من عليه في القران كيف هذا مع ان  
الملة بكة لم يوطأ فضيلة حفظ القران حتى جبريل النازل به على  
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف كان يدا رسه واجيب عن ذلك  
بحوا بين اهدها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ اوله فيعيد  
جبريل

جبريل عليه السلام ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم والثاني ان جبريل كان  
ينظر في اللوح المحفوظ حين يقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم فان بعضهم وهذا  
اولي لان القصد من قرائته عليه ما يستقر عليه الامر وما استقر عليه الامر في الرقعة  
الاخيرة هو المكتبة في المصحف العثماني وقال الشافعي في الرأية وكل عام على  
جبريل يقرؤه وقيل اخر عام مرتين قرا اذ هي مخرجة فيه اي في الشهر  
الاخير ولو لم يمتنع غاية للرد على القول القديم انه يجوز للمتمتع العاجز عن  
الدم صومها من الثلاثة الواجبة في الحج عن قفا او تدرى متقدم لم  
يقعد ايقاعه فيه اذ نذر صوم يوم الشك والتصدق الثاني لا يصح اذ فسخ  
النذر ان يندر صوم يوم الاثنين مثله فيوافق يوم الشك كمن يطرح من  
الملة وحده يؤخذ انه لو تجرى فيه صوم فضا لم ينعقد قل ويعلم هذا اليه  
من قول اجم لم يقصد ايقاعه فيه الا رجل بالرفع بدل ما الواو في تقدمها  
بالوارد الذي في خط المؤلف بالورد اي العادة وهي صحيحة اجم او يصح  
ما قبله في بعض النسخ من النصف الاول ولو حمل الشارع على ذلك لكان  
صوابا وقوله جبريل علي جواز الخ غير مناسب او فقامر فان قيل الخ وظن  
صدق ليس بيقين كما قاله قل فراجع في اثباته اي الباب ووجه عليه  
اي الصوم الي في مسألة الاعتقاد واما مسألة الظن فيجوز ولا يجب واذا انتفى  
الاعتقاد والظن امتنع صومه عن رمضان من حرمي فالصوم ثلاثة وخوب  
صوم يوم الشك اذا اعتقد الصدق وجواز اذ اظنه وحرمته اذا انتفى وهذا  
هو المعتمد فتقول الشبهة منه ان شرعي ترتيب اللع وقر بعضهم الموضع  
الثلاثة فقال ان كان له عادة حازله الصوم هذا موضع اول والافان  
ظن او اعتقد صدق من اخبر وجب وهذا موضع وان كان لم يكن له عادة  
ولم يظن او اعتقد صدق من اخبر حرم وهذا موضع كمن هذا المالك لصريح  
كلام الش بل هو من شعبات اي فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه  
يوم شك فرع الفطر بين الصومين واجب صوابه تعالى في المفطر اذا  
الفطر موجود في الليل حقيقة لان الليل ليس محله للصوم فيصدق على الشخص  
فيه انه مفطر وان لم يتناول شيئا من المفطر وليس هو المراد وشمل تعالى  
المفطر ما كان على جهل او سنان اي اذا تناول مفطرا من سائر اوجاهه لا يفيج



من كرمه وما احسن ما قال بعضهم  
 يليت به فقها اجدال • يادل بالدليل وبالدهال  
 طلبة وصاله والوصل عذب • فقال لهم النبي عن الوصال  
 جرم فنهقوا لانه من خصا يصح على الله عليه وسلم لا يمنع الوصال عن  
 كفن في الحجر لا معتد • ثم شوع فيلجئ فيه الكفارة اي العظمى لانها المرادة  
 من هذا اللفظ عند اطلاقه وعبرها يقال له فدية غاليا قال ومن غير الغالب  
 قول المتن الات وانما فتاب على اولادهما اعطتا وعليها العفا والكفارة  
 ومن وطئ اذ حصل ما ذكر في هذا المقام من الشروط احدى شرطها الا وانها  
 على العامل اي الوطئ فخرج المرأة الموطوءة والرجل الموطوء الثاني ان  
 يكون فطره مفصلا فخرج الناسي والجاهل والمكره ولو على الزنا وان كان يغير  
 به لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون ما افسده صوما فخرج من  
 الصلوة الرابع ان يكون صوم نفسه فخرج المفطر اذا جامع زوجته الصائمة  
 الخامس ان يكون الا فساد بالوطئ فخرج الا فساد بغيره السادس ان ينفذ  
 الوطئ فخرج ما اذ افسده بالوطئ وغيره مع السابع ان يستمر على الاهلية كل  
 اليوم ويعبر عنه بان يفسد يوما كاملا فخرج ما اذا جفت او مات بعد الجماع  
 فشقط عنه الكفارة الثامن ان يكون من اداء رمضان يقيما فخرج النذر  
 والقضا ومن وطئ اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه  
 او صام يوم الشك حيث جاز فبات انه من رمضان التاسع ان يات  
 به فخرج الصبي العاشر ان يكون اثم به لاجل الصوم فخرج الصائم المسافر  
 الفوطي زنا او تم ينوترخصا بالافطار لانه لم يات به للصوم بل للزنا او لعدم  
 نية الترخص الحادي عشر عدم الشهادة فخرج من ظن بقا الليل او شك فيه  
 او هو قول او شك فيه فبات نهرا فلا كفارة وكذا من اكل ناسيا فظن انه  
 افطر فوطئ عامدا فيفطر ولا كفارة عليه فان الكفارة كالحديث بالشيء  
 ومن وطئ وان انقرب بالروية او حسابه او خبره ما يوثق به ولو صيا  
 او لو فاسقا اعتقد صدق ما مرانه يلزمه الصوم كالراية بالتخمين ليس  
 بقيد بل ويكونه صائما ويكونه من رمضان كما استظهره قل في النسخ ولو  
 دليل لان الدبر كالقبر في سائر احكامه الا في صور منقومة في قوله

اي من  
 شروط الكفارة منقومة ورجي  
 كونهما على ما ذكرنا في هذا  
 وان يكون فطره قد افسد  
 المراد من عفو الزنا الفادري  
 صورها لنفسه بطريقا نفرد

واستمره على الاهلية جميع يوم رمضان وادية وان يكون اثم للصوم ولا اشتباه كما في الدبر

الدبر مثل القبر في الاقيات • لا الحذر والتحليل والاحصاء • اذ تمامه كاي بعض  
 الصبح • وفيه الاية ونفي العنه • والاذن نطقا واقرارا من الفقه  
 ومرة الزفاف واختيار • رد يعيب بعد وطئ الثاني  
 تصدق في كفن بقى الجسم • اذ اذن المفعول فاحفظ نظم  
 ولو قبل تمام الغروب غاية للتعميم ولو طلع الفجر وهو جامع فاستدام عالما  
 بلوغه فان اطلع في المجموع عدم انعقاد صومه ويجب عليه الكفارة لا  
 اثم بالمد بصفة اسم الفاعل من ادعى او غيره حي او ميت او فسد  
 مبان حيث بقي اسمه وان لم ينزله قل لافساد صومها اي الوطئ  
 والموطوءة وهو يقلل لا شتر لهما في وجوب العفا دونها اي الموطوءة  
 وكذا الموطوء الذكر كما يات وهذا خارج بغير صومه بعرض الحيض  
 او نحو من النفاس والولادة فلم تك حرمة اي ان حرمة صوم  
 المرأة ناقصة عن حرمة صوم الرجل فانتهت حرمة صومها لا يوجب  
 الكفارة بخلاف انتهاك حرمة صوم الرجل فانه يوجبها وسبب  
 نقص صومها تعرضه للبطلان بعروض الحيض او نحو من النفاس  
 والولادة حتى تتلقاها اي بالمرأة ولا نهاي الكفارة والوطئ  
 اي اي وحكم اللواط اي ما ذكر في الحديث اي قوله بتفصيل جميع الحشفة  
 ان المراد به الحذر الضابط الفطر بغير اي ولو معه كما مر والمطئن  
 فيما دون الفرج اي بغير الوطئ ليله يتكرر مع ما يات لهدم فطره اي  
 اذ لم ينزل النسيان هو خارج بقيد الا اثم فله طاعة اليه وقد يقال  
 للعائنه من ان يخرج اليه الواحد بقيد او اكثر لما ذكر اي لان صومه  
 لم يفسد به لعرب عموم بالا سلام اذ يفيد ان هذا في الجاهل المعذور  
 فخرج كالعالم فنلزمه الكفارة وبالفرج اذ فاسدة جليدة سئل العرف  
 البليغي عن شخص ادخل ذكره في دبر نفسه هل يجب اولا فاجاب بانه  
 يجب ويحقق بل كد باقي الاحكام من اجاب غسل وفساد جم وفطر واجاب  
 الكفارة ان كان من رمضان اجم الوطئ في دونه اي في غيره  
 الصبي فله قضا عليه اي واجب ويسن له العفا ولو بغير نية الترخص  
 هذه الغاية غير مستقيمة اذ اوطن باجتهاد دخوله اي الليل تقييد



بالاجتهاد لا بل تقليده بعدم الاثم وعنه ما لو ظن دخول الليل بغير  
 اجتهاد فافطر فهو آثم ومقتضاه لزوم الكفارة له وليس كذلك لو جهل اليقظة  
 فيه وهي ظن دخول الليل وبها اي بالشبهة اي بعد ما يجتمع ايهما ما ذكر  
 بقوله ولا كفارة على من جامع لا بد ليل ما علل وكذا اخرج بها ما ذكره بقوله  
 كما لو جامع على ظن بها الليل لا ويحك اخرج هذه عقيدة الاثم قال  
 مترخصا ليس قبلها حتى لو لم ينو الترخص فلا كفارة فتعبر بهم بالتخصيص  
 جري على القالب كما في ثم راج وانما قيد السارح بمترخص لا لجل قوله  
 واثمه بسبب الزنا لانه اذا لم ينو الترخص فاثمه بسبب الزنا والفطر  
 بل بنية الترخص فتعبر بهم الشك على القول الرابع وعلم مما ذكره لانه لا يتصور  
 فطر المرأة بالجماع في مثل هذا بل لا يتصور بدخول بعض الحشفة وهذه هي  
 لا يسمى جماعا فلا يحصل الجماع الذي هو ادخال جميع الحشفة الا وهي مفطرة  
 وفيه في الروي انه يتصور فساد صومها بالجماع بان يوجب فيها خائفة او ناسية  
 او مكرهة ثم تستيقظ او تذكر وتذكر على الدفع وتستدبر فسادها فيها  
 بالجماع لان استدامة الجماع جماع مع انها لا كفارة عليها لانه لم يورثها  
 في الخبر الى الرجل المذموم وعبارة الروي وشرحه وقولنا لا لجل الصوم احتراز  
 من مسافر او مريض زنا او جامع حليلته بغير نية الترخص فلا كفارة عليه  
 فان اثمه لا لجل الزنا او لا لجل الصوم مع عدم نية الترخص لا لاصل الصوم  
 فالقول اي الذي يقول انما يتركها بالجماع التام قيد في الروضة الزم لا يفي  
 مما مر ان المرأة لا كفارة عليها فلا حاجة الي ذكر هذا ولعله في الروضة  
 فرعه على القول بلزومها فتعبر بهم الشك على القول الرابع وعلم مما ذكره انه  
 لا يتصور فطر المرأة بالجماع في مثل ذلك اي لا نها تفطر بدخول بعض الحشفة  
 وذلك لا يسمى جماعا فلا يحصل الجماع الذي هو ادخال جميع الحشفة الا وهي  
 مفطرة وفيه في الروي انه يتصور فساد صومها بالجماع بان يوجب فيها ناسية  
 او ناسية او مكرهة ثم تستيقظ او تذكر وتذكر على الدفع وتستدبر  
 فسادها فيها بالجماع لان استدامة الجماع جماع مع انها لا كفارة عليها لانه  
 لم يورثها في الخبر الى الرجل المذموم وزيفوه اي ردوه او غلطوه  
 او ضعفوه اي التقييد بخروج ذلك اي فطر المرأة وانما كان له ربع  
 زوجات

فأخبرهم

اي قالوا لا يضره ان يقولوا انما يتركها بالجماع التام

من

زوجات وان كان باثم بكل مرة لحكمة الوقت ومن ثم لو كرر الجماع في يوم واحد  
 وهو صائم في غير رمضان فرضا لا كفارة عليه قطعا ولا اثم عليه الا في المرة الاولى  
 لقطعه الفرض لا يسقط الكفارة او وانما يسقطها بعد وجوبها لحد امور  
 لانه طر والموت اثنا النهار وطر والجنون وانتقاله الى بلد رآهم فيه معتدين  
 مطلقا من مخالف لمطلع بلده الذي وجبت عليه فيه الكفارة وكذا لو جامع في بلد  
 يوما لا يجب عليه صوم يومه كيوم عيد وانتقل الى بلد يخالف بلده في المظلم  
 فراه صيا ما فله كفارة ايهما كما قاله مروج حيث سقطت الكفارة شرعا او  
 لمجمله الذي وجبت عليه فيه فانه لا يعود الوجوب لان الساقطة لا يعود مكانها  
 نقل عن تقريره وهو ظم ورايت بها مش بخط بعض الافاضل لو اذ قبل  
 الغروب الى البلد تبين انه لم يخرج عن حكمه وانظر لو تسبب في الجنون  
 هل يكون سقطا اوله كالردة وقضية التخليط لا فيحذر قال شيخنا سلطان  
 انها لا تسقط اجماعا وعبارة ع ش ويقر ما لو تقدي بالجنون نهارا بعد  
 الجماع كان القى نفسه من مشاهق فحنت بسببه هل تسقط الكفارة اول  
 فيه نظر والا قرب فيه سقوط الكفارة لانه وان تقدي به لم يصدق عليه  
 انه افسد صوم يومه لانه بجنونه خضع عن اهلية الصوم وان اثم بالسبب  
 الذي صار به مجنونا هو كراهته في حاشيته علم رفقول الشك والسفر الى  
 محله ما لم يسافر الى بلد مطلقا عن انما اضطر ما صر عتق رقبة من اطلاق  
 الجن على الخط اي عيدا او امة ولما كان الملك كالتقدي في الرقبة والفتق ينزله  
 عبر عنه بهذا القصر الذي هو محل الفلر فان لم يجد لها اي حسابات  
 لم يجدها اصله او شرعا بان لم يجد ثمنها او وجدها يتبع باكثر من ثمن  
 مثلها فيه تراي هذه لانا صدقة التطوع لا تحل للبيعي صلي الله  
 عليه وسلم كالفرض ما يجب له بيتها الا ما نافيته جارية واهل بيت  
 بالرفع لسمها واحوج بالنصب خبرها وبين طرف لا حوج وفي ضرع ش  
 انه حال قال في الخلاء صدق وسبق صرف جرا وطر فاما بي انت معينا اجاز العلماء  
 ويصح ان تكون ما نافية مهلة وبين خبر مقدم واهل بيت مبتدأ  
 موحى واحوج بالرفع صفة اهل حتى بدت انيابه هذا من غير  
 الغالب والقالب بتسميه عليه المهلة والمسلم قال ابو بصير



رحمه الله **قد** سئل عن حكم التسميم والمشي الهويني ونومه الاغفا **قد** رخصه  
مطروعا والصاع اربعة امداد فالجملة مستوفى هذا وذكر لفظه قدر الحاجة  
اليه **هـ** نذب عنقها ونقلب صومته نفله وكذا يقال فيما بعده فان  
قلت ما الفرق بين ما هنا وبين القدرة على المأبلة مانع في اثنا التسميم  
قلت كل خصلة هنا اصل ولو قدر على الكل رتب كما علم **المالية** اما  
بموقوف الله البدنية كالمصلحة فانه يات بها على حسب حاله **ام لا**  
اي ليست على جهة البدل كطعام الظلمة فان كل خصلة اصل فاذا قدر  
على الجميع رتب **هـ** بعد ان بعد قدرته بغية محبة اي مضمومة قال  
صرفه له صدقة اي واستقرت الكفارة في ذمته ولم يبيح له ذلك  
لما تقدم مما ان تاخير العياد لوقت الحاجة حايث ومن مات اي  
بعد البلوغ ما ذكرنا وان شئنا او رقيقة قل وان كان قول المتن من تركته  
لا يناسبه الا كذا يستفاد من التفسير يعلم في قول المصنف عليه صام  
في القوت كتاب الله ذريح هو شائع على المنهاج **ولا** بالعضا  
اي بالصوم عنه قوله **ولا** اثم به اي بالغايث وسواء استمر اي المرض  
او السفر ولو بعد زوال العذر هذه الغاية غير مستقيمة اذ لو زال  
عذر في يوم مثله من رمضان وافطرنه ثم مات عقبه في رمضان  
فالوجه وجوب تدارك اليوم لانه مات بغير عذر كما يات وقد يقال  
الغاية صحيحة مستقيمة بان يبقى في اثنا رمضان فصام الباقي منه ثم  
مات عقبه فتا مرق **ق** ويتدارك عنه سواء امكنه القضاء ام لا قال  
بالقدية او بالصوم كما يات **ق** وان مات بعد التمكن ان لو قال  
ومن وجب التدارك عنه اطعم عنه وليه لو كان مستقيما قل لا  
قول الله لا يشمل غير المعذور اي من فاته بلا عذر ومات بعد قبل  
التمكن بخلاف قول قل اطعم عنه وليه وفي نسخة اطعم عنه بالياء  
للجهول في شئ غير الولي لانه من باب قضاء دين الغير بغير اذنه وقوله  
من تركه صريح هذا ان اطعم في كره وهو غير كيد كما مر **ق** من  
تركه قيد بها لانها هي المحل الاصل للاضاج والا فالولي مخير في  
مسكننا قال العراقي الرواية هنا بالنصب وكان وجهه اقامة  
الطرف

قوله في رواية علي بن ابي طالب

الطرف مقام المنقول كما يقام لبار والمجور مقامه وقد قري ليجزى قوما بها  
كانت تكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدي مسكين بالرفع على الصواب  
**هـ** سيوطي والحديث مقيد بما اذا فات بغير عذر او بعد روتمكن من  
القضاء ولم يقض ومثله الحديث المذكور بعده **هـ** فليطعم عنه مكانا  
هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة فليطعم عنه وليه مكانا او على الاول  
فليطعم بالياء للجهول وعنه نايب الفاعل وهو المراد بالطرف في كلام الجمهور  
ومسكين مفعول وفي نسخة مسكين بالرفع على انه هو نايب الفاعل ومكان  
بالنصب على الظرفية على كل حال **ولا يجوز** ان يصوم عنه وليه الا نص  
وعليه اقتصار المصنف وفي القديم يجوز لولييه ان يصوم عنه هذا هو  
المعتمد فهو من جملة المسائل التي يقول على القديم فيها **فلا بد** من التدارك  
اي اذا خلف تركه والا فلا يلزمه شي **هو** الا ظهر المعنى به اي انه مخير  
بين الاطعام والصيام عنه **وليس** للجد يد اي في تعيينه الاطعام  
واخبار العوارض بالاطعام اي بتعيينه من اي كل قريب اي بالغ والورق  
وهذا يبطل لان المرأة التي هي البنت ليست عاصية ولا وليه مال  
لكنها وارثة والدليل على ان الارث لا يشترط حديث اخر ففي شرم ورمما  
يبطل اشتراط الارث خبر احمد وابي داود ان امرأة ركبت البحر فنذرت  
ان يجيها الله ان تصوم شهرا فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال صومي عنها فعلم  
استفصاه عن ارثها وعده يد على العموم **م** فان تنازعوا في بابت  
قال كل منهم له اصوم باذنه اي الميت او باذن قريبه ويكفي اذن  
الحاكم لله جني عند عدم الولي او عدم اذنه كما مر في الاضاج قل وشرط  
الاذن والمأذون له البلوغ لا الكربة لان القن من اهل وجوب الصوم  
انه يقسم على قور موارثهم اي حصصهم من الارث ويكمل المنكسر فاذا مات  
وظف بنتا وابنا وعليه رمضان صام الا بن عشرين يوما والبنت عشرة  
ايام واذا خلف عشرة اولاد وعليه صوم يوم صام كل ولد يوما كاملا فيصومون  
عشرة ايام لا كل واحد خمسة عشر فيكمل المنكسر وهذا كلام صحيح  
واعترض قل عليه غير ظم فراجع **قياسا** على الحج اي النفل اما الحج الفرض



قل لا يتوقف صحته من الاجنبى على اذنت كوقالدين ومذهب الحسن البصري  
 الى اي فهو موافق لقول عبد الشافعي فهو مذهب له ايهم بالا ذن  
 لا طاعة اليه الا في الاجنبى قل ويتعين الاطعام محل هذا في الصوم  
 الذي فاته قبل الردة والا فانه في ذلك صوم عنه ولا اطعام ثم وما  
 لو نذر اي ويستثنى ما لو نذر ان يعتكف صائما اي او يصوم معتكفا  
 وهو الاصح معتد ويكفيه عن الاعتكاف لحظة ما لم يكن نذر ان يعتكف  
 جميع اليوم مستقة ببيع التيمم على معتد ر وقايدته على اي  
 الوجوب على الفقير وهو الاصح معتد ينبغي ان يكون الاصح هنا  
 عكسه اي عدم الاستقرار من ثبت في ذمته اي اذا كان بسبب  
 منه والسبب منه هنا الفطر وان كان مضطرا اليه في حق ما ذكر وهو  
 الشيخ والعجز والمريض الثاني وعليه فله قضا عليه بعد الشفا سوا  
 كان بعد اضلاع الفدية او قبله كما قاله الشوري وفي حاشية قل  
 تفيد الشفا بعد اضلاعها ومفهومه انه لو شفي قبل اضلاعها ما فليزج  
 وعبارته مرفي ثم تقتضي عدم القضا مطلقا او نصها وانما يلزم من  
 ذكر قضا اذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو  
 الاصح في المجموع من ان الفدية واجبة في حقه ابتداء بدلالة الصوم  
 ه وعبارته ربي ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الاضلاع فالوجوب  
 تعيين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا اي م ر فتي يرضع الصوم  
 والاضلاع او بعد الاضلاع وقع الموقوع ولا يلزمه القضا كما قاله الاكثر  
 فله فدية عليه لانه لا مال له وليس له الغذاء ولقرينه ان يصوم عنه  
 او يطعم وليس لسيد الصوم عنه لانه اجنبى كما مر قل على انفسها  
 جميع بمعنى المشي ومثله قوله اولادها وقد صرح النخاعة بان كل جنس  
 اضيف اليه كلبها يجوز فيه الا فرادى والفتية والمجموع اي وجب عليها  
 الا فطار محلها في الموضع اذا تعينت بان لم يوجد مفرط غيرها او  
 صائمة لا يضربها الصوم والاجاز لها الفطر ثم محل هذا القيد اعني اذا  
 تعينت ايا في المتاجرة اذا غلب على ظنها الصياحها الى الا فطار قبل  
 الا جارة والا فالاجارة للرضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال  
 المستوفى

المستوفى منه فيها ملحضا من قول واج واللفاظ اي الفدية كما مر  
 وان كانتا مسافرتين او مريضتين اي وقصدت الفطر لاجل الولد ونحوه  
 قال م ر في ثم نعم ان افطرت لاجل السفر او المرض فله فدية عليها وكذا  
 ان اطلقتها في الاصح ه غير مضوع هو تفسير لقوله محكم مشرف على  
 هلك قد يؤخذ من قول المنهاج والاصح ان يلحق بالمرطع من افطر  
 لا نقاذ مشرف على هلك في التفسير بين ان يكون الخوف على المشرف وحده  
 وان لا يكون فليتما ملزم على المنهج اي فيقال ان افطر خوفا على المشرف وحده  
 وجب القضا والفدية وان افطر خوفا على نفسه ولو مع المشرف وجب القضا  
 فقط ومثل هذا في حاشية قل وهو حصول الفطر الى اي وارتفاق  
 الشخصين بالفطر هو حصول اي والضرر يرجع للارتفاق المأخوذ من ارتفاق  
 فليتما مل بل هو جائز وتارة يجب الفطر بان كان المال محجورا ولا يجب  
 الفدية في البهيمه اي لا تقامال له نعم نزول الى تقليد الوجوب  
 الا فطرا في الحيوان كالا دمي بل يلزمه القضا فقط لعدم ورود الفدية  
 فيه وفارق لغيره لوجوبها للحامل والمرضع بما رو بان الفدية غير معتبرة  
 بالاشتم بل انما هي حكمة استأثر الله بها الا ترى ان الردة في رمضان اخص  
 من الوطوع مع انه لا كفارة فيها ومن اضراي عامدا عالما بالتحريم  
 بخلاف الجاهل والنامي على المعتد والمراد بالجاهل الجاهل بحرمه التخفيف  
 وان كان مخالفا للعلماء فذلك لا بالفدية فله يعذر بحمله بها نظير  
 ما مر فيما لو علم حرمه التمتع وجهل البطلان به مجرزي قضا ومقتان  
 او شى منه مع امكانه اي القضا بان كان صحيحا مقبلا زمانا يسع قضا ما عليه  
 فان وسع بعضه لزمه بقدر ذلك البعض لا ما زاد حتى دخر رمضان  
 بالصرف لانه نكح بدليل وصغه باضر حتى دخر رمضان اضر فله بد  
 في الوجوب من دخوله وان ايسر من القضا كمن عليه غشقة ايام مثله فلا  
 تلزمه الخمسة المايوس منها اي قبل دخول رمضان فان دخل وصبت  
 وحيث علمت ان الكلام في الوجوب علمت انه لا منافاة بين هذا وما  
 سأت من جواز تعجيل فدية التاخير قبل دخول رمضان الثاني كاستبد  
 السع عليه له استمرار عذر كان استمرارا او مريضا او امرأة

الشخصين

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠







ثلاثة ويصح البناء التفعول فتراجم الرواية ان تصوموا كذا وروي ليس من البر  
الصيام في السفر وبام بدل ال وكان سفر ج او غزو وهذا القدر ليس من كورا  
في الرومن واما عن صوم التطوع التقرب الي الله تعالى بما ليس بفرض من  
العبادات وصوم التطوع ثلاثة اقسام قسم يتكرر بتكرار السنة يوم عرفة ويكثرون  
وتاسوعا وقسم يتكرر بتكرار الاسبوع وهو ال اثنين والاربعين وقسم يتكرر بتكرار  
الشهور كاله يام البقي كما يعلم ذلك كله من كلامه ه في سبل الله اي طاعة  
الله والمراد به اجسادهم ولا يتصور به ولا يفوت به حق ولا يفتقر  
قتاله به ولا يغير من مهمات غزوه تنبيه المعتمد كما في شهر ران الصوم  
كفيع يؤخذ في النظام يوم القيامة فيسقط به حق الخطا بخلاف ال ايام  
فله يتعلق به على المعتمد ويدل على ان الصوم يتعلق به انذرون من  
الفلس الا سبعين خريفا اي عاما فهو مجاز مرسل من اطله في بعض  
على ان لا السنة تشمل على كثره لغير الحاج اما الحاج فحاله فان ولي  
ان يصلي عرفة بشارا فان كان يصليها ليلة فله كراهة ولا خلاف في ال ولي  
احتسب على الله اي ارجو من الله ورجاؤه على الله محقق كان كصيام الدهر  
اي فرضا فله بدان السنة بغير امثاله فصوم اي يوم كان بغير ايام  
فله خصوصية لرمضان وستة شوال عقب العيد الاول وعقب العيد  
لان ذلك سنة اخذت كما او محقه قال ويكره افراد يوم الجمعة بالصوم اي  
من غير سبب ومقتب لغير عطف على مكره اي ومع استحبابه  
فصوم يوم ونظر يوم افضل منه ويحرم صوم المرأة كذا حيث جاز  
التمتع بها والاله كان قام مانع من الوطء كالحرام او اعتكاف قال ال  
بانه يستثنى من ذلك عرفة وعاشوراء لانها نادرا في السنة مع  
امير الرا او بالنون روايتان ان شامام اي انه صومه فله بدوان  
فرض الكلام انه صائم حرم عليه قطعه وعلى هذا قوله تعالى ولا تطلوا  
اعمالكم فهو خاص بالقرض بخلاف قطع غيره فيجوز كما مر ذكره بكونه ان لم  
يكن عذرا والاله كان شق الصوم على المضيف فله كراهة ويترتب على كراهة  
عدم الثواب على المضيف ويترتب على عدمها وجود الثواب فتأمل ثم  
بقي ال شهر الحرم وذو الحجة لوقوع الحج فيه افضل من ذي القعدة وصل

في الاعتكاف

في الاعتكاف ترجم له بفصل لانه من توابع الصوم من شخص مخصوص  
وهو المسلم الميزكالي من الموانع في الية الشريعة في المسجد قيد لصحة  
الاعتكاف والاعتكاف ممنوع من الجماع حتى خارج المسجد اذا كان صم ال اعتكاف  
منحجبا عليه كان خراج من الاعتكاف المنذور المقيد بالمرة والتتابع ومن  
في المسجد تحرم عليه المباشرة بشهوة ولو غير معتكف فذكر المسجد ليس ال  
نسيان شرط الاعتكاف لا لأخراج الصور من المذكورتين وهو من  
الشرايع القديمة اي بمعناه الفقوي وهو مطلق البت في المسجد اما هو  
بالهيئة المخصوصة فمن خصاياه قال في سائر حواشيه اعتكف العطر  
الوسط اي والاول ايظ ولا زمة اي الشر الاخير وعهدنا الي  
ابراهيم واسماعيل امرنا بذلك مستحبة ويجب بالندور ويحرم  
على الزوجة والرقيق بغير اذن مع الصحة ويكره لذات النجاسة الهيئة مع  
الاذن ولا طلق ال ادلة اي السابقة والالية في كز وقت وكور وقت  
سراية ولو مغلط فواي بفهم الفاو فحقا كذا بخط بعض مشايخنا واقصرو  
ق على الصوم والامرات مأخوذان من قول المرحومين نقله عن الجوهري  
والفواق ما بين الحليتين من الوقت لانها تلج ثم تترك سوية برضاها  
الفصيل لتذكر ثم تلج الا وقال قال اي مقدم ارض من حليها يستون الهم  
فله معينات وكل مناسب هنا افضل ليا في السنة اي في هذه الامة  
وهو لا ينافي كون ليلة المعراج افضل الليالي مطلقا في حقه صلى الله عليه  
وسلم قال الف شهر وهي ليلة وثمانون سنة وثلاث سنة ولم يعبر  
بذلك لان ما في التنزيل اخضر كالا يخفى ليس فيها ليلة قدر والاله لم يفتقر  
الشر على نفسه بمراتب قال قال ظم كلامهم ان الالف شهر كاملة وانه بدل  
ليلة القدر ليلة غيرها ويحمل نفسها منها ولعل المراد بالشهر العربية  
لانها المنصرف اليها الاسم شرعا وعرفا علماء ايماننا في تصديق بانفس  
حق وطاعة وقوله واجبا باطلبا لرضي الله تعالى وثوابا له ربا وصحة  
غفر له ما تقدم من ذنبه اي من الصفاير او الهم دون التبعات وفي رواية  
زيادة وما تأخر في العشر الاخير اي في غفراته وعليه يحرم طهامة ابن  
خرينة وغيره قال وميل الشافعي اذ اي اختيار كمن هذا خلا في ما تقدم



من ان المعتد انها تلزم ليلة بعينها وسميت ليلة القدر لعظم قدرها او  
لتقدير الاشياء فيها وانها تلزم لا تطلع على يوم خلاف مذكور قبله  
اي والاصح انها تلزم الاول وقال ويلزم لان كان اوله واخصر قال  
جمعا بين الاحاديث لا يخفى ما في هذا الجمع لمن تأمله قال والمذهب الاول  
وهو لزوم ليلة بعينها والراجح عند الصوفية الثاني والمعتد عند فقهاء  
الشافعية الاول لطلب ليلة القدر في كل سنة انه علة للفقضية في الفطر  
الا واخر وهو يقتضي عدم تخصيصها اي ليلة القدر بمفرداته اي الفطر مع  
ان الاصح تخصيصها بما ياتي فالاول كون ذلك حكمة للعلة قال ولا يقال  
فصلها الكون فظ هذا اي قول المتولي وهذا اول معتد فقد ادرك  
ليلة القدر اي احياها كمن بشرط ان يعزم على صلاة الصبح جماعة وهذا  
اقل ما يحصل به الاحياء لا حارة ولا باردة تفسير لطفة ليس فيها  
كثير شعاع اي شعاع كثير اي لستر الملازمة باجتماعها فيضعف  
وان يجتهد في يومها بصومه ان رآها في غير رمضان على القول به ويحفظ  
صومه بان لا ياتي فيه بما لا ينبغي وبغير الصوم من انواع العبادة  
هذه الامة اي وشيها نبيها وله اي لتحقيقه وصحته وجواز قال  
اي ركن هذا لمراعاة التنية في كلام المصنف لان المذكور فيه على  
ما قرأه ثلثة اركان ولم يذكر الرابع وهو المعتكف نظرا الى اصل من  
ان الفاعل لا يعد ركن وانما عدم غيره وتبعه التمهيد كالتصوم وخوم اودم  
وجود صورة له في الخارج محسوسة اي مشاهدة قال فرضية او نذر  
وان اطلق الاعتكاف اي سوا كان مندورا ام لا بشيئ وعاصل ما ذكره  
ثلاث مراتب الاول مرتبة الالطاف كنويت الاعتكاف اوله على ان اعتكف  
فان خرج بلا عزم عود جدد النية ان عاد مطلقا وان خرج عازما على العود  
للاعتكاف لم يجز تجديد النية ان عاد لقيام هذه الغزوة مقام النية وظم  
ولو جامع بغير خروجه كما نقله اجماع من شرطه ووجهه في حواشي التفتة  
اي على جملة من اجمع المرتبة الثانية ان يعقد بمدة معلومة وشهر كغزوة  
الا اعتكاف شهر او اوله على ان اعتكف شهرا فان خرج لشرب فلا تجدد  
ان عاد وان خرج لغيره ففيه التفصيل لما راي ان لم يعزم على العود جدد والا فلا  
حاجة

حاجة الى التجديد المرتبة الثالثة ان يندرج تحتها مرة متتابعة فامسك  
ان خرج لما يقطع التتابع كعبادة المريض وعاد جدد النية واستأنف  
وبطل ما مضى او لما لا يقطع التتابع كالمكر وقضاء حاجة ومرض وحسين  
لا تخلو المدة عنه غالبا لم يلزمه تجديد عند العود جدد ها اي ان اراد  
الا اعتكاف فان عزم على العود اي للاعتكاف عند كل خروج سواء عاد الي  
ذلك المسجد او الى غيره جدد النية اي ان لم يعزم على العود والا فلا  
حاجة الى تجديد ها كما مر فاحفظ وان طال الزمن اي المحتاج اليه في التبرز  
كما لم يستثن عند النية فانه قال فثبت اعتكاف هذا اليوم الا ان يخرج فيه  
للتبرز بل يكفي التردد لا فالشرط اما السكوت واما التردد بخلاف مجرد  
المروءة فلا يكفي قال المناوي في احكام المساجد ويندب للمراة ان يبيت  
اي الاعتكاف في وقف وقعة تزد على اقلها نية الصلاة فان نواه ولم يقف  
او وقف قدرها او دونها لم يقع على الاصح وفي حقه الرحمان على التخيير  
قال شيخنا ولا بد من ابقائها حال الاستقرار فلا يكفي حال المرور حتى  
يستقره في المسجد ولو ظن بالاجتهاد اي فيما اذا اشتبه عليه موضعان  
احدهما مسجد يتيقن ومن المسجد رجسته القديمة وروشن متصل بدار  
وهواه وغضت شجرة اصلها فيه مطلقا او اصلها خارج عنه واعتكف على  
غضت في هوايه اي بخلاف ما ياتي فيوقوف عرفة وخرج بالمسجد الشارع والقدرة  
وخومها وما اراده محكم فلا يقع الاعتكاف في شي منها نعم ايجز في الارض  
المحكمة بل طامثله ووقفه مسجد اصح عليه الاعتكاف وان اذ برق في وقفاوي  
مجر ما يخالف قوله وان ازيل ككثرة الجماعة الا اي شانه ذلك والا فهو  
افضل وان كان غير اكثر جماعة منه كما في شرم خلاه من اوجبه  
اي اجمع ويجب ايا مع اي لا يجل الجمعة فلو اعتكف في غير صح الاعتكاف  
وان اثم بترك الجمعة كما لو ترك الجماعة فضلي منفردا فان صلاته تقى وان  
اثم بترك الجماعة ويجب ايا مع فلو عرض بعد اعتكافه فيه تقطيل  
الجمعة فيه دون غيره فله يفتقر الخروج لها على ما عتبه الا ان يفي في احوال  
الجامع او يفرق فيه نظر ولعل الوجه الاول سمع عليه لا تشد الرجال اي  
لا تطلب الزيادة لئلا يسهل الالفن الثلاثة فتد الرجال لغيرها



مكروه كاقصر ع ش وأما مثل الرجال لزيارة بعض أهله وليا كسيد أحمد البدوي  
فالمثل للمكروه لا المكان إذ لو لا سيد أحمد البدوي وغيره في تلك الأماكن  
لما ذهب أحد من الناس إليها بقصد زيارة أو غيرها فالرك الصلوة في مسجد  
مكة بحماية صلوة في مسجد المدينة وبجانبين في الأقبية وبجانب في غيرها  
أي الثلاثة والصلوة في مسجد المدينة بصلواتين في الأقبية وبالفصل  
في غيرها والصلوة في الأقبية بحماية صلوة في غيرها أي الثلاثة في مثل  
الصلوة الاعتكاف وما عداها لا يتضاعف وهذا هو الأرجح من اختلاف  
طويل قل أيضا في بعض حواشيه وحرمة مكث من به حدث البرهذه  
حرمة لذات المكث وخرج بها الحرمة كإخراج كالاعتكاف من امرأة بغير  
إذن طليها ورقيق بغير إذن سيره ومن به جراحة بفساحة يتجنب  
منها المسجد ويجوز ذلك فهو صحيح لعدم الحرمة على مكاتب لم يفت بمكاتب  
كسب ولا على زوجته في غير من سمع بان يكون الزوج محرما أو معتكفا  
كما قاله قل كمن المعتد فممن به جراحة إذا عدم صحة اعتكافه فليراجع  
ولا يخرج من الاعتكاف المندور إذا مراده بيان ما لا يقطع التتابع  
وما يقطع فكله في المقيد بالمرق والتتابع لأن المطلق أعني ما لم  
يقيد بمدة له الخروج منه مطلقا لأنه لا يفت فيه كخطة أي أقل ما يجزي فيه  
والمقيد بمدة من غير تتابع كذلك يجوز له الخروج منه مطلقا ثم إن  
كانت المدة معينة كعهد الشرف قضى قدر باقيها في أي وقت أراد أو  
غير معينة كسهراتها كذلك أي في أي وقت أراد فالتميم في قول الشافعي  
ولو غير مقيد بمدة ولا تتابع غير مستقيم كما قاله قل ولجانب ع ش كما  
نقل عنه تميم المرحوم كما ذكره في طلب الكنية بأن المراد أنه لا يخرج  
من الاعتكاف المطلق أعني الذي لم يقيد بمدة ولا تتابع مع قصد بقائه  
على اعتكافه لأنه يقطع بخروجه من بولك لا فساد الحاجة بذلك لأنه  
المعهود ومنها ما شرط في نذر الخروج له من عارض معين مقصود بمباح  
غير مناف للاعتكاف كصلوة جنازة وعبادة ويجزئ شدة ذلك في الصوم  
والصلوة في غايط ومثلها الرجوع فيما يظهر أنه لا بد منه أي ما ذكر  
من البول والغايط والرجوع وإن كثر خروجه لذلك العارض نظر إلى جنسه

ولا يشترط

ولا يشترط أن يصلح الحد الضرورة م ر أو فحش ولم يجد بطريقه مكانا  
لثقابه بأن لم يجد مكانا أصلا أو وجد مكانا غير لا يق به ففهم لا يقطع  
تتابعه بفضله حاجته بداره التي تقاضى بها سقاية المسجد أي  
أن كان محتسما ذلك والمراد بالسقاية هنا المحل المعد لفضة الحاجة ليس بالفضة  
لأن المكان المعد للشرب في الأول أي تبرزه في غير دار في الثاني  
أي تبرزه في دار صديقه المجاورة للمسجد ولا يكلف أي الاعتكاف بخروجه  
لذلك أي أيضا الحاجة إلا سراج بالنصب مفعول يكلف الثاني وإذا فرغ  
منه أي من قضاء حاجته وفي نسخ منها أي الحاجة ما أخرج له أي للمؤمنين  
مع أماكنه في المسجد فلا يجوز أي بمعنى أنه يقطع بالتتابع والحاصل أنه  
لا يخرج للوضوء مع أماكنه في المسجد استقلاله ولو كان عن حدث وإذا خرج  
لغسله لغيره الوضوء بها أكثر الوقت أي المندور موصوفين وفي تصوير  
نظر لا أنه يتوقف على تمام المدة فتأمل قل وقد يقال يكفي فيه التحريم  
في التبرز عبارة شأنا المخرج في التردد وهو أولى فإن قال أي بأن زاد على  
قدر صلوة الجنازة أي أقل مجزئ منها فيما يظهر أحاديثها فيحتمل جميع الغرضين  
وه موصوفين أو عذر عطف على حاجة أهله وأهله ويجب العود فوراً بعد  
فراغ كل عذر لا يقطع التتابع وألا بطر التتابع قل ولو جئنا أي  
ولو كان المرحوم جوفاً أو غافاً إذا اشتغف المقام في المسجد وأخرج لا يقطع  
التتابع وإذا لم يشف وأخرجاً انقطع هذا تقرير كل مذهب وأما  
كانت لا تخلو عنه غالباً وصية جمع المدة التي لا تخلو عنه غالباً أكثر من خمسة  
عشر يوماً وتعمم المصنف ثم مر ثم ذكر أنه نظر فيه لزوم وجوب عده  
فهو المعتد أو جناية من احتل م أي وبإذن نفسه والألف قطع تتابعه  
والمراد الجناية غير المفطرة أما المفطرة فتقطع التتابع والاضلال مثال قل  
ثم أي حين الحيض والنفس والجناية من لهن أي سارق منفصلة  
عن المسجد بأن لا يكون بأرضه ولا في رقبته ولا ضمنه في المسجد  
مطلقاً أي ولو أخرج إلى ذات قريبة منه أي المسجد عرفاً وإن لم تكن له  
وعلمته لا غلب كما يأتي وقيل اعتاده وهو ما بعده شرطان كما في المخرج  
لأنها مبنية له هذا جرب على الغالب إذا أضافه المنارة إليه لا يخص



حتى لو بنيت له شجر من المسجد وبقيت المنارة فحرد مسجد قريب منها  
وامتد الاذان عليها له حكمها حكم المنيعة له كما هو ظاهر ثم روي في غيره  
اي في الاذان قال قل نقله عن بعض مشايخه ومثل الاذان التبع في اخر  
الليزره اي بخلافه فمما يفسر يوم الجمعة قبل الزوال من قراءة الفطور والسلام  
فله يعذر في الخروج له كما في قصة عبد البر علي التميمي وبطل بالوطي  
ومثله الردة والسكر والحرارة وفي التحرير وسعة ونقمتها في قول  
وطي وانزال وسكر ردة. ههنا نفاس لا عتكاف في مفيد  
خروج من مسجد وما عذر. كذلك الاستيف عقوبة المقر  
وغير وجه لعتكافه بطل. لاخذ حق يافتي به مطر  
ذاكر بالجر لتمام صفة وبالنصب حال منه لانه وان كان نكرت تخصص  
بالعمل في قوله بخبره. ام خارجه اي في خروج لا ينقطع فيه التتابع قل  
لان حكم العتكاف في مسجد عليه المباشرة اي لما ينقض كسبه الوضوء  
فله يبطل بغير غيره ولو شق وان انزل كالصوم قل والذي في ضم رانه  
اذ المس ما لا ينقض كسبه كالحرم بشهو وانزل بطل ونحوه كالشفقة  
فانه لا يبطل حمله اذ لم تكن عادته الانزال بالنظر او الفكر فنظر او فكر  
واستدام حتى انزل فانه يبطل كما قاله في الصوم اج. ناسيا او مكرها  
الصائم وتسمى كرك. فان اكثر منها كركت كركته اي المسجد كما هو واضح  
بل حاجة وان قلت اي ان يخرج جافا بله ازيل فان ازيل صدم وهذا جمع  
بين الكلام بين المختلفين كما في ثم روي في نفسه اي المسجد كما استدل  
اي هو المعتد لا الحرمه كما قاله البغوي قل روي في الوالد ثم قال في غير ذلك  
من قال بالحرمه علي ما اذا ادى له استقذار المسجد وكجواز عليه فيه آج ثم  
لان تعفيل المسجد بالظاهرات له يحرم الا اذا حصل بها استقذار والافتكر  
واسقاط ما له اي الوضوء في ارضه اي بلكراهية الحاجة اليه ولاه ليس  
كله مستعمل بخلاف النضج بالمستعمل ويحرم البول وكذا الفائط وان امن  
التلوين البول ولو على سلس ثم روي اذ لم تكن بفعله الصواب  
استقط لفظ بفعله كاله يخفى قل وفيه نظر ورايت بخطام دلان مفرومه  
انه لا يعفى عن شيء مما هو بفعله وليس كذلك بل يعفى عن القليل وقيل قال

هو

هو قيد في الفاية فقط قال م روي في ثم يحرم اي ادخال نجاسة فيه من غير  
حاجة فان كانت فله بدليل جواز ادخال النعل المتصريفه مع امن التلوين  
اي تدرت ان اعتكف ليلة في الجاهلية اعترض بان شرط العتكاف السلام  
وعمره في الله عنه لم يكن اذ ذلك اسلم واجيب بافتعال ان اسلم النادر  
لم يكن شرط النذر في صدر الاسلام كما اجيب بسؤاله في صحة اسلام علي  
كرم الله وجهه حال صباه وبان قوله اوف بنذر علي تقدير اوف بسؤال  
تذكره فهو من كان الخوف فليتأمل ليس علي المعتكف صيام اي واجب اجملة  
وهذا هو الظاهر وهو المعتد بالخروج من العتكاف في هذا مذروب وفيما  
قبله غير مذروب والوجه ان يقال ميراث ما هو اكثر ثوابا منها قل والله  
اعلم **كتاب الحج** قري بهما في السبع اي في قوله تعالى ولله  
علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال في الحز وبالكسر حج البيت  
عن نفاهد لغة القصد عبارة عن الزيارة وهي اقدم وفي المعنى السعي  
الذي ذكره كغيره تجوز في تمام قل ووجه التجوز ان الحج عبارة عن الاعمال المخصوصة  
كما قاله ابن الرفعة مخالفا لقول الاسنوي انه القصد المذكور فليتأمل  
باختصار علي بطون الودبة جمع واحد وهو ما بين الجبلين والمراد  
هنا الاسم بمنعوت الناس السيل اي المروء في الطريق وهو من  
الشرايع القديمة ينبغي ان يكون هذا بمعناه العقوب اما بهذه الهيئة المخصوصة  
فمن عرف هذه الامة كما يدل له ما هو قل روي ان آدم اخذ  
له بديل علي ان الحج من الشرايع القديمة انما يدل علي ان الطواف من الشرايع القديمة  
ففي الاستدلال به نظر آدم عليه السلام يفيد بذلك انه لا يكره افراد  
السلام عن الصلاة في وقت غير بنيان من بقية الانبياء وتردد اسم في ضم  
البهجة في كراهية ذلك وعبارته تنبيه هل كراهية افراد الصلاة عن السلام  
خاصة بنبي او عامة له وبقية الانبياء عليهم السلام فيه نظره في ضم  
علي المواقف من عند قوله وتردد اسم ان اول من حج آدم اي اول من  
جمع من البشر فله بنا في قول جبريل المار بعد ابراهيم لعلمه ليس قيدا اخذاما  
قبله او المراد بعد طلبه كقوله واذن في الناس بالحج قل وادعي بعض  
من الف الا قال م ر بعد نقل ذلك ما نفسه كمن قال حج انه عزيب بل وجب

الحج



على غيرها ايضاً بمعرفة اجماع فسقط قول قائل ولم يرد ما ينافي تلك الدعوى  
انه بعدها الى ان ما يبرر العبادات شرعت بعد الهجرة الى الصلاة  
وقيل في السنة السادسة وجمع بينهما بان الفرض وقع سنة خمس  
والطلب انما توجه سنة ست هـ اجماع اي ان دليل الفرض نزل سنة خمس وكم  
يتوجه عليهم الطلب الا سنة ست او ان زمن الفرض سنة خمس بعد  
وقت الحج والطلب توجه عليهم سنة ست فليراجع ومجاهد اب  
الشيخان في كتاب السير اي الجهاد واعلم انه حيث تحققت الوجوب بان  
اجتمعت شرائط المذكورة فهو على التراخي كمن يبين تجديده خروجاً من قبله في  
من اوجب الفوركين لو مات قبل ادايه تبين عصيانه من السنة الاخيرة  
من سني الامكان حتى لو شهد شهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها  
كالو بان فسقه او ان استظهر بانه فسق مختلف فيه فلو كان حكم بها فينبغي  
ان يقال ان كان الحكم بها قبل اخر سني الامكان لم ينقض او بعد نقص اثنين  
فسقط عند الشهادة وهل المراد بالسنة الاخيرة اولها او اخرها او غير ذلك  
فيه نظر ويجه ان المراد بها زمن امكن الحج على عادة بلده وكونه فيما ذكر  
عقبه فينبين بعد فسقه في اخر سني الامكان وفيما بعدها الى ان الحج عنه  
ويجب عليه التوبة فوراً ويشتري من توبته على التراخي ما لو قضى العقب  
او الموت كما قاله الروايان وغيره او هلاك ماله هـ سمع بعض تصرف  
كترج اذا قلت قد تكون تايخير صلى الله عليه وسلم انما كان اهدر  
الخليفة واشتفاه بامرته قلت قائم رفقته كان مع النبي صلى الله عليه  
وسلم مما سير لا عذر لهم وكان هذا دليل على عدم الفورية هـ اجماع  
الا مراً بالمد والرفع صفة حديث دأب ربه اي ادخله ثواباً زائداً  
على ما اعد له حرم الله شتمه وشتمه على النار اي ان استمر على توبته  
فان الحج يكفر الذنوب الصغار والكبائر حتى التبعات بشرط ان يموت في حجه  
او بعد وقبل التمكن من اداها مع العزم عليه عند القدرة وفي ضمن المروي  
سليم عن مركب الكباير الذي لم يثبت منها اذ اجماع هل يسقط وموافقة  
واثره كد الشهادة او يتوقف ذلك على توبة فاجاب بانه يزول عنه  
بتوبته مما فسقه به ومبارك اجماع نعم لو قلنا بتكفير الكباير والصغار

هو بالنسبة له مورداً لفرقة حتى لو اراد شهادة بعده فله بد من التوبة ولا اعتبار  
الشر من مرتبة ينصب كثر صفة مصدر محذوف اي وجوباً اكثر اي  
في الاظهر ومقابلته انها تخطر في الحجة كالوضوء وان تعذر بفتح الهجعة  
اي ولعمري ان خير وفيه ثم رخص للدولة يعني عن العمة الحج وان اشتمل  
عليها وبغراق الفساح حيث يعني عن الوضوء بان الفساح اصل فاعني عن  
بدله والحج والعمرة اصلان هـ ثم الرخص مرحومي بزيادة بل جماعة  
والثامنة ان يثبت على الرحلة الا المرتد بعد الاستطاعة وذلك لو  
استطاع في حال رده قال فان اسلم الى خارج ما لو مات مرتداً لم يحوز  
ان يحج عنه مطلقاً لانه عبادة بدنية ولا يمكن وقوعها عنه وبذلك  
فارق خوف الزكاة قال وسيد كرامه ايضاً ان المرتد لا يحج عنه بعد موته  
فله يعني في فاسد الصواب في باطله لانه الكلام فيه ولا يجوز  
اي لم يستطع قبل جنونه وان جن بعد احراره على من فيه رق ومسته  
المبعض وان استطاع ببعضه احراراً كانت فيه مهابة لنقصه بالرق  
بدليله لا تجب عليه الجمعة وان وقعت في نوبته لذلك فله ببيان  
على غير مستطاع قال سمي على المنهج لو كان شخص من ارباب الخطوة والذي  
اقتارح شيخنا الطبله وري وجوب الحج عليه بالمعنى والذي قاله في ستم  
ابي شجاع انه لا يجب عليه فليتأمل وقبارة حجر في ستم المنهاج عند قول المتن  
وهي نوبتان احدهما استطاعة مباشرة فلم كلامه بل صريحه كما سلكه  
انه لا عبرة بقدرته ولي على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما  
الصريح بالامر الظم العائد في ذلك الخطاب ذلك الواجب بالوجوب الهات  
قدرك العادة اي بالرحلة والزاد كغير الواجب الاستطاعة ويعتبر فيها  
وجود شروطها في حق كل انسان من وقت خروج حج بلده الى عودته  
اليه فيني الحسرة في جزئ من ذلك فلا استطاعة قال ولها شروط ولا يخفى  
ان لفظة الاستطاعة ليس في كلام المصنف تكتب سوداً وفي بعض النسخ  
بقلم الحمره وهي خطاوي يصرح بذلك قول الشافعي يعلم ذلك من كلامه  
هـ وان جعل الشرط الخامس للوجوب هو وجود الزاد والرحلة معا  
والشارح عدل عن ذلك وجعل الشرط هو الاستطاعة وان وجود الزاد والرحلة





شرطان له استطاعة وعبر عنها بشروط بلفظ الجمع وهذا غير مستقيم فلو  
 ابقى كلام المص على ما هو عليه او جعل تخليط الطريق وما يورث من شروط  
 الا استطاعة كما في المنهاج وغيره ويكون المص يجوز في عدم شرط الشرط  
 شرطا لكان اول واقوم قل واوعيته مجرور عطفا على الزاد وفيه حذف  
 السفر على الوعية حتى يقتضي انه يقال لها وعلى نظر فراجع قل  
 وكلفة مجرور رابط عطفا على الزاد ولعله من عطفا العام وانظر ما المراد بها  
 ه قل وعبارته ثم المنهاج كذا واوعيته ولجزم خفاء ان اي لجرم المص فان  
 اراد السارح بالكلفة هذه فالمراد باله منظم والعطف مغاير وان لم يكن له فيه  
 اي في الوطن وهذه غاية والمراد باله من تلزمه تفقدهم ه فحينئذ  
 الواو بمعنى او ولو كان يكتب ان هو غاية لعدم الوجوب قل كفاية  
 ايام ولو خرج ايام سفره وقدر في الجمع ان عيان سم قال في  
 التهذيب وهي سبعة ايام بعد زوال سابع ذي الحجة واخرها بعد زوال  
 الثالث عشر منه قال شيخ الاسلام وقضية تحديدها بالزوالين انها  
 ستة لكن اعتبر فيها تمام الطريق في اول بقا السابيع اول بقا الثالث  
 عشر فليبا ففدها سبعة واستنبط الا سنوي من التقليل السابق  
 ان الايام ستة قال وهي ايام الحج من خروج الناس عن مكة وهو من اول  
 الثالث من الشهر الثالث عشر وهو وجه من قول ابن النقيب انها ثلاثة  
 وانه قال بعضهم ان كلام ابن النقيب اقرب لانه تحصيل اعمال الحج ممكن  
 في حلق المتمتع والمفرد في ثلاثة ايام ه وظن ان ما ذكره من مكة اما غير  
 فينبغي ان نفترض في حقه مع الايام المذكورة قدر المسافة التي بينه وبين  
 مكة ذهابا وايابا قال م ر في ش ويظهر في العمرة الاكفا بما يسمع  
 اقلها غالبا وهو نحو ثلثي يوم وعبارته زكي وهو نصف يوم مع مونة  
 سفر ه من لم ينفر انفر الاول اما هو فانها في حقه خمسة ايام  
 ما بين زوال سابع ذي الحجة وثاني عشر شهره اي الحج له والا اي وان  
 كان له كسب منع من الحج فحرم عليه م بناء على تحريم المسئلة المكتسبة  
 اي لم يقدّر على كسب كالحج الا ذرعي وهو الراجح قال الراحلة  
 والمراد بها هذا المركوب ولو اد ميا حيث لا يق به ركوبه قل على التمرير  
 وانظر

وانظر هل يخالفه ما كتبه اجم وهو الناقة التي تصالح لان تزجر وارادوا بها  
 كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي سلكه ولو غوبل وجار  
 وان لم يلق به ركوبه به وبقر بناء على ما صرحوا به من جرح ركوبه م ر  
 او اجرة مثلا لا بزيادة وان قلت وقد علبها او مركوب موقوف عليه  
 اي يجب عليه اذا قدر على ركوبه ان يقبله او لم يقبله ومجناه او موصي  
 بنفقته الى ذلك والوجه الوجوب على من حمله الا ما من بيت المال  
 كاهل وظايف الركوب من القضاة وغيرهم م ر يحرفه كمن يندب  
 للقادر على المشي الحج الموقوفين كلامه الرافعي عدم الفرق في استحباب المشي  
 بين الرجل والمرأة قال في المهرات وهو كذلك وهو المعتد به م ر  
 وهو قوت على المشي يلزمه الحج اي وان كان من ذوي الهبات او كان  
 امرأة كما سئل اطلق قلمه وان نظره في الاله ذرعي سم فان كفه بالراحلة  
 ان هذا التفصيل في الرجل اما الاله ذرعي والحنث في شرطه في وجود الحمل  
 مطلقا وان لم يتضرر لانه استر لها كما في المنهاج والمنهاج مشقة  
 شديدة وهي في هذا الباب ما يبيع التيم او يحصل له ضرر لا يحتمل عادة  
 فيما يفرج مجمل بوزن سجد او غير وان وجد كفاية لعدم  
 الوجوب او كانت العادة جارية في سلكه بالمعادلة باله يقال من  
 قال قل هو غاية في عدم الوجوب اي المعادلة باله يقال لا تعتبر  
 وان صرت العادة بها ولكن في ش يتخام م ر يحرفه ان سهلت المعادلة  
 من زاد ودم بحيث لم يخش ميله وراي من يسكنه له لو مات عند نزوله  
 لنحو قضاء حاجة التقي بذلك والاله قال قرب تعين الشريك قل فاضل  
 بصيغة الجمع لانه ذكر أربعة الزاد والراحلة والحمل والشريك ولو قال اضل  
 او فاضلة كان صحيحا ولعله غلب الشريك لكونه من العقل على غيره  
 قل المستغرق حاجته اي بان كان بقدر الحاجة فخرج ما زاد على حاجته  
 فيباع الزاد منه ويخرج ثمنه مال تجارته اي ويمن بصيغته التي يتقبلها  
 اي وان بطلت تجارته ومستغله ته كما يلزمه صرفها في دينه وفارق  
 المسكن والخدام بانه يحتاج اليها في الحال وما تحت فيه يتخذ دغيرة  
 في المستقبل ثم الروض امنه اي امن فيه لا يق بالسفر وان لم يلق

بالاقوال







وقد قالوا الرفيق قبل الطريق فلوسا فت وصدها ولم تامن على نفسها صح  
حجبا واجزاها وان تقوم عليها من ذكرها من لعلها ومن لم يزل  
لها نظر والوجه عدم الزومها له قد ويلزمها اصرع المحرم وهو عكر  
مع ما قبله فتأمل قد كفا يدلي على ان لا يلزمه الا اذا وجد قايلا اليها  
به كما في الجملة بل او لعلها يذره أي يضعفه في المحرمات فوجب اناية  
عن حيث اذا اي اناية ذكر او اني فله بشرط في النايب ان يكون ذكرا بل  
يجوز ان يكون امرأة كما صرح به الاحاديث الشريفة والتوقف في ذلك  
لا محل له من حرمين ولو بله اذن ويترك بينه وبين توقف الصوم  
عنه على اذن القريب لان هذا شبه بالديون فله على غيرها بخلاف الصوم  
بفناء معية من العصب وهو انقطع كانه قطع عن الحركة او بصاد معية  
من العصب وهو المنع او من قصب العصب قد لفظ المنة اي ان اذا كانت  
ولدا المصنوب فيجب ومن موصوب كذا فلو استجاب المصنوب من مح  
عنه ثم زال العصب لم يحرم على الاصح ولا ثواب له لو وقع الحج من الاجير فله  
الثواب كما في شال المذهب فله لجزء له سم فلولي مال خرج به غير  
ولي المال كاله في العلم والام فله يحرم من ذكره ثم انه في ذولي المال هو  
الاب والجد والحاكم والكاتب والقيم عن صغير أي مسلم ذكر او اني ولو رفقها  
مع بين قد بالروح اسم لو ادقرب المدينة الشريفة على غوصة وثلاثين  
ميلا منها قد ففرغت من مفتوحة فزاي معية مكسورة فلهيلة اي  
استحيت قد امرأة ولعلها كانت وصية حتى تكون ولي مال او كان المحرم  
عنه ولي مال غيرها والواقع منها مجرد الاستفنا ولذلك قال بتمام لعله  
صلى الله عليه وسلم علم ان لها عليه ولاية ولك اجرائ ثواب بغيرها  
عنه واما ثواب الاعمال فله والمحفة محل ركوبها نحو هودج قد وصورة  
اصرامه عن غير الميز من طفر او مجنون ان يقول الولي اصرمت عن هذا او فله  
او حطته محرما فله بشرط حضور المولى عليه ولا مواجهته عند اصرام الولي  
عنه ولعلم بمن الولي في قبل ذلك وبصير المولى عليه محرما فيجوز قبل الاصرام  
عنه ولا يصير الولي محرما بذلك فله فرق بين ان يكون محرما قبل او بعد  
وتم يحرم المواقف ويطلق في سمي به وهو باقي الواجب ونبا في المندوب

بعد

بعد طوافه هو عن نفسه وسعيه وشترط طهرهما معا في الطواف فيعوضه  
ويستوي عنه ولا بد من كون البيت عن يسار الولي وضوبا ومن يسار الصبي  
ندبا ويرمي عنه الولي بعد رميه عن نفسه بفرقة من الخمرات الثلاث واذا ارتكب  
مخطو را فله فدية عليه مطلقا فان كان بفعل غيره لزمت الكفارة الفاعل به ويستغ  
الاصرام عن الغيم عليه اربع بل خمس فانه ترك مرتبة صحة المذرو بشرطها  
السلام والتميز والبلوغ وهي بين صحة للبشرع والوقوف على السلام  
واركان الحج التقاير بين المتصايقين بالجمال والتفصيل الاصرام مع التمسك هذه  
العمارة مقبولة اي التمسك مع الاصرام اي النية المصاحبة للاصرام اي الدخول في الملك  
والشرع في اعماله كما اشار الى ذلك بنفسه بفرقة اي يخرجه من ارضها  
خرج بذلك هو اي نحو سحاب او غصن في هواها واصلم في ارضها خارج عنها  
او عكسه فلا يكفي فان وقف على غصن في هواها واصلم في ارضها كفي لانه  
ان اعتبارها بالارض وبذلك فارق ما في الاعكاف من الكفا بذلك كله قد  
اسقط بفتح الصية اصله اسعيل قد كتب في نسخة قد فرض مع عدم  
جبر انما قال ذلك ليجتمع صفة العقبة فانه وان توقف التحلل عليها الا انها  
تجبر بدم والوقوف اي وقدم الوقوف والحلف اي يولي الحلف  
والطواف اي ويقدم الطواف على السعي ان لم ينعزل اي السعي وقد عده اي التمسك  
انفقدت واحدة اي انفق ما نواه واحدة وانث الفعل باعتبار واحدة  
بان لا يزيد على نفس الاصرام اي قال فوسر الاصرام ولم يزد على ذلك ان  
ضلع الوقت لهما شرط لقوله صرفه والغرض انه كان نفى الاصرام المطلق في شهر  
الحج لانه لا يلزم من صلاحية الوقت لهما وقت الاصرام صلاحية وقت الصوف  
كما اشار اليه الله قبل النية اي المصارفة بان فأت وقت الحج اي عند الصوف  
والحال انه كان احرم في وقت يتاخر فيه صرفه الحج كما هو من الكلام وبديل قوله  
بعد فان كان في غير اشهر وان كان اي الاصل المطلق في غير اشهر اي الحج  
انما ملر فله يعرفه الحج في اشهر اي لو فرض انه صابر الاصرام الى اشهر  
الحج وصوفه اليه لا يصح له تفقاده والحالة ما ذكره وفي قول اج عتب هذا والحج  
لا يدخل عليها نظر فاملر وتلبية بالرفع عطفا على النطق الفسر او النطق  
بشرطه ولو في نحو حصى غداة الخمر طرف الوقوف بمزدلفة وما ذكره من نوب



الفصل من وانما بين الوقوف بالمشعر الحرام واعلم مراد الشقل ولا بين تقييد  
ثوبه اي انزل وردائه هذا هو المعتد في حق الرجل فهو مباح بشئ منه اعي  
الحجاب الذي هو لكنا في غير وقت الكراهة اما في وقتها فلا يصلي لتأخر  
السبب ما لم يحرم بالحرم المكي ويرفع الذكر صوته بها بخلاف المرأة والحجاب  
فكر لها الرفع وحله ان لم يشوش على خوقاري او نائم او مصل ولا كره  
وتكدي التلبية ان لم ينفق الهنغ وكسرها وسن بعد لفظة للذكر سكنة  
للفظة وسن ان لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد عليها لم  
يكسب لبيك ان العيش ان كان محرم فان كان حلال لم يذكر التلبية بل  
يقول اللهم ان العيش لا ومعناه ان الحياة العتلة الدائمة هي حياة الدار الآخرة  
وان لم تكن في طريقه كاهل الطائف واليمن ويراي احسانا من باب  
بني شبة المسمى بباب السلام لان البيوت توقي من ابوابها ونسبة اسم رجل  
مفتاح الكعبة في يد ولده وهو ابن عثمان بن طلحة ويند بطواف القدوم اي  
قبل ان ترأ من زله وتغير ثيابه وحط رحله كاقامة جماعة مكتوبة او  
غيرها كقيد قبل الوقوف اي او بعد قبل نصف ليلة النحر لعدم دخول وقت  
طواف الركن فلو زال اي السرة والطر والمعتد انه لا يجوز الطواف مطلقا  
لغادر المهورين اما التيمم فان كان بحمل فقلب فيه فقد لما او استوى الى ان  
جازله الطواف مطلقا والجار طواف الفرض واعاد وبني على طوافه وان  
تعد ذلك وطال الفصل فلو اغمى عليه او حنت استأنف ما راتلقا وجهه  
اي ولو منكس حيث جعله على يساره ووجهه ايب والقسم العقلية  
تقتضي اثنين وذلك ثين صورة كما او عنده سم في ش فراجع مما ذيل اي  
الحج الا معن الحجز به بان كان الطائف خيف وقال في ولا حجة لقوله اف  
حجزه لان المراد انه اذا جعل البيت عن يساره لا يكون حزاما بدنه  
مقدما على الحجر والعياذ بالله تعالى اي من الحياة الى زمن ذلك والافهم  
واقع قطعا ولا تفيد الاستفاضة منه الشاذ رواه بفتح الذال مترك من  
عرض اساس جدار البيت وسمى التازي يراي شئ على الشاذ رواه الذي في جهة  
الباب فقط لان غير حادث فلا يضر الشئ عليه قل في موازاة ايب  
مروره وسجد عليه اي يفتح وجهه عليه هذا هو المراد بالسجود عليه  
قوله

لم تكن له اعادته بل تكن وله سنن منها الشئ فيه من ارضها  
ثم ولو نقلت اليغير عرفة وبذلك صرح ابن شرف اج غلطا اي لا بل القلط  
وليس المعنى حال كونهم غالطين لانه لو تبين لهم ان الوقوف انه العشر لا يضر  
ولجهات الحج واما واجبات العمرة فثبات الحرام من الميقات ولحجاب محرمات  
الحرام وهما مترادفات الاولي بينهما العموم والخصوص المطلق الحرام  
من الميقات اي كونه من الميقات فلهذا في ان نفس الحرام بمعنى التية ركن  
كما مر والا ففصل من اوله اي ان يحرم من اوله الا ذلك لفظة فالاحرام من  
عند مسجد حافضل فلو احرم به في غير وقته انفق عمرته مفرومة انه اذا احرم  
به في وقته انفقها وان ضاق زمن الوقوف عند اركانه كان احرام في ليلة النحر ولم  
يبق من زمن الوقوف ما يصح معه ادراكه وبه صرح الرويان وهذا بخلاف نظيره  
في كعبته اي اذا ضاق وقتها لا ينوي جمعة لبقا الحج حجابات الوقوف بخلاف الجمعة  
ه و مرادهم ان هذا وقتهم مع امكانه في بقية الوقت حتى لو احرم من مصر يوم  
عرفة لم ينقض الحج بله سلك والا نرى انفقاده عمرته ثم روقله مع امكانه  
في بقية الوقت ه قبل نفرم اي بعد التخليل لبقا ما قبله على نحو ذلك  
مرار من مكة او محول على السير لكسبت بالبقا بالنفيسة والافالراج  
انها على ستة مراحل قوت بسكو لا العراق وغيره بدل من المشرق  
ذات عرق واحرامهم من العقيف قبله افضل من لفت اي هذه المواقيت  
لهذه النواحي على حذف معناه اي لا هلهما وفي رواية من لهم وهي اظرف في المراك  
وانما قدم الاول لانها رواية الشيعين واصح الحديث مرويا بها من اراد  
الحج والعمرة مجتمعين او منفردين حتى اهل مكة من مكة اهل مبتدأ خبر من  
مكة فحيت ابتدائية ويجوز الجرح على اهل الجارة كما في فتح الباري فراجع قبل  
تلبسه بسك فرضا كان كالوقوف او سنة كطواف القدوم كجفارة بالتخفيف  
على الفصح في اليوم الثاني متعلق بنفرو والمراد بالنفرا التهيؤ للحج لا يقال  
مع شذ الرحال والمعنى فان نفرا في اليوم الثاني بعد رصيه ولو لم ينفسر  
من معني الابعث الغروب او نفرا في اليوم الثاني بعد رصيه ثم عاد كني يستقل  
اي اولا بقصو شئ ولو غرت وهو بها لا يضر نفرا يوحذ من كلام الزركشي  
تقييد مسئلة العود بمن لم يفرم حال نفرا على العود فقامل ترتيب الحمرات



وقد نظمت الشروط بقولي فقلت

شروط رمي الجمرات ستة سبعة بترتيب وكف وحجر

وقصد رمي يافتي وساس تحققت لاذي يصبه الحجر

علم اي علامة بنا كما للمهود ان يرمى تحت على الارض ولا يكتفى رمي المهود  
الا ان وقع في المرمى قد على الغزبي او فارقها اي مكة لسفر قصير اي بغير  
قصد الرجوع او الي وطنه فله وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان  
سفره قصيرا كن خضع للعمرة او للوقوف بعرفة ولا على محرم خرج الى منى  
والخارج اذا اراد الا نصراف من منى اي بدو رجوع الى مكة يجب عليه الدواعي كما  
في التمتع فاذا دفع اي فارق المزدلفة وهو سبقت المزدلفة انما ين  
لخذ سبع حصيات لرمي جمر العقبة يوم النحر ويخذ حصيات رمي ايام الشرف  
امام بن بطن محروا وشي فان اذ واجه حصول السنة بالخذ من كل منها كما في  
م ر الحذف بالجمعين واسكان الثانية ين دخول البيت اي شرط  
ان لا يؤذي غيره ولا يؤذي اما اذا الزم على الدخول اليها فانه يحرم كاقامه في الخارج  
وبه يعلم ما يقع الا في دخوله يوم النحر عند سقوط البيت منه الا يذ الشريد  
فانه من اقم الجمرات اجم مستدبر القبلة اي فيكون وقوفه عند السباك  
الكبير في المحل الخالي من الفرس من علف الدنيا جمع علف قد ذرع اي لانت  
راسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم الافراد سمي به  
لا افراد كل منسك بلحرام وعمل التمتع سمي به لمتنعه بمحرمات الاحرام  
بعد تمام الصلح اي يباح له ذلك وان لم ينتح بالغل والمفرد يباح له ذلك اي لم  
بعد تمام الحج الا انه اشترى اختصاص اطلاق التمتع على من قدم العمرة رجعت  
بعد الوقوف اي وبعد نصف الليل فلو دخل قبل النصف طواف الاقدوم  
كما يؤخذ من التفسير ويحرم الرجل اي الذكر ولو صيا ومجنونا لان الرجل  
يقال على ما يقابل الانثى عند الاحرام اي ارادته بالاحتجاب ويمكن الجمع  
بالحجوب على ما بعد الاحرام وما معه والاحتجاب على ما قبله تنبيه  
على ان التمتع بين التكبير عند رمي يافتي بها بلسانه اي بلغته من  
الحرم ليس قيدا ونظيرين المراد بهما ما يحرم بالاحرام كالمداسر والتاسوة  
والعتقاب بشرط ان لا يستتر جميع اصابع الرجل والاحرام كقفاز سبعة فات

لم يجد نظيرين واحتاج لبس الخفين وقطعها جاز ولا فدية لهذه الثلاثة

فصل في محرمات الاحرام اي ما يحرم بسببه وكلها صغيرة الا قتل

كحيوان المحترم والجماع المفسد وغيره فانها من الكبائر اوها او مطلقا

لمور كثيرة المذكور منها هنا لو اسقط هذا كان اولي فانه ان اراد الافراد

فغير محصورة او لا ينافي في محصورة والمخلاف في انها عشرة او عشرة او ثمانية

او خمسة راجع الى العرف فقط فهو لغظي وان نسب ما ذكره المص على هيئة

اي هيئة الخيط والبدن طمخا فخرج على عام اذ هو من المنزوق في جميع

بدنه اي في اي جزء منه حتى لو جعل للحية طريقة ولبسها حرم ان كان معمول

على قور ليس قيدا على الهيئة لا متعلق بلبس الخنج اي بقوله على الهيئة

القباع عبارة عن القطيفة التي تلبس مفتوحة وغورها فتحرم قال م ر في

ولم يدخل يديه في كفه ولتقطعها اي قبل لبسها فهو على التقديم والتأخير

فاذا لم يجد نظيرين واحتاج لبس الخفين وقطعها جاز ولا فدية لهذه الشروط

الثلاثة محصور وهو الخيط ما يحصل بتشد يد المص وان لم يطابق

اي الجواب السؤال صري وقبا اي وان لم يخرج يديه من كفه ثم ر من

الرجل اي الذكر وبالاذا نعت لا يحرم ستر شعر خرج عن حد الراس قل

بما يدر سائر عرفا وايضا يلبس الشرح كغوب رقيق لانه يدر سائر انحاء في

الصلوة م ر الخنثيين كان الظاهر الخنثيان اي بخلاف الرقيقين والمأ

الكدر والمصلح فلا يحرم انفاسه في ما وكذا وضع يده على راسه وان قصد

به الستر وكذا اهل خوقفة على راسه لم تعها او غلبها ولم يقصد الستر انظر

ثم م ر من على يديه اي من فوقه فعلى لشم وفي بعض النسخ اسقاط من

لا تخروا بالتشد يد قول المص والتفصيل كذا في بعض نسخ المتن على ما قاله

المؤلف وباسقاطها على ما قاله الغزبي وهو الصواب اذ للمرأة كاسيان في كلامه

لبس الخيط وغيره في الراس وغيره الا القفاز فليس لها ستر الخفين ولا لاهرها

في خلاف ما اذا استترت كفيها بكفيها او بخرقه لفتها فلا يحرم فتأمل مما يلي

الوجه اعترض هذا التفسير بان ما هو مما يلي الوجه ليس من الوجه مع ان فرض

الكلام انها تستر من الوجه ما لا يتم ستر الراس الا به والصواب ان يقال

مما يليه اي الراس من الوجه كافي في شروض فتأمل لان راسها ليس يرفع



اي في بعض الصور وهو الصلابة لا مطلق بخوب كذا يحيط المؤلف والاول  
استطاع البلاء فاذا ارادت المرأة فيه اشارت الى وجوب كشف وجهها ولو  
بحضرة الجانب ومع خوف الفتنة بها وجب عليها غش البصوبه قال بعضهم  
والمتمم في هذه وجوب الستر عليها بما لا يمس الآتي قل مجاف كذا خطه  
والمناسب متجاف بحيث لا يقع اي الثوب على البرة فان وقع عليها فان  
كان بفعلها او استدأته لزمستها الفدية والا بان سقطت او رافته حاله فلا  
فدية وهو اي القفاز لليديين اي الكفين خاصته ولا يضر ما يجعل  
للساعدتين بالنسبة للمرأة كما هو الفرض وله اي الكثر ستر وجهه لا لعله  
سبق فلم وكان الاول ان يقول ويجب عليه كشف وجهه وستر راسه لانه  
كما امرأة هنا كما هو جوابه قل والحاصل انه ان سترها حرم ولزم منه الفدية وان  
كشفها او كشف الراس وستر الوجه حرم ولا فدية وان ستر راسه وكشف وجهه  
فهو الواجب ان لا يستتر بالمخيط لوقال ان لا يلبس المخيط لكان اول  
كما قاله قل وجهه ان الستر يصدق بما اذا تخرسوا ويل او رتبي بقيه  
مع انه سنة فت مل اي مدا الشعر كذا يحيط الشارع وفي نسخ اي تخرج  
وبالحلة فكان الاول للمتن حذف ترصير بان يقول ودهن الشعر لان المراد  
استعمال الدهن في شعر الراس او الوجه ولو دهن شعره قل بالعين بالدهن  
بضم الدال ما يد من به اما بفقه فهو التدهين وسبع بفتح الميم ولو  
واحدة اي ان كانت مما يصدق به التزيين لان هذا هو مناط التزيم مخصوص  
من تزوين الشراي هو طلوعه الا فروع وهو الذي لا يثبت له شعر اصله  
والاصلع اي في محل الصلع فقط قل وذوقن الا صرا اذا لم يبلغ اوان  
نبات لحسته وكلف المحب الطبري ان مقتدوقه فليته لما يغفر عنه كثيرا  
وهو تلويث الشارب والنفقة بالدهن عند حمل اللحم او مايات وهذا هو  
الظم من فحمة الاقوال ثلاثة من غير كشف شعرها ما يستغفر فحرام الذي  
لا طيب فيه اما ما فيه طيب فحرام ما لم يقطع بها او الاخرى والمراد من  
ذلك اي الشعر والا فحار الجنس ان لان الكلام في الحرمة ونكح الفدية فذلك  
فاكثر لان الحلق منوط بالبرح ومثله القلم بخلاف الدهن فان فيه الفدية  
ولو لم يكن شعره من راسه او وجهه واعلم انه ينبغي التنبه لما يغفر عنه كثيرا  
وهو

في كشفها او كشف الراس وستر الوجه حرم ولا فدية وان ستر راسه وكشف وجهه فهو الواجب ان لا يستتر بالمخيط لوقال ان لا يلبس المخيط لكان اول كما قاله قل وجهه ان الستر يصدق بما اذا تخرسوا ويل او رتبي بقيه

وهو تلويث الشارب والنفقة بالدهن عند حمل اللحم فانه مع العلم والتقدير  
صدام وفيه الفدية بخلافه مع الجمل او النسيان فلا صرامة ولا فدية كما تدل عليه  
القاعدة الآتية في فصل الدماء والعود اي بالتحريم لا بماكله وحله ان  
يلصق الطبيب لا يضر به مجرد الشتم كذا في شمس روضة المنهج فما في قل على الغزي  
ض او حمل المسك في كيس البسج وضرع مالو القتل الرج عليه طيبا واز المحالة عند  
القدرة عليه او كرهه على استعماله او نسي انه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه  
وجعل الفدية وجبت كالمصطفى هو تنظير لا تمثيل مخصوص لا بها  
ليست من الا بازير قتل الصيد القتل ليس بقيد ملتزم الاحكام ليس بقيد  
لان من حيث الفحاش وكذا قبوله اذ لا حاجة اليه لدخوله في المتن لان المراد  
بالعقد ما يشمل ان يجاب والقبول او لو كبله صوابه او لم يخطه في قبل  
او دبر من قبل او منفصل قبل المباشرة وان لم ينزل ولو لا مرد سم كل سم  
وقبله سم في شمس الكتاب وعليه دم الا في النظر بشروط والقبلة كايلا فله دم وان  
انزل من والحاصل ان الدم انما يجب بالمباشرة بشهوة اي بلا حائل ومنها  
القبلة انزل اوله وباله ستم ان انزل ولو حائل واعلم ان الاستحسان  
غير الحليلة صرام مطلقا وكذا ابيد حليلته في الا صرام او صوم الفرض قبل  
التحلل الاول ليس بقيدا الاستحسان باليد اي ولا تجب به الفدية الا اذا  
انزل كما في شمس المنهج وغيره اي المحرمات المذكورة لوقال اي المذكور  
من المحرمات لا لو اوفق القاعدة الخفية وهي ان اذ ايسار به للمفرد المذكور  
او قبوله قد عرفت ما فيه اذ اوقع في العمرة اي المفردة املحز المفردة  
فهو تابعة للحج صحة وفسادا صح في احد اوجه اي اذ قصد ترك الجماع  
لا ان يستلذذ فان قصد الاستلذذ او اطلق لم ينج احرامه كما تقدم في الصوم  
وعليه الالبس ان لو ذكر الدهن مع هذه لكان اول فحمة ما يحل  
به ثمانية وهو المذكور في كلام المصنف اعني ما لا يتعلق بالنساء اذا  
رسم كحرقه اي وطئتم او وحلقتم او محمول على من لا شعر براسه بخلاف  
العمرة فان لها تحلك ولها نكح عمرة الفوات لها تحلك الاول بواحد  
من الحلق او الطواف وحده او المتبوع بالسعي ان لم يكن السعي فقل ويحصل  
التحلل الثاني بفعل الاخر كما ذكره قل والشور برسم فليحفظ محلات



تشية محل اسم فاعل من احل ضد حرم لا يخرج منه اي من الاصرام بالفساد  
ضريح بالفساد الباطل كان ارتد فيه فليجب المص فيه قال واما اذا اصرم  
وهو مجامع الا هذه مكررة له انها تقدمت وغرضه من الاتيان بها الرد على  
من جعل له نهقاده فاسد صورتهين تحلل وجوبه اذا فلو استدل به صحت  
جمع من قابل لم يجزه بخلافه في ما لو وقف فانه يجوز له ان يصبر الاصرام للطواف  
والسير لبقا وقتها مع تبييتها للوقوف فان قلت الزن العظيم  
روض ص اي في غير اشهر باركانها الخمسة لو سكنت عن اخذ خمسة كان  
صوابا اذ ليس ههناية اصرام بها واذا ههناية تحلل وهي ليست من  
اركانها وليس ههنا الا اعمالها اي ما عدا الترتيب كما يستفاد مما مران لها  
تحللن كما ذكره قول من قابل الا وعبارة الزيد القضا مضيقا قال الش ابن  
م رواه ان كان سكه تطوعا وتعبيرا بما ذكره اصن من تفسير كثير بالقضا من  
قابل لشموله اذ العمرة يمكن قضاها في عام الا في اذ وفي الحج انظر مع ان  
الكلام فيما اذا فاته الوقوف فيما اذا اصرم عن اتامه قبل الوقوف او بعد ثم تحلل  
ثم زال الحصر والوقت باق فيلزم منه القضا في عامه والمراد بالقضا القضا القوي وهو  
مطلق الا عادة هجروه سواء كان اي الحج الذي فاته لا نه اي من فاته  
الوقوف لا غلو عن تقصيره غير الوقوف اي واما الوقوف فمرحله  
كما سيذكره الله من سائر العبادات كالوضوء والصلاة **فصل**  
في الدماء الواجبة وما يقوم مقامها من اله طعام والصوم او ارتكاب  
منه من عنه او غير ذلك كمنع الا ه خمسة اشيا اذا علم انها بالنظر  
للاحكام اربعة وللافراد عثرون وكلام المم والشارع لا يوافق وهذا  
منها ويجانب عن المم بانه مبني على الاول ولكن افرد دم الجاه بالهد  
مع انه لا يخرج عنها لفظه وقبحه وفي جعل الله ما ذكره من التسعة  
انواعا نظرها افراد له انفع نفس الدم المنوط بترك ما هو رافع فيكون  
غلبه فليست من من عيقات بلده ليس بقيد ووقت وجوب الدم  
لا لا يخفى ان لوجوبه سببين فبلغ العمر والاصرام بالحج كما سيذكر فيجوز  
تقديمه على احدى سببه كزكاة الفطر وشرط وجوبه مفرد مضاف فيعم اذ  
شرطه التي ذكرها اربعة ان لا يكون اي المتمتع من عيقات بلده

قد عرفت انه ليس بقيد الي الميقات الذي اصرم منه بالعمرة ليس قيدا  
فيكفيه الخروج للاصرام بالحج الي اي ميقات اي فيحرم من الميقات ولو اقرب من  
الاول في رتبتي لو اصرم بالحج من مكة ثم عاد ففان ذلك يعود في هذه اسقاط  
الدم فقط وفيما قبلها الاصرام واسقاط الدم وهذا وجه قول المرجوح  
لم يتيسر لي فهم هذه الجملة بعد مجاوزة الميقات طرف ليعود وقد بقي  
بينه وبين مكة مسافة القصر لا يخفى ما في هذه الجملة اذ له معنى لها كالتي قبلها  
قل ولما وجهه ان هذا التايات في الميقات فاصرم بالعمرة على مرتعتين  
من مكة والش فرض كراهه في الاصرام بالعمرة من ميقات بلده فاما وقد يقال  
بل لها معنى لانه اذا لم يكن بينه وبين مكة مسافة القصر فهو من حاضري المسجد  
الحرام وهو لا دم عليه كذا بخط ام رفعت الجملة والنية اي والحال ان بينه  
وبين وطنه ومكة مسافة القصر لكن على هذا يلزم التكرار او تحذرك  
كتقدروا صولة الي ماله قل في موضع متعلق بحجز بدلها ان الشاة  
او ما يقوم مقامها قل في الحج محله في ترك الاصرام من الميقات بالحج وفي المتمتع  
اما اذا ترك المبيت بمكة او عند لغة او الرمي فقد دفع الحج اي فيما اذا كان  
قد طاف طواف الا فاضة فكيف يتاين له صوم الثلاثة في الحج وكذلك اذا  
ترك الاصرام بالعمرة من الميقات اذ لا حج بل الموجود في هذه الصورة عمره  
وكذا اذا ترك طواف الوداع لانه واجب مستقل ولذا قال بعضهم  
فالصوم في الحج ببعض الصور متمتع كالصوم للمعتمر  
وصوم تارك الميقاتين معا والرمي او صوم الذي ما وديعا  
يجب صوم الثلاثة بعد ايام التشرية فيما اذا ترك الرمي والمبيت لانه  
وقت امكان الصوم بعد الوجوب وقال البلقي في فتاويه ان صومها  
في طواف الوداع يكون بعد وصوله الي حيث يتقرر عليه الدم فان صامها  
كذلك فاذا والا فقضا اي اذا صامها بعد وصوله لمحلا يمكنه فيه الرجوع  
لطواف الوداع واما القادر على الدم فيرسله للحرم كيدفع به فليست اصل  
وتستحب اتم الثلاثة ايام اي صومها قبل يوم عرفة قل قبل سادس  
ذي الحجة صادق بما اذا اصرم ليلة فيصوم السادس والتاسع ولا يجوز صومها  
في يوم النحر اي صوم شي منها لان صوم جميعها لا يتاين في يوم واحد



فله اعتراض على الشارع تأمل ويجوز ان لا يحج في هذا العام اي ولا نه يجوز  
 ان فله يلزمه دم فهو حذر من العلة قبله كما قاله قل وسن الموراث  
 بالدم لا نقالهم ان هذه العلة انما تناسب تسميته يوم النقلة والمناسب  
 لتسميته يوم التروية ان يقال لترويه الما فيه فله اسما قول المم وسبعة بجر  
 عطف على تلك والجمع بدل من عشرين ايام ولكن اعربنا كل باعراب  
 المجموع لان المجموع من حيث هو لا اعرب له واعراب احد ما تخم كما هو مبين  
 في النحو والشارح غير اعرب المتن اللغز حيث نصب سبعة وذلك معيب  
 فان اراد الامة بركة اي مع الاستيطان الما في الجمعة او وقف  
 اي بالنسبة للثلاثة ان السبعة اذ السبعة لا اخر لوقتها او يتصور فيما  
 لو ضامها وليم عنه بعد موته او هو بالنسبة للمجموع موصي صامها لاي  
 بركة فان كان قد اضر الثلاثة اي لم يلزمه ان يفرق بينها وبين السبعة باربعة  
 ايام قل لذلك اي للنص الما بان اتحاد الزمان اي زمان ان زالة  
 والمكان اي محل الازالة وهو المراد به الرأس مثل او المراد به محل الكا لقال  
 زب اما اذا اختلف محل الازالة او زمانها فوجب في كل شعرة او بعضها  
 مد والظفر كذلك ولو اذ من شعرة واحدة شيئا ثم شيئا فان انقطع  
 الزمان فثلاثة اعداد وان تواصل فكما الشعرة فان شققها نصفين فلا شيء  
 هو الظن من تقيرهم بالازالة م ولا يعتبر جميعه اي قصه جميع  
 الاظفار ولا تنف جميع الشعر فيه اي التمتع وهو اي ما ذكر من العلم  
 والقصد مستف فيهما اي في الناسي والجاهل عليان الجاري اذ اي فالحكم  
 الشرعي من عدم وجوبها عليهم مخالف للقواعد النامية فلو تنف  
 في نفسه حيث فله شيء عليه او موول بان الحصر ايضا في اي بالنسبة  
 للبره والحق المحب الا تقدم انه المعتمد وان ما استظهره ض  
 اصم اصله اصوع ابدل من واو هتمت مضمومة فصار اصوع ثم قدمت  
 على الصاد فصار اصم ونقلت ضمة الهمزة الى الصاد فسكنت الهمزة  
 فصار اصم وقلت الهمزة الف فصار اصم ففنه اربعة اعمال اذ الاحصار  
 بجره لا يوجب الهدى بل انما يوجب التحلل بعد الاحصار والادب ان  
 ضا فاعن الوصول الى عرفات فالولي التقير خوف الفوات اي لا نه اذا  
 فاته

فاته

فاته الحج وهو محرم لزومه القضا وان تحلل بعلم عمة بخلاف ما اذا كانت  
 حلاله خوف الفوات اي فوات الوقوف بعرفة حالة الحرامه فيلزمه العادة  
 كما في ثم المناسج ولا حاجة لما كتبه بعضهم وهو لعل المراد فوات الهدى اذ الفرق  
 انه ممنوع من اتمام النسك فالشرط فيه لاغ اي فيلغز في الهدى اي هذا  
 بخلاف المرض فانه لما اعتبر الشرط فيه اعتبر فيه نفي الهدى اي هذا  
 يلزمه شيء فانه لا يلزمه الخلف ايضا وما حصل هذه ان المرض ونحوه لا يبيح  
 التحلل بدون شرط اما اذا شرطه جاز التحلل ثم هو تارة بشرط التحلل  
 بنفس المرض كما اذا قال في احرامه فان مرضت فانا حلال فانه يصير  
 حلالا له ثم بنفس المرض وتارة بشرط التحلل اي جواز سبب حصول  
 المرض كان قال فاذا مرضت تحللت فله بد في هذه من التحلل بالخلق مع البنية  
 واما الدم فان شرط التحلل به فله بد منه ايضا فان سكنت عنه ونفاه فله  
 يجب ولا يجوز له الذبح بموضع من اكل خرج به لحرمة يجوز ارساله  
 اليه وذبحه فيه ولكن لا يتحلل حتى يعلم بتخرصه ثم ربا المعينه موصي  
 وكذا الخلف او نحو كالتقصير اي يتحلل به بعد الذبح للهية السابقة  
 اي قوله فيها ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ويلزمه محله حتى اي ذبحه  
 قيا على دم التمتع اي من حيث البدلية فله ين في لقتله فيها في الحكم قل  
 فان دم التمتع دم ترتيب وتقدير ودم الاحصار دم ترتيب وتقدير  
 غالب بالبا او باليا المشاة التمنية وله ان يتحلل وان لم يامر لا وانما  
 لم يجب بغير امر وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة  
 في الجملة مع جواز رضي السيد بدوامه ر والمراد بالسيد ميمم الذكر  
 التحلل من غير ذبح اذ لا ملك له فان لم يكن براسه شعر تحلل بالنية  
 فقط نعم لو كان حلق راسه يشبه ومنعه سيد منه او علم انه  
 لا يرضى به فبئس بعضهم وجوب التقصير وقد يتجه سم وظم انه لا يلزمه  
 الصوم لا نه بدل عن الدم الغير الواجب عليه وجازة قل مصرعة بوجوب  
 الصوم فيلحزم والا ثم عليه اي على الرقيق او المحرم ان زاد لهما  
 علي احرامه ولعلم انه ليس للزوجة التحلل من غير امر زوجها به بخلاف



الرفيق كما هو والفرق انها متاهل الوجوب في الجملة في الفرض او وقوعه عن حجة  
الامسلا ممتلئ في الرفيق فلزم وجوب الحلال ولو سميها وشمل الزجر صغيرا  
يتاقي وطوقه فيقتد بامر لها بالتحلل كالبائع ولا مدخل للولي في ذلك بل لا بد  
الا بوق اراد بها ما يشمل الامعة فلو عبر باله صلبة كان اولي  
بنظر بل ان كان افاقيا ولم يكن اصله مصلحا له في السفر والشروط  
اربعة منها اي من حج التطوع كغيرها مما مر ليوفيه حقه وانما ليس  
له التحلل في بر عليه التوفية والخروج لا تمام نسكه فقد هذا من الموانع فيه  
نظر فليحصر او الممنوع اي المقعد بدنة كذلك اي ذكر كان او انك  
فتاها للوجوه سمي الذكر طساوفه تيسر جفرق دون الاتفاق لان  
الربوع دون الله رب وفي الذكر ذكر هذا مخالف لقولهم المنهج وعزيب  
فذا الذكر بالانثى وعكسه فليحصر وفي الذكر ذكر هذا في التحلل  
حيما لم يكن له قدح ولا تعطحية بل تقوم بكملة محل فبها لو دعت ويتصرف  
بقمتها طاماما او يصوم عن كل مديونا ان اخذ جنس العيب اي كالغور  
وان اختلف محل كان كان احداهما يجوز ميمنا والاخر شمالا فلا يضرفان  
لخلف العيب كالغور والحرب فلا يكتف فليبين اي في باب جزا الصيد  
لا في غيره وقوله فظن ان الفطنة قوة المستشرق الا دراك والحذف والذكا  
تخييري مما لزمه المثل كما في اختلاف في الغنيين ثم الروض وانظر لو كان  
احد الخابنين اكثر عددا اكلوا شهد عدله تبتل واكثر مثل اخر هل  
يتخير ايضا او يرجح الاكثره اخذ بقيمة اي حيا فلا بد منه لا قيمة له  
بعد موته اذ لا يحل تنبيه على يعتبر قيمة المثلي الا حاصله ان قيمة  
الطعام وقيمته تقويم المثلي معتبرة بقيمة الحكم يوم ارادة الضراح وان  
قيمة ما لا مثل الجراد معتبرة بحمل الا تلاف زمانا ومكانا قل اي كما  
لوا تلف نفامة في يوم الجمعة مثلا واخرج في يوم الاثنين فالعبرة في قيمة  
البدنة والطعام يوم الاثنين في الحرام لا بيوم الجمعة في محل الا تلاف  
واما ما لا مثله في حكمه عكس ماله من غير مثل او ما هو عند متعلق  
محذوف اي او اخرج مما هو عند بها اي بالقيمة في الجراد لا ينافي ما تقدم  
من تشبيهه ماله تقدر فيه بالجرا لا في خواص القيمة التي حكوا بها في جردة  
خاصة

خاصة لا تطرد في سائر افراده فليتامر والا ولي ان يقال مراده بما سبق  
ان الجراد لا تقدر فيه بوجوب الدم بل بالقيمة وهذا عطف لازم  
وغرد اي رفع صوته شاة اي مجزية في الامعة ولو صفت الجملة جدا  
م ر الف البيوت بضم العين كخطه والقياس الكسرا والفتح اي ملة زمة  
البيوت وهذا اي الجواب الثاني وهو الف البيوت وبالرجل المرأة الاولى  
ان يقول وبالرجل الواطئ الموطوء ذكر كان او انثى لانه اشمل عندها  
اي التفريق هذا الهدى اي المنذور والمقطوع به عند التخيير اي حيث  
خير او العجز اي حيث كان الدم مرتبا وكذا تقييد جهته منعته قل  
ملزم الامكام ليس فيها حرم مكة اي اظهر حرمتها فلا ينافي الحديث المار  
حرمت المدينة اي لحدثت بحرمها اعضاها اي شجرها ولا يجوز  
اي ولو لحلال قطع ولا قطع شجر والقطع فم من القطع بالا ولي كما سذكره  
المستتب كالنخل وغيره اي غير المستتب كالصنط والطرقة وان كان  
ملكاه والقوسح المحمي ام غيلان فيصور قطعه اي وقلمه والتصرف  
فيه بالبيع وغيره علم من تصير بالقطع الا انما ذكر القلم هنا ثانيا لانه  
ذليله وهو اخذه من كلام المتن بالا ولي فيحرم تظييا المحرم اي لانه  
مانع والقاعلة ان المانع مقدم على المقتضي بتقييد غير المستتب  
الشجر المحترضا رباب الكواشي لفظا غير وذكروا ان الصواب اسقاطها  
لانه لم يذكر فيها ما يفهم منه ان حرمة التفرغ لغير المستتب انما هي  
في الشجر حتى يكون فيه تقييد غير المستتب اي تقييد حرمة بالشجر خلاه  
النايت بل ذكرانه لا فرق في الشجر بين المستتب وغيره وسكت عن النايت  
فا فهم انه على خلاف الشجر وهو انه يحرم التفرغ لغير المستتب وهو  
ما ثبت بنفسه ويحل التفرغ للمستتب اي ما ثبت ان يستتب الناس  
فيتمحض عنه ان المستتب انما يحرم اذا كان من الشجر فظهر ان الصواب اسقاط  
غير مطلق اي وان ثبت بنفسه ويحل التفرغ فيه بالبيع وغيره قل  
بقرة مجزية في الا طحية ومثلها الشاة بل سائر الدف الا جمل الصيد كما يذكر  
ان قارب سبع الكبيرة فما زاد عليها زاد فيه من الشياه الي سبع شياه  
قل والمنقول عن م ر انه ليس فيها الا شاة الي انه يطلع الكبيرة عرف فيها بقرة  
خاصة



فان صغرت جدا بان لم تقارب السبع فعليه الفئات اي بالقيمة  
انا صيت جوفنا اخذ السواك كاسياتي لا يجوز بيعه وهل مثله الورق والتمر  
2 علي مناج قال لا ذرعي ما قاله الله ذرعي والوجه ان ما هنا فكله  
ما تقدم وهو انه ان اخلف مثله في سنته فله فئات والا فله م رعيان المرحوب  
قال بعض مشايخنا هذا محمول علي ما اذا لم يحصل به نقص وحق الطائفة  
وهو ان يهرجها وينتاته عطف علي صير وحق وهما علي حذو مصنف  
اي التفرغ لهما بقدر اوقطع او قطع او نحو ذلك قال من الحرم من اوجدها  
وهو الحرم الاخر فيجب رده فلو لم يرد فله فئات بخلاف ما زعم  
فانه يجوز تقبله بل يتركا به وما قيل ببدل في خرافات العوام قال ونقل  
تراب الحرم الي الحرم خله في الاول سترها بكسر السين يصفوه في بعض  
مصاريف بيت المال يباع واعطى قال النووي وهو حسن يقيى ويحتمل  
ان محله ان كسبت من بيت المال اما لو كسبها للهاد فان قصده تملكها  
3 صرف ثمنها في مصالح الكعبة وان اطلق او نوي القارية وبيع فيها متى ما  
قلت هذا كله اذ لم تكن من وقف علم شرط واقفه والا اتبع شرطه كما افاده  
جدي والله اعلم مناوي في احكام المساجد وعطا صوابه واعطى لالت  
عطا بدون هبة بمعنى اخذ وهو لا يناسب هنا والموجود في عبارة غيره  
واعطى بالهبة فتأمل وحايضا اي ولا يحرم تجسيه اي فانه كالهد  
4 واذا ائتمره علي الله في الصد او نحو فله صرمة عليه وكان طريقا في الفئات  
وقول الغنائ علي الحرم بكسر الراء حيث اطلق في المناسك الدم اي بان  
لحمه يوصف بشئ يخصه كقولهم في كذا شاة اودم قل والفرض سبقها  
لا مكان التجزية بعد الذبح لان الذبح واجب هنا بخلاف بنت الخاض المخرجة  
عند دون خمس وعشرين من الابل من حيث يقع جميعها فضا ادم امكن التجزية  
مع وجود الحياة فتأمل قل بعد دخول وقت الاضام اي وان لم يحرم  
عشرون دما وزاد ابن القريب واحد علي من نذر اللحم واخلفه وهو كدم  
التمتع قل لا يزيد اي بنية الزيادة لانه ص تقاطر عبادة فاسد فحرم  
حيث تقدم والا وقع له فله مطلق علي دم الجاه اي ودم الهضار كسدر  
نقته دمان وكلها وبديها من الطعام تخص تفرقة بالحرم علي ما بينه  
ولو

فان صغرت جدا بان لم تقارب السبع فعليه الفئات اي بالقيمة

ولو ذبح الدم الواجب بالحرم فسرق منه ولو كان السارق فقرا الحرم او غصب  
قبل التفرقة لم يجزه ثم هو مخير بين ان يذبح اخر وهو اولي وان يشتري  
بدله كما وينصدق به لان الذبح قد وجد فان قيل ينبغي تعبير ذلك بما اذا  
قصرت تلخير التفرقة والا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة  
اصيب بان الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال كذا ببعض الهوامش  
الفحيجة فان عدم المساكين في الحرم اخبر كما مرحتي بخدم عبادة بعضهم  
ولو عدم المساكين في الحرم اخبر الواجب الما ليحتي بخدمهم ولا يجوز النقل  
فان قيل ينبغي ان يجوز النقل كالزكاة اجيب بانه ليس فيها نفس فخرج تخصص  
البلد بها بخلاف هذا ثم ختم فله من التقديب حاجة فيجوز مثله  
التمتع بالدم فهو حاجة يهدي اليها اي فقراها مائة بدنة  
نحر منها بيد الشريفة لله ثاوستين وانا بعليا في البقية ولا يلزم  
بذلك اي بما ذكر من اشعارها وتقليد ذبحها اذ لم تصر بذلك هديا  
واجبا كما لو كتب الوقف علي باب دار او غير ذلك نية ثم الرفضه موصي  
والله اعلم بالمعروف واليه المرجع والمآب وصلي الله علي سيدنا محمد  
وعلي اله وصحبه وسلم تسليم كثيرا ثم انجز ال اول من صائبة الموصوم  
الامام الفاضل حاوي انفاغ الفقهاء سيدنا ومولانا الشيخ حسن المدايني  
عليه السلام الفقه من الخطيب الشربيني جعل الله  
الجنة ما واهم امن مع الذين انعم

الله عليهم من النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين  
وصلى اوليك رفيقا ذلك  
الفضل من الله وكره  
بالله عليها  
امين

ومسلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم تسليم كثيرا  
ثم انجز ال اول من صائبة الموصوم  
عالم



الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه

والذين هم خير خلقه